

حسن الفكري  
الأمين على مكتبة النقش

الموسوعة الذهبية  
للقواعد القانونية  
التي تقرتها محكمة النقض المصرية

الإصدار الثاني

ملحق رقم «٥»

أمر كيان محكمة النقض «تتميم» سنوات  
وصحى أوائل عام ١٩٨٩

مكتبة دار الكتب المصرية للموسوعات ومشترياتها الخاصة  
٢٩٣٦٦٢٠ شارع عرفة - ص.ب. ٥٤٢١ - ش.ب. ٢٩٣٦٦٢٠



[illegible]

# الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص. ب ٥٤٣ - تليفون ٣٧٦٧٣

٢٠ شارع عطى - القاهرة





حسن الفهماني

الماسر لدى مكتبة النقض

# الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية  
التي وترتها محكمة النقض المصرية

الإصدار العناني

ملحق رقم ٥

أحكام محكمة النقض منذ تأسست بسنوات  
ومضى أوائل عام ١٩٨٩

---

إصدار السدار العربية للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣ - ت. ٢٩٣٣٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَوْلُهُ عَمَلٌ

فَسِرِّ السَّعْيِ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تقديم

### ( ملحق الموسوعة الذهبية )

الدار العربية للموسوعات .. وهى الدار الوحيدة المتخصصة فى إصدار الموسوعات القانونية والاعلامية على مستوى الدول العربية منذ أكثر من أربعون عاما مضت حيث أصدرت حتى الان ستة عشر موسوعة وعدد مجلداتها ٢٧٠ مجلدا سبق لها أن أصدرت الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ عام ١٩٣١ ميلادية وذلك فى إصدارين ( جنائى ومدنى ) عشرة أجزاء لكل منهما مع فهرس تفصيلى وكان ذلك بمناسبة اليوبيل الذهبى لمحكمة النقض .

( انظر آخر الجزء - موسوعات تصدرها الدار ) ....

ثم أصدرت الدار بعد ذلك عدد خمسة أجزاء منها جزعين للإصدار الجنائى وثلاثة أجزاء للإصدار المدنى وتوقفت حتى عام ١٩٨٠/١٩٨١ .

ويسعدنا أن تستكمل هذه الاحكام حتى أوائل عام ١٩٨٩ فنقدمها خلال هذه الملحق الجديدة للموسوعة الذهبية .

ولقد راعينا بالنسبة لما تضم هذه الملحق تحاشى التكرار للمبادئ بحيث لا يرد المبدأ الا تحت عنوان الموضوع الخاص به وليس تحت أكثر من موضوع .

هذا ولا يسعنى فى هذا المجال الا أن أقدم الشكر جزيلا لجميع السادة رجال القانون سواء فى جمهورية مصر العربية أو فى جميع الدول العربية الشقيقة .

وفقنا الله لما فيه الخير للجميع ...

حسن الفكهاى

محام امام محكمة النقض



## الفهرس

الصفحة	الموضوع
١	ضبط
٥	ضرب
٦	اولا : اركان جريمة الضرب
٢٤	ثانيا : عقوبة جريمة الضرب
٢٨	ثالثا : تسبيب الاحكام
٥٩	عاهة مستديمة
٧٤	عقوبة
١١٣	عمل
١١٦	عود
١١٧	غش
١٣٥	قانون
١٨٣	قبض
١٨٩	قتل واصابة خطا
١٩٠	اولا : ركن الخطا
٢١٩	ثانيا : علاقة السببية
٢٣٥	ثالثا : العقوبة
٢٣٨	رابعا : تسبيب الاحكام
٢٨٥	قتل عمد
٢٨٦	اولا : نية القتل
٢٢٧	ثانيا : الظروف المشددة

الصفحة	الموضوع
٣٣٠	ثالثا : تسبيب الاحكام
٣٦٢	قضاء
٣٧٥	قمنار
٣٧٧	مامورى الضبط القضائى
٣٨٨	متشردون ومشتبه فيهم
٣٨٩	مجرمون أحداث
٣٩٩	محباماة
٤١٠	محكمة الجنائيات
٤٣٠	مسئولية جنائية
٤٣٩	معارضة
٤٤٠	اولا : اجراءات المعارضة
٤٦٥	ثانيا : جواز المعارضة
٥١٥	ثالثا : الحكم فى المعارضة والطعن فيه
٥٦٠	مفرقات
٥٦١	مواد مخدرة
٥٦٢	اولا : جريمة احراز المخدر او حيازته
٦١٦	ثانيا : جريمة تسهيل تعاطى المخدرات
٦٤٧	ثالثا : جريمة شراء المخدر وبيعه
٧٠٨	رابعا : جريمة زراعة المخدرات
٧٢٦	خامسا : جريمة جلب المخدرات



٧٥٥	سادس : القبض والتفتيش والتحريز في جرائم المخدرات
٧٩١	سابعاً : تسبيب الاحكام
٨٢٣	ثامناً : مسائل متنوعة
٨٣٥	مواقعة انثى
٨٤٣	نصب
٨٧٤	نظافة عامة
٨٨٧	نقض
٨٨٨	اولاً : الخصوم في الطعن
٨٩٧	ثانياً : اجراءات الطعن بالنقض
٩١٤	١ - ميعاد الطعن بالنقض
٩٢٠	٢ - التقرير بالطعن بالنقض
٩٢٩	٣ - اسباب الطعن بالنقض
٩٣٩	٤ - الكفالة
٩٤٠	ثالثاً : المصلحة في الطعن بالنقض
٩٤٤	رابعاً : اسباب الطعن بالنقض
٩٧	خامساً : ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام
٩٦٥	سادساً : نظر الطعن بالنقض
٩٧١	سابعاً : سلطة محكمة النقض
٩٠٢	ثامناً : اثر الحكم في الطعن بالنقض

الصفحة

الموضوع

٩٨٥	تاسعا : سقوط الطعن بالنقض
٩٨٧	نيابة عامة
١٠١١	هتسك عرض
١٠٢٤	هرب المحبوسين
١٠٢٦	وصف التهمة

## محتويات الجزء

---

مجرمون أحدث	ضبط
محاماة	ضرب
محكمة الجنائيات	عاهة مستديمة
معارضة	عقوبة
مفرقات	عمل
مواد مخدرة	عود
مواقعة أنثى	غش
نصب	قانون
نظافة عامة	قبض
نقص	قتل واصابة خطأ
نيابة عامة	قتل عمد
هتك عرض	قضاء
هرب المحبوسين	قمار
وصف التهمة	مامورى الضبط القضائى
	متشردون ومشتبه فيهم



## ضبط

### قاعدة رقم ( ١ )

#### المبدأ :

ما بني على باطل فهو باطل بطلان القبض والتفتيش يستطيل الى كل اجراءات الضبط .

#### المحكمة :

لما كانت الطاعنة لا تجادل في صحة ما انتهى اليه الحكم من بطلان انقبض والتفتيش ، وكان هذا البطلان يستطيل الى كل اجراءات انضبط . لما هو مقرر من أن ما بني على الباطل فهو باطل فان ما خلص اليه الحكم من استبعاد الدليل المستمد مما كشف عنه التحليل من وجود فتات من مخدر الحشيش بجيوب صديري المطعون ضده يكون صحيحا في القانون لان هذه الفتات تمثل بعض ما ضبط وكان ضبطها متفرعا على القبض الباطل .

( طعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٢ )

#### المبدأ :

حكم الادانة - ما يجب اشتماله عليه - مخالفته - اثره - قصور .

#### المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان واقعة الدعوى بقوله « وحيث ان الواقعة تخلص فيما جاء بمحضر ضبط المورخ ١٩٨٠/٧/٢٨ انه اثر محاولة شراء باع المتهم السلعة السالف بيانها بمبلغ ٤٠ قرشا اي بزيادة عن سعرها المقرر ٤ قروش » - ثم خلص بعد ذلك الى ديانة المتهم بمباشرة في قوله : « وحيث

ان التهمة ثابتة مما جاء بمحضر بنضبط الذى تضمن اليه لمحكمة والمثبت منه بيع المتهم السلعة المذكورة بأكثر من سعرها لمقرر ومن ثم يتعين انقضاء يادانته ... « . لما كان ذلك وكانت لمدة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً - وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة الى محضر ضبط الواقعة دون فحواه مفصلاً كما لم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة قبل المتهم الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة مما يعيب الحكم المطعون فيه بالمقتور .

( طعن رقم ٣٤٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٠/٣٠ / ١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٣ )

#### المبدأ :

اغفال المحكمة للدفاع الجوهري - اثره - اخلال بحق الدفاع .

#### المحكمة :

وحيث ان الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهما بجريمة عدم الاحتفاظ بفواتير شراء السلع المحددة لتربح فى تجزئتها قد شبه اخلال بحق الدفاع وقصور فى التسببب ذلك بان الطاعن الاول قدم لمحكمة اول درجة لدى نظر معارضته الفاتورة المطلوبة وتمسك بدلائنها على انتفاء الجريمة لعدم تواجده وقت تحرير محضر ضبط الواقعة الا ان المحكمة بدرجتها لم تعرض لهذا الدفاع مع جوهرية مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى ان اجراءات الضبط قد تمت فى غيبة الطاعن الاول الذى قدم لدى نظر معارضته الابتدائية فاتورة شراء . لما كان ذلك . وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع تحقيقا له او ردا عليه هو دفاع جوهرى فى خصوص الدعوى المطروحة لما يترتب عليه من اثر فى تحديد المسؤولية الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة ان تتقصاه وتقول كلمتها فيه اذ قد يترتب على نتيجة تحقيقه ان يتغير وجه الراى فى الدعوى اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحقوق اندفاع والقصور فى التسبيب ، لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم لمطعون فيه والاحالة .

( طعن رقم ٢٦٢٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤ )

المبدأ :

ما يجب ان يشتمل عليه حكم الادانة - مخالفته - اثره - قصور .

الحكمة :

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببياننا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والاحالة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها ، تمكينا لحكمة انقضى من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، والا كان قاصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها بالاحالة الى ما اثبت بمحضر الضبط دون ان يورد مضمونه وبيان وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وعلان كلمتها فيما تنويره انطاعة فى منعنها ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

( طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/٤/١٩٨٤ )





## ضرب

- أولا : اركان جريمة الضرب .
- ثانيا : عقوبة جريمة الضرب .
- ثالثا : مسبب الاحكام .

أولا

أركان جريمة الضرب

قاعدة رقم ( ٥ )

المبدأ :

يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك .

المحكمة :

من المقرر أنه ليس بـ لازم ~~على~~ أقوال الشاهد مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الطلح القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الموازنة والتوفيق ، وكان ما أورده الحكم من شهادة المجنى عليه من أن الطاعن قد اعتدى عليه بالضرب فأحدث إصابته التى بينها التقرير الطبى كاف وسلاح ~~من~~ التلك الادانة يستوى بعد ذلك أن يكون الاعتداء قد اشتر عن إصابة واحدة أو أكثر أو لم يترك بالمجنى عليه أى أثر على الإطلاق ، ذلك بأنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث 'اعتداء جرحا ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك ، وعلى ذلك فإنه لا يلزم لصحة الحكم بالادانة بمقتضى تلك المادة أن يبين مواقع الإصابات التى أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها ، ومن ثم يغدو ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

( طعن رقم ٤٤٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١ )

قاعدة رقم ( ٦ )

المبدأ :

يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك .

### المحكمة :

من المقرر انه ليس بلازم ان تطبق أقوال الشاهد مضمون الدليل  
الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل "القولى غير متناقض مع الدليل  
الفنى تناقضا يستعصى على الموازنة والتوفيق ، وكان ما أورده الحكم من  
شهادة المجنى عليه من أن الطاعنة قد اعتدت عليه بالضرب فاحدثت  
اصابته التى بينها التقرير الطبى كاف وساتع فى اثبات الادانة فانسه  
يستوى بعد ذلك ان يكون الاعتداء قد اسفر عن اصابة واحدة أو أكثر أو  
لم يترك المجنى عليه اثر على الاطلاق ، ذلك بانه لا يشترط لتوافر  
جريمة الضرب "لتى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ان  
يحدث الاعتداء جرحا ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضربا ولو  
حصل باليد مرة واحدة سواء ترك اثر أو لم يترك ، وعلى ذلك فانه لا  
يلزم لصحة الحكم بالادانة بمقتضى تلك المادة ان يبين مواقع الاصابات  
التى انزلتها التهمة بالمجنى عليه ولا اثرها ولا درجة جسامتها ، ومن ثم  
يعدو ما يثيره الطاعنة فى هذا الشأن غير سديد .

( طعن رقم ٤٤٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٧ )

### المبدأ :

المشرع لا يتطلب فى فعل الضرب المفضى الى الموت درجة معينة من  
الجسامة لموت الشخص المعتاد وانما العبرة بكون الموت نتيجة مباشرة  
لثقل الضرب بصرف النظر عن حالة المجنى عليه الصحية أو بساطة  
الضرب أو جسامته أو تدخل عوامل أخرى كانت سلكته ولم تتحرك الا  
نتيجة لفعل الضرب .

### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه - بعد ان حصل واقعة الدعوى بما  
مؤداه ان مشادة ثارت بين الطاعن والمجنى عليه إنتهى الامر فيها الى أن

الطاعن ركل المجنى عليه بقدمه فى خصيته فسقط مغشيا عليه وتوفى قبل دخوله غرفة الاستقبال بالمستشفى الذى نقل اليه - نورد على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الاتبات ومن تقرير الصفة التشريحية الذى نقل عنه : « انه أورى وجود انسكابات دموية بالمثانة والعجان ونزيف دموي بالمثانة وإن مثل هذه الالصابات الحيوية الحديثة جائزة الحدوث من مثل الركل بالقدم كما اظهر التشريح وجود حالة مرضية مزمنة بالقلب عبارة عن تليف بعضلة القلب مع اثثيروميا بالصمام الأورطى والشريان الأورطى وتصلب بالشرايين التاجية وإن الالصابات التى نجمت عن الحادث أدت الى انفصال نفاثنى ومجهود جلمثنى والم أصابى تسببت فى مجموعها فى تنبيه القلب مما لقى عبثا اضافيا على طاقة قلب المجنى عليه ودورته لدموية الامر الذى مهد وعجل بظهور ثوبه قبوط القلب السريع التى انتهت بالوفاة ثم استظهر الحكم رابطة السببية بين فعل الطاعن و وفاة المجنى عليه فى قوله : « ان الالصابة كانت السبب المباشر فى لقاء العيب الاضافى على القلب بمسا أحدثته من مضاعفات بحيث لولا حدوث الالصابة لما حدثت المضاعفات ومما تالى الوفاة » ومن ثم يكون المستخلص أنه لا تأثير للحالة المرضية فى الحادث اذ جاءت الوفاة نتيجة حتمية ومباشرة للضربة التى أحدثها المتهم بالمجنى عليه . لما كان عليه الاخير من ظروف مرضية . ولا ينال من هذا القول ان الالصابة ما كانت لتحدث الوفاة لولا الحالة المرضية ، لان المشرع لا يتطلب فى فعل الضرب المقضى الى الموت درجة معينة من الجسامية تكفى لموت الشخص المعتدى وانما للعبء يكون الموت نتيجة مباشرة لفعل الضرب بصرف النظر عن حالة المجنى عليه الصحية او بسبب تضارب اجسامه او تدخل عوامل أخرى كانت سلكة ولم تتحرك الا نتيجة لفعل الضرب . وما أورده الحكم من ذلك يتفق مع صحيح القائلون وكاف وسائل فى اثبات توافر رابطة السببية بين الفعل المسند الى الطاعن وبين الوفاة ودفع ما يثيره الطاعن فى شأن انتفاء مسؤوليته عن وفاة المجنى عليه .

### قاعدة رقم ( ٨ )

#### المبدأ

مسئولية الجاني في جريمة الضرب أو احدث جرح عظمى عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ولو كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتدخل عوامل اجنبية غير بالوفقة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني وبين النتيجة وان مرض المجنى عليه انما هو من الامور الثانوية هذه للرابطة .

#### المحكمة :

من المقرر ان الجاني في جريمة الضرب أو احدث جرح عمدا - يكرن مسئولا عن جميع النتائج لاحتتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ولو كانت عن طريق غير مباشر - دام لم تتدخل عوامل اجنبية غير متوقعة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني وبين النتيجة ، وان مرض المجنى عليه نما هو من الامور الثانوية التى لا تقطع هذه الرابطة . لما كان ذلك ، وكان اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية ، مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ولا تجوز مجادلته في ذلك اذ محكمة النقض ، ما دم بحكم قد اقام قضاءه في هذا الشأن على اسباب تؤدى الى ما انتهى اليه . وكان ما قاله الحكم يوفق في حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا ، ارتباط بوفاة المجنى عليه ارتباط السبب بالنسب فان كل ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

( طعن رقم ٤٦٥٨ سنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٩ )

#### المبدأ :

جريمة احداث الجروح عمدا لا تتطلب سوى القصد الجنائى العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بان هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه او صحته . لا تكفر المحكمة

بالتحدث عن القصد الجنائي في هذه الجرائم استقلا بل يكفي ان يكون هذا القصد مستفاد من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

### المحكمة :

-- جريمة أحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعن علم بان هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه او صحته . ولا تلتزم المحكمة بالتحدث استقلا عن القصد الجنائي في هذه الجرائم ، بل يكفي ان يكون هذا القصد مستفاد من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل وخلص الى انتفاؤها ثم عرض لقصد الطاعن من الاعتداء في قوله « . . . » وحيث انه عن نية القتل وهي قصد اهلاك الروح فلا تراها المحكمة متوافرة في الدعوى اذ لا شيء فيها يسوغ القول بان المتهم قد وصل بنية التعدي على المجنى عليه الى هذه الدرجة من الخطورة بدليل انتفاء الخلف بينهما وعدم قيام اي باعث على القتل وكل ما هنالك حسبما استقر في يقين المحكمة ان المتهم قد ساءه ان يامر المجنى عليه بالتوقف فلا يمثل الاخير لامره فاخذ يطارده لحمله على ذلك دون جدوى مما اغاظ المتهم وحمله على مطلق عقاب المجنى عليه ليس الا فكان ان اطلق النار على المجنى عليه بقصد ايذائه وتلا ذلك باطلاق النار على طار السيارة . يؤكد نفى نية القتل عن المتهم انه كان في متدوره مواصلة اطلاق النار على المجنى لو انه كان يضر القتل حقا خاصة وقد توقفت سيارة المجنى عليه واصبح الاخير قرب قوسين منه او ادنى ولكنه لم يفعل وفي ذلك ما يزيل عن الفعل قصد القتل لتبقى الواقعة بعد ذلك مجرد ضرب افصى الى الموت . وفيما أورده الحكم من ذلك ما يفيد توافر القصد الجنائي لدى الطاعن في الجريمة التي دانه بها ، وتنفيى به قالة التناقض بين ذلك وبين نفى نية القتل ومن ثم لا يدعو ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ان يكون جدلا موضوعيا لا يجوز اثرته امام محكمة النقض .

### قاعدة رقم ( ١٠ )

#### المبدأ :

لا يشترط لتوافر جنحة الضرب أن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك .

#### المحكمة :

وكان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك مما مؤداه أن واقعة الدعوى على ما دلت عليه أوراقها جنحة ضرب بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على الواقعة ، وكانت الواقعة في حقيقتها جنحة تنطبق عليها المادة ٢٤٢ عقوبات فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا للنظر وقضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩ )

### قاعدة رقم ( ١١ )

#### المبدأ :

المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية كبدية بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من نتائج مألوفة لمفعله إذا ما اتاه عمداً - هذه العلاقة مبدئية وبغوية ينفرد بتقديرها قاضي الموضوع .

## المحكمة :

لما كان ما أورده 'الحكم من- أن' الطاعن ضرب 'المجنى عليه بيده في وجهه فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الطبيب 'شرعى' و'لتي' تخلفت عنها عاهة مستديمة يوفر في حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا ارتبط بتخلّف عاهة-مستديمة بالمجنى عليه هي فقد معظم ما كانت تتمتع به العين اليمنى من أبحار قبل الحادث ارتباط السبب بالسبب لانه لولا هذه الضربة بقبضة اليد لما حدثت تلك الإصابة ذلك بانه من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عمدا وكانت هذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقلم قضاءه في ذلك على اسباب تؤدي الى ما انتهى اليه ومن ثم فإن الطاعن يكون مسئولا عن جميع النتائج 'الحتمل' حصولها من الإصابة التي أحدثها ولو كان عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يتثبت ان المجنى عليه كان يعتمد التجسيم فـسـى المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن . ولا على المحكمة أن هي اعرضت عن الزد على التفتاح المثار في هذا الشأن اذ ان في القضاء بادانة الطاعن للدلة السائغة التي أوردها الحكم المطعون فيه ما يفيد ضمنا انه اطرح ذلك الدفاع ولم ير فيه ما يغير من عقيدته التي خلص اليها . لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن بشأن انقطاع رابطة السببية وانتفاء مسؤوليته عن العاهة استنادا الى تدخل عامل اجنبي غير مألوف ورفض المجنى عليه اجراء جراحة لا يكون سديدا .

( طعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨ )

## قاعدة رقم ( ١٢ )

### المبدأ

علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني ويرتبط من الناحية المعنوية بما يجب ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عمدا .



### المحكمة :

من المقرر ان علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارقه الجانى ويرتبط من الناحية العنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتقه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التى ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فى شأنها اثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دلت قد أقام تحصيله فى ذلك على سبله تؤيده على ما انتهت اليه ، وكان الحكم المطعون فيه «عنايد على الماحلة للعلقة التى لوجهها» والى ذلك معينا .  
وتستخرج من الأوراق - قد خفى - التى اصطلت الطاعن بتأويله المتجنى عليه من طلق نارو ، وكان الحكم قد فرض بلعاق الطاعن وتقتضوا طرده لاسباب سائغة التزم فيها بالتطبيق القانونى الصحيح - فان الطاعن يكون مسئولا عن جنائية الضرب لمضى تى موت التى اثبت الحكم مقارفته بها ، ولا يجدى الطاعن ما يثيره من الاهمال فى علاج المتجنى عليها لانه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية لان المتهم فى جريمة الضرب يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة .

( طعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧ )

الاصح رقم ( ١٣ )

### التبدا :

متى يسأل الجانى بضقته فاعلا أصليا فى جريمة اخذات عافيه مستديمة .

### المحكمة :

من المقرر ان يسأل الجانى بضقته فاعلا أصليا فى جريمة اخذات عافيه مستديمة اذا كان قد اتفق مع غيره على ضرب الجنى عليه ثم ياتر معه الضرب تنفيذا لهذا القرض الاجرمى الذى اتفق معه عليه ولو لم

يكن جو محدث الضربة أو الضربات التي سببت العاهة بل كان غيره ممن  
تفق معهم جو الذي أحدثها .

( طعن رقم ٦٤٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٤ ) .

#### المبدأ :

القانون وإن لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على إيراد  
بعض أمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة  
على أن العاهة في مفهوم نص المادة ٢٤٠ عقوبات هي فقط أحد أعضاء  
الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته  
الطبيعية بصفة مستديمة .

#### المحكمة :

لما كان ما إثارة الطاعن بنباب طعنه من عدم رد المحكمة على  
دفاعه بأن للعاهة التي بالمجنى عليه قديمة وترجع إلى سقوطه من فوق  
نخلة مردودا بما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في  
نوع دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد  
يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ،  
وكان القانون وإن لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على إيراد  
بعض أمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة  
على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد  
أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها أو تقليل قوة  
مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة ، وكانت المحكمة قد أطمأنت من واقع  
تقرير لجنة المشورة بمكتب كبير لأطباء الشرعيين وعناصر الإثبات التي  
أوردتها أن الإصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه قد خلقت له عاهة  
مستديمة هي اتساع في البعد بين أسفل عظمي الساق وتغيرات مفصلية  
وعظمية بالسطح المفصلي لفصل القدم من شأنهم أن يضعف من قوة تحمل

تتاق ويحد من قدرة المصاب على المشي لمسافات طويلة والوقوف لمسدد  
طويلة وتقدر نسبة الإعاقة بنحو عشرة في المائة وهو ما يكفي لتوافر العاهة  
المستديمة - كما هي معرفة به في القانون - بصرف النظر عما يثيره  
لطاعن من عدم تأثير هذه العاهة على قيم المبنى عليه بأعباء وظيفته  
لأن جسامه العاهة ليس ركنا من أركان الجريمة .

( طعن رقم ٦٨٤٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ١٥ )

#### المبدأ :

المتهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة  
حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج  
أو الإهمال .

#### الحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية  
علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارقه الجاني وترتبط ضمن الناحية  
المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله - أقلها إتياء عمداً  
وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي يفرد قاضى الموضوع  
بتقديرها متى فصل في شأنها - ثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه  
ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه وكن  
الحكم المطعون فيه اعتماداً على الأدلة السائغة التي أوردها والتي  
لا يمانر الطاعن أن لها معينها - نصحيح من الأوراق قد خُصص إلى أن  
الطاعن أحدث جرحاً عمدياً بظهر المبنى عليه بمطواة - ودل على توافر  
ربطة السببية بين هذه الإصابة والوفاة بما استخلصه من تقرير الصفة  
تشريحية وأن إصابته هي التي أفضت إلى موته بانها نفذت إلى التتاع  
الشوكى يظهر وحدثت شلل نصفي وسفلى وأنها جنائية أصبته من  
تسمم دموى عام ومتصاص توكيمي عن نتيجة مما تضاعفت به الإصابة

من التهاب رئوى وحموى وقرح فرشية متفححة نتيجة صبتها لنخاع  
الثوكى الصدرى - وهى اسباب سائغة التزم فيها بتطبيق القانـوـنى  
الصحيح فان الطاعن يكون مسئولاً عن جنابة الضرب المفضى الى الموت  
اللى اثبت الحكم مقارفته اياها ولا يجدى الطاعن ما يثيره عن الـاهـمال  
فى علاج المجنى عليه لانه فضلا عن انه لا يعدو القول المرسل لذى ميق  
بغير دليل فانه بغرض صحته لا يقطع رابطة السببية لان المتهم فى  
جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة  
ونو كانت عن طريق غير مباشر كاللتاخر فى العلاج او الـاهـمال فيه ما  
لم يثبت انه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ولا  
سند له من الاوراق ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الصدد يضحى  
ولا يحل له .

( طعن رقم ٢٩٢٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٠/١/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ١٦ )

#### المبدأ :

جريمة الضرب المفضى الى موت . ليس بلازم ان تطابق اقوال  
الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى  
غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاعة والتوفيق .

#### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ليس بلازم ان تطابق اقوال  
الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى  
غير متناقض مع 'دليل' الفنى تناقضا يستعصى على الملاعة والتوفيق ،  
وكان الحكم قد نقل عن شاهد الاثبات قوله ان الطاعن ضرب المجنى عليه  
بعصا غليظة على راسه فاحدث صباته كما نقل 'الحكم' عن تقرير الصفة  
التشريحية اصابة المجنى عليه بجرح رضى بمقدم 'تجدرية' اليسرى يقابله  
كسر منخسف وبكدم وتجمع حموى بمقدم 'تجدرية' اليمنى وان هذه  
الاصابات تحدثت من جسم صلب راضى ك تصوير الشاهد وان الوفاة نشأت

عن هذه الاصابات وما أحدثته من كسور بالجمجمة وتهتك بالمخ والسحايا وما صاحب ذلك من نزيف وصدمة عصبية ، وكان الطاعن لا يجادل فيما نقله الحكم من تلك الأدلة وما أخذها الصحيح من الأوراق ، فان ما أورده الحكم من دليل قولى لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية . لما كان ذلك وكان الحكم قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلىن القولى والفنى ، وكان من المقرر أنه ليس يلزم ان يورد الحكم ما اثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلىن ما دام ان ما أورده فى مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع - اذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما ان الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٧ )

المبسطة :

جريمة ضرب النفس الى موت - اثباتها - ليس يلزم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل النفسى بل يكفى ان يكون جماع الدليلىن القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستلزم على الملازمة والتوفيق .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب النفسى الى الموت التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من اقوال شاعدى الاثبات ومن تقرير الصفة التشريحية وهى أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رقبه الحكم عليها ولم يثار الطعن فى ان لها اصلها الثابت فى الأوراق .

لما كان ذلك ، وكان الثابت في محضر جلسة المحاكمة التي انتهت بصدور الحكم المطعون فيه أن المحكمة ندبت محاميا للدفاع عن الطاعن وترافع المحامي مدافعا عنه بما هو مدون بمحضر الجلسة ولم يثبت أن الطاعن اعترض على ذلك أو أبدى طلبا ما في هذا الشأن ، وكان من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى ، فإن ذلك لا يعد إخلال بحق الدفاع ما دام لم يبدى المتهم اعتراضا على هذا الاجراء ولم يتمسك امام المحكمة بطلب تأجيل نظره الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فإن ما يثيره الطاعن بطعنه في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال شاهد الاثبات الاول بما مقاده أنه ابصر الطاعن يعدو خلف المجنى عليه حاملا بيده فأسا حتى إذا ما أدركه ضربه بالفأس ضربتين على راسه خر على أثرهما المجنى عليه صريعا ، كما حصل الحكم أقوال شاهد الاثبات الثاني بما يتفق في جملته مع أقوال شاهد الاثبات الاول ، وكان الحكم قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية إصابة المجنى عليه بجرحين بالرأس من طرف رضى قطعى ينشأ كل منهما من المصادمة بجسم صلب راض ذى حافة حادة أو ما شابه ذلك ولأنه يمكن حدوثهما من مثل الفأس المضبوطة في الحادث ، ووفاته نتيجة إصابته مجتمعتين ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم عن تلك الأدلة ومن أن لها معينا الصحيح من الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلامر أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملامعة والتوفيق ، وكان الدليل المستمد من أقوال شاهدي الاثبات الذى أخذت به محكمة الموضوع وأطمأنت اليه غير متعارض والدليل المستمد من تقرير الصفة التشريحية فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس ، فضلا عن ذلك فإن التبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا بشأن حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ، ومن ثم لا يسوغ إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لأنه دفاع موضوعى ولا يقبل منه النعى على المحكمة بإغفال

الرد عليه ما دام أنه لم يتمسك به ، مامها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ١٨ )

المبدأ :

الفاعل الاصلى فى جريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات - مثال لتسبيب صحيح .

المحكمة :

قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم واذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه انه انتهى الى أن الطاعنين ارتكبا فعل الضرب واعتبرهما فاعلين أصليين فى هذه الجريمة . وكان القضاء بإدانة أحدهما كما يستفاد من نتيجة الاعتداء عليه بجسم صلب راض كعصا شوم أو ما فى حكمها وكان من شأن هذه الاحالة أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان الحكم خلص الى أن الطاعنين ضريبا المجنى عليه عمدا فأحدثا به الاصابتين الوازدين بالتقرير الطبى وأخذ الطاعنين بالقدر المتيقن فى حقهما وهو الضرب المنصوص عليه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فانه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون .

( طعن رقم ٢٨٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٥ )

### قاعدة رقم ( ١٩ )

المبدأ :

يعد الفعل ضربيا ولو حصل مرة واحدة سواء ترك اثرا أو لم يترك وعلى ذلك يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون

العقوبات ان يبين موقع الاصابات التى انزلها المتهم بالمجنى عليه ولا درجة جسامتها .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لتوافر جثة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا او ينشا عنه مرض او عجز ، بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك اثرا او لم يترك وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين موقع الاصابات التى انزلها المتهم بالمجنى عليه ولا اثرها ولا درجة جسامتها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن الطاعن الاول اعتدى على المجنى عليه بالضرب مما أحدث به صباته الميئة بالتقرير الطبي ولجذه بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات فإن معنى الطاعن الاول فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان حكم محكمة اول درجة المؤيد لاسبابه بالحكم بالطعون فيه قد سجل فى صلبه انه يطبق على المتهمين المواد التى طلبتها النيابة العامة ١/٢٤٢ ١-٣-٤ ١/٣٦١ من قانون العقوبات - وللتى اشار اليها فى صدر اسبابه فلن ذلك يكفى بياننا لسواد القاضون التى عاقب الطاعنين بمقتضاها .

( طعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠ )

#### البيسند :

جريمة الضرب العمد - تحقيقها .

#### المحكمة :

وحيث انه من المقرر ان جرائم الضرب واحداث الجروح عمدا تتحقق كلما ارتكب الجانى فعل الضرب او احداث الجرح عن رادة وعن علم بان هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو



صحته . . ومن ثم فانه يتعين على 'الحكم' القاضي بالادانة ان يقيم الدليل على ان المتهم قد انتوى ارتكاب الفعل علما بانه سيقرب عليه المساس بسلامة جسم الجنى عليه او صحته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لثبوت الاتهام قبل الطاعن في قوله « ومن حيث ان المحكمة لا تعمل على ما ابداه المتهم ومحاميه من دفاع ذلك انه يعمل في اصلاح الغسالات الكهربائية وهو لا شك وهذه مهنته فنى في امور الكهرباء وقد عمد الى كهرية بايد يحمله المصنوع من الصاج واقفاله وذلك نزع العازل البلاستيك للسلك الكهربائي الموصل من بواط داخلى بالمجلم من خلال اكره الباب الملامسة للباب وهو ما اكده تقرير المهندس المعنى . . . . . واكده فى التحقيقات من ان نزع الغطاء العازل البلاستيك فى الجزء الملامس لأكرة الباب من السلك الكهربائي لا يمكن إلا ان يكون عن عمد فضلا عما ذكره الشاهد الثاني من انه نيه المتهم الى ان الباب به تيسر كهربائى وضغط عليه امامه فمسته الكهرباء امامه ولم يحفل بهذا التنبيه وهنسو بذلك لا ريب قد عمد الى اصابة من يمس الباب . لما كان ذلك . وكان ما أورده الحكم على الصورة سالفة الذكر . انما اقامه على مجرد 'مستفاج' لا يؤدى الى ما حمله الحكم عليه . فلذلك انه اقام الدليل على 'توافر' ركن الارادة والعلم قبل الطاعن على مجرد انه باعترافه مهنيا فى اصلاح الغسالات يعد فنيا فى امور الكهرباء . والى ما أورده المهندس الفنى من ان نزع 'خزّن' البلاستيك للسلك الكهربائي الموصل الى بواط داخلى لتحل لا يكون الا ان يكون عن عمد ولسبق تنبيه الشاهد الثاني لسه بوجود خافى كهربائى بالباب . كل فلك لا يؤدى بحكم اللزوم العقلى والمنطقى الى توافر ركن الارادة والعلم فى حق الطاعن . ولما كانت الاحكام فى المواد الجنائية يجب ان يبنى على الجزم واليقين لا على المنطق والاحتمال . فان ما اقام عليه الحكم قضاءه بتوافر ركن الارادة والعلم فى حق الطاعن على مجرمه اقوال واستنتاج لا يصلح لذلك . ومن ثم يكون قد اصابه عوار الفساد فى الاستدلال . بما يتعين معه نقضه والاحالة .

## قاعدة رقم ( ٢١ )

### المبدأ :

جريمة الضرب المفضى الى الموت - تحقيقها - محكمة الموضوع .

### المحكمة :

لما كان ذلك وكان ما اورده الحكم المطعون فيه من توجيه طعنتين بالمطواة الى عنق المجنى عليه لا يستلزم بالضرورة ان تترك كل طعنة لصلة متميزة اذ يصح ان تقع الطعنتان فى مكان واحد من العنق ، وكان الحكم قد خلاص - استنادا الى ما اورده من أدلة سائقة - الى ان فعل الاعتداء قد انفرد به الطاعن والى ان احدا غيره لم يسهم فى هذا الاعتداء واقبح استنادا الى تلك الإدلة عن اطمئنان المحكمة الى ان الطاعن هو محدث اصابة العنق بالمجنح عليه . كما ثبت - استنادا الى تقرير الصفة التشريحية - ان الوفاة نشأت عن هذه الاصابة بما أحدثته من تهتك بالاوعية الدموية الرئيسية بالعنق ونزيف دموى جسيم وصدمة شديدة مضاعفة ، فان ما انتهى اليه الحكم من مسامحة الطاعن عن جريمة الضرب المفضى الى الموت يكون سائقا وصحيحا فى القانون مما لا محل معه لما يثيره بشأن عدد الطعنات التى اصابته عنق المجنى عليه لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى بكون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . وان تزيد الحكم فيما استطرد اليه لا يعيبه طالما انه غير مؤثر فى منطقه او فى النتيجة التى انتهى اليها ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان وفاة المجنى عليه قد نشأت عن اصابة العنق وحدها فانه لا يعيبه ما استطرد اليه من حديث حول اصابة يد المجنى عليه اذ ليس لوجود هذه الاصابة او عدم وجودها أى اثر فى منطق الحكم او فى تكوين عقيدة المحكمة فى العسوى . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

قاعدة رقم ( ٢٢ )

المسألة :

لا يشترط لتوافر مثل الضرب البسيط ان يحدث الاعتداء جرحا او ينشأ عنه مرض او عجز بل يعد الفعل ضربا ولو حدث باليد مرة ويعد سواء ترك اثرا او لم يترك .

الحكمة :

انه من المقرر انه لا يشترط لتوافر فعل الضرب البسيطة ان يحدث الاعتداء جرحا او ينشأ عنه مرض او عجز ، بل يعد الفعل ضربا ولو حدث باليد مرة واحدة ، سواء ترك اثرا او لم يترك ، ومن ثم فانه لا يلزم لصحة الحكم على أساس ثبوت الفعل الضار وان يكون هناك كتف طبي يبين مواقع الاصابات التي انزلها الطاعنان بالدعوى بالحقوق المدنية ولا اثرها ولا درجة جناساتها مادام ان الحكمة قد اطمانت الى وقوع فعل الضرب منهما :

( طعن رقم ٥٣٥١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢١ )

## ثانيا

### عقوبة جريمة الضرب

#### قاعدة رقم ( ٢٣ )

المبدأ :

جناية احدث عامة مستديمة مع سبق الاصرار والترصد -  
عقوبتها .

الحكمة :

وحيث أنه يبين من الاوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت على  
المطعون ضده بتهمة الضرب الذي احدث عامة مستديمة والضرب البسيط  
مع سبق الاصرار والترصد في كل ، ومحكمة الجنايات قضت بمعاقبته  
بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد وامرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث  
سنوات مستندة في حكمها الى المواد ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ١/٢٤٠ ، ٢ ،  
١/٢٤٢ ، ٢ والمادتين ١٧ ، ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ،  
وكانت عقوبة جنائية احدث عامة المستديمة مع سبق الاصرار والترصد -  
وهي الجريمة ذات العقوبة الاشد التي دين بها المطعون ضده - كنص  
المادة ١/٢٤٠ ، ٢ من قانون العقوبات هي الاشغال الشاقة من ثلاث  
سنين الى عشر سنين ، ومن ثم اخذ المتهم بالرافعة طبقا لنص المادة ١٧ من  
قانون العقوبات ان تنزل بالعقوبة الى ما دون الحبس لمدة ستة شهور  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد نزل عن ذلك الحد الأدنى بقضائه بحبس  
المطعون ضده شهرا واحدا مع الشغل فانه يكون قد اخطأ في تطبيق  
القانون . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين عملا بنص الفقرة الاولى من المادة  
٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن حالات واجراءات الطعن امام  
محكمة النقض تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون بنقض الحكم نقضا  
جزئيا وتصحيحه في شأن مسدة الحبس المقضى بها على المطعون ضده

بجعلها ستة اشهر مع الابقاء على ما قضى به الحكم من الامر بوقف تنفيذ العقوبة .

( طعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

المبدأ :

ما يكفى لبيان الاركان القانونية لجريمة الضرب المفضى الى موت والضرب البسيط .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان ما اثبته الحكم فى مدوناته كافيا لتفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة وتتوافر به كافة الاركان القانونية لجريمتى الضرب المفضى الى موت والضرب البسيط ، اللتين دين الطاعنان باولاهما ودين الطاعن لاول بثانيتها كذلك فان ذلك يحقق حكم القانون ، اذ لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، ومن ثم لا يعيب الحكم عدم تبيان ماهية علامات الارتباك التى شهد الشاهد بانها كانت بادية على المتهمين ، لما كان - تقدم - فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا ، مع الزام الطاعنين بالمصاريف المدنية .

( طعن رقم ٢٩١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١/٢/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٥ )

المبدأ :

جريمة الضرب المفضى الى موت - فلما كانت العقوبة الموقعة على طاعنين تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجناية الضرب المفضى الى موت - بغير حق احوال وتعمد لا تستلزم قصدا خاصا - فلهذا

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهى الاشغال الشاقة سبع سنوات تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجناية الضرب المفضى الى الموت بغير سبق اصرار والتي لا تستلزم قصدا خاصا فلا مصلحة لهما فيما اثاراه بشأن استدلال الحكم على توافر نية القتل او استظهار ظرف سبق الاصرار ، ويضفى منعاهما فى هذا الخصوص غير شديد . ولا يغير من ذلك القول بان المحكمة قد اخذتهما بالرأفة تطبيقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات وانها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى اعطته للواقعة ، اذ ان تقدير المحكمة للعقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التى قارفها الجانى وما احاط بها من ظروف لا الوصف القانونى الذى تعطيه المحكمة لها ، وهى اذ تعمل حقا الاختيارى فى استعمال الرأفة تطبيقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات انما تقدر العقوبة التى تتناسب مع الواقعة ولو انها اراءت النزول بها الى اكثر مما قضت به لما امتنع عليها ذلك . لما كان ذلك ، ولئن كان الحكم قد اخطا فى بيان نوع السلاح الذى انتهى الى امانة الطاعن الاول عن احرازه الا ان ما ذكره من ذلك لا يعدو ان يكون خطأ ماديا لا ينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم ولا اثر له فى النتيجة التى انتهى اليها بعد ان اعملت المحكمة المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى حق الطاعنين وعاقبتهم بالعقوبة الاشد المقررة لجريمة القتل وحدها ، وكان لا مصلحة للطاعن الثانى فيما ينمى على الحكم من اغفال جريمتى احراز السلاح وخيبرته بغير ترخيص المقاتل بلسانداهما اليه بغير الاحالة - بفرض صحة ذلك - ومن ثم فان ما يثيره الطاعنان فى هذا الوجه لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اسس متينة رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٩٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٠/١/١٩٨٥ )

القاعدة رقم ( ٢٦ )

المستند :

جريمة الضرب البسيط - عقوبتها .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت العقوبة الموقعة على كل من الطاعنين وهي الحبس لمدة سنة داخلة في حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإنه لا يكون من مصلحة للطاعنين فيما أثاروه من جثث حول حقيقة التهمة المستندة اليهما وكونها مجرد ضرب بسيط على موجب حكم تلك المادة . ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٢٩٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

### المبدأ :

جريمة الضرب المفضى الى موت بغير سبق اصرار او ترصد -  
عقوبتها .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت عقوبة جريمة الضرب المفضى الى الموت - بغير سبق اصرار او ترصد - كنص الفقرة الاولى من المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات هي الاشغال الشاقة او السجن من ثلاث سنوات الى سبع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وهي عقوبة تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانوناً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه ، وذلك بمعاقبة الطاعن بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات فضلاً عن التعويض المدني و لمصاريف المدنية والجنائية واتعاب المحاماه المقضى بها ، عملاً بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، من نقض الحكم لمصلحة المتهم ذ تعلق الامر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أساليب الطعن .

( طعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩ )





### المحكمة :

لما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أوراق الدعوى ، وكان ما أورده الحكم ودل به على مقارفة الطاعن لجريمة أحداث الحاجة المستديمة اليه سائغا ولا يتنافر مع الحكم الاقتضاء العقلي والمنطقي فان منازعة الطاعن في سلامة ما استخلصته المحكمة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، كما انه واذ كان من المقرر ان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها مادامت قد اطمانت الى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في هذا الخصوص ، ومن ثم فلا ما ينعاه الطاعن على الحكم من انه اعتمد في قضائه بالامانة على التقرير الطبي الشرعي دون نظر الى أن المجنى عليه سبق ان اقر بشفاته دون حاجة وان الملاحظات التي اقيمتها التقرير الطبي الشرعي تخالف ما أثبتته التقرير الطبي الابتدائي . لا يعدو ن يكون جدلا موضوعيا في تقرير ادلة الدعوى ومصادرة لما اطمان اليه وجدان المحكمة في شأنها ، مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

( طعن رقم ٨٤١ لسنة ٥٢ ق . - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٣٠ )

### المبتدأ :

جريمة ضرب المفضى الى العاهة المستديمة - حكم - تسبب غير معيب .

### المحكمة :

ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من الاوراق ومما اطمان اليه من اقوال المجنى عليه ان الطاعن ضرب المجنى عليه بنسكين في يده اليسرى فاحدث به جروح قطعية تهتكية في اصابع اليد اليسرى تخلف لديه من جرائها اعاقة في نهاية حركة الثني لاصابع الوسطى والسبابة

الايسرين مما يقلل من منفعة هذه اليد والقدرة على استخدامها بما يعتبر حاجة مستديمة ، وان الواقعة على هذه الصورة قام الجليل على صحتها وثبوتها في حق المتهم من اقوال المجنى عليه والتقارير الطبية فان كل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن من قالة الفساد في الاستدلال او القصور في التسييب لا يكون له محل .

( طعن رقم ٨٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢١ )

#### المبدأ :

لا يلزم ان تكون الادلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي .

#### المحكمة :

من المقرر انه لا يلزم ان تكون الادلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة ، بل يكفي ان تكون الادلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ، ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، ومتى كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول على ما زوته شاهدة الاثبات من ان الطاعن ضرب المجنى عليه بعضا عدة ضربات اودت بحياته ، على ما اثبته تقرير الصفة التشريحية - مؤيدا لروايتها - من ان اصابات المجنى عليه - التي ادت احداها الى وفاته - تحدث من المصادمة بجسم صلب راض ، وبما يسوغ ما انتهى الحكم اليه من تحديد وسيلة الاعتداء بعضا فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يضحى في غير محله .

( طعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦ )

قاعدة رقم ( ٣٢ )

المبدأ :

جريمة الضرب المفضى الى الموت - لا يعيب الحكم عدم التعرض للاصابات التى لم يكن لها دخل فى احداث الوفاة - علة ذلك .

المحكمة :

لما كان البين من مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه انه اسند الى الطاعن على سبيل الانفراد انه ضرب المجنى عليه بسكين فالحق به فى صدره ورأسه اصابتين اوديتا بحياته ، فانه لا يعيب الحكم ما ينعاه الطاعن من انه لم ينقل عن التقرير الطبى الشرعى ما تضمنه من اصابات اخرى لم يكن لها دخل فى احداث الوفاة ، وذلك لما هو مقرر من انه متى كان الحكم قد 'نصب على اصابات بعينها نسب الى المتهم أحداثها واثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها واطمأنت المحكمة الى ان المتهم هو محدثها فليس به من حاجة الى التعرض لغيرها من اصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بان سكوت الحكم عن ذكرها يرجع الى انه لم يفتن لها .

( طعن رقم ٩١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦ )

قاعدة رقم ( ٣٣ )

المبدأ :

التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبته البعض الآخر ولا يعرف أى الامرين قصته المحكمة .

المحكمة :

من المقرر ان التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينلّى بعضها ما اثبته البعض الآخر ولا يعرف أى الامرين قصته المحكمة . ولما كان البين من محونات الحكم المطعون فيه او واقعة

الدعوى قد وضحت في ذهن المحكمة وأنها المت بعناصر الاتهام فيها بالنسبة لكل من جريمتي أحداث العاعة والضرب البسيط اللتين قضت فيهما ورات سبب السانعة التي أوردتها تبرئة المتهمين من البهمة الاولى للشك في سحتها ودلتهم عن البانبة لثبوتها اعمالا لنقضها في تقدير البليل المقدم من الدعوى وأوردت أسباب قضائها في هذا الشأن بغير تناقض فإن النعى سى نحكم بالتناقض في التسبب لا يكون له محل .

( طعن رقم ٨٦٥ سنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

نبدأ :

جريمة الضرب المفضى الى الموت - حكم - تسببه - تسبب غير

معيب .

المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد ثبوتها في حقه أدلة استقفاها من أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم نقلا عن تقرير الصفة التشريحية أن برأس المجنى عليه أكثر من أصابة لا تحدث من مجرد نعرته وسقوطه على الأرض بل تحدث من المصانة الشديدة بإجسام صلبة راحة ثقيلة ، لا يتناقض وما أثبتته في حق الطاعن من أنه جثم فوق المجنى عليه أثر سقوطه وضرب رأسه في غطاء بالوعة أكثر من مرة بل يتلامم معه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد دلل تحليلا سائغا على أن الطاعن وحده هو الذي ضرب رأس المجنى عليه في غطاء بالوعة ، وبقل عن تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة نشأت عما أحدثته أصابات الرأس من كسور بالجمجمة ونزيف بالمخ ، فإن في ذلك ما يسوغ ما انتهت اليه المحكمة من مساملة الطاعن عن جريمة الضرب

المفضى الى موت ويضحي ما يثيره للطاعن من خطأ الحكم فيما استند  
الى الشاهد بفرض صحته ، غير مؤثر فيما انتهى اليه .

( طعن رقم ٥٨٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٥ )

#### المبدأ :

الخطأ في تحصيل نسبة العادة لا يعيب الحكم .

#### المحكمة :

من المقرر ان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله أو تناقض روائية  
شهود الاثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام  
الثابت انه استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائفا ومادام أنه لم  
يورد تلك التفتيشات أو يركن اليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في  
الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن بشأن تناقض - - - - -  
واغفاله تفاصيل قال بها غيره من الشهود - على فرض صحته - إنما  
ينحل الى جمل موضوعي لا تجوز لثارته اسم محكمة النقض ويكون  
النعي على الحكم في هذا الشأن في غير محله - لما كان ذلك - وكان  
الطاعن لا يجادل فيما أثبتته التقرير للطبيب من ختلف عاكة بالمعنى عليه  
من جزاء المضاربة مغلًا يقدح في سلامة الحكم لخطاه في تحصيل غاية  
العادة لإح - - - - - بل لزم أصلا ذلك لأن القانون ولما يرد به  
تعريف للعادة المستعملة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لهذه - - - - -  
قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن للعادة في  
مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد  
أجزائه أو فقد منفعة أو تقليل قوة عقولته الطبيعية بصفة مستديمة دون  
تحديد نسبة للنقص الذي يكتفى وقوعه لتكوينه - - - - -  
الطاعن من خطأ الحكم في تحصيل نسبة العادة التي لحقت بالمعنى  
عليه غير ذي اثر على ثوابر أركان الجريمة وثبوتها في حق الطاعن

واستحقاقه العقوبة التي أوقعها عليه الحكم في نطاق المادة المذكورة .  
كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .  
( طعن رقم ٦٥٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٦ )

#### المبدأ :

علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عمدا .

#### الحكمة :

من المقرر ان علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عمدا ، وشئت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا زمنية لحكمة النقض عليه مدام قيام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه . وكان الحكم المطعون فيه اعتمدا على الادلة الساتفة التي اوردها قد خلص الى ان الطاعن احدث جرحا عمدا ببطن المجنى عليه بمطواة ودل على توافر رابطة السببية بين هذه الالامة والوفاة بما استخلصه من التقرير الطبي الشرعي . فان الطاعن يكون مسئولا عن جنائية الضرب المفضي الى الموت التي اثبت الحكم مقارفته ايها ؛ ولا يجدى الطاعن ما يثيره عن الابهل في علاج المجنى عليه لانه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية لان المتهم في جريمة يكون مسئولا عن جميع النتائج المحصل حمولها من الالامة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترليخ في العلاج او الابهل فيه ما لم يثبت انه كان مقعدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن

ولا مند له من الأوراق ومن ثم يكون ما أورده الحكم يستقيم به أطراح  
دفاع الطاعن ويضحى النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا محل له .  
( طعن رقم ٦٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٧ )

#### المبدأ :

ليس بـلازم ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى  
ان يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع  
الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق .

#### الحكمة :

حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة  
العناصر القانونية لجريمة أحداث عاهرة مستخدمة التي دان الطاعن بها  
وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليه  
( المطعون ضده الثانى ) والشاهد عبس محمد جاد والتقارير الطبى  
الشرعى ، ومن شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ،  
وكان الحكم قد حصل أقوال شاعدى لاثبات بالتحقيقات بأن الطاعن  
ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه فحدث أصيبته التى نشأت عنها  
العاهة ، وكان الأصل انه ليس بـلازم ان تطابق أقوال الشهود مضمون  
الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة  
غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق ،  
وكان الطاعن لا يـنازع فى ان ما أورده الحكم من أقوال الشاهدين  
بالتحقيقات وما نقله عن التقرير الطبى الشرعى له معينه الصحيح من  
الأوراق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال الشاهدين بالتحقيقات  
لا يتعارض مع ما نقله عن التقرير الطبى الشرعى وعلى فرض صحة ما  
يظهره الطاعن من ان هذين الشاهدين قرر فى التحقيقات ان ضربات  
الطاعن على رأس المجنى عليه قد تعددت فإن هذا القول لا يستتبع  
بالضرورة ان تترك كل ضربة أصابة متميزة إذ يصح أنه تقع ضربتان أو

أكثر في مكان واحد من الرأس ، كما أنه ليس بلازم أن يتخلف عن كل اعتداء لصلبة إذ يصح في العقل أن ضربة قد تحدث إصابة وأخرى قد يتخلف عنها أثر ومن ثم فانه لا تثريب على الحكم إن كان قد عول على شق من أقوال الشاهدين وهو ما تعلق باعتداء الطاعن على المجنى عليه ولم يعبا بقالتهما في الشق الآخر أن الاعتداء قد تعددت فيه الضربات ولم يورد هذا الشق الآخر في بيانه مضمون أقوالهما ولا يعتبر هذا التفصيل من اليه الحكم افتئاتا منه على الشهادة لو يقوم به التعارض بين الدليلين في هذا الخصوص إذ من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بحديث الأصيل إن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها ولها أن تجزيه الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود وتطرح - لا تتق فيه من تلك الأقوال إذ المرجع في هذا الشأن إلى اقتناعها من سماعها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

( طعن رقم ١١١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨ )

##### المبدأ :

علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي تفرقه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج لتلك الفعل الضار إذا ما أتاه عمدا .

##### المحكمة :

من المقرر أن رابطة السببية هي علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي تفرقه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي يختص القاضي الموضوع بتكديرها ، فمتى فصل ثلث شأنا الجاني أو فنيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قتله في ذلك على أسباب متلفة تؤدي إلى ما انتهى إليه - لما كان ذلك وكان الحكم



قد أوضح قيام رابطة السببية بين فعل الضرب المسند الى الطاعنين  
والعامة المستديمة التي تخلفت لدى المجنى عليه من جراء هذا الاعتداء  
فان منعاهم في هذا الشأن يكون غير سديد .

( طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٩ )

المبدأ :

ما يجب ان يبينه الحكم الصادر بالادانة طبقا لما تنص عليه المادة  
٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

المحكمة :

ولما كان من المقرر طبقا للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية  
ان الحكم بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من ايلة الثبوت ويذكر  
مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تليده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة  
وميلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التي اقربها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله  
بها وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا  
صحيا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم - لما كان ذلك ، وكان  
الحكم المطعون فيه وان عرض لاصابة المجنى عليه من واقع التقرير الطبي  
الشرعى ، الا انه حين دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى الى الموت لم  
يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابة وبين وفاة المجنى عليه  
استنادا الى دليل فنى مما يصبه بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن ،  
ولا يقدح فى ذلك ما اورده المحكمة فى ختام حكمها من ان الضرب ادى  
الى وفاة المجنى عليه ذلك ان الحكم اغفل عند بيانه مضمون التقرير  
الطبي الشرعى صلة الوفاة بالاصابة التي اشترط اثباتها من واقع التحليل  
الفنى ، مما يجعل بيانه هذا لاصرا قصورا لا تستطيع معه هذه المحكمة  
ان ترافق سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية من فعل الطاعن  
والنتيجة التي اخذ بها - لما كان ما تقدم - فانه يتعين نقض الحكم  
والاحالة بغير حاجة الى بحث وجه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٠ )

المبدأ :

ليس يلزم ان تطابق اقوال الشاهد مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى كما اخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعمى على الملازمة والتوفيق .

المحكمة :

وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الاصل انه ليس يلزم ان تطابق اقوال الشاهد مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى كما اخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يمتنع على الملازمة والتوفيق ، وكان ما حصله الحكم من اقوال المجنى عليه بمحض جمع الاستدلالات من ان الطاعن ضربه بعضا غليظة على ذراعيه الايمن فاحدث اصابة لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله عن التقرير الطبى الشرعى من ان اصابة المجنى عليه بالفراغ الايمن رضية تحدث نتيجة المضادة بجسم صلب راس كالحرب بعضا غليظة وفق ما قرره المصاب ، وعلى فرض صحة ما يثيره الطاعن من ان المجنى عليه قرر فى تحقيقات النيابة ان القرب كان بسيخ من الحديد فانه لا تثريب على الحكم ان كان قد عول على اقوال المجنى عليه بمحض جمع استدلالات ولم يعبا باقواله فى تحقيقات النيابة ، من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تعول فى قضائها على اقوال للشاهد فى اى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولا آخر له اذ مرجع الامر فى ذلك طمئنانه الى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه .

( طعن رقم ٢٩٠٠ لسنة ٥٣ ق - حنة ١٩٨٤/١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٤١ )

المبدأ :

بماية جريمة الضرب .

### المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه فى بيانه لصورة الواقعة التى اعتنقتها المحكمة قد أوضح فى مدوناته مقارفة الطاعن للقطع المادى الذى أدى الى المساس بجسم المجنى عليه ولحادث الاصابة به عن لردة وعلم فان ذلك يعتبر محققا بحكم القانون فى بيان الجريمة التى دان الطاعن بها بما يكون معه النعى على الحكم بعدم بيان كيفية وقوع الحادث قائما على غير أساس .

( طعن رقم ٦٥٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٢ )

### المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة امامها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الاوراق .

### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله \* ان خلافا تشب بين الطاعن ووالده المجنى عليه عندما قام الاخير بمعاينة ابنه الصغير لثأخره فى العودة الى المنزل لئلا فما كان من المتهم الا ان قام بطعن والده بسكين فى راسه فسقط على السلم وارتطمت راسه بدرجاته فحدثت اصابته التى اودت بحياته وظل المتهم فى موقفه شامرا السكين وتعالى صياحاته بانه هو الضارب لوالده حتى حيل بينه وبين التجنى عليه واورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة ادلة سائفة من شأنها ان تؤدى الى ما وقب عليها مستمدة من اقوال شهود اثبات الذين توافدوا على مكان الحادث اثر وقوعه والذين شهدوا بأنهم شاهدوا المتهم يقف مشهورا سكيناً فى يده ولجس عليه ونقى علي درجات السلم

وسط بركة من الدمار وما استطردت اليه الشاهدة . . . . . من  
محلها للطاعن يصبح بأنه قتل والده ويقتل لأرض شلوكا فقلته وسماها  
شقيقتها. ثمه ان المتهم قتل والمعا وما لو دعت اليه الشاهدة . . . . . من  
مضاعها صيلح. شقيقة الطاعن . . . . . توجد ذات العبارة السابقة وما  
قصرته المساعدة . . . . . من أنه تنأى الى سمسعها ان  
المتهم هو الضارب لوالديه ومن تقرير الصفة التشريحية . لما كان ذلك وكان  
الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود ومائر  
العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى  
مادام استخلاصها سائفا مستقدا الى اطفة مقبولة في العقل والمنطق ولها  
اصلها في الاوراق ، وكان الاصل ايضا انه لا يشترط في شهادة الشهود ان  
تكون واردة على الحقيقة بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل  
يكتفى ان يكون من شأن تلك الشهادة ان تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج  
سائغ تجريه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشهود بالقصر الذي رويوه  
من عناصر الحوادث الأخرى وكانت المحكمة قد اطمانت الى اقوال شهود  
الاثبات وسمعة تصنيفهم للواقعة فلم يلا يثيره الطاعن من منازعة حول  
تعويل المحكمة على اقوالهم على الرغم من انهم لم يشاهدوا واقعة  
الاعتداء ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الحليل وهو ما تقتضيه به  
محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه أو مضامرة عقيدتها في شأنه أمام  
محكمة النقض ويكون حكمها صحيحا قانونا فيما انتهى اليه من مسؤولية  
الطاعن عن وفاة المجنى عليه. لما هو يقرر ان علاقة السببية في المواد  
الجنائية علاقة سببية تدل بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط بالنساجية  
المعنوية بما يجب على ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه  
عميا وهو ما اثبتته الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٣ )

المسما :

جريمة القربى النفس الى الموت - حكم - تسويه .

### المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على ما اثاره الدفاع بشأن خلو السكن المضبوط من آثار الدماء \* انه مرجوح بأن السكن تم ضبطه بعد الحادث وليس على اثره مما لا يحصل بين أي يد في المنزل لتمدد إليه وترويل الدماء عنه حرا \* للالتصام عن الابن الاكبر الذي أصبح السند وبين وجود السكن مشهورة ببعده أثر الحادث \* وهو رد سائح يكفي لاطراح ما اثاره الطاعن من دفاع بشأنه بما يضحى معه منعاه في هذا الخصوص غير سليم - لما كان ذلك ، وكان حسب الحكم كيدا يتم تعليقه ويستقيم فضله ان يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استدل به من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئياته دفاعا لأن مفاد التفاته عنها انه اطرحها فان ما يثيره الطاعن من ان المعلن عليه سقط عن السلم نتيجة تماسكه مع نجله الأصغر فتحدثت أصفاته التي أودت بحياته لا يعنو أن يكون حسبا ورثة ساقا جدا موضوعيا حول صورة واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة وفي تقدير الدليل وسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز ثارته أمام محكمة النقض

( طعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٤٤ )

#### المبدأ :

إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا باس على المحكمة ان هي أوردت شهادة أحدهم وطلعت اليها بالنسبة لبيان شهادة الآخرين تفضيلا للتكرار الذي لا موجب له .

#### المحكمة :

لما كان من المقرر انه اذا كثرت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا باس على المحكمة ان

هى أوردت شهادة أحدهم وأحالت إليها بالنسبة لبيان شهادة الآخرين تفاديا للتكرار الذى لا موجب له ولا يقال من سلامة الحكم ما ذكره الطاعنون من اختلاف بين أقوال المجنى عليه فيما قرره من أن الطاعنين الثالث والرابع شلا مقاومته ليمكنا الطاعنين الاول والثانى من الاعتداء عليه وبين ما قرره الشاهد . . . . من أن الطاعنين الثالث والرابع لم يقتصر دورهما على مجرد شل مقاومة المجنى عليه انما اعتديا عليه أيضا بالضرب - بفرض حصوله - طالما أن الحكم لم يورد شيئا من تلك الواقعة محل الخلاف وأنه استخلص الادانة من أقوالهما مستخلاصا سابقا لا تناقض فيه وما تزيد إليه الشاهد . . . . ليس بقذى أثر فى الجريمة التى بان بها الحكم الطاعنين فاعتماد الحكم على شهادتهما بالرغم من هذا الاختلاف لا يعيب الحكم مادام قد أخذ من أقوالهما بما رآه من بصورة صحيحة للواقعة وهى أن الطاعنين الثالث والرابع شلا مقاومة المجنى عليه بينما اعتدى الطاعنان الاول والثانى عليه بالضرب ومن ثم فلا يجدى الطاعنون تعيينهم الحكم بعدم إبراز أقوال كل من المجنى عليه والشاهد على حده وأحالت فى بيان شهادة الأخير على ما قرره الاول رغم ما ذكره من اختلاف بين شهادتهما - على فرض حصوله - طالما أنه لا يدعى اختلاف أقوالهما فيما استند إليه الحكم منها ، ولا يكون هناك بالتالى ثمة خطأ فى الاستناد وقع فيه الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن به يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٢٥٠٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٥ )

#### المبدأ :

الحكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الخبير فى تقريره - مناط ذلك - عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية .

#### الحكمة :

الاصل أنه ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما اخفت به المحكمة غير

متناقض مع الحكم الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق وكان مؤدى ما حصله الحكم من ان الطاعن اعتدى بالضرب على المجنى عليه معصا على رأسه - لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله من التقرير الطبى الشرعى الذى أثبت ان إصابة المجنى عليه نشأت من جسم صلب وارض كعصا وأنه قد تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هي فقد عظمى بالعظم الجدارى الايسر . كما ان الاصل ان لحكمة الموضوع ان تجزم بما لا يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها ، وكذلك فان المحكمة غير ملزمة بالزد ضراحة على ما يثيره المتهم من اوجه دفاع موضوعية إذ الرد يكون مستقلا ضمنا من القضاء بادانته استنادا الى ادلة القوت التى أوردها الحكم . لما كان ما تقدمه من الطعن بزمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٦ )

##### المبدأ :

ما يجب ان يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة فى جريمة القربح  
بـ مخالفة - قصور فى التسييب .

##### الحكمة

وحيث ان مما ينهيه الطاعن عن حكم لمطعون فيه انه إذ دنته مجرمة . « الضرب النسيط » قد شاب لقصور فى التسييب ذلك بأنه م يلتزم فى ايراد لاسباب حكم المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ولم يعرض بشئ لما تمسك به الطاعن من دواعيه من قيام تناقض بين الدليلين القولى والفنى بالنسبة للاصابة القطعية بيد المجنى عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يأخذ باسباب الحكم المختلف وتقدم قضاؤه على اسباب جمعية تقتصر فى بين لادلة

على قوله : « وحيث ان الاتهام بالضرب ثابت قبل لنتهم من التقرير الطبي  
والقوال المجنى عليه ويكون حكم اول درجة في محله ويتعين تليده عملا  
بالمادة ١٢/٣-٤ ج - لما كان ذلك وكان من القور انه يجب ايراد الاحلة  
التي تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها بياناً كلفياً فلا تكفى الإشارة اليها  
بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى  
تليده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع بقى الأدلة .  
واذ كان مجرد استنتاج الحكم من القوال المجنى عليه والتقرير الطبي دون  
العناية بسرد مضمون تلك الأقوال وقصوى هذا التقرير وذكر مؤداها  
ومدى اتساقهما لا يكفي لتحقيق الغاية التي تفيهاها الشارع من تسبب  
الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على  
الواقعة كما صار إثباتها في الحكم الامر الذي يصح بالقصور مما يوجب  
نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧ )

##### المسألة :

لا يقدح في سلامة الحكم ان يكون قد اخطأ الى بيان اصابة الطاعن  
وابنته - المحكمة في حكمها غير ملزمة بالتحدث الا عن الالة ذات الال.  
في تكوين عقيدتها ولا عليها ان هي التفتت عن أى دليل اخر لانه في  
عدم ايرادها له ما يفيد اطراحه وعدم التعويل عليه .

##### الحكمة :

كما لا يقدح في سلامة الحكم ان يكون قد اخطأ في بيانه اصاب  
الطاعن وابنته ففكر ان اصابة الطاعن عبارة عن سحجة بالساق اليمنى  
وكدمة بالكف الايسر من الخلف واصابة ابنته سحجة في ذراعها اليسرى  
على حين ان التقريرين الطبيين بنتيجة الكشف عليهما تضمن أحدهما ان  
اصابة الاول ( الطاعن ) كدمة بالكف الايمن مع سحجة بالساعد الايمن



وتضمن التقرير الآخر أن إصابة ابنته كنم رضى شديد بالورنغ الايسر اسفل  
إلىساعد الايسر مادام هذا الخطأ جفرض صحته - لم يكن له اثر على  
منطق الحكم لو فى النتيجة التى انتهى اليها لما هو مقرر من أن المحكمة  
غير ملزمة بالتحدث فى حكمها الا عن الادلة ذات الاثر فى تكوين عقيدتها  
ولا عليها ان هى التفتت عن أى دليل آخر لان فى عدم ايرادها له ما يفيد  
انظرحة وعدم التعويل عليه - لما كان ما تقدم فان الطعن بمرمته يكون على  
غير أساس متحيتا زفنه موضوعا -

١ طعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٥٤ و - جلسة ١٧/٢٥ / ١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٨ )

#### المبدأ :

ما يجب ان يشتمل عليه حكم الادانة فى جريمة الضرب - مخالفته -  
قصور فى التسييب -

#### المحكمة :

- وحيث أن مما ينشاه الطاعن على الحكم الطعون في ادانته  
بجريمة الضرب البسيط قد شابه القصور فى لتسييب ذلك أنه لم يبين  
واقعة الدعوى ولا مؤدى الادلة التى دأن الطاعن بها مما يعيبه بما  
يوجب نقضه -

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم  
لمطعون فيه أنه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « وحيث ان  
لنهم حضر بالجلسة ولم يدفع الاتهام بتفاد مقبول سوى الانكار » -

وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتها كلفيا من واقع محضر الضبط  
وجمع الاستدلالات . . الامر الذى يتعين معه ادانة المتهم عملا بمواد  
الاتهام وبالمادة ١/٣٠٤ ج - لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٤ من قانون

الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به إركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً - واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة في حق الطاعن الامر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم مما يعيبه بالقصور في التسبب الموجب لنقضه والاحالة دون حاجة لبحث اوجه الطعن الاخرى.

( طعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٩ )

#### المبدأ :

قدرة المجنى عليه في التكلم بتعقل - من المسائل الجوهرية - على المحكمة تحقيق ما يثار من التهم بصدها - مخالفة ذلك - قصور واختلال بحق الدفاع .

#### الحكمة :

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة : « الضرب المفضي الى الموت » قد شابه القصور في التسبب والاختلال بحق الدفاع ذلك بان دفاع الطاعن قام على انه لم يكن في مقدور المجنى عليه النطق بعد اصابته وطلب الجاضر معه مناقشة الطبيب الشرعي فيما اذا كان يمكن له التحدث بتعقل بعد الحادث من عدمه بيد ان الحكم على الرغم من اعتماده على اقوال المجنى عليه ضمن ادلة قضائه بالادانة ومع جوهرية هذا الدفاع فقد التفتت المحكمة عنه ولم تعن بتحقيقه وسكتت عنه ايرادا له وردا عليه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن الطاعن قد اثار بجملة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ عدم قدرة المجنى عليه على النطق عقب اصابته وطلب بتلك الجلسة مناقشة الطبيب الشرعي في هذا الامر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن على اقوال المجنى عليه المنسوبة اليه الادلاء بها بمحضر الشرطة من ان الطاعن هو الذي اعتدى عليه بالضرب وكان الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب اصابته يعد دفعا جوهريا لتعلقه بحقيق الدليل المقدم فيها فان المحكمة اذ لم تحط الى دفاع الطاعن في هذا الشأن ولم تقسطة حقه وتعنى بتحقيقه بلوعا الى غاية الامر فيه يل سكت عنه ايرادا له وردا عليه ، يكون حكمها معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٢٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٨ )

### قاعدة رقم ( ٥٠ )

المبدأ :

جريمة الضرب المفضى الى موت - عدم التحليل على قيام رابطة السببية - اثره .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم وان عرض لاصابة المجنى عليه من واقع الكشف الطبي الموقع عليه ، الا حين دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى الى الموت ولم يدلل على قيام رابطة السببية تلك الاصابة وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل قننى مما يصمه بالقصور . ولا يقدح فى ذلك ما اوردته المحكمة فى مدونات حكمها من ان الضرب ادى الى وفاة المجنى عليه ذلك ان الحكم اغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبي صلة الوفاة بالاصابة التى اشار اليها من واقع التحليل القننى وهو الكشف الطبي مما يجعل بيانه قاصرا قصورا لا يستطيع معه هذه المحكمة ان تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل الطاعن والنتيجة التى

أخذ بها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٩٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٥١ )

#### المبدأ :

ما يجب أن يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة في جريمة الضرب - مخالفة - قصور في التسيب .

#### الحكمة :

وحيث أن مما يتعاطى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة « الضرب البسيط » فقد تنبه القصور في التسيب ذلك بأنه لم يبين الواقعة بما تتوافر به أركانها والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت المحكمة منها الادانة مما يفرض ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاستيفائه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله :

وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم فيما هو ثابت بمحضر الضبط وأقوال المجنى عليه والتقارير الطبية ثبوتاً كافيًا يتعين معه القضاء بادانته طبقاً للمادة ٣٢٠ من قانون العقوبات البعثية قد أوجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المتوجبة للعقوبة ببيان تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ما استخدمها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة للتطبيق القانوني على الواقعة كما صار اليها بالحكم والا كان قلصاً .  
والآن كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتحليل بالاحالة التي محضر الضبط ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت

التهمة بعناصرها القانونية كافة فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبب بما  
يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث مائلر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٧٨٨٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٢ )

المبدأ :

ضرب افض الى موت - حكم - تسببه غير معيب .

الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير الصفة التشريعية  
وصفه للكمور المتعددة التي وجدت برأس كل من المجنى عليهما وما  
انتهى اليه من أن اصابة كل منهما بالرأس يجوز حدوثها من مثل الاعتداء  
عليه بالضرب بعضا وأن الوفاة اصلية نشأت اساسا من اصابة الرأس وما  
نشا عنها من كمور بعظام الجمجمة وما صاحب ذلك من نزيف وصدمة ،  
وكان ما أورده الحكم في بيان مؤدى التقرير المذكور لا تعارض فيه مع  
الدليل القولي المتمثل في اقوال الشاهدين السالف بيانها ولا مع عدم  
وجود آثار بالعصى التي حصل بها الاعتداء ويتفق مع تعدد الضربات بكل  
من المجنى عليهما ، فإن ما ينهيه الطاعنان على الحكم في هذا الخصوص  
يكون غير سديد .

( طعن رقم ٣١٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٣ )

المبدأ :

الحكمة : لا تلزم بأن تورط في حكمها من اقوال للشهود لانما تقيم  
عليه قضاها .

الحكمة :

لما كان الحكم لم يورد في بيانه لشهادة الشاهدين ، ما أسنده

الطاعنان فى أسباب الطعن الى ثانيهما من قول بان اعتداءهما على المجنى عليه . . . . . كان وهو راقد على الارض ، وأن هذا الشاهد اصيب نتيجة اعتداء الطاعن الاول عليه ، وكان من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بان تورده فى حكمها من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها فان ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام الاتفاق بين الطاعنين على الاعتداء بالمشادة السابقة للجاذب ، وقدمهما الى منزل المجنى عليه الاول والشاهد الاول يحمل كل منهما عصا غليظة وظهورهما معا على مسرح الجريمة يحملان اداة الاعتداء واسهامهما سويا فى ضرب المجنى عليهما ، ورتب على ذلك مسئوليتهما عن وفاة المجنى عليهما دون ما تحديد لمحدث كل اصابة ، وأورد من بعد - انه من ناحية اخرى قد ساهم كل فى احداث الاصابات بالمجنى عليهما التى أدت الى وفاتهما ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانسون ، لما هو مقرر من انه مادام الحكم قد اثبت بالدلة التى اوردها والتى من شأنها ان تؤدى الى ما رتب عليها ان كلا من المتهمين قد ضرب المجنى عليه فى راسه ، وان الوفاة نشأت عن الاصابات التى تسببها الضرب الذى وقع من كليهما ، فان كلا منهما يكون مسئولاً عن جنائية الضرب المقص الى الموت ومن ثم لا يجدى الطاعنان الجدال فى شأن ثبوت الاتفاق ، ويكون منعاهما فى هذا الخصوص على غير أساس .

( طعن رقم ٣١٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ )

#### قاعدة رقم (٥٤ -)

##### المبدأ :

... جريمة ضرب تخلفت عنه عامة مستتيةمة - مثال لتسبب قاضى  
البيان ومعينه .

##### الحكمة :

وحيث ان مما ينعه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه

بجريمة الضرب الذي تخلفت عنه عاهة مستديمة ، فقد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأنه لم يورد مضمون الدليل اللغوي في بيان كافي ، الأمر الذي يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأشار إلى أدلة الثبوت التي عول عليها في ادانة الطاعن والتي استمدها من أقوال المجنى عليه واعتراف الطاعن ومن التقرير الطبي النهائي ، حصل هذا التقرير في قوله : « وثبت من التقرير الطبي النهائي أنه قد تخلف لدى المجنى عليه نتيجة هذه الاصابة عاهة مستديمة يستحيل برؤها وتقدير نسبة العجز بعشرة في المائة » - لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن يلتزم بإيراد مؤدى كل دليل من أدلة الثبوت التي استندت إليها في بيان جلي مفصل ، فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة واضحة يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ويميلج استقائه مع باقى الادلة التي اخذت بها - والا كان الحكم المطعون فيه - إذ استند إلى التقرير الطبي النهائي ضمن الادلة التي عول عليها في ادانة الطاعن - قد اقتصر على الإشارة إلى نتيجة هذا التقرير دون أن يبين مضمونه من وصف الاصابات وعندها وموضوعها من جسم المجنى عليه حتى يتضح وجه استدلاله بها ومدى مواسمتها لادلة الدعوى الاخرى ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه والاحالة ، وذلك دون حاجة إلى بحث الوجه الاخر من الطعن .

( طعن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٥ )

المبني على :

التناقض الذي يعيب الحكم ويبيطله هو الذي يقع بين أسياجه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قبحته المحكمة .

## المحكمة :

لما كان من المقرر ان التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين أسيايه بحيث يتفق بعضها ما أثبتته البعوض الآخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد عول على أقوال المجنى عليه - وحده - وأخذ منها بما رأى ضرورة صحيحة للواقعة وحاصلها ان الطاعن ضربه المجنى عليه - بعضا غلظة على رأسه - اثر مشادة وقعت بينهما لاختلافهما حول احقية كل منهما فى استئصال ساقية لرى أرضه - فحدثت اصابته الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تثبت عنها عاهة مستديمة ثم ساق الحكم اطله الثبوت التى استمد منها حقيقته فلوزد مضمون أقوال المجنى عليه ، كما نقل عن التقرير الطبى الشرعى ما اثبتته من رد ان اصابة المجنى عليه بيمين قمة الرأس فى اصابة رضية حدثت من مصادمة قوية بجسم صلب راض ويمكن حدوثها نتيجة الضرب بعضا - سحبه - وفق ما قرره المجنى عليه ، ونظرا لاصطحاب الاصابة بانخفاف وتفتت ينظم الجمجمة فى مساحة متسعة مع شروح متعددة متشعبة فانه يستبعد حصول الاصابة من مجرد القذف بقطعة لخارية من بقايا « قلة » كما قرر المتهم وقد التامت الاصابة وتخلف لدى المجنى عليه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها فى الفقد العظمى الموصوف بالجمجمة .

واذ كان ما أورده التقرير الطبى الشرعى - مما سلف - قد ايند الصورة التى اعتنقها الحكم لواقعة الدعوى - على خلاف ما ذهب اليه الطاعن فى طعنه - والتى لا تتناقض فيها - ومن ثم تنصر عن الحكم حالة القصور والتناقض فى التسبيب .

( طعن رقم ٧٥٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٦ )

## قاعدة رقم ( ٥٦ )

## المبدأ :

يوجب ان يشمل عليه الحكم الصادر بالادانة - مخالفة - الزه .



### المحكمة :

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاصابة بالحكم المطعون فيه اورد وصف الذليلة العلة للتهمة ومادة الاتهام التي طلبت تطبيقها واستطرد من ذلك مباشرة الى قوله « وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم (الطاعن) ثبوتاً كافياً طبقاً للادلة المادية الثابتة بالاوراق ومن اقوال المجنى عليه والتقارير الطبية المرفقة بالاوراق والذي تطمئن اليه المحكمة الامر الذي يتعين معه معاقبة المتهم طبقاً لمواد الاتهام وعملاً بنص المادة ٣٠٤/٢ ج ١ » لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب ان يبين الحكم بالادانة الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتوافر به اركان الجريمة التي دان المتهم بها والا كان قاصراً ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاصبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين فعل الضرب الذي اسنده الى الطاعن ، فانه يكون قاصر البيان بما يبطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٤٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٥٧ )

#### المبدأ :

جريمة احداث اصابة بالقاء ماء نار على المجنى عليها - مثال  
لتسبب معيب .

#### المحكمة :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اورد طلب الطاعنين عرض المجنى عليهم على الطب الشرعي واطرحه في قوله : « وحيث ان ما جاء بمذكرة الحاضر عن المتهمين المستأنفين من انه يطلب اصلياً عرض المجنى عليهم والاحراز على الطب الشرعي لبيان نوع الاصابات وسببها ونوع المادة المستخدمة فيها ، فان هذا الطلب وان كان يكمل التقرير الابتدائي الا ان المحكمة لا ترى سبباً لذلك غير تعطيل الفصل في الدعوى مادامت المحكمة قد اطمانت الى ما ورد بالتقارير الابتدائية ومعاينة محل الحادث ويؤيد ذلك عدم معقولية قيام المجنى عليهم بافتعال تلك الاصابات بانفسهم

وعى حروق بالوجه والاجزاء العليا من الجسم والحروق لا يتصور فيها الافتعال والحكمة لذلك تطمئن الى ثبوت التهمة قبل التهمين الاول والثانية ( الطاعنين ) « . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نسب الى الطاعنين معا احداث اصابة المجنى عليها بـ «ماء نار» عليها ، والى الطاعن الاول وحده احداث اصابة المجنى عليهما الثانى والثالث بذات الوسيلة ، وكان مفاد دفاع الطاعنين - على السياق المتقدم - تكذيب المجنى عليهم فيما قرروه انهما قد القيا عليهم المحلول سالف البيان وطلب تحقيق ذلك عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، وهو دفاع يعد جوهرى في صورة الدعوى ، وكان الحكم قد عول في اطراح هذا الدفاع ورفض ذلك الطلب على ما ورد بالتقارير الطبية ومعاينة مكان الحادث دون أن يبين في اسبابه التى انشاها لنفسه ولم يعتنق فيها اسباب الحكم الابتدائى أن تلك التقارير أثبتت حدوث اصابات المجنى عليهم من المحلول سالف البيان وبغير أن يورد مضمون المعاينة ، كما خلص في هذا الصدد الى عدم معقولية افتعال المجنى عليهم الاصابات بانفسهم قولا انها حروق في الوجه والاجزاء العليا من الجسم لا يتصور فيها الافتعال ، وكان افتعال الاصابة باحداث حروق في الجسم ليس مما يستعصى على الواقع ويستحيل على التصديق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال متعينا نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن ، مع الزام المدعين بالحقوق المدنية والمصاريف المدنية .

( طعن رقم ٥١٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٥٨ )

##### المبدأ :

جريمة الضرب المفضى الى موت - قيام رابطة السببية بين الاصابات والوفاة المتخلطة عنها من الامور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

### الحكمة :

المقرر أن قيام رابطة السببية بين الاصابات والوفاة المتخلفة عنها في جريمة الضرب المفضى الى الموت من الامور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ومتى فصلت في شأنها - اثباتا أو نفيا - فلا رقابة لحكمة النقض عليها مادامت قد اقامت قضاها في ذلك على اسباب تؤدي الى ما انتهت اليه ، كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ولا يجدى الطاعة ما تثيره من أن المجنى عليه كان طاعنا في السن أو مصابا بفشل كلوي أو تضخم في الكبد لأنه يفرض صحتة - لا يقطع رابطة السببية لأن المتهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الاصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر . لما كان ذلك ، وكان الاصل ان لحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم اليها والفضل فيما يوجه اليه من اعتراضات وانها لا تتلزم بامتداع الطبيب الشرعي لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما ان استنادها الى الذي انتهى اليه الخبر هو استناد سليم ولا يجافي المنطق والقانون ، ومن ثم فان النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون محديدا .

( طعن رقم ٦٢٠٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٩ )

### المبدأ :

جريمة الضرب - عدم بيان الحكم الكيفية التي حدثت بها اصابة المجنى عليه والوسيلة المستعملة في احدثائها - اثره - قصور .

### الحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي الذي اخذ باسبابه الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والجلسة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله

» حيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما أبلغ به وقرره المدعى عليه إبراهيم عبد الحليم بمحضر ضبط الواقعة المؤرخ ١٩٨١/٧/١١ من أن المتهمين اعتديا عليه بالضرب فأحدثا ما به من إصابات ، وقد أورد التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه يفيد إصابته بجرح قطعى سطحى طوله ١٠ سم فى مقدم الزراع الأيمن وجرح قطعى سطحى أعلى الظهر طوله ٣ سم ، وجرح قطعى سطحى أعلى الظهر طوله ١٠ سم والعلاج أقل من عشرين يوما ودل على ثبوتها فى قوله « حيث إن التهمة ثابتة بثبوتنا كافيا من أقوال المجنى عليه والتقرير الطبى المرفق وعدم دفعهما للاتهام بدفاع مقبول وخُص إلى معاقبته طبقا للمادة ٢٤٢ / ٣ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الكيفية التى حدثت بها إصابة المجنى عليه والوسيلة المستعملة فى إحداثها برغم ما لذلك من اثر فى تقدير العقوبة فإنه يكون مشويا بالقصور الذى يتسع به وجه الطعن مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٦٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٦٠ )

##### المبدأ :

من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الإصابة والوفاة فى جريمة الضرب المفضى الى موت من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

##### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن من أن المجنى عليها ضاع عطا أبو الوفا طفلة رضيعة ولا يوجد ما يدعوه الى احداث إصابتها ، مردودا عليه بما هو مقرر من أن الخطأ الحاصل فى شخص المجنى عليه لا - قيمة له فى توافر أركان الجريمة - لما كان ذلك ، وكان البين من مجموع ما أورده الحكم أنه أسند الى الطاعن على سبيل الانفراد أنه

ضرب المجنى عليها هفاء عطا ابو الوفا بقالب طوب اصابها فى راسها واحداث اصابتها التى اودت بحياتها ، واستظهر قالة شهود الاتبات بما يتفق وصحة هذا الاستناد وذلك التقرير ، ونقل عن التقرير الطبى ان الوفاة حدثت من الاصابة سالفة الذكر ، وان تلك الاصابة تحدثت من جسم صلب راس - مثل حجر - وكان من المقرر ان قياس رابطة السببية بين الاصابة والوفاة فى جريمة الضرب المنقضى الى الموت من الامور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى فصلت فى شأنها اثباتا او نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت قد اقامت قضاها فى ذلك على اسباب تؤدى الى ما انتهت اليه - كما هو الحال فى الدعوى المائلة - ويكون الحكم قد افصح عن القصد الجنائى لدى الطاعن بما ينتجة ومن ثم فان نعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فان الطعن بجرمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .  
( طعن رقم ٦٠١٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٦١ )

المبدأ :

جريمة الضرب - حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

وحيث ان مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهما بجريمة الضرب قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك انه لم يشتمل على بيان الواقعة والظروف التى وقعت فيها وجاءت اسبابه مجملة ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث ان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه يقتصر على القول بثبوت التهمة استنادا الى محضر

ضبط الواقعة دون أن يبين مضمونه ومؤداه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببياننا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الحكم الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذه تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصراً ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة ، وفلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣ )

## عاهة مستديمة

قاعدة رقم ( ٦٢ )

المبدأ :

جريمة احداث عاهة مستديمة - ثبوتها - تقدير اقوال الشهود  
- متروك لمحكمة الموضوع .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده ان  
المتهم - الطاعن - التقى بزوجه المجنى عليها - مساء يوم ٨٣/١٢/٤  
بمنزل والدتها وقامت بينهما مشادة كلامية انتهت باعتدائه عليها باللقاء  
موقد كيزوسين مشتعل عليها فامسكت نيرانه بملابسه وحققت بها  
الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي يشأت عنها عاهة  
مستديمة هي فقد نصف صيوان الاذن اليمنى مع ضيق بفتحة تلك الاذن  
وتيبس باصبعى السبابة والخنصر لليد اليمنى وتقدر بنحو ٢٨ % . وورد  
الحكم على ثبوت هذه الواقعة ادلة مستمدة من شهادة المجنى عليها وما  
ورد بالتخريات وما ثبت من تقرير الطبي الشرعى وهي ادلة سائفة  
من شأنها ان تؤدى الى ما رتب عليها ولا ينزع الطاعن فى ان لها معيها  
الصحيح من الاوراق . لما كان ذلك وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع  
ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث  
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وان تطرح  
ما يخالفها من صور اخرى فلازم استخلاصها سائفا مستنداً الى ادلة  
مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الاوراق . وكان وزن اقوال  
الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة  
الموضوع ومتى اخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد انها اطوعت بجنح  
الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم لادخ بها . ولما كانت  
لمحكمة قد اطمأنت الى اقوال المجنى عليها وجحة تصويرها للواقعة

المؤيدة بباقي أدلة الثبوت الأخرى ، فإن ما يضعه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أغفاله دفاعه القائل على منازعته في تصوير الواقعة وكيفية حصولها لا يعدو في حقيقته أن يكون دفاعا في شأن تصوير الحادث مما يكفي في الرد عليه ما أورثته المحكمة تدليلا على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها واستقرت في وجدانها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلقيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم لعدم دفعه للتناقض بين الدليل القولي المستمد من أقوال للجنة عليها والدليل المادي المستمد من المعاينة مزدوجا بأن الحكم بنى قضاءه على ما أطمأن اليه من أدلة الثبوت التي علم عليها ، ولم يعول على أي دليل مستمد من المعاينة ولم يشتر إليها في معونته ، ومن ثم غاب عنه إنجازاته بالالتزام بالملاءمة بين التخليين وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٦٥٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٦٣ )

#### المبدأ :

جريمة أحداث عامة مستديمة - المحكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الاتبات والانتفات عن أقوال شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها ردا صريحا -

#### الحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة أحداث عامة مستديمة التي دان الطاعن



بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه ومن التقرير الطبي الشرعى وحى. أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى التقرير الطبي الشرعى وأبرز ما جاء به من أن المجنى عليه أصيب بكسر بعظمة الزند اليمنى وأن إصابته رضية تحدث من الضرب بمثل الماسورة المضبوطة ، وأنه تخلف من جراحاتها عاهة مستديمة هي التيبس المشاهد في نهاية حركة بسط الساعد الايمن ويقدر بنحو ١٠٪ ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بعدم إيراد مضمون تقرير الطبيب الشرعى لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الضبير بكامل أجزائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم اطمأن من أقوال المجنى عليه المؤيدة بالتقرير الطبي الشرعى الى ارتكاب الطاعن الحادث . وكان للمحكمة أن تعول على أقوال شاهد الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفى دون أن تكون ملزمة بالالتسار الى أقوالهم أو الرد عليها ردا صريحا ، وقضاؤها بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التى يثبتها يفيد انها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بما يشيره فى طعنه من قدم إصابة المجنى عليه فى ذراعه الايمن وانها حدثت نتيجة سقوطه من علو أثناء عمله ، ولم يتمسك بلجوء تحقيق ما فى هذا الصدد ، فقلته لا يكون له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رقبه موضوعا .

( طعن رقم ٥٥٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٤ )

المبسدا :

جريمة احداث عاهة مستديمة - ثبوتها - تقدير أقوال الشهود -  
من سلطة محكمة الموضوع .

### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احدث عاهة مستديمة التى دلت الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائقة لها معينها الصحيح فى الأوراق وتؤدى الى ما رتب عليه مستعدة من أقوال المجنى عليها والشاهد عبد التاسر صابر المصرى وما جاء بتقرير الطبي الشرعى . لما كان ذلك وكان الحكم قد حصل أقوال المجنى عليها وشاهد الاثبات - بما مؤداه ان الطاعن ضرب المجنى عليها بعضا على ساعدها الايمن فحدث اصابته ، وكان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك يرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى سبقتها الدفاع لحملها على عجم الإخذ بها ، وان تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدر فيه سلامته بادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائقا لا يتناقض فيه كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فان ما يثيره الطاعن فى هذا المصدد لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكن من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بان تورد فى حكمها من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها ، وفى عدم تعرضها لأقوال بعض من سئلوا فى التحريات ما يفيد اطراحها لها اطمئنانا عنها للادلة التى يعنها الحكم .

( طعن رقم ٣٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣ )

. قاعده رقم ( ٦٥ )

### المبدأ :

عاهة مستديمة - لمحكمة الموضوع ان تستخلص من مجموع الادلة والعناصر المطروحة أمامها على نطاق البحث الصورة الصحيحة للواقعة الدعوى .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدي اليه اقتناعها ، وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، مادام استخلاصها سائغا مستتبدا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وأنه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد ، فإن ذلك يغيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأقوال المجنى عليه وشاهدى الاتبات واطمان الى صحة تصويرهم للواقعة ، وكان ما حصله الحكم من التقرير الطبى الشرعى فى قوله : « واثبت التقرير الطبى الشرعى ان اصابة المجنى عليه بالاصبع الخنصر لليد اليسرى حدث من نعل آلة حادة ايا كانت ويجوز حدوثها وفق تصوير المجنى عليه وقد وقعت معاصره لتاريخ الحادث وتختلف لديه -عاهة مستحدمة فى فقد السلاصيتين الطرفيتين للاصبع الخنصر لليد اليسرى- وتقدر نسبة العجز بحوالى 1% » يحمل الرد على دفاع الطاعن القائم على أنه أقحم فى الاتهام وإن الإصابة التى نشأت عنها العاهة قديمة تعرض لها المجنى عليه أثناء العمل ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة فى عقيدتها ومنعاه على الحكم المطعون فيه بالقصور فى الرد على دفاعه بأن إصابة المجنى عليه قديمة لا تحدث من مطوأة أو ساطور يكون غير شديد . لما كان ذلك ، وكان الاصل فى الدفاع الشرعى انه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم الدالة بذاتها على تحقيق حالة الدفاع الشرعى كما -عرفه القانونون او ترشح لقيامها ، وكان يتبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع يقينام حالة الدفاع الشرعى وكانت وقائع الدعوى كما اثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافق بها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها . فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا

الوجه لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأنها تضمنه اقرار المجنى عليه الموثق بالشهر العقارى من ان اصابته حدثت من غير عمد ، مبرحدا بان هذا الاقرار لا يعدو أن يكون قولا جديدا من المجنى عليه يتضمن عدولا عن اتهامه ، وهو ما يشغل فى تقدير محكمة الموضوع ولا تلتزم فى حالة عدم اخذها به ان ثورد سببا لذلك اذ الاخذ بادلة الثبوت التى ضاقها الحكم يؤدى دلالة الى اطراح هذا الاقرار . لما كان ما تقدم فلن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا . -

( طعن رقم ٣٩٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٥ )

### قاعدة رقم ( ٦٦ )

#### المبدأ :

عامة مستتية - محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على الجدل الموضوعى اكتفاء بادلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالادانة .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه بحسب الحكم كما يتم تحليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الادلة المنتجة التى صحت لديم على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفسيات عنها انه اطرحها ، فليس يلزم ان يعرض اليكم لما اثير عن قالة أحد شهود النفس اطرحت المحكمة اقواله او يرد عليه او لما اثير عن تحريات الشرطة التى لا تعدو ان تكون قرينة لا تنال من الادلة التى عول عليها الحكم او للدفع بتفليق الاتهام للخلافات السابقة بين الطرفين ، اذ لا يعدو ذلك جميعه أن يكون جدلا موضوعيا لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه كاكثفاء بادلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالادانة . لما كان ذلك ، وكان ما حصله لحكم

المطعون فيه من أقوال شهود الاتبات في التحقيقات مؤداه أن الطاعن الأول ضرب المجنى عليه بمنضدة حديدية على راسه ضربة واحدة وما نقله عن التقرير الطبى الشرعى جاء به « أن اصابة المهنى عليه رضية تحدث من المصادمة بجسم صلب - إما كان نوعه وتحظف لديه من جرائها براسه عاهة مستديمة ... ويجوز حصولها التصوير وفي التاريخ المتفق وأقوال المجنى عليه وشاهديه » - وكان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين التظليلين القولى والفنى . وكان من المقرر أنه ليس بالزم أن يورد الحكم واثرة الدفاع . ن وجود التناقض بين التظليلين مادام ما أوردته فى محولاته يقتضون الرد على هذا الجفاح ، إذ المحكمة - على ما سلف القول - لا تلزم بمعاينة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة. والرد عليها على استقلالية طالما أن الرد يستفاد من احلة الثبوت التى أوردتها الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن خاصا بقرار المجنى عليه بعدم رؤيته لمحدثه اصابته. هو - على حد قوله وعلى ما يبين من محضر جلسة المحكمة - دفاعا جديدا لم يبد إمام محكمة الموضوع. فإنه لا يقبل اثابته لأول مرة. إمام محكمة النقض - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس فيتعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٦١٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧ )

المبدأ :

جريمة احدات عاهة مستديمة وجريمة اجراز سلاح ابيض بدون ترخيص - المحكمة المختصة بنظرهما .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بأحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له قد خلا كلاهما ، كما خلا أى تشريع

آخر ، من النص على افراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها - دون ما سواها - في جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة يجب أن تستثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتجلب اليها من رئيس الجمهورية أو ممن يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الاصيل الذي اطلقته الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، ليشمل الفصل في الجرائم كافة - الا ما استثنى بنص خاص ، وبالتالي - يشمل هذا الاختصاص الفصل في التجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل - لما كان ذلك ، وكانت جريمة حراز المطواة قرن الغزال بدون ترخيص ، المسندة الى المطعون ضده والمنصوص عليها في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر ، يعاقب عليها بعقوبة الجعنة ، وتشترك في الاختصاص بنظرها مع القضاء العام صاحب الولاية العامة الاصلية محاكم أمن الدولة « طوارئ » المشكلة وفقاً لقانون الطوارئ وذلك عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الاولى من امر رئيس الجمهورية رقم ( ١ ) لسنة ١٩٨١ والمادة السابقة من القانون رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعتل في حين أن جريمة الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة المسندة كذلك الى المطعون ضده ، معاقب عليها بعقوبة الجنائية ، وهي ليست من الجرائم التي تختص محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » بنظرها وبالتالي فإن قالة اختصاص هذه المحاكم بها لارتباطها بجريمة حراز السلاح الأبيض بدون ترخيص ، لا يتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من امر رئيس الجمهورية رقم ( ١ ) لسنة ١٩٨١ والتي يجري نفعها على أنه : « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة جرائم مرتبطة

بعضها ببعض لغرض واحد ، وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة طوارئ وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ذلك ان قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها فى التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور فى فلكها بموجب الاثر القانونى للارتباط ، بصحان ان عقوبة الجريمة الاشد هى الواجبة التطبيق على الجرمين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . واذا كانت جريمة الضرب الذى نشأت عنه عاة مستديمة سالفة الذكر تختص بنظرها محكمة الجنائيات وحدها ، وهى المحكمة لاعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية « طوارئ » التى تشترك مع القضاء العام فى الاختصاص بنظر جريمة احراز السلاح الابيض بدون ترخيص المسندة ايضا الى المطعون ضده ، فانه يتعين ان تتبع الجريمة الاخيرة الجريمة الاولى فى التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة ، وهو ما يوجب نص المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من حالة الجرائم التى تختص بها محاكم من درجات مختلفة ، الى المحكمة الاعلى درجة ، وهى قاعدة عامة واجبة الاتباع فى المحاكمات الجنائية . ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن على غير سبيل من القانون . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة جنائيات طنطا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها - وما اورثته باسباب حكمها من ان الاختصاص الفعلى انما هو لمحكمة أمن الدولة ( طوارئ ) - هو فى حقيقته قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره ، ذلك ان التهمة الاولى المسندة الى المطعون ضده جنائية ضرب نشأت عنه عاة مستديمة ولا تختص محكمة أمن الدولة « طوارئ » بنظرها ومن ثم تستحكم حتما اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها من النيابة العامة ، واذا كان الحكم المطعون فيه وان صدر فى غيبة المطعون ضده من محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فى جنائية ضرب نشأت عنه عاة مستديمة ارتبطت بها

جريمة لحرّاز سلاح أبيض بغير ترخيص ؛ إلا أنه لا يعتبر أنه أضرّ بالمطعون ضده لأنه لم يحدث بهما ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالقوة في غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية « ، كما أن الشارع في المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد خول حق الطعن بطريق النقض - في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم - لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى ولتذا فان الطعن في هذا الحكم يكون جائزا فضلا عن استيفائه الشكل المقرر في القانون . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اخطأت في قضاؤها بعدم الاختصاص مع ان القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى ، وقد حجبها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والأعادة .

( طعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨ )

##### المبدأ :

عامة مستديمة - رابطة السببية بين خطأ الجاني وحصول العاهات ينقضي عن الحكم قالة للقصور .

##### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي وصفه أصابات المجنى عليه بيده اليسرى وأنه تخلف لديه بسببها عاهات مستديمة وهي كسر ملقح في وضع معيب بقاعدة السلامية الاولى لأصبع اليد اليسرى مع تيبس بالمفاصل المشطية السلامية بالأصبع واماقتة في نهلية عنى وبسط الأصابع وعند تكوين القبضة الحريضة لليد اليسرى تبعد ألفتهم عن راحة اليد بمقدار ٣ سم ومجموع هذه العاهات ١٢ ٪ ، فإنه يكون بذلك قد جاز على توافر رابطة السببية بين خطأ الطاهن وحصول



العاهات مما ينفي عنه قالة القصور في التسيب . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بمتي استيفت ان الطاعن هو الذي احدث اصابات المجنى عليه - كما هو الحال في الدعوى - بان تبين نوع الالة التي استعملت في الاعتداء ، ومع ذلك فان الحكم المطعون فيه بين الالة التي استخدمها الطاعن في احدث العاهات بالمجنى عليه بأنها مدية . ومن ثم يكون معنى الطاعن في هذا الصدد غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من دعوى بطلان الحكم لاثباته في اكثر من موضع بمعدوناته ان مرتكب الحادث يدعى محمد على بركات بينما قضى في منطوقه بمعلقة طاعن احمد على بركات ، فان ما ورد به من خطأ لا يعدو ان يكون خطأ ماديا لا يؤثر في بيلامته ، وهو من بعد لا يعيب الحكم مادام الطاعن لا ينزع في اته هو المعنى بالاتهام ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ هـ - جلسة ١٩/٤/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٦٩ )

##### المبدأ :

جريمة احدث عاهة مستديمة - خلو الحكم الصادر بالادانة من بيان رابطة السببية بين فعل الطاعن وبين العاهة التي تخلف بالمجنى عليه - اثره .

##### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل اقوال المجنى عليه وماقى الشهود بما مفاده ان الطاعن صوب بندقيته الرش الي المجنى عليه واطلق عليه طلقتين اصابته احدىا في عينه اليسرى فاحدث اصابته التي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة ، واقتصر الحكم فيما نقله عن تقرير الطبيب الشرعي بانه تضمن ان العين اليسرى للمجنى عليه متصلة وقد تخلف عن ذلك لقد ابيضارها ونسبة العجز ٢٠٪ - دون ان يبين ماهية

هذه الإصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه وتطورها وسبب إحداثها والآلة المحيطة لها وما أدت إليه من واقع الدليل الفني المستفاد من التقرير الطبي الشرعي حتى يبين منه وجه الاستشهاد به على 'دانة' المتهم . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلا من بيان رابطة السببية بين فعل الطاعن وبين العاهة التي تخلفت بالمجنى عليه ، مما يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه والأحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه التظعن .

( طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٧٠ )

##### المبدأ :

جريمة أحداث عامة مستتية - المحكمة لا تلتزم في اصول الاستدلال بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها .

##### المحكمة :

حيث أن الحكم المطعون يدفعه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر القانونية لجريمة القرب التي أحدثت عاهة مستتية والتي كان الطاعن بها والأرد على ثبوتها في حقه كدلة لها معيها الصحيح من الاوراق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من اقوال شاعدي الاثبات - وليس من بينهما ميشيل فؤاد رزق - والتقرير الطبي الشرعي .

لما كان ذلك وكان مفاد عدم تعرض الحكم لاقوال ميشيل فؤاد رزق اطراحه لها اذ ان المحكمة في اصول الاستدلال لا تلتزم بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها فلا تورد من اقوال الشهود الادلة تلمظ اليه منها . وتقيم عليه قضاء وتطرح اقوال من لا تثق في شهادتهم من غير ان تكون ملزمة بتقرير ذلك .

لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه  
موضوعاً .

( طعن رقم ٤٥٠٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٧١ )

#### المبدأ :

جريمة أحداث عامة مستديعة - شهادة الشهود - تقرير الخبير -  
سلطة محكمة الموضوع .

#### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة  
العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في  
حجبه أدلة سائغة مستمدة من أقوال الشهود . . . . . و . . . .  
و . . . . ومن التقرير الطبي الشرعي ، وهي أدلة سائغة من شأنها  
أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن  
وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله بالمنزلة  
التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، ومضى أخذت  
المحكمة بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي  
ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يعيب للحكم أو يقدر في  
سلامته تناقض أقوال الشهود أو تضاربها - بفرض حصوله - ما دام الحكم  
قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه - كما  
أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح اليه منها ، وهي  
غير ملزمة بمرد روايات الشهود المتعددة وبحسبها أن تورده من أقوالهم  
كما تطمئن اليه في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة كما أنها  
غير ملزمة بأن تورده من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها ولها في  
سبيل استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزئ أقوالهم  
لتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ساعده من الزام عليها ببيان العلة

أو موضع الأدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها - وكان نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالبا كان الرد عليها مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من أدلتها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أوردت في حكمها الأسس التي تعللت عليه قضاؤها بما لا تناقض فيه واطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات واقتنعت بوقوع الحادث على الصورة التي شهدوا بها . فإن ما ينبغي للطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك . وكان من المقرر أن تقدير إرادة الخصم والنفس فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التحليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا الشأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير - وكان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى التقرير الطبي الشرعي بما فيه « ثبت من التقرير الطبي الشرعي أن أصابة المجنى عليه . . . . . ذات صفة نهائية وقد تختلف لديه من جراء أصابة التآرية عاهة مستديمة وهي تناقض الأحساس السطحي الخارجى بالطرف السفلى الأيسر وهي ما تقدره عادة بنحو ٨٪ » - فإن ما يثيره الطاعن من تعنى بدعوى تناقض التقرير يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة تنفيذ إجراء أو طلب تحقيق بشأن الظروف الفارغ ، فليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاعه لم يثره إجابيا . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من قالة لاخلاف بحقه في دفع شكوى غير صحيح . لما كان ذلك . وكان من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الأصابات والعاهة المستديمة المختلفة عنها في جريمة الضرب المفضى إلى عاهة من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع متى فصلت في شأنها - المبتلى أو نفيا - فلا رقابة لمحكمة النقض عليها مادامت قد أقامت قضاؤها في ذلك على أسس سليمة تؤدي إلى ما انتهت

اليه - كما هي الحال في النصوص الثالثة - ولا يجدى الطاعن التحدث بان التقرير الطبي الشرعى لم يستظهر سبب العادة طالما أنه لا يدعى ان ثمة سبب آخر قد كشف الوقائع عن نفسه الذى أدى الى حدوث العادة لما هو مقرر من ان محكمة التمييز لا يجوز ان تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عنده وكانت نديها . لما كان ذلك، وكان من المقرر ان القانون ولكن لم يرتفع تعريف للمصلحة المستدفة واقتصر على تعريف المصلحة العامة كقاعدة محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه المبادئ ان المحكمة فى مقترحات المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة ، كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة لنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قضاة الموضوع بيت فيه بما تبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ، ومن ثم فلا وجه فيما يجعل فى غير الطبيعى من أن الأصلية لا تعد علة مندم ان ما انتهى اليه الحكم فى ذلك نص يستند الى رأى نفسى الذى قاله به الطبيب الشرعى وبخس منه الى أنه قد نشأت لدى البعض عليه من جراء اعتداء الطاعن عليه علة مستديمة . هذا فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره فى شأن وقعة العادة طالما ان العقوبة المقررة عليه بها مقبرة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات . لما كان من تقديم فائز الطعن برمته يكون على غير نسس متعينا رفضه موضوعا .

( ملحق رقم ٥٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/١ )

## عقوبة

### قاعدة رقم ( ٧٢ )

#### المبدأ :

الاصل ان العقوبات الاصلية المقررة لاجد الجرائم المرتبطة - تجب  
العقوبات الاصلية المقررة لما عداها من جرائم .

#### الحكمة :

حيث ان المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون  
الجمارك قد اوجبت الى جانب الحكم بالحبس والغرامة ، القضاء  
بتعويض يعادل مئتي الضرائب الجسكية المستحقة ، فلذا كانت البغائات  
مؤقتة الجريمة من الاصناف المتوسطة كان التعويض معادلا لمئتي قيمتها  
او مئتي الضرائب المستحقة ايها اكثر . لما كان ذلك ، وكان الاصل ان  
العقوبة الاصلية المقررة لاجد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل  
التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها من جرائم دون ان يمتد  
هذا الجب الى العقوبات التكميلية التي تحمل في طبيعتها فكرة رد الشيء  
الى اصله او التعويض المدني للخراسة او اذا كانت ذات طبيعة وقائية  
كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع امرها عقوبات نوعية  
مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة  
المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم اخرى والحكم بها مع عقوبة  
الجريمة الاثد ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعلم المادة ٣٢ من قانون  
العقوبات واغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من  
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون قد اخطا في تطبيق القانون بما يوجب  
نقضه . لما كان ذلك ، وكانت أوراق الدعوى خلوا من مقومات تقدير  
التعويض الواجب القضاء به بما لا تستطيع معه هذه المحكمة تصحيح  
الحق اعمالا لنص المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن

حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض فإنه يتعين القضاء مع  
النقض بالأحالة .

( طعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥ )

### قاعدة رقم ( ٧٢ )

المبدأ :

جريمة التهديد - عقوبتها - تناقض أسباب الحكم مع منطوقه -  
اثاره .

الحكمة

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد  
ان بين واقعة الدعوى وخلص الى ثبوت جريمة التهديد في حق الطاعن  
استطرد يقول « وحيث ان المتهم حضر بالجلسة وقرر ان مقام بالنسبة  
وقدم ما يفيد ذلك وطلب استعمال الرقابة فان المحكمة ثامر بايقاف التنفيذ  
عملا بنص المادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات ثم جرى منطوق الحكم بالاتي  
« حكمت المحكمة غيابيا بحبس المتهم شهرين مع النفل وكفالة ٢٠٠ جنيه  
لوقف التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون  
فيه علم ما تقدم بيانه إنه بعد ما انتهى اليه من وقف تنفيذ عقوبة الحبس  
المقضى بها على الطاعن طبقا لما صرح به الحكم في اصابه قد عاكف قضى  
بعكس ذلك في المنطوق فان الحكم يكون معينا بالتخالف مما يوجب  
نقضه .

( طعن رقم ٢٦٠٩ لسنة ٥٠ و - جلسة ١٩٨١/٥/١٧ )

### قاعدة رقم ( ٧٤ )

المبدأ :

جريمة اغراز مخدر بقصد التصايف - تطبيق نهن المادة ١٧  
عقوبات - ماهيته .

### الحكمة :

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة احرار المخدر بقصد التعاطي طبقا لما تنص عليه الفقرة الاولى من المادة ٣٧ سالفه البيان هي السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه ... وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز استبدال عقوبة الحبس الذي لا يجوز ان ينقص عن ستة شهور بعقوبة السجن ، بالاضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من ان تلك المادة انما تجيز تبديل العقوبات المفيدة للحرية ونحوها في مواد الجنايات بعقوبات مفيدة للحرية اخفا فيها - اذا اقتضت الاحوال رافة القضاة - لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ نزل بعقوبة الغرامة المقتضى بها عن حدها الأدنى المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ٣٧ سالفه البيان بالاضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة المقتضى بهما - يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون مادام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

( طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٦/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٧٥ )

#### المبدأ :

اذا تجاوز الحكم للحد الاقصى المقرر لعقوبة الغرامة فانه يكون قد خالف القانون .

### الحكمة :

لما كانت العقوبة المقررة بالنص المذكور في تاريخ الواقعة وقبل تعديله بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٧ هي الحبس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاينة المطعون ضده اعمالا لهذا النص بتفريمه عشرين جنيها يكون قد خالف القانون لتجاوزه الحد الاقصى المقرر لعقوبة الغرامة مما يتعين معه نقضه جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون .

( طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٦/١٤ )



## قاعدة رقم ( ٢٦ )

### المبدأ :

إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

### المحكمة :

كما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ نصت في فقرتها الاولى على انه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » فقد حلت بصريح عبارتها على انه في الحالة التي يكون فيها الفعل الواحد عدة اوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التي تتمخض عنها الوصف او التكليف القاتلوني الاشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الاوصاف الاخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الاشد ، اذ يعتبر الجاني كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الاخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة التالية من المادة ٣٢ سالف الذكر ، اذ لا اثر لاستبعاد العقوبات الاصلية للجرائم الاخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة ان العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . يؤكد هذا النظر تباين صياغة الفقرتين اذ ارفق الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الاشد » بعبارة « دون غيرها » في الفقرة الاولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما اسقط تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي ، ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ، ولما كانت ثمة حاجة الى افراد فقرة لكليهما . لما كان ذلك ، وكان الفعل الذي قارفه الطامع بتداوله وصفان قانونيان : استيراد سبائك ذهبية على خلاف النظم والاضلاع المقررة للاستيراد من الخارج ، وتهريب هذه السبائك بدخلها الى البلاد ونعمد

اغتائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، مما يقتضى - عملا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف المتقدم - وهى جريمة الاستيرغام بالحكم بمعاقبتها المفصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعطل بالنقد الاجنبى دون عقوبة التهريب الجمركى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، اصولا كانت او تكميلية - فتنال الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى تأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من تعويض جمركى يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين الصينى وليس تطبيقا لاشدهما مما لا سند له من القانون ويميلنافر مع نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ سالفة الذكر ، وهو ما يكون معه قسرا خطأ فى توليد القانون وفى تطبيقه بما يوجب تصحيحه بالقضاء ما قضى به من تعويض جمركى قدره ٤٤٧-٢ جنيه و ٦٦٠ مليم ، ودون حاجة الى بحث السبب الثانى من سببى الطعن المتصل بجريمة التهريب لانتفاء الجرم من استبعاد عقوبتها ، ولا يمنع من ذلك ان يكون الشارع فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك قد وصف هذه الجريمة بأنها « تعويض » طالما انه قد خدع مقدار هذه التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع أى ضرر ، وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها وضاعفة فى حالة العود ، وهو ما يتأدى منه انه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية ، والحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المساهمين فى الجريمة - فاعلين او شركاء دون سواه ، فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون ، واخيرا فان وفاة المحكوم عليه بالتعويض اثناء نظر الدعوى يستتبع حتما عدم الاستمرار فى الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عملا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يغير من هذا النظر انه اجيز فى العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك ان تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك « التعويض » والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من احكام ، ذلك بان

هنا التدخل ، وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصف بمصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المتكبر مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة تلازم طبيعة جريمة التهريب الجمركي ذاتها ، رأى الشارع أن يكمل بها عقوبتها الأصلية تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من تاحية كفايتها للردع والزجر ، وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرف التي ترفع بها الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١١ )

### قاعدة رقم ( ٧٧ )

المبدأ :

العقوبة المقررة للشريك هي نفس عقوبة الفاعل الأصلي .

المحكمة :

ما ينعاه الطاعن الأول من أن المحكمة دانته باعتباره فاعلا أصليا في واقعة الضرب التي استندت إليه في قرار الإتهام بوصفه شريكا قنيا لا جدوى منه - مادامت العقوبة المقررة للشريك طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هي نفس عقوبة الفاعل الأصلي ، وطالما أن الطاعن لا يمارى في أن الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الذي شأنه أن يطبق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة المطروحة كما عرفت اثباتها في الحكم وليس في ذلك خروج على واقعة الدعوى أو افتئات على حق مقرر للمتهم .

( طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٧٨ )

المبدأ :

جرائم تموينية - وجوب شهر لخص الحكم الصادر بالإدانة على

ولجهة الحل مدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ، ولمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة .

### المحكمة :

غير انه لا كان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائي فيما يتعلق بالعقوبة المفيدة للحرية المحكوم بها على الطاعن وهي ستة اشهر وشهر ملخص الحكم على واجهة الحل بحروف كبيرة لمدة سنتين ، وكانت المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين توجب شهر ملخص الحكم على واجهة الحل لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ، فانه يتعين تصحيح الحكم لطعون فيه في هذا الخصوص بقصر عقوبة شهر ملخص الحكم على مدة ستة اشهر ، وذلك عملا بالحق المخول لهذه المحكمة بالمادة ٣٥ من قانون حالات وأجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

( طعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٧٩ )

### المبدأ :

مقاب المادة ٣٦ من القانون ٣٠/١٨٢ والمادة ١٧ عقوبات - مثال مخالفة للقانون .

### المحكمة :

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة احراز المخدر بقصد الاتجار طبقا لما تنص عليه الفقرة (أ) من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه ، وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا

يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبات التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة « فان الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة احرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع ان العقوبة المقررة هي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات ، كما نزل بعقوبة الغرامة الى الفى جنية على خلاف مقتضى احكام المادة ١٧ سالفه البيان التى لا تجيز الا تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية اخف منها اذا اقتضت الاحوال رافة القضاة ، فانه يكون قد خالف القانون .

( طعن رقم ٢٢٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٨٠ )

#### المبدأ :

يشترط ان يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم به ولا يكمل فى ذلك اى بيان اخر خارج عنه - مخالفة ذلك - اثره .

#### المحكمة :

لما كان يبين من الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - انه دانه الطاعن بتهمة إقامة بناء قيمته اكثر من خمسة آلاف جنية بدون موافقة اللجنة قد قضى بتعريمه بغرامة تعادل قيمة المبنى . ولما كان الحكم لم يبين قيمة الغرامة المقضى بها او يبين فى مدوناته قيمة ذلك المبنى حتى يمكن على اساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التى نص عليها القانون ، فانه يكون قد شابه قصور فى بيان عقوبة الغرامة المقضى بها لانه يشترط ان يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمل فى ذلك اى بيان اخر خارج عنه - لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجهه الطعن .

( طعن رقم ٢٦٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٢ )

## قاعدة رقم ( ٨١ )

المبدأ :

الطاعن لا يضار بطعنه - الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة - وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف .

الحكمة :

لما كان قانون تنظيم السجون الصادر بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ نص في المادة ٢١ منه على أن « تحدد أنواع الاشغال التي تفرض على المحكوم عليه بالاشغال الشاقة أو بالحبس مع الشغل بقرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل وفي المادة ٢٢ على أن « لا يجوز أن تنقص مدة تشغيل المحكوم عليهم ٠٠٠ أو بالحبس مع الشغل عن ست ساعات ٠٠٠ » وفي المادة ٢٧ على أن « يجوز تخفيض عام السجون بعد موافقة النائب العام أن يمنح المحكوم عليهم بالحبس البسيط كل أو بعض المزايا المقررة للمحبوسين المحتياطية » وفي المادة ٢٤ على أن « لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطياً والمحكوم عليهم بالحبس البسيط الا اذا رغبوا في ذلك ونصت المادة ٤٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر ان يتطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن وفقا لما هو مقرر في المواد ٥٢٠ وما بعدها وذلك ما لم ينص الحكم على حرمانه من هذا الخيار » - لما كان ذلك ، وكان البين من هذه النصوص أن عقوبة الحبس مع الشغل اشد من عقوبة الحبس البسيط بصرف النظر عن مدة العقوبة المحكوم بها ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن « لما اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تعمله لمصلحة رافع الاستئناف » وكان الحكم المطعون فيه قد استبدل عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط المقضى بها ابتدائيا مع ان المستأنف هو المحكوم عليه وحده ، فانه يكون قد خالف القانون .

( طعن رقم ٥٥٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٤ )

قاعدة رقم ( ٨٢ )

المبدأ :

• صدور قانون أصلح للمتهم - أثره - وجوب تطبيقه دون غيره •

الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢/٤/١٩٨١ ، ودان الطاعن بالتطبيق للمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التي كانت تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ على :  
« أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا ٠٠٠ بسعر يزيد على السعر المحدد » وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ٢٦/٧/١٩٨٢ قد استبدل بنص المادة سالف الذكر النص التالي « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، أو بأحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مسعرة جبريا ٠٠٠ بسعر ٠٠٠ يزيد على السعر المحدد » ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم ، وكان القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٢ يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات بما استحدثته من تخيير القاضي بين توقيع عقوبتي الحبس والغرامة معا أو الاكتفاء بتوقيع أحدهما دون الأخرى ، بعد أن كان القضاء بكليتهما وجوبيا ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه •

( طعن رقم ٦٧٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٦ )

قاعدة رقم ( ٨٣ )

المبدأ :

• من المختص بتطبيق العقوبة •

### المحكمة :

من المقرر ان تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق هو من  
خصائص قاضى الموضوع .

( طعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٨٤ )

### البدا :

عقوبة جريمة خيانة الأمانة طبقا لنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات  
هى الحبس وجوبا .

### المحكمة :

لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه - بعد ان انتهى  
الى ثبوت ارتكاب المطعون ضده لجريمة خيانة الأمانة التى اقيمت بها  
الدعوى الجنائية ضده - قد عاقبه بغرامة قدرها خمسين جنيها . لما كان  
ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة - طبقا لنص المادة  
٣٤١ من قانون العقوبات - هى الحبس وجوبا ، ويجوز ان يزداد عليها  
غرامة لا تتجاوز مائة جنيه ، فإن الحكم المطعون فيه - اذ قضى على  
المطعون ضده بعقوبة الغرامة رغم وجوب معاقبته بالحبس - يكون قد  
أخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان هذا خطأ نذى بنى  
عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعى ما دامت محكمة الموضوع  
قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد الاتهام ماديا الى المطعون  
ضده فإنه يتعين - اعمالا لنص المادة ٣٩ من قانون حالات والإجراءات  
الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - نقض  
أخطا فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ الذى بنى  
الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحة باستبدال عقوبة الحبس  
بعقوبة الغرامة المقضى بها .

وحيث ان المحكمة ترى فى ظروف الدعوى وماضى المتهم ما يثبت



على الاعتقاد بأنه إن يعود مستقبلاً إلى مخالفة القانون ومن ثم تآمر بوقف تنفيذ العقوبة عملاً بالمادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات .  
( طعن رقم ٦٨٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٨٥ )

المبدأ :

من المختص بوقف تنفيذ العقوبة .

الحكمة :

تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية التي تدخل في سلطات قاضي الموضوع .

( طعن رقم ٧٠٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦ )

المبدأ :

إذا صدر قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره .

الحكمة :

الأصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها إلا أن الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على أنه « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقيل الحكم فيه نوابها قانون أصلح لمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » .

( طعن رقم ٧٠٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٧ )

المبدأ :

مقوط الطعن بالنقض إذا كان الطاعن محكوم عليه بعقوبة مقيدة .

للحرية ولم يتقدم لتنفيذها قبل يوم الجلسة المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

### المحكمة :

من حيث أن المادة ٤١ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، اذ نصت على انه يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة فقد دلت بذلك على أن سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التى حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بطريق النقض لا يرد الا على حكم نهائى وأن التقرير به لا يترتب عليه - وفقا للمادة ٤٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية - ايقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها بالاحكام الواجبة التنفيذ .

( طعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٨٨ )

#### المبدأ :

تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانونا هو من اطلاقات محكمة الموضوع - دون معقب عليها .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان النعى بأن المحكمة لم تعامل الطاعن طبقا للمادة ١١٨ مكرر ١ من قانون العقوبات رغم أن المال المختلس لا تتجاوز قيمته خمسة مائة جنيه مردونا بأن تطبيق هذا النعى أمر موازى ، وكانت المحكمة لم تر تطبيق هذه المادة فانها لا تكون قد خالفت القانون وذلك لما هو مقرر من أن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانونا هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسال حسابا عن الاسباب التى من اجلها اوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتبته وكانت العقوبة التى اقرها الحكم بالطاعن - على ما سلف بيانه - تدخل فى نطاق العقوبة

المقررة قانونا للجريمة التي دانه بها ، فإن مجالته في هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

( طعن رقم ٣٢٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٨٩ )

المبدأ :

من المختص بتطبيق العقوبة الاختيارية .

المحكمة :

من المقرر أن تطبيق العقوبة التخيرية في حدود النص المنطبق هو من خصائص قاضي الموضوع .

( طعن رقم ٤٠٥٩ لسنة ٥٤ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٩٠ )

المبدأ :

إذا صدر قانون أصلح للمتهم يتعين تطبيقه .

المحكمة :

وحيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه في ١٥/٦/٦٩٨٠ بدائرة قسم ثان المنصورة باع سلعة مسخرة جبريا بطيخ « بسعر يزيد عن السعر المقرر قانونا وطلبت عقابه بالواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون ٢٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، ومحكمة أول درجة عملت في حق الطاعن مواد الاتهام وقضت بتاريخ ١٩٨٠/٧/٣١ غيابيا بحبس الطاعن سنة مع الشغل وتغريمه ٣٠٠ جنيه والمصادرة والفاق لمدة ثلاثة اشهر وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة مساوية لمدة عقوبة الحبس ، عارض الطاعن ، وحكم في معارضته بتاريخ ١٩٨١/٦/٩ برفضها ، فاستأنف ،

ومحكمة ثلثي درجة قضت بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨١ حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الاصل المقرر أنه يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، وكان 'المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارياح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ' المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر الصادر فى ٣١ مايو لسنة ١٩٨٠ - والذي يحكم واقعة الدعوى لحدوثها فى ظله ينص فى فقرته الاولى من مادته التاسعة على ان يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن الف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا او محددة الربح او عرضها للبيع بسعر او بربح يزيد على السعر او الربح المحدد ... الخ » ، الا أنه لما كان قد صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارياح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الى النص الاتى : مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مسعرة جبريا او محددة الربح او عرضها للبيع بسعر او بربح يزيد على السعر او الربح المحدد ... الخ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحسبكم بات قانون يسرى على الدعوى . وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بما نص عليه فى المادة الاولى منه - على النحو سالف الذكر - يتحقق به معنى القانون الاصلح للطاعن فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . اذا نشأ له مركزا قانونيا اصلح بما اشتملت عليه احكامه اذا أنه قد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة فهو القانون الاصلح للمتهم من القانون القديم رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الذى ينص على عقوبتى

الحبس والغرامة معا ، فيكون القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ هو القانون الواجب التطبيق ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى يتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء امتسكام القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف البيان وذلك دون حاجة للتعرض لوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

( طعن رقم ٣٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٩١ )

#### المبدأ :

حق محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحیحة والحكم بمقتضى القانون عملا بنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مادام الخطأ المراد تصحيحه لا يخضع لأي تقدير موضوعي .

#### الحكمة :

وحيث أن البين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة قد أقيمت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٤/٣/١٩٨١ بدائرة قسم محرم بك - قام بالصيد بادوات صيد مخالفة وطلبت عقابه بالمواد ٢ ، ١/١٣ ، ١/١٦ من القانون ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦ - وقد قضت محكمة أول درجة غيابيا بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وبغرامة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمه خمسين جنيها والمصادرة وقد عارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا - فاستأنف المتهم هذا القضاء وقضى بالحكم المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنيها والايقاف والمصادرة - لما كان ذلك وكانت المادة ٦٣ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن صيد الاسماك المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦ - نصت على أنه : « - يمنع الصيد في الأجساد البحرية والاندخالية وفي البحيرات

بأجهزة أو مواد مفرقة أو سامة أو مميتة للأسماك ، كما يمنع الصيد بالطرق المعروفة بالحواجز والحوشة والبشة والزليقة وأى نوع آخر من السدود أو الخنادق أو التحاويط ، وتسرى أحكام هذه المادة على الصيد فى المياه التى تغطى الاراضى المملوكة للأفراد وتتصل بالبحيرات أو المياه البحرية أو الداخلية » . كما نصت الفقرتان الأولى والثانية من المادة ١٦ من ذات القانون بمعاينة كل من يخالف حكم المادة ١٣ بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد عن مائة جنيه ، وفى جميع الاحوال تضبط المراكب والالات وادوات الصيد المستعملة والمواشى والاسماك والطيور المصيدة ومائر الممتلكات الموجودة فى موضع المخالفة وتصادر لجانب الحكومة كما يحكم علاوة على ما ذكر بإزالة المخالفة على نفقة مرتكبها » . لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد قضى بعقوبة الحبس والغرامة بحددهما الأدنى المقرر قانوناً فضلاً عن عقوبة المصادرة ، بيد ان الحكم المطعون فيه قد أوقع عقوبة الغرامة فقط والمصادرة ونزل بعقوبة الغرامة الى عشرين جنيهاً وهى دون الحد الأدنى المقرر للغرامة كما أغفل كلية عقوبة الحبس فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون - ولما كان هذا الخطأ الذى انبنى عليه الحكم لا يخضع لآى تقدير موضوعى مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها فى ثبوت التهمة قبل المطعون ضده فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمقتضى القانون عملاً بحكم الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة قد عاقبت المتهم بعقوبتي الحبس والغرامة بحددهما الأدنى فيتين لذلك تاييد الحكم المستأنف مع الايقاف بالنسبة للعقوبتين .

( طعن رقم ٣٩٢٢ - لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٩٢ )

المبيدات :

متى يقضى بعقوبة المصادرة .

### المحكمة :

المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات الا اذا كان الشيء قد سبق ضبطه .  
( طعن رقم ٢٢٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٩٣ )

### المبدأ :

الخطأ في تطبيق القانون - حق محكمة النقض تصحيحه والحكم بمقتضى القانون المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

### المحكمة :

وحيث انه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تنص في فقرتها الاخيرة على أنه « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة فيها » . لما كان ذلك ، وكان وزير التموين في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرز شجير بتوريد كمية من محصول عام ١٩٧٨ ونص في المادة التاسعة على معاقبة كل حائز يخالف القرار بغرامة قدرها ٦٥ جنيه عن كل طن من الأرز الشجير الذي يقصر في توريده ويحد أقصى ٥٠٠ جنيه ، وبالنسبة لكثور انطن تحتسب الغرامة بواقع ٦٥ مليما عن كل كيلو جرام لم يتم توريده ، فان هذه العقوبة انما يرد عليها نفس القيد الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في اصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشترط اليها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء ما قضى به من

وقف تنفيذ العقوبة وذلك اعمالا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩ مسن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض .  
( طعن رقم ٢٣٠١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٩٤ )

المبدأ :

من حق محكمة النقض تصحيح الخطأ في تطبيق القانون المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . جريمة عدم توريد كمية الارز المحددة بقرار وزير التموين رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٨ - عقوبتها .

### الحكمة :

وحيث انه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تنص في فقرتها الأخيرة على أنه « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة فيها ، لما كان ذلك ، وكان وزير التموين في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرزا شعيرا بتوريد كميات في محصول عام ١٩٧٨ ونص في المادة التاسعة منه - المؤتمة للجريمة التي يدين المطعون ضده بها - على معاقبة كل حائز يخالف هذا القرار بغرامة قدرها ٦٥ جنيها عن كل طن من الارز الشعير السذى يقصر في توريده. وبعد أقصى ٥٠٠ جنيها وبالنسبة لكسور الطن تحتسب الغرامة بواقع ٦٥ مليما عن كل كيلو جرام لم يتم توريده ٠٠٠ فسان عقوبة الغرامة الأقصى بها يرد عليها القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في امل التشريع الذي خول وزير التموين لصيادار القرارات



لتنفيذية المشار إليها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة .  
( طعن رقم ٢٧١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٩٥ )

#### المبدأ :

الخطأ في تطبيق القانون من حق محكمة النقض تصحيح الحكم بمقتضى القانون المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - عقوبتها - عقوبة أخرى تكملية .

#### الحكمة :

وحيث أنه يبين من مطالعة الأوراق أن محكمة أول درجة دانت المطعون ضده بجريمة عدم الاعلان عن أسعار السلع التي يعرضها للبيع ، وقضت بمبايعته عنها بالحبس ستة اشهر ، ويشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس ، فليستف بـ ومحكمة ثاني درجة نقضت بحكمها المطعون فيه - والذي اختلف فيه بأسباب الحكم المتنازع - حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع بتعديل الحكم المتنازع - الس تغريم المطعون ضده خمسين جنيهاً ، وتأييده فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى - بعد ان بين العقوبات الاصلية المقررة للجرائم المنصوص عليها فيه - قد نص في المادة ١٦ منه على عقوبة أخرى تكملية يتعين القضاء بها التي بجانب العقوبات الاصلية ، هي شهر ملخصات الاحكام التي تصدر بالادانة طبقاً للاوضاع المبينة في هذه المادة ، و فرق المشرع بالنسبة لهذه العقوبة التكملية بين ما اذا كانت العقوبة الاصلية المقضى بها هي الحبس ، وما اذا كانت العقوبة هي الغرامة ، فلو يجب أن يكون شهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس في الحالة الاولى ، ولعدة شهر واحد في الحالة الثانية ، وكان الحكم المطعون فيه - على الرغم من أنهلقى عقوبة الحبس لمدة ستة اشهر المحكوم بها ابتداءً على المطعون ضده ، واستبدل

بها عقوبة الغرامة ، قد أبقى على ما كان يقضى به الحكم الابتدائي من شهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس ، وفاته تعديل هذه العقوبة التكميلية بما يتسق مع ما أجراه من تعديل في العقوبة الأصلية ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كان تصحيح هذا الخطأ الذي انبنى عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعي ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها في ثبوت التهمة فانه يتعين - حسب القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون . وذلك بجعل عقوبة شهر ملخص الحكم لمدة شهر .

( طعن رقم ٣٢٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٩٦ )

المبدأ ثم

النزول بالعقوبة المحكوم بها عن الحد الأدنى - خطأ في تطبيق القانون - من حق محكمة النقض تصحيح العقوبة المقررة بنص المادة ٣ مكررا «ب» من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨١ - النزول بها عن الحد الأدنى - خطأ في تطبيق القانون مناط ذلك .

#### المحكمة :

وحيث أن البين من مطالعة الأوراق إن الدعوى الجنائية أقيمت ضد المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٧/١٠/١٩٨٠ اشترى لغير استيغاله الشخصي ولإعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ومحكمة أول درجة عاقبت عن هذه التهمة بتقريره مائة جنيه والمصبالدة ، فاستأنف ، ومحكمة ثانيا درجة قضت بحكمها المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة الغرامة يجعلها خمسين جنيتها ، وتأييده فيما عدا ذلك ، وقد استند هذا الحكم في قضاؤه بالإدانة إلى ذات الأسباب التي استند إليها الحكم

الابتدائي . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣ يكررا «ب» من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ تنص على معاقبة مرتكب الجريمة التي دين بها المطعون ضده « بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه او بلحدى هاتين العقوبتين » . وكان الحكم الابتدائي قد اختار عقوبة الغرامة والتزم في تقديره لها الحد الأدنى المقرر قانونا وهو مائة جنيه ، فإن الحكم المطعون فيه اذ نزل بها عن ذلك الحد يجعلها خمسين جنيها يكون قد خالف القانون ، ولما كان تصحيح هذا الخطا الذي انبنى عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعي ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها في ثبوت التهمة ، فإنه يتعين - حسب القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - تصحيح الخطا والحكم بمقتضى القانون ، وهو ما يتحقق بتأييد الحكم المستأنف . ( طعن رقم ٣٢٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٩٧ )

##### المبدأ :

صدور قانون اصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا يتعين تطبيقه .

##### المحكمة :

لما كان الاصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا أن عجز هذه الفقرة ينص على انه : « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » . واذا كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المنقح بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة - محكمة النقض - أن تنقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل

الفصل في الدعوى بحكم بات قانون اصالح للمتهم ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ المار ذكره قد انشا للطاعن مركزا قانونيا اصالح يتحقق به معنى القانون الاصالح للمتهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات وذلك بما اشتملت عليه احكامه من اجازة الحكم بعقوبتي الحبس والغرامة معا او باحدهما فصحب ، فانه يكون هو الواجب للتطبيق لامر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تطبيق العقوبة التخيرية في حدود النص المنطبق هو من خصائص قاضي الموضوع ، فانه يتعين ان يكون النقض مقرونا بلاحالة ، وذلك دون حاجة الى البحث فيما يثيره الطاعن باسباب طعنه .

( طعن رقم ٣٠٩٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٩٨ )

المبدأ :

من المختص بتقدير العقوبة .

المحكمة :

لما كان من المقرر ان تقدير العقوبة وقيام موجبات الرافعة او عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك بما يضحي معه منعى الطاعن بشأن تقديم محضر الصلح وعدم اعتداد المحكمة به غير مقبول . لما كان ذلك فان الطعن يكون مفصحا عن عدم قبوله .

( طعن رقم ٥١٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ٩٩ )

المبدأ :

من حق محكمة النقض تصحيح الخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الاوراق ان الدعوى الجنائية قد اقيمت على المحكوم عليها بوصف انها في يوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٨٦ ارتكبت

علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء ، وطلبت النيابة العامة معاقبتها بالمادة ٢٧٨ من قانون العقوبات ، ومحكمة أول درجة قضت بتغريم المتهمه مائتي جنيه ، فاستأنفت المحكوم عليها ، ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الحد الأقصى لعقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٢٧٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وهى المنطقية على واقعة الدعوى - خمسين جنيها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد تجاوز هذا الحد فى قضائه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون - مما يقتضى عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون يجعل عقوبة الغرامة المقررة بها على المحكوم عليها خمسين جنيها .

( طعن رقم ٧٧١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٠ )

##### المبدأ :

من المقرر أن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانونا وبقياس موجبات الرأفة ومداهها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الاسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى لارتأته .

##### المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانونا وتقدير موجبات الرأفة ومداهها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الاسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى لارتأته ، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم - وعلى ما ملف بيانه - قد أثبت فى تدليل سائق توافر ظرف سبق لاصرارفى حق الطاعنين معا يرتب من صحيح القانون تضامنا بينهما فى المسؤولية الجنائية ، - فإن الحكم اذا انتهى الى مساعلة كل منهما عن الانفعال التى ارتكبت بوصفه

فاعلا للجريمة- يكون قد أصاب + ويكون معنى الطاعن الثاني عليه في هذا الصدد بالخطأ في القانون غير سديد - لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يجيل في انبؤاد أقوال الشهود التي ما أورده من أقوال ، شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وأن لحكمة الموضوع ان تعول في قضائها على قول الشاهد ولو خالف قولاً آخر له وهي في ذلك غير ملزمة بان تعرض لكلا القولين او تذكر علة اخذها بإحدهما . وفي الأخرى . ولما كان الطاعن الثاني - ينزع في ان ما أورده الحكم من أقوال ابنة المجنى عليها التي اطلعت عليها في بيان أقوال أخيها لها معينا الصحيح في الأوراق ، وأن لأخيها ذات الرواية التي أحال في بيانها إلى أقوال تلك الشاهدة - فإن المنع على الحكم بالخطأ في الاستناد بمقولة إن الأخ يعدل إلى رواية أخرى لم يعرض لها الحكم ، يكون في غير محله : لما كان ما تقدم ، فإن الإطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رخص موضوعا .

( طعن رقم ٤١٦٨ لسنة ١٩٨٥/١/٢٨ جلسة )

### قاعدة رقم ( ١٠١ )

#### المبدأ :

العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون ان يعتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية .

#### المحكمة :

من المقرر ان العقوبة الأصلية المقررة لأشد جرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون ان يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أجله أو التعويض المنى للخزانة او كانت ذات طبيعة وقائية ، كالصادرة ومراقبة الشبهة التي هي في واقع الامر عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبات المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عفوية

الجريمة الاثمد ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتين جريمتي احراز الجوهر المخدر وتهريبه مرتبطتين وبرغم هذا اعمل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادّة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وهو على ما يبين من المفردات المضمومة اربعمئة وستون جنيتها - فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بالتعويض بالاضافة الى باقى العقوبات المحضى بها .

( طعن رقم ٤٧٨٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٢ )

##### المبدأ :

العبرة فيما تقضى به الاحكام هي بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى .

##### الحكمة :

لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه انه وان كان قد اثبت به ان المحكمة قضت بحبس الطاعن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه : : : الا ان الثابت من مطالعة النسخة الاجلية للحكم ورول رئيس الدائرة فى المفردات المضمومة ان منظور الحكم قضى بعقوبة السجن - لا الحبس - لمدة ثلاث سنوات . واذا كانت العبرة فيما تقضى به الاحكام هي بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فانه لا يعتد بما جاء بمحضر الجلسة من خطأ مادى فى هذا الشأن ويضخى معنى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد .

( طعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٨٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٣ )

##### المبدأ :

من حق محكمة النقض الخطأ فى تطبيق القانون .

## الختـمة :

وحيث أنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين - المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - تنص في فقرتها الأخيرة على أنه « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون » . كما تنص في فقرتها الرابعة على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة في الفقرة الأولى منها - لما كان ذلك وكال وزير التموين والتجارة الداخلية - في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تكليف الحائزين لمسابجات مزروعة أريزا شعير بيوريد كميات من محصول موسم سنة ١٩٧٨/١٩٧٩ ونص في مادته التاسعة المؤتممة للجريمة التي دين المطعون ضده بها على أنه « يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها خمسة وستون جنيهًا عن طن الارز الشعير الذي يقصر عن توريده ويحد أقصى خصمائه جنيه وبالنسبة لكسور الطن تحتب الغرامة بواقع ٩٥ طنًا عن كل كيلو جرام لم يتم توزيعه وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها » . فإن هذه الغرامة إنما يرد عليها نفس القيد العام الوارد بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذها باعتبار هذا القيد قاعدة وردت في التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عنها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها ابتدائيًا قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضًا جبروتيًا وتصححه بإلغاء ما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة .



قاعدة رقم ( ١٠٤ )

المبدأ :

من المقرر انه لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم مادام قد وصف وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم مادام قد وصف وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها - وهي الأمور التي لم يخطئ الحكم بتقديرها - ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن خطأ الحكم - على فرض صحة ما زعمه - في تطبيقه للمادة ٣١٦ مكررا ثانيا على واقعة الدعوى طالما ان الحكم قد افصح في مدوناته عن الواقعة التي دان الطاعن عنها بما ينطبق عليه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات مادامت العقوبة التي انزلها الحكم المطعون فيه على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لهذه المادة ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات قد نصت على ان يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز جميع سنوات على السرقات التي تحصل في مكان مسكون او معد للسكنى او أحد ملحقاته اذا تم دخول المكان بواسطة السور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو انتحال صفة كلنية أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة .

( طعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ )

قاعدة رقم ( ١٠٥ )

المبدأ :

المحكمة مخولة عند الحكم بعقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة والغرامة في جنائية أو جنحة ان تأمر بوقف تنفيذ احدهما أو كليهما .

### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة مخولة عند الحكم بعقوبتي الحبس لمدة لا تزيد على سنة والغرامة في جناية أو جنحة أن تأمر بوقف تنفيذ أحكامهما أو كليهما ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن يكون غير مديد ، هذا إلى أن المادة ٥١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، لا تجيز التنفيذ بطريق الاكراه البدني على المحكوم عليهم بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تتمسك - أمام المحكمة الاستئنافية بسمع شاهدها إذ اقتضت مراعاتها بالجلسة الأخيرة - على طلب البراءة - فإن منعها في هذا الشأن يكون غير مديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله موضوعا .

( طعن رقم ٥١٠٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٣ )

### قاعدة رقم ( ١٠٦ )

### المبدأ :

إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ نصت في فقرتها الاولى على انه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » . فقد دلت بصريح عبارتها على انه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة اوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف او التكليف القانوني للاشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تمخض عنها الاوصاف الاخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف للاشد . إذ يعتبر الجاني كأنه لم يرتكب غير هذه

الجريمة الاخيرة ، وذلك على خلاف التّيعيد الحقيقي للجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل انتزعة التي اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر اذ لا اثر لاستبعاد العقوبات لاصلية للجرائم الاخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية انما تنطبق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها يؤكد هذا النظر تباين صياغة الفقرتين اذ اردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الاشد » بعبارة « دون غيرها » في الفقرة الاولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما اسقط تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي ، ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتها بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ، ولما كانت ثمة حاجة الى افراد فقرة لكليهما . لما كان ذلك ، وكان الفعل الذي قارفه «المطعون صده يتدوله وصفان قانونيان : الشروع في تصدير جوهر مخدر دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الادارية المختصة والشروع في تهريب هذا المخدر بمحاولة اخراجه من البلاد بالتحالفة للنظم المعمول بها ، مما يقتضى - اعمالا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - اعتبار الجريمة التي تتمخض عنها الوصف الاشد - وهى جريمة الشروع في تصدير جوهر مخدر - والحكم بعقوبتها المنصوص عليها في المادتين ٤٥ ، ٤٦ من قانون العقوبات والمادتين ١/٢٣ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها دون عقوبة الشروع في التهريب الجمركى المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، اصلية كانت او تكميلية فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعقوبة الجريمة الاشد وحدها وهى الشروع في تصدير جوهر مخدر يكون قد طبق صحيح القانون . لما كان ما تقدم فان المطعن يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعا .

### قاعدة رقم ( ١٠٢ )

المبدأ :

كل مخالفة لاحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه .

الحكمة :

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ نزل بعقوبة الغرامة المقضى بها عن مائة جنيه وهو الحد الأدنى لمقرر لجريمة اشغال الطريق بالمادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ المنطبق على واقعة الدعوى يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد استبدل عقوبة الغرامة خمسين جنيتها بعقوبة الحبس المقضى بها بالحكم الابتدائي وايدته فيما عدا ذلك لما كان ذلك وكانت المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال الطرق العامة المعدلة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ تنص على أنه « كل مخالفة لاحكام القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ٠٠٠ » ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين منه تصحيحه برقم مقدار الغرامة الى الحد الأدنى المنصوص عليه قانوناً .

( طعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٧ )

### قاعدة رقم ( ١٠٤ )

المبدأ :

ما يكفى لبيان مادة العقوبة .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الثابت ، من حكم محكمة أول درجة انه خلص الى معاقبة الطاعن بالمادة ٢٤٢ عقوبات وقد اعتنق الحكم المطعون فيه اسباب الحكم المستأنف فان في ذلك ما يكفي لبيان نص القانون الذي عاقب الطاعن بموجبه . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير ماس ويتعين عدم قبوله .

( طعن رقم ٢٧٣٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ١٠٩ )

### المبدأ :

المحكمة لا تلتزم بتقصي اسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به امامها .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن الثاني من ان اقراره بالواقعة على النحو الذي مكن السلطات العامة من القبض على الطاعن الاول ومحاكمته كان يتعين معه على المحكمة اعفاءه من العقاب اخذا باحتكام المادتين ٤٨ ، ١٠٨ من قانون العقوبات ، مردودا بان المحكمة لا تلتزم بتقصي اسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به امامها واذا ما كان الثابت ان هذا الطاعن لم يتمكن امام المحكمة بهذا الاعفاء فليس له ان يتعي على حكمها اعفائه التحدث عن ذلك ، هذا فضلا عن انه يشترط في الاعتراف الذي يؤدي الى اعفاء الرأى من العقوبة وفقا لنص المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات ان يكون حاصلا لدى جهة التحكيم حتى تتحقق فائدته ، فاذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يترتب عليه الاعفاء ، واذا كان البين من عطالة محباض جلسات المحاكمة ان هذا الطاعن عدل عن اقواله في التحقيقات وانكر ما اعترف اليه من ان ما قدمه من مبلغ نقدية للطاعن الاول كان على سبيل

الرشوة ، فان ما ينعاه بشأن عدم اعفائه من العقاب يكون على غير أساس .

( طعن رقم ٦١٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )

### قاعدة رقم ( ١١٠ )

#### المبدأ :

من المقرر انه متى توافرت حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة الى المتهم لوحدة الشروع الجنائي بالاضافة الى وحدة الغاية حقت عليه عقوبة واحدة بحكم القانون وهي عقوبة اشد الجرائم المنسوبة اليه اعمالا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

#### التحكمة :

من حيث انه لما كانت النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دان المطعون ضده بجريمة القتل الخطأ قد أخطأ في تطبيق القانون لمنزوله بعقوبة الحبس المقيض بها عن الحد الأدنى المقرر لهذه الجريمة وفقا لنص الفقرة الاولى من المبدأ ٢٣٨ من قانون العقوبات وكانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على المطعون ضده بوصف انه تسبب خطأ في موت شخص واحد واصابة اكثر من ثلاثة اشخاص وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر فقيضت محكمة اول درجة حضوريا بحبس المطعون ضده ستة اشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها لوقت التنفيذ عن جميع التهم مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، واذا استأنف المطعون ضده قضت محكمة ثاني درجة - بحكمها المطعون فيه - بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المطعون ضده شهرا واحدا مع الشغل . لما كان ذلك - وكان من المقرر انه متى توافرت حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة الى المتهم لوحدة الشروع الجنائي بالاضافة الى وحدة الغاية حقت عليه عقوبة واحدة بحكم القانون وهي عقوبة اشد الجرائم المنسوبة اليه اعمالا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ،

وكانت العبرة في تحديد عقوبة اشد الجرائم المنسوبة الى الجانى هي بتقدير القانون ذاته لها - أى العقوبة المقررة لاشدها في نظر القانون عن العقوبات الاصلية وطبقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات - لا حسب ما يقرره القاضي بالحكم وبالتالي فإن القانون الذى يقرر للفعل لمؤثم عقوبة الحبس يغير تخيير مع عقوبة اخرى اخف ، اشد من ذلك الذى يقرر له عقوبة الحبس أو الغرامة . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة لاصابة الخطا اذ تنشا عنها اصابة اكثر من ثلاثة اشخاص المنصوص عليها في الفقرة الاخيرة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - والتي تحكم واقعة الدعوى - هي الحبس وحده وجوبا على القاضي ، فهي اشد من العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في موت شخص واحد المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة ٣٢٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وهي الحبس الذى لا تقل مدته عن ستة اشهر أو الغرامة التى لا تتجاوز مائتى جنيه تخييرا للقاضي ، كما مفاد من نصها لامل والرجاء للجانى في هذه الحالة الاخيرة بتوقيع عقوبة الغرامة بدل الحبس ، بعكس الجريمة الاولى التى يتعين فيها توقيع عقوبة الحبس وجوباً ، لما كان ذلك . وكان لاهل ان الجانى في حاله تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد يعتبر نما قصد ارتكاب الجريمة لاشد عقوبة دون غيرها فلا تطبق عليه المادة القانونية الخاصة بالجريمة الاخف . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة الحبس شهرا واحداً مع الشغل الملقى بها على الموقوف ضده داخلة في نطاق العقوبة المقررة بالفقرة الاخيرة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لجريمة التسبب خطأ في اصابة اكثر من ثلاثة اشخاص مجرداً من توافر اى ظرف من الظروف الواردة بالفقرة الثانية منها باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الاسف في نظر القانون ، فإن الحكم لمطوق عليه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون التأييد عليه في هذا الصدد على غير أساس ولا محل للقول بالتقيد بالحد الأدنى لعقوبة الحبس المقررة للجريمة الاخف وهي جريمة قتل شخص واحد خطأ

موضوع التهمة الاولى مادامت هذه الجريمة قد عدت انها الجريمة الاخف في نظر القانون ، ولأن في اباحة ذلك خلقا لعقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين النصين وليس تطبيقا لايهما مما لا سند له من القانون وبما يتنافر مع نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي توجب توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد ، فضلا عما هو مقرر من أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة بها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن بحالته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا ، ومن ثم يتعين التقرير بذلك .

( طعن رقم ٥٠٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ )

#### قلعة رقم ( ١١١ )

اللبس :

نزول الحكم عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة - اثره - خطأ في تطبيق القانون .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانونيا طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٢ المنطبقة على واقعة الدعوى إذ قضى بتغريم المطعون ضده خمسين جنيتها في حين أن المادة سالف البيان نصت على عقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائة جنبيه ولا تجاوز ثلاثمائة جنبيه ، فإنه بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان الخطأ الذي بنى عليه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي مادامت المحكمة قد قالت كلمتها من حيث صحة انشاد الاتهام ماديا الى المطعون ضده فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون بجعل



الغرامة المقتضى بها مائة جنيه وذلك عملاً للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩. في شأن حالات ولجؤات الطعن أمام محكمة النقض .  
٢ طعن رقم ٤٣٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ١١٢ )

#### المبدأ :

تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع بغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها الى توقيع العقوبات بالقدر الذي ارتأته .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان كافة ما يثيره الطاعن في طعنه بشأن تعويل الحكم على أقوال الجنى عليه مع افتقارها الى دليل يدعمها والتأخير في التبليغ وشيوع التهمة ينحل في حقيقته الى جنل موضوعي في تقدير الدليل مما تمتثل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته بشأنه أمام محكمة النقض . أما ما يثيره الطاعن بشأن مغايرة الحكم في العقاب بينه وبين المحكوم عليها الأخرى فمردود بما هو مقرر من أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع بغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها الى توقيع العقوبات بالقدر الذي ارتأته . لما كان كذلك ، فإن الطعن بزمته يكون علي غير أسس .

( طعن رقم ٥٧٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ١١٣ )

#### المبدأ :

عدم الحكم بالعقوبة التكميلية الوجوبية - الزم - خطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة :

لما كان ذلك وكانت المادة ١٦٤ من قانون العقوبات تنص على أن « كل من تبسب عمداً في انقطاع المراسلات التلغرافية يقطعه الاسلاك الموصلة أو كسر شيئاً من العدد أو عوازل الاسلاك أو القوائم المرافقة لها أو بأي كيفية كانت يعاقب، بالسجن مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالتعويض عن الخسارة » . ثم نصت المادة ١٦٦ عقوبات على مريان حكم المادة المذكورة على الخطوط التلغرافية - وكان الحكم المطعون فيه قد رفض بمعية المطعون مضاعفة عن الجرمية فقط ولم يقض بالتزامه بالتعويض، وعن الضميمة لاعتلال نص المادة بمختلفة الجبان وعلى عقوبة تكملية وجوبية يقضى بها في جميع الاحوال فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون - لما كان ذلك وكانت عناصر التعويض الواجب للحكم به غير محددة بالأوراق فان محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ١١٤ )

#### المبدأ :

« ما يكفي لبيان مادة العقاب - مناطه .

### المحكمة :

منه حيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاثباته بالحكم المطعون فيه انه لو اوردت مدوناته بيان مادة العقاب التي طلبت النيابة العامة تطبيقها على الطاعن ، ثم اوردت في اسبابه مناقبة الطاعن عملاً بمادة الاتهام، فان ذلك مما يكفي لبيان مادة العقاب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في ديانته تلاوة تقرير التلخيص وكان المقرر ان الحكم يكمل محضر الجلسة في اثباته خضوعه لتلاوة تقرير التلخيص . ومن ثم فان معنى الطاعن ببطلان الحكم المطعون فيه يكون على غير اساس وهو ما يفصح عن عدم قبول الطعن موضوعاً

( طعن رقم ٨٢٠ لسنة ٥٥ و - جلسة ١٩٨٨/٥/٣٠ )

## قاعدة رقم ( ١٥٠ )

المبدأ :

نزول الحكم عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة - أثره - يعيب الحكم -

المحكمة :

حيث ان نطقن ستوفي الشكل المقرر قانونا . وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه قد نزل عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالمادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ وقدرها مائة جنيه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي الذي اخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه ان المحكمة دانت لمتهم لانه في يوم ١٩٨٣/٢/٢٩ فتح محلا لقض الشعر وإدارته بدون ترخيص وقد طبقت محكمة اول درجة في شأنه نص المادتين ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بغرامة قدرها خمسين جنيها عن التعمير وقد قضى الحكم المطعون فيه في الاستئناف المقام من النيابة العامة بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهم عشرة جنيئات عن كل تهمة والغلق ولما كان ذلك وكانت المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ قد نصت على انه « يستبدل بنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ سنة ١٩٥٤ المشار اليه النص الاتي » مادة ١٧ كل مخالفة لاحكام هذا القانون او القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتتعدد العقوبات بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتغريم الطاعن عشرة جنيئات عن كل تهمة فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون لنزوله عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانونا . لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقض جزئيا وتصحيحه بتغريم الطاعن صده مائة جنيه عن كل تهمة بلاضافة الى عقوبة الغلق القضى بها .

قاعدة رقم ( ١١٦ )

المبدأ :

النزول بالعقوبة دون الحد الأدنى للعقوبة المقررة - اثره - خطأ  
في تطبيق القانون .

المحكمة :

وحيث أن البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بتعديل عقوبة الغرامة المحكوم بها ابتدائياً على المطعون ضده من مائة جنيه إلى خمسين جنيهاً . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بعد تعديلها بالمادة الثانية من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن « كل مخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ... » . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف قد قضى بعقوبة الغرامة في حدها الأدنى بيد أن الحكم المطعون فيه قد نزل بهذه العقوبة إلى خمسين جنيهاً وهو دون ذلك الحد الأدنى فإنه بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ الذي قام عليه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي مادامت محكمة الموضوع قد قامت بكلماتها في ثبوت التهمة فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون وذلك بتأييد الحكم الابتدائي عملاً بحكم الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ز طعن رقم ٥٣٧٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١

## مصل

### قاعدة رقم ( ١١٧ )

#### المبدأ :

على كل صاحب عمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات - ولا يجوز لصاحب العمل أن يحصل العمال أو يقطع من أجورهم أي مبلغ لقاء توفير هذه الحماية .

#### للمحكمة :

لما كانت المادة ١٠٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٢ باصدار قانون العمل قد نصت على 'ن' « على كل صاحب عمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات . ولا يجوز لصاحب العمل أن يحمل العمال أو يقطع من أجورهم أي مبلغ لقاء توفير هذه الحماية . ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل اصدار القرارات اللازمة لتنظيم هذه الاحتياطات » ، وقد أصدر وزير العمل القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم هذه الاحتياطات . وكانت المادة ٢٢٩ من ذات القانون - التي غير مطعون ضده وفقاً لها - تنص على أنه « يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً كل من يخالف الأحكام التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالتطبيق لأحكام المادتين ١٠٧ ، ١٠٨ من هذا القانون » .

( طعن رقم ٢٩٧ لسنة ٩٠ ج.ف. - جلسة ١٠/١/١٩٨١ )

### قاعدة رقم ( ١١٨ )

#### المبدأ :

المواد ١٢٢ و ١٢٨ و ١٢٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٨ - مخالفتها - عقوبتها .

## الحكمة :

لما كان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد أوجب في المواد ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٢٨ منه على صاحب العمل أن يضيّع على الابواب الرئيسية لمنشاته وفي مكان ظاهر جدولا يبيان ساعات العمل وفترات الراحقون يضع في محله نسخة من الاحكام الخاصة بتشغيل الاحداث والنساء ونص في المواد ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ منه على عقاب كل من يخالف احكام المواد السابقة بغرامة لا تزيد على مائة قرش فان الحكم المطعون فيه اذ قضى في هذه الجزائم وهي موضوع التهم السابقة والثامنة والتاسعة بتقريم المطعون ضدها مائتي قرش يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالنسبة لما قضى به في تلك التهم بجعل الغرامة مائة قرش لكل منها .

( بطن رقم ٥٥٢٧ لسنة ٥٣ ق - جملة ١٩٨٤/٢/٧ )

## قاعدة رقم ( ١١٩ )

## المبدأ :

التزام رب العمل بالأخطار عن الاجنبى الذي يستخذه - شرطه .

## الحكمة :

لما كان القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل قد حظر في المادة ٢٧ منه على الاجانب أن يزاولوا عملا قبل الحصول على ترخيص بذلك ، وكانت المادة ٢٨ من القانون سالف الذكر قد نصت على انه « يحدد وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بقرار منه شروط الحصول على الترخيص بالعمل المشار اليه في المادة السابقة واجراءاته والبيانات التى يتضمنها واجراءات تنفيذها والرسم الذى يحمل عنه بما لا يزيد عن مائة جنيه ، ويحدد حالات سحب الترخيص قبل انتهائمه مدته ، وحالات اعفاء الاجانب من شرط المعاملة بالمثل اذ طلبت احدى الجهات المعنية ذلك . ويلتزم كل من يستخدم اجنبيا اعفى من شرط الحصول

على الترخيص ان يخطر الجهة الادارية المختصة عن ذلك خلال ٤٨ ساعة من مزاولة الاجنبى للعمل « - ولما كان مؤدى ما سلف ان الالتزام الواقع على رب العمل بالاخطار عن الاجنبى الذى يستخدمه انما يكون فقط بالنسبة للعامل الاجنبى الذى اعفى من شرط الترخيص . وكان تطبيق ذلك على واقعة الدعوى يقتضى استظهار ما اذا كان العامل الاجنبى قد اعفى من شرط الترخيص من عدمه ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى بما يمكن معه الوقوف على هذه المسألة وكان الاصل انه يجب لسلطة الحكم بالادانة ان يبين واقعة الدعوى والادلة التى استند اليها وبما يؤيدها بيانا كافيا ، يتضح معه مدى تاييده للواقعة وادلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكتف عن مدى تاييده لواقعة الدعوى . - فانه يكون مشوبا بالقصور .

( طعن رقم ٧١١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٦ )

قاعدة رقم ( ١٢٠ )

للبيد :

عبود - ما يجب اشتغال الحكم الصادر بالادانة عليه - مخالفة -  
الشرع

للحكم :

١- كانت المادة ٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان  
يشتمل كل حكم بالادانة على بيان للواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق  
به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والاحالة التي استخلصت منها  
الحكمة الادلثة حتي يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان  
قاصرا . وكان يشترط للقضاء بالمصادرة وفقا لنص المادة ٢١ من القانون  
٦٨ لسنة ١٩٧٦ التي دين الطاعن بها ان يكون المتهم عائدا . لما كان  
ذلك وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم 'لمطعون فيه  
انه دان الطاعن بعقوبتي الغرامة والمصادرة بما مفاده انه اعتبره عائدا  
بيد انه لم يبين في اسبابه توافر ظرف العود في حق الطاعن وفقا للمادة  
٢١ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ مما يعيب الحكم بالقصور .

( طعن رقم ٦٤٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )



## فُش

قاعدة رقم ( ١٢١ )

### المبدأ :

العلم بفُش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع .

### الحكمة .

لما كان من المقرر أن العلم بفُش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمضى استنتاجه من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لحكمة النقض به ، وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية - وإن أنكر الاتهام ودفعه بأنه تاجر جملة يشترى الجبن المضبوط ويبيعه ولا يقوم بتصنيعه - إلا أنه عجز عن إثبات مصدر حصوله عليه ، فلا على المحكمة أن هي اقترخت عطفه بالفُش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة ، إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بشأن قمع الفُش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ - والمماثلة أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - نصت على أن العلم بالفُش والبيع يفترض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المود موضوع الجريمة ولا على المحكمة أن هي لم تتحدث عن ركن العلم وإثبات توافره لدى الطاعن مادام أنه من بين المشتغلين بالتجارة .

قاعدة رقم ( ١٢٢ )

المبدأ :

ما يكفى لدانة المتهم فى جريمة صنع وعرض مياه غازية مفضوشة للبيع .

الحكمة :

من المقرر أنه لا يكفى لدانة المتهم فى جريمة صنع وعرض مياه غازية مفضوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت فى مصنع شركة المتهم بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون المياه الغازية قد صنعت تحت اشرافه ورقابته مع علمه بغشها وفسادها وإن القرينة المنشأة بالتعديل الصادر بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦٢ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها التشريع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لاثبات المعكبات ، ولغير اشتراط نوع من الادلة لاجتماعه ، ودون أن يمس الركن المعنوى فى جنحة الغش والذي يلزم توافره جتما للعقاب .

( طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٦/٢٤ )

قاعدة رقم ( ١٢٣ )

المبدأ :

لحكمة الموضوع إذا شككت فى صحة اسناد التهمة للمتهم أن تقضى بالبراءة - أساس ذلك - .

الحكمة :

لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه بالبراءة على الشك فى سلامة التليل لأسباب حاصلها أن وجود قطع زجاج فى المياه

الغازية قد يكون مرجعه ردائة الزجاجات المعبأة فيها أو سوء فتح هذه الزجاجات. بمعرفة القائمين على عملية التحليل ، وكان من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أنه تشكل في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى بالبراءة مادامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصورة وخلاصتها من عيوب التسييب إذ مرجع الامر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها في تقدير الأدلة ، وأذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بالدعوى وأثبتت بأدلة الثبوت فيها واقصحت عن عدم اطمئنانها إلى سلامة هذه الأدلة ، وخلصت إلى الشك فيما إذا كان القش قد حدث أثناء عملية إنتاج المياه الغازية أم بعد ذلك ، بما تنفق معه - في الحالة الأخيرة - مسئولية المطعون ضده المفترضة عن هذا القش ، ومن شأنه بالتالى أن يؤدي إلى ما رتب عليه من شك في صحة إسناد التهمة إليه ، ومن ثم فإن ما تفوض فيه الطاعة من مناقشة في هذا الشأن لا يعو - في حقيقته - أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها حي إليها مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/٣/١٣٦٧ )

### قاعدة رقم ( ١٢٤ )

المبسدا :

تداول الاغذية الغير مطابقة للمواصفات - عقوبتها .

المحكمة :

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ قد نص في مادته الثانية على انه « يحظر تداول الاغذية في الاحوال الاتية : (١- اذا كانت غير مطابقة للمواصفات في التشريعات النافذة » . ثم جرى نص المادة ١٨ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على انه « يعاقب من يخالف احكام

المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٤ مكرراً والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغنائية موضوع الجريمة « فمن مقتضى هذه النصوص إن الشارح بعدلن حرم تداول الأغنية الغير مطابقة للمواصفات قد استبدل بعقوبة الجنحة عقوبة المخالفة إذا كان المتهم حسن النية على أن يقضى وجوب مصادرة المواد الغنائية موضوع الجريمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى علم المطعون ضده بأن « الردة » موضوع المحاكمة مشوشة لا أنه أثبت في حقه عرضه للبيع خبزاً يحتوى على ردة غير مطابقة للمواصفات مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ سالف الفكر فإنه إذ قضى رغم ذلك بالبراءة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

( طعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٨ )

### قاعدة رقم (١٢٥)

#### المبدأ :

لا يمح أن يبنى الطعن على ما كان ليحتمل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يده بالقتل .<sup>١٢</sup>

#### المحكمة :

لما كان من المقرر أنه لا يفتح أن يبنى الطعن على ما كان ليحتمل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يده بالفعل ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يتسك بل أنه لم يكن في مقدوره العلم بالفن أو الفساد ، ومن ثم فلا يقبل منه التارة هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه إلى تحقيق يخرج عن وظيفتها .

( طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ )

قاعدة رقم ( ١٢٦ )

المبدأ :

ما يكن وقوع الغش في التوريد .

الحكمة :

كفاية وقوع الغش لتوهر جريمة الغش في التوريد . ولو لم يترتب عليه ضرر ما .

( طعن رقم ٦٠٤ سنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٥ )

قاعدة رقم ( ١٢٧ )

المبدأ :

اثبات الحكم قيام الطاعن بصفته متعاقدًا مع الباطن بتوريد لحوم فاسدة لجهة حكومية . لم يثبت غشه لها أو علمه بفسادها .  
اثسرة .

الحكمة :

لما كان نص المادة ١١٦ مجزئ (ج) من قانون العقوبات قد جرى في فقرته الثانية على أن « كل من سَتَعَمَل أو ورد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذًا لأي من العقود سابقة الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالسجن والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن في مقدوره العشم بالغش أو الفساد ويحكم على الجاني بغرامة تساوي قيمة الضرر المترتب على الجريمة ويعاقب بالعقوبات سابقة الذكر على حسب الأحوال ، المتعاقد من الباطن والوكلاء والوسطاء إذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعًا إلى فعلهم ، وكان من المقرر أن لمحة الموضوع أن تحتبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤيدًا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، متى أقلمت قضاها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها

الثابت في الأوراق ، فإن ما تخلص اليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها واذا كان مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيه بمدونات ان الطاعن بصفته متعاقداً من الباطن على توريد لحوم حكومية قد ورد بالفعل كمية فاسدة منها إلى تلك الجهة اذ تبين من فحص تلك الكمية انها محسومة وغير صالحة للاستهلاك الادمى ، وقد كان ذلك راجعاً لفعله دون أن يثبت للمحكمة عنه أو علمه بتساقدها ، وكان الطاعن لا يمازى في أن ما خصن له الحكم من أقوال الشهود واعترافه بالتحقيقات بتوريدها له معينه الصحيح من الأوراق فلا يعدو ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون - اذ دانه عن جريمة تقع - ان يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين قاصداً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض .

( طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٨ )

##### المبدأ :

الجدل الموضوعي في المسألة الواقعية التي يستقل قاضي الموضوع بتقديرها لا يجوز اثارها أمام محكمة النقض .

##### المحكمة :

قضاء هذه المحكمة - قد استقر على أنه متى كانت محكمة الموضوع قد أطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي ارملت للتحويل وصار تحليلها وأطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن لمحة في ذلك أمام محكمة النقض لا يعدو في حقيقته ان يكون جدلاً موضوعياً في مسألة واقعية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها .

( طعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

قاعدة رقم ( ١٢٩ )

المبدأ :

— ما يجب ان يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة — مخالفته —  
قصور .

المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى كما وردت في وصف التهمة عرض الى أدلة الثبوت في قوله « حيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً من واقع محضر الضبط وتجمع الاستدلالات ومن عدم حضوره ودفعه الاتهام بتمه دفاع ومن اقوال محرر المحضر بمحضرة التي جاءت مؤيدة الامر الذي يتعين معه ادانته عملاً بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية » . لما كان كذلك وكان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المتوجبة للعقوبة بيانا كافياً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان تلزم بايراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المنطق والاستدلال . وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لاسبابه قد اقتصر في اثبات وقوع الجريمة من الطاعن على القول بانها ثابتة من محضر ضبط الواقعة وتجمع الاستدلالات ومن اقوال محرر المحضر بمحضرة دون ان يورد مؤدى اقوال محرر المحضر شاهد الواقعة ويغير ان يبين الأدلة التي استخلص منها ما نسب اليه الطاعن من قيامه بغش اللبن وعلمه بذلك فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بعيب القصور في التاييب ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة . لما كان ما تقدم فانسه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والافعالق بغير حاجة الى بحث اوجه الطعن الاخرى .

### قاعدة رقم ( ١٣٠ )

#### المبدأ :

ما يجب أن يشمل عليه الحكم الصادر بالادانة - مخالفته -  
أثره .

#### الحكمة :

لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، وأن يلتزم بإيراد مؤدى الادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، والا كان حكمها قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه اذا دان الطاعن بجريمة عرض شيء من المنتجات الغذائية مغشوش للبيع قد عول في ذلك على ما جاء بالتحقيقات دون أن يورد مضمونها وجه استدلالها بها على الجريمة التي دان الطاعن بها ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها في تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم ، ومن ثم فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٥٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨ )

### قاعدة رقم ( ١٣١ )

#### المبدأ :

ما يجب أن يشمل عليه الحكم الصادر بالادانة - مخالفته - أثره -  
قصور في التسبيب .

#### الحكمة :

وحيث أن التهمة المسندة الى المتهم ثابتة قبله ثبوتها كفايا لادانته من أفعال مجرمة المحض ومن عدم دفع المتهم للتهمة - مما يتعين معه



عقله بموارد الاتهام - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة - بيانا تتحقق به اركان الجريمة وللظروف التي وقعت فيها والاطلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحنة النقض من مراقبة للتطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم - والا كان قاصرا واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت الاتهام بعنصره القانوني في حق الطاعن مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، فانه يكون عشويا يعيب القصور في التسبيب والبطان . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( طعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

#### المبدأ :

القانون الواجب للتطبيق من حيث الزمان .

#### المحكمة :

حيث ان النيابة العامة قد اقامت الدعوى قبل المطعون ضدها بوصف انبا عريض للبيع لبنا مغشوشا . وطلبت عقليا بالمواد ٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وقد دانتها محكمة اول درجة واوقعت عليها عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمها مائتي جنيه والمصادرة بالنشر واذ استأنفت المحكوم عليها حكم محكمة اول درجة فقضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهمه عشرين جنيها - لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ قد صدر بتعديل القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ وعمل به من اليوم

التالى بتاريخ نشره فى ١٩٨٠/٥/٣١ وهو تاريخ سابق على تاريخ وقوع الجريمة فى يوم ١٩٨٠/١١/١٥ وهو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى قد نص فى المادة الثانية منه على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة جنيه أو بلحدى هاتين العقوبتين : ا- من غش أو شرع فى أن يغش شيئا من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع أو من طوح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه الأغذية أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة كانت أو فاسدة مع علمه بذلك - - - » وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتفريم المتهم عشرين جنيها فإنها تكون فى أخطأت فى تطبيق القانون - بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة - سالفة البيان - لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التى تحصلت من جريمة ، اذا كان عرضها للبيع يعد جريمة فى حد ذاتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المظنون ضدها بجريمة عرضها للبيع لبنا مغشوشا فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ سالفة الذكر كان تقتضيه الحكم بالمصادرة وجوبا - لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقم التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٠ - المنطبقة على واقعة الدعوى - توجب القضاء بترك الحكم فى جريعتين يوميتين واسعى الانتشار على نفقة المحكوم ضده - وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الاحوال فان الحكم المطعون فيه اذ أهمل القضاء بهذه العقوبة يكون قد تخلف صحيح القانون - لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزليا وتصحيحه بتفريم المظنون ضدها مائة جنيه والمصادرة ونشر الحكم فى جريعتين واسعى الانتشار على نفقة المظنون ضدها وذلك عملا بالمادة ١/٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٩ فى شأن حالات وانجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣ )

قاعدة رقم ( ١٢٣ )

المبدأ :

اغفال المحكمة ببيان صفة الطاعن وما اذا كان من المشتغلين بالتجارة  
او من الباعة الجائلين - أثره .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساير الحكم الابتدائي  
في ادانة الطاعن بجريمة عرض اللجين المغشوش واعتنق اسبابه واقص  
على حدوداته عن أنه خفف العقوبة المقص بها تقديره لظروف الطاعن ،  
وكان الحكم الابتدائي قد اقتصر في مدوناته على قوله : ان واقعة الدعوى  
تخلص فيما جاء واتبته مفتش الاغذية من أن المتهم اعتساذ على عرض  
وبيع اغذية مغشوشة وأنه بتاريخ ..... تم ضبط المتهم يقوم بعرض جنبة  
بيضاء مغشوشة وأنه تم اخذ عينة في حضور المتهم وارسلت الى معامل  
التحليل الكيماوي فجاءت النتيجة تفيد أن العينة مغشوشة ، ومن حيث  
ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة في حقه ثبوتا كافيا من محضرى اخذ  
العينة والضبط وتأكدت من التقرير الكيماوي ولم يدفعها المتهم بدفع  
مقبول ينفيها ..... دون أن يعرض لدفاع الطاعن تحقيقا له او ردا عليه ،  
وبغير أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى  
وقع ، وكان كل الاخذ بقريته افتراض العلم بالغش أو الفساد التى انشأه  
الشارع بالتعديل المخل بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة  
١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش  
والتدليس والمستيقاة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ ، والتي تسرى على  
الوقائع التى تجرى بالمخالفة لاحكام قانون الاغذية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ،  
ان يكون المخالف من المشتغلين بالتجارة او من الباعة الجائلين وان ثبت  
براءة صلته بفعل الغش موضوع الجريمة ، وكان مقتضى المادة ١٨ من  
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ مالف البيان أن الشارع يحرم تداول الاغذية  
المغشوشة وعاقب المتهم بعقوبة المخالفة اذا كان حسن النية ، وكان الحكم

المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن وما اذا كان من المشتغلين بالتجارة او من الباعة الجائلين ، واعرض عن طلبه الاحتياطى اعتبار الواقعة مخالفة والذي مؤداه دفعه بحسن نيته ، فانه يكون مشوباً بالاحتمال يتحقق الدعاخ والقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٣١٥٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٤ )

المبدأ :

كل من استعمل او ورد بضاعة او مواد مفسوسة او فاسدة ولم يثبت غشه لها او علمه بغشها او فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تتجاوز الف جنيه او احدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت انه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش او الفساد .

#### الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله ان الطاعن بوصفه متعاقداً مع مديرية التربية والتعليم بالمنوفية عنى توريد اغذية للادارات التعليمية التابعة لها قام عن طريق مندوبه بتوريد كمية من اللحوم تبين من الكشف عليها انها غير صالحة للاستهلاك الادمى ، واورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن ادلة سائغة مستمدة من اقوال الشهود ومن التقرير البيطرى عن فحص اللحوم ، وانتهى الى ادانته عملاً بالمادتين ١١٦ مكرراً (ج) فقرة ثالثة ، ١١٩/! من قانون العقوبات على اساس انه لم يرتكب الغش ولم يعلم به . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١١٦ مكرراً (ج) سالف الذكر قد جرى فى فقرته الثالثة على ان كل من استعمل او ورد بضاعة او مواد مفسوسة او فاسدة تنفيذ لاي من العقود سالف الذكر ، ولم يثبت غشه لها او علمه بغشها او فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تتجاوز الف جنيه او احدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت انه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش او الفساد « ومؤدى هذا النص ان الشارع اعتبر الجانى مسؤولاً عما يقع من غش او فساد فى البضاعة او المواد التى يستعملها او يوردها - ولو

لم يثبت ارتكابه الغش أو علمه به - وممثلة في هذا الشأن مبناها افتراض عدم بذل العناية الكافية للتحقق من صلاحية الأشياء المستعملة أو الموردة ، إلا أن هذا الافتراض يقبل اثبات العكس فلا تقوم الجريمة متى ثبت أن الجاني لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ، وإذا كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الظروف التي يستفاد منها إمكان علم الجاني بالغش أو تعذر هذا العلم عليه ، وكان الحكم قد عرض لما قام عليه دفاع الطاعن من أنه لم يكن بمقدوره العلم بفيلد الهجوم لقيام مبدويه بتسليمها في غيبته وانتهى إلى عدم التعويل عليه ، مما مفاده أنه لم ير في هذا الدفاع ما يصلح مبررا للقول بأن الطاعن كان يتعذر عليه اكتشاف فساد اللحوم فأطرحه ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، ذلك أن مجرد قيام مندوب الطاعن بالتوريد ما كان ليحول دون اكتشافه الغش لو أنه بذل العناية الكافية في مراقبة ما يتم توريده ، وكان لا محل في هذا الصدد للتدخل بقانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ والقول بانتفاء مسؤولية الطاعن عملا بالمادة الثانية منه تأسيسا على اثباته حسن نيته ومصره الأشياء موضوع الجريمة مادام أن نص المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات المنطبق على واقعة الغش في التوريد المبذولة إلى الطاعن قد خلا من مثل هذا الحكم الوارد بقانون الغش وأقام مسؤولية الموردة عما يقع من الغش في حالة عدم علمه به على أساس مخالف ، ومن ثم فإن الفضي في هذا الوجه غير شديد . لما كان ذلك ، وكان ما يتفرع به الطاعن من اغفال لجنة الاستلام تكليفه بعد اكتشاف الواقعة باستبدال اللحوم للفايدة وفقا لشروط التعاقد - يفرض صحة ذلك - لا يصلح عكرا لنفي مسؤوليته الجنائية ولا اثر له على قيام الجريمة ، وكان ما يرمى إليه من القول بانتفاء الضرر على أساس توريده لحوما صالحة بدلا من التي وجدت فاسدة مردودا بأن الضرر ليس ركنا في جريمة الغش في التوريد ، فإن النفي برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع عساذرة الكفاية .

## قاعدة رقم ( ١٣٥ )

### المبدأ :

كل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مفسدة أو فاسدة ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد .

### المحكمة :

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن بوصفه بمعاقد على توريد أغذية لبعض مدارس مركز منوف قام بتوريد جبن ثبت من تحليله أنه غير صالح للاستهلاك الآدمي ، وأورد على ثبوت هذه الواقعة في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال الشهود ومما جاء بتقرير تحليل العينة المأخوذة من الجبن ، وانتهى الحكم إلى إدانة الطاعن عملاً بنص المادتين ١١٦-١١٧ مكرراً (ج) ، ١١٩ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١١٦ مكرراً (ج) سائفة الذكر قد جرى في فقرته الثالثة - التي عاقب الحكم الطاعن على مقتضاها - على أن كل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مفسدة أو فاسدة تنفيذا لاي من العقود سائفة الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ، ومؤدى هذا النص أن الشارع اعتبر الجاني مسؤولاً عما يقع من غش أو فساد في البضاعة أو المواد التي يستعملها أو يوردها ولو لم يثبت ارتكابه الغش أو علمه به - ومنه في هذا الشأن مبنياً على افتراض عدم بذل العناية الكافية للتحقق من صلاحية الأشياء المستعملة أو الموردة ، لا أن هذا الافتراض يقبل لثبات العكس فلا تقوم الجريمة متى ثبت أن الجاني لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ، وذ كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الظروف التي يستفاد منها إمكان علم الجاني

القائم على استجالة علمه بالغش بمقولة شره الجبن المورد مغلقاً من إحدى شركات القطاع العام وإطرجه على أساس أنه لا يصلح لاثبات تعذر علمه بالغش ، وكان ما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن سائغاً لا يجاوز الإقتضاء العقلي والمنطقي ، ذلك أن الاعتبارات التي ساقها الطاعن في دفاعه ما كانت لتحول دون اكتشافه انغش لو أنه بذل العناية الكافية للتحقق من صلاحية ما قام بتوريده ، وكان لا محل في هذا الصدد للتحدي بقانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ والقول بانتفاء مسؤولية الطاعن عملاً بالمادة الثانية منه تأسيساً على اثباته حسن نيته ومصدر الأشياء موضوع الجريمة مادام أن نص المادة ١١٦ مكرراً (ج) من قانون العقوبات المنطبق على واقعة الغش في التوريد 'المسندة الى الطاعن قد خلا من مثل هذا الحكم الوارد بقانون الغش وأقام مسؤولية المورد عما يقع من الغش في حالة عدم علمه به على أساس مخالف ، ومن ثم يكون النعي في هذا الوجه غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يتذرع به الطاعن من أقفال لوجه الاستلام تكليفه بعد اكتشاف الغش باستبدال الجبن المشوش وفقاً لشروط التعاقد - بفرض صحة ذلك - لا يصلح عذراً لتفني مسؤوليته الجنائية ولا اثر له على قيام الجريمة ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوع مع مصادرة الكفالة .

( طعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥ )

#### قاعده رقم ( ١٣٦ )

##### المبدأ :

يفترض العلم بالغش والفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة او من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة - مفاد ذلك .

##### الحكمة :

لما كان ذلك وكان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش قد نص في المادة الأولى منه على أن تستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش النص الاتي « ويفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الصناعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » ومؤدى هذا التحيل أن المشرع أعفى التجار المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يظن بغش أو فساد المواد التي يعرضها للبيع. وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة لو المشوشة .. كما نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها في المادة الثانية منه على أنه « يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية (١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة - (٢) إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي - (٣) إذا كانت مشوشة ، ثم جرى نص المادة ١٨ منه على إنه « يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، القرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يقص الحكم بمصادرة المواد الغذائية التي تكون جسيم الجريمة » - لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن المدّفع عن الطاعن تقدم لمحكمة أول درجة بملزمة ١٧/٢/١٩٨١ التي صغر فيها الحكم الابتدائي بمذكرة ضمنها دفاعه من أنه وهو يقال استترى الروم معباً في زجاجات مقلقة من المصنع المنتج وتقع بعدم علمه بالغش وانتهى الى طلب الحكم أصلياً ببراعته مما اسند اليه واحتياطياً باعتبار الواقعة مخالفة عملاً بنص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ كما تقدم حافظة مستندات طويت على فواتير الشراء التي تحمل اسم وعنوان المصنع المنتج للروم مشتملها وهو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة ما بلغت لم يقص بالبراءة - أن تنقصه وتقول كلمتها فيه - لأنه يترتب على نتيجة تحقيقه ان يتغير وجه الراى فى الدعوى اما وهى لم تفعل ومثارها فى ذلك محكمة ثانية درجة فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه ولا حجة بغير حجة الى بحث باقى اوجه الطعن .



قاعدة رقم ( ١٣٧ )

المبيدات :

- عرض مواد غذائية مغشوشة - أو مضرّة بالصحة للبيع - عقوبتها -

المحكمة :

وحيث انه لما كان القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ٦٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أي قانون آخر على عقوبة أشدّ مما قرّرتة تشوّه تطبيق العقوبة الأخذ دون غيرها - وكان البين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما يعتبر خلاف قد نص على معنائية مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع - موضوع الدعوى المطروحة - بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين فضلا عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد حظر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقا لما تقتضيه المادة ١٤ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ سالفة البيان مما لا يجوز معه للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي تولّعها حتى مزيل تلك الجريمة - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة -

١ طعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٥ )

قاعدة رقم ( ١٣٨ )

المبيدات :

جريمة عرض اغذية مغشوشة للبيع - حكم الادانة يجب ان يشتمل بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به اركان الجريمة وللظروف -

التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا .

### المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان اورد فيه وصف التهمة التي استندت اليها النيابة العامة الى الطاعن يستلزم عقب ذلك مباشرة الى قوله : « وحيث انه عن الاستدلال فان التهمة تتحصل حسبما جاء بمحضر الضبط متضمنا اقواله وما جاء بوصف النيابة سالف الذكر ويسأل المتهم - الطاعن - انكر ما نسب اليه ولم يحضر احد ، وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتها كافي لتضمن اليه المحكمة مما جاء بمحضر الضبط وعلي نحو ما تقدم بيانه ومن عدم حضوره لدفع التهمة بدفع مقبول مما يتعين معه معاقبته بمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤ ج ١ ، لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة للمستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة ، كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائي لاسبابه رغم انه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث بقية توجه الطعن .

( طعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٦/٢/٢٦ )

## قانون

قاعدة رقم ( ١٣٩ )

المادة ٨ :

المادتين رقمي ٨ ، ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ -  
تطبيعهما .

المادة ٩ :

لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيع الاماكن وتنفيذ العلاقة بين المؤجر والمستاجر نصت على انه « لا يجوز لشخص ان يعتجز في البلد الواحد اكثر من مسكن دون مقتضى » ونص في المادة ٧٦ على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور وعلى ان يحكم فضلا عن العقوبة بالاهاء عقد المسكن او المسكن المحتجزه بالمخالفة لحكم القانون وكان البين من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ الذي يشير اليه الطاعن انه خاص بتبادل الوحدات السكنية بين مستاجر وآخر وأنه قد نص في الفقرة الاولى من مادته الثانية على انه « يجوز بلحاظ كل من مدينتي القاهرة والاسكندرية تبادل الوحدات السكنية بين المستاجرين بسبب ظروف الغفل اذا كانت مقار اعمالهم تبعد عن محال اقامتهم » وفي تطبيق هذا الحكم تعتبر القاهرة الكبرى ( القاهرة - الجيزة - شبرا الخيمة ) مدينة واحدة « مما مفاده ان اعتبار مدن القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة مدينة واحدة خلافا للاصل انما يكون بصدد تبادل الشقق السكنية بين مستاجر وآخر دون غيره ، وهو ما لا يجوز التوسع في تفسيره او القياس عليه » يؤكد ذلك انه بالرجوع الى مضبطة مجلس الامة ، الجلسة التاسعة والثلاثين في ١٣ يولية ١٩٦٩ انه حين عرض الفقرة الاولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ وهي مطابقة للفقرة الاولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه اقترح احد اعضاء المجلس اعتبار القاهرة الكبرى بلدا واجدا ليس الانتقال بين القاهرة والجيزة ، او بين شبرا وشبرا

الخيمة فلم يوافق المجلس على هذا الاقتراح مما لا محل معه للقول به ،  
ومن ثم يكون النعى على الحكم بقالة الخطأ فى تطبيق القانون فى هذا  
الشان غير سديد .

( طعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٣٨١/٢/٢٣ )

قاعدة رقم ( ١٤٠ )

المبدأ :

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شان تهريب التبغ - تفسيره .

الحكمة :

قضاء محكمة النقض قد جرى فى تفسيره قوانين التهريب الجمركى  
بعمامة ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شان تهريب التبغ بخاصة على  
أنه لا تعد حيلة السلعة من غير المهرب لها - فاعلا كان أو شريكا - وراء  
الدائرة الجمركية تهريبا إلا اذا توافر فيها يختص بتهريب التبغ إحدى  
حالات التهريب الحكيم المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون  
المذكور ، وأن الأصل هو أن البضائع الموجودة فيها وراء الدائسرة  
الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو  
المكلف قانونا بإثباته .

( طعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٤ )

قاعدة رقم ( ١٤١ )

المبدأ :-

القانون اللاحق لا يعد اصلاح للفتهم اذا كان متضمنا تغليظا  
للعقاب .

الحكمة :

لن تكونت الجريمة المسندة لكل عن الطاعنين قد وقعت خلال شهر  
اغسطس سنة ١٩٧٦ فان القانون الواجب للتطبيق عليها هو الامر

العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ باعتباره القانون الذي تمت واقعة الدعوى في ظل سريانه واذ قضى الحكم لمطعون فيه بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ على الواقعة رغم أنه لا حق عليها ولا يعد إصلاح للمتهم لتغليظه العقاب عما كان بالقانون السابق فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما كان يؤذن بنقضه وتصحيحه إلا أنه لما كان القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ قد صدر في ١٩٨١/٦/٣. ونص في المادة ٣٤ ف ٢ منه على أنه « ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة بخلو الرجل كل من بادر إلى رد ما تقاضاه بالمخلة لأحكام القانون إلى صاحب نشان واداء مثيله إلى صندوق الاسكان الاقتصادي بالمحافظة وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا في الدعوى ».

( طعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨ )

#### قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

إذا صدر قانون اصلاح لاعتهم بعد وقوع الفعل وقبل صدور حكم ات فيه يتعين تطبيقه .

المحكمة :

القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ أنف الذكر - بما نص عليه في المادة ٢٤ ف ٢ منه - يتحقق به معنى القانون الاصلاح للمتهم فيحكم المادة الخامسة فقرة ٢ من قانون العقوبات اذا نشأ له مركزا قانونيا اصلاح بما شتمت عليه أحكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المنددة اليه اذا ما تحققت موجباته فإنه يتعين نكض الحكم المطعون فيه والاجالة حتى تتاح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ٣١ سنة ١٩٨١ سالفه البيان .

( طعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨ )

## قاعدة رقم ( ١٤٣ )

### المبدأ :

• صدور قانون أصلح للمتهم - أثره •

### المحكمة :

القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٩ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأخير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر قد صدر في ٢٧ يوليو سنة ١٩٨٩ يعد صدور الحكم المطعون فيه وهو قانون أصلح للمتهم عملاً بالمادة الخاصة من قانون العقوبات إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصلح بما اشتملت عليه أحكامه من إعفاء العقوبات المقررة للجريمة المسندة إليه إذا ما تحققت موجباته وهذه الحالة تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم عملاً بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض •

( طعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٨٣ )

## قاعدة رقم ( ١٤٤ )

### المبدأ :

• صدور قانون أصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل صدور حكم نهائي

فيه - أثره •

### المحكمة :

الأصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، إلا أن عجز هذه الفقرة تضمن على أنه : « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دور غيره » •

( طعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٨٤ )

قاعدة رقم ( ١٤٥ )

المبدأ :

القانون الاصلح للمتهم - شرط مريانه .

الحكمة :

الاصل المقرر انه يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، وكان القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ المعمول به اعتبارا من التزم التالى لتاريخ نشره فى ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠ هو الذى يحكم واقعة الدعوى لحدوثها فى ظل مريانه وقد نصت المادة الثانية منه على انه « يستبدل بالمادة ٩-١٣ ، ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه التوضيح الاتية : مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا او محددة الربح او عرضها للبيع بسعر او بربح يزيد على السعر او الربح المحدد او امتنع عن بيعها بهذا السعر ... » . الا انه لما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة ساقطة الذكر والذى صدر فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٨٢ وعمل به اعتبارا من ٦ اغسطس سنة ١٩٨٢ قد نص فى المادة الاولى منه على انه « يستبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ النجاشي بشيخوخة التسعير الجبرى وتحديد الارباح ( المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ) النص الاتي ملحقه » يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا او محددة الربح ، او امتنع عن بيعه بهذا السعر او الربح ... » .

( - طعن رقم ( ١٦٥٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦ )

## قاعدة رقم ( ١٤٦ )

### المبدأ :

القانون الاصلح للمتهم يجب اتباعه .

### الحكمة :

لما كان الاصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، إلا ان عجز هذه الفقرة ينص على أنه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره واذا كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة - محكمة النقض - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى بحكم ملت قانون اصلح للمتهم ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه من قبل يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم المطعون ضده - فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنشأ له مركزا قانونيا اصلح بما استحدثه من اجازة وقف تنفيذ عقوبة الحبس وهو ما لم يكن متاحا في ظل القانون القديم يكون هو الواجب التطبيق بما يخول هذه المحكمة من تلقاء نفسها نقض الحكم لمطعون فيه .

( طعن رقم ٦٣٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣ )

## قاعدة رقم ( ١٤٧ )

### المبدأ :

صدور قانون اصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل صدور حكم نهائى فيه - اتسره .

### الحكمة :

لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لمحكمة النقض أن تنقض للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد



وقوع الفعل وقيل لفصل فيه بحكم بات قانون اصلاح للمتهم يسرى على واقعة الدعوى ، ولما كان القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨١ الذي صدر بعد صدور الحكم المطعون فيه يتحقق به معنى القانون الاصلاح للمتهم " انشا نه مركزا قانونيا لصلح بطلت عليه احكامه من الغاء القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ الذي يؤثم الفعل المسند الى لمتهم ليصبح بمنأى عن التائيم فانه يكون هو القانون الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم .

( طعن رقم ٧٠٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٩٤٨ )

##### المبيدات :

بيع اللحم المفرومة فى غير الايام المرح فيها ببيع اللحوم لا يخضع للتجريم .

##### المحكمة :

لما كانت العقرة الاولى من المادة الثانية من القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ تنص على انه « يحظر فى ايام الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع بيع اللحوم الطازجة والمثلجة والمجمدة والاكباد والقلوب والكلاوى » ويبين من هذا النص فى صريح لفظه ومفهوم دلالتة تائيم بيع النحوم الطازجة والمجمدة فى الايام المنصوص عليها فيه وجاء النص مطلقا من كل قيد ليتسع مدلوله كافة اصناف اللحوم واذ كانت القاعدة ان النص العام يعمل به على عمومه ما لم يخص بخليل فان القول بان بيع اللحم المفروم لا يخضع للتجريم تفرقة لا سند لها من القانون والقول به فيه تخصيص للنص بغير مخصص ويضحي معنى الطاعن فى هذا الشأن لا محل له .

( طعن رقم ٣١٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠ )

## قاعدة رقم ( ١٤٩ )

### المبدأ :

القانون الاصلاح للمتهم واجب التطبيق - شرط مريانه .

### المحكمة :

حيث ان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٤ بتعديل نص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح قد صدر فى ٢٦ يوليوسنة ١٩٨٢ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - وهو قانون اصلح للمتهم اذ انشأ للمركزا قانونيا اصلح بما اشتملت عليه احكامه من ترك الخيار للقاضى بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة بينما كان ينص القانون القديم على عقوبتى الحبس والغرامة معا ومن ثم يكون هو القانون الواجب التطبيق عملا بالمادة الخاصة من قانون العقوبات وهذه الحالة تحول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يبرى على واقعة الدعوى عملا بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ؛ لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى-تتاح للمتهم فرصة محاكمته من جديد علئى ضوء احكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الفكر .

( طعن رقم ٣٥٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ )

## قاعدة رقم ( ١٥٠ )

### المبدأ :

القانون الاصلاح للمتهم يجب اتباعه - شرط مريانه .

### المحكمة :

وحيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد د'ن الطاعن بجريمة اقامة بناء على ارض زراعية بغير ترخيص ؛ وقضى بمعاقبته -

وفقا للمادة ١٠٧ مكرر ( ب ) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ باعتباره القانون الذي يحكم الواقعة لحصولها في ظل مريان أحكامه - بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين وغرامة مائتي جنيه وإزالة أسباب المخالفة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠٧ مكررة سالفة الذكر قد نصت على أن « يحظر بغیر ترخيص من وزارة الزراعة إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية عدا الأراضي التي تقع داخل كردون المدن ، وذلك المخصصة لخدمتها أو سكنها » . ونصت المادة ١٠٤ مكررا ( ب ) على معاقبة من يخالف أحكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد موضوع المخالفة أو الجزء منه فضلا عن الحكم بالإزالة على نفقة المخالف كما حظرت لأمر بوقف تنفيذ العقوبة . وإذا كان قانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٢ والمعمول به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ٢٩٨٢ قد استثنى في المادة الثالثة من مواد إصداره بعض حالات من الحظر الذي فرضه على إقامة المباني في الأراضي الزراعية كما أنه إذ ضمن الفقرة الثانية من المادة ٦٤ منه العقاب المقرر لجريمة البناء على الأراضي الزراعية بدون ترخيص ، فقد خلا من النص على حظر وقف تنفيذ العقوبة الأمر الذي يفيد جواز الأمر بذلك . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون الزراعة الرقيم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١١ من أغسطس سنة ١٩٨٤ ، ونص في المادة ٥٢ منه على استثناء حالات معينة من الحظر المقرر على إقامة المباني في الأراضي الزراعية ، كما نص في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٦ منه على أن « توقف الإجراءات والنشآت المرفوعة على من أقاموا بناء على الأرض الزراعية في القرى قبل تحديد الحيز العمراني لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون التخطيط العمراني إذا كانت المباني داخلية في نطاق الحيز العمراني للقرية » . لما كان ذلك ، وكان الأصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من

قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا ان عجز تلك الفقرة ينص على أنه : « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون جالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة - محكمة النقض - ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى بحكم بات قانون اصلح للمتهم ، ولذا كان كل من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ ، و ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الصادران بعد الحكم المطعون فيه ، بما أورده من استثناءات وما اشتمل عليه الاول من اجازة وقف تنفيذ العقوبة ، وما أوجبه الثانى من وقف الاجراءات والدعوى المرفوعة اذا ما تحققت موجبات ذلك يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم - الطاعن - فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات اذ انشا له مركزا قانونيا اصلح بما تضمنه كلا القانونين من استثناءات من الحظر اذا ما تحققت موجباته فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٩٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ١٥١ )

#### المبدأ :

شرط مريان القانون الاصلح للمتهم .

#### الحكمة :

حيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن ببيع سلعة مسعرة بثمن يزيد عن الثمن المحدد ، وقضى بمعاقبته وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ للعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ باعتباره القانون الذى يحكم الواقعة لحصولها فى ظل مريان احكامه - بالحبس مع الشغل لمدة سنة وغرامة ثلاثمائة جنيه والمصادرة

وعيو محر لمدة مبيع وشهر ملخص انكم لمدة سنة اشهر . لما كان ذلك ، وكان نقسبون نصف الفكر قد نص في الفقرة الاولى من المادة التاسعة منه على ن . « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات ويعرمة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا يزيد على الف جنيه كل من يبيع سلعة مسخرة جبريا او عرضها للبيع بسعر او يبيع على السعر او يبيع المحدد و امتنع عن بيعها بهذا السعر . . . » واذا كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسمير الجبري وتعديد الارباح ، قد صدر بعد الحكم المطعون فيه ونشر في الجريدة الرسمية في الخامس من اغسطس سنة ١٩٨٢ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، مستفيدا بنص الفقرة الاولى من المادة التاسعة سلكه الذكر النص التالي : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات ويعرمة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه ، او يحدى هاتين العقوبتين ، كل من يبيع سلعة مسخرة جبريا او معددة الزبح او عرضها للبيع بسعر او يبيع يزيد على السعر او الروح المحدد او امتنع عن بيعها بهذا السعر او للربح . . . » ولما كان الاصل ان يبيع من القانونين على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ن يعاقب على الجبريتم بقتل القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا ان عجز هذه الفقرة ينص على ان « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلاح لمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » . واذا كانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تفول هذه المحكمة - محكمة النقض - ان تنقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى بحكم بات قانون اصلاح للمتهم ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ لما ذكره قد اتسا للطامن مركزا قانونيا اصلاح يتحقق به معنى القانون اصلاح للمتهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات بما تضمنت عليه احكامه من اجازة الحكم بطوئتي الحبس والغرامة معا و ساعد هذا نص ، فانه يكون هو الواجب التطبيق الامر

الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه . ولا يغير من ذلك ان العقوبة المقتضى بها تدخل في حدود تلك الفقرة بالقانون الجديد اذ الواضح من الحكم ان المحكمة قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القانون الذي اعلته وهو مما يشعر بانها وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطيع النزول عنه وقيدة بهذا الحد الامر الذي يحتمل معه انها كانت تنزل بالعقوبة عما قضت به اولا هذا القيد القانوني . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تطبيق العقوبة التخيرية في حدود النص المطبق هو من خصائص قاضي الموضوع ، فانه يتعين ان يكون النقص مقرونا بالاخالة ، وذلك دون حاجة للبحث فيما يثيره الطاعن باوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣٨٤/١٢/٤ )

للجنة رقم ( ١٥٢ )

## المادة :

مادة قانون اصلاح المتهم بعد وقوع الفعل وقبل صدور حكم بات

مادة

## الحكمة :

يعتبر تجريفاً في تطبيق احكام هذا القانون ازالة اى جزء من الطبقة السطحية للارض الزراعية ويجوز تجريف الارض الزراعية ونقل الاتربة منها لاغراض تصنيفها زراعي او المحافظة على خصوبتها ، ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعي « فان تجريف ارض زراعية ونقل الاتربة منها يضحى غير مؤتم اذا استخدمت الاتربة في اغراض الزراعة او اذا استهدف منه تصنيف الارض زراعي او المحافظة على خصوبتها ، وذلك في نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه ، ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، بهذه المناسبة ، اصلاح ليتمهم من هذه الناحية متى ثبت انه استهدف من التجريف او نقل الاتربة اى من الاغراض سالفة البيان . وبالتالي يكون هو القانون الواجب

للتطبيق على الطاعن ، منادات الدعوى لجنائية المرفوعة عليه في هذا الصدد لم يفصل فيها بحكم بات ، ويكون لحكمة النقض من تلقاء نفسها ان تنقض الحكم لصالحه عملا بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، واذا كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٠ من القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر في حق الطاعن - بوصفه اصلح للمتهم - يقتض استظهار - ان التجريف محل الاتهام كان لغرض تحسين الارض زراعيا او المحافظة على خصوبتها - على السياق المتقدم - وكان الحكم المطعون فيه قاصرا عن استظهار ذلك ، فانه يتعين ان يكون مع النقض الاعادة ، لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تستبينه من اقراف التجريف -  
( طعن رقم ٧٩١٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٣ )

##### المبدأ :

لحكمة النقض ان تنقض الحكم لصالح المتهم اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلح للمتهم .

##### المسكدة :

وحيث انه يبين من الاوراق ان النيابة العامة اتهمت المطعون ضده في يوم ١٩٨١/٨/٢٠ بدائرة قسم ثان الزقازيق ١ - باع سلعة مسخرة بازيد من السعر - ٢ - لم يعلن عن اسعار ما يعرضه للبيع وطلبت عقبه بالمواد ١ ، ٢ ، ٦ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٠ من الرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت غيابيا بتفريخ ١٩٨١/١٠/٢٢ بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه ٣٠٠ جنيه والمصاريف وغلق المحل لمدة شهر وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة سنة عن التهمتين استأنف المحكوم عليه ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بجلبه ١٩٨٢/١٠/١١ حضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم التهم مائة جنيه والصادرة . لما كان ذلك وكان لقرار ان العبرة فيما تقصيه

الاحكام من بنة يفتل في القاضى الى وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعقل على الاستجابة التى يدونها القاضى فى حكمه الذى يصدره لا يقدم بها تكون هذه الاجابات موضحة ومكتملة للمنطوق . ومن كم فلا عبرة لها ووجه الاستجابة الحكم المطعون فيه من ان المحكمة زادت تعديل العقوبة المقررة بها والاحتفاء بتفريع المتهم مائة جنيه والتايد فيما جعله للملك من ذلك وكان القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة من الدستور بقانون ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ المصالح بشئون التعبير الجبرى وتعديد الارباع قد صدر ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٢/٨/٤ وهو يومه من اليوم التالى لتاريخ نشره ونفى فى مائة الاولى على انه : « يستعمل بنص المادة من الدستور بقانون ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ النص الاخير » يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن الف جنيه او يأخذ حق هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا او محددة الربح او عرضها للبيع بسعر ازيد من السعر الجبرى او الربح المحدد او امتنع عن بيعها بهذا السعر او الربح . . . » ولما كانت المادة ٣٥ من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٨١ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تفول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانونى اصلاح للمتهم . وكان فيما تضمنه القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ ما يحقق فيه معنى القانون اصلاح للمطعون ضده فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات اذ انشأ له مركزا قانونيا اصلاح بنة اشتملت عليه الحكمه من ترك الخيار للقاضى بين عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة خلافا للقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الذى يوجب الحكم بعقوبة الحبس والغرامة معاً . لما كان ذلك . فانه يقتضى نقض الحكم المطعون فيه والاحتفاء بالمشقة للجريمة الاولى حتى يتاح للمطعون ضده فرصة محاكمة من جديد على ضوء احكام القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ منطوق الذكر . لما كان ذلك وكان المقرر ان جريمتى بيع سلعة مسعرة بازيد من السعر الجبرى قتلها وعدم الاعلان عن الاسعار المستحدثات الى المطعون



صده مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً لا يقول التجزئة بما يوجب اعتبارهما  
معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما وهي الجريمة الأولى  
وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . فإن نقض  
الحكم بالنسبة للجريمة الأولى يوجب نقضه بالنسبة للجريمة الثانية  
لارتباطها بها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه  
والاحالة .

( طعن رقم ٣١٣٧ لسنة ٥٤ ق. - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤ )

### المادة رقم ( ١٥٤ )

المادة :

لحكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم اذا صدر بعد وقوع  
الفضل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون كساح للمتهم .

الحكمة :

دعوى المكافحة المأولة لثقة مقضنة المتهم بقتل رقم ١١٥٠ لسنة  
المعمله بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٥ لاصوله في تطبيقه من اجله  
سنة ١٩٨٠ والذي كان ساري المفعول وقت ارتكاب الجريمة تنص على  
انه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وسبعة  
لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه كل من باع سلعة مسخرة  
جبرها او معدة الريح او عرقها للمبيع بسعر او بروج يزيد على السعر  
او الريح المحدد : « . الا انه وقد صدر القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٢  
نسبة صدور الحكم المطعون فيه . واستعمل بنفس الماداة التي سطرها  
الميلان النص الاتي : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس  
سنوات وسبعة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه او  
باجدى مائتين العقوبتين كل من باع سلعة مسخرة جبرها او معدة الريح  
او عرقها للمبيع بسعر او بروج يزيد على السعر او الريح المحدد : « .  
وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن حالات ولجرائم  
الظن اسلم محكمة النقض تفول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة

المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلاح للمتهم ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم بما اشتملت عليه من ترك الخيار للقاضي في توقيع ائى من عقوبتى الحبس أو الغرامة بعد ان كان الحكم بهاتين العقوبتين معا وجوبيا قبل هذا التعديل فيكون هو القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم قلناه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر .

( طعن رقم ٤٢٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٨ )

### المادة رقم ( ١٥٠ )

#### المبدأ :

الحكمة للنقض ان تنقض الحكم اصلحه المتهم اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلاح للمتهم .

#### الحجج :

وحيث ان يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٨-من فبراير سنة ١٩٨٢ بتأييد الحكم الابتدائي الذى دان الطاعنة بجريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد وقضى بحبسها سنة مع الشغل وتغريمها ثلاثمائة جنيه والمصادرة بالتطبيق لنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتعديد الارباح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ التى كانت توجب الجمع بين عقوبتى الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات والغرامة التى لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ قد صدر بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٨٢ - بعدم صدور الحكم المطعون فيه - ونص فى مادته الاولى

على أنه « يستبدل بنص المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح - المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ - النص الأصلي المادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من باع سكرية مسخرة جديدا أو محددة الريح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يريد على السعر أو الريح المحدد . . . . . فان هذا القانون الجديد يعد قانونا أصليا للطاعة لا أمرا لها مركزا قانونيا أصليا بما استحدثته من ترك المحيطة للقاضي في الجمع بين عقوبتي الحبس والغرامة أو توقيع أي منهما بقدر أن كان الجمع بينهما وجوبيا بالقانون القديم وصار هو الواجب التطبيق عملا بالفقرة الثانية من المادة الخاتمة من قانون العقوبات . . . . . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٥ من قانون حالات وأجزاء الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصبح للمتهم . . . . . لما كان ما تقدم قائم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة كي تتاح للطاعة فرصة لمحاكمتها من جديد على ضوء أحكام القانون الأصلى رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف البيان . . . . . وذلك دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن . . . . .

( طعن رقم ٤٢٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٧ )

- قاضية رقم ( ٤٥٦ ) -

### المبدأ :

مردود قانون أصلى للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات من المحكمة . . . . .

### الحكمة :

وبحيث إنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون حالات وأجزاء الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات من المحكمة . . . . .

١٩٥٩ تخول هذه المحكمة ان تنقض الحكم لمحكمة المتهم من تلقاء نفسها  
 إذ صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلاح للمتهم  
 وكانت اجراءات المحكمة قد تمت في ظل المادة ١٠٦ مكررا من القانون  
 المطبق المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ التي كانت تفرض في فقرتها  
 الثالثة للجريمة التي دين الطاعن بها بصفته مالكا للأرض المجرفة عقوبتي  
 الحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا  
 تزيد على الف جنيه عن كل فعل أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة  
 والتي كانت تنص في فقرتها الخاصة على أنه لا يجوز بوقف تنفيذ  
 العقوبة - لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض  
 أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ - والذي صدر  
 في أول أغسطس سنة ١٩٨٢ - بعد الحكم المطعون فيه - واستبدل  
 المدينين ١٥٠ ، ١٥٤ على التوالي بالمدينين ٧١ مكررا ، ١٠٦ مكررا من  
 قانون الزراعة بما نص عليه في الفقرات الاولى والثانية والرابعة من  
 المادة ١٥٤ من أنه « يعاقب على مخالفة حكم المادة ( ١٥٠ ) من هذا  
 القانون بالحبس والغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على  
 خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة ،  
 فإذا كان المخالف هو المالك وجب ألا يقل الحبس عن ستة أشهر . وفي  
 جميع الأحوال بتعدد العقوبة بتعدد المخالفات وبحكم فضلا عن العقوبة  
 بمصادرة الاتربة المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التي  
 استخدمت في عملية التجريف أو النقل ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ  
 عقوبة الغرامة » - يعد قانونا اصلاح للطاعن بصفته مالكا للأرض المجرفة  
 دون ان تتعدد المخالفة إذ انشأ له مركزا قانونيا اصلاح بما اشتملت عليه  
 أحكامه من عقوبات لا تخفى لعقوبة الحبس الاعلى بدرجة من سنة -  
 طبقا للقانون القديم - الى ستة أشهر فقط مع اجازته ووقف تنفيذ ذلك  
 العقوبة وان رفع عقوبة الغرامة الأدنى درجة في حديها الاقصى والأدنى ،  
 ذلك بان العبرة في المقارنة بين العقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة  
 الاعلية وفقا لتركيبتها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات ،  
 ومن ثم - وتطبيقا للمادة ٢١ من هذا القانون - فان عقوبة الغرامة

مهما ارتفع قدرها أخف دائما من عقوبة الحبس في صحيح القانون ولو كان المتهم يرى غير ذلك ، وبالإضافة إلى أن القانون الجديد فيلجأ إلى وقف تنفيذ عقوبة الحبس على ما سيفقد القول وهو لم يكن كذلك في القانون القديم ، ومن ثم صار هو الوجه للتطبيق أعمالا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، لما كان ذلك قلما يتعين في حق الحكم المطعون فيه ، والاحتمال كى تتاح للطاعن فرصة ملكيته من جديد على ضوء أحكام القانون الصالح رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٠ (سالف الذكر) ، وذلك دون حاجة إلى بحث ما يثيره الطاعن من طعنه .

( ملعن رقم ٤٢٤٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣٨٥/٤/٧٩ )

القاعدة رقم ( ١٤٢ ) .

#### المبدأ :

الاصل المقرر في القانون على عقوبة الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب المتهم على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع ذلك اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل تحكم فيه نهائيا قانون يملح المتهم فهو الذى يتبع دون غيره .

#### المحكمة :

وحيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه صدر عن الطاعن بجريمة « بيع سلعة يضمن يزيد عن المقرر » وقضى بمعاقبته - وفقا لاحكام الرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بقانون ٨٠ لسنة ١٩٨٠ - باعتباره القانون الذى يحكم الواقعة لحصولها فى ظل سريان احكامه - بالحبس مع الشغل لمدة سنة وغرامة خمسمائة جنيه وعلق للجل لمدة شهر - لما كانت ذلك وكفى القانون سالف الذكر قد نص فى الفقرة الاولى من المادة التسعة منه على ان : « يعاقب بالحبس مجرما تنقل عن سبعة ولا تجاوز خمس سنوات ويجزأه عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه كل من باع سلعة مسخرة جبريل لو معدة للزينة لورعرشها

تليق بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الريح المحدد ... » واذ كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التالفة من الرسوم بقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشؤون التسعير الجبري وتمديد تاريخ تطبيقه بعد الحكم المطعون عليه ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٨٢ وعلمية من اليوم التاريخ نشيه قد ليحل بعض الفقرة الأولى من لتأدية التالفة سالف الذكر لفصل الثاني : « يعاقب بالعقوبة مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات ويعرمة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع بـلعة مسيعة جبريا أو معددة الريح أو عرضها لبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الريح المحدد ... » ولما كان الأصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، إلا أن عجز تلك الفقرة ينص على أنه : « ومع هذا إذا خالف وقوع الفعل وقبل الحكم عليه نهية القانون لصالح المتهم علو الذي يقع فوق عتبة ... » وهذا كان المادة ٢٨٥ من قانون مصادات خراباوات فليس حكم بطلان القانون الملغى بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ ، غير أن هذه المحكمة - المحكمة العليا - لا تنقض الحكم الملغى منهم من إلغاء نفسها قضا محر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى بحكم بات قانون لصالح للمتهم وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ المار ذكره قد أنشأ للمتهم مركزا قانونيا يتخلى به معنى القانون الملغى للمتهم - الطاعن - في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات بما اشغلت عليه المحكمة من اجرة الحكم بحقوقى الحبس والقرامة نفا أو بأحداهما فصحب فانه يكون هو الواجب التطبيق الامر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه ولا يخلو من ذلك أن العقوبة المشفى بها تدخل في حدود تلك المقررة بالقانون الجنية إذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القانون الذي اعملته وهو ما يشعر بانها وقتت حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول عنه عقيدة يومها الحد الامر يحتمل معه انها كانت تنزل بالعقوبة عما قضت به لولا

هذا القيد القانوني ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن تطبيق العقوبة  
انتظيرية في حدود النقص المنطبق هو من خصائص قلبي الموضوع فانه  
يتعين أن يكون النقص مقرونا بالأصلية وذلك دون حاجة البحث فيما  
بيده الطاعن بالوجه الطعن .

( طعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٣ )

( قاضية رقم ( ١٥٨ ) )

المبدأ :

الحكمة النفس أن تنقض الحكم لصلحة التهم من تلقاء نفسها إذا  
صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصح التهم .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه كان الطاعنة  
بجريمة بيع مطعة مسخرة بتمس يزيد عن المقرر وقضى بحاليتها - وفقاً  
لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بقانون رقم ١٠٨  
لسنة ١٩٨٠ باعتبار القانون الذي يحكم الواقعة لصورتها في محل جريان  
أحكامه - بالحبس مع الشغل لمدة سنة وغرامة ثلاثمائة جنيه والمصادرة  
وغلاق المحل لمدة شهر وشهر ملخص الحكم لمدة سنة - كما كان ذلك ، وكان  
القانون سالف الذكر قد نص في الفقرة الأولى من المادة التاسعة منه على  
أن : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات  
وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع  
سلعة مسخرة جبرياً أو محددة الريح أو عرضها للبيع بسعر أصريج يزيد  
عن البعير أو الريح المحددة التي يمتنع عن بيعها بهذا السعر » ، وإذا كان  
القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ ، بتعديل المادة التاسعة آنفة البيان قد صدر  
بعد الحكم المطعون فيه ونشر في الجريدة الرسمية في الخامس من  
أغسطس سنة ١٩٨٢ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره - مستجلاً  
بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة سالف الذكر - لنص التالي يعاقب  
بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن

ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، أو بتعدي حاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مبيعة جبريا أو مصادرة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو لمتمنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ... » ولما كان الأصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، إلا أن عجز هذه الفقرة على أنه : « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » . وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون حالات والجرائم الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ كفسول هذه المحكمة - محكمة النقض - أن تنقض الحكم الصالح للمتهم من ثلاثة أشهر إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى بحكم بات قانون أصح للمتهم » وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ المار ذكره قد أضاف للطعن مركزا قانونيا أصح ولم يتركه معنى القانون لأصلح للمتهم في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما يتبين فإنه يقتضي الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للطعن فرصة محاكمته من جديد في حدود أحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ . وبذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٢٩٤ لسنة ٥٤ ق. - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٥ )

### للمحكمة رقم ( ١٥٩ )

المجلس

لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من ثلاثة أشهر إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصح للمتهم .

للمحكمة

وحيث أن المرحوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التمييز الجبري ، وتجميع الأرباح المجل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠



الذي يحكم الواقعة الدعوى كان يجمع في مصلحته بين عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على الألف جنيه لجريمة بيع سلعة مسخرة جبرياً أو محددة البيع بسعر يزيد على السعر أو الربح المحيّد التي دين بها الطاعن - إلا أنه لما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ الذي عدل المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ونشر في ٥ أغسطس سنة ١٩٨٢ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره قد ترك الخيار للقاضي بين عقوبتي الحبس والغرامة سالفي الذكر - ومن ثم كان هو القانون الذي ينتج دون غيره وذلك باعتباره القانون الإصالح للطاعن إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصح - وذلك تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات - وإذا كانت المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن أتيام محكمة النقض تحول لحكمة المتقصر أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يبري على واقعة الدعوى - ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر وهو ما يفرض عن بحث أوجه الطعن

١. طعن رقم ٤٨٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٩

### قاعدة رقم ( ١٦٠ )

المبدأ :

لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصح للمتهم .

المحكمة :

وهضلاً عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه قد صدر في ٣١ من يناير سنة ١٩٨٣ وكان الطاعن بالتطبيق للمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ - الذي كان سارياً

المفعول وقت ارتكاب الجريمة - والتي تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسخرة جبريا أو محددة لربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحددين»  
 لا أنه وقد صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سلك الفكر وعمل به اعتبار من ٦ أغسطس ١٩٨٢  
 = بعد صدور الحكم المطعون فيه - واستبعد بنص المادة التاسعة أنفة البيان النص الذي « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو يُحدق هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسخرة جبريا أو محددة لربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحددين»  
 وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات ولجرامات الطعن أمام محكمة النقض تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلاح للمتهم ، وكان القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يتحقق به معنى القانون الاصلاح للمتهم بما اشتملت عليه من ترك الخيار للقاضي في توقيع أي من عقوبتي الحبس أو الغرامة بعد أن كان الحكم بهاتين العقوبتين معا وجوبيا قبل هذا التعديل فيكون هذا القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى - لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ولإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

طعن رقم ٤٨٨٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٦١ )

#### المستند :

محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلاح للمتهم .

## المحكمة :

١٠ لما كان ذلك وكان الاصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب على التجاوز بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها الا ان الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على انه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائي قانون اصلح للمتهم فهو الذي يتبع دونه غيره » وكذا كان المرسوم بقانون ١٦٢ سنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التشجير والتجريد الارباح المعدل بعض احكامه بالقانون رقم ١٠٨ سنة ١٩٨٠ السارى المفعول المشار من ١/٦/١٩٨٠ والذي يحكم واقعة الدعوى ينص في المادة التاسعة منه على ان « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه كل من باع سلعة مسخرة جبريا او محددة للريح او عرضها للبيع بسعر او بريح يبيعها بغير السعر او بريح غير المحددة » الا ان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ قد صدر بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٨٢ بعد صدور الحكم المطعون فيه ونص في مادته الاولى على ان « يستبدل بنص المادة التاسعة من القانون المشار اليه بالنص الاتي « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسخرة جبريا او محددة للريح او عرضها للبيع بسعر او بريح يزيد على السعر او الريح المحدد او امتنع عن بيعها بهذا السعر او الريح او عرض على المشتري شراء سلعة اخرى او علقه البيع على شرط اخر مخالف للعرف التجارى » » لما كان ذلك وكلت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأنه حالات ولجرامات الطعن امام محكمة النقض تفول هذه المحكمة ان مقتضى الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسه اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلح للمتهم وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ انف الذكر يتفق به نص القانون لاحلح للمتهم في حكم الفقرة الثانية من المادة

الخامسة من قانون العقوبات د. تحت لطفان مركز قانوني لصالحه من القانون القديم بأن ترك للقاضي حيز من عقوبة الحبس وليس عقوبة الغرامة بعد أن كان القانون القديم يعرض على عقوبتي الحبس والغرامة معا فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للمدعى فرصة محاكمته من جديد على ضوء الحكم القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٢٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٩ )

### القاعدة رقم ( ١٦٢ )

#### المبدا :

وجوب تطبيق القانون الاميلح للمتهم الصادر به وقوع الفعل وقبل صدور حكم نهائي فيه .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان العمل من يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعديل الجبري وتجميع الارواح العمل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، والذي وقع الفعل في ذلك ، ينص في مادته الثالثة على ن : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمئة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسخرة جبريا او مسخرة الزرع او عرضها للبيع بسعر او بربح يزيد على السعر او بالربح المحدد او امتنع عن بيعها بهذا السعر او بربح المحدد ... » الا أنه بمقتضى ٢٦ من بولايته سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ الذي استبدل بنص المادة السابقة من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ بنص التالي : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمئة جنيه ولا تزيد على ألف

جنبيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مسخرة جبريا أو محددة الرمح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الربح المحدد ، أو استمتع عن بيعها بهذا السعر أو الربح المحدد ٠٠٠ » . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر يعتبر قانونا اصلاح ، اند ترك للقاضي الخيار بين توقيع عقوبتي الحبس والغرامة معا أو توقيع أيهما ، بعد ان كان القانون القديم يقرر للجريمة عقوبتي الحبس والغرامة معا على سبيل الوجوب ، فان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ يكون هو الواجب التطبيق على الطاعن مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه ، لم يفصل فيها بحكم بات ، اعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها ان تنقض الحكم لصلحة المتهم عملا بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ .

( طعن رقم ٤٩٢٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٣ )

المبدأ :

لمحكمة النقض ان تنقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلاح للمتهم .

المحكمة :

وحيث ان المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الارياح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الذي يحكم واقعة الدعوى لوقوعها في ظله ينص في مادته التاسعة على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات بغرامة

لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الريح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الترخيص المأذون به « إلا أنه لما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الريح قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٨٢ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره قد نص في مادته الأولى على أنه « يستبدل نص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الريح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الفصل الاتي مادة ٩ : « يعاقب بالحبس والغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الريح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الريح المحدد ٠٠ » لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول لمحكمة النقض - إن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم ، وإذا كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بما نص عليه في المادة الأولى منه يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ أنشأ له مركزا قانونيا أصلح بما اشتملت عليه أحكامه إذ أنه قد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة فهو القانون الأصلح للمتهم من القانون السابق رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الذي ينص على عقوبتي الحبس والغرامة معا ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ مالفيد البيان - من غير حاجة إلى بحث أوجه الطعن .

قاعدة رقم ( ١٦٤ )

المبدأ :

لمحكمة النقض الحق في ان تنقصر الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلاح للمتهم .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الاصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا ان الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على أن « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفصل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » ولما كان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المعدل بعض احكامه بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ المسمى المفعول اعتبارا من ١٩٨٠/٦/١ - الذى يحكم واقعة الدعوى - ينص فى المادة التاسعة منه على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الزرخ أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الررخ المحدد ... » الا انه لما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة سالفة الذكر قد صدر ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٥ من اغسطس سنة ١٩٨٢ وعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره - بعد صدور الحكم المطعون فيه - ونص فى مادته الاولى على ان يستبدل بنص المادة التاسعة من القانون المشار اليه النص الاتى « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مبهمة جبريا ... » - لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات

الطعن أمام محكمة النقض تحوّل محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلح للمتهم ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل الملحق التاسع من المرسوم بقانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠. يستحق به معنى القانون للاختصاص للمتهم في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات اذ انشا للطاعن سوكرا قانونيا اصلح له من القانون القديم بان ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة بعد ان كان القانون القديم ينص على عقوبة الحبس والغرامة معا ، فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى لما كان ملحقا ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بحتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء لحكام القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٨٢ ملغى الذكر وذلك دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٩٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ١٦٥ )

#### البيدا :

وجوب تطبيق القانون الاصلح للمتهم - شرط ذلك .

#### المحكمة :

الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٨ من مارس سنة ١٩٨٢ وودى للطاعنة بالتطبيق للمادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ - الذى كان سارى المفعول وقت ارتكاب الجريمة - والتي تنص على ان « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه كل من باع سلعة مسخرة جبريا او محددة الربح او عرضها للبيع بسعر او بربح يزيد على السعر او الربح المحدد » الا انه وقد صدر



القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ مالف الذكر وعمل به اعتباراً من ٦ أغسطس سنة ١٩٨٢ بعد صدور الحكم المطعون فيه - واستبدل بنص المادة التاسعة ألفة البياني النص الاتي : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة للريح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الريح المحدد .. » وكان القانون الجديد - يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم بما اشتملت عليه احكامه من ترك الخيار للقاضي في توقيع أى من عقوبتي الحبس أو الغرامة بعد ان كان الحكم بهما معا وجوبيا قبل هذا التعديل فيكون هو القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى .

( طعن رقم ٥٦٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ١٦٦ )

#### البسداء :

لمحكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلح للمتهم .

#### المحكمة :

وحيث ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الازياح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الذى يحكم واقعة الدعوى لوقوعها فى ظله ينص فى مادته التاسعة على انه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن الف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة للريح وعرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الريح المحدد .. » الا انه لما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص

بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح قد صدر ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٨٢ وعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره قد نص فى مادته الاولى على انه « يستبدل بنص المادة ٩ من المرسوم يقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ النص الاتى » م ٩٩ يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محسدة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الربح المحدد « لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول لمحكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل لمصلحة المتهم بات قانون أصلح للمتهم واذا كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بما نص عليه فى المادة الاولى منه يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، اذ انشا مركزا قانونيا أصلح بما اشتملت عليه احكامه اذ انه ترك للقاضى الخيار بين عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة فهو القانون الأصلح للمتهم من القانون السابق رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الذى ينص على عقوبتى الحبس والغرامة معا ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف البيان .

( طعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٦ )

### قاعدة رقم ( ١٦٧ )

#### المبدأ :

لمحكمة النقض ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم .

## الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه صدر في ١٩٨٢/٣/٩ واذن الطاعن بالتطبيق لحكم المواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار ٢٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ وذلك عن بيع سلعة مسخرة بأكبر من السعر المقرر قانوناً وعدم الاعلان عن الاسفار وفتح بصفائحه بالنجس ستة مع الشغل ، ٣٠٠ جنيه غرامة والمصادرة عن التهمة الاولى ، ٥٠ جنيه غرامة عن التهمة الثانية طبقا لمواد الاتهام سالفة الذكر . ولما كان القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ قد صدر في ١٩٨٢/٧/٢٦ ونشر في الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٨/٥ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره قد نص في مادته الاولى على ان يستبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ النص الاتي : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه او يلجدي هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسخرة جبريا او محددة للريح او امتنع عن بيعها بهذا السعر او الريح ... » لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يجرى على واقعة الدعوى وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات اذ انه ينشئ للطاعن وضعا اصح له من القانون الملغى بما اشتملت عليه احكامه اذ انه ترك للقاضي الخيار بين عقوبتي الحبس والغرامة بعد ان كان القانون الملغى ينص على عقوبتي الحبس والغرامة معا يكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى . لما كان ذلك وكانت الجريمة الاولى مرتبطة بالجريمة الثانية فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث اوجه الطعن .

قاعدة رقم ( ١٦٨ )

المبدأ :

لمحكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقيل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلاح .

المحكمة :

وحيث ان اللين-من الاوراق- ان الحكم المطعون فيه الذي صدر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٢ قد دان الطاعن بجريمة الامتناع عن بيع سلعة مسخرة وعاقبه بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتثقيف التعجير الجبرى وتحديد الارياح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بعقوبتي الحبس لمدة سنة وغرامة قدرها ثلاثمئة جنيه . واذ صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سالفه الذكر في ١٩٨٢/٧/٢٦ وعمل به من ١٩٨٢/٨/٦ واعطى الخيار للقاضي بين عقوبتي الحبس والغرامة بعد ان كان الواجب الحكم بهما معا . وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد اعطت - في فقرتها الثانية - الحق لمحكمة النقض في ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف البيان هو الواجب التطبيق طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره القانون الاصلح لما اشتملت عليه احكامه من اعطاء الخيار للقاضي في توقيع احدى العقوبتين ومن ثم تعين نقض الحكم المطعون فيه وبالحالة حتى تتاح للمتهم فرصة اخرى لمحاكمته باحكام القانون الجديد وذلك من غير حاجة لبحث اوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٦٨٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٦ )

## قاعدة رقم ( ١٦٩ )

### المبدأ :

مدور قانون. أصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل صدور حكم نهائي فيه - أثره .

### المحكمة :

وحيث ان البين من مطالعة النورق ان محكمة اول درجة قضت بحبس الطاعن سنة مع الشغل وغرامة خمسمائة جنيه ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم ، ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بحبس الطاعن سنة مع الشغل وتخريمه عشرة آلاف جنيه مع ايقاف تنفيذ عقوبته الحبس لمدة ثلاث سنوات ، على أساس ان القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصلح للمتهم . لما كان ذلك ، وكان القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم الواقعة - يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فعل أو جزء من الفعلان كل من يجرف ارض - زراعية كما حظر على القاضى ايقاف تنفيذ العقوبة بتقييدها ، ثم صدر القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - قبل صدور حكم نهائى فى الواقعة فزاد من عقوبة الغرامة الى حد اثنى عشرة ألف جنيه وحظر ايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة فقط ، وكانت واقعة الدعوى قد جوت قبل سريان احكام القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فلنظمت محكمة باللعوبة المقررة فى القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، لسنة ١٩٧٨ باعتبارها الاصلح للطاعن ، كملات الطاعن يفيد مما أجازته القانون ١٦ لسنة ١٩٨٣ من ايقاف تنفيذ عقوبة الحبس وذلك بالتطبيق لاحكام المادة الخمسة من قانون العقوبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد زد من عقوبة الغرامة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شبه الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون فانه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تصحح هذه المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بجعل عقوبة الغرامة المقررة للمقضى بها خمسمائة جنيه عن مساحة الأرض موضوع الجريمة التي تقل عن فدان. والمحكوم بها عليها ابتدائياً ، وحتى لا يضر الطاعن باستئنافه - وتأييده فيما عدا ذلك .

( طعن رقم ٥٧٢٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ )

### قاعدة رقم ( ١٧٠ )

#### المبدأ :

إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يطبق دون غيره .

#### الحكمة :

ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تنص على أنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يطبق دون غيره . وإذا كان الفعل المسند إلى الطاعن هو حصوله على مبلغ من المال تمسكاً له عن حق الانتفاع بالمحل المؤجر له فإن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ انف الذكر بما نص عليه فى المادة ٢٠ منه يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصلح بما اشتملت عليه أحكامه من جعل الاتهام الذى نسبت له النيابة العامة إلى الطاعن بمنأى عن التائيم إذا ما تحققت موجباته ويكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى وكان على الحكم المطعون فيه اتباعه دون غيره لأنه صدر بعد وقوع الفعل وقبل ١٩٨٢/٣/٢٢ تاريخ صدور الحكم المطعون فيه أما والحكم لم يفعل فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . هذا فضلاً عما شابه من بطلان بقبوله الادعاء المدعى من المدعية بالحق المدعى والفصل فيه بالقضاء بالتعويض المؤقت المدعى به رغم عدم

اختصاص المحكمة ولائيا بذلك طبقا للفقرة الاخيرة - من المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ التى نصت على عدم قبول الادعاء المدنى امام محاكم أمن الدولة - مما يعينه فانه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه ولاحالة حتى يتاح للطابعين فرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف البيان -

( طعن رقم ٦٠٥٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ١٧١ )

#### المبدأ :

صدور قانون اصالح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا -

اثـره -

#### المحكمة :

ومن حيث انه ولئن كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شان بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر - الذى صدر اثناء نظر الدعوى - قد نص فى الفقرة الاولى من المادة ٣٤ منه على انه « فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل تلغى جفيع العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر وذلك دون اخلال باحكام المادة السابقة » فغدا بهذه المادة قانونا اصالح للمطعون ضده لانائه عقوبة الحبس التى كانت مقررة بالمادة ٨١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للجريمة موضوع الاتهام ، الا ان الالف لم يرد على عقوبة الغرامة التى اوجبتها هذه المادة ، واذ لم يتفطن الحكم المطعون فيه لذلك وقضى بالبراءة استنادا الى ان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ غد الفى العقوبة المقررة لجريمة هم «بناء بقصد التوصل الى اعتباره ايلا للقوط ، فانه يكون مشوبا بالخطا فى تطبيق القانون و ليا كان هذا الخطا الذى تردى فيه الحكم وعول عليه فى قضائه قد حجب عنه ان يقول

كلمته فى ثبوت التهمة التى تستند اليها الطاعنة فى ادعائها المدنى ،  
فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة لما قضى به فى  
الدعوى المدنية مع الزام المطعون ضده بمصاريفها -  
( طعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ١٧٢ )

#### المبدأ :

صدور قانون اصلى للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم  
بات - أثره .

#### الحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة  
من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٥٣  
لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء قد صدر بتاريخ ٣ من  
ابريل سنة ١٩٨٤ ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ من ابريل من  
السنة ذاتها ، ونص فى المادة الاولى منه على ان يستبدل بنص المادة  
الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون  
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء الخاص الاتى  
« يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته  
التنفيذية أو القرارات المنفذة له ، قبل العمل بهذا القانون ، ان يقدم طلبا  
الى اللوحدة المحلية المختصة ، خلال مهلة تفتى فى ٧ يوينه سنة ١٩٧٥ ،  
لوقف الإجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده وفى هذه الحالة تقف  
الأجراءات التى ان تتم معاقبة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة  
المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة  
لا تجاوز شهرا ، فلذا تبين انها تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو  
تتضمن خروجا على خط للتنظيم اولىقود الارتفاع المقررة فى قانون  
الظهيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ ، وجب عرض الامر



على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقاً لاحكام المادة ١٦ من ذلك القانون - وتكون العقوبة - في جميع الاحوال غرامة تجدد على الوجه التالي : ٤٠ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠ ألف جنيه ٥٠ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٥٠ ألف جنيه ٥٠ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة ٧٠٠ ألف جنيه ٧٥ ٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا زاد على ذلك -

وتعفى جميع الاعمال المخالفة التي لا تزيد قيمتها على عشرة الاف جنيه من الغرامة المقررة في هذه - المادة وتسمى الاحكام السابقة على دعاوى المنظورة امام المحاكم ، بما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي ، ويوقف نظر الدعوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار اليها في الفقرتين الاولى والثانية - - - - - . « وتسمى احكام هذه المادة على جميع مدن الجمهورية والقرى التي يصحبها قرار من الوزير المختص بالاسكان بتطبيق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . يحصل بموجب ذلك فيما عدا المناطق والاحياء التي يصدر بتحديثها قرار من الوزير المختص بالاسكان بناء على طلب المحافظ المختص خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » . ثم صدر في ٢٦ يونيو لسنة ١٩٨٦ رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ، ونشر في الجريدة الرسمية في ٣ يولييه سنة ١٩٨٦ ناصا في المادة الاولى منه على ان يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجييه وتنظيم اعمال البناء ، النص الاتي : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى في ٧ يونيو سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده » . لما كان ذلك ، فان القانون سالف الذكر بما نص عليه في المادة الاولى منه يتحقق به معنى القانون الاصح للمتهم ، بما اشتملت عليه

إحكامه من إعفاء من عقوبة الغرامة المقررة للجريمة المسندة اليه ، متى كانت الاعمال المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة الاف جنيه ، وبما نص عليه من قصر الإزالة أو التصحيح على الحالات التي تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو قيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق ، مادامت الدعوى الجنائية المعروضة ، لم يفصل فيها بحكم بات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم ، عملا بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وإذا كان مناط تطبيق حكم المادة الاولى من القانون الرقيم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ -عبادى الذكر فى حق المتهم - بوصفه اصلح له - يقتضى استظهار ان قيمة اعمال البناء محل الاتهام لا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، وكان للحكم المطعون فيه قاصرا عن استظهار ذلك ، فانه يتعين ان يكون مع النقض الاعادة لفتح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء ما تستبينه المحكمة من قيمة اعمال البناء . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وللاعادة ، دون حاجة الى بحث أوجه طعن كل من النيابة العامة والمحكوم عليه .

( طعن رقم ٧٩٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/١ )

### قاعدة رقم ( ١٧٣ )

#### المبدأ :

صدور قانون اصلح يعد للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل صدور حكم نهائى فيه - لشره -

#### الحكمة :

حيث انه من المقرر ان النية العامة فى مجال المصلحة او الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص بمثابته تمثل

الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية فلها بهذه المثابة ان تطعن في الاحكام وان لم يكن لها سلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه - ومن ثم فان مصلحتها في الطعن قائمة ولو ان الحبس قد قضى بدنة المحكوم عليه . لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تنص على انه : « اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه بهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره - لما كان ذلك - ، وكان القانون ١٧٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق العامة والمعدل بالقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ هو القانون الذي وقعت الجريمة في ظله وكان يعاقب عليها في المادة ١٤ منه بعقوبتي الحبس والغرامة معا والتي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ثلاثمائة جنيه مع العقوبات التبعية الاخرى - الا انه قد صدر القانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض احكام القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق العامة - بتاريخ ٢٦ من يولييه سنة ١٩٨٢ والذي عمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٥ اغسطس سنة ١٩٨٢ عملا بنص المادة الرابعة من ذلك القانون - قبل الحكم النهائي في الدعوى الماثلة وقد التى في المادة الثانية منه عقوبة الحبس وابقى على عقوبة الغرامة والعقوبات التبعية الاخرى من اداء رسم النظر وخمسة اضعاف رسم الاشغال المستحقة والمصروفات الى تاريخ زالة الاشغال - لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ - ف الذكر يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات - اذ انشا له مركزا قانونيا اصلح بما اشتملت عليه احكامه من الغاء عقوبة الحبس المقررة للجريمة المستند اليه - وكان على الحكم المطعون فيه اتباعه دون غيره - عملا بنص المادة الخامسة في فقرتها الثانية من قانون العقوبات ذلك لانه صدر بعد الفعل الذي وقع في يوم ١٩٨٢/٣/٤ وقيل صدور الحكم النهائي المطعون فيه في يوم ١٩٨٢/١٠/٢٥ - فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون .

لما كان ذلك وكان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطا في تطبيق القانون فانه يتعين طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦

في شأن حالات واجرمات الطعن امام محكمة النقض أن تصحح محكمة النقض هذا الخطأ وتحكم بصحيح القانون وذلك بنقض الحكم نقضاً جزئياً بالغاء عقوبة الحبس المقتضى بها وتأييده فيما عدا ذلك .

( طعن رقم ٣٥٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٧ )

### قاعدة رقم ( ١٧٤ )

المبدأ :

مصدر قانون أصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم

بات - أثره -

المحكمة :

حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٥ باعتبار عارضة الطعن الاستئنافية كأنها لم تكن - وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر وعمل بعد الحكم المطعون فيه وقبل الفصل في الطعن - وقعد نص في المادة ١٥٦ منه على عقوبة جديدة للبناء على الأرض الزراعية بدون ترخيص المنصوص عليها في المادة ١٥٢ من القانون المذكور والتي لا تمنع من وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقتضى بها بعد ان كانت العقوبة المعللة لا يجوز وقف تنفيذها ، ومن ثم فان القانون الجديد قد أنشأ للمتهم مركزاً قانونياً أصلح لما اشتملت عليه أحكامه من اجازة الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقتضى بها عليه وهو ما لم يكن جائزاً في القانون المعدل . لما كان ذلك ، وكان تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الامور الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر وذلك عملاً بالمادة ٢/٥ من قانون العقوبات ودون حاجة نبحت اوجه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ٣٥٥٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/١٤ )

قاعدة رقم ( ١٧٥ )

المبدأ :

من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون أخسر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل القاطع على أن تجزئ تجريا كافيا وأن اعتقاده الذي اعتقده بأنه باشر عملا مشروعا كان له أسباب معقولة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المنفع عن الطاعة لم يفتح بالجهل بالقانون كذريعة لنفي القصد الجنائي بل تقتصر على القول بأن « هذه القضية بها مزج كبير بين الخيال والواقع وأن بها تجهيل في القانون » في عبارة عامة مرسلة لا تشمل على بيان مقصدة منها ومن ثم فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفاع المذكور في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه . هذا فضلا عن أنه من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل القاطع على أنه تحرر تحريا كافيا وأن اعتقاده الذي اعتقده بأنه يباشر عملا مشروعا كانت له أسباب معقولة وهذا هو المعول عليه في القوانين التي أخذ عنها الشارع أسس المسؤولية الجنائية وهو المستفاد من مجموع نصوص القانون فإنه مع تقريره قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أورد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميري في الأحوال الآتية ( أولا ) إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وجهت عليه أطاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه ( ثانيا ) إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعته وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة .

كما قرر في المادة ٦٠ من قانون العقوبات أنَّ أحكام قانون العقوبات لا تسرى عل كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة، واذ كانت الطاعة لم تدعى في دفاعها أمام محكمة الموضوع أو في أسباب طعنها بالجهل بالقاعدة الشرعية التي تحظر على المرأة الجمع بين زوجين وأنها كانت تعتقد أنها كانت تبشر عملا مشروعاً والاسباب المعقولة التي تبرر لديها هذا الاعتقاد ، وقد أثبت الحكم في حقها إنها يشرت عقد الزواج مع علمها بانها زوجه لآخر ومازالت في عصمته وأخفت هذه الواقعة عن المأذون وقررت بخلوها عن الموانع الشرعية وقدمت لمستأجرها طلاقها من زوج سابق وقررت بإنهاء عقدتها منه شرعاً وعدم زواجها من آخر بعده وهو ما رددته في اعترافها بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة وبررت ذلك بانقطاع أخبار زوجها وحاجتها الى موافقة الزوج الجديد على سفرها الى الخارج فان ما أورده الحكم من ذلك يتضمن في ذاته الرد على دعوى الطاعة بالاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية فلا مجال لما تنعاه الطاعة على الحكم في هذا الشأن . لما كان ما تقدم فان الطعن برميته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٢٨٤٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ١٧٦ )

#### المبدأ :

مذود قانون اصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل صدور حكم بات - اثره .

#### المحكمة :

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دان المحكوم عليه بجريمة وضع قاذورات في غير الاماكن المحددة وعاقبه على ارتكابها بعقوبتى الحبس والغرامة اعمالاً لنص المادة ٩ من القانون

رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النطاق العام والمعدل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ ، قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك انه بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٦ - أى بعد وقوع الفعل وقبل صدور الحكم المطعون فيه - صدر قانون جديد برقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة ٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر وقصر عقوبة الجريمة السندة الى المتهم على الغرامة التى لا تزيد على مائة جنيه بما يتحقق به معنى القانون الاصلح الواجب التطبيق ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث انه قد صدر قبل صدور الحكم المطعون فيه القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٦ ناصا فى مادته الثالثة على ان يستبدل المادة الرابعة من القرار بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن النطاق العامة النص الاتى « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانونا آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ... » ، لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ قد قصر عقوبة الجريمة على الغرامة التى لا تزيد على مائة جنيه ، فانه يكون أصح للمتهم من القانون القديم الذى كان يوجب عنه القضاء بالادانة الحكم بعقوبتى الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن ثلاثين جنيها معا ، ويكون القانون سالف الذكر هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، عمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، واذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وأخذ المتهم بعقوبتى الحبس والغرامة فانه يكون قد خالف القانون بما يقعن معه نقضه وتصحيحه بالفناء عقوبة الحبس المقضى بها عملا بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

### قاعدة رقم ( ١٧٧ )

#### المبدأ :

القانون لا يوجب في مواد الجرح والمخالفات ان يسبق رفع الدعوى  
أى تحقيق ابتدائى .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الطعن لم يجر شيئا بخصوص عدم سؤاله فى  
التحقيق فإنه لا يكون له ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق  
لم يطلبه كذا وان القانون لا يوجب فى مواد الجرح والمخالفات ان يسبق  
رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائى فان دعوى البطلان لهذا السبب لا يكون  
لهذا مجرى .

( طعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ١٧٨ )

#### المبدأ :

صدور قانون إصلاح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم  
بات يحيز لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون  
رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ قد جرم واقعة البناء على ارض زراعية بغير ترخيص  
وعاقب عنها بتعويض الجبس والتزامة معا كذا حظر على القاضى الحكم  
بوقف تنفيذ العقوبة طبقا للمادتين ١٠٧ مكررا ، ١٠٧ مكررا ب منه .  
الا أنه بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢  
الخاص بالتخطيط العمرانى والمعمول به من تاريخ نشره بالجريدة فى  
٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٢ وحظر البناء فى الاراضى الزراعية ونص فى  
مادته الثانية من قانون اصداره على استثناء حالات معينة من هذا الحظر  
وعاقب فى الفقرة الثانية من المادة ٦٧ منه على جريمة البناء على الاراضى



الزراعية بغير ترخيص بالجبس أو الغرمة كما رفع الحظر الخاص بوقف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، وكان يَجْنُونَ رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ قد صدر وتقرر العمل به قبل الحكم نهائيا في الدعوى بجلسته ١٥ من إبريل سنة ١٩٨٢ ، وكان هذا القانون قد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الجبس وعقوبة الغرامة كما وقع القيد الذي كان مفروضا على القاضي في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة فهو القانون الاصلح للمتهم من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الذي كان ينص على عقوبتي الجبس والغرامة معا ويحظر وقف تنفيذ العقوبة ، وهو الواجب التطبيق اعمالا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من القوانين المقويات ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٦ والصادر في اول أغسطس سنة ١٩٨٢ قد نص في المادة ١٥٢ منه على استثناء حالات معينة من الحظر على اقامة مبان في الأراضي الزراعية كما نص في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٦ على أنه « توقف للأجراءات والدعاوى المرفوعة علي من أقاموا بناء علي الأراضي الزراعية في القرى قبل تحديد الحيز العمراني لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني إذا كانت المباني داخلة في نطاق الحيز العمراني للقرية » . وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات و إجراءات الطعن امام محكمة النقض تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصيلح للمتهم ، وكان القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٢ - بما نص عليه في المادتين ١٥٢ ، ٣/١٥٦ منه - يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم . مما اشتملت عليه أحكامه من استثناءات من الحظر في حالات معينة ووقف الإجراءات والدعاوى المرفوعة بشأن الحالات إذا ما تسقت موجباتها ، فيكون هو القانون الواجب التطبيق كذلك بخصوص ما تقدم مما يتعين معه أيضا نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان الخطأ فيه عدم تطبيق القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ انما يخضع

فى تصحيحه لتقرير محكمة الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقص  
الاعادة وحتى تتاح للمحكوم عليهم فرصة محاكمتهم من جديد على ضوء  
لحكام المادتين ١٥٢ ، ٢/١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ سالف  
الفكر .

( طعن رقم ٦٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٢/٢٩ / ١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ١٧٩ )

المبدأ :

قانون - تطبيقه - مثال :

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ قد صدر بتعديل  
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره  
فى ٢١/٥/١٩٨٠ وهو تاريخ سابق على تاريخ وقوع الجريمة فى يوم  
١/١١/١٩٨٢ وهو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، قد نص فى  
المادة الثانية منه على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر  
وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز الف جنيه أو باحدى هاتين  
العقوبتين : ١ - من غش أو شرع فى أن يغش شيئا من اغذية الانسان  
أو الحيوان أو من العقاقير أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معدا  
للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه الاغذية أو العقاقير  
أو الحاصلات مغشوشة كانت أو فاسدة مع علفه بذلك وكانت المحكمة  
الاستثنائية قد قضت بتغريم المتهم عشرين جنيها ً فإنها تكون قد اخطأت  
فى تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى  
المادة سالفه البيان . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون  
فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بتغريم المطعون ضده خم مائة جنيه فضلا عن  
عقوبتى المضادة والنشر المقتضى بهما ، وذلك عملا بالمادة ١/٣٩ من  
قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم  
٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( طعن رقم ٢٩٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٠/١٦ / ١٩٨٨ )

## قبض

### قاعدة رقم ( ١٨٠ )

المبدأ :

ما هي أحوال القبض والتفتيش .

المسألة :

لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص في المادة ٤٦ منه على انه في الاحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز للمأمور الضبط القضائي ان يفتته اعتبارا بانه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يرى من حول جرمه على المقبوض عليه صحيحا ايا كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص ، وكان البادي مما أثبتته الحكم ان القبض على الطاعن قد وقع صحيحا - على ما سلف بيانه - فان تفتيشه قبل ايداعه سجن مركز الشرطة تمهيدا للتنفيذ عليه بالاكراه البدني يكون صحيحا ايضا ذلك لان التفتيش من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت نفسه التماسا للفرار ان يعتدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه . لما كان ذلك، فان ما أورده الحكم ردا على دفاع الطاعن بشأن بطلان القبض والتفتيش يكون سديدا ويضحي الطعن يرمته على غير أساس متعينا رفضه .

( طعن رقم ٨١-٤ لسنة ٥٠-ق- جلسة ١٩٨١/٢/٤ )

### قاعدة رقم ( ١٨١ )

المبدأ :

الدفع بحصول الضبط قبل صدور الاذن بالقبض والتفتيش .

المسألة :

لما كان الدفع بحصول الضبط قبل صدور الاذن بالقبض والتفتيش ، وفي غير المكان الذي حدده الضابط ، نما هو دفاع موضوعي يكفي الرد

عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن الصادر به ، وفي الحدود المرسومة في هذا الاذن ، وكان الحكم لطعون فيه قد افصح عن اطمئنانه الى صحة ما نقله عن شاهد الاعبات من انه - بناء على الاذن الصادر له من النيابة العامة - كمن عند مجاز السلك الحديدية الذي دلت تحرياته على قدوم الطاعن اليه ، واذا شاهده يقادر احدى السيارات في ذلك المكان فقد اسرع بالقبض عليه وتفتيشه فَعَثَر على المخدر المضبوط بداخل سلة كان يحملها في يده ، وانتهى الحكم بناء على ذلك الى اطلاق ما طلبه الدفاع من سؤال قائد السيارة التي كان يستقلها الطاعن ، وما يرتبط به من طلب الاستعلام من نقط المرور ، وضم دفتري احوال الشرطة ، وكانت هذه الطلبات في جملتها لا تنجيه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة ، ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد ، بل الى مجرد اثارة الشبهة في الدليسل الذي اطمانت اليه المحكمة ، فلا عليها ان هي التفتت عن اجابتها ، ومن ثم فان كافة ما ينهيه الطاعن بشأن وقت الضبط ومكانه وبشأن عدم الاستجابة الى ما اوظفه من طلبات متعلقة بهذا لا يكون له محل .

( طعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٣ ق - جملة ١٩٨٣/١٠/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ١٨٢ )

#### المبسطة :-

حالة التلبس - تقديرها - من اختصاص محكمة الموضوع .

#### المحكمة :

وكان من المقرر ايضا ان القول بتوافر حالة التلبس او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اتت قضاها على اسباب سائقة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان الحكم يكون سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع بطلان اجراءات القبض والتفتيش تاسيسا على حالة التلبس التي تبينها .

( طعن رقم ٢٨٥٤ لسنة ٥٣ ق - جملة ١٩٨٤/٣/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ١٨٣ )

المبدأ :

قانون الاجراءات القانونية اجاز لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في احوال التلبس بالجرح بصفة عامة اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر - مفاد ذلك .

المحكمة :

لما كان ذلك ، فان هذا الذي أورده كاف في الرد على الدفع بطلان التفتيش ويتفق وصحيح القانون ذلك انه من المقرر انه مادام من الجائز قانونا لأمور الضبط القبض على الطاعن وايداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٣٤ ، ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية فان تفتيشه قبل ايداعه سجن المركز تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق امر لازم لانه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه اذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار ان يعتدى على غيره بما يكون محرزا له من سلاح او نحوه . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية قد اجازت لرجل الضبط القبض على المتهم في احوال التلبس بتلجئ بصفة عامة اذبا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر والعبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون لا بما ينطق به القاضي في الحكم ولما كانت جريمة التفتيش الملقى قلوبها الطاعن قد ربط لها القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا او حدى هاتين العقوبتين فانه يتسوغ لرجل الضبط القبض على المتهم فيها .

( طعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٨٤ )

المبدأ :

في الاحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز للمصور لضبط القضائي ان يفتشه اعتبارا بانه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش

الذى يجريه من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا ايا كان سبب القبض أو الغرض منه .

#### المحكمة :

١ - ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص بصفة عامة في المادة ٤٦ منه على انه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز كما هو الضبط القضائي ان يفتته اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يجريه من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا ايا كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لعموم الصيغة التى ورد بها النص - فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى صحة اجراءات القبض والتفتيش يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون معنى الطاعن فى هذا الصدد غير مستند .

( طعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٥ )

#### المبدأ :

من المقرر ان بطلان القبض والاعتراف لا يحول دون اخذ القاضى بعناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنهما والمؤدية الى النتيجة التى اسفر عنها القبض والاعتراف المدعى ببطلانها .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان بطلان القبض والاعتراف لا يحول دون اخذ القاضى بعناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنهما والمؤدية الى النتيجة التى اسفر عنها القبض والاعتراف المدعى ببطلانها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اخذ الطاعنين باقوال المجنى عليها وتعرفهما عليهم باعتبارهما دليلين مستقلين عن القبض والاعتراف ، وكان تقدير قيمة هذه الاقوال وذلك التعرف وتحديد مدى جلتها بالقبض والاعتراف هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يكشف له من

ظروف الدعوى بحيث اذا قدرت ن هذه الاقوال وذلك التعرف تم منهما غير متأثرين بهذين الاجرائين المدعى ببطلانها - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة جاز لها الاخذ بهما . لـ كان ذلك ، وكان لا جدوى من الشئ على الحكم بالقصور فى الرد على تدفع ببطلان القبض والاعتراف مادام البين من الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ومن استدلاله ان الحكم لم يستند فى الادانة الى دليل مستمد من القبض والاعتراف المدعى ببطلانها وانما اقام قضاءه على الدليل مستمد من اقوال المجنى عليها وتعرفهما على الطاعنين وهو دليل مستقل عن القبض والاعتراف فان ما يثريه الطاعنون فى هذا الصدد يكون غير سديد .

( طعن رقم ٣٦٧١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٦ )

المبدأ :

تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها او بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس التى تجيز من ثم القبض امرا موكولا الى تقدير محكمة الموضوع دون معقب .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها او بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس امرا موكولا الى تقدير محكمة الموضوع دون معقب مادام الاسباب واعتبارات التى بنت عليها المحكمة هذا التقدير ، صالحة لان تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بسائط البحث لصورة صحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من هور اخرى مادام استخلاصها مائفا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الاوراق ، وكانت وقعة الدعوى حسبما حصنه

الحكم المطعون فيه واطمان اليها - على السياق المتقدم - تنبئ عن أن الجريمة أنفة الذكر في حالة تلبس كما هي معرفة به في القانون ، وتجزئ من ثم القبض على الطاعن وتفتيشه عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي لم تعرض صراحة لنقض الطاعن ببطان القبض عليه وتفتيشه لأن مفاد أخذها بما أخذت به من أقوال شاهدي الاتبات على النحو المتقدم أنها اطمأنت الى صحتها من أن الجريمة كانت في حالة تلبس فأطرحنا ضمناً دفعه ذلك ، ومن ثم يكون النفي على الحكم في هذا الصدد بعيد عن الصواب . لما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعاً .

( طعن رقم ٤٥٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧ )



## قتل واصابة خطا

اولا : ركن الخطا

ثانيا : علاقة السببية

ثالثا : العقوبة

رابعا : تسبب الاحكام

## اولا

### ركن الخطأ

قاعدة رقم ( ١٨٧ )

المبدأ :

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى لا يقبل المجادلة فيه امام محكمة النقض .

المحكمة :

لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه امام محكمة النقض ، وكان تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائفا مستندا الى ادلة مقبولة لذلك لا يطعن في الاوراق . وانه يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ التهم والضرر الواقع ان تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، فان ما ساقه الحكم المطعون فيه فيما سلفه يتوافق مع الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه الاول واصابات الاخرين . ويكون النعي في هذا الخصوص غير شديد . هذا فضلا عن ان خطأ المجنى عليه - بفرض قيامه - لا ينفي مسئولية الطاعن الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه ، لما هو مقرر من ان الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجنائية - بفرض قيامه في جانب المجنى عليه أو الغير - لا يخلو المتهم من المسئولية ، مادام ان هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة .

قاعدة رقم ( ١٨٨ )

المبدأ :

خطا المجنى عليه لا يعفى المتهم من المسؤولية عن الجريمة التي دل الحكم المستأنف على قيامها في حقه وتوافر أركانها من خطأ وضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر .

المحكمة :

من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة لها أصلها في الاوراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون بأسنابه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي القتل والاصابة الخطا اللتين دان الطاعن بهما ، وخلص بما لا يمارى الطاعن في ان له معينه الصحيح في الاوراق - الى خطأ الطاعن المائل في قيادته الميارة بسرعة كبيرة ليلا بغير حذر ولا تبصر وبدون ان يتخذ الحيطة الواجبة عند قدوم سيارة اخرى مضاءة الانوار في مواجهته وما ساقه الحكم فيما سلف يتوافر به ثبوت ركن الخطأ في جانب الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بإسناد الحادث الى خطأ قائم عربة النقل وأطرحة تأسيسا على ان هذا الخطأ يفرض قيامه لا يعفى من مسؤولية عن الجريمة التي دل الحكم المستأنف على قيامها في حقه وتوافر أركانها من خطأ وضرر ورابطة السببية ، واذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على دفاع الطاعن كاف وسائغ لما هو مقرر عن ان الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية - يفرض قيامه - لا يخفى 'ل'تهم من 'المسؤولية' ، بمعنى ان خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية 'المتهم' مادام ان هذا الخطأ - على ما هو الحال في الدعوى - لم يترتب عليه نفاذ الاركان القانونية لجريمتي القتل والاصابة الخطا المنسوبتين الى 'المتهم' .

### قاعدة رقم ( ١٨٩ )

#### المبدأ :

تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا في جريمتي القتل والاضايعة الخطأ يتعلق بموضوع الدعوى لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

#### المحكمة :

من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا في جريمتي القتل والاضايعة الخطأ مما يتعلق بموضوع الدعوى واذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في تدليل سائغ ومنطق مقبول ما اخذ به وأطمأن اليه من أقوال شهود الحادث وتقدير فحص السلاح والتقارير الطبية ان الطاعن هو الذي أطلق للعليل النار الذي أصاب المجنى عليها بالاصابات التي أودت بحياتها ، وكان من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها. ولن تطرح مليخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الاوراق كما هو الحال في الدعوى الماثلة لها. في سبيل ذلك ان تأخذ من أقوال الشهود بما تظمنن اليه وان تطرح ماعداه فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من استحالة حصول الحادث بالصورة التي ذكرها الشهود لا يعدو ان يكون دفاعا في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفى في الرد عليه ما أورده المحكمة دليلا المحكمة على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها واستقرت في وجدانها ويضحي ما يثيره الطاعن في هذا الشأن مجرد محاولة لاعادة الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الادلة فيها مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

## قاعدة رقم ( ١٩٠ )

المبدأ :

تعدد الاخطاء الموجبة لوقوع الحادث بموجب مساهلة كل من اسهم فيها ايا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى في ذلك ان يكون سببا مباشرا أم غير مباشر في حصوله .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا ، هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة لها اصلها في الاوراق وكان الحكم قد استظهر توافر الخطأ وعلاقة السببية في حق الطاعن بقوله « انّ الثابت من أقوال شهود الواقعة المؤيدة بمحضر المعاينة ان المتهم انحرف بسيارته وصعد على الطوار ، مما أدى الى اصطدامها بالعقار المنوه عنه واصابة ومقتيل المجنى عليهم . على النحو الوارد بالتقارير الطبية ، وقد قرر الشاهد عبد العظيم اسماعيل الذي تطمئن اليه المحكمة انه كان جاتسا على المقعد الثالث من الناحية اليمنى ان المتهم حاول مفاداة حفرة بعد ان انحرف بسيارته نتيجة سرعته ٤٥ ك تقريبا ، وهي سرعة لا تناسب مقتضى الحال ، اذ ان السيارة في منعطف ، الامر الذي تستخلص منه المحكمة حسما استبان لها من ظروف الحادث خطأ المتهم ، ولا يقدح في هذا اثارة الدفاع عن المتهم ازحامام السيارة وتمايل الركاب على النحو سابق السيق ، اذ يفرض صحته ذلك القول ، فانه كان على المتهم ان يراعى حمولة سيارته ومدى امكانه السيطرة عليها كما تقضى بذلك المادة ٤٨ المنوه عنها آنفا ، كما ان تمايل الركاب في المركبة لا يحدث الا اذا كانت سرعتها لا تتناسب مع الظروف المحيطة بالمنعطف الذي انعطفت اليه ، ومن ثم يفقد ركن الخطأ ثانيا يقرنا في حق المتهم ، مما أدى الى وقوع الحادث ، مما نجم عنه لصابة ومقتل المجنى عليهم ... » فان الحكم يكون قد خلاص في

منطق سائق وتحليل مقبول التي أن الطاعن كان يقود السيارة بسرعة في ظروف كان يتحتم عليه فيها الاقلال من سرعته عند دخوله من شارع الى اخر ، مما ترتب عليه اصطدام السيارة بقيادته بعقار ، وترتب على ذلك اصابات المجنى عليهم بجراحات التي تبطل بالتقارير الطبية والتي اودت بحياته البهيم واصابته بالشلل الآخر ، وهو ما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين بها الطاعن ، فكان مما يتكره في هذا الخصوص لا يكون له محل . ولا يقدح في ذلك ان الشهود لم يقرروا ان الطاعن صعد على الطوار وان احدا منهم - عدا الشاهد عبد العظيم اسماعيل - لم يذكر ان السيارة قيادته الطاعن كانت بسرعة ، مادام الحكم قد استمد من اقوال الشهود اولئك - بما له معيته من المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الظن ان الطاعن انحرف بالسيارة يمنة واصطدم بحائط العقار ، لما هو مقرر انه لا يقدح في الحكم ابتناؤه على أدلة ليس بينها تناقض تام ، ما دام ترادها وتظاهرها على الادانة ، قاضيا لها منطق العقل بعدتم التناقض ، ومادام ان من حق محكمة الموضوع أن تقول على اقوال شاهد واتخذ اطمانت الى اقواله في خصوص سرعة السيارة قيادته الطاعن بما لا يتناسب مع ظروف المكان والمزور ، بما لها من حق تقدير أدلة الثبوت في الدعوى والاعتماد بما ترقح اليه منها . لما كان ذلك ، وكان ما يتكره الطاعن بشأن خطأ الحكم فيما نسبته الى الشهود من صعوده بالسيارة الى الطوار ، لا اثر له في منطق الحكم واستدلاله على خطأ الطاعن لما هو مقرر ان الخطأ في الاستناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيه هو مؤثر في عقيدة المحكمة . لما كان ذلك ، وكان تغدد الاخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساطة كل من استهم فيها ايا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يشترى في ذلك ان يكون سببا مباشرا ام غير مباشر في حصوله ، وكان الحكم المتعوق فيه قد استظهر خطأ الطاعن على السبب المتقدم - وبين رابطة السببية بين سلوك المتهم الخاطئ واصابات المجنى عليهم - مما يحقق به مسئولية الطاعن ، مادام الحكم قد اثبت قيامها في حقه ، ولو شتمه آخرون في اخطائها ، لما كان ذلك - وكانت المادة الثامنة والاربعون من اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢

الصادر بها قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ وهي توجب على قائد المركبة الا يجاوز بمركبته السرعة التي يظل في حدودها مسيطرا على المركبة وإن يلتزم في سرعته ما تقتضيه حالة المرور بالطريق وامكانه الرؤية به والظروف الجوية القائمة وحالته الشخصية وحالة المركبة والحمولة والطريق وسائر الظروف المحيطة به وإن تكون سرعته بما لا يجاوز القدر الذي يمكنه من وقف المركبة في حدود الجزء المرئى من الطريق ، لم تفرق في ايجاب ما تقدم بين نوع من السيارات ونوع اخر فتسرى احكامها على قائدى السيارات عامة كانت ام خاصة ، فان دفاع الطاعن بعدم سريان النص المذكور على سيارة النقل العام للركاب قيادته يعد دفاعا قانونيا ظاهر البطلان بعيدا عن محجة الصواب ، فلا على الحكم ان هو لم يعرض له - يفرض ان الطاعن اثاره في دفاعه - لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم من ان تمايل ركاب السيارة لا يحدث الا عند السرعة التى لا تتناسب والمسير فى المنعطف ، لا يعدو ان يكون من المعلومات العامة التى يفترض فى الشخص المعتاد ان يكون ملما به ، فما لا تلتزم المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه ، فان النعى فى هذا انصدد يكون غير صحيح - لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن فى أسباب طعنه لا يعدو ان يكون دفاعا موضوعيا ، لا على المحكمة ان هى لم تتعقبه فى كل جزئية منه اذ ان اطمئنانها الى الادلة التى عولت عليها يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها البفاح لحملها على عدم الاخذ بها ، دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطراحها ، فانه لا يقبل من الطاعن اثارته امام محكمة النقض - لما كان ما تقدم ، فان الطعن برعته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/١/١٩٨٥ )

قاعدة رقم ( ١٩١ )

المبدأ :

للخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم -  
مفسد ذلك .

### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الاصابة الخطأ أن يبين قسلاً عن مؤدى الأدلية التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة ، ركن الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه موجودا الى أصل صحيح ثابت فى الأوراق ، ولما كان ما أوردته الحكم فى مدوناته لا يبين عنه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ، ذلك ان مجرد بمصادمة الطاعن بالمسيارة قيلدته للجزار الزراعى لا يعتبر دليلا على الخطأ مادام الحكم لم يظهر سلوك الطاعن اثناء قيلدته للسيارة ولم يبين موقف قلند الجزار الزراعى والمجنى عليهم ليمضى بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه واثار ذلك كله فى قيام او عدم قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية على الرغم مما تمسك به الطاعن فى دفاعه بأن الحادث يرجع الى خطأ قائد الجزار الزراعى والمجنى عليهم لركوبهم على جوانبه ، واذا اغفلت المحكمة كل ذلك ، فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٥ . )

### ملاحظة رقم ( ١٩٢ )

#### المبيدات :

الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم - مفاد ذلك .

### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فإنه يجب لسلامة الحكم فى جريمة القتل الخطأ أن يبين قسلاً عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة ، عنصر الخطأ وأن يورد الدليل عليه مرموها الى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .



ولما كان ما أورده الحكم فى مدوناتى لا يبين عنه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ، ذلك ان مجرد مصادمته للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطأ فضلا عن انه لم يبين موقف المجنى عليه وموقعه من الطريق ليتسنى بيان مدى مقدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى اصابة المجنى عليه ، واثار ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انتفاؤها على الرغم مما تمسك به الطاعن فى دفاعه بأن الحادث وقع قضاء وقدرًا لان المجنى عليه نزل فجأة من الرصيف فاصطدم بالسيارة ، هذا وقد اغفل الحكم كلية الاشارة الى الكشف الطبى ولم يورد مؤداه ، وبهذا خلا ايضا من أى بيان عن الاصابات التى شوهت بالمجنى عليه وقوعها وكيف انها تحققت به من جراء التصادم وادت الى وفاته ، واذا دانت المحكمة الطاعن مع كل ذلك ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه والاعادة نون حجة بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٥١٥٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٦٩٣ )

#### المبدأ :

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تستقل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائقا ومستندا الى أدلة مقبولة ولها أصل فى الأوراق .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه الذى اعتنق اسباب الحكم الابتدائى وأضاف إليها أسبابا جديدة بعد ن بين واقعة الدعوى بما مفاده ان الطاعن كان يقود جرارا زراعيا التحقت به مقطوعة بسرعة كبيرة لم يهدئها عند دخوله الى شارع فرعى كان المجنى عليه يقف على ناصيته فانحرف نحوه وصدمه بالمركبة فاصابه باصابات اودت بحياته ، خلص الى ركن الخطأ يتمثل فى مخالفة الطاعن عن قواعد وآداب المرور لعدم

تهدة السير عند منعطف الشارع الفرعى القادم اليه من شارع رئيسى بسرعة كبيرة . لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة او عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا ومستندا الى أدلة مقبولة ولها أصل فى الأوراق ، وكان مؤدى ما خلص اليه الحكم من توافر خطأ الطاعن على الصورة المتقدمة وقيام رابطة السببية بينه وبين وقوع الحادث ، انه اطرح دفاع الطاعن ، الذى أورده بمدوناته - ان المجنى عليه قفز امامه فجأة ، والذى يعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا صريحا ، اكتفاء بأخذ المحكمة بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالادانة ، وكان من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، فان ما يثيره الطاعن فى شأن اغفال دفاعه بارتداد الحادث الى المجنى عليه الذى قفز امامه فجأة-يفحل الى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى وفى الصورة التى استخلصتها المحكمة لها مما لا يجوز امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد - أخذا بأقوال الشاهد ونقلا عن المعاينة - أن آثار الدماء وجدت بجوار ... على جانب الطريق ، وهو ما لا ينافى مع بيان سلامة مأخذه ، فان زعمه ان هذه الآثار وجدت بمنتصف الطريق يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد طلب انتقال المحكمة لمعاينة مكان الحادث لاثبات استحالة حصوله وفق تصوير الشاهد ودعوة الطبيب الشرعى لمناقشته فى بيان الصلة بين الصدمة الجراحية وبين الحادث ، ثم أفصح عن اطمئنانه الى تصوير الشاهد للواقعة ، والى قيام علاقة السببية بين خطأ الطاعن وبين وقوع الحادث الذى أدى الى أصابات المجنى عليه التى أدت بحياته ؟ استنادا الى التقرير الطبى الذى أورد مؤداه ؟ وكان ما نقله الحكم عن المعاينة - مما لا يمارى

الطاعن فيه - لا يتناقض بل يتفق مع تصوير الشاهد الذي اعتنقه المحكم . وكان الطاعن لم يبين وجه استحالة حدوث الواقعة كما رواها الشاهد التي يتبعها ثبوتها من المعايير ، وكانت المحكمة لا تلزم بجانب طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة ، كما لا تلزم بلجاية الدفاع الى طلبه مناقشة الطبيب الشرعى مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء - وهو الحال في الدعوى ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان السرعة التي تصلح اسما للمسألة الجنائية في جرمتي القتل والاصابة الخطا ليست لها حدود ثابتة وانما هي التي تجاور الحد الذي تقتضيه ملائسات وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيسبب عن هذا التجاوز الموت او الجرح ، وأن تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطا او لا تعد هو ما يتعلق بموضوع الدعوى ، فان الحكم اذا اعتبر القيادة بسرعة ثلاثين كيلومترا في الساعة عند الدخول من طريق رئيس الى طريق فرعى تقع منازل على جانبه بجرار راعي الحقت به مقطوعة ، خطأ يستوجب المسألة ، يكون قد اقتزن بالضوابط ، وبضحي النعى عليه في هذا الصدد ، على غير سند . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفض موضوعا مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .

١ طعن رقم ٤٧١٦ سنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤

### قاعدة رقم ( ١٩٤ )

#### المبطل :

ركن الخطأ هو العنصر المعبر في الجرائم غير العمدية - حكم الادانة - ما يجب اشتماله عليه - مخالفة ذلك - قصوي . -

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القاتون قد أوجب في كل حكم بالادانة ان يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به اركان الجريمة وظروف التي وقعت فيها والآلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدي تلك الآلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها ، وكان من المقرر ان زكن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العنصرية ، ومن ثم فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمتي القتل والاصابة الخطأ ان يبين فضلا عن مؤدى الدالة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وان يورد الدليل عليه مزدودا الى اصل صحيح ثابت في الاوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن استنادا الى انه قائد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر وانه لم يتخذ الحيطة والحذر ولم يتبع القوانين دون ان يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن اثناء قيادته للسيارة ، واتوجه الحيطة والحذر التي قصر الطاعن في اتخاذها ، والقوانين واللوائح التي خالفها ووجه مخالفتها ، ويورد الدليل على كل ذلك مزدودا الى اصل ثابت في الاوراق كما اغفل بيان اصابات المجنى عليهم وكيف انها لحقت بهم من جرار الحادث وادت الى وفاة بعضهم من واقع التقارير الفنية باعتبار ان ذلك من الامور الفنية البحتة فان الحكم بان معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٧٠٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٤ )

قاعدة رقم ( ١٤٥ )

### المبدأ :

الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يعفى المتهم من المسؤولية ما لم يثبت الحكم قد حصل على توافر الاركان القانونية للجرائم التي بان الطاعن

## المحكمة :

لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه بحسب الحكم كما يتم تثليث ويستقيم قضاؤه ان يزود الادلة المتيعة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة لمساعدة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفتاة عنده أنه : الطرحها . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بشأن التفتات الحكم عن دفاعه القائم على انتفاء الخطأ في جانبه وان الحادث مرده خطأ المتهم الاخر - المقضى ببراءته - وهو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل وطناً وادام للرد عليها مستقلة من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم . هذا فضلاً عن ان خطأ الغير - السابق الاخر المقضى ببراءته - المقول من الطاعن بانه كان السبب في وقوع الحادث فانه لا جدوى له فيه لانه - ويفرض قيامه - لا ينفي مسئولية التناعن عن الحادث التي أثبت الحكم قيامها في حقه ، ذلك بان الخطأ المشترك - في نطاق مسئولية الجنائية لا يعفى المتهم من المسئولية ، ولذا لم الحكم قد دلل على توافر الاركان القانونية للجرائم التي دان الطاعن . فقد بات النعنى على الحكم بدعوى القصور والاختلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ولا محل له . لما كان ذلك . وكان البين من مطالعة لفردات التي امرت المحكمة بضمها ان ما حصله الحكم من اقوال الشاهدين السيد عبد الرحيم الفخراني وعلى عبد اللطيف سجد له أصله الثابت بمحضر جمع الاستدلال . وان ما تساند اليه الحكم منها لا يساير ما ذهب اليه الطاعن من انتفاء الخطأ في جانبه . والذي قبرت محكمة الموضوع باستدلال سائق منه واقوال باقى الشهود ومعينة مكان الحادث فيل ركن الخطأ في حق الطاعن وهو امر متروك لحفى تقديره واستخلاصها . ومن ثم فلن ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم بدعوى مخالفة الثابت في الاورق - هي هذا الخصموصى - لا يصح ان يكون محاولة لتجريح ادلة الدعوى على وجه معين بتأديله من ذلك الى مناقض لصورة التي اقرمت في وجدان قاضى الموضوع . بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض . ومن ثم يضحى معنى الطبع عن علو الحكم في هذا الشأن غير سعيد . لما كان ذلك ، وكان البين من لفردات

أن أوراق الدعوى تضمنت تقرير التلخيص - كما يطلبه القانون - فإن  
الطعن يرمته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٧٠٠٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١٩٦ )

#### المبدأ :

الخطأ المشترك لا يخلى المتهم من المسؤولية مادام الحكم قد اثبت  
قيامها في حقه .

#### الحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه استظهر ركن الخطأ في حق المتهم  
وحده مما ثبت من أدلة الثبوت التي لوودها من أن سبب الحادث مرده  
إلى أن المتهم قائد سيارته بسرعة زائدة وانحرف بها فجأة ناحية اليمين  
ممن أدى إلى اصطدامه بالجنى عليه وتنتج عن ذلك إصابته ووفاته . لما  
كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن خطأ الجنى عليه كان السبب  
في وقوع الحادث لا جدوى منه - بفرض قيامه - لا ينفي مسؤولية المتهم  
عن الحادث التي أثبت الحكم قيامها في حقه - ذلك بأن الخطأ المشترك  
لا يخلى المتهم من المسؤولية مادام الحكم كما هو الحال في هذه الدعوى -  
قد أثبت قيامها في حق المتهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد احاط  
بأركان المسؤولية التقديرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد  
احاط بفناصير المسؤولية المدنية احاطة كاملة ولا تثريب عليه أن هو التفت  
عمل آثاره الطاعن في شأن الضرر الذي أصاب لدعيين بالحقوق المدنية  
بعدما اطمأنت المحكمة إلى الشهادة المقدمة من لدعيين بالحقوق المدنية  
والتي تفيد أن الجنى عليه كان العائل الوحيد لهما ولما هو مقرر من أن  
المحكمة غير ملزمة بتعقب الطاعن في شتى مدعى دفاعه الموضوعي ،  
واطمأنتها إلى الاطاسة التي عولت عليها يدل على اطرأحتها بجميع  
الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الاخذ بها . لما كان

ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

( طعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ١٩٧ )

#### المبدأ :

الخطأ المشترك في مجال المسؤولية الجنائية يفرض قيامه من جانب المجنى عليه أو الغير لا يخلو التهم من المسؤولية مادام هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة .

#### الحكمة :

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بأن الحادث مرجعه قوة قاهرة وإطرحة بإسباب سائلة ، وكان يشترط لتوافر الحادث القهري لا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته على منعه وإذا اطمانت المحكمة التي توافر الخطأ في حق الطاعن ولوردت صورة الخطأ الذي وقع منه ورتبت عليه مسؤوليته - فإن في ذلك ما ينفي معه القول بحصول الواقعة في حاليته قهري ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد - لما كان ذلك ، وكان لا ينال من الحكم المطعون فيه ما يقرره الطاعن من أن خطأ المجنى عليه قد تسبب في وقوع الحادث إذ أن هذا الخطأ - بفرض قيامه - لا ينفي مسؤولية الطاعن الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التي اثبتت الحكم قيامها في حقه لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك في مجال المسؤولية الجنائية يفرض قيامه من جانب المجنى عليه أو الغير لا يخلو التهم من المسؤولية مادام هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة ، ومن ثم فإن ما يهويه الطاعن من خطأ الخصوم لا يكون له محل ، ولا على المحكمة أن تفتتق عنه وعن طلب سماع أقوال شاهدين الطاعن لاثبات قيام خطأ من جانب المجنى عليه الذي اتفق إمام محكمة ثاني درجة ذلك أن هذا الدفاع غير منتج في الدعوى ومن ثم فلا تجزيب على

المحكمة ان هي لم تحققه أو أغفلت الرد عليه ، هذا بالإضافة الى ان الطاعن لم يتمكن بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، ولما كان من المقرر انه يجوز للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى ان يكون القبول صريحا أو ضمنيا ، وكان الاصل ان محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الاوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم بسماع الشهود الا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم ، فاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم وكان الطاعن متنازلا عن حقه بسكوته عن التمسك بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة فإن منعاه على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه استبدل عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس التى كانت مقتضا بها من محكمة أول درجة توازى ما اوردته فى اسبابه من ايقاف تنفيذ عقوبة الحبس للقضى بها لا يغنى ان يكون زلة قلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة فى فهم الدعوى واحتياطتها بنظرونها ونطاق الخصومة بها . فان هذا يتعام الطاعن فى هذه الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير اساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا . لكان ذلك . وكان يتعين مصادرة الكفالة المودعة من كل من الطاعنين عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( طعن رقم ٤٦٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٨ )

##### المبدأ :

تقدير الخطأ المستوجب لسفولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندة الى أدلة مقبولة لها أصلها فى الاوراق .



## المحكمة :

ولما كان من المقرر أن تقدر الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع. بغير معقب مادام تقديرها سائفاً مستندة إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . وكان للحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، بعد أن بين ولقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائفة خلص في خطق منسليم إلى أن ركن الخطأ الذي نسب إلى الطاعن ونجم عنه العاصات يتمثل في سقوط السيارة ١٧٨ أجزاء تمر به بجسوار الطريق لم يكن إلا نتيجة سيره - الطاعن - بسيارته وتخطيه حرية الكبح التي كانت تسير أمامه دون أن يتخذ الحيطة اللازمة عما أدى إلى اصطدامه بالسيارة الأخرى فحدثت إصابات المجلنى عليهم من جراء ذلك كما تضمن الحكم للطعون فيه أن المعكمة الاستئنافية - تطمئن إلى وجود خطأ في جانبة المتهم يتمثل في تخطيه العربة التي أمامه بغير تبصر ولتحياط وتكون أن يتأكد من خلو الطريق فحدث المصارعة الأخرى التي كانت قادمة في الاتجاه المضاد فأصاب من كان بها على النحو الوارد بالتقارير الطبية . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن أورد إصابات المجلنى عليهم وفقاً للثابت بالتقارير الطبية وأن إصاباتهم تلك كانت نتيجة للعاصات ، ومن ثم غلن مد بورده الحكم فيل تقدم كيف لبيان أركان جريمة الإصابات الخطأ عنويكمنه الطاعن في هذا الصدد غير يحيد الأمر الذي يكون معه الطعن برمه مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

( طعن رقم ٢٦٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠ )

## قاعدة رقم ( ١٩٩ )

### المبدأ :

ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية - أثر ذلك .

### المحكمة :

وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العينية وأنه يجب سلامة القضاء بالادانة في جريمتي القتل والاصابة الخطأ أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن. مستندا الى انه لم يسير بالمعيرة القانونية ودون ان يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة ووجه الحجة والحذر التي قصر الطاعن في اتخاذها ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى اصل ثابت في الاوراق كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليهم أثناء وقوع الحادث ومسلهم واثار ذلك على قيام رابطة السببية كما اغفل بيان اصابات المجنى عليهم وكيف أنها أدت الى وفاة بعضهم من واقع تقرير فني باعتبار ان ذلك من الامور الفنية البحتة فإن الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه والاحالة بغير حجة الى بحث يلقى لوجه الطعن .

عـ د - ( طعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥٨ ق - جملة ١١/٨ ١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

#### المبدأ :

يتبين للادانة بجريمة القتل الخطأ ان تبين المحكمة الخطأ الذي قارفه ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ .

### المحكمة :

وحيث ان القانون اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، ويتعين لادانة المتهم بجريمة القتل الخطأ ان تبين المحكمة الخطأ الذي

قارفه ورباطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي يعد أن أورد وصف الاتهام أردف بقوله « وحيث إن التهمة المبنية على التهمة ثابتة في حقه ثبوتاً كافياً مما جاء بالحضر ومن ثم يتعين معاقبته طبقاً لمواد الاتهام » . وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييده إقتصر على قوله « وحيث إن المحكمة قد استخلصت من واقع التحقيقات وظروف الحادث وملابساته أن التهمة ثابتة قبل التهمة متوافقة الإركان من خطأ واقع من المتهمة لنعوتها وعدم احترازه لدى قيامه للسيارة عتريكة للجاني ومن ضرر تهمته في وفاة المجنى عليه بالأصابات الواردة بالكشف الطبي وأن ما لحق بالمجنى عليه ما هو لا نتيجة مباشرة للخطأ المتهمة الذي ظلمت إليه المحكمة الأمر الذي يكون معه علاقة السببية قد توافقت بين الخطأ والضرب اتصال السبب بالسبب كون أن يورد بياناً للواقعة وما يدل على توافر عناصر الجريمة وملاك الطاهر الذي وصفه بأنه رعونة وعدم احترازه وتفصيل ذلك التي أقامت عليها المحكمة قضائياً بالأدلة فإنه يكون قاصر البيان بما يعنيه ويوجب نفسه والأخالة دون جاحه لبحث الوجه الآخر للطعن .

( ملعن رقم ٥٣٧١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٠١ )

#### المبدأ :

من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لاستلزام القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهمة ورباطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ .

#### المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه باستنتاج اقتصر على بيان الواقعة والمصلحة على ثبوتها في حق الطابع على قوله

« أن الواقعة تجمل في أن المتهم صدم المجنى عليه بسيارته التي كان يقودها فنتج عن ذلك انتفاخه نتيجة اصطدامه بالسيارة على الوجه المبين بالتقرير الطبي. والأوراق » ثم خلص الحكم الى ادانة الطاعن في قوله: « أن الاتهام المستند الى المتهم للثابت في حقه مما جاء بمحضر الضبط والمؤيد بالتقرير الطبي ، وعدم دفعه الاتهام بدفاع مقبول وحق ثم يتعين عقلياً تطبيق مواد الاتهام ومعملاً بالمادة ٢١٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية » . لما كان ذلك ، وكان القابلون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان للواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وللاذلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت دفعها من المتهم ومؤدى تلك الاذلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية ، وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ - حسيماً هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - ان يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم المطعون فيه دان الطاعن - دون أن يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة ، ولم يبين مؤدى الاذلة التي اعتمد عليها في ثبوت ذلك مردودا الى أصل ثابت في الأوراق كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك في قيام رابطة السببية كما أغفل بيان اصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت الى وفاته فإنه يكون قد بنى واقعة الدعوى وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من المحل رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى من واقع تقرير فني باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحثية ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة .

( طعن رقم ٣٤٣٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ:

من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية

وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة أن يبين كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل أو الإصابة بحيث لا يتصور وقوع القتل أو الإصابة بغير هذا الخطأ .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه لما كان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جرميتها القتل والإصابة الخطأ حسبما هما معرفتين به في المادتين ٢٢٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل أو الإصابة بحيث لا يتصور وقوع القتل أو الإصابة بغير هذا الخطأ ، ويكفي الحكم الابتدائي بعد أن أورد وصف النية للتهمة استرسل من ذلك مباشرة إلى قوله بثبوت خطأ الطاعن من محضرى الضبط وتحقيق النية ثم نقل عن الطاعن ما مضى من أن سيارة نقل اصطدمت بالجرار قيادته عن الخلف مما أدى لإصابة المجنى عليهم ، ونقل عن المصابين أنهم « قرروا بمضغوض ما قرره المتهم وأن السائق كانت تقابله في الاتجاه المضاد سيارة تستعمل الانوار العالية مما أدى على عدم رؤية الطريق » وعن قائد السيارة أن الحاجب يرجع إلى خطأ الطاعن في قيادته الجرار بسرعة واصطدامه بسيارته ، ثم عاد وأورد « وأنه بسؤال المجنى عليهم قرروا جميعا أن الجرار كان يسير بسرعة كبيرة وأنه هو الذي تسبب في الحادث وأنه بإجراء المعاينة تبين أن الخطأ وقع من جانب سائق الجرار » وبعد أن اعتنى الحكم الاستثنائي تلك الأسباب أضاف « أن الخطأ الذي ترتب عليه وقوع الحادث الذي تسبب في وفاة وإصابة المجنى عليهم خطأ مشترك بين المتهم وقائد السيارة النقل » ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه فضلا عن تناقض ما حصله من أقوال المجنى عليهم على المبدأ المتقدم لم يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للجرار ولم يجعل نفسه أوجه الحيلة والتحذر التي قصر الطاعن في اتخاذها وكيف استظهر منها توافر الخطأ كله أو بعضه في

جانبه وادى لوقوع الحادث والمشاركة فيه فإنه يكون فضلا عن تناقضه مشوبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٣ )

المبدأ :

من المقرر ان ركن الخطا هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية وانه يجب لسلامة القضاء بالادانة فى جريمة القتل الخطا ان يبين الحكم كنه الخطا الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطا والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطا .

الحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله « وحيث ان الواقعة كما جاءت بالاوراق تخلص فيما قرره المتهم من انه اثناء قيادته السيارة الخاصة بشارع الاوتوستراد « فوجيء باحد الاشخاص يعبر الطريق فجأة ويصطدم بالسيارة قيادته ويستقر على مقدمتها فهشم زجاجها وسقط المجنى عليه على الارض وعند محاولة القيام باسعافه فوجيء باشخاص يتجهون تحوه فحشى ايدائهم له فاسرع بالتوجه للابلغ عن الواقعة وارفق بالاوراق نتيجة الكشف الطبى الظاهرى على جثة المجنى عليه التى افادت ان سبب الوفاة هيوط فى القلب من جراء الاصابات الواردة فى التقرير « ثم خلص الحكم الى ادانة الطاعن فى قوله « وحيث ان الثابت من اقوال المتهم ومن المعاينة التى اثبتت اثار فرامل وتهشم زجاج السيارة ان المتهم كان يسير على نحو لم يمكنه من تفادى الحادث وانه لو كان يسير بحرص لتمكن من تفادى الحادث وان وفاة المجنى عليه جاءت نتيجة الاصابات التى لحقت به من الحادث ومن ثم تكون التهمة ثابتة قبله. » - لما كان ذلك - وكان القائلون قد أوجب فى كل حكم بالادانة ان

يشتمل على بيان الواقعة الاستوجابية للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى ادانة الطاعن استنادا إلى أنه كان يسير بغير حرص على نحو لم يمكنه من تفادي الحادث دون أن يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته السيارة وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة عدم تفادي الحادث وأوجه الحيلة والحذر التي قصر الطاعن في اتخاذها وموقف المجنى عليه وسلوكه أثناء الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية . ويورد الدليل على كل ذلك مرجعوا إلى أصل ثابت في الأوراق ، فضلا عن أن الحكم استند في ادانة الطاعن إلى معاينة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة ووجه اتخاذها دليلا مؤيدا لخطأ الطاعن مما يعيبه بالقصور بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

**المبدأ :**

الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم -  
مفاد ذلك .

**المحكمة :**

لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة القتل الخطأ

أن يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد التعليل عليه مردودا التي أصل صحيح ثابت في الأوراق - كما يتعين كذلك بيان رابطة السببية بكون من أركان هذه الجريمة بما يؤكد أن تحقق الجريمة كان وليد خطأ الجاني ونتيجة له - وأنه لم يقع من المجنى عليه أو الغير ضمة خطأ يقطع هذه الرابطة - لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين ماعية الخطأ الذي وقع من الطاعن تحديدا ومدى اتهامه في النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه ، ولم يبين مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت ركن الخطأ في حق الطاعن ، ذلك أن مجرد اصطلاح سيارة الطاعن بسيارة المجنى عليه لا يعتبر دليلا على الخطأ ، فضلا عن أن الحكم لم يستظهر كذلك بمسلك المجنى عليه أثناء قيادته لسيارته في الظروف التي وقع فيها الحادث والرد ذلك كله عليه قيام رابطة السببية أو انقضائها ، فإن الحكم يكون صحيحا بالقصور مما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٧١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

#### المبدأ :

الخطأ في الجرائم غير العمدية هو العنصر المميز لهذه الجرائم فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة أن يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الي أصله صحيح ثابت في الأوراق .

#### المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي الذي اخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه اقتصر في بيان الواقعة وتسببب قضائه بادانة الطاعن على ما قرره المجنى عليه من أنه أثناء وقوفه بشارع الجمعيات فوجيء بالسيارة قيادة الطاعن تسير بجانبه وتحته اصابت بالقدم اليمنى الموضحة بالقرار



الطبي المرفق وان المتهم تذكر ما نسب اليه . ثر عرض الحكم لاركان جريمة الاصابة الخطا واستظهر توافر ركن الخطا في حق الطاعن بقوله « اما عن الركن الاول فهو قائم ومتوافر بالاوراق وذلك من اقوال المجنى عليه » . لما كان ذلك وكان الخطا في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطا ان يبين فضلا عن مؤدى الدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطا المرتكب وان يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثابت في الاوراق . ولما كان ما اورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عنصر الخطا الذي وقع من الطاعن ذلك ان مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا تعتبر دليلا على الخطا ، فضلا عن ان الحكم لم يظهر سلوك الطاعن اثناء قيادته السيارة . كما ان الحكم من جهة اخرى لم يبين موقف المجنى عليه وكيفية وقوفه بالطريق نيتسنى بيان مدى قبحه الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي اصابة المجنى عليه واثار ذلك كله في قيام او عدم قيام ركن الخطا وعلاقة السببية ومن ثم فان الحكم لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى واذا دانت 'الحكمة الطاعن مع كل ذلك فان حكمها يكون قاصر البيان واجبا بنقضه والاحالة دون حاجة الى بحث اوجبه الطاعن الاخرى .

( طعن رقم ٢٩٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

المبدأ :

الخطا في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة ان يبين عنصر الخطا المرتكب وان يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح في الاوراق .

### المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان جميل عبد الرسول سيد كان يقود سيارته الاجرة وتوقف لانتزال بعض ركابها واذ ذاك فوجيء بالسيارة قيادة المتهم - الطاعن - قادمة من الاتجاه المعاكس واثناء مفادته لسيارة امامه فى نفس الاتجاه فوجيء باصطدامها بسيارته فحدثت اصابته وبعض ركاب السيارة ، وقرر المتهم - الطاعن - انه اثناء قيادة سيارته فوجيء بجرار زراعى يتوقف امامه بصورة مفاجئة فانحرف بسيارته يسارا لتفادى الجرار فاصطدمت بسيارة قادمة من الاتجاه المضاد . كما قرر بهذا المضمون صلاح عبد المحسن ، وقرر كل من عبده حداد حسنين ورجب محمد السودانى وأم محمود عبد الهادى سليمان بعدم غلهمم بكيفية وقوع الحادث و اضاف الثانى انه فوجيء باستخدام جهاز الفرامل والاصطدام بين السيارتين . ثم خلص الحكم الى ادانة الطاعن بقوله : « ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة فى حقه ثبوتها كافيها من اقوال المصابين التى تايدت بمعاينة الحادث وكان ذلك ناشئا من اهمال المتهم وعدم احترازه ومراعاته للقوانين واللوائح بان قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فاصطدم بسيارة اخرى وتنتج عن ذلك وقوع الحادث واصابة المجنى عليهم بالاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة بالاوراق ، واذ لم يدفع المتهم التهمة المسندة اليه بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام» . لما كان ذلك ، وكان الخطا فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة الاصابة الخطا ان يبين عنصر الخطا المرتكب وان يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح فى الاوراق . ولما كان ما اورده الحكم فى مدوناته ، لا يبين منه عناصر الخطا الذى وقع من الطاعن ذلك ان مجرد الاصطدام بين السيارة قيادة الطاعن والسيارة الاخرى لا يعتبر دليلا على الخطا ، فضلا عن ان الحكم لم يستظهر سلوك قائد السيارة الاخرى اثناء القيادة ولم يبين مدى قدرة الطاعن على التصرف التى وقع فيها التصادم على ثلاثى وقوعه . كما انه لم يورد بمؤيد الكشف الطبية للمصابين وخلا من ثمة

بيان لاصابات المجنى عليهم وكيف أنها لحقت بهم من جراء التصادم .  
هذا بالإضافة الى ان الحكم عول - من بين ما عول عليه - فى ادانة الطاعن على الدليل المستمد من معاينة الحادث دون ان يورد مضمونها ووجه استدلاله بها - الامر الذى يعيب الحكم بالقصور المبطل له والموجب لنقضه والاعادة مع الزام المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

( طعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

#### المبدأ :

من المقرر ان ركن الخطا هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية وانه يجب لسلامة القضاء بالادانة ان يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطا والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ .

#### الحكمة :

ومن حيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجرائم القتل الخطا والنكول عن مساعدة المجنى عليه ، وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ، قد شابه القصور فى التسبب فلك بان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين وقائع الحادث وكيفية وقوعه وكنه الخطا المنسوب اليه ورابطة السببية بين الخطا والضرر مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ان : « الواقعة تتحصل حسبما قرره امين الشرطة يوسف عبد الهادى رئيس نقطة بدواى حيث تبلغ للنقطة بوقوع حادثة تصادم امام قرية البدالة وان مكان الواقعة طريق شربين المتصورة

وبعد كوبرى قرية البدالة بحواليه ٢٠ متر ون تطريق مرصوف وعرض ٦ متر وموجود طبان ترابى من الناحيتين بحوالى ٣ متر لكل جانب ون المصاب كان يقف فى الجانب الايمن من الطريق بالنسبة للمتجه ناحية المنصورة وأن السيارة مرتكبة الحادث قد هربت أثناء وقوع الحادث وأن بالمعينة قد وجد آثار قرامل لسيارة طولها ٤ متر تقريبا وقد سأل الشاهد الاول ويدعى السيد محمد الينادى وقد قرر بأنه فى صباح ١٩٨١/٨/٤ أثناء وقوعنا على محطة الاتوبيس للذهاب الى العمل وكنا واقفين على الطريق وكان معنا ابراهيم الهميم احمد ومن البدالة وفيه سيارة رقم ٨٣٢٤ ملاكى دقهلية كانت قادمة من شربين الى المنصورة وانى كان ماشيا بسرعة ف ضرب المجنى عليه والقاء على الارض بعيدا عن الطريق وهرب قائد السيارة ونقل الى المستشفى وقد سأل الشاهد الثانى . . . محمد عبد البرازق فقد قال اننا كنت رايح الشغل وكنت واقف مع اهل التاجية على محطة الاتوبيس على الطريق الترابى وكان يقف معنا المجنى عليه وكان المتهم قائم من شربين الى المنصورة وكان يمشى بسرعة جدا - وجيت انه لما كان ذلك الذى تقدم وكان الثابت من محضر الضبط ان المتهم قد هرب بعد وقوع الحادث وانه لم يدفع التهمة بأى دفع أو دفاع مقببول - ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لمواد الاتهام . . . » . لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب فى ظل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مايجدها ، وكان من المقرر ان ركن الخطأ هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية وانه يجب لسبحة القضاء بالادانة فى جريمة القتل الخطأ - حسبما هى معروفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - ان يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ - وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابة بالحكم المطعون فيه - فيما أورده على السياق المتقدم - قاصرا فى بيان الواقعة بجناينا كائنا لاستظهار كنه الخطأ المنسوب الى الطاعن كما خلا من بيان رابطة

السببية وكيف ان الاصابة أدت الى وفاة المجنى عليه ، فان الحكم يكون  
مؤوب بالقصور في بيان الواقعة وكنه الخطأ ورابطة السببية بين الخطأ  
والضرر يطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث بالى وجوه  
الطعن .

( طعن رقم ٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٧٠٨ )

##### المبدأ :

من المقرر انه متى وجد الحادث القهرى وتوافرت شرائطه في  
القانون كانت النتيجة محمولة عليه وانقطعت السببية بينهما وبين  
الخطأ - مفاد ذلك .

##### الحكمة :

ومن حيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ  
دائه بجرائم القتل والاصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ،  
فد شابه لاخلال بحقوق الدفاع وشابه القصور في التسبيب ، ذلك بان  
الدفاع عن الطاعن تمسك في مذكرته الى محكمة ثانى درجة بان الحادث  
مردده الى القوة القاهرة استنادا الى ما ثبت من التقرير الفنى من انفجار  
الاطارين الخلفيين للسيارة قيادته ، غير ان المحكمة لم تعرض لدفاعه  
ايرادا وردا وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان البين من المفردات المضمومة ان الطاعن قدم الى  
محكمة ثانى درجة مذكورة بدفاعه عزا فيها الحادث الى القوة القاهرة  
متمثلة في انفجار الاطارين الخلفيين للسيارة ، بما افقده القدرة على  
التحكم فيها ، وطلب من المحكمة تحقيق هذا الدفاع . لما كان ذلك ،  
وكان من المقرر انه متى وجد الحث القهرى ونوافرت شرائطه في  
القانون كانت النتيجة محمولة عليه وانقطعت السببية بينهما وبين الخطأ

فإن دفاع الطاعن بأن الحادث وقع نتيجة سبب أجنبي لابد له فيه على  
السياق المتقيم هو دفاع جوهرى تلتزم المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما  
يدفعه ، لما يتبين على ثبوت صحته من تغيره وجه الرأى فى الدعوى ،  
أما وقد أمكت عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالاجتلال  
بحق الدفاع والقيور فى التسبب بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة وذلك  
دون حاجة للنظر فى وجود الطعن الاخرى .

( طعن رقم ١١٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠ )

## ثانها

### علاقة السببية

قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

#### المبدأ :

تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم توافرها هو من مسائل الواقع التي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

#### المحكمة :

من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض، وكان تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم توافرها هي من المبادئ الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، مادام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة ولها اصلها في الاوراق ، وان الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجسدية يفرض قيامه في جانب المجنى عليه لا يمنع من مسئولية المتهم مادام هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أركان الجريمة ، واذا كان الحكم قد خلص في منطق مسائغ وتدلil حقيقي الى توافر رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذي أصاب المجنى عليه واحاط بعناصر جريمتي القتل والاعتداء الخطأ اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها فانه لا يقبل منه مصادرة المحكمة في عقيدتها او مجادلتها في عناصر طعناتها ، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير صحيح .

( طعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١ )

قاعدة رقم ( ٢١٠ )

المبدأ :

رابطة السببية كركن في جريمة القتل الخطأ تقتضى ان يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ .

المحكمة :

من المقرر ان رابطة السببية كركن في جريمة القتل الخطأ تقتضى ان يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ ومن المتعين على الحكم ثبات قيامه استنادا الى دليل فنى لكونها من الامور الفنية الحثة ، وعليه ان يستظهر فى مدوناته ماهية الاصابات وعلاقتها بالوفاة لانه من البيانات الجوهرية والا كان معينا بالقصور - ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد اخطأ كلية ببيان اصابات المجنى عليه التى شاعت عن الحادث وتوهمها وكيفية انها أدت الى وفاة المجنى عليه من واقع التقرير الطبي فانه يكون معينا بقصور يستوجب نقضه .

( ظعن رقم ٣٦١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/١٧ )

قاعدة رقم ( ٢١١ )

المبدأ :

من المقرر ان رابطة السببية ركن في جريمة الاصابة والقتل الخطأ وهي تقتضى ان يكون الخطأ متصلا بالجرح او القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح او القتل بغير قيام هذا الخطأ .

المحكمة :

حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى واورد الأدلة على خطأ الطاعن فى قيادة السيارة عرض الى رابطة السببية بين الخطأ والضرر واقتصر فى بيانها على قوله \* وحيث ان هذه المحكمة ترى ان الخطأ يتوفر فى حق المتهم حسب



هو، مستفاد من أقوال شهود الواقعة من أنه كان يستيك بسرعة ولم يتراجع  
الجمهورية وأنه اصطدم بالمجنى عليه ولم يتوقف بمكان الحادث ومن  
انكار المتهم لمروره بالشارع محل الحادث رغم تقريره أخيراً بأنه مر في  
الشارع ومن ثم فإن مظاهر الخطأ تكون هي السرعة الزائدة عن الحد  
المقرر التي أجمع عليها شهود الواقعة ويؤيدها ما ورد بالتقرير الفني  
للمسيرة والذق أثبت بأن صدمة من الناحية اليسرى من مقدمتها والذي  
أيده شاهد الواقعة نشأت أبراهيم فإن السيارة صدمته بمقدمتها من  
الناحية اليسرى وهو ما رتب عليه الحكم قوله أن الاتهام ثابت في حق  
المتهم مما يتعين أدلته بمؤد الاتهام . لما كان ذلك وكان الحكم إذ دان  
الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد أغفل الإشارة إلى الكشف الطبي و خلا  
من أي بيان عن الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه وتوحيها وكيف اتها  
لحققت به من جراء التصادم وإدفع التي وقته من واقع هذا التقرير الطبي  
وكذلك فقد قاته ان يدلل على قيام رابطة السببية بين الخطأ في ذاته  
والاصابات التي حدثت بالمجنى عليه وأدت إلى وقته استنادا إلى دليل  
فني . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان رابطة السببية ركن في جريمة  
الاصابة بالقتل الخطأ وهي تقتضي أن يكون الخطأ متسببا بالجرح أو القتل اتصال  
السبب بالمسبب بحيث لا يفصو وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا  
الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالاستناد إلى دليل فني لكونه من الصور  
الفنية البحث ومن ثم فإن الحكم لمطعون فيه يكون قباصر البيان في  
ستظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه ويوجب نقض  
والاحالة هو حجة إلى بحث وجه الطعن الأخرى . لما كان ما تقدم  
وكان نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يقتضي نقضه بالنسبة إلى المسؤول  
عن الحقوق المدنية لقيام مسئولين عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها  
التي دين بها الطاعن فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما معا .

( طعن رقم ٣٤١٤ لسنة ٥٠ ق. - جلسة ١٩٨١/٥/١٧ )

قاعدة رقم ( ٧١٢ )

المبدأ :

رابطة السببية تكون من أركان الجرائم غير العنيفة تتطلب اسناد

النتيجة إلى خطأ الجاني ومساعدته عنها طالما كانت تتفق والمسير العادي  
للامور .

#### المحكمة :

من المقرر ان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو ترك لمميز لهذه  
الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة القتل و  
الاصابة الخطأ ان يبين - فضلا عن مؤدى الادلة التي عتمد عليها في  
ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وان يورد الدليل عليه مردود  
الى اصل صحيح ثابت في الاوراق ، كما ان رابطة السببية كركن من  
اركان هذه الجريمة تتطلب انضام النتيجة الى خطأ الجاني ومساعدته  
عنها طالما كانت تتفق والمسير العادي للامور . ود كل ذلك وكان الحكم  
المطعون فيه لم يبين عنصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ذلك ان مجرد  
الانحراف بالسيارة من جانب الى جانب آخر من الطريق لا يعد خطأ  
ما لم يكن الانحراف قد حصل بغير مبرر وهو ما لم يوضحه الحكم ،  
وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة ثانية درجة  
ان الطاعن اثار في دفاعه ان انحرافه بالسيارة كان لتفادي دابة ظهرت  
امامه فجأة وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية  
الطاعن عن الحادث ، وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل الرد على هذا  
الدفاع رغبة ما اورده في مدوناته من ان المعاينة اثبتت وجود دابة نافقة  
في مكان الحادث وان أحد الشهود قد أيد الطاعن فيما ذكره من أن هذه  
الدابة قد ظهرت امامه فجأة وأن شاهد آخر قال باحتمال اعتراض هذه  
الدابة لطريقه فان الحكم يكون مغنيا بالقصور مما يوجب نقضه .

( علن رقم ٥٧٥٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩ )

قاعدة رقم ( ٢١٣ )

#### المبدأ :

عدم استظهار الحكم لرابطة السببية يجعله قاصو البيان .

### المحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه وان ظل على خطأ المتهم في قوله انه انحرف بالسيارة فباعتة فجأة من أقصى اليمين الى أقصى اليسار مما أدى الى ارتباك قائد السيارة التي كان يستقلها المجنى عليه وانحرافه يسارا محاولا تفادي الارتطام بسيارة المتهم فاصطدم بمقطورة تقف في الجانب المقابل من الطريق الا أنه لم يستظهر علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة - ذلك بأنه أغفل الإشارة الى الكشف الطبي وخلا من بيان الاصابات التي حدثت بالمجنى عليهم ونوعها وكيف انها لحقت بهم من جراء التصادم وادت الى وفاة من توفي منهم ، ولما كان من المقرر ان رابطة السببية ركن في جريمة الاصابة والقتل الخطأ وهي تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحثية ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان عن استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه بالقصور .

( طعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢١٤ )

### المبدأ :

تقدير رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا .

### المحكمة :

لما كان الحكم قد اقام الحجة على ان الطاعن كان يقود السيارة النقل بسرعة شديدة وانحرف بها فجأة الى اليسار فاصطدم بالسيارة الاجرة والقى بها في التربة ، ثم أورد انه ثبت من الكشف الطبي على

جث المجنى عليهم أنهم توفوا جميعا نتيجة اسفكسيا الفرق . وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا وتقدير رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وأذا كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتبديل مقبول - مما اخذ به من أقوال شهود الحادث التي ثبوت ركن الخطأ في حق الطاعن وتوافر رابطة السببية بين هذا الخطأ و وفاة المجنى عليهم مستدلا عليها من التقرير الفني الذي أورد مضمونه فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون له محل .

( طعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٣٢٥ )

##### المبدأ :

• رابطة السببية ركز في جريمة الاصابة والقتل الخطأ - ماهيتها .

##### الحكمة :

من المقرر ان رابطة السببية ركز في جريمة الاصابة والقتل الخطأ وهي تقتضي أن يكون الخطأ وتطاول الجرح أو القتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مع يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فني لكونه من الامور الفنية المصنوعة . لهذا لم يفلح الحكم المطعون فيه في كون القتل البين في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والقتل مع ضرورة مقتضى الموضوعية تقتضي : . . .

( طعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٦ )

##### المبدأ :

• رابطة السببية في جريمة الاصابة أو القتل الخطأ - ماهيتها .

### المحكمة :

من المقرر أن رابطة السببية ركن في جريمة الاصابة والقتل الخطا وهي تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فيكونه من الأمور الفنية للبحث .

( طعن رقم ٦٤٤١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩ )

قاعدة رقم ( ٢١٧ )

### المبدأ :

من المقرر أن رابطة السببية كركن في جريمة القتل والاصابة الخطا تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالقتل أو الاصابة اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل أو الاصابة بغير قيام هذا الخطأ .

### المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه اقتصر في بيان الواقعة وتمييز قضاؤه بادانة الطاعن على قوله : « حيث ن الواقعة متوافرة الأركان فخطأ المتهم واضح وثابت في حقه من أقوال مجس عليهم مستقبلي السيارة وما أثبتته معاينة النيابة للحادث وما شهد به المهندس الفني الذي قام بمعاينة السيارة ومكان الحادث فثبت بيقين أن المتهم كان يسير بسرعة تزيد عن السرعة المقررة وانحرف الى أقصى اليمين دون ما مبرر يدعو لذلك ونتج عن خطئه هذا وفاة أربعة ركاب واصابة الآخرين ولولا هذا الخطأ ما كان الضرر ويتعين لذلك عقابه طبقا لمواد الاتهام » . لما كان ذلك وكان من المقرر أن رابطة السببية كركن في جريمة القتل أو الاصابة الخطأ تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالقتل أو الاصابة اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل أو الاصابة بغير قيام هذا الخطأ . ومن لمعين على الحكم اثبات قيامه

استنادا الى دليل فنى ، لكونها من الامور الفنية البحثية ، وعليه ان  
يستظهر فى مدوناته ماهية الاصابات وعلاقتها بالوفاة لانه من البيانات  
الجوهرية والا كان محييا بالقصور . لما كان ذلك وكان الحكم قد اغفل  
كلية الاشارة الى الكشف الطبى ولم يورد مؤداه ، وبهذا خلا من أى  
بيان عن الاصابات التى شوهت بالمجنى عليهم ونوعها وادت الى وفاة  
بعضهم وكيف انها لحقت بهم من جراء التصادم ، ولذلك فان حكمها  
يكون قاصر البيان واجبا نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث بقية ما  
اثاره الطاعن فى اسباب طعنه .

( طعن رقم ٦٨٨٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٨ )

##### المبدأ :

رابطة السببية - ماهيتها .

##### المحكمة :

من المقرر ان رابطة السببية ركن فى جريمة الاصابة والقتل الخطا  
وهى تقتضى ان يكون الخطا متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب  
بالمسبب . حيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطا مما  
يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية  
البحثية .

( طعن رقم ٧٠٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٩ )

##### المبدأ :

تقدير توافر رابطة السببية بين الخطا والضرر أو عدم توافرها  
هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير محط

عليها ، مادام تقديرها مائفا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق .

### المحكمة :

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه - على خلاف ما يدعيه الطاعن بوجه الطعن - أنشأ لنفسه أسبابا جديدة ، وإن ما أثبتته في مدوناته كاف لتفهم واقعة الدعوى وظروفها - حسبما تبينها المحكمة وتتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيًا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير صحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت الخطأ في حق الطاعن بقوله « أن ركن الخطأ قد ثبت في حق المتهم وذلك أخفا بما قرره شاهد الواقعة » فتحى لإبراهيم الهيان « من أن المتهم كان يسير بسرعة عالية بسيارته على الرغم من أن الطريق كان موحلا نظرا لوجود الأمطار كما أنه لم يلتزم لثناء سيره الى الجانب الأيمن من الطريق المخصص لسيره ولم يستعمل أي من آلات التنبيه والفرامل لتفادي وقوع الحادث مما أدى الى اصطدامه بالدراجة التي كان يستقلها المجنى عليه وحدوث صدمته الموصوفة بالتقرير الطبي التي لوادت بحياته واصطدامه بعد ذلك بنحو عمدة الكهراء للكثافة على يمين الطريق على الرغم من سيره في الطريق المضاد لسيار المتهم » . وقد تأيدت رواية الشاهد المذكور بما قرره أيضا « إبراهيم محمد سيد احمد » وما أثبتته تقرير سير المهندس الفني المؤرخ ١٩٨٣/١/١٨ بشأن تلفيات السيارة وما اتضح من المعاينة .. لما كان ذلك وكان تقرير الخطأ المستوجب لمسئولية مركبه جنائيا أو مدني مما يتعلق بموضوع الدعوى وكان من المقرر أنه لا يلزم للعقاب عن جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الاصابة بجميع صورته التي أورنتها المادة ٢٣٨ من

قانون العقوبات بل يكفي لتحقيق الجريمة ان تتحقق صورة واحدة منها وكان الحكم المطعون فيه قد خلص مما أورده من أدلة سائفة / على ثبوت خطأ الطاعن المتمثل في قيادته السيارة بسرعة تجاوز مقتضى الحال وعدم التزامه الجانب الايمن من الطريق وتقااعه عن استعمال أى من آلة التنبيه والفرامل وكانت كل صورة من هذه الصور تكفى لترتيب مسئوليته فان النعى على الحكم بالقصور فى بيان نوع الخطأ لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أمليا فى الأوراق . وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع ان يستخلص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، ولكن يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا تكون للجانى يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منه واذ كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمانت الى توافر الخطأ فى حق الطاعن وأوردت صور الخطأ الذى وقع منه وربت عليه مسئوليته فان فى ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع ان تستند اقتناعها بتهوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذة الصحيح من الأوراق وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه وفى متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فان منازعة الطاعن فى القوة التحليلية لشهادة الشهود على النحو الذى أثاره فى أسبابه لا تعمو ان تكون جنلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام



محكمة النقض - لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس  
متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ )

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المسند :

من المقرر ان رابطة السببية ركن في جريمة الاصابة والقتل الخطأ  
وهي تقتضى ان يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالسبب  
بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ .

المحكمة +

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمعدل بالحكم المطعون  
فيه حين دان المتهم قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على مجرد ترديد  
وصف التهمة وازداد الادلة على خطأ الطاعن فى قيادته السيارة ، لما كان  
ذلك وكان الحكم ان دان الطاعن بجريمتى القتل والاصابة الخطأ قد  
اغفل الاشارة الى التقارير الطبية وخلا من أى بيان عن الاصابات التى  
حدثت بالمجنى عليهما ونوعها وكيف انها لحقت بهما من جراء التصادم  
وأدت الى وفاة أحدهما واصابة الآخر من واقع هذه التقارير الطبية  
ولذلك فقد فاتته ان يدلل على قيام رابطة السببية بين الخطأ فى ذاته  
والاصابات التى حدثت بالمجنى عليهما وأدت الى وفاة الاول واصابة  
الثانى استنادا الى دليل فنى ، لما كان ذلك وكان من المقرر ان رابطة  
السببية ركن فى جريمة الاصابة والقتل الخطأ وهي تقتضى ان يكون الخطأ  
متصلا بالجرح أو بالقتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع  
الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد  
الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية للبحث ، ومن ثم فان الحكم  
المطعون فيه يكون قاصر البيان فى استظهار رابطة السببية بين الخطأ  
والفهر مما يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة لبحث اوجه الطعن الاخرى .  
( طعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ )

قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبدأ :

من المقرر ان رابطة السببية ركن في جريمة الاصابة والقتل الخطأ وهي تقتضى ان يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ بما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحتة .

الحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه وان عرّض لاصابات المجنى عليهم وحدد نوعها وان سبب وفاة المجنى عليه الاول هو صدمة عصبية مع خزيف بالصدر والجمجمة الا انه لم يبين سبب تلك الاصابات واصلتها بالوفاة من واقع التقارير الطبية ولذلك فقد فاته ان يدلل على قيام رابطة السببية بين الخطأ في ذاته والاصابات التي حدثت بالمجنى عليهم وأدت الى وفاة اجددهم استناداً الى دليل فنى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان رابطة السببية ركن في جريمة الاصابة والقتل الخطأ وهي تقتضى ان يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحتة ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصراً في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى . لما كان ذلك ؛ وكان الطعن لثاني مرة فانه يتعين تحديد جلسة لمنظر الموضوع .

( طعن رقم ٤٩١٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٧ )

قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

عدم تحليل الحكم على قيام رابطة السببية بين الاصابة والوفاة -  
الشره - قصور .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دأب الطاعن بجريمتي القتل والاصابة الخطأ قد خلا من الاشارة الى بيان اصابات المجنى عليهم ، كما فاته ان يورد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم ، وكان لم يورد كذلك مضمون مجزر الضبط الذي أشار الى أنه تضمن ما جاء بتلك التقارير ولم يحلل على قيام رابطة السببية بين اصابة اثنين من المجنى عليهم ووفاتهما استنادا الى دليل فني ، فانه يكون مشوبا بالقصور في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعنيه بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث ياقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٧٠٩٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

#### المبدأ :

اصابة خطأ - رابطة السببية تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها مادامت تتفق مع السير العادي للامور .

### المحكمة :

من المقرر ان رابطة السببية كركن من اركان حريمه الاصابة الخطأ تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها مادامت تتفق مع السير العادي للامور وان خطأ الغير يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التمييز متعينا نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

#### المبدأ :

قتل خطأ - رابطة السببية تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها مادامت تتفق مع السير العادي للامور .

### الحكمة :

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه إذ كان الطاعن قد قاتله أن يبين إصابات المجنى عليهما التي لحقت بهما بسبب اصطدام السيارة قيادته بهما وأن يدل على قيام رابطة السببية بين إصابة المجنى عليه الاول ووفاته استنادا الى دليل فنى . لما كان ذلك فان الحكم يكون متبوعا بالقصور مما يتعين معه نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٦٤١٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

#### المبطلات

عدم استظهار رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى أصاب المجنى عليه - اثره - قصور .

### الحكمة :

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه ولئن كان قد دلت على توافر الـ (١) فى حق الطاعن (٢) فلا إثم فيما انتهى اليه من أدانته بالنسبة لجريمتى القتل والإصابة الخطأ لم يذكر شيئا عن بيان الإصابات التى أحدثها بالمجنى عليهم ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أحدهم وإصابة الباقيين ذلك من واقع الدليل الفنى « وهو التقرير الطبى » ومن ثم فإن الحكم يكون متبوعا بالقصور فى استظهار رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذى أصاب المجنى عليهم مما يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٧١٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٦ ) ..

#### المبطلات :

من المقرر أن رابطة السببية ركن فى جريمتى القتل والإصابة الخطأ

وهي تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحتة - مفاد ذلك .

#### الحكمة :

ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابة بالحكم المطعون فيه وقد دان الطاعن بجريمة الاصابة الخطأ لم يؤرد مؤدى التقارير الطبية الواقعة على المجنى عليهم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان رابطة السببية ركن فى جرميتى الاصابة والقتل الخطأ وهي تقتضى ان يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحتة . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصراً البيان فى استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة بالنسبة للطاعن وذلك بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر لطعنه ، وكذلك بالنسبة الى الحكم عليه الاخر عيون عهد الفنى مختار الذى كان طرفاً فى الخصومة الاستئنافية وذلك لاتصال وجه الطعن به ونظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

( طعن رقم ١٢٨٠ سنة ٥٨ هـ - جلسة ١٩٨٩/٣/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

#### المستند :

من المقرر ان رابطة السببية كركن من اركان جريمة الاصابة الخطأ تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادى للمسور - ومن المقرر ان الحادث القهرى يقطع تلك الرابطة بشرط الا يكون للجانى يد فى الضرر او فى قدرته منه .

### الحكمة :

ومن حيث أن مما ينبغي الطاعن على حكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمتها الإصابة الخطأ والاتلاف بأهمل قد تأسى قصور في الشبيب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن دفاع الطاعن أقام أساساً على أن الحادث وقع بسبب قهرى مفاجئ - هو تعطل فرامل السيارة التي كان يقودها بعتل مفاجئ مما تنقطع به رابطة السببية بين الخطأ المنسوب إليه وبين الضرر الذي وقع ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت - بغير رد - عن هذا الدفاع الجوهري بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة الإصابة الخطأ تتطلب استناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساعدته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادي للأمور ، ومن المقرر أن الحادث القهرى يقطع تلك الرابطة بشرط ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن قام على أنه عندما أراد إيقاف السيارة فوجئ بعتل فراملها فاصطدم بالسيارة التي كانت تستقلها المجنى عليها ، وهو دفاع جوهري لما يستهدفه من نفي عنصر أساس من عناصر الجريمة قد يترتب على ثبوت صحته أن تندفع به التهمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتفهم مرماه ولم يقمطه حقه بما ينحصر به أمره ولم يعن بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، بل أطره بغير رد فانه يكون معيباً بالقصور في التمييز . ومن ناحية أخرى فقد شاب الحكم قصور في استظهار رابطة السببية إذ أغفل بيان إصابات المجنى عليها التي نشأت عن الحادث من واقع التقرير الطبي وهو ما يتسع له وجه الطعن لتفصيل الحكم به . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن :

( طعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٠ )

## ثالثا

### القوة

قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ :

جريمة القتل الخطأ - عقوبتها - نص الفقرة الاولى من المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات - نزول الحكم المطعون فيه بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانونا - خطأ في تطبيق القانون -

### المحكمة :

لما كانت عقوبة جريمة القتل الخطأ - وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد التي دين بها المحكوم عليه - هي طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانونا على النحو المتقدم بيانه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، ولما كان تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأي تقدير موضوعي فإنه يتعين أعمالا لحكم المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، نقض الحكم المطعون فيه نلقيا جزئيا فيما قضى به من تعديل العقوبة المحكوم بها من محكمة أول درجة وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

( طعن رقم ٢٧١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩ )

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

في حالة ارتباط الجريمة ارتباطا لا يقبل التجزئة يجب الحكم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد .

## الحكمة :

حيث ان البين من الحكم المطعون فيه انه قد دان المطعون ضده بجرائم القتل والاصابة الخطا وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص للخطر ، وقضى عليه بعقوبة واحدة من الجرائم الثلاث هي الحبس مع الشغل لمدة ثلاثة اشهر . لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات توجب في حالة ارتباط الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئة الحكم بالعقوبة المقررة للجريمة الاشد ، وكانت جريمة القتل الخطا هي اشد الجرائم الثلاث التي تعين بهذه المطعون ضده ، وقد جعلت الفقرة الاولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة الحبس في هذه الجريمة ستة اشهر ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، وأذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطا في تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثبتتها في الحكم وكان هذا الخطا لا يخضع لاي تقدير موضوعي مادامت منعكة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث صحة استناد الاتهام ماديا الى المطعون ضده فانه يتعين حسبما اوجبه الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم لمطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون يجعل عقوبة الحبس مع الشغل المقضى بها على المطعون ضده لمدة ستة اشهر .

( طعن رقم ٣٥٢٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٨٤ )

## قاعدة رقم ( ٢٣٠ )

## المبدأ :

جريمة القتل الخطا - عقوبتها - عدم التزام الحكم بالحد الأدنى المقرر للعقوبة - أثره - خطأ في تطبيق القانون



### المحكمة :

لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات قد جعلت الحد الأدنى لعقوبة المجرم فجور القتل الخطأ ستة أشهر ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه ، فإنه يكون قد خالف القانون ، لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم قصورا على التقطع فيه تطبيقه للقانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، فإنه يتعين وفقا للقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصح هذه المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بجعل عقوبة الحبس المقتضى بها ستة شهور مع الشغل .  
( طعن رقم ٣٥٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٤ )

## رابعاً

### تسبب الاحكام

قاعدة رقم ( ٢٣١ )

المبدأ :

لحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سافها .

الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه ان المجنى عليه كان يقود عربة كارو محملة بالطوب عندما فوجيء بالسيارة النقل التي كان يقودها الطاعن قادمة من الاتجاه المقابل وعلى يمينها مسافة كبيرة مما اضطر ان يتجه يمينا الى الجزء الترابي من الطريق الا ان السيارة للنقل اصطدمت بعريته واسقطته من فوقها حيث دهمته عجلات المقطورة وفقا لما قرره شاهد الحادث وما ثبت من المعاينة من وجود آثار احتكاك الطوب الاحمر بمؤخر الميارة النقل ويطول المقطورة ومن ان عرض الطريق خمسة امتار يحده من الجانبين طريق ترابي ممهد . وبعد ان اورد الحكم مضمون اقوال الشاهد وما ورد بالعسائنة وبالتقرير الطبي خلص الى توافر الخطأ قبل الطاعن من عدم تبصره بالطريق امامه وعدم التزامه الجانب الايمن منه او اتخاذه الحيلة اللازمة لتفادي وقوع الحادث . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سافها

مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ونها أصلها في الأوراق - كما هو الحال في الدعوى الماثلة ، وكان ما ساقه الحكم فيما سلف يتوافق به ركن الخطأ في جانب الطاعن وتنتفي به عن الحكم قالة الفساد في الاستدلال ، فان ما يثيره الطاعن من جدل حول استخلاص المحكمة لصور الواقعة ينحل الى محض جدل موضوعي مما لا يقبل اثره أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٥٧٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

#### المبدأ :

من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها مسائفا .

#### الحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي وازر الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة شائقة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليه ، وقد اثبت الخطأ في حق الطاعن بقوله « ... انه يبين للمحكمة بجلاء خذاً بقول شاهدي الواقعة ... » و ..... ان المتهم والذي قرر انه ليست لديه رخصة لقيادة السيارات كان يقود السيارة مرتكبة الحادث وقد زعمها من الداخل وعلى الاجزاء الخارجية بها بحشد كبير من الركاب كان من بينهم المجنى عليه والذي سمح له بالركوب على الاجزاء الخارجية للسيارة التي كان يقودها وهي بهذا الازدحام بسرعة كبيرة أدت الى سقوط المجنى عليه من على الاجزاء الخارجية للسيارة وحدثت اصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي والتي اودت

بحياته ومن ثم فالواقعة تضحي ثابتة ثبوتاً يقيناً أخذاً بأقوال هذين الشاهدين اللذين قررا أنه هو مرتكب الحادث . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب . وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال شهود الأثبات وصحة تصويرهم للواقعة فان ما يثيره الطاعن من منازعة في تقدير القوة للتدليلية لأقوال شاهدي الأثبات ومن منازعة حول التصوير الذي اخذت به المحكمة يتحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تسفل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه أو مضادة عقبتها في شأنه أمام محكمة النفيض .

( طعن رقم ٩٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٣ )

المبدأ :

من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً .

الحكمة :

لما كان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة في المنطق والعقل

ولها أصلها في الأوراق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدل من أقوال الشهود واتضح من معينة محل الحادث من أن الطاعن قاد سيارته بسرعة كبيرة ولم يتخذ الحيطة والتبصر من خلو الطريق من السيارات للمقابلة أثناء مفاصلته للسيارة التي كانت أمامه فاصطدم بسيارة المجنى عليهم مما نشأ عنه وفاة أحدهم وإصابة الآخرين واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حصلت . واذ كان الحكم قد أقام الحجة على مقارفة الطاعن لما أسند إليه بما استخلصه من عناصر الدعوى في منطق سليم وكان تقدير الخطأ المستوجب لمستولية مركبته جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى وكان الواضح من مدونات الحكم أن المحكمة في حدود ما هو مقرر لها من وزن عناصر الدعوى وأدلتها قد بينت الواقعة على حقيقتها كما ارتسمت في وجدانها وردت الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ودلتك تدليلا سائفا على ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن ووقوع الحادث نتيجة لهذا الخطأ وكانت الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال اقتناع المحكمة وأطمئنانها إلى ما انتهت إليه . لما كان ذلك فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره من أن الحكم استند إلى قرائن واستخلص من التقرير الطبي الشرعي ما لا يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من نتائج ، ذلك أنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجالتها في عناصر اطمئنانها .

( طعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٤ )

المبدأ :

للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه

ذلك .

### المحكمة :

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى القتل والاصابة الخطا التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ولم ينازع الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق . لما كان ذلك وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه وأن محكمة ثانية درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لأجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب سماع الشهود أو العيادات اللاتي كن يرافقه في السيارة فليس له أن ينفي على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع لعودها عن إجراء سكت هو عن المطالبة به . لما كان ذلك وكان المدافع عن الطاعن وأن أبدى طلب سماع هؤلاء الشهود أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلا عنه لبسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة . ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

( طعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٥ )

### المبدأ :

على المحكمة متى واجهت مسألة فنية يحثه أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الامر فيها .

### المحكمة :

من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية يحثه أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الامر فيها . ولما كان

الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان تشغيل مفتاح ادارة السيارة والطاعن خارجها هو الذى ادى الى تحريكها واصطدامها بالجنى عليه وهى مسألة فنية قد يختلف الرأى فيها ، واذا كانت المحكمة قد أرجعت خطأ الطاعن الى هذه المسألة الفنية التى تصحت لها دون تحقيق ما دفع به الطاعن من إستحالة تحريك السيارة بمجرد تشغيل مفتاح الاشارة او الرد على هذا الدفاع من واقع دليل فنى لانه - فى خصوص الدعوى المطروحة - دفاع جوهري من شأنه - لو صح - أن يغير وجه الرأى فى الدعوى ، فانه يكون معيبا بالتصور فى التسبب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٤٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

##### المبدأ :

جريمة القتل الخطأ - حكم - تخافله وتناقضه فى أسبابه - اثره .

##### الحكمة :

لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه لم يبين الوقائع والادلة التى ايدت ما جزم به من وقوع الخطأ على الوجه الذى رجحه تقرير اللجنة الفنية ، يفىاف الى ذلك أنه أورد وجه الخطأ بصورة عامة دون أن يبين ما وقع من وكل من المتهمين على وجه التحديد ، فضلا عن تناقضه وتخافله فى أسبابه اذ انه بعد ان أسند الخطأ الى المتهمين الاربعة عاد وأسنده الى متهمين ثلاثة دون تحديد لاختصاصهم ، ثم انتهى فى منطوقه الى معاقبة المتهمين جميعا ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن وذلك بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليه .

( طعن رقم ٧١٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٧ )

المبسّدا :

ركن السببية ركن في جريمة الاصابة والقتل الخطا وهي تقتضى ان يكون الخطا متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قياسام هذا الخطا مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحث .

المحكمة :

من المقرر ان رابطة السببية ركن في جريمة الاصابة والقتل الخطا وهي تقتضى ان يكون الخطا متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطا مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحث - ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان فى استظهار رابطة السببية بين الخطا والضرر - مما يعيبه ويوجب نقضه .  
( طعن رقم ١١٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٨ )

المبسّدا :

يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة القتل والاصابة الخطا ان يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطا المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والجنى عليه حين وقوع الحادث .

المحكمة :

من المقرر انه يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة القتل والاصابة الخطا ان يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطا المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والجنى عليه حين وقوع الحادث ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب



إنباء النتيجة الى خطا الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والمسير العادي للأمور ، لما كان ذلك ، وكان الحكم - في بيانه لوجه الخطا المبني على المحكوم عليه قد اطلق القول فاعتبر قيادة السيارة بسرعة في عكس الاتجاه خطأ يستوجب مساءلته دون ان يستظهر كيف كان السير بسرعة في الاتجاه العكسي سببا في وقوع الحادث ، واغفل الحكم بحث موقف قائد السيارة الاخرى التي كان يركبها المجنى عليهم ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه واثار ذلك كله في قيام او عدم قيام ركني الخطا ورابطة السببية كما اغفل الحكم كلية الاشارة الى الكشف الطبي ولم يورد مؤداه ومن ثم فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها والاصابات التي شوهت بالمجنى عليهم ونوعها وكيفية انها لحقت بهم من جراء التصادم - مما يعيب الحكم بالقصور ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

##### المبدأ :

رابطة السببية ركن في جريمة الاصابة والقتل الخطا وهي تقتضي ان يكون الخطا متصلا بالجرح او القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح او القتل بغير قيام هذا الخطا مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فني لكونه من الامور الفنية للبحث .

##### الحكمة :

لما كان الحكم الابتدائي الذي اخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه اغفل كلية الاشارة الى الكشف الطبية وخلا من اي بيان عن الاصابات التي حدثت بالمجنى عليهم ونوعها وكيف انها لحقت بهم من جراء التصادم من واقع هذه التقارير الطبية ، ولذلك فانه قد فاته ان يدلل على رابطة السببية بين الخطا في فاته والاصابات التي لحقت بالمجنى عليهم

من واقع دليل فنى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان رابطة السببية ركن فى جريمة الاصابة والقتل الخطأ . وهى تقتضى ان يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الامور الفنية البحتة . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان فى استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

##### المبدأ :

جريمة القتل الخطأ - حكم - تسببه - مثال لتسبب معيب .

##### الحكمة :

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه وان كان قد دلل على ان السيارة قيادة الطاعن اصطدمت من الخلف بالموتوسيكل الذى كان المجنى عليه الاول يستقله خلف قائده حين حاول الطاعن ان يتخطاه دون ان ينبه قائد الموتوسيكل الى ذلك مما ترتب عليه اصابة هذا الاخير ووفاته المميتة عليه الاخر ، الا انه فيما انتهى اليه من ادانة الطاعن لم يذكر شيئا عن بيان الاصابات التى أحدثها بالمجنى عليهما وكيفية وقوعها وكيف أدت الى وفاة أولهما وذلك من واقع الدليل الفنى « وهو التقرير الطبى » مما يعيب الحكم بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٦٧٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤١ )

##### المبدأ :

رابطه السببية ركن فى جريمة الاصابة أو القتل الخطأ وتلتحق ان

يكون الخطأ متصلا بالجرح أو القتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل قننى لكونه من الامور الفنية البحتة .

#### المحكمة :

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه اذ كان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد عرض لسبب وفاة المجنى عليه فاورد انه توفى نتيجة الاصابات المبينة بالتقرير الطبى المرفق بالأوراق دون أى بيان لماهية هذه الاصابات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان - رابطة السببية كركن فى جريمة القتل الخطأ تقتضى ان يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالسبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ ومن المتعين على الحكم اثبات قيامها استنادا الى دليل قننى لكونها من الامور الفنية البحتة وعليه ان يستظهر فى مدوناته ماهية الاصابات وعلاقتها بالوفاة لانه من البيانات الجوهرية ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية بيان اصابات المجنى عليه نقلا عن التقرير الطبى وكيف انها أدت الى وفاته من واقع هذا التقرير فانه يكون قاصر البيان فى استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٢٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

#### المبدأ :

اغفال بيان اصابات المجنى عليه - اثره - قصور .

#### المحكمة :

لما كان من المقرر ان الحكم بالادانة فى جريمتى القتل والاصابة الخطأ يجب ان يشتمل على بيان اصابات المجنى عليه وان يورد مؤدى للتقارير الطبية ، وان يحلل - فى جريمة القتل الخطأ - على قيام رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه ووفاته استنادا الى دليل قننى لكونها

من الامور الفنية البحتة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة الى اصابات المجنى عليها ، كما فاته أن يورد مؤدى التقارير الطبية ، وان يدلل على قيام رابطة السببية بين اصابة اولهما ووفاته ، فانه يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٩٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

#### المقدمة :

ما يجب ان يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة - مخالفته - اثره - قصور .

#### المحكمة :

وحيث ان بما ينعاى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة القتل الخطا قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بانه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد مضبوط الادلة التى استخلص منها الادانة ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الايتوائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله « وحيث ان التهمة ثابتة قبل التهم ثبوتاً كافياً بما جاء بمحضر الضبط وعدم دفع التهم الاتهام المستد - ثمة دفع او - دفاع مقبول ومن ثم يتعين معاقبته طبقاً لمواد الاتهام » . لا كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يوضح وجه استدلالها بها - وسلامة اتخاذها تعميكا لمعكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما - بار ايجلتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذ كان

الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيانه الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، ومن ثم فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٦٥١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

#### المبدأ :

خلو حكم الادانة من بيان الواقعة وايراد ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل ادلة الثبوت - اثره .

#### المحكمة :

وحيث ان مما يتفاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجرائم القتل والاصابة الخطا وقبلة اذ جازر بدون رخصة القيادة والتسيير وبدون نواحيات معدنية قد شابه تصور فى التسبب ذلك بأنه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد مضمون الادلة التى استخلص منها الادانة مما يففيه بما يستوجب نقضه .

وحيث انه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها لكى يقضى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه نواقعة الدعوى على قوله « ومن حيث ان وقائع الدعوى تتلخص فيما يُنخ به حمدى احمد الحويطى وقرر به شفاة بان ابن عمه

الدعو فرحات السيد ابراهيم الحويطى الذى يبلغ من العمر ٢٥ سنة  
توفى على اثر انقلاب مقطورة من جرار زراعى قيادة حسن عبد الغفار  
التليل والمحكمة اطلعت على الاوراق وترى معاقبة المتهم بمواد الاتهام  
والمادة ٢/٣٠٤ ج ٠ . دون أن يعرف الواقعة ويورد ما يدل على توافر  
عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التى أقامت عليها المحكمة قضاءها  
بالادانة فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه بغير  
حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

#### المبدأ :

الخطأ فى الجرائم الغير عمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم -  
فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة الاصابة الخطأ ان يبين عنصر  
الخطأ المرتكب وان يورد التليل عليه .

#### المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه  
حصل واقعة الدعوى فى قوله « وحيث ان الواقعة تخلص فيما جاء  
بمحضر الشرطة من ان المتهم صدم المجنى عليه بالسيارة قيادته والتى  
أسفرت عن اصابته بالاصابة المبينة بالتقرير الطبى المرفق ومن اتهام  
النيابة العامة » ثم خلص الى ادانة الطاعن فى قوله « وحيث ان التهمة  
المسندة الى المتهم ثابتة فى حقه ثبوتاً كافياً أخذاً ما جاء بمحضر الشرطة  
ومن عدم دفاع المتهم بأى دفاع الامر الذى يتعين القضاء بمؤاخذته  
بموجب مواد الاتهام وعملاً بنص المادة ٢/٣٠٤ ج ٠ . لما كان ذلك ،  
وكان الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم  
فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة الاصابة الخطأ ان يبين فضلا  
عن مؤدى الدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب

وان يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثابت فى الاوراق . ولما كان ما أورده الحكم فى مجوناته ، لا يبين منه عناصر الخطا الذى وقع من الطاعن ذلك ان مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطا ، فضلا عن ان الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن اثناء قيادته السيارة ولم يبين موقف المجنى عليه ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى اصابة المجنى عليه واثّر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انتفاءها ، هذا وقد أغفل الحكم كلية الاشارة الى الكشف الطبى ولم يورد مؤداه ، وبهذا خلا ايضا من اى بيان عن الاصابات التى شوهدت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم ، لما كان ما تقدم فان الحكم يكون قاصر البيان واجبا نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

#### المبدأ :

ما يجب ان يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة - مخالفته - اثره - قصور .

#### الحكمة :

وحيث ان مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دأبه بجرائم القتل الخطا والنكول عن مساعدة مصاب فى حادث ارتكبه وقيادة جرار زراعى بحالة ينجم عنها الخطر ، قد شابه القصور فى التسبب ذلك بان الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - لم يتضمن بيانا كافيا للمواقعة ولم يوضح أدلة الثبوت ومؤداه ولم يبين اصابات المجنى عليها وكيف أنها ادت الى وفاتها من واقع تقرير طبى ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « وحيث ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة فى حقه مما ورد بمحضر الضبط من ارتكاب المتهم للتهمة الواردة بوصف النيابة وينطبق عليها مواد الاتهام » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها - تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كافة ، الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، فان الحكم يكون قاصرا مما يتعين معه نقضه والاحالة دون حاجة لبحث سائر اوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة الاصابة الخطأ ان يبين عنصر الخطأ المرتكب وان يورد الدليل عليه .

الحكمة :

لما كان الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة الاصابة الخطأ ان يبين فضلا عن مؤدى الادلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وان يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثابت فى



- 18E -

( طعن رقم ١٢١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

البيان :

القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها -

## الحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد حصل واقعة الدعوى بما مضمونه ان المجنى عليه نقل الى المستشفى مصابا بجروح فى راسه ويعانى من اشتباه ارتجاج بالمخ نتيجة اصابته من ( حيوان ) وان والد المجنى عليه قرر ان للطاعن قد اعتاد ربط جواده بالطريق العام امام منزله وانه سمع من القوم انه ركل ولده فحدثت اصابته ، ثم ساق الحكم الادلة على ثبوت الواقعة بهذه الصورة - مستمدة من اقوال جدة المجنى عليه ووالدته وباقي الشهود وهم ٠٠٠٠ ، ٠٠٠٠ ، ٠٠٠٠ الذى حصل الحكم اقله فى انه « كان يجلس على

كرّمى أمام محل ٠٠٠٠ ( الشاهد الرابع ) وانه شاهد المجنى عليه وهو يعبر الطريق فركله الحصان المربوط بالشارع برجله فأحدث إصابته وانه قام بنقله الى المستشفى وأن المسافة بينه وبين الحادث حوالى ثلاثة أمّطار وأن الحصان مملوك للمتهم وأن المتهم اعتاد على تركه بالطريق حيث انه سبق ان أحدث الحصان إصابات ببعض الناس ٠٠٠٠ » . ثم بين الحكم إصابات المجنى عليه التي أدت الى وفاته فعلا عن تقرير المستشفى فى قوله « وبمطالعة التقرير الطبى للمجنى عليه جاء به ان إصاباته كدمة بالرأس وتجمع دموى وجرح رضى بقروء الرأس واشتباه ارتجاج بالبح وقد توفى الى رحمه الله وسبب الوفاة هبوط حاد فى الحورة الدموية والقلب » . لما كان ذلك وكان من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة كافيا فى تفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية . واذ كانت المحكمة قد استخلصت صورة الحادث التى ارتاح اليها وجدانها وامتهنت فى عقيدتها وكان للطاعن لا يجادل فى ان الايلة التى استندت اليها والتى تؤدى الى هذه النتيجة لها أصلها الثابت فى الاوراق فإن ما يثيره بقالة ان واقعة الدعوى اكتنفها الغموض تكون على غير أساس .

( طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلمة ١٢/٢٥ / ١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

المبدأ :

عدم استظهار أركان جريمتى القتل والاصابة الخطا - قصور فى التسبب - اثيرة .

المحكمة :

وحيث ان منا ينغاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمتى القتل والاصابة الخطا قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك ان

الحكم لم يستظهر أركان هاتين الجريمتين ، ولم يورد مؤدى الدلالة التى أقام عليها قضاؤه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - بعد أن أورد وصف الذبابة العامة للتهمة المسندة الى الطاعن والمتهم الاخر - قد سبب قضاؤه بإدانة الاول وببراءة الثانى فى قوله « وحيث أن الاتهام ثابت قبل المتهم بمحض الشرطة ومن أقوال المجنى عليه ومن الشهود ومن التقارير الطبية ومن الرسم التخطيطى مما يجعل الحكمة تطمئن اليه مما تقضى معه بمعاقبته بمواد الاتهام فضلا عن تطبيق المادة ٣٠٤/١ ج ١ - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والدلالة التى استخلصت منها الحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، ومؤدى تلك الدلالة حتى يفضح وجه الاستغلال بها وسلامة ماخوذها ، والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا تماما من بيان واقعة الدعوى ، واكتفى بالإشارة الى أدلة الثبوت دون إيراد مؤداها فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ، مما يوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٣٢٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

#### المبدأ :

عدم تحصيل حكم الادانة لرابطة السببية بين الخطأ فى ذاته والاصابات التى حدثت بالمجنى عليه استنادا لدليل فنى - أثره .

#### الحكمة :

وحيث أن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا نه بجرمة القتل الخطأ بقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر،

فقد شايع القصور في التسبب ، ذلك بان لم يستظهر رابطة السببية بين الخطأ المنسوب اليه وبين الضرر اذ خلا من بيان الاصابات التي لحقت بالمجنى عليه نتيجة التصادم وادت الى وفاته من واقع تقرير فنى مما يعيبه ويُوجب نقضه .

- وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان حصل واقعة الدعوى وادلتها عرض لدفاع الطاعن واطرحه مقبلا ركن الخطأ فى حقه وانتهى الى ادانته بالجريمتين المستحقين اليه ومعاقبته بالقوبة المقررة لاشدهما وهى القتل الخطأ . لما كان ذلك وكان من المقرر ان رابطة السببية كركن فى جريمة القتل الخطأ تقتضى ان يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الركن ، ومن المتعين على الحكم اثبات قيامها استنادا الى دليل فنى ، لكونها من الامور الفنية البحتة ، وعليه ان يستظهر فى محتوياته ماهية الاصابات وعلاقاتها بالوفاة لانها من البيانات الجوهرية والا كان الحكم قاصرا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية بيان اصابات المجنى عليه فضلا عن التقرير الطبى وكيف انها لحقت به من جراء التصادم وكيف انها ادت الى وفاته من واقع هذا التقرير وبذلك فقد فاتته ان يدلل على قيام رابطة السببية بين الخطأ فى ذاته والاصابات التى حدثت بالمجنى عليه وادت الى وفاته استنادا الى دليل فنى . ومن ثم يكون قاصر البيان فى استظهار رابطة السببية والضرر مما يعيبه ويوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٩٦٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٢ - )

### قاعدة رقم ( ٢٥٦ )

المبدأ :

رابطة السببية كركن فى جريمة الاصابة الخطأ تقتضى ان يكون الخطأ متصلا بالاصابة اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع

الاضابة بغير قيام هذا الخطا ومن المتعين على الحكم اثبات قيامها  
استنادا الى دليل قننى .

#### المسألة :

وحيث انه يبين من الحكم الابتدائى الذى اخذ للحكم المطعون عليه  
باسبابه انه خلا كلية من الاشارة الى التفسير الطبية ومن اى بيان  
لاستبانت المبنى عليهم من وقوع تقرير قننى . لما كان ذلك ، وكان من  
المقرر ان رابطة السببية كركن فى جريمة الاصابة بالخطا تقتضى ان يكون  
الخطا متصلا بالاصابة اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع  
بالاصابة بغير قيام هذا الخطا ، ومن المتعين على الحكم اثبات قيامها  
استنادا الى دليل قننى ، لكونها من الامور للفنية البحتة ، لما كان ذلك ،  
وكان للحكم وقد بان المتهم بجريمة الاصابة الخطا قد اغفل كلية الاشارة  
الى الكشوف الطبية ولم يورد مؤداهها وبهذا خلا - من اى بيان عن  
الاصابات التى لحقت بالمبنى عليهم ونوعها وكيف انها لحقت بهم من  
جواز التصادم ومن ثم فهو لم يدل على قيام رابطة السببية بين اصاباتهم  
والخطا ، فانه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار رابطة السببية بين  
الخطا والضرر مما يلزمه بما يوجب تقضيه بغير حجة الى بحث بقى ما  
اثاره الطاعن فى اوجه طعنه .

( طعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٨٥ )

#### ملحظة رقم ( ٢٥٢ )

#### المسألة :

جريمة الاصابة بالخطا لا تقوم قانونا الا اذا كان وقوع الجرح متصلا  
بحصول الخطا من المتهم اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور حصول  
للجرح ولو لم يقع الخطا .

#### المسألة :

وحيث انه من المقرر ان جريمة الاصابة السببية لا تقوم قانونا الا

إذا كان وقوع الجرح متصلا بحصول الخطأ من المتهم اتصبال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حصول الجرح لو لم يقع الخطأ، فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية مكونة لها . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاصحابالحكم المطعون فيه انفسولن دلال على ان السيارة قيادة الطاعن اصطدمت من الخلف بالسيارة بقيادة المجنى عليه أثناء وقوفها بإتسيرة المرور الا انه لم يذكر شيئا عن بيان الاصابات التي احدثها بالمجنى عليه ونوعها وذلك من واقع الدليل القنى وهو « التقرير الطبى » ومن ثم فانه ان يدل على قيام رابطة السببية بين الخطأ فى ذاته والاصابات التى حدثت بالمجنى عليه . مما يعيه بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والاحالة كون حاجة لبحث الوجه الاخر من الطعن .

( طعن رقم ٤٢١٩ لسنة ٥٤ ق - - جملة ١٨ / ٤ / ١٩٨٥ )

#### - قاعدة رقم ( ٢٥٢ ) -

#### المبدأ :

جريمة القتل الخطأ - محكمة الموضوع - مسئولية جنائية .

#### المحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اد قضا باذانة الطاعن عن جريمتى القتل الخطأ وقيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر فقد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ذلك بانه لم يدل تدليلا كافيا على توافر ركن الخطأ فى جانب الطاعن ، إذ اعتق صورة للواقعة تخالف الصورة الحقيقية لما جاء بتفتاح الطاعن من نسبة الخطأ الى المجنى عليه الذى انحرف يساراً بدابته قبل ان يتبين ظهور الطريق من العربات ، وتساند فى الادانة الى الطعن الشاهد اصعب خضيرى عبد الرحيم رغم تناقضها مع اقوال الطاعن فى تحديد موقف المجنى عليه قبل حدوث التصادم وما ثبت من التحقيق عدم تواجد هذا

الشاهد بمكان الحادث وأنه على فرض هذا التواجد ، فإن وقوفه أميل منزله - الذى يبعد بمسافة خمسين متراً عن مكان الحادث - يتعذر عليه رؤية كيفية حدوث الواقعة ، كما تساعد أيضاً الى ما أسفرت عنه المعاينة من وجود آثار لفرامل طولها اثنين وعشرين متراً حين أن مترين منها يقعان داخل الطريق المرصوف ودون الاستعانة برأى خبير للوقوف على حقيقة تلك الآثار وهل هي نتيجة قيادة السيارة بسرعة - كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي القتل الخطأ وقيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر اللتين ذان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال الشاهد أحمد خضيرى عبد الرحيم ومما ثبت بمعاينة الشرطة والتقرير الطبى ، وهى ذات معين صحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكم الموضوع كامل الحرية فى تكوين عقيدتها مما ترتاح اليه من أقوال الشهود ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت ركن الخطأ فى جانب الطاعن أخذاً بأقوال الشاهد المتقدم ذكره من أنه كان يقود السيارة بسرعة كبيرة والتى تأيبت بما أسفرت عنه معاينة الشرطة من وجود آثار لفرامل تلك السيارة بمكان الحادث طولها اثنين وعشرين متراً . لما كان ذلك ، وكان لا تثريب على المحكمة أن هى أعرضت عن أقوال الطاعن فى تصويره لكيفية وقوع الحادث مادامت لم تثق بها وهى غير ملزمة بالإشارة إليها طالما أنها لم تستند إليها ، ولأن فى قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة على أنها لم تطعن الى أقوال الطاعن فأطرحتها ، ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من

المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومندنياً  
يقتل بموضوع الدعوى وان السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية  
في جرمينى القتل والاصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وإنما هي التي  
تجاوز الحد الذي تقتضيه ملاحظات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه  
فيصيب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وكان تقدير ما إذا كانت سرعة  
السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة  
موضوعية يرجع الفصل فيها لحكمة الموضيوع بغير تعقب عليها ما دام  
تقديرها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، واذ كان  
الحكم قد استخلص في تدليل سائغ ومنطق مقبول مما أحق به وأطمأن  
اليه من أقوال الشاهد أحمد خضيرى عبد الرحيم وسائر العناصر المطروجة  
ان الطاعن كان يقود السيارة بسرعة وتعذر عليه عسافها في الوقت  
المناسب بسبب تلك السرعة فصدم المجنى عليه وأحدث صابته التي  
أودت بحياته فهذا حصيه لاستظهار الخطأ في جانب الطاعن وما يقيره  
في هذا الخصوص عودة للجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها  
مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض - هذا فضلاً عن ان المحكمة لا تلتزم  
باستدعاء خبير لمناقشته في اثار طول فرامل السيارة المتخلفة بمكان  
الحادث مادام ان الواقعة وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة  
لاتخاذ هذا الاجراء . لما كان ما تقدم ، فان الطعن رمتيه يكون على  
غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( جلن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٦ ج )

### قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

المبسطة :

جريمة القتل الخطأ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة والحكمة  
تكون عقبتها ملهاً لمجتمعة بحيث اذا سقط أحداها أو استبعد تعذر  
التصرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت  
اليه .



## الحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه استند - فيما استند اليه في ادانة الطاعن على اقوال الشاهد اسماعيل على علم بمحض الضبط بقوله « لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى الذي تستنتجه المحكمة من اقوال الشهود معلنة مكان الحادث في ان المتهم كان يسير بسرعة كبيرة او يستعمل الفرائيل وما ترتب عليه انقلاب سيارته وسقوطها في الترع - وتسبب عن وفلة واصابة الجنى عليهم والذي يقطع بسلامة النتيجة التمه استخلصتها المحكمة ما جاء على لسان الشاهد اسماعيل على علم الذي قرر بان المتهم كان يسير بسرعة كبيرة . . . لما كان ذلك وكان للثبوت من الاطلاح على محضر الضبط ان هذا الشاهد قد اقتصر شهادته على القول بانه كان ضمن ركاب سيارة الطاعن التي كان يقودها بسرعة كبيرة اذ ذلك يقوم سيارة نقل كبيرة في الاتجاه القليل فهرع الى جهة اليمين فاصطدم بمؤخر سيارة كانت تقف في الطريق مما ادى الى سقوط سيارته بالترعة ووقوع الحادث نتيجة لذلك ولم يرد باقواله ان الطاعن كان يتخطى السيارات التي امامه - ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ما لا اصل له في الاوراق . ولا يوقع هذا العوار ما اورده الحكمين اذلة اخرى اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة والحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التصرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الراى الذي انتهت اليه . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٦٤٤٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

## المبدأ :

ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية - يجب ان يبين الحكم الخطأ الذي وقع من المتهم وربطه للسببية بين الخطأ والاصابات بحيث لا يتصور وقوع النتيجة بغير هذا الخطأ .

### الحكمة :

لما كان ذلك وكان القانون قد أوجب في حكم الادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وفؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استقلالها بها وسلامة ماخذها ، وكان من المقرر ان ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العنيفة وأنه يجب سلامة القضاء بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ - حسبما هي معرفة به في القانون - ان يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والاصابة بحيث لا يتصور وقوع الاصابة بغير هذا الخطأ ، ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه كيفية وقوع الحادث وعناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ، ذلك ان مجرد مضامنة الطاعن للمجنى عليها بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطأ ، كما ان الحكم لم يبين موقف المجنى عليها وكيفية سلوكها ليمتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه والثر لذلك كله في قيام او عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية ، فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . لما كان ذلك : فان الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن .

( طعن رقم ٤٨٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠ )

### للمعدة رقم ( ٢٥٦ )

### المبدأ :

- جريمة القتل الخطأ - تحقيقها - يجب على محكمة الموضوع ان تبين الخطأ الذي قاربه المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ -

### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى اورد الدليل على خطأ الطاعن وانتهى الى ادانته في قوله « وحيث انه لما كانت الوقائع على النحو المتقدم وكان المدعى مَحْمَد صَبْحِي محمد عريف مَرْتَبَة مَرُور شَمَال القاهرة شهد بأنه عندما توجه الى مكان الحادث شَاهِدَ السَّيَّارَة مَرْتَبَة الحَادِث تَقَف على مكان عبور المشاة بالضبط الامر الذي لا يمتثلن معه الى شهادة الملازم اول نبيل سعيد عُكْرَف الذي قرر بان السَّيَّارَة توقفت قبل الوصول الى مكان اشتتارة المَرُور بنحو مائتى متر وبالتالى يتوافر الخطأ فى جانب المتهم مَحْمَد يتعين معه الغاء الحكم الاستئناف ومعاينة المتهم علما هو منسوب اليه ٧٧ - ٧٨ لما كان ذلك ، وكانت جريمة القتل الخطأ تقتضى - حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات - لادانة المتهم بها ان تبين المحكمة الخطأ الذى قاربه ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بتغير هذا الخطأ ، وكان الحكم فى بيانه لوجه الخطأ المسند الى الطاعن قد اطلق القول فاغترب فمجرد توقف الميَّارَة قيَّادته بمكان عبور المشاة خطأ يستوجب مسألته دون ان يبين عناصره واثره فى قيام رابطة السببية بين هذا الخطأ وحصول الحادث وسنده فى ذلك من الاوراق ، فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٨٠١٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

#### المبدأ :

المعرفة التى تصلح اساسا للمسائلة الجنائية فى جريمتى الموت والجرح الخطأ التى تجاوز الحد الذى تقتضيه ملبسات الحال وظروف المرور وزمانه وبكائه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح .

#### للمحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر ركن الخطأ فى حق الطاعن بما يلى عليه من اقوال الشاهد فرغى محمد عبد العال من

انه كان يسير بسيارته بسرعة كبيرة ، ولم يهدىء من سرعته عند اقترابه من المربات مما ادى الى انقلاب السيارة وحدوث اصابات الجنى عليهم ، ولما كان من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا وجنائيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وانه المربة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى جريمة الموتى والجرح الخطأ هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتمسب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص فى تطيل سائق ومنطق مقبول مما أخذ به وإطمأن اليه من أقوال الشاهد سالف الذكر ، ان سرعة السيارة قيادة الطاعن قد تجاوزت الحد الذى يقتضيه السير فى الطريق الذى وقع فيه الحادث ، لما صادفه فيه من اجزاء غير مهيأة ، وكان تقخير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها الى محكمة الموضوع ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تكوين عقيدتها مما تراتح اليه من أقوال الشهود ، ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فان منعى الطاعن على للحكم أخذه بأقوال الشاهد سالف الذكر فى مجال تقدير سرعة السيارة والتدليل بها على توافر ركن الخطأ فى جانب الطاعن ، وترجيحها على أقوال سائر الشهود ، ينحل الى جدل موضوعي فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من ان الحكم لم يعن ببحث الظروف التى ساهمت فى وقوع الحادث مردودا بان المحكمة لا تلتزم بمطابقة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعي ، وتقضيها فى كل جزئية منها للرد عليها ردا صريحا ، وانما يكفى ان يكون الرد مستقفا من أدلة التثبت التى استندت اليها فى حكمها ، وكان الحكم قد خلص - السياق المتقدم - فى منطق سائق وتطيل مقبول للى ان الطاعن لم يخلل من سرعته اراء الاجزاء غير المهيأة التى اعترضت طريقه ، او عند مفادته للطفل الذى ظهر امامه ، مما تسبب فى وقوع الحادث ، فان منطاه فى هذا الوجه لا يكون له محل .

قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

أليــدا :

لا يكفى لادانة المتهم فى جريمة القتل والاصابة الخطأ ان يثبت انه تسلم السيارة التى تسببت فى الحادث بل لابد ان يثبت انه هو الذى كان يقودها وقت الحادث .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم - فيما تقدم - لا يكفى لادانة الطاعن ولا يصح معه اعتبار الاخير مسئولاً - بمفرده - عن جريمتى القتل والاصابة الخطأ ، ذلك انه لا يكفى لادانة المتهم فى هاتين الجريمتين ان يثبت انه تسلم السيارة التى تسببت فى الحادث بل لابد ان يثبت - فى واقعة الدعوى المطروحة - انه هو الذى كان يقودها وقت الحادث .

لما كان ذلك ، وكان المطعون فيه دان الطاعن عن الجريمتين المسندتين اليه لمجرد ثبوت استلامه السيارة من مالكها دون ان يقيم الدليل على انه هو الذى كان يقودها وقت الحادث ومن ثم ارتكب الجريمتين اللتين دانه بهما فانه يكون قد انطوى على فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى ما اثاره الطاعن فى طعنه . لما كان ذلك ، ونثن كان صحيحاً ما ذهب اليه النيابة العامة - فى طعنها - من ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى القانون بتعديله عقوبة الحبس المقتضى بها على المحكوم عليه ونزوله بها عن الحد الأدنى المقرر للجريمة لاثمد وهى جريمة القتل الخطأ التى يجب انزال عقوبتها بالمحكوم عليه عملاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يؤذن لهذه المحكمة ان تصحح هذا الخطأ ألا انه ازاء ما انتهت اليه - فيما تقدم - من نقض الحكم بما شابه فساد فى الاستدلال ، وقصور يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون فانه لا يكون للتصحيح محل ، ويتعين له ان يكون مع النقض الاعادة .

قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

المبدأ :

حكم الادانة في جريمة القتل والاصابة الخطأ ما يجب اشتماله عليه - مخالفة - قصور

المحكمة :

وكان من المقرر ان ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب سلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معروفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم - والحليل عليه - ورابطة السببية تبين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ - وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى اذانة الطاعن استنادا الى أنه ترك سيارته بالطريق دون أضائة الأنوار الخلفية دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث ، عنصر الخطأ الذي وقع من الطاعن وكيف انه كان سببا في وقوع الحادث ، ويورد الحليل على ذلك مردودا الى أصل ثابت في الأوراق ، كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليهم ومسلكتهم اثناء وقوع الحادث واثر ذلك على قيام رابطة السببية ، كما اغفل الحكم بيان اصابات المجنى عليهم وكيف أنها أدت الى وفاة احدهم من واقع تقرير فني باعتباره ان ذلك من الامور الفنية البحتة ، ومن ثم فان الحكم يكون متعيينا بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقي اوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٣٧٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٥ )

قاعدة رقم ( ٢٦٠ )

المبدأ :

جريمة القتل الخطأ - خلو حكم الادانة من الاشارة الى بيانات اصابات المجنى عليه وعدم التلليل على قيام رابطة السببية - اثره .

### المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالتعظيم المطلق فيه بعد أن بين وأقعة الدعوى وأورد الأدلة على خطأ الطاعن الأول في ريط حمولة الجدي بالونش وخطأ الطاعن الثاني لانتفاء الونش في تحريكه وأيقافه فجاء ، عرض إلى رابطة السببية بين الخطأ والضرر في قوله « وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهمين وذلك من أقوالهما عن تسببهما في سقوط الحمولة من جراء وقوف الونش قيادتهما فجاءة ومن أقوال محامي الشركة الذي عرّى الحادث نتيجة خطأ العاملين بالونش وسقوط حمولته على المجنى عليه أثناء سيره أسفله بقيامه بعمله لما كان ذلك ، وكان الحكم وقد دان الطاعنين بجريمة القتل الخطأ قد خلا من الإشارة إلى بيان أضرار المجنى عليه كما فاته أن يورد مؤدى التقرير الطبي الموقع عليه وإن يدل على قيام رابطة السببية بين أضرابه ووقاته استنادا إلى دليل فني فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعينه بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعنان في طعنهما . . . . . »

( طعن رقم ٣٠٧٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٦١ )

### المبدأ :

جريمة القتل الخطأ - الأصل أنه يجب سلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما تقتضيه بها المحكمة . -

### المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطلق فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى على قوله « وحيث أنه الواقعة تخلص فيها أثبت بمحض الشرطة وتقارير الخبرة المؤرخ ١٩٨٤/١/٥ من وقسموع

مصادمة بين السيارة رقم ٣١١٩ نقل الاسماعيلية قيادة المتعم والسيارتين رقمى ٨٣٠ أجرة قليوبية ، ٣٠٢٨٢ أجرة القاهرة وحادث اصابة قائدى السيارتين الاجرة وبعض ركاب السيارة الميكروباص « وتم نقلهم الى المستشفى بمعرفة الاهالى لاسعافهم . وحيث أنه أثبت بمحضر الشرطة أنه أثناء رجوع السيارة النقل للخلف من شارع دوليتان لتأخذ طريقها الى ميدان الخفلاوى اصطدمت بالسيارتين الاجرة القادمتين من خلف السيارة النقل وارتطاما بهما مما ادى الى اصابة قائديهما وركابهم وتم نقلهم على الفور للمستشفى لاسعافهم ، وحيث أنه بسؤال المتهم قرر أنه أثناء رجوعه للخلف صدمته السيارة رقم ٨٣٠ أجرة قليوبية « ميكروباص » واصيب ركابها باصابات وتم نقلهم على الفور للمستشفى لاسعافهم ، وحيث أنه بسؤال المجنى عليهم جميعا اقروا بخطأ المتهم اذ أنه لم يتبصر الطريق خلفه ولم يكن لديه تباع - كما وردت فى الحكم - لارشده عن خلل الطريق من السيارات القادمة مما ادى الى اصطدامه بالسيارتين - سالفى الذكر - واصابتهم باصابات قرروا بفنائهم منها بدون عاه ، وحيث اثبتت المعاينة وجود اتصالات بسيارات المجنى عليهم نتيجة الحادث « . ثم خلص الحكم الى ادانة الطاعن فى قوله « وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليهم وشهود الحادث والمؤيدة بالتقارير الطبية بمعانة الشرطة للاجر الذى يتعين معه عقابه عملا بمواد الاتهام واعمالا لنص المادة ٢/٣٠٤ اجراءات جنائية مع اعمال نص المادة ٣٢ عقوبات للارتباط بالنسبة للتهمتين الاولى والثالثة .» . لما كان خلفه - وكانه الاصل فيه - يجب سلامة الحكم ان يبين الادلة التى استندت اليها للحكمة . ولما يبين مؤداها فى الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تاييده للحقيقة كملهاقتضية بهل الحكمة ولا كانه الحكم قد خلا من بيان اقوال الشهود والمجنى عليهم الذين ادوا ان المتهم لم يتبصر الطريق خلفه ولم يكن لديه من يرشده عن حالة الطريق مما ادى الى اصطدام سيارته بالسيارتين من الخلف واصابة بعض ركابه فانه يكون معيبا بالقصور فى التبصير ومن ناحية اخرى فقد غلب الحكم القصور فى استظهار رابطة السببية اذ اغفل يميز اصلبات المجنى عليهم التى نشأت



عن الحادث وكيفية حدوثها من واقع التقارير الطبية بما يعنيه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .  
( طعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٨ ق ٣ جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٤ )

#### المبدأ :

٢٥٥  
١- جريمة القتل الخطأ - حكم الدائرة يجب ان يشتمل على بيان للواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة للدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق للقانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

#### المحكمة :

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الاجتهادى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله : « وحيث ان وقائع الدعوى تتحصل فيما اثبتته محرر المحضر من ان المتهم ارتكب المخالفات السالفة الذكر والوصف - وحيث ان التهمة ثابتة فى حق المتهم ثبوتا كافييا الامر الذى يتعين معه عقابه طبقا لمود الاتهام عملا بنصر المادة ٢٠٤/٢ ج وحيث ان تقرير المهندس الفنى الحاص بالسيارة مرتكبة الحادث ورد بالاهداف ومرفق بالقبضية واطلعت عليه المحكمة كما طلعت على التقرير الطبى الموقع على المجنى عليها والذي اتضح ان الاصابة التى نتجت عنها الوفاة نتيجة الحادث » لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب فى المادى ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالدانة على بيان الواقعية المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة للدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة

التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .  
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح الواقعة التي  
نسب الى الطاعن ارتكابها ، كما انه اغفل التحدث عن أدلة الثبوت  
ومؤدى كل منها في بيان كاف مكتفيا بالقول بان التهمة ثابتة في حق  
المتهم دون أن يفصح في استخلاص عن سنده في ذلك حتى يبين وجه  
استدلاله على ما جهله ، فان الحكم يكون قد خلا من بيان الواقعة  
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت  
فيها ومضمون خلق خفي من أدلة الثبوت كما انه وان اشار الى التقرير  
الطبيعي لانه لا يمكن بيان اصابات المجنى عليها وكيف إنها أدت إلى  
وفاتها من واقع هذا التقرير باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحتة  
مما يعضه بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة وذلك فيكون حجة الى بحث  
باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٣ )

#### المبدأ :

جريمة القتل الخطأ - الأصل انه يجب على المحكمة ألا يثير حكمها  
ألا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وان يكون دليلها  
فيما انتهت اليه قائما في تلك الأوراق - مفاد ذلك .

#### المحكمة :

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه انه أورد أقوال الشاهدة  
..... بمثابة مؤداة ان الطاعن كان يرجع بسيارته الى الخلف فصدم  
المتنحس عليها واتحباها - لما كان ذلك ، وكان هذا الذي أورده الحكم  
وعول عليه في قضائه بإدانة الطاعن لا يرتد الى أصل ثابت في التحقيقات  
اذ البين من المرافعة - التي أمرت المحكمة بضمها - تحقيقا لوجه النعى  
إن أقوال الشاهدة المذكورة جاءت صريحة في أن الطاعن صعد بسيارته  
على عتبة يمكنه من المجنى عليها وصدمه في رأسها الأمر الذي أدى الى

بوتها بل نفت أن الطاعن كان يرجع بسيارته الى الخلف عندما وقسح الحادث ، وهو تصوير للواقعة يختلف عن التصوير الذى اعتنقت المحكمة ودانيت الطاعن على اساسه . إذ جاءت مدونات حكمها بما تنهت اليه كاشفة عن خطأ الطاعن لرجوعه بالسيارة الى الخلف بدون التأكد من خلو المسافة الخلفية من الصبية أمام المسكن استنادا الى أقوال هذه الشاهدة التى حصلها على خلاف الثابت بالأوراق . لما كان ذلك ، وكان الاصل أنه يجب على المحكمة الا تبني حكمها الا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وأن يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما فى تلك الأوراق ، فإن الحكم المطعون فيه اذ أقام قضاؤه على ما لا اصل له فى التحقيقات يكون باطلا لا يبتناؤه على أساس فاسد ، ولا يقضى عن ذلك ما ذكره من أدله أخرى اذ الادلة فى المواد الجنائية متباعدة بشد بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

( طعن رقم ٥٧٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦٤ )

##### المبدأ :

من المقرر أنه يجب لصحة الحكم فى جريمة القتل والاصابة خطأ أن يبين وقائع الحادث وكيفية حصوله وماهية الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف الطرف الآخر حين وقوع الحادث .

##### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لصحة الحكم فى جريمة القتل والاصابة خطأ أن يبين وقائع الحادث وكيفية حصوله وماهية الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقفه وموقف الطرف الآخر حين وقوع

الحادث ، كما أنه من المقرر أن رابطة السببية ركن في جريمة القتل والاصابة الخطأ ، وعلى عكس مقتضى أن يكون الخطأ متعللاً بالجرح أو القتل لتفصيل السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذه للخطأ مما يؤيد إثبات تولفده استناداً الى دليل فني لكونه من المصور الفنية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية الخطأ الفني قارقه الطاعن ودليل ذلك ، وكما أغفل بيان اصابات المجنى عليهم وصفتها بالحدث استناداً الى التقارير الطبية الموقعة عليهم ، وغفل بذلك أن يحتل على قيام رابطة السببية بين الخطأ في ذاته وبين الاصابات التي حدثت بالمجنى عليهم استناداً الى دليل فني الأمر الذي يعيبه بالتصور الفني التسبب ويقتضى عكسه والاعادة ، دون حاجة لبحث بقى مما يشهده الطاعن .

( طعن رقم ٣٤٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧ )

### المادة رقم ( ٢٦٥ )

#### المبدأ :

جريمة القتل الخطأ - أقوال الشهود - مسئولية جنائية - سلطة محكمة الموضوع .

#### الحكمة :

المحكمة ذلك ، وكان حاشا لبيت التكم كالمستعجلين الوافقة وكثروها حسبما تبينتها المحكمة . وتقول في بقية كلمة لا يمكن للقانونية لجرم قتل والاصابة الخطأ اللذين كان الطاعن يهما فان ذلك لا يخلق حكم القانون إذ لم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المسترجعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتفسير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتحويل القضية على قوله مهما وجه إليه من مطلعين وحام حوله من التبعات أن ذلك ترجعه الى محكمة الموضوع تنزهه المقتضى لفتى تراها

وتقديره التقدير الذى تطلعن اليه دون رقابه لمحكمة النقض عليها ، كما انه عن المقرر ان تناقض الشاهد لو تضاربه فى اقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الاقوال استخلاصا سائفا لا يتناقض فيه . وكان الطاعن لا يجادل فى ان ما حصله الحكم لدى ايراده - لاقوال الشرطى .... له أصله الثابت فى الاوراق فلا جناح على المحكمة ان هى اعتمدت على شهادته ضمن ما اعتمدت عليه فى قضائها والذى يكشف عن انها اقتنعت بان الحادث وقع على الصورة التى رواها ذلك الشاهد ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اقام الحجة على مقارفة الطاعن لما اسند اليه بما استخلصه من عناصر الدعوى فى منطق سليم ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان الواضح من مدونات الحكم ان المحكمة - فى حدود ما هو مقرر لها من حق وزن عناصر الدعوى وادلتها - قد بينت الواقعة على حقيقتها كما ارتسمت فى وجدانها ورددت الحادث الى صورته الصحيحة من مجموع الالة المطروحة عليها ، وكللت تحليلها سائفا على ثبوت نسبة الخطأ الى الطاعن ووقوع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فانه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة فى عقيدتها او مجاللتها فى عناصر اطعناتها - لما كان ذلك ، وكان المقرر ان المرة التى تصلح اساسا للمساءلة الجنائية فى جريمتى الموت والاصابة الخطأ هى التى تجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت او الجرح ، واذا ما كان الحكم قد استخلص فى تحليله سائغ ان سرعة السيارة قيادة الطاعن قد تجاوزت الحد الذى يقتضيه السير فى الطريق بالسيارة - وكان تقدير السرعة كمعصر من عناصر الخطأ هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها الى قاضي الموضوع فان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم فى هذا الشأن ينجل الى جدل موضوعى فى تقدير ادة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها - لما كان ذلك - وكان لا ينال - من الحكم ما يثيره الطاعن من انه خطأ المجنى عليه الاول قد تسبب فى وقوع الحادث ، اذ ان هذا

الخطأ - بحرقه - قيامه - لا يتفى مسؤولية الطاعن الجنائية عن جريحتي القتل والاصابة الخطأ اللتين أثبت الحكم قيامها في حقه ، لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك في مجال المسؤولية الجنائية يفرض قيامه في جانب المجنى عليه أو القهر - لا يخلو المتهم من المسؤولية ، مادام هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة . لما كان ذلك ، وكان البين مما سلف أن الحكم المطعون فيه أورد مؤدى أقوال جميع الشهود والمعينة ، فانه ينحصر عنه قالة القصور في التسبب . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه قد انتهى الى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة مستقلة عن التهمة الرابعة - وكان من المقرر انه ولئن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع الدعوى على النحو الذي حصله الحكم - لا تتفق قانوناً مع ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها او عن أحدها فإن ذلك يكون من قبيل الاخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجه الصحيح - ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن جريمة عدم اتباعه لتعليمات وإشارات رجال المرور بالرغم مما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردتها في أن هذه الجريمة قد ارتبطت بباقي الجرائم ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الاتية وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الثانية عملاً بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة المنقضى بها عن التهمة الرابعة عملاً بالحق المخول لحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تطرق الامر بمخالفة القانون ولم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن ، وبرفض الطعن فيما عدا ذلك .

قاعدة رقم ( ٢٦١ )

المبدأ :

جريمة القتل الخطأ - حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان المحكمة بنت قضاها بادانة الطاعن على ما قالته من ان « التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا من معضد الشرطة ومعضد الضبط وبالاطلاع على سؤال الشهود نجد انهم شاهدوا الحادث واكدوا ان الخطا وقع من جانب المتهم وليس من جانب المجنى عليها كما انه بالاطلاع على التقرير الفني لفحص السيارة تبين ان المتهم كان يقود السيارة بحالة مسرعة مما ترتب عليه ارتكاب جريمته وصدف المجنى عليه الذي اودت بحياته » . لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وان تلتزم بايراد مؤدى الادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا . وكان الحكم اذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطا قد عول في ذلك على ما اكده الشهود من ان الخطا من جانبه وليس من جانب المجنى عليها وعلى ما تبين من التقرير الفني من انه كان يقود السيارة بحالة مسرعة دون ان يورد مؤدق ما تضمنه هذا التقرير وما شهد به اولئك الشهود حتى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثارها في الحكم ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٨ لسنة ٥٨ ق ب جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ )

## قاعدة رقم ( ٢٩٧ )

## المبدأ :

جريمة القتل الخطأ - حكم الإدانة يجب ان يشير الى نص القانون  
الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات

## المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على  
ان كل حكم بالإدانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه  
وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ، لما كان ذلك  
وكان كلا الحكمين الابتدائى والمطعون فيه قد خلا من فكر نص القانون  
الذى انزل بموجبه العقاب على الطاعن عن جريمة القتل الخطأ ، كان الحكم  
المطعون فيه يكون باطلا ، ولا يعرضه من عيب هذه البطالة انه اشار  
فى ديباجته الى المواد التى طلبت للنياية العامة تطبيقها وانصح عن آخذ  
الطاعن بهذه المواد مللها انها خاصة بجريمة قيادة سيارة بحالة ينجم  
عنها الخطر ، التى اعتبرها الحكم المطعون فيه عنصرا من عناصر  
الخطا فى جريمة القتل الخطأ ، اللتين دانه بهما ، ووقع عليه عقوبة  
اشدهما وهى جريمة القتل الخطأ عملا بمقتضى نص الفقرة الاولى من المادة  
٣٢ من قانون العقوبات . مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة  
لماتين الجريمتين ، لما هو مقرر من ان نقض الحكم للجريمة ذات العقوبة الاشد  
التى اخذ الطاعن بعقوبتها ، ويوجب نقضه للجريمة ذات العقوبة الاخف  
التى عدت عنصرا فى الاولى ، كما يتعين نقض الحكم كذلك بالنسبة  
لجريمة قيادة سيارة بدون رخصة قيادة ، لجسور مير العدالة . لما كان  
ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، وذلك دون  
حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه .



## قاعدة رقم ( ٢٦٨ )

### المسألة ٢

جريمة القتل الخطأ - دفاع المتهم تعتبر مطروحا علي المحكمة عند  
خطر الاستئناف المرفوع من الطاعن وهو ما يوجب عليها ابداء الرأي فيه  
وان لم يعاود المتهم اثارته .

### المحكمة :

ومن حيث ان مما ينمى الطاعن فى الحكم المطعون فيه انه اذ دانه  
بجرائم القتل الخطأ والاصابة الخطأ وقيادة سيارة بسرعة تزيد عن المقرر  
ويحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر قد شابه القصور فى  
التنسيب والاخلال بحق الدفاع - ذلك بان المدافع عنه تمسك فى مذكرته  
المقدمة الى محكمة اول درجة بان الحادث مرده الى القوة القاهرة استنادا  
الى اقوال الشهود وما ثبت فى المعاينة والتقارير الخفية من انفجار احد  
اطارات السيارة قيادته ، غير ان الحكم المطعون فيه اكتفى بتلبيد الحكم  
المستأنف دون ان يعرض كلاهما لهذا الدفاع ايراد وردا وهو ما يعيب  
الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من المفردات المضمومة ان الطاعن قدم الى  
محكمة اول درجة مذكرة عز فيها للحادث الى القوة القاهرة المتمثلة فى  
انفجار اطار السيارة الخارجى الخلفي الايمن قبيل الحادث بما افقده  
القدرة على التحكم فى اتجاهها وطلب من المحكمة تحقيق هذا الدفاع .  
وكان هذا الدفاع قد اُصبح واقعا مسطورا بايراد الدعوى ، قائما ومطروحا  
على المحكمة عند نظر موضوع الاستئناف المرفوع من الطاعن وهو ما  
يوجب عليها ابداء الرأي فيه ، وان لم يعاود المستأنف اثارته ، لان  
تحقيق ادلة الادانة فى المواد الجنائية لا يصح ان يكون مرهون بمشية  
المتهم فى الدعوى . لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن بان الحادث وقع  
نتيجة سبب اجنبى لا يد له فيه هو - دفاع جوهري يلتزم المحكمة ان  
تحققه . او ترد عليه بما يفهمه لما ينبئ على ثبوت حقه من تغير وجه

الرأى فى الدعوى ، أما وقد أمسكت محكمة اول درجة عن ذلك وسأيرتها فيه محكمة ثانى درجة - فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع متعيينا من ثم نقضه والإعادة دون حاجة للنظر فى وجوه الطعن الأخرى مع إلزام المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية بصفته ( المصاريف المدنية ) .

( طعن رقم ٣٦٧٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٩ ) .

#### المبدأ :

من المقرر انه يجب لسلامة الحكم فى جريمة القتل والاصابة الخطا ان يبين وقائع الحادث وكيفية الخطا المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث وان يكون الخطا متصلا بالجرح او القتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح او القتل بغير قيام هذا الخطا مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل قننى .

#### المحكمة :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان حصل اقوال الطاعن والمجنى عليهم فى جريمة الاصابة الخطا ومؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم خلص الى ادانة الطاعن فى قوله « وحيث انه عن الموضوع فان التهمة ثابتة قبل المتهم على ما هو ثابت من اقوال ..... و ..... على النحو السالف بيانه الامر الذى يتعين معه عقاب المتهم عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٠٤/٢ ج ١ » - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ما اخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكل من من المقرر قانونا انه يجب لصحة الحكم فى جريمة القتل او الاصابة

الخطأ ان يبين وقائع الحادث وكيفية سخط المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث وان يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل قننى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن دون ان يبين كيفية وقوع الحادث وملوك الطاعن اثناء قيادته للسيارة ، او موقف المجنى عليهم ومسيئتهم اثناء وقوع الحادث واثار ذلك على قيام رابطة السببية ، كما أغفل بيان اصابات المجنى عليه . . . . . وكيف انها أدت الى وفاته من واقع تقرير قننى باعتبار ان ذلك من الامور الفنية البحتة فان الحكم يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن دون المحكوم عليه الآخر الذى لم يكن طرفاً فى الخصومة الاستئنافية بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

#### المبدأ :

من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً او مدنياً من المسائل الموضوعية - تقدير القوة التمهيلية لتقرير الخير من سلطة محكمة الموضوع .

#### الحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنين بجريمتي القتل والاصابة الخطأ قد شابه البطلان والقصور فى التشبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك ان تقرير التخصيص جاء قاصراً ، كما ان اعضاء اللجنة التى انتدبتها النيابة العامة لم يؤدوا اليمين القانونية قبل مباشرة المأمورية ، ولم تحب المحكمة الدفاع الى طلبه .  
بمعاد اقراره شهود لاثبات وإعضاء تلك اللجنة ومعانة الجهاز المتسبب

فى الحادث وتنب لجنة أخرى لفحص هذا الجهاز لبيان سبب انفجاره ، كما ان الحكم لم يورد مؤدى التقارير الطبية المثبتة لاصابات المجنى عليهم المصابين ولم يعرض لقيام رابطة السببية بين تلك الاصابات والخطا استنادا الى تحليل عتق - واختيرا ، فان الحكم اغفل الاعتراضات التى اقارها الدفاع بشأن التفريز الفنى المقدم من اللجنة المشكلة بمعرفة النيابة العامة ، وان انفجار التجسز لم يكن بسبب ضعف اللحام - بل نتيجة اصطدام جسم صلب بمفرقة هذا الجهاز مما ادى الى ثطاييره بخالة استمرار عمل الجهاز لمدة خمسة واربعين يوما قبل وقوع الحادث واكتشاف اللجنة وجود اتباع بتلك المقدمة لم تقدم تعليلا له كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما وازود على ثبوتهما فى حقيهما اقله حائقة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الاجرامات الجنائية هو مجرد بيان تبيح لاعضاء الهيئة الامام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ، ولم يرتب القانونون البطان جزاء على ما يشوب التقرير من نقض او خطأ ، وكان البين من مجرى جلية المحاكمة ان الطاعنين لم يعترضوا على ما تضمنه التقرير ، ومن ثم فلا يجوز لهما اثاره الجدل فيه ذلك امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، ولئن اوجب القانونون على الخبراء ان يحلفوا يمينا امام سلطة التحقيق بان يبدوا راىهم بالدقة وان يقتضوا تقريرهم كتابة ، الا انه من المقرر ان عضو النيابة بوصف كونه صلب الحق فى اجراء التحقيق وزئيم الضبطية القضائية له من الاختصاص ما يحله قانون الاجرامات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية فى الفصلين الاول والثانى من الباب الثالث منه بما فى ذلك ما تجهزه لهما المادة ٢٤ من هذا القانونون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بلعل الخبرة الشخصية وطلب راىهم شفويا او بالكتابة بطير حلف يمينا . ولما كان لمحكمة

الموضوع أن تأخذ بما تطمئن اليه من عناصر 'الاثبات' ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات ما دامت مطروحة للبحث امامها ، فانه لا على المحكمة ان هي اخذت بتقرير اللجنة التي شكلتها النيابة العامة ولو لم يحلف اعضاؤها يميناً قبل مباشرة مأمورياتهم بحصلانه ورقة من اوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة لها وعنصر من عناصرها مادام انه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدهن بالتفنيد والمناقشة ، ولا عليها - من بعد - ان هي لم تعرض في حكمها لافعال الطاعنين في هذا الشأن مادام انه دفاع ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان للبين من محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة اول درجة ان الطاعنين لم يتسكبا بجلسة المرافعة الاخيرة ( ١٩٨٣/٢/١٦ ) بطلب سماع الشهود ضمن طلبتهما الختامية المبداه بتلك الجلسة ، وكان من المقرر انه يجوز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا ما قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، يستوى ان يكون القبول صريحا لو ضمنا ، وكان الاصل ان محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم بسماع الشهود الا من كلن يجب على محكمة اول درجة بسماعهم - وكان الطاعنان قد عدا مقتسلاوين عن حقهما بسكوتهما عن التمسك بهذا الطلب امام محكمة اول درجة فان منعاهما على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لعدم سماع شهود الاثبات واعضاء اللجان المنتدبة سواء من النيابة العامة او من المحكمة يكون غير سعيد - لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بان طلب المعاينة بقصد اثارة الشبهة في ادلة الثبوت التي اطمانت اليها المحكمة هو طلب لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة ان هي اعرضت عنه والتفتت عن اجابته ، فان ما يثيره الطاعنان في شأنه انما ينط في حقيقته الى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين صور الخطا التي خلص اليها توافرها في حق الطاعنين ، كما عرضى الى دفاعهما بشأن توافر خطأ الغير واطراحه لهذا الدفاع بقوله : « ان المتهم اللقى قد ورد الخزائن بجهازه الى شركة مصر للغزل والنسيج بناء على مناقصة تم رسوها عليه وانه

اتفق مع المتهم الاول على تصنيع ذلك الخزان الا انه لم يتفق معه على نوع اللحم وان المتهم الثانى قام بتوريد ذلك الخزان الى الشركة وقدم شهادة ضمان للضابط لمدة ستة شهور فى ١٩٨٠/٥/٩ . وحيث انه لما كان الثابت من التقرير الفنى المودع من اللجنة المشكلة بمعرفة النيابة ان انفجار الخزان كان بسبب ضعف اللحم بجسم الخزان وقاعدته والاجزاء الاخرى وان اللحم لم يتم طبقا للمواصفات العالمية ولما كانت المحكمة مطمئن وجدانها لما انتهى اليه هذا التقرير وما اثبتته الشهود . لما كان هذا وكان ضعف اللحم فى الخزان كان نتيجة للجهد الواقع عليه بما ادى الى انشطار وتمزق اللحم الى جزئين أحدهما موجود بالغطاء والاخر على الجسم الاسطوانى وقد ادى ذلك الى جسم الخزان بشيعة فاصطدم بالتوفى . . . . . فحدث به الاصابات الشابتة بالتقرير الطبى والى اودت بحياته كما اصاب كل من . . . . . ومن ثم فان الاتهام يكون على اساس صحيح من الواقع والقانون ويتعين معه عقاب المتهمين عملا بالمادتين ١/٢٣٨ و ٢/٢٤٤ . ٢ . ٣ عقوبات . ولا يقوم فى ذلك ما انتهى اليه التقريران الفنيان المودعان بمعرفة . . . . . اذ ان التقريرين لم يتم اعدادها بالنسبة للاول الا بعد ما يقرب من سنة ومسينتين بالنسبة للثانى ولا تطمئن المحكمة الى سلامة النتيجة التى انتهيا اليها . . . . . والقول بوجود عربة او جسم صلب اصطدم بجسم خزان فمردود بأن جميع الشهود لم يقولوا بحدوث تصادم بجسم الخزان باى جسم كان فان هذا القول لا اساس له من الواقع » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا من المسائل الموضوعية ، كما ان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التحليلية لتقارير الخبراء المقدمة اليها ، ولها ان تفاضل بين هذه التقارير وتأخذ منها ما تراه وتطرح ماعداه ليطبق هذا الامر بسطقتها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فى ذلك ، وكانت المحكمة قد استظهرت بمسئولية الطاعنين بما ينتجها واستدل الى تقرير اللجنة الفنية المنتدبة بمعرفة النيابة العامة واطرحت فى حدود

ملطقتها التقديرية باقى التقارير الاخرى فانه لا يجوز مجادلتها فى ذلك امام محكمة النقض مادام استنادها الى تقرير اللجنة المنتدبة لا يشوبه خطأ - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وهى غير ملزمة من بعد ان ترد استقلالا على الدفوع الموضوعية التى يستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثبوت التى أوردها كما أنها لا تلتزم بنسب خبير آخر مادامت ان الواقعة قد وضحت لديها ولم ترى هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون جدلا فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر الجريمتين المسندتين الى الطاعنين جريمة واحدة وعقوبتهما بالعقوبة المقررة لاثدها ، فانه لا مصلحة لهما فيما يثيرانه بشأن جريمة الاصابة الخطأ مادامت المحكمة قد دانتهما بجريمة القتل الخطأ بظروفها المشددة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢٨ عقوبات وأوقعت عليهما عقوبتهما عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الاشد ومن ثم يكون نعيهما فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨ )





## قتل عمد

اولا : نية القتل

ثانيا : الظروف المشددة

ثالثا : تمديد الاحكام

## أولاً

### نية القتل

قاعدة رقم ( ٢٧١ )

المبدأ :

قصد القتل - ماهيته - سلطة محكمة الموضوع .

المحكمة :

من المقرر ان قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه وان استخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطة التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد طلب على توافر نية القتل لدى الطاعن في قوله ان الدليل يقوم عليها ... من وجود الضغينة بين المتهم ووالد المجنى عليهما ومن اطلاق المتهم النار من جنته خرطوش وهو سلاح قاتل بطبيعته رغبة في التخلص منهما متعمدا تصويب السلاح قاتل بطبيعته رغبة في التخلص منهما متعمدا تصويب السلاح نحوهما على مسافة ثمانية عشر مترا وتبعد المسافة بين المجنى عليهما ثمانية امتار - واصيب كل منهما في بطنه وصدره وكان المتهم واقفا في نافذة ترتفع عن مستوى الشارع الذي كان يقف فيه المجنى عليهما مائتان وعشرين سنتيمترات الامر الذي يتعين حتما ان المتهم انتوى ازهاق روح المجنى عليهما اذ لو لم تكن قد اتجهت نيته فعلا الى قتلها ما اصابها واحدهما يبعد عن الآخر ثمانية امتار واطلاق العيار على كل منهما في مقتل واذ كان هذا التحليل سابقا وكافيا في استخلاص توافر نية القتل فان ما يثيره الطاعن من عدم توافر النية لديه يكون على غير اساس .

( طعن رقم ١٤١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨ )

قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

المبدأ :

قصد القتل - استخلاصه - سلطة محكمة الموضوع .

الحكمة :

من المقرر ان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظنوف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه ، فان استخلاص هذه الكيفية من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله « وحيث أن نية القتل لدى المتهم في جريمتي القتل والشروع فيه ثابتة في حقه من استعمال المتهم في عدوانه على المجنى عظيمها متالفتي الذكر آله قاتلة بطبيعتها « مسمم » ومن تصويبه المسمم اليهما في مقتل-منهما هو البتطن واصابة كل منهما اصابة خطيرة في البطن وقد ترتب على اصابة أحدهما - ..... - وفاته في اليوم الثالث متاثرا باصابته تلك وبما أدى اليه المقذوف الناري في مساره من تهتك بالمعدة والميساريق وكسر بعضظام الحوض ، ولا أدل على توافر نية ازهاق للروح لدى المتهم من مطاردته المجنى عليه ..... بعد اصابته من المقذوف الاول بعضده الايمن وموالة اطلاقه النار عليه في مقتل من جسمه بأن صوب مسجبه الى بطنه ، ومن ثم تعتبر الواقعة قتلا عمدا وشروعا في قتل عبد » . وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كافيا وسائفا في التحليل على توافر نية القتل لدى الطاعن ومن ثم يكون منعاه في هذا الخصوص غير مسديد .

( طعن رقم ٢١١٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥ )

قاعدة رقم ( ٢٧٣ )

المبدأ :

قصد المساهمة في الجريمة - تحققه - اثره .

### المسألة :

لما كان من المقرر وفقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات ان الفاعل اما ان ينفرد بجريمته او ان يسهم مع غيره فى ارتكابها ، فاذا أسهم فاما ان يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة واما ان يأتى عمدا عملا تنفيذيا فيها اذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء يحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره اذا صحت لديه نية التدخل فى ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف ، ويتحقق حتما قصد المساهمة فى الجريمة أو نية التدخل فيها اذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم يتشأ الا لحظة تنفيذ الجريمة تحققا لقصد مشترك هو الغلبة النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر فى ايقاع الجريمة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة وان لم يبلغ دوره على مسرحها حد للشروع . ولما كان القصد أمرا باطنيا يضره الجانى وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الاعمال المادية المحسوسة التى تصدر عنه فان العبرة هى بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد بقيامه . واذا كانت نية تدخل الطاعنين فى اقتراح جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم المشترك مستفادة من الصلة بين الطاعنين اذ أنهما شقيقان ، والمعية بينهما فى الزمان والمكان ، وصدورهما فى مقارفة الجريمة عن باعث واحد ، واتجاههما وجهة واحدة فى تنفيذها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فضلا عن ذلك ان الطاعنين معا انبالا على المجنى عليه ضربا بالتعصى بقصد ازهاق روحه انتقاما منه لتسببه فى موت شقيقهما فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية وكان البين من مطالعة هذا التقرير أنه يعد أن أورد اصابات المجنى عليه . وأثبت أنها جميعا اصابات رضية انتهى - خلافا لما ذهب اليه اللطاعن بوجه الطعن الى ان الوفاة نشأت عن هذه الاصابات مجتمعة بما أحدثته من كسور وتهتكات وما صاحب ذلك من نزيف وصدمة عصبية ، فإن الحكم المطعون فيه اذ

خلص الى اذاعة الطاعنين معا بجرمة قتل المجنى عليه يكون قد اصاب  
مصحح القانون .

( طعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٢٧٤ )

المبدأ :

قصد القتل - استخلاص قصد القتل - من سلطة محكمة الموضوع .

المحكمة :

من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يكتبها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، وإن استخلاص هذه النية موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أورده الحكم - على النحو المتقدم - كافيا وسائفا في التلويل على توافر نية القتل فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

( طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )

قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

قصد القتل - استخلاصه - سلطة محكمة الموضوع .

المحكمة :

لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يكتبها الجاني وتتم عما يضره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله « .... فقد توافرت نية القتل لدى فاعلها من استعمال سلاح قتل بطبيعته وأطلاقه في مقتل من جسم المجنى عليه وتعدد الطلقات حتى

أحدثت أثرها المنشود من الجهاز عليه تغيظاً منه لمقاومته المبرقة وتمكيناً من إتمامها « فإن هذا حسبه للتدليل على نية القتل حسبما هي معرفة \* به في القانون ، ومن ثم فإن ما ينصاه الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سعيد .

( طعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

المبدأ :

قصد القتل - توافره .

الحكمة :

لما كان ما أورده الحكم في الرد على دفاع الطاعن الخاص بانتفاء القصد الجنائي لديه ويحسن نيته ، سائفاً وصحيحاً في القانون على ما سلف بيانه ، كما أن المادة ٦٣ من قانون العقوبات أذقت بأنه لا جريمة إذا وقع الفعل من الموطف تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجرائه من اختصاصه متى حسنت نيته قد أوجب عليه - فوق ذلك - أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته اعتقاداً مبنياً على أشياح مقبولة - وإذا كان للبينة من الحكم أن الطاعن لم يثبت شيئاً من ذلك علاوة على أن ما ساقه الحكم في مدوناته على النحو المقدم بيانه من شأنه أن يؤدي إلى انتفاء حسن النية الذي تمسك به الطاعن وأنه تعتمد أيذاء الجنى عليه بأن يادره بإطلاق النار عليه وأنه لو كان حسن النية لاحتفى بإطلاق النار على أطار السيارة ، فإن ما يثيره الطاعن من نعي بأن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون وأن الفعل المنسوب إليه لا يوفر في حقه إلا جريمة القتل الخطأ - لا يكون مسديداً .

( طعن رقم ٢٢٨٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٢ )

قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

المبدأ :

قصد القتل - سلطة قاضي الموضوع التقديرية في استخلاصه .

المحكمة :

ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل لقاضي الموضوع . في حدود سلطته التقديرية ، واذ كان الحكم قد سبق على قيام هذه النية تحليلًا سائنًا واضحًا في اثبات توافرها لدى الطاعن بقوله انها « ثابتة في حق المتهم من ظروف الدعوى على نحو ما يلف بيانه ومن استعماله آلة حادة قاتلة « سكين » في الاعتداء بها على المجنى عليه وتوجيه طعنتين بها بشدة وعنف في مقتل من جسده وهما راسه وصدره احداثًا كثيرًا قطعيا بالراس ونفاذا بالتجويف الصدري على نحو ما اثبته التقرير الطبي الشرعى . ولم يتركه الا جثة هامدة ليشفى غليله اخذاً بثار شقيقه مما يؤكد في يقين المحكمة ان المتهم افصح بهذا الاعتداء على ان نيته انصرفت الى ازهاق روح المجنى عليه لا مجرد الايذاء » . ومن ثم فان ما يدعى الطاعن على الحكم في شأن استخلاله على توافر نية القتل يكون غير صحيح اذ ينحل الى جدل موضوعى فى حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها فيها مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

( طعن رقم ٩١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦ )

قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

المبدأ :

نية القتل هي من الامور الموضوعية التي يستظهرها القاضى فى حدود سلطته التقديرية .

## المحكمة :

من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق ، وكان من المقرر كذلك ان نية القتل هي من الامور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته التقديرية اعتبارها امرا داخليا متعلقا بالارادة يرجع تقدير توافره الى سلطة قاضي الموضوع وحريته في تقدير الوقائع ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان بين استنادا الى اقوال الطاعن في التحيقات - انه تمكن من رؤية الزورق الذي كان في المياه واستطلع ان يميز ان به راكبين اثنين ثم رأى الزورق وهو يبتعد براكييه عن الشاطئ كما رأى المجنى عليهما حال غزارهما وحدد المسافة التي كانت تفصله عنهما عند اطلاق النار بانها خمسة عشر مترا قد خلص الى ان الطاعن وقع اطلاق النار على المجنى عليهما من المنتمين الذي كان يحمله انما استهدف اصابتهما في الرأس ، واستدل الحكم من ذلك ومن سبق اعتداء المجنى عليهما على الطاعن على توافر نية القتل لدى الاخير وهو ما يكفي لاستظهار تلك النية ، فان ما يدعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يعدو ان يكون جديا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض ، هذا فضلا عن انه لا مصلحة للطاعن في النفي على الحكم بالفساد في الاستدلال على توافر نية القتل مادامته العقوبة المقررة في القانون حتى مع عدم توافر هذه النية ، لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفض موضوعا .

( طعن رقم ٩٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٢ )

قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

## المبدأ :

استخلاص نية القتل موكل الى محكمة الموضوع .



### الحكمة :

من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحصن الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات الخارجية التى يكتبها الجاني ويتم عما يضره فى نفسه وان استخلص هذه النية موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ما لثبته من ان المجنى عليه كان على بعد مقتيمرات من فوهة الميندقية عندما أطلق الطاعن النار عليه قد استظهر نية القتل والىب هوغفرها فى حق الطاعن فى قوله « وحيث انه عن نية ازهاق الروح فان الحكمة تستظهرها من نوعية السلاح المستعمل فى الحادث وهو سلاح تارى من طبيعته القتل ومن مكان الاصابة فى الرأس ومن شان مثلها الاجهاز على المعتدى عليه » وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كافيا وملائقا فى التظليل على توافر نية القتل فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سعيد .

( طعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩ )

قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

### المبدأ :

استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

### الحكمة :

لما كان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحصن الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يكتبها الجاني ويتم عما يضره فى نفسه فان استخلص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، واذ كان الحكم قد دلى على هذه النية تدليلا سائغا واضحا فى اثبات توافرها لدى الطاعن ، وكان البين من مساق الحكم ان ما قاله فى معرض هذا

التدليل من أن الطاعن صمم على الثأر من المجنى عليه اثر اعتدائه بالضرب على ابن عم له وسقوطه مقشياً عليه مما حملته على الاعتقاد بأنه قد قتله فأنقض على المجنى عليه بمعية معه وطعنه بها في مواضع قاتلة من جسمه وأصابه بخمسة طعنات نفذت ثلاثة منها إلى الرقبة والتامور والقلب ولم يدغسه إلا بعد أن أجهز عليه مما يقطع بانصراف نيته إلى ازهاق روحه ، وهو ما يتسق مع ما ذكره فيما أورده بياناً لواقعة الدعوى وما تضمنه التقرير الطبي الشرعى من أن هذه الطعنات النافذة للتجفيف الصدرى أدت مع ما صاحبها من نزيف دموى وصدمة مصيبة للوفاة وإنها تعتبر بالنسبة لموقعها والآلة المستعملة في إحداثها خطيرة وفى مقتل وكان هذا الذى أورده الحكم يكتفى للتدليل على توافر نية القتل فإنه لا يؤثر فى صحة قبضائه ما أطلقه من أوصاف كالغرور ذلك بأنها لا تعدو أن تكون تزييداً غير مؤثر فى منطق الحكم ولا فى تكوين عقيدة المحكمة فى الدعوى وقد خلا منها البيان الذى أورده الحكم للصورة التى ارتسمت فى وجدان محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن الحكم يكون بمنأى عن القصور والفساد فى الاستدلال على توافر نية القتل لدى الطاعن ،

( طعن رقم ٦٨١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢١ )

قاعدة رقم ( ٢٨١ )

المبدأ :

استخلاص نية القتل موكل الى محكمة الموضوع فى حدود سلطتها

التقديرية .

المحكمة :

لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتينا الجانى وتنم عما يضره فى نفسه ، واستخلاص هذه النية موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد

استظهر نية القتل واثبت توافرها في حق الطاعن بقوله « وحيث أنه عن نية القتل وهي ازهاق الروح فانها ثابتة قبل المتهم بما لا يدع مجالا لاي شك لما يضمنه المتهم من ضغينة للمجنى عليه نتيجة للخلاف الذي حدث بينهما في صباح يوم الحادث حول الترى وهو الامر الثابت من اقوال شأهدى الاثبات ..... ، ..... وخروجه من منزله حاملا فرد صناعة مخيلة يطلق الاعيرة الروسية محشو بمقذوف مفرد وصوبه اليه نحو بطنه وهو سلاح قاتل بطبيعته ناهر اياه لقومه الى منزله لشكايته الى والدته غلى ما بمزمنه في الصباح واقدامه وهو على مقربة من المجنى عليه وفي مواجهته على اطلاق العيار الناري عليه قاصدا من ذلك ازهاق روحه رغم تحذير الشاهدين المثابر اليهما بان يشهدا عليه ان هو قتل المجنى عليه فاصلها في مقتل ياعلى مقدم يمين البطين واخترق العيار التجويف البطني محدثا تهتكاً بالكيد والامعاء والكلبي اليمنى وما صاحبها من نزيف دموى وهي الالصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي اودت بحياته كل ذلك يؤكد توافر نية القتل لدى المتهم » . فان هذا حسبه للتدليل على نية القتل حسب ما هي معرفة به في القانون ، اما ما يثيره الطاعن من ان شأهدى الرؤية قرر انهما لا يعرفان قصد الطاعن من اطلاق النار على المجنى عليه - فضلا عن ان اقوال الشاهد الثاني بجلسة المحاكمة تضمنت ان الطاعن قصد ازهاق روح المجنى عليه فان هذا القول - بفرض صحته - لا يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها وليس عليها من بعد ان تناقش كل الادلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع بعد ان اطاعت الى ادلة الثبوت التي اوردها وينحل جدل الطاعن في توافر نية القتل الى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير ادلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

( طعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبسدا :

القصد الجنائي في جريمة القتل العمد - تحققه .

## الحكمة :

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة القتل العمد لا يتحقق إلا إذا ثبت أن نية الجاني قد انصرفت - بصفة خاصة - إلى اذهاب روح المجنى عليه ، والعبرة في التعرف على هذه النية هي بما يطمحه الجاني ويضمره في نفسه مما لا يدرك بالبحس الظاهر وإنما يستخلص من الامارات والظواهر الخارجية التي يثبتها الحكم . ولئن كان هذا الاستخلاص من شئون معقدة للموضوع ، إلا أنه يتعين أن يكون ما أثبتته في حكمها من هذه الامارات والمظاهر كافيًا بظاهته للكشف عن قيلم تلك النية . وإذا كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه - فيما تقدم ليراده - من أنه يستخلص هذه النية من ظروف وملابسات الطلث إلا أنه لم يكشف عن ماهية هذه الظروف والملابسات التي يشير إليها فيما ولته - وهو بصدد بيانه لواقعة الدعوى أورده أن اعتداء الطاعن على المجنى عليهما كان أثناء مشاجرة بين الطرفين مما لا يشك القول بقوامها هذا الاستخلاص من ظروف وملابسات الحادث ، أما ما أثبتته الحكم من استعمال الطاعن في الاعتداء مطواة وطعنه المجنى عليهما بها في بطنيهما وجيلولة الاهالي حونه ومواصلة الاعتداء ، كل ذلك لا يدل بظاهته على توافر نية القتل في حق الطاعن ، مادام الحكم لم يدل على انصراف قصد للطساعن أن يصيب من المجنى عليهما مقتلاً ، ذلك بأنه يصح في العقل أن يمتدح الجاني على غريمه بمطواة - متعمداً اصابته بالقتل - وهو لا يهتف عن وراء ذلك سوى مجرد أحداث هذه الاصابة به ، دون اذهاب روحه ، ومن ثم فلا حاجة - من بعد - فيما نسبته الحكم إلى الطاعن من تعمد طعن المجنى عليهما بقصد قتلها ، إذا أن هذا القصد الخاص هو العنصر المطلوب استظهاره والذي شاب الحكم قصور في التدليل على توافره على الذم الماتلف بيلانه . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

قاعدة رقم ( ٢٨٣ )

المبدأ :

قصد القتل - استخلاصه - سلطة محكمة الموضوع .

الحكمة :

من المقرر ان قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالبحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، كما ان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

( طعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٨٣ )

قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

المبدأ :

استخلاص قصد القتل من سلطة محكمة الموضوع في حدود سلطاتها التقديرية .

الحكمة :

من المقرر ان قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالبحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان ما باورده الحكم على النجوى المتقدم كافيًا وسلفًا في التعليل على توافر نية القتل فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد -

( طعن رقم ٥٦٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٤ )

قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

المبدأ :

قصد القتل - استخلاصه - سلطة محكمة الموضوع .

### المحكمة :

لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحوس الظاهر ، وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى ، والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، وكان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى ، موكولا الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه - بعد ان اثبت استنادا الى تقرير الصفة التشريعية - اصابة المجنى عليه الاول بأربعة وعشرين عيارا ناريا احدثت به كظورا بالاطراف وتهككات بالامعاء والمثانة ، واصابة المجنى عليه الثاني بخمسة وعشرين عيارا منتشرة بالصدر والبطن والرقبة فضلا عن مجموعة اعييرة اخرى بالظهر ، واصابة المجنى عليها الثالثة بأربعة اعييرة منها عيار بالرأس - قد عرض لنية القتل مستقلا على قيامها لدى الطاعنين من ارتكابهم الحادث ثارا لمقتل والده اولهم ، واستعمالهم في ارتكابه اسلحة نارية من شأنها احدثت القتل ، واطلاقهم هذا الكم الهائل من الاعيرة على المجنى عليهم ، وعدم مغادرتهم مكان الحادث الا بعد ان مضى عود المجنى عليهم الثلاثة ، وهو ما يكفي في استظهار نية القتل ، ويسوغ به اثبات توافرها لدى الطاعنين ، ومن ثم فثبت النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير صحيح .

( ملعن رقم ٦٦١٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٦ )

#### المبدأ :

استخلاص القصد الجنائي موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

#### المحكمة :

قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحوس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، ولتحصيل هذا المقصد من عناصر الدعوى

موكول الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الذى اورده الحكم فيما تقدم سائعا فى التحليل على توافر نية القتل ، فانه لا محل للنعى عليه فى هذا الصدد .

( طعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٧ )

##### المبدأ :

قصد القتل امراخيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ياتىها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

##### الحكمة :

لما كان ذلك وكان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ياتىها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد اوضح الدور الذى قام به كل من الطاعنين فى قوله : « انه ( الطاعن الثانى ) ما ان شاهدهما ( المجنى عليها ) حتى رفعها من فوق ارض الطريق والقى بها فى زريعة الفول المجاورة بغلة وبدون مقدمات قاتلها عليها . المتهم ( الطاعن الاول ) بالبلطة وقد اقر بأنه اخفى تلك الالة المستعملة فى ارتكاب المثلث فى ملسورة مياه وانه اعطى المتهم الاول ثقبيا ليحرق الجثة » . ثم لستظهر للحكم بعد ذلك نية القتل بقوله : « وحيث انه عن نية القتل فثبته من استمصال الة حاده ثقيلة - بلطه - من شاتها لحدث الموت وضرب المجنى عليها بثلث الالة فى مواضع قاتلة على رأسها وعلى يمين الوجه الى يمين الرقبة وبقرة مما ادى الى حدوث كسور بعظام الجمجمة وتهتك بالحقايا وجوهر المخ والاوعية الرئيسية على الجانب الايمن من الرقبة وما متعلقها من

نزيف دموى وصدمة عصبية وقد أدت هذه الاصابات الى حصول الوفاة  
الفورية ثم احراق الجثة بعد ذلك مما يدل على ان المتهمين قد قصدا  
ازهاق روح الجنى عليها وقد ارتكبا فعلتهما لما علماه من سوء ميلها -  
وهما من اولاد عمويتها فارادا التخلص من عارها فاقدمتا على فعلتهما  
غير عابئين بنتيجة اعمالهما او مقدرين لما يترتب عليها من مسؤوليات  
فلم يتركاها الا قتيلة » ، فان هذا القول استخلصته المحكمة من ظروف  
الدعوى وملابساتها هو استخلاص مائع وكاف فى التدليل على ثبوت  
توافر نية القتل فى حق كل من الطاعنين كما هى معرفة به فى القانون .  
( طعن رقم ٤١٦٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ )

#### ملحظة رقم ( ٧٨٨ )

##### المبدأ :

من المقرر ان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وانما  
يتحرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى  
تنتجها الكائنات تتم بها وتضمرة فى نفسه فان استخلاص هذه النية من  
مظاهر الدعوى موكول لثبوت قاضى الموضوع فى حدود مطلته التقديرية .

##### الحجج :

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل واثبت  
توافرها فى واقعة للدعوى فى قوله : « بحيث انه عن نية ازهاق الروح  
فبسطوا حوافرها فى حق المتهم من قبلها مدفوعة بعوامل للحقد  
والضيق التى لفتلت بها نفوسها وتوهجت فى وجدانها وحملتها جوانحها  
نحو الجنى عليها الى القاء غاز الكيروسين على وجهها فجاء مما ترتب عليه  
انسكاب الغاز وتساقطه على ملابسها وكافة اجزاء جسمها ثم قيامها فى  
الظلمة بالقاء للمصباح المشتعل على ملابسها قلعة من ذلك لشعال النار  
فيها بضمه وضح حد لمتاعبها معها والخلاص منها بتلك الوسيلة البشعة  
القاتلة بطبيعتها مما تروى عليه بالفعل اشتعال النار وملامسة لهيبها  
جسم الجنى عليها ولنتجابه فى حسابات متعمدة منه واحداث الحروق الخطيرة



التي تسبب في وفاتها » . ولما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحرص الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتتم عما يضره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وما دام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تحليلًا سائفاً بان ما تثيره الطاعة في هذا الصدد يكون غير شديد .

( طعن رقم ٤٩٠٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

المبدأ :

قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحرص الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتتم عما يضره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحرص الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتتم عما يضره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله : « لقد كان قتل المجنى عليه هو الهدف الذي تغياه كل من المتهمين فقد اقرا اقرا اطمانت اليه المحكمة بأنهما اتفقا على قتله اذ ضاق به الثأني ... » وفضيه فاراد ان يتخلص منه واعد لذلك سكيناً سلمه الى المتهم الاول ... » الذي اقر بأن القاضي حرضه على قتل المجنى عليه واتفق معه على ذلك واعطاه السكين فصعب المجنى عليه لينفذ الاتفاق وطفقه بالسكين في بطنه ولم يتركه وبه رمق الا لخوفه من غريب لاح له فاضطر الى الفرار قبل ان يكمل الاجهاز على المجنى عليه لكن بعد ان اثبتته بالجراح التي

لم تدع فرصة لإسعافه وانتهت بوفاته « . وإذا كان هذا الذى استخلصه الحكم من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ يتسق مع ما ذكره فيما أورده بياناً لواقعة الدعوى وما تضمنه تقرير الصفة التشريحية من تعدد الطعنات ووقوعها فى مقاتل وتضافرها فى أحداث الوفاة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى شأن استغلاله على توافر نية القتل يكون غير صحيح . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٧٠٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٠ )

#### المبدأ :

من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحدس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتنتم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاض الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحدس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتنتم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاض الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بقوله « وحيث أن نية قتل المجنى عليه ..... متوافرة وثابتة فى حق المتهم بدليل ما تبين للمحكمة من اقصاح المتهم ذاته عنها أمام الشاهدة الاولى ..... عندما كان يتعقب المجنى عليه من داخل المسكن الى خارجه ووقت أنه تبين أنه لم يمت من الاصابات التى أحدثها به داخل المسكن بقوله أنت لم تمب بعد ؟! قطعته فى يطنه قاصداً ازهاق روحه وكذلك لكثرة الاصابات التى أحدثها المتهم بالمجنى عليه وهى فى مقتل من

جسمه وايضاً مما رددته الشهود بالتحقيقات وبالجلسة من ارض المتهمة كان قد دأب على تهديد المجنى عليه بالقتل مما يؤكد في يقين المحكمة توافر قصده ازهاق روح المجنى عليه . وكان ملأ بؤزده بالحكم تحليلاً على ثبوت نية القتل في حق الطاعن سائفاً وكافيا لحمل قضائه فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه من بين ما نقله عن الشهادة ..... في تحقيقات النيابة وبالجلسة ان المتهم كان قائم الشجار مع المجنى عليه وتهديده بالقتل لارغامه على ترك مسكنه لو اعتناق الدين الاسلامي ، وكان من المقرر ان سكوت الحكم عن ذكر مصدر المثل لو الخطأ فيه لا يضيع اثره مادام له اصل ثابت بالاوراق ، ولما كان الطاعن لا ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاسناد فيما حصله من هذه الاقوال في تحقيقات النيابة ولا يجادل في اسباب طبعته في هذا الخصوص ، وكان البين ايضاً من اقوال الشاهدة في محضر جلسة المحاكمة ان اقوالها لا تخرج في مضمونها ومعناها عما نقله الحكم فان الحكم المطعون فيه فيما حصله من اقوال الشاهدة ..... مستنداً في ذلك الى اقوالها في تحقيق النيابة وبالجلسة دون تحديد لما قررت في كل ذلك لا يكون قد أخطأ في الاسناد وما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها وورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اقوال المجنى عليه قبل وفاته ومن شهوة الاثبات ومن التقرير الطبي الشرعي وهي ادلة سائفة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها - فان الطعن يرمته يكون على غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً .

١ طعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٨٥ )

قاعدة رقم ( ٢٩١ )

المبدأ :

قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف

المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم  
عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع  
في حدود سلطته التقديرية .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك  
بالجين الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات  
والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه  
واستخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته  
التقديرية ، كما ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا  
يكون في الخارج اثر محتسوس يدل عليها مباشرة وانما تستفاد من وقائع  
وظروف خارجية ويستخلصها القاضي منها استخلاصا مادام موجب هذه  
الوقائع والظروف لا يتناقض عقلا مع هذا الاستنتاج ، كما ان ظرف سبق  
الاصرار لا يتاثر توافره قانونا بان يكون الالذى الذى اوقع فعلا كان معلقا  
على حدوث امر او موقوفا على شرط . واذا كان الحكم المطعون فيه قد  
استظهر نية القتل وظرف سبق الاصرار واثبت توافرها في حق الطاعنين  
بقوله « وحيث ان دفاع الطاعنين بانتفاء ظرف سبق الاصرار في الواقعة  
ويانها تشكل جنائية الضرب المفص الى الموت وليست جنائية القتل العمد ،  
فان المحكمة ترى ان هذا الوجه من الدفاع مردود بعدة امور نوجزها  
فيما يلى : اولا : ان المستفاد من شهادة ..... ان المتهمين الثلاثة والو  
الاحد عشر على المجنى عليه ولم يتركوه الا وهو جثة هامدة . وقد تأيد  
ذلك بما شهد به ..... و ..... من انهم حين وصلوا الى  
مكان الحادث عقب وقوعه وجدوا المجنى عليه وقد فارقت الحياة .  
ثانيا : ان الثابت من تقرير الصفة التشريحية ان المجنى عليه وجدت به  
خمس اصابات قطعية حيوية بالانف والجبهة جائرة الحدوث من منجل  
واصابتان رضيتان حيويتان يمين الراس جاكز الحدوث من جزء كال  
من فاس ، هذا ينبىء بوضوح عن اصرار المتهمين على تحقيق نتيجة  
اجرامية معينة من قتلهم حتى ازهاق روح المجنى عليه وقد استعملوا

لتحقيق هذه النتيجة آلات ( فاس ومنجل ) من شأنها أن تحدث الموت إذا ما قصد بها ذلك . ثالثا : ان تحريات الرائد ..... رئيس مباحث مركز فوه وشهادة ..... ذهبت الى انه توجد خلافات سابقة بين المتهمين والمجنى عليه بسبب حاجة الأخير الى المرور من الطريق المجاور لارضهم والذي يؤدي وحده الى ارضه هو ، ويان المتهمين هددوا المجنى عليه بالقتل اذا هو امر على المرور من ذلك الطريق ، وقد تأيد هذا بما ثبت من المعاينة التي اجرتها النيابة العامة للطريق سلف الذكر من انه الطريق الوحيد للوصول الى ارض المجنى عليه وان به اثار اقتطاع في مسافة خمسة عشر سنتيمترا تقريبا اضيفت الى الارض الخاصة بالمتهمين . وكل هذه الامور تؤدي في جلاء الى توافر نية القتل وقيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهمين الثلاثة جميعا « ..... وما ساقه الحكم مما سلف سائغ ويتحقق به توافر نية القتل وظرف سبق الاصرار حسبما هما معرفان به في القانون . ومن ثم فان النعي في هذا الخصوص يكون غير سليم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استبعد توافر ظرف الترصد فان ما يثيره المدافع عن الطاعنين من فساد الحكم في الاستدلال على توافر ظرف الترصد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اورد مضمون معاينة النيابة للطريق الذي وقع به الحادث على النحو السالف بيانه بما يكفي لحمل قضائه فان النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يرمته يكون على غير اساس متعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٥٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٢ )

المبدأ :

نية القتل ما يكفي للتحليل عليها - مثال .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل واثبت

توافرها في حق الطاعن بقوله « وحيث انه عن نية القتل فهي ثابتة في حق المتهم ثبوتاً قاطعاً مما سبق بيانه من ظروف الدعوى وملابساتها والتي يبين منها انه اثر المشادة الكلامية الوقفية التي تثبت بينه وبين المجنى عليه قد تعدد النزول من منزله وهو حامل للمسدس المرخص له في حيازته واقام على المجنى عليه حال وجوده بدخل سيارته امام عجلة القيادة واطلق عليه عياراً نارياً من ذلك المسدس وهو سلاح قاتل بطبيعته واصابه في جانية الایسر بهذا المقنوف بما يقطع بانه تعدد قتله ولا يقدح في ذلك ما اثاره المدافع عن المتهم انه لو كان المتهم يقصد قتل المجنى عليه لا يطلق عليه اكثر من طلقة نارية اذ يكفي للتحليل على توافر نية القتل انها نشأت لدى الجاني اثر المشادة الكلامية التي حدثت بينه وبين المجنى عليه الامر الذي يحض دفاع المتهم في هذا الصدد » . فان هذا الذي استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص سائغ وكان للتحليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعن ويكون معنى الطاعن في هذا الخصوص غير صحيح .

( طعن رقم ٢٨٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١١/١١/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٣ )

#### المبدأ :

من المقرر ان تمتد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضرمة في نفسه واستخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - بعد ان تحدث عن الباعث على اقتراف الجريمة بقوله « انه نظراً لوجود خصومة ثائرة بين المتهمين والمجنى عليهما سابقة على الحادث اضرر المتهمان في نفسيهما الشريرة تحركهما عوامل الانتقام قتل المجنى عليه ..... انتقاماً

لسبق اتهامهما فى قتل شقيقه « عرض لنية القتل والثبت توافرها فى حق الطاعن والمتهم لآخر فى قوله « وحيث ان نية القتل ثابتة فى حق المتهمين ..... من استعمالهما لسلحين ناريين مشخنين قاتلين بطبيعتهما وتضويبهما الى مقتل من المجنى عليه ..... اخطاه واصاب ..... باسفل يسار جدار البطن وباعلا وحشية الفخذ الايسر ثم اتبعاً ذلك بعبارة اخرى وكان الاطلاق من مسافة تجاوزت مدى الاطلاق القريب ( اكثر من نصف المتر ) الامر الذى يبرز ما فى نفسيهما بجلاء رغبتهما فى التخلص من المجنى عليه ..... ويسال المتهمان عن اصابة ..... باعتبارها نتيجة احتمالية لاطلاقهما النار صوب الاول وعدم احكامهما ..... الامر الذى يتوافق معه نية القتل قبلهما « ، وكان من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ياتيها الجاني وتتم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذه النية موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . واذا كان ما اورده الحكم من ذلك كافيا وسائفا فى التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن ، فانه لا محل للنعي عليه - فى هذا الخصوص - لما كان ذلك - وكان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع احد ان يشهد بها مباشرة بل تستعد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ، وكان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الاضرار فى حق الطاعن والمتهم الاخر بقوله « ويعيب انه عن ظرف سبق الاصرار فقد توافر فى حق المتهمين من رغبتهما فى الانتقام من المجنى عليه ..... لسبق اتهام والده لاول وابن الثانى فى حادثة قتل ..... واعداء لتنفيذ رغبتهما هذه سلاحين ناريين مشخنين « بنحيتين \* الامر الذى تستظهر منه المحكمة ان فكرة القتل قد اختصرت فى ذهن المتهمين وبقيت فترة من الزمن من انعقاد العزم من وقت الاتهام ومن الاقدام على تنفيذها تهيأت لديهما فى خلالها حالة من الهدوء النفسى والصفاء الفكرى اتاحت لهما ان يتدبرا عاقبة قتلها \* ولما كان ما استظهره الحكم للاستدلال على توافر ظرف سبق الاصرار من وقائع وامارات كشفت

عنه له معينة الصحيح من الاوراق ومما يسوغ به هذا الاستخلاص ، وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم من اقوال شهود الاتبات حسبما اطمأن اليه وجدان المحكمة ، فان منعاه بآن الحادث وقسبح مصادقة ينحل الى جتل موضوعى فى تقدير المحكمة للادلة الناتجة فى الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيينا ورفضه موضوعيا .

( طعن رقم ٤٠٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٤ )

المبدأ :

قصد القتل امر خفى لا يدرك بالجنس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والظواهر التى ياتىها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه - استخلاص هذه النية موكل لمحكمة الموضوع .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل واتيت توافرها فى حق الطاعنين فى قوله : « ومن حيث انه عن نية القتل ، فقد توافرت بحق المتهمين من مياغته المبنى عليه - وهو خلى البال عن تربص الغير له - ومفاجأته بدفعه واسقاطه ارضا للتمكن منه والحيلولة بينه والفرار من وجه خصومه ، ثم اطلاق النار عليه من سلاح ذى سرعة عالية مشبخن المسورة ، وتعدد الطلقات لتبلغ سبعة او تزيد وتوجيهها عن قرب شديد الى حد الملامسة لتصيب المبنى عليه فى مواضع مختلفة ومتعددة من جسمه لا سيما الرأس كل ذلك يدل على ان المتهمين انما قصدوا من الاعتداء ازهلك روح المبنى عليه ولم يبرحاه حتى تحققت لهم هذه النتيجة بقتله فى الحال » . وكان من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالجنس للظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والظواهر الخارجية التى ياتىها الجانى وتتم عما يضره فى



نفسه ، واستخلص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، واذا كان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كافيا وساففا في التعليل على توافر نية القتل ، فان ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد .

( ظعن رقم ٦١٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٥ )

#### المبحث :

قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالخص الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

#### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قصد القتل امرا خفيا لا يدرك بالخص الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله « ان نية القتل متوافره في حق المتهمين من ظروف الدعوى وملابساتها وذلك بان قام المتهمون بطعن المجنى عليه عدة طعنات في رقبته وراسه وامكن متفرقة في جسمه ولم يتركوه الا جثة هامدة ثم القوا به بخزان مرحاض المنزل » فاذا اضيف الى ذلك ما اثبتته الحكم من قيام الاتفاق بين المتهمين على استدراج المجنى عليه الى منزل اجدهم وقتله لسرقة ما معه من نقود فان ذلك سائق وكاف في التحليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعنين وباقى المحكوم عليهم فلا محل للنقض عليه في هذا الخصوص .

( ظعن رقم ١١٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )

## قاعدة رقم ( ٢٩٦ )

المبدأ :

من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر. وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ياتىها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه بان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

المحكمة :

حيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافق به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد المقتربة بجريمة الشروع فى القتل التى يدين الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من أقوال الشهود وتقرير الطبيب الشرعى وكلها تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها - لما كان ذلك وكان من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ياتىها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه ، فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر نية القتل لدى الطاعن فى قوله : « أن نية القتل تستظهرها المحكمة من استعمال المتهم فى الاعتداء على المجنى عليهما سلاحا نازيا ( طبنجة ) وهو سلاح خطر ومميت وقتل بظبيعته وتصويبه هذا السلاح اليهما واختياره مكان التصويب من الجسد موطنا خطرا الامر الذى يثبت للمحكمة ان المتهم ما استهدف من فعله المؤثم الا ازهاق روح المجنى عليهما » كما نقل عن التقرير الطبى الشرعى « أن اصابة المجنى عليه الاول التى أدبت بحياته هى فى بطنه - وفخذ الايمن وان اصابة المجنى عليه الثانى كانت فى صدره من سلاح طبنجة مرخصة باسم الطاعن ومطلقة فى تاريخ يتفق وتاريخ الحادث » . وتقل عن المجنى عليه الثانى قوله « أن الطاعن كان يعتمد قتله وآخاه » . ومن ثم فان تحليله على توافر نية القتل لدى الطاعن يكون مائفا .

( طعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٧ )

#### المبدأ :

قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

#### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر نية القتل في حق المحكوم عليه في قوله : « وحيث انه لا جدال في توافر نية القتل لدى المتهم ، ولا ادل على ذلك مما استبانته المحكمة واستدلّت عليه من اصراره وما عمد اليه من كم فم المجنى عليه على نحو لا يؤدي بطبيعته وكيفيته الا الى كتم نفسه بما يقطع انصراف نيته الى قتله والخلاص منه بعد ان قضى منه وطرا ، تحقيقا لما أضمره في ذهنه ووفر في نفسه ، فلو غسل في اجراحه ولم يقف باعتدائه عليه عند هناك عرضه وهو من الفواحش ، بل مد يده الى اجترأ سيرة القتل وهو من الكيثر فانفذه فيه وحقق ما انتوى فتوافرت بذلك جريمة القتل العمد مقترفة بجناية هناك عرض المجنى عليه بالقوة » . ولما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخفية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذا القصص من عناصر الدعوى موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وكان ما أورده الحكم فيما سلف يكفي في استظهار نية القتل ، وقد ساق لاثباتها قبله من الادلة والقرائن ما يكفي لتحقيقها طبقا للقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به المحكوم عليه من ان اعترافه جاء باطلا لانه وليد اكراه بقوله : « فإن المحكمة لا تعول على انكار المتهم املها ، وتلتفت عما تذرع به من زعم اكراهه على الاعتراف بمقولة ساقها بدون دليل وعلى خيلاف الثابت باوراق

الدعوى التى يبين منها أنه أدلى بهذا الاعتراف - فى تحقيق النيابة العامة - طواعية واختياراً وإرادة حرة وأعية لتجهت اليه إرادته دون ما شائبه من إكراه وقع به لحمله عليه ، أو فطنة خوف دفعه اليه مما ترى معه المحكمة سلامة هذا الاعتراف وموافقته مآليات الدعوى وواقعاتها ، وتطابقه مع الحقيقة فيها ، ومن ثم فلا تعتد بعدوله عنه من بعد وتأخذه بما خلصت اليه منه « . وكما كان الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاتبات ، ولها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف العزى اليه قد انتزع منه بطريق الإكراه . ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه وأطمأنت اليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها ، وأذ كانت المحكمة مما أوردته - فيما سلف - قد اقتصت عن اطمئنانها الى أن اعتراف المتهم إنما كان عن طواعية واختيار ولم يكن نتيجة إكراه ، واقتنعت بصحته ، فإن رد المحكمة على ما دفع به المحكوم عليه فى هذا الشأن يكون كافياً وسائغاً بما لا شائبة معه تمويه الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما تضمنته أوراق الدعوى من فقدان المحكوم عليه الشعور والاختيار وقت ارتكاب جريمته بسبب مرضه النفسى ورد عليه بقوله : « كما لا تسير المحكمة ما تنالس فى الأوراق عن مدى ادراك المتهم وسلامة قواه العقلية » فإن البين من ظروف الحال وملابساتها والأفعال المسندة الى المتهم وتصرفاته إزاءها وأصراره فى التحقيق على إيضاح تفصيلات الواقعة بدءاً من هتك عرض الغلام المجنى عليه واتجاه نيته الى قتله وقصده من بوارئه ثم تصرفه من بعد إيقاع هذا القتل ، إنما يدل على ثباته وسلامة عقله ويؤكد اكتمال ادراكه وتمام شعوره بما ارتكبه فى حينه ويقطع بانتوكله ما فعل ويقصده اليه وبنتيجته ، وكلها أفعال وتصرفات لا ترى معها المحكمة توافق أى شبهة معاناة من جنون أو هاجة فى الفعل - وهى مناط فقدان الشعور والاختيار فى حكم المادة ٦٢ من قانون العقوبات « - لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير حالة المتهم الفعلية من الأمور الموضوعية التى تستغل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على استنباط

سائفة ، وهى لا تلتزم بالالتجاء الى اهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها ان تشق طريقها فيها ، وكانت المحكمة قد اثبتت - فى حدود سلطتها التقديرية - تمتع المحكوم عليه بملكية الوعى والتمييز والقدرة على حسن الادراك وسلامة التدبير العقلى وقت ارتكابه الجريمة وذلك من واقع ما استدل به من مملك المحكوم عليه وافعاله واقواله سواء ما كان سابقا على وقوع الجريمة او اثناء ارتكابه لها او من بعد مقارفته اياها ، واستدلَّت المحكمة من كل ذلك على سلامة قواه العقلية وقت وقوع الحادث ، وهو استدلال سليم لا غبار عليه اذ اتخذت من تصرفاته واقواله السابقة والتالية على الحادث قرائن تعزز ما انتهت اليه من انه كان حافضا لشعوره واختياره وقت الحادث ، فان ما أورده الحكم فيما تقدم كلف وسائله فى الرد على ما تضمنته أوراق الدعوى بشأن ما تقدم .

لما كان ما تقدم ، وكان يبين اعمالا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجرامات الطعن امام محكمة النقض ان الحكم المعروض قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دين المحكوم عليه بالاعدام بها وساق عليها اذلة محدودة الى اصلها فى الاوراق ومن شأنها ان تؤدى الى منا رتبه الحكم عليها . وقد صدر الحكم بالاعدام باجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم وفقا للمادة ٢/٣٨٦ من قانون الاجرامات الجنائية - وجاء خلوا من قلة مخالفة القانون او الخطأ فى تطبيقه او تاويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى اليه هذا الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة العامة اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

( ملعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلمة ١٠/١ / ١٩٨٧ )

قاعدة رقم ( ٢٩٨ )

المبدأ :

قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتئها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر ، وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتئها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية - ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل واثبت توافرها في حق الطاعن « من اقتدام الطاعن على مهاجمة المجنى عليه أثناء نومه والاعتداء عليه مع آخرين بعضهم توفي والبعض سبق محاكمته طعنا بالاثبات حاده وضربا بعض فاحدثوا به العديد من الاصابات بلغت خمسة عشر اصابة بعضها في مقتل ولم يكفوا عن الاعتداء عليه الا بعد ان ايقنوا ان روحه قد فاضت فان هذا حسيبه للتدليل على توافر نية القتل كما هي معرفة به في القانون - فضلا عن ذلك فان البين من مدونات الحكم انه اوقع على الطاعن عقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن الجريمتين المستدتين له ومن بينهما جريمة السرقة ليلا من شخصين فاكتر مع حمل سلاح وهي العقوبة المقررة لهذه الجريمة بنص المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ومن ثم فان لا مصلحة له في هذا الوجه من النعي . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل دفاع الطاعن بشأن مكان الحادث ورد عليه بقوله « ... هذا وقد ثبت من مغالبة النيابة العامة لمكان الحادث ان النساء لطخت ملابس المجنى عليه والملاءة التي وجدت عليه وان الدماء كانت لا تزال تنزف منه . وقد اقر المتهم ..... بالتحقيقات بان المساءة كانت على المجنى عليه وهو نائم وقبل الاعتداء عليه . واما عن فردة

الحذاء فالثابت من محضر جمع الاستدلالات المؤرخ ١٩٧٦/١١/٢٠  
بمعرفة الرائد عبد العال السيد انها وجدت بعيدة عن الجثة بمسافة مترين  
وليس خمسمائة متر كما يقرر الدفاع » . وكان هذا الذي ساق الحكم ردا  
على ما اثاره الطاعن في هذا الشأن سائغا ومؤديا الى ما انتهى اليه وله  
معينه الصحيح من الاوراق فان ما يثيره الطاعن من منازعة في هذا  
الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى  
لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون  
فيه لدى بيانه واقعة الدعوى ومن تحصيـله مؤدى أقوال المتهمين  
..... قد أورد انهم والطاعن ووالده قد اتفقوا فيما بينهم  
على ارتكاب الحادث وكان يبين من مطالعة المقررات المضمومة ان ما  
حصله الحكم من أقوالهم بتحقيق النيابة له صباه وأصله الثابت في  
الاوراق فان ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد في  
هذا الشأن لا يكون له محل بما تنحل معه منازعته في سلامة استخلاص  
الحكم لادلة الادانة في الدعوى الى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة  
للالدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا تقبل اثارته  
لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الاعتراف غسي  
المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية  
في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولها دون غيرها البحث في صحة  
ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه  
ومتى تحققت ان الاعتراف سليم مما يشوبه واطمانت اليه كان لها ان  
تأخذ به بما لا معقب عليها ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن  
الطاعن من بطلان اعتراف المتهمين الاخرين لانه كان وليد اكراه ورد  
عليه بقوله « وحيث انه عن النعى بالبطلان على الدلائل المستمدة من  
اعتراف من المتهمين بالتحقيقات وهم..... فان الثابت من  
تحقيقات النيابة العامة ان السيد وكيل النيابة المحقق قبل استجوابه  
للمتهمين سأل في الذكر قد ناظر ملابس وجسد كل منهم ولم يثبت وجود  
اية آثار او اصابات تدل على وقوع اكراه عليهم وقد قرر جميعهم امامه  
ان اعترافهم طوعية واختيارا ودون ثمة اكراه او حتى تهديد به ، وكانت

المحكمة بما أوردته فيما سلف قد اقصحت عن اطمئنانها الى ان اعتراف المتهمين المذكورين انما كان عن طواعية واختيار ولم يكن نتيجة أى اكراه . وكان لا يعيب الحكم خطؤه فيما استطرد اليه من ان الطاعن ومتهمين آخرين فى ذات الدعوى قد تم استجوابهم فى ذات جلسة التحقيق وانكروا ما أسند اليهم .- اذ لا يعيب الحكم تزيده فيما لم يكن فى حاجة اليه ما دام انه قد اقام قضاؤه على اسباب صحيحة كافية بذاتها لحمله ، فان ما يعناه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان قول متهم على آخر هو فى حقيقة الامر شهادة يمسوغ للمحكمة ان تعول عليها فى الادانة .- وكان من المقرر انه اذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا Basis على المحكمة ان هى اوردت مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبت اليهم جميعا تفاديا للتكرار الذى لا موجب له . ولا ينال من سلامة الحكم ما عدده الطاعن من مواضع خلاف فى اقوال المتهمين - يفرض حصوله طالما انه لم يورد شيئا من تلك الوقائع محل الخلاف وانه استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . ومن ثم يكون معنى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا . رفضه موضوعا .

( - طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٩ )

#### المبحث :

قصد القتل - استخلاصه - موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

#### المحكمة :

- لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحوس الباطن ، وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ياتيها للجاني وتتم عما يضره فى نفسه وكان استخلاص هذا القصد



من عناصر الدعوى موكولا الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، كما أنه من المقرر أن البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقى عقلا مع هذا الاستنتاج وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - كافيا وسائعا فى استظهار نية القتل ، ويتحقق به ظرف سبق الاصرار كما هو معرف به فى القانون ، فإن ما يتعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت اشارة الحكم المطعون فيه الى الاقرار الصادر من الطاعن انما وردت فى صدد الرد على انكاره للتهمة ، اذ عرض الحكم لهذا الانكار واطرحه فى قوله « وحيث أنه متى كان الثابت من اقرار المتهم عند نظر المعارضة فى أمر حيمه احتياطيا أنه قارف فعل القتل المسند اليه وقد تأيد ذلك بسائر ادلة الالبات الاخرى التى أوردها المحكمة على النسق المتقدم التى تطمئن اليها كل الاطمئنان لسدادها وتساندها وتكملها فانها لا تعول على انكاره » واذا كان الطاعن يسلم فى اسباب طعنه بأنه أقر فى محضر مد حيمه بأنه أحرق الجنى عليها ، وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة فى اخذها باعتراف المتهم ان تلزم نصه وظاهره ، بل لها أن تستنبط الحقيقة منه ومن غيره . من عناصر الدعوى بطريق الاستنتاج وكافة المكنات العقلية ما دام استنتاجها سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، وكان لا يلزم أن تكون الادلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئيه من جزئيات الدعوى ، اذ الادلة فى المواد الجنائية متسلندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة القاضى ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون بقى الادلة ، بل يكفى أن تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما استخلصه الحكم منها ، فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه أن تكون اقوال الطاعن فى محضر مد الحبس قد اقتصرت على الاقرار بارتكاب الفعل المادى للجريمة ولم تضمن اقرارا صريحا بتوافر نية القتل ما دلم أن الحكم قد استخلص من هذه الاقوال ومن الادلة الاخرى التى أوردها ثبوت مقارفة الطاعن من الجريمة التى فله بها بعناصرها القانونية كافة ومن بينها قصد ازهاق

الروح ، وجاء إستخلاصه لذلك سليما ومتقفا مع حكم العقل والمنطق .  
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره المدافع عن الطاعن  
من عدم توافر ظرف الاقتران ورد عليه في قوله « وفي شأن ما اثاره  
اليتم من انتفاء وصف الاقتران فان المحكمة تذهب للقول بانـه يكفي  
لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات  
ان يثبت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام  
المصاحبة الزمنية بينهما ، وأن تكون الجنائتان قد ارتكبتا في وقت واحد  
او في فترة قصيرة من الزمن ، ويانزال ما تقدم على ما استقر في وجدان  
المحكمة من إستخلاص للصورة الصحيحة لواقعة التعوي من أن المتهم  
بادر المجنى عليها بسكب الكيروسين واشعال النار بها ثم عاصر ذلك  
وتلاه مباشرة قفزه بذلك السائل على منقولات ومحتويات المنسكـن  
ووضعه النار بها عمدا فاحرقها ، فان في ذلك ما يوفى في حق المتهم  
وصف الاقتران كما استهدفه القانون وعناه الشارع « ويضحى ما ينعاه  
الطاعن في هذا الشأن على غير أساس ، هذا الى أنه لما كانت العقوبة  
التي أوقعها الحكم على الطاعن وهي الاشغال الشاقة المؤبدة تدخل في  
حدود ما هو مقرر لجريمة القتل العمد مجرده من أي ظرف مشدد ، فانه  
لا تكون له مصلحة في هذا النعى . لما كان ذلك ، وكان المرض العقلي الذي  
يوصف بانه جنون او عاهة عقلية وتنعيم به المسؤولية قانونا - على ما  
تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هو ذلك المرض الذي من شأنه  
ان يعدم الشعور والادراك أما سائر الامراض او الاحوال النفسية التي  
لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية ، وكان  
الاصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الامور الموضوعية التي تستقل  
محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب ما دامت تقدرها على  
اسباب سائفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام ما انتهى اليه في  
خصوص الحالة العقلية للطاعن على ما اثبته تقرير دار الاستشفاء للصحة  
النفسية من مسؤوليته عن افعاله مما لا ينزع الطاعن في أنـه لا يأخذ  
الصحيح من الأوراق ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل  
فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضاتـه يرجعه الى محكمة الموضوع

فلقى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التحليلية لتقرير الخبر المقدم اليها ، وما دأبت قد اطمأنت الى ما جاء به فإنه لا تجوز مصادرتها فى اعتقادها ، ومن ثم فإن كافة ما يثيره الطاعن بشأن الاسن التى اقيم عليها تقدير حالته العقلية ينخل فى حقيقته الى جدول موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها فيه . وهذا الى أنه لما كان البين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يثيره فى اسباب طعنه من اعتراضات على تقرير الخبر ، فإنه لا يكون له أن ينعى عليها اغفالها الرد على دفاع لم يثر امامها كما لا يجوز له أن يثير هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن يرمته يكون على غير انسان متعينا رفضه موضوعا ...

( طعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٠ )

##### المبدأ :

من المقرر أن قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحص الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ياتيها الجانى وينم عما يضره فى نفسه فان استخلاص هذه النية موكل الى قاض الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

##### المحكمة :

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل فى قوله " وحيث أن نية القتل متوافرة لدى المتهم من ضربه الجنى عليه بشدة وعنف بعضا غليظة ضربات متوالية فى مواضع قاتلة من جسمه اذ ضربه على مؤخر راسه فأحدث كسور بالجمجمة وتحتك بالسحايا والمخ على نحو ما هو موصوف بتقرير الصفة التشريحية كما ضربه على يسار الظهر وخلفية يسار الصدر فأحدث كسور بالاضلاع المشار اليها ولسم يتركه الا بعد أن سقط امامه كجثة هامدة مما يدل على أنه كان يقصد

أزهق روح المجنى عليه « . وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالبحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف الحسيلة بالدعوى والممارات والمظاهر الخارجية التي ياتنها الجاني وتتم عما يقصره في نفسه . فإن استخلص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود ميلطته التقديرية وإذا كان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كافيا وسائفا في التحليل على توافر نية القتل فإن ما يقصره الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس ، لما كان ذلك وكان الحكم قد استدل ضمن ما استدل عليه في بيان توافر نية القتل لدى الطاعن من أنه لم يتسرك المجنى عليه إلا كجثة هالكة مما أورد بقول الشاهدة ..... بتحقيقات النيابة من أن المتهم ( الطاعن ) لم يتروك للمجنى الا كوم على الأرض وأنه ظل يعتدى عليه بالعصا إلى أن مات وما ورد بقول الشاهد ..... من أنه شاهد للمجنى مصليا وقد سقط على الأرض والدماء تنزف من رأسه ولم يستطع إحيائه عن محدث أصابته ، وكان من المقرر أنه لا ينفي توافر نية القتل لدى الطاعن أن تؤدي الإصابات التي أحدثها بالمجنى عليه إلى وفاته على الفور ظللًا أنها هي التي أدت إلى الوفاة بما نجم عنها من مضاعفات حوّن أن تتقطع رابطة السببية بينها وبين الوفاة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما ساقه الحكم من وقائع في سياق استدلاله على نية القتل له في الأوراق مداه ولم يجد في تحصيله عن نص ما أنبأت به لقحواله ولا يحدو الطعن عليه بدعوى الخطأ في الاستناد أن يكون محاولة لتجريح الدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقشة الصورة التي أرسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا تقبل غفلته أمام محكمة النقض ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا مصلحة للطاعن أيضا في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في الاستدلال أو الخطأ في استظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقص بها مبرره في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

### قاعدة رقم ( ٣٠١ )

المبدأ :

قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه - استخلاص هذا القصد من سلطة محكمة الموضوع .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر نية القتل في قوله : « ولما عن انتفاء نية القتل لدى المتهم ( الطاعن ) فقد ثبت من تقرير الصفة التشرحية قيام المتهم بطعن المجنى عليه عدة طعنات من المطواه التي كانت في حوزته كما ثبت أن ثلاث من الطعنات في مقتل تلك النافذتين للتجويف الصدرى والاخرى المطعون بها في البطن وقد إحسنت بالفعل وفاء المجنى عليه ومن ثم فانه يكون قد تحقق في نية المتهم ازهاق روح المجنى عليه خاصة في محاولات المتهم بطعن المجنى عليه عدة طعنات ومن آلة حادة « مطواه » وتوجيهه الطعنات الى اماكن من جسم المجنى عليه هي بذاتها في مقتل » . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، وكان استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكولا الى محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ما دام تدليها على توافرها كافيا ، وكان الحكم قد دلل على ما سلف بيانه - على قيام هذه النية تحليل كافيا ، فان هذا حسيه يبرا من قالة القصور في بيان تلك النية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى لديه ، وزد عليه بقوله : واما عن الدفاع الشرعى المقال به فمن الثابت والواضح من الاوراق ان المتهم ( الطاعن ) قد فاجأ المجنى عليه بعدة طعنات بمطواه نفقت للتجويف الصدرى فمزقت عضلة القلب ومن ثم لم يكن المتهم وما اعرفه في حالة دفاع شرعى لانه لم يكن قد

حدث عنه اعتداء من المجنى عليه على المتهم وانما كان المتهم يقصد الانتقام من المجنى عليه على الصورة التى وقع بها الحادث ومن ثم لم يكن هناك دفاع شرعى أو تجاوزا له . لما كان ذلك ، وكئن من المقرر ان تقرير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب حتى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليه ، كما ان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وانما شرع لرد العدوان ، واذا كان مؤدى ما أورده الحكم فبنى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة اسناد الحكم بشانه - الطاعن فلجأ المجنى عليه بطعنه بمطواه فاجتبه به الاصابات التى اودت بحياته دون ان ييدر من المجنى عليه بادرة اعتداء عليه ، فان ما قارفه الطاعن من تعدد يكون من قبيل الانتقام بما تنص به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هو معرفة به فى القانون ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم الا اذا تناول من الادلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة أو فيما استخلصته من نتيجة فان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى من وجود خلاقات بين الطاعن والمجنى عليه رغم خلو اقوال الشاهدين ..... من وجود هذا الخلاف - على فرض صحته - لا يعيب الحكم اذ لم يكن له تأثير على جوهر الواقعة التى اقتنعت بها المحكمة وهى ان الطاعن قد اعتدى على المجنى عليه بمطواه قاصدا قتله فاجتبه اصاباته التى اودت بحياته - لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يستند الى اقوال الشاهد الاخير بشأن تأكيد توافر نية القتل لدى الطاعن ، فان خلو اقواله من ذلك - على فرض صحته - لم يكن له اثر فى عقيدة المحكمة فى هذا الخصوص . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضحا :

قاعدة رقم ( ٣٠٢ )

المبدأ :

من المقرر ان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يهرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتتم عما يضره فى نفسه فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتتم عما يضره فى نفسه فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، ولما كانت حالات الاثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفى نية القتل ، كما انه لا تنقض بين قيام هذه النية لدى الجانى وبين كونه ارتكب فعلته تحت تأثير أى من هذه الحالات ، وان عت اعذار قضائية محققة يرجع الامر فى تقديرها الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض . واذا كان الحكم المطعون قد ساق على قيام قصد القتل تدليلاً سائفاً واضحاً فى اثبات توافره لدى الطاعن بقوله « وحيث انه عن نية القتل فهى متوافرة فى حق المتهم من قيامه بتسديد اللكمة شو الأخرى بقبضة يده اليمنى الى عنق المجنى عليها وهو موضع يد خطيراً على حياتها ودوامه بقمعه عليها فى هذا الموضع بالذات بعد أن انطرحت ارضا على ظهرها بوضع قدمه اليمنى على عنقها لحوالى دقيقتين وقيامه بفرك هذه القدم وهو على هذا الحال مما يقطع أن المتهم حين اعتدى على المجنى عليها انما كان يقصد ازهاق روحها » . ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم فى شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير شديد ويكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرقن .

( طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ )

قاعدة رقم ( ٣٠٣ )

المبدأ :

قصد القتل - استخلاصه - موكول لمحنة الموضوع .

المحنة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحوس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها التجاني وتتم عما يضره في نفسه ، فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، واذ كان الحكم قد خلل على قيام هذه النية تذيلا سائقا واضحا في اثبات توافرها لدى الطاعن بقوله : « وحيث انه عن نية القتل فمتوافره في حق المتهم - الطاعن - من اطلاقه للعبارة النار من مسافة قريبة وفي مقتل من جسم المجنى عليه ومواصلته لاطلاق النار كولا الشاهد ..... الذي املك به اثناء اطلاقه للاعبرة النازية واختل توازنه فجاءت طاقه نارية في سيارة ..... وبقي الطلقات في الهواء ، ومن ثم تطفئ المحكمة الى ان ما اتاه المتهم كان يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، واذ كان من المقرر ان قول أحد الشهود انه لا يعرف القصد من اطلاق النار ليس من شأنه ان يفيد المحكمة في استخلاص نية القتل ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن امكان مواصلة الرماية قيل وصول الشاهد الاول اليه لا يعدو ان يكون جحلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي اليه بما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائقا كما هو الحال في الدعوى المطروحة بما لا يجوز منازعتها في شأنه امام محكمة النقض ، فان النعي على الحكم بشأن تحليله على توافر نية القتل لدى الطاعن يكون في غير محله هذا فضلا عن انه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم في هذا الخصوص ما دامت العقوبة المقضى بها مبرره في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد - لما كان ذلك - وكان يبين من ملخص جلسات المحاكمة



ان الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب الى المحكمة ضم تقرير المعطل الجنائي الخاص بخص السيرة والمشار اليه بوجه النعي فليس له ان ينعى على المحكمة بعودها عن اجراء لم يطلب منها هذا فضلا ، عن انه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من ان هذا التقرير كان من الممكن ان يتضمن دليلا قبله لما هو مقرر من ان المصلحة مناط الطعن فحيث تنتفى لا يكون الطعن مقبولا ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ما تقدم قلن الطعن يرمته يكون على غير اساس متعينا رقصه موضوعا .

( طعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

المبدأ :

جناية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم الاعتداء على النفس بعنصر خاص هو ان يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه .

المحكمة :

وحيث ان مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهما بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار ، بقصد ارتكاب جنة سرقة ، قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك ان ما أورده بيانا لنية القتل لا يكفي لامتظاهاها ، ولا يموغ به التدليل على توافرها قسى حقهما ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعات الدعوى واورد ادلة الثبوت فيها دلل على توافرية القتل في حق الطاعنين بقوله « وحيث عن نية القتل وهو يعد ازهاق روح انسان حي عن علم واردة ، وهو متوفر في الدعوى حسبما تثبته ظروفها وتشير اليه ادلة الثبوت فيها عن شهادة الشاهدة وتقرير الطب الشرعى من كتم نفس المجنى عليها

والضبط باليد حتى ان فاضت روحها ، وعدم تركها الا من بعد ان  
 أصبحت جثة هامدة . \* . \* . وخلص الحكم الى ادانة الطاعنين بجريمة القتل  
 العمد بقصد ارتكاب جثة مرقعة في ارضهم ، وكانت جنابة القتل  
 العمد المحمّلة قانوناً عن غيرهما من جرائم الخيانة على النفس بقتل  
 خاص بانهم انهم قد ارتكبوا هذه الجريمة على الجاني عليه مودعا عباراً  
 عليه انما جاز على ذلك خلاصاً من ان كان الشاهد انه تمكن من الشاهد الثاني من  
 الجاني الذي يظن ان مآثر الجرائم وهو قسمة الشاة ثم اكره الجاني فر  
 وبضرب في ثقله اقول ان الحكم الذي يقضي بقتلهم من هذه الجنابة  
 الباطنية . \* . \* . ان كان بين من الاطراف على المفردات التي اموت المحكما  
 يجب ان يقضي بالاحتياط على هذا الركن المقتضى واستظهاره بايراد  
 الادلة التي توجب لفظ الوجه من الطعن ان الشاهد الثاني شهد بان  
 الادلة التي تملك عليه وتثبت عنه وتبين ان الحكم قد انتقضت ان شهد  
 بانته بعد حضور الشاهد الثاني عليه المتهم الذي كان الحادث لنصرف لاحضار  
 الجاني حين ارتكب الفعل المقتضى المقتضى عليه في الواقع يقصد  
 ازهاق روح الجاني عليه الا وحسب طبعه على الادلة التي تملك عليه  
 من اوراق الشاهد الثاني على يدهم من اوراق الشاهد الثاني على يدهم  
 النتيجة التي يملكها الشاهد الثاني على يدهم من اوراق الشاهد الثاني على يدهم  
 وهناك وجه آخر عليه مضاهي ورأى الشاهد الاول . \* . \* . يقضي  
 الى اصولها في اوراق الدعوى ، كما كان ذلك ، وكان ما اوردته الحكم  
 التي التي كان ملقن على الارض ويده مطوأة وتبين مع الشاهد الاول  
 المطعون له لا يجد سوى الحديث من القتل الذي عاينه الطاعنين  
 من صيغة واقعة الشاهد الثاني على يدهم من اوراق الشاهد الثاني على يدهم  
 ذلك ان استدراج الجاني عليها الى منزل الطاعنين الثاني حيث قتلها  
 لم يوافق واقعة استدراج المتهم على الجاني عليه بطعن وهي الواقعة التي  
 انفاسها وحديثها بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفحة الشريفة والتي  
 اتخذ منها الحكم اساساً لادانة الطاعنين بجنابة القتل ، ومن ثم فان الحكم  
 اودت بحياتها ، لا يقضي بذاته لثبوت نية القتل في حقها . \* . \* . ان لم يحفل  
 المطعون فيه ان احوال في بيان ما شهد به الشاهد الثاني الى مضمون من  
 الحكم من ان قيام هذه النية بتكليف الجانيين - ولا يعني في ذلك ما قلناه  
 شهد به الشاهد الاول من اختلاف شهادتهما في شأن هذا الواقع  
 الحكم من ان الطاعنين شهدا ازهاق روح الجاني عليها ، ان الحكم يكون فوق قصوره  
 الجوهرية التي استند منها الحكم قضاء ، فان الحكم يكون فوق قصوره  
 ازهاق الروح انما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بايراد الادلة  
 منطوق على الخطأ في الاستناد مما يقينه ويوجب نقضه  
 والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة انها قتل عليه . \* . \* . لما كان ما تقدم  
 فان الحكم يكون مطعوناً بالافتقار الى اية اية ويستوجب نقضه والاعادة ( ١٩٨٨/٥/٤ )  
 دون حاجة بحث بقى اوجه الطعن .

قاعدة رقم ( ٣١١ )

المبطل من رقم ٥٧٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٧

ليس يلزم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي  
 ان يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقض  
 يستعص على الملاءمة والتوفيق

## ثانيا

### الظروف المشددة

#### قاعدة رقم ( ٣٠٥ )

المبدأ :

ظرف سبق الاصرار - ماهيته .

المحكمة :

من المقرر ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقسوم بنفس الجانى فلا يستطيع احد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ، وكان البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله « وحيث ان نية القتل ثابتة لدى كل من المتهمين ..... و ..... من استدراجهما للمجنى عليه الى مكان الحادث وقيام المتهم الثانى بشل حركته بالامساك بكلتا يديه من الخلف حتى يستحيل عليه المقاومة واطباق المتهم الاول باحدى يديه على عنقه والاخرى على فمه ومواصلة ذلك حتى تم لهما ما ارادوا من ازهاق روحه بخنقه وكتم نفسه » وما اورده الحكم على النحو المتقدم كاف وسائغ فى ثبوت نية القتل وكان الحكم قد عرض كذلك الى ظرف سبق الاصرار وكشف عن توافره فى قوله : « وحيث ان سبق الاصرار ثابت لدى المتهمين من انتوائهما القتل واتفاقهما عليه وتبجيرهما خطتهما فى تدبير هادئ فقصص مصمم عليه . وقد انتظراه حتى حضر وبصحبه ..... والذي كان المتهم الاول قد ارسله لحضاره وصحباه حتى استدرجاه الى طريق المنصورة - السبيلوين ثم انهذرا به بعيدا عن الطريق الاسفلت ليكونا فى مأمن من الاعين ثم قاجا المجنى عليه

ونفذا الجريمة على الوجه الذى دبراه وطبقا للخطة التى رسمهاها » .  
وما أورده الحكم - فيما سلف - يتحقق به ظرف سبق الاصرار على النحو  
المعروف قانونا . ومن ثم فإن كل ما ينعم الطاعنان على الحكم فى هذا  
الشان عن قالة القصور لا يكون سحيذا .

( طعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٦ )

المبدأ :

ظرف سبق الاصرار - ماهيته - سلطة محكمة الموضوع .

المحكمة :

لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحوس الظاهر ، وإنما يدرك  
بالظروف المحيطة بالدعوى ، والإمارات والمظاهر الخارجية التى  
يأتئها الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه ، واستخلاص هذا القصد من  
عناصر الدعوى موكول الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ،  
وكان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى ، وقد لا يكون لها فى  
الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة ، وإنما هى تستفاد من وقائع  
وظروف خارجية يمتلصصها القاضى منها استخلاصا ما دلم موجب تلك  
الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان ما أورده  
الحكم - فيما سلف - كافيا فى استظهار نية القتل ، ويتحقق به ظرف  
سبق الاصرار كما هو معروف به فى القانون فان ما يثيره الطاعن فى هذا  
الشان يكون غير سحيذ .

( طعن رقم ٥٦٤٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٧ )

المبدأ :

جعل الشارع من الجناية المقررة بالقتل العمد او من الجنحة  
المقررة به ظرفا مشددا - مفاد ذلك .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان جعل الشارع - في المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات بفقرتيها الثانية والثالثة - من الجناية المقرنة بالقتل العمد او من الجناية المرتبطة به ظرفاً مشدداً لجناية القتل التي شدد عقابها في هاتين الصورتين ، ففرض عقوبة الاعدام عند اقتران القتل بجناية الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة عند ارتباطه بجنحه - ومقتضى هذا ان تكون الجناية المقرنة بالقتل مستقلة عنه ، ولا تكون مشتركة مع القتل في اى عنصر من عناصره ولا في اى ظرف من ظروفه التي يعتبرها القانون عاملاً مشدداً للعقاب فاذا كان القانون لم يعتبرها جناية الا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل العمد وجب عند توقيع العقوبة بيان ذلك الذى اثبته الحكم في حق المتهمين - فاذا رأت المحكمة توقيع هذه العقوبة للظروف والملابسات التي بينتها في اسباب الحكم فان قضاءها يكون سليماً ، ويصحح النعى على الحكم في هذا الخصوص غير منتج - لما كان ما تقدم ، فان الطعن برعته يكون على غير اساس متعيّن رفضه موضوعاً -

( طعن رقم ١١٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )

## ثالثا

### تسبب الاحكام

قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

المبدأ :

مثال لخطا فى الاسناد .

المحكمة :

ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى الادانة - ضمن ما استند الى شهادة ..... وشهادة ..... وبين الحكم مؤدى شهادة الاول بانه « فوجيء بالمتهم ينهال طعنا بمطواة على المجنى عليه مرددا عبارة انا حاخض عليك خالص » واذاف الشاهد انه تمكن والشاهد الثانى من الامسك بالمتهم وتسليمه والمطواة الى قسم الشرطة ثم اكتفى الحكم فى بيان مؤدى اقوال الشاهد الثانى بانه شهد بضمون ما شهد به الشاهد السابق . ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن ان الشاهد الثانى ..... شهد بانه بعد حضور المجنى عليه والمتهم الى مكان الحادث انصرف لاحضار مشروب لهما من الثلاجة على بعد حوالى عشرين او خمسة وعشرين مترا ولما وصل الى الثلاجة سمع صراخا فى مكان الحادث فعاد مسرعا وهناك وجد المجنى عليه مصابا ورأى الشاهد الاول ..... يضرب المتهم الذى كان ملقى على الارض ويده مطواة وتمكن مع الشاهد الاول من ضبطه واقتياده الى قسم الشرطة . لما كان ذلك ، وكان الشاهد اثنائى لم ير واقعة اعتداء المتهم على المجنى عليه بطعنه وهى الواقعة التى اتخذ منها الحكم اساسا لادانة الطاعن بجناية القتل ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ احال فى بيان ما شهد به الشاهد الثانى الى مضمون ما شهد به الشاهد الاول مع اختلاف شهادتهما فى شأن هذه الواقعة

لجوهريه التي استمد منها الحكم قضاءه ، فان الحكم يكون فوق قصوره  
منطوقا على هذا الخطا فما لا يخفى ان الحكم لا يمكن ان يكون تقرير العمل الجنائي  
الخاص بظلمة المجرم والاعتراف به بوجه للنقض عليه / ١٩٨٨/٩/٥ وعلى  
الحكمة عقودها عن اجراء لم يطلب ملأها هذا فضلا ، عن انه لا مصلحة  
للمطاعين فيما يثيره من ان هذه القضية رقم ( ٣٠٩ ) كان من الممكن ان يتضمن دليلا  
قبله لا هو مقرر من ان المصلحة مناط الطعن فحيث تنتفى لا يكون الطعن  
يجب ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة  
مقبولا ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يورث في غير  
العقوبة ببيانها تحقق به اركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي  
وقعت بها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

المحكمة : ( طعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٥ )

لا كانت المادة ٣١٠ من قانون العقوبات الجنائي اوجهة قد اوجبت في  
كل حكم بالادانة ان يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان  
تحقق اركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها  
والادلة التي جرت على اساسها الحكم ، فحيث ان المتهم قد اعترف على  
الابتداء من قبله بوقوع الجريمة التي دانته عليها ، فان المحكمة الجنائية  
ذكره في الحاشية الا ان المحكمة الجنائية للسيارة التي كان يستقلها المجنى  
عليهما واستيلاء الطاعن على مفاتيح تلك السيارة وما اثبتته التقرير  
الطبي الشرعية من وصف للاصابات التي اودت بحياة المجنى عليهما ،  
واغفل كلية عن بيان الادلة التي جرت على اساسها الحكم المطعون فيه انه اذا كانت  
دان المتهم بالقتل العمد ، فحيث ان المتهم قد اعترف على ما اوردته بيانه لنية  
ارتكابه ، ولم يورد الادلة التي تثبت استيلاءه على تلك السيارة ، فحيث ان  
مما يوجب العقوبة لا تستلزمها ، ولا يسوغ به التدليل على توافرها قسى  
حقهما ، ( طعن رقم ٨١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦ )

وحيث ان الحكم المطعون فيه يثبت ان بين واقعات الدعوى - واورد  
المستندات ثبوت فيها دلل على توافر نية القتل في حق الطاعنين بقوله - وحيث  
شهادة القسام في ذمتهما ، فلا تخفى ان الحكم المطعون فيه قد اعتمد على  
شاهد كذا في ركني الحاشية التي جرت على اساسها الحكم ، فحيث ان  
شهادة الشاهدة وتقرير الطب الشرعي من حكم نفس المجنى عليهما

### المحكمة :

ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في الادانة - ضمن ما استند الى شهادة ..... وشهادة ..... وبين الحكم مؤدى شهادة الاول بانه « فوجيء بالمتهم ينهال طعنا بمطواة على المجنى عليه مرددا عبارة انا حاخلك على خالص » وأضاف الشاهد انه تمكن والشاهد الثاني من الامساك بالمتهم وتسليمه والمطواة الى قسم الشرطة ثم اكتفى الحكم في بيان مؤدى اقوال الشاهد الثاني بانه شهد بمضمون ما شهد به للشاهد السابق . ولما كان يبين من الاطلاق على المقررات التي اموت المحكمة بحكمها تطبيقا لهذا الوجه من الطعن ان الشاهد الثاني ..... شهد بانه بعد حضور المجنى عليه والمتهم الى مكان الحادث انصرف لاحضار مشروب لهما من التلاجة على بعد حوالي عشرين او خمسة وعشرين مترا ولما وصل الى التلاجة سمع صراخا في مكان الحادث فقاد مسرعا وهناك وجد المجنى عليه مصليا وراى الشاهد الاول ..... يضرب المتهم الذى كان ملقيا على الارض وببده مطواة وتمكن مع الشاهد الاول من ضبطه واقتياده الى قسم الشرطة . لما كان ذلك ، وكان الشاهد الثاني لم ير واقعة اعتداء المتهم على المجنى عليه بطعنه وهى الواقعة التى اتخذ منها الحكم اساسا لادانة الطاعن بجناية القتل ، ومن ثم قان الحكم المطعون فيه اذ احال في بيان ما شهد به الشاهد الثاني الى مضمون ما شهد به الشاهد الاول مع اختلاف شهادتهما في شان هذه الواقعة الجرمية التى استند منها الحكم قضاه ، فان الحكم يكون فوق قصوره منطقيا على الخطا في الاعتماد مما يصعب ويوجب نقضه .

( طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١ )

### قاعدة رقم ( ٢١١ )

### المبدأ :

ليس يلزم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعمى على الملاحة والتوفيق .



## المحكمة :

من المقرر انه ليس يلزم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل  
الفنى بل يكفي ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل  
الفنى تناقضا يستعمى على الملائمة والتوفيق وكان لا تعارض بين ما  
حصله الحكم عن شاعدى الرؤية من ان الطاعن عدا خلف المجنى عليه  
واطلق عليه اعيرة نارية من الخلف اصابه لاحداها فسقط على سور المدرسة  
حيث واصل الطاعن اطلاق الاعيرة عليه وبين ما نقله عن تقرير الصفة  
التشريحية ان المجنى عليه اصيب بسبعة اعيرة نارية بأعلا يسار الصدر  
ويمين الوجه ويمين العنق والخذ الايمن ومنصف يسار الصدر اذ بين -  
من مطالعة التقرير الطبي للشرعى - ان اصابة يمين العنق ( فتحة  
دخول ) خلف الاذن اليمنى وهو ما يتفق مع قول الشهود من ان اصابة  
واحدة اصابته من الخلف سقط على اثرها المجنى عليه على سور المدرسة ،  
هذا فضلا عن سلامة ما قرره الحكم من ان جسم الانسان متحرك ولا يتخذ  
وضعا ثابتا وقت الاعتداء وتقدير ذلك لا تحتاج الى خبرة خاصة ، أما  
ما يقوله الطاعن من ان تقرير الصفة التشريحية اوردت بان الاعيرة اطلقت  
على المجنى عليه من اسفل الى اعلى وان الثابت من مطالعة التقرير ان  
هذا الادعاء لا اصل له فى التقرير ، واذ كان الثابت من التفسير ان  
مسافة الاطلاق تجاوزت الربع متر فان ذلك لا يتناقض مع اقوال الشهود  
اذ لم يقل ايهم بان المسافة بين الطاعن والمجنى وقت الاطلاق كانت تقل  
عن ذلك ، لما كان ذلك وكفى ما يثيره الطاعن اخيرا - فى صدد التعارض  
بين الدليلين القولى والفنى - من ان تقرير الصفة التشريحية يشير الى  
تعدد الجناة واستعمال أسلحة سريعة الطلقات هو استخلاص لا ينسب له  
من التقرير ، فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون لا محل له .

( طعن رقم ٦٨٠٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٧ )

قاعدة رقم ( ٣١٢ )

## المبدأ :

الوجه دفاع موضوعية - لا تستوجب ردا صريحا - اثر ذلك .

### المحكمة :

حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنع من الاخذ بأقواله متى اقتنعت المحكمة بصحتها وكان من المقرر أيضا ان تاخر الشاهد في الإبلاغ لا يؤخذ منه كذبه في شهادته وكان لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات ، فان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال شهود الاثبات استنادا الى هذه الامور وما ساقه من قرائن تشير الى تلفيق التهمة لا يعدو ان يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردًا صريحًا من الحكم بل ان الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها .

( طعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٧ )

### قاعدة رقم ( ٣١٣ )

### البدا :

قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التي ينفرد بتقريرها قاضي الموضوع ويجب ان يعنى الحكم باستظهارها والا كان قاصرا .

### المحكمة :

لما كان قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقريرها ، ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاؤه في ذلك على اسبب تؤدي الى ما انتهى اليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن الشاهد ..... ان الطاعن الاول ركل المجنى عليه في خصره فسقط على الارض ثم جثم فوقه ولم يباقي الجناة وانهلوا عليه ضربا بالأيدي ، كما نقل عن تقرير

الصفة التشريحية ان المجنى عليه وجد مصابا بكمتين فى الرأس يجوز حدوثهما من المصادمة بجسم صلب راض ويكتم بأسفل مقدم الخصيتين يجوز حدوثه من الركل بالقدم ، وأن الوفاة نشأت عن هذه الاصابات مجتمعة وما صاحبها من نزيف دماغى ، فان الحكم يكون قد استظهر رابطة السببية بين فعل الطاعنين ووفاة المجنى عنه بما ينتجها ، ويدحض ما يذهب الطاعنان من ان الوفاة كانت مرضية .

( طعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )

### قاعدة رقم ( ٣١٤ )

#### المبدأ :

جريمة القتل العمد - اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها فلا يجوز مجادلته فى ذلك أمام محكمة النقض مادام الحكم قد اقام قضاءه فى هذا الشأن على اسباب تؤدى الى ما انتهى اليه .

#### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان لا يقدر فى الحكم المطعون فيه الفصل فى مسألة اصابات الطاعنين دون الاستعانة بأهل الخبرة ، لعدم تأثير هذا الخطأ فى منطوق الحكم والنتيجة التى انتهى اليها من انتفاء حالة الدفاع الشرعى ، لما استخلصه من ان الطاعنين هم الذين بادروا المجنى عليه بالاعتداء واستمروا فيه لمنعه من الخروج من الماء انتقاما منه حتى لقي حتفه ، فان معنى الطاعنين يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر توافر رابطة السببية بين افعال الطاعنين ووفاة المجنى عليه فى قوله « ان عما اشار به الدفاع بشأن انقطاع رابطة السببية ، فان الثابت ان المتهمين الثلاثة حملوا المجنى عليه وقتلوه به الى ترعة الاسماعيليه وانتظروه على الشط ثم أخذوا يقتلونه بالحجارة ، وكلما حاول الخروج قتلوه بالحجارة وحاولوا بينه وبين الخروج الى الشط حتى

خارت قواه وملت غرقا باسفسكسيا للفرق ، وقد اورد التقرير الطبي الشرعى الموقع على المجنى عليه ان اضلايات المجنى عليه رضية احتكاكية وذلك من المصادمة بالجسم صلبة راضية بعضها له ملمس خشن ويجث من القاء الحجارة والطوب ، فان علاقة السببية تكون متوافرة بين فعل كل منهم والنتيجة الاجرامية ؛ ذلك ان كلا منهم له اسهام يسبى لا شك فى احداث النتيجة ذلك ان هذه النتيجة الاجرامية ما كانت تحدث فى ذات الظروف. اذا لم يكن المتهمون قد ارتكبوا الفعل المسند اليهم والذي ثبت فى حقهم ، وذلك ان المتهمين بقولهم قد قصدوا الى النتيجة الاجرامية وهى ازهاق روح المجنى عليه وما انتهى اليه المجنى عليه من غرق ، وهى نتيجة مألوفة ومتوقعة عندما يلقي بشخص فى المياه ويقذف بالحجارة ويمنع من الخروج وهى ما كان يسعى اليها المتهمون - وما كان فى استطاعة المجنى عليه الخروج من المياه والمتهمين من ارباطين له على الشط - معاودة الاعتداء عليه - ولما كان ما قاله الحكم يوفى حق الطاعنين ارتكابهم افعالا عمدية ترتبطت بوقوع المجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب ويسوغ اطراح ما دفع به الطاعنون من انتفاء مسئوليتهم عن وفاة المجنى عليه ، وكان اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها فلا يجوز مجادلته فى ذلك امام محكمة النقض مادام الحكم قد اقام قضاءه فى هذا الشأن على اسباب تؤدى الى ما انتهى اليه - كالحال فى الحكم المطعون فيه ، فان معنى الطاعنين على الحكم فى هذا الصدد ، يفهم على غير سند لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنين بعدم معقولية بقاء المجنى عليه فى الماء تحاشيا لاصابته من الحجارة التى كانوا يقذفونه بها ، لا يعدو ان يكون دفاعا موضوعيا لا يتماهل من الحكم ردا عليه مستفادا من لحظة الثبوت التى اوردتها وصحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة ونسبتها الى الطاعنين ، ولا عليه ان لم يتعقبهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعهم لان مفاد التفاتة عنها انه اطرحها - لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعنون بشأن مسئولية آخرين من المتجهمين عن الحادث ، مردودا بان هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الادلة بها ، مما لا تستلزمه

المحكمة بالتعرض له والرد عليه استقلالاً ، اكتفاءً بادلة الثبوت القائمة في الدعوى ، التي خلصت منها في منطق سليم وتداول مقبول على أن الطاعنين وحدهم هم الذين ارتكبوا الحادث . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد عرض لقصد القتل واثبت توافره في حق الطاعنين بقوله « لانه عن نية القتل » ، فإن هذه النية متوافرة قبل المتهمين ، ذلك أن التثبت على ما ملف - أن المتهم الثالث حاول في أول الأمر التعدي على المجنى عليه وزملائه بالمطوّة متى كان يحملها ، إلا أن المجنى عليه تمكن من انتزاعها منه فعز هذا الأمر على المتهمين ، فحاولوا استرجعها ، فلما أخفقوا - أثار ذلك حفيظتهم وصمموا على قتله والخلّاص منه خاصة أن هذا الفعل صدر أمام زملائهم - فاجتمعوا أمرهم على الخلاص من المجنى عليه ، وأحاطوا به وقذفوا به في ترعة الإسماعيلية بقصد اغرقه وحالوا بينه وبين الخروج ، وكان كلما حاول الخروج إلى الشاطئ قذفوه بالحجارة حتى خارت قوى المجنى عليه ، وكانوا له بالمرصاد على الشاطئ ، وأخذ يصارع الموت حتى لفظ أنفاسه ومات غرقاً » . وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحبس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه النية ، موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد قلل على هذه النية تحليلًا سائفاً ، فإن ما يثيره الطاعنين في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها ، مما لا يجوز لثبوتها إمام محكمة النقض مثلاً كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساسين متعينين رفضه - موضوعاً . مع إلزام الطاعنين - المعارضات المدنية .

( طعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/١/١٩٨٥ )

قاعدة رقم ( ٢١٥ )

المبستدا :

ليس جلازم أن تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي

ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل القنى  
تناقضا يستعمى على الملازمة والتوفيق .

### الحكمة :

المقرر انه ليس يلزم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى  
بل يكفي ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل  
الفنى تناقضا يستعمى على الملازمة والتوفيق ، وكان ما أورده الحكم  
على لسان الشاهد . . . . . من ان الطاعن جرى خلف المجنى عليه الاول  
واطلاق من مبدى فى يد عيارا صوبه فارداه قتيلا لا يتناقض مع ما  
نقله الحكم عن تقرير الصقة التشريحية من ان مسار العيار فى جسم هذا  
المجنى عليه فى الوضع الطبيعى القائم من الامام للخلف : طلنا ان هذا  
المسار انما هو فى الوضع الطبيعى القائم للجسم ، ومكاد ان الشاهد  
المذكور لم يحدد ما اذا كان العيار قد اصاب المجنى عليه من الامام ام من  
الخلف : ومن ثم فان قالة التعارض بين تصويره لوضع المجنى عليه  
الاول وقت اطلاق النار عليه وبين تقرير الصقة التشريحية تكون منتفية .

( طعن رقم ٤١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١١ )

### قاعدة رقم ( ٣١٦ )

### المبدأ :

قبل عمده الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك  
محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الالبات . -  
قصد القتل - تقديره .

### الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة  
العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها . واورد على جهتها  
حقه ادلة مستمدة من اعتراف الطاعن وللتهم الاول بالتحقيقات ومن

أقوال شقيقة وما أورى به تقرير الصفة التشريعية لجنة المجنى عليه وهي أدلة متأنفة شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان الأصل أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الألة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن والمحكوم عليه الآخر تواجدهما على مسرح الجريمة ومساهمتها في الاعتداء على المجنى عليه مع توافر ظرف سبق الإصرار في حقهما مما يثبت في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي بيتا النية عليه فإن خطأ الحكم في ترميد الأفعال المادية التي قارفا كل منهما - يفرض صحة هذا الخطأ - لا يعيب الحكم ولا يخل من صحته .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه . ومتى تحققت بأن الاعتراف سليم مما يشوبه وأطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن من بطلان اعترافه لأنه كان وليد إكراه ورد عليه بقوله « وحيث أن المحكمة لا تعمل على إنكار » الطاعن والمحكوم عليه الأول « بالجلسة وتطمئن إلى صحة اعترافهما التي أدلتا بها في التحقيقات ذلك أن وكيل النيابة المحقق ناظر جسدتهما ولم يبين ثمة إصابات سوى الإصابة التي بتزاع الطاعن والنتيجة عن الحادث وقد اعلنهما بشخصيته مما ترى معه المحكمة أن اعترافهما جناة خاليا عما يشوبه من عيوب أو إكراه وأنه جاء تلقائيا ونصا في اقتران الجريمة مما تلقفت معه المحكمة التي ما دفع به الحاضران معهما خاصة وأن هذا الاعتراف تأيد بأقوال شقيق المتهم الثاني ومن الإصابة المشاهدة بالفرزاع الأيسر للطاعن .. » وكانت المحكمة بما أوردته فيما سلف أقصحت عن اطمئنانها إلى أن اعتراف الطاعن إنما كان عن طوعية واختيار ولم يكن

نتيجة أي إكراه فإن النعمى عليه في هذا الشأن يكون على غير أساس لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا إكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطعن إليها بما يفيد لطرحها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير بعيد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الجثة ليست للمجنى عليه ورد عليه في قوله « وحيث أنه عن الدفع بأن الجثة قد لا تكون للمجنى عليه فإن تعزف أهلية عليه واعتراف قاتليه يوفران للمحكمة الطمأنينة والاقتناع بأن الجثة للمجنى عليه وكان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل شيوعا كلفيا وكان ما قلناه بشأن استدلاله بأن الجثة للمجنى عليه - على ما سلف بيانه - سائفا مؤديا إلى ما انتهى إليه ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أدلة الثبوت له معينه الصحيح من الأوراق فإن ما يفثره من منازعة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق اعترافات المتهم مضمون الدليل الفني في كل جزئية بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق ، وكانت أقوال الطاعن كما أوردها الحكم من أنه والمحكوم عليه الأول أنه لا علي المجنى عليه ضريا على الرأس والجانب الأيسر للوجه بالسكين والمطواة لا تتعارض بلا تتلام مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية الذي أثبت أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الإصابات الموصوفة بالرأس ويسار الوجه وهي قطعية تحدث باستعمال آلة حادة كمطواة أو سكين أو ما في حكمها وجائزة الحدوث من مثل المطواة المضبوطة وكان الحكم قد خلا مما يظهر دعوى للخلاف بين الدليلين القولي والفني فليس يلزم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع من دعوى التناقض بين الدليلين مادام أن ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه



المختلفة والرد عليها استقلالاً طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تنتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك والأصرار عليه في طلباته الختامية وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب بدب الطبيب الشرعي لبيان سبب إصابته ولم يطلب سؤال طبيب مستشفى الهلال المعالج . ولا يغير من ذلك تساؤلاته في هذا الشأن لما هو مقرر من أن تساؤل المدافع عن الطاعن في مرافقته لا يعد طلباً بالمعنى السالف ذكره ولا يعدو ن يكون تعبيراً لتحقيق التنبؤات . يرد فيه من نقض علم يتمسك بطلب استكمالهِ ومن ثم فإن النعى بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون غير صحيح .

لما كان ذلك وكان لا جدوى للطاعن من الدفع بطلان القضي عليه طالما أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه لم يستأند التي حصة دليل أسفر عنه القبض ، وإنما عتمد على اعتراف الطاعن بتحقيقات التتابة وهو دليل مستقل عن القبض ومن ثم فقد انحصر عنه الالتزام بالرد استقلالاً على هذا الدفع . لما كان ذلك وكان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالهيس الظاهر وإنما يدرك بتظروف الحيطه بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذا المقصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله « إن للناظرين من تقرير الصفة التشريحية أن الجثة قد أعمل فيها الطعن بالإلات الحادة بالراس والوجه بصورة تكثف عن المقصد من أزهاق الروح ولم يكفى الجناة بهذا بل أشعلوا النار بالجثة » فلما أورده الحكم من ذلك كاف وسائق في التدليس على ثبوت تلك النية كما هي مغرفة به في القانون . ويضحى منعى الطاعن في هذا الخصوص ولا

محل له ، لما كان ذلك فان الطعن برمته يكون على غير اساس بما يتعين معه رفضه .

( طعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٢/٢٢ - ١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٣١٧ )

#### المبدأ :

قتل عهد - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير اكراه - دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه .

#### الحكمة :

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار المقترن بجنائيتى السرقة بالكره والقبض على شخص بدون وجه حق وجريمة احرار سلاح نارى بدون ترخيص - قد شبه قصور فى التسبيب ، ذلك بان الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بان الاعتراف المعزى الى المتهمين الاخرين - السابق محاكمتيها - صدر وليد اكراه نتيجة تعذيبها ، بيد ان الحكم اخذ بهذا الاعتراف وعول عليه في ادانته بغير ان يعنى بمناقشته دفاعه الجوهرى او الرد عليه - فما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن تمسك بان اعتراف المتهمين الاخرين انما كان وليد اكراه نتيجة التعذيب وقع عليهم ، ويبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه استند في ادانة الطاعن - نقض ما استند اليه - الى اعتراف اثنين من المتهمين هما - - - - - و - - - - - سبق الحكم عليهما بغير ان يعرض الى دفاع الطاعن في جرد عليه - - - - - ، وكان الاصل ان الاعتراف الذى يعول عليه يجب ان يكون اختياريًا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقًا - - - - - ، اذا مبر اثر اكراه او تهديد كائنا ما كان قدر هذا الاكراه او ذلك التهديد ، وكان من المقرر ان الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره

تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى في ذلك ان يكون المتهم المقر هو الذى دفع بالييطان أو أن يكون أحد المتهمين الآخرين في الدعوى قد تمسك به مادام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تمسك بأن الاعتراف المعزى الى المتهمين الآخرين معه بالتحقيقات صدر وليد اكراه وتهديب وقع عليهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن على ذلك الاعتراف المعزى الى اثنين منهم بفتيز ان يرد على دفاع الطاعن الجوهري ويقول كلمته فيه ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسيب . ولا يغنى في ذلك ما أوردهت المحكمة من ادلة اخرى ، ذلك بأن الادلة في المواد الجنائية مستاندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدتها بحيث اذا سقط أحدها أو اُسْتُعِدَّ تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٣١٨ )

#### المبدأ :

- جناية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس هو ان يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى ازهاق روح المجنى عليه .

#### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو ان يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذا طابع خاص ويختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم - وهو بطبيعته امر يبطئه الجانى ويضعفه في نفعه ، ومن ثم

فإن الحكم الذي يقضى ببلادة المتهم في هذه الجنسية يجب أن يعلى  
 بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً ، واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون  
 المحكمة قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل الملقى المسند  
 إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك  
 الأدلة أساساً تثبت عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن  
 يبينها الحكم بياناً واضحاً ويرجعها إلى أصولها في الأوراق ، ولما كان  
 ما أورده الحكم المطعون فيه - على النحو المتقدم - لا يفيد سوى الحديث  
 عن الفعل المادي الذي قارقه الطاعنان ذلك أن إطلاق التبرجيب المجنى  
 عليه لا يفيد حقاً أن الجاني إنتوى إزهاق روحه لاحتمال أن لا تتجاوز  
 نيته في هذه الحالة مجرد الإرهابة أو التعدي كما أن إصابة المجنى عليه  
 في مقتل لا يكفي بحد ذاته للموت نية القتل في حق الطاعنين إذا لم يكشف  
 الحكم عن قيام هذه النية بنفسه لأن تلك الإصابة قد تتحقق دون أن تتوافر  
 نية القتل العمد ، ولا يجرى في بيان هذا القصد ما قلناه للحكم من أن  
 الجريمة قد ارتكبت أخذاً بالقرار - إذ أن ذلك هو الباعث على ارتكابها  
 وهو ليس من أركانها ولا عناصرها ويتفاوت قدره في نفوس البشر فلا  
 يستحث النفس - لزوماً - إلى إزهاق الروح ، الذي هو القصد الخاص  
 المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظهر الخارجية التي رأت المحكمة  
 أنها تدل عليه بما كان عليه تقويم ، وكان يستكره للحكم على ما سلف  
 تحليلاً على توافر نية القتل لدى الطاعنين لا يكفي لاستظهارها فإنه  
 يكون مشوباً بالقصور ، ولا محل في خصوصية هذه الدعوى - للتطبيق  
 نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن وأنه لا مصلحة  
 للطاعنين في النعي على الحكم بهذا النعي مادامت العقوبة المقضى بها  
 عليهما مبررة في القانون حتى مع عدم توافر القصد الخاص ، مادام أن  
 الطاعنين ينازعان في الواقعة التي اعتنقها الحكم بأكملها ، وينفيان  
 إطلاق النار على المجنى عليه أو حملهما أية أسلحة إذ أن مؤدى الطعن  
 على هذا النحو متضلل بتقدير الواقع مما يتعين معه إعادة النظر في

استظهار الواقعة برمتها وتقدير العفوية على شئها عند الادانة . لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٣ )

### قاعدة رقم ٣-٢٧٩

المبسطة :

يجب استظهار علاقة السببية في جريمة القتل للثمة ولا كان الحكم معيب بالقصور .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان استظهار قيم علاقة السببية هو من البيانات الجوهرية التي يجب ان يشتمل عليها الحكم الصادر بالاثمة في جريمة القتل العمد ، وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الماطعن بهذه الجريمة قد اقتصر فيما نقله عن تقرير الصفة التشريعية على ما تضمنه من وحش لاصابات المجنى عليه وكذا اخذاتها دون ان يبين ما الذي انتهى اليه الرأي في هذا التقرير عن سبب اللوثة وعلاقتها بما لحق المجنى عليه من اصابات نتيجة الاعتداء عليه ، كما لم يوضح الحكم سنداً فيما انتهى اليه من ان هذه الاصابات هي التي سببت الوفاة ، فانه يكون قد فاتته التثليل على قيام رابطة السببية مما يعيبه بالقصور في التقييم ، وهو غوار لا يرفع عنه ما اشار اليه في صدد الحديث عن ثمة القتل ، وفي صدد بيان الوصف الذي دان الماطعن على اساسه من ان اصابات المجنى عليه هي التي ادت الى وفاته مادام انه لم يثبت ذلك بالاعتقاد اليه دليل قضي هو تقرير الصفة التشريعية ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة تغيير حاجة الى بحث ياتر توجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان الوجه الذي بني عليه النقض يتصل بالطاعنين الاول والثاني اللذين لم يقبل طعنهما شكلاً فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة لموفاً ايضاً عملاً بالمادة ٤٤ من قانون حالات واجراءات الطعن اتم معكم النقض .

( طعن رقم ٦٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٦ )

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

جناية القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجرى عليه وهذا العنصر ذا طابع خاص ويختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمره في نفسه .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت جنسية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجرى عليه وهذا العنصر ذا طابع خاص ويختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمره في نفسه . ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة المتهم في هذه الجنسية يجب أن يعنى بالتحديث عن هذا الركن استقلالاً ، واستظهاره بإيراد الأدلة التي تكون بالحكمة قد امتلأحت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند إليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجرى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة أساساً تبنى عليه النتيجة التي يتطلب القانون تحقيقها يجب أن يبينها الحكم بياناً واضحاً ويرجعها إلى أصولها في أوراق الدعوى ، ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قاربه الطاعن ذلك أن إطلاق النار شوب المجرى عليه لا يفيد حتماً أن الجاني اتقوى ازهاق روحه لاحتمال أن لا تتجاوز نيته في هذه الحالة مجرد الارهاب أو للتعدي ، كما إن إصابة المجرى عليه في مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعن إذا لم يكتف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه لأن تلك الإصابة قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العمد ، ولا يعني في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن قصد قتل المجرى عليه ، إذ

ان قصد اهلاك الروح انما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بايراد  
الادلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة انها تدل عليه، لما كان ما  
تقدم ، وكان ما ذكره الحكم فيما سلف تحليلا على توافير نية القتل لا  
يكفى لاستظهارها فانه يكون متوجبا بالقصور الذي يعنيه ويوجب نفسه  
والاجابة بغير حاجة الى بحث يلقى لوجه الطعن .

طعن رقم ١٤٣٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢

### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبدأ :

جريمة القتل العمد - الاعتراف المovol عليه - مسطرة محكمة  
الموضوع .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الاعتراف يجب الا يعول عليه - ولو كان  
صادقا - متى كان وليد اكراه كالثنا ما كان قدره ، والاصل انه يتعين على  
المحكمة ان تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها  
لاكراهه عليه ونفى قيامها في استدلال سائق ان هي رأت التعويل على  
الدليل المستمد منه وكان الحكم لطعون فيه قد اطرح الدفع ببطلاق  
الاعتراف على النحو السابق ذكره بما لا يسوغ الرد عليه ، ذلك بان عدم ملاحظة  
وكيل النيابة الحق وجود اصابات ظاهرة بالمتهم لا ينفي وجود اصابات  
به ، واذ تانظر القاضى الجزئى الطاعن اثبت - حسبما سلف البيان -  
تعدد اصاباته ، وان نفى مقتضى الصحة لهذه الاصابات بتقريره لا يهدر ما  
سبق ان اثبته القاضى الجزئى خاصة وان توقيعه الكثف الطبى على  
الطاعن قد تم بعد اربعة ايام من مناظرة القاضى ، فانه كان لزاما على  
المحكمة - قبل ان تبين سبب هذه الاصابات وترجع افتقارها وقيل ان  
تقطع برأى من سلامة الاعتراف - ان تتولى بنفسها تحقيق ما اشار به  
الطاعن في هذا الشأن وان تبحث الصلة بين الاعتراف وبين هذه  
الاصابات - اما قد نكثت عن ذلك وعولت على امانة الطاعن على الدليل .

المستند من اعترافه ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال فضلا عن اخلاله بحق الدفاع ، ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ الالط في المواد الجنائية متسادة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة بحيث اذا سقط لحدوها أو استبعد تعذر التعرّف على الآخر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن نفى ان يكون وفاة المجنى عليها غرقا بسبب فعل جنائي لما اثبته الطبيب الشرعى من عدم وجود اصابات بالجثة وعدم وجود زبد رغوى على الانف والفم ولوجود (التوتر الوخى) وقد اطرح الحكم هذا الدفاع بقوله : « وحيث انه عما زعمه الدفاع من ان وفاة المجنى عليها لم تكن بفعل جنائي فذلك مردود بما أورده تقرير الصفة التشريحية من ان وفاة المجنى عليها قد تمت غرقا وانها تحدثت من مثل التصوير الوارد على لسان المتهم ولم ينف الصفة التشريحية اي احتمال للموفاة الى مثل الذي جاء باعترافات المتهم ومن ثم فان هذا الدفاع يثبت الاتفاقات عنه » - وكان تقاع الطاعن على النحو المتقدم يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم في الدعوى والمستند من عترافه ومن تقرير الطب الشرعى وينبنى عليه - لو صح - تغير الرأي فيها ، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة وفاة المجنى عليها غرقا بسبب فعل جنائي - وهى مسألة فنية صرف - ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غساية الامر فيها عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - اما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع . ولا يقدح فى هذا ان يسكت الدفاع عن طلب دعوى اهل الفن صراحة ، ذلك بان منازعة الطاعن فى سبب وفاة المجنى عليها غرقا وهل كان ذلك نتيجة فعل جنائي من عدمه يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده . وكان الحكم فى معرض رده على دفاع الطاعن من ان وفاة المجنى عليها غرقا لم يكن بفعل جنائي قد اطرحه استنادا الى ثقته فى اعترافه وما أورده التقرير الطبى الشرعى من ان وفاتها قد تمت غرقيا وانها تحدثت من مثل



التصوير الوارد على لسان المتهم » ، وكان هذا الدفاع قصد به اهدار الاعتراف المعزو إلى الطاعن. للمطالب السابق بيلغها ، فإنه لا يمنع الاعراض عنه سواء بقالة الاطمئنان الى هذا الاعتراف لما يشمله هذا الرد من مصادرة لدفاع الطاعن ، قبل ان ينحصر اثره بتحقيق تجريه المحكمة او بالرد عليه بما يحضه من ملحيات الدعوى ، او بقالة ان تقرير الصفة التشريحية ان حدوث الوفاة فرقا حسب التصوير الوارد باعتراق الطاعن ، غافلا عما ورد بهذا التقرير من انه بالكشف الظاهري على جثة المجنى عليها تبين انها فى جور التعفن الرسمى المتقدم ولا يوجد بها علامات تشير إلى حدوث عفن او مقلومة وذلك للحالة الراهنة بالحجة من التعفن للرسم ، وان التشريح لم يكشف عن وجود آثار اصابية او انسكابات دموية او تكدمات بالراش أو العنق أو الصدر أو البطن أو ما يشير إلى حدوث عنف أو مقاومة - حسبما يبين من مطالعة التقرير الطبى الشريفى المرفق بالمفردات المضمومة - ومن ثم يكون ما أورده للحكم فى هذا الصدد قاصرا عن مواجهة دفاع الطاعن . لما كان ما تقم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث بقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

#### المبدأ -

- جريمة القتل العمد - حكم الادانة يجب ان يبين كل دليل من أدلة الثبوت التى استند اليها وان يذكر مؤداهما حتى يتضح وجه استدلاله به لى يتسنى لمحكمه النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار لثبوتها بالحكم .

#### المحكمة :

وحيث انه لما كان من المقرر ان الحكم الصادر بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى استند اليها ، وأن يذكر

مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن طبقاً للمادة ٢٤١ من قانون العقوبات واستند في قضائه ضمن ما استند إليه من أدلة إلى التقرير الطبي الشرعي قد اكتفى بالإشارة إلى أن إصابات المجنى عليها كانت جسيمة وخطيرة وقت حدوثها لنفاذها إلى تجزئ الصخر والبتن دون أن يبين وصف الإصابات المنسوبة إلى الطاعن وكيفية حصولها والمدة اللازمة لعلاجها من واقع التقرير الفني، وكان شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون الممرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذي نشأ عن الضرب أو العجز قد زل على عشرين يوماً وأنه وإن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار إليه أن تبين الإصابات وأثرها أو درجة جسامتها على اعتبار أنه يكفي لتطبيق أحكام تلك المادة أن يثبت حصول الضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلاً إلا أنه يجب عليها في مجال تطبيق المادة ٢٤٢ سالف البيان أن تبين أثر الجروح والضرر ودرجة جسامتها فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يبين الإصابات التي أحدثها الطاعن بكل من المجنى عليهما وأثرهما على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن الثاني دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن. لما كان ذلك، وكان الوجه منه الذي بنى عليه النقض بالنسبة إلى هذا الطاعن يتصل بالطاعنين الأول والثالث اللذين لم يقبل طعنهما كذلك، فينتعين بذلك نقض الحكم بالنسبة إليهما عملاً بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حيلالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

( طعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٨ ق. - جلسة ١٩٨٨/٦/٢ )

قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

المبستداة

قتل عمد - الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب هو من أوجه الدفع الموضوعية .

## المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم - وتقويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض ، وكان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام أنه - كما هو الحال بالنسبة للحكم المطعون فيه - قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه .

لما كان ذلك ، وكائن من المقرر أنه ليس يلزم ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه بل يكفي ان يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملامة والتوفيق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن شاعدي الاثبات ان الطاعن ضرب المجنى عليه بسكين في رقبته ثم نقل عن تقرير الصفة التشريحية أن بالمجنى عليه جرحا طعنيا أسفل مقدم يمين العنق يحدث من الطعن باله حادة كسكين او مطواة ، وقد أحثت كسرا بالقضروف طوله حوالي ١ سم صاحبه قطع بالوريد الايمن الخارجى وأن الوفاة تعزى الى ما أحدثته هذه الاصابة الطعنية من قطع بالأوعية الدموية وما صاحبه من نزيف وضحة نزيفية ، وكان الطاعن لا ينازع في ان ما أورده الحكم من أقوال شاعدي الاثبات وما نقله عن تقرير الصفة التشريحية سالف البيان له معينه الصحيح من الأوراق ، فإن ما أورده الحكم من دليل قولي من أقوال شاعدي الاثبات لا يتعارض مع ما نقله عن الدليل الفني بل يتلاءم معه ويكون الحكم قد خلاصا مما يظهر الخلاف بين الدليلين القولي والفني ، لما كان ذلك ، وكان الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من المحكمة مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بلادانة استفادا الى جملة البروت التي يوردها الحكم - فإن ما ينعاه

الطاعن من ذلك يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الاصل في الدفاع الشرعى انه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقيق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو تشرح لقيامها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى كما ان وقائع الدعوى كما اثبتتها المحكمة المطعون فيه لا تتوافر بها تلك الحالة ولا تشرح لقيامها . فان ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن بشأن عدم سؤال حارس المكان الذى وقع فيه الحادث لا يعدو ان يكون تعيينا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصلح سببا للنقض على الحكم ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن قد طلب الى المحكمة استدعاء هذا الحارس لسماع أقواله ، فليس له من بعد ان ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره فى حاجة الى اجرائه بعد ان اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها شاهد الاثبات . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة ان الشهادة المرضية التى قدمها المدافع عن الطاعن بجلسة ١٩٨٧/٦/٦ انما قدمت تبريرا لتخلف الطاعن عن حضور تلك الجلسة ، وقد اقتضت بياناتها على ان الطاعن أدخل مستشفى الصحة النفسية بحلول بتاريخ ١٩٨٧/٦/١ وخلت من اثبات لصابته بلوثة عقلية تجعله غير مسئول عن فعلته خلافا لما ذهب اليه الطاعن فى أسباب طعنه ، ومن ثم فلا يقبل منه ان ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر امامها ، لما كان ما نقيم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا . ( طعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٢ ) .

قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ :

جريمة القتل العمد - الدفاع الجوهري - اثره .

## المحكمة :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد حصن واقعة الدعوى بما مؤداه ان الطاعن عيّد العزم على قتل المجنى عليهما لنزاع سابق بينهم على ارض زراعية وانه أطلق عياراً نارياً على الاول يقصد قتله فاحدث ذلك به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي لودت بحياته ، كما أطلق على الثاني عياراً ثانياً قاصداً قتله واوقف اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو مخاركته بالعبلاج ، ولورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة لظنة استمدها من اقواله ..... ، كما نقل عن تقرير الصفة التشريعية للخاص بصحة المجنى عليه الاول وجود فتحة دخول وخروج لعيار نارى يتقدم بعين فزوة الراس - حوافية متتهك ومنطقة للخارج والوفاء - لصلبية نشأت عن كمور - جعظام الجمجمة وتهتك المخ - والنزيف الدماغى المصاحبة لذلك فذلك - وكان الدفع عن الطاعن قد قلم على نفس وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت جثة المجنى عليه فيه ودلل على ذلك بشواهد مثلاً ما اثبتته المحكمة من عدم وجود لشر دماء مكانها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اخطأ فحالة ذلك وهو - فى صورة الدعوى - دفاع جوهرى لمعينى عليه - لو صح - الفيل من لقول شاهد الاثبات الاول ، حاصل ان يقتضى عن المحكمة ان يعطى اليه معنى بتحقيقه - ثم ترد عليه - عا - يفتية - اما وقد اغفلت فان حكمها يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والاحتالة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٩٧٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦ )

## قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

### المبدأ :

جريمة القتل العمد - دفاع شرعى - سلطة الموصوع .

### المسألة :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر

به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها ، وأورد على قبولها في حقهم أدلة ملائمة تؤدي إلى ثبوتها عليها مستمدة من أقوال شهادتي الاتباين ومما ثبت من التقرير الطبي الشرعي والتقارير الطبية ، ومما أوردته تصريحات الشرطة ، لما كان ذلك ، وكان ما ينعاة الطاعنون من أن الحكم أغفل الرد على ما أثاروه من أنهم كانوا في حالة دفاع شرعي ، مزدوجة بأن المقرر في صحيح القانون أنه متى أثبت الحكم للتدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار أو التحليل لارتكابها ، انقضى حتماً موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض رداً حالاً لاعتوان حال دون الاسلام له وإعمال الخطة في انقضاءه وهو ما أثبتته الحكم بغير معيق في الدعوى الراهنة ومن ثم فلا محل لما أثاروه بهذا الصدد .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسة المحاكمة المؤرخ ٢٩ - من مارس سنة ١٩٨٨ أنه التفت مرافعة الدفاع ثم قروت المحكمة النطق بالحكم في الدعوى بجلية ٢٩ - من مارس سنة ١٩٨٨ حيث صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولما كان الطاعنون لا يدعون أن المحكمة قد منعت الدفاع عنهم من مباشرة حقه ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من بيانات دفاع الخصم كاملاً إذ كان عليه أن كان يمه تدوينه أن يطلب بصرامة لثباته في المضمر ، كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قليل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم والا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض ، على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله وإثباته ، هذا فضلاً عن أن الحكم قد انتهى سلفاً - على السياق المتقدم - إلى توافر التدبير لنجريمة ، بتوافر سبق الاصرار عليها ، وهو ما ينفي به موجب قيام حق الدفاع الشرعي ومن ثم فلا جدوى لما يثيره الطاعنون في هذا الصدد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان كل من الطاعنين الأول والثاني بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وكل من يتبقى الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، فإنه لا جدوى لهم من المنازعة في قيام ظرف سبق الاصرار في جريمة الضرب المفضي إلى الموت مادام أن العقوبة المحكوم بها عليهم مقررّة لتلك الجريمة بغير سبق اصرار - لما كان ذلك ،

وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر الجرائم المسندة الى الطاعنين جريمة واحدة وفق احكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات، وعاقب الطاعنين بالعقوبات سالفة الاجارة وهى عقوبات مقررة لجريمة الضرب المفضى الى الموت ، فانه لا مصلحة للطاعنين فى التبعي على الحكم بأوجه طعن تتصل بجريمة الاختراك فى اتفاق جنائى ، المعاقب عنها يعفوه السجن طالما ان المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبتهم بالعقوبة الاشد وهى المقررة لجريمة الضرب المفضى الى الموت . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣٢٦ )

##### المبدأ :

جريمة القتل العمد - الاعتراف المعلن عليه يتحتم ان يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر تحت وطأة الاكراه أو التهديد بمقتضى الحكم الصادر بالادانة - اثره .

##### المحكمة :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان سرد واقعات الدعوى ومضمون الادلة التى استند اليها فى قضاؤه ومن بينها اعتراف الطاعن، عرض لدفاعه القائم على المنازعة فى صحة هذا الاعتراف لكونه وليد اكراه واطرحه فى قوله « انه عما اشار به الدفاع من ان اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة العامة كان وليد اكراه وتعذيب فهو دفاع مرسل لا دليل عليه فى الاوراق ، وتلقت المحكمة عن اقوال شاهد النفى ... والثابت من الاوراق ان المتهم ادلى باعترافاته امام وكيل النيابة المحقق بعد ان افهمه المحقق بان النيابة العامة هى التى تبشر التحقيق وبالتهمة المنسوبة اليه ويعقوبتهما » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر - عملا

بمقتضى المادة ١٢ من الدستور والفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - ان الاعتراف الذي يعول عليه يتحقق ان يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر تحت وطأة الاكراه او التهديد به ، كائنا ما كان قدره ، وكان الاصل انه على المحكمة - ان هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف - ان تبحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله وان تنفي هذا الاكراه في دليل سائق ، واذا كان ما اورده الحكم في السياق المتقدم ليس من شأنه اهدار ما تمسك به الطاعن من بطلان اعترافه لصحوره ولابد اكراه ذلك بان ادلاء الطاعن باعترافه امام وكيل النيابة بعد ان تحلف بان النيابة العامة هي التي يتأثر التحقيق ليس من شأنه نفي حصول الاكراه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالفساد في الاستدلال . لما كان ذلك - وكان الحكم قد اورد في معرض بيانه لواقعة الدعوى ان الطاعن قتل المجنى عليها بان « جثم فوقها وكنم انفسها بغطاء فراشها وخنقها بالضغط على عنقها حتى تاكد انها لفظت انفسها » - فبما ان الحكم يبين الاطلة التي امتنع اليها في التدليل على ثبوت الواقعة في حق الطاعن فقد نقل عن رئيس المباحث اعتراف الطاعن له بالقول : « - فيما توجهت الى حيث تنام زوجتي عليها بحجرة نومها وكما قاما بيده حتى يمنعها من الاستغاثة الا ان المجنى عليها قاومتها واحسنت به اصابات بوجهه وظل يضبط على فمها ووجهها حتى فارقت الحياة » - وحصل اعتراف الطاعن بقوله انه « بسؤال المتهم بتحقيقات النيابة العامة اعترفت بارتكابه القتل » - ولما كان ذلك وكانت النيابة العامة قد اعطت الطاعن الى محكمة الجنابات بوضف انه قتل ..... عمدا مع سبق الاصرار بان استوفى قتلها واصر عليه وذلف خنقته الى مكننها ولما جاءها أثناء نومها وكما قاما وانفعا بغطاء فراشها قاصدا من ذلك ارهاق روحها فاحسنت بها الاصابات الموصوفة بشقير سر الصفة التمرسية والتي لوكت بعينها ، ولذا ارتكبت هذه الجنابة بقصد ارتكاب جريمة احرقت - هي انه في الزمان والمكان سالف الذكر ، سرق المصوغات المعينة الوضف والقيمة بالاوراق والملوكة للمجنى عليها سالف الذكر ،



فار مؤدى ذلك ودلالته . ان ما عرى الى الطاعن من اعتراف بارتكاب الحادث ، انما ينصرف الى الواقعة كما رفعت بها الدعوى ابتداءً - على السياق المتقدم - وليس الى ما خلصت اليه المحكمة انتهائاً ، نقلاً عن تقرير الصفة التشريحية في خصوص كيفية وفاته الجنى عليها من ان « الاصابات بشاهدة بالعنق عند التشريح مع العلامات التشريحية تشير الى ان الوفاة ناشئة عن اسفكسيا الحنق اما بالضغط على العنق نتيجة الحنق بالساعد او نتيجة الصعق موضعى باليد والاصابع حال تعظية اليد بقطعة من القماش » . لما كان ذلك ، وكان ما نقله الحكم عن شاهد الاثبات من ان الطاعن اعترف بانه يكم نفسه على الحنق عليها بالضغط على فمها ووجهها وما اورده الحكم من اعتراف المتهم بهذا المعنى - على التاويل انف الذكر - يتعارض مع صورة الواقعة جسيما خلص اليها الحكم ، ومع ما حصله عنها نقلاً عن تقرير الصفة التشريحية ، من ان الوفاة حدثت من اسفكسيا الحنق نتيجة الضغط على العنق ، ولما كان الحكم قد عول في ادانة الطاعن على الدليلين القولى والفنوى ، دون ان يعنى برفع ما بينهما من تعارض ، على النحو سالف البيان ، من ان يكشف ايضاً عن تناقضه واختلال فكره عن حقيقة الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة ، الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، وينبىء ان الواقعة لم تكن واضحة ندى المحكمة الى الحد الذى يؤمن به الخطأ في تقدير ممثولية الطاعن ، مما يجعل الحكم متخالفاً يناقض بعضه بعضاً ، الامر الذى يتعذر معه على محكمة النقض تبين صحة الحكم من فساد . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، وذلك بغير حاجة الى النظر في اوجه الطعن الاخرى مع الزام المطعون ضدهم - المدعين بالحقوق المدنية - بالمصاريف المدنية .

صدر مع ١٨٩٧ سنة ٥٨ هـ - جمادى الاولى ١٣١٩ - ١٩٨٩

قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

المسألة

جريمة القتل العمد - عفوياً - سلطة محكمة الموضوع .

### المحنة :

وحيث ان ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه انه اذ دان المحكوم عليه بجريمة القتل عمدا مع سبق الاصرار ، فقد شابه خطا في تطبيق القانون ، ذلك بانه انزل بالمحكوم عليه عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة دون عقوبة الاعدام التي كان يجب انزالها مع انه لم يصرح باخذه بالرقابة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات .

وحيث انه لما كان من المقرر ان انزال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الاشارة اليها لا يعيب الحكم مادامت العقوبة التي اوقعتها المحكمة تدخل في الحدود التي رتبها القانون ، ومادتكم تقدير العقوبة من اطلاقات محكمة الموضوع دون ان تكون ملزمة ببيان الاسباب التي من اجلها اوقعت العقوبة بالقدر الذي اُرتبته ، لما كان ذلك ، وكان الحكم اذ عاقب المحكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة فان مفاد ذلك ان المحكمة قد انتهت الى اخذه بالرقابة وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وان لم تصرح بذلك في اسباب حكمها ، ونزلت بالعقوبة الى حد تسمح به هذه المادة ، ومن ثم فان ما تنعاه النيابة العامة على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

وحيث ان مما ينعاه المحكوم عليه على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجرائم القتل عمدا مع سبق الاصرار واحراز سلاح وذخيرة دون ترخيص فقد شابه فساد في الاستدلال ويطلان في الاجراءات ، ذلك بان المحكمة اطرحت تصوير الطاعن للواقعة ، وسأيرت النيابة العامة في تصويرها لها ، وعولت على اقوال المجنى عليه وشهود الاثبات بالرغم مما شابهها من تناقض ، واخذت باقوال المجنى عليه على الرغم من تعارضها مع الدليل الفني بشأن عدد الاخيرة التي اصابته هذا الى ان النيابة العامة لم تجر مقابلة لمكان الحادث ، ولم ترفع البصمات من الطلقات الفارغة التي عثر عليها فيه ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلا في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن اليه بغير معقب . ومنحت بأقوالهم فاق ذلك بقية أطرافها فبطلت الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض ضرورة الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، ومادام لم يورد في تلك التفاصيل أو يركن اليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم لصحة الحكم بالادانة ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه ، بل يكفي - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ان يكون الدليل القولي في مجموعه غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملامه والتوفيق ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بشأن تناقض الشهود لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة لا تلزم بتتابعة المتهم في مناحي نقاشة الموضوع وتقصيها في كل جزئية والرد عليها صراحة ، وإنما يكفي ان يكون الرد مستفادا من أدلة الجواب التي عولت عليها ، وكان ما أشاره الطاعن بمحض جلسة المحاكمة من انه كان عن واجب النيابة العامة ان تجري معانية لمكان الحادث ، كما كان عليها ان ترفع البصمات التي قد تكون عالقة بالطلقات القصارغة التي عثر عليها فيه . ان هو لا يعيب لإجراء من إجراءات التحقيق السابقة على المحاكمة بما يراه فيه من نقص دون ان يتمسك بطلب استكمالها ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون

غير مفيد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيناً وقصه موضوعاً .

( طعن رقم ٨٧٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٨ )

#### المبدأ :

جريمة القتل العمد = الاعتراف الذي يعول عليه يتحتم ان يكون اختياريًا - مفيد ذلك .

#### المحكمة :

ومن حيث ان البين من الحكم المطعون فيه انه قد حصل دفاع للطاعن القائم على ان اعترافه كان نتيجة لكره ، واستند في ادانته الطاعن - ضمن ما استند اليه - الى اعترافه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر عملاً بمفهوم المادة ٤٣ - من الدستور والفقرة الاخيرة من المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، ان الاعتراف الذي يعول عليه يتحتم ان يكون اختياريًا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - اذا صدر تحت وطأة الاكراه او التهديد ، كائنا ما كان قدره من الضوئية ، واذا كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع ببطالان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد او الاكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته واليه عليه ، مادام الحكم قد عول في قضائه بلا ديانة على ذلك الاعتراف ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد عول ادانة الطاعن - ضمن ما يعول عليه - على هذا الاعتراف بغير ان يرد على هذا الدفاع النجوهري ويقول كلمته فيه ، فلانه يكون معها بالقصور عن السبب فضلاً عن اخلاله بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه ، ولا ينبغي عن ذلك ما اوردته المحكمة من ادلة اخرى - ذلك ما

لأنه في حود الجنائية ضامئ متساندة يكمل بعضها بعض ومنها  
مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر  
التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للعليل المتبطل في الرأي الذي انتهت  
اليه المحكمة او التنبوء بما كانت ستقضى به لو أنها تفتنت بالبطلان .  
لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير  
حاجة الى بحث باقى وجوه الطعن .

١ طعن رقم ٨٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٩

## قضاء

### قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

النائب العسكرية عنصر من أعضاء العسكري - أثر ذلك .

الحكمة :

لما كان نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية قد جرى على ان السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم دخلا في اختصاصاتها او لا ، وكانت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور قد نصت على ان هذا الحق قرره القانون للسلطات القضائية العسكرية على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها . وكانت النيابة العسكرية عنصرا اميلا من عناصر القضاء العسكري وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة للدعوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون السالف ذكره فانها هي التي تختص بالفصل فيما اذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها ، وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري وقرارها في هذا الصدد هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيا .

( طعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٨١ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٠ )

المبدأ :

• نطاق اختصاص القضاء العسكري من حيث الاشخاص والجرائم .  
• نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

الحكمة :

المادة الرابعة من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد اوردت ضمن العسكريين الخاضعين لاحكام القضاء العسكري ضباط القوات

الملحة ، ونصت المادة السابعة منه بالفقرتين الاولى والثانية على سريانه على كافة الجرائم التي ترتكب من الاشخاص الخاضعين له ، اذا وقعت بسبب تادية اعمال وظائفهم ، وكذلك كافة الجرائم اذا لم يكن فيها شريك او مصلح من غير الخاضعين له .

( طعن - رقم ١٤٩٤ - لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣٨١/١١/١ )

### قاعدة رقم ( ٣٣١ ) .

#### المبسدا :

اجازة القوانين في بعض الاحوال احوالة جرائم معينة الى محاكم خاصة لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم .

#### المحكمة :

المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة الجرائم الا ما استثنى بنص خاص عملا بالفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في حين ان غيرها من المحاكم ليست الا محاكم استثنائية ، وانه وان اجازت القوانين في بعض الاحوال احوالة جرائم معينة الى محاكم خاصة - كمحاكم أمن الدولة - فان هذه لا تملب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام ان القانون الخاص لم يرد به اى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص دون غيرها ، ويستوى في ذلك ان تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام او بمقتضى قانون خاص ، اذ لو اراد المشرع ان يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها بها لما اعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في تشريعات عدة ، وعلى غرار ما اورده في الفقرة الاولى من المادة ٢٩ من قانون الاحداث المبالغ الاثارة اليها من انفراد محكمة الاحداث « دون غيرها » بالنظر في امر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف .

( طعن رقم ١٤٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣٨١/١١/١ )

قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ ٤ :

قضاء محكمة النقض استقر على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثني بنص خاص عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢م.

المحكمة :

وعلى وجه التحديد، هذه المحكمة قد استقر على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثني بنص خاص عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشرة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢م في حين أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم استثنائية أو خاصة، وأنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال، حالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة إلا أن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم بخلاف أن القانون الخاص لم يرد به أي نص على تفرد المحكمة الخامسة بالأختصاص، يستوى في ذلك أن تكون الجريمة مفارقة عنها بموجب القانون العام أو يقتضي قانون خاص، إذ لو أراد الشارع أن يقتصر الاختصاص على محكمة معينة وفردتها به كما أعور النص على ذلك صراحة على غير ما جرى عليه في قوانين عدة منها قانون المظلة القضائية سالف الذكر، فإن نص في المادة ٨٢ منه التي ناطت بدوائر المؤاد المدنية والتجارية بمحكمة النقض « دون غيرها » للفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والتلياة العامة بالقضايا القرويات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشئونهم وفي شأن طلبات التوبيض والتمتعات الخاصة بالمرتبات والمكافآت، وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣م حيث نص في المادة العاشرة منه على اختصاص مجلس حكم ومجلس الدولة « بهن غيرها » بالفصل في



المسائل التي حدها ، والقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث حين نص في الفقرة الاولى من المادة التاسعة والعشرين من نص على اختصاص محكمة الاحداث « دون غيرها » بالنظر في امر المحدث عند انتهائه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، « اما غير المنصوب » اذا سهم في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون الاحداث - فان الشارع وان جعل لمحكمة الاحداث اختصاصا بنظرها بموجب الفقرة الثانية من المادة التاسعة والعشرين - سألقة الذكر ، الا انه لم يفرضها بهذا الاختصاص كما فعل في الفقرة الاولى ، وبالتالي لم يلبس المحاكم العادية ولايتها بالفصل فيها . وقد اكره الشارع هذا النهج ولم يشذ عنه في اللجان التي اصى عليها اختصاصا قضائيا ، من ذلك ما نص عليه في المادة ١٣ مكررة (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي من تشكيل لجان يكون من مهمتها في حالة المنازعة ، تحديد ما يجب الاستيلاء عليه من الاراضي الزراعية طبقا لاحكام هذا القانون ، وانه « استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء ، يمتنع على المحاكم النظر في المنازعات المتعلقة بملكية الاطيان المستولى عليها » . وفي المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية من اختصاصها بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة التجارية في الاراضي الزراعية وغيرها « وبوجه خاص تختص اللجنة « وحدها » بالفصل في المسائل الاتية (١) .... (ب) .... (ج) .... » وفي الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون ذاته من انه « يمتنع على المحاكم النظر في المنازعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجان طبقا للفقرة ٢ من المادة ٣ » ، وفي المادة الخامسة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن انتهاء الاحتكار على الاعيان الموقوفة من اختصاص اللجنة القضائية المنصوص عليها فيها « دون غيرها » بالظن في المسائل الواردة في البند من الاول الى الخامس منها . وقد اتخذ الدستور بهذا المفهوم عندما نص في المادة ٢٧٥ منه على ان تتولى المحاكم الدستورية « دون غيرها » الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . لذلك ، وكانت المحاكم

العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون  
 الأحكام العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص ، وإنه  
 شأن تعلقها بهذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم ، ومحاكمة  
 فئة خاصة من المتهميين ، إلا أنه لم يؤثر هنا بهذه المحكمة وذلك  
 الاختصاص أو يحظرها على المحاكم العادية ، فلم يرد فيه ، ولا في  
 أي تشريع آخر ، نص على انفرد القضاء العسكري بالاختصاص على  
 مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها وانتهاء بالفصل فيها - إلا  
 فيما يتعلق بالجرائم التي تقع من الأخطاء الخاضعين لأحكامه - عملاً  
 بنص المادة الثامنة مكرراً - ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة  
 الرابعة من مواد إصدار ذلك القانون ، من مريان أحكامه على جميع  
 الشرائع الداخلة في اختصاصه ، ما لم تكن قد رفعت إلى الجهات  
 القضائية المختصة ، ذلك بأن الشق الأول من النص قد خلا مما يفيد  
 انعقاد الاختصاص بنظر الدعاوى المشار إليها في القضاء العسكري وحده  
 دون غيره ، والشق الثاني منه يعالج الحالة التي تكون فيها هذه  
 الدعاوى قد رفعت إلى الجهات القضائية المختصة قبل العمل به في أول  
 يوميه سنة ١٩٦٦ ، فبقي الاختصاص بنظرها معقوداً لتلك الجهات  
 دون أن يشاركها فيه القضاء العسكري . يؤكد هذا النظر أن الشارع عندما  
 أراد أن يعقد الاختصاص بجرائم الأحداث الخاضعين لأحكام قانون  
 الأحكام العسكرية المشار إليها للقضاء العسكري وحده ، فقد نص صراحة  
 في المادة الثامنة مكرراً منه - والمضافة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥  
 على أن إقراره بذلك الاختصاص إنما هو استثناء من أحكام القانون  
 رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، وهو ما يتبادى منه أنه باستثناء ما  
 أشير إليه في تلك المادة من جرائم الأحداث الخاضعين لأحكامه ، وكذلك  
 للجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسرى في شأنهم أحكامه إذا وقعت  
 الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه ، فإنه لا  
 يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص  
 عليها فيه ، مانع من القانون ، ويكون اختصاص القضاء العسكري

بجرائم الأحداث المنصوص عليها في المادة ٨ مكرراً سالفة الذكر ، إنما هو خروج على الأصل العام المقرر بقانون السلطة القضائية . أما ما عدا هؤلاء الأحداث وتلك الجرائم مما أسبغت سائر نصوص قانون الأحكام العسكرية على القضاء العسكري اختصاص الفصل فيها ، دون أن تفرده بذلك انتزاعاً من المحاكم صاحبة الولاية العامة في القضاء ، فإنه ليس ثمة ما يتحول بين هذه المحاكم وبين الفصل فيها عملاً لحقها الاصيل ، إذ لا محل للقول باختصاص استثنائي للقضاء العسكري بها ، ويكون الاختصاص في شأنها - بالتعويل على ذلك - مشتركاً بين القضاء العسكري وبين المحاكم ، لا يمتنع نظر أيهما فيها ، من نظر الأخرى ، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقتضى . ولا يتساءل من هذا النظر ، النص في المادة الثامنة والاربعين من قانون الأحكام العسكرية - ألف الفكر على أن « السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلياً في اختصاصها أم لا » ذلك أن هذا النص - وإيا كان وجه الرأي فيه - لا يقيد صراحة ولا ضمناً ، انفرد القضاء العسكري وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية ، ذلك أن اختصاص الهيئات القضائية - وعلى ما جرى به نص المادة ١٦٧ من الدستور - يتحدده القانون ، ومن ثم يكون قضائياً ما يفيد نص المادة ٨ سالفة الذكر ، أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها صاحبة القول الفصل عند تنازع الاختصاص ، وهو ما يؤكد أن لفظة « وحدها » وردت بعد عبارة « السلطات القضائية العسكرية » ولم ترد بعد لفظة « اختصاصاً » في نهاية النص . لما كان ذلك ، وكان أعمال مقتضى هذا النص في حالة التنازع الإيجابي بين السلطات المشار إليها فيه ، وبين هيئة أو محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي أو محكمة خاصة ، أنه متى رفعت الدعوى الجنائية إليها عن جريمة سبق أن قرر القضاء العسكري أنها تتدخل في اختصاصه الولائي ، تعين عليها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظرها ، وهو ما لا يترق على المحاكم العادية لأن القضاة العاديين والعسكريين قسيمان في الاختصاص بالجرائم المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفق القاعدة

العلمة الواردة في المادة الثانية من القانون المدني انه « لا يجوز القضاء نصي تشريعي إلا بالتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالفاء أو يستعمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » وكان قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون لم تنص صراحة على الغناء نص المادة ٤٨ من هذا القانون ، بل دخلت نصوصها وديساجاتها من آية اشارة الى قانون الاحكام العسكرية ، وكانت للقوانين اللاحقة انما هي تشريعات عامة فيما لتتظمته من احكام في شأن تنازع الاختصاص - ايجاباً وسلباً - بالنسبة للدعوى التي ترفع عن موضوع واحد امام مختلف جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعامة ، وسواء اكانت تلك الدعاوى منجبة لم لدارية لم جنائية ، فحين ان نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية انما هو نص خاص ورد في تشريع خاص وقصر ولاية السلطات القضائية العسكرية المنصوص عليها فيه على الفصل في تنازع الاختصاص في الدعاوى الجنائية التي تكون فيها تلك السلطات طرفاً في هذا التنازع فحسب ، وكان من المقرر ايضا ان الخاص يقيد العام ، فان نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية يكون قائماً لم يفسخه قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، ولا قانون الاجراءات والرسوم امام تلك المحكمة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ولا قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والتي خصتها للمادة ٢٥ ثلثا منه - دون غيرها - بالفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص للقضايا ، ويكون لكل من الصين مجال تطبيقه لا يتداخلونه ولا يجعيلان - يؤيد بقاء نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية قائماً - استثنائاً من النصوص الواردة في التشريعات العامة اللاحقة ، انه ظل ماضياً في تحقيق الغرض الذي من من أجله قترح عسكرياً روعي فيه - وعلى ما جاء عن هذا النص في المذكرة الايضاحية « اعتبارات خاصة سواء بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للجرائم وعقوبتها ، الامر الذي أصبح معه حق السلطات العسكرية في

تقدير ما اذا كانت الجريمة داخلة فى اختصاص التشريع العسكرى أولا.  
حقا واضحا يتمشى مع الهدف من القانون العسكرى « سواء فى ظل  
قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - مسن  
قيل - والذي كان ينص فى المادة ١٧ منه على محكمة تنازع الاختصاص  
أم فى ظل قانون كلتا المحكمتين العليا والدستورية - من بعد - الذى نقل  
الفضل فى تنازع الاختصاص - على التماثل - اليهما ، فقد جرى قضاء  
هذه المحكمة - محكمة النقض - على تطبيق نص المادة ٤٨ المشار اليه  
بهذا المفهوم على التنازع السلى بين السلطات القضائية العسكرية وبين  
المحاكم العادية ، والزمّت هذه المحاكم بالفصل فى لية جريمة ترى تلك  
السلطات عدم اختصاصها بها اعتبارا. بأن قرارها فى هذا الشأن هو  
القول الفصل الذى لا يقبل تعقيبا . لما كان ما تقدم ، وكانت النيابة  
العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن أمام المحاكم العادية  
صاحبة الولاية العامة بنظرها ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص  
المحكمة المطعون فى حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سبيل  
القانون ، ويتمضى دفاعا قانونيا ظاهر البطالان لم يكن الحكم فى  
حاجة الى الرد عليه أو حتى ايراده ، فضلا عن انه رد عليه ردا سائفا  
ومقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يشترط فى شهادة الشاهد  
ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها  
على وجه دقيق بل يكفى ان يكون منشأها ان تؤدى الى تلك الحقيقة باستنتاج  
سائق تجربته المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع  
عناصر الاثبات الاخرى المطروحة أمامها ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير  
الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما  
وجه اليها من مطاعن وحلم حولها من التسهيلات كل ذلك مرجعه الى  
محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن  
اليه ، وهى متى أخذت يشهادتهم فإن ذلك يفيد انها أطرحت الاعتبارات  
التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن فى  
شأن تعويل الحكم على شهادة المجنى عليه لا يدعو أن يكون جحلا  
موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما

لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقوبتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها مغززة لما ساقته من افلة ، وكان الحكم قد حصل في بيئته لخصري التحريات والضبط الاوراق المزورة التي بيعت بموجبها السيارة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحض الشرطة متى اطمانت الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مرفصل التحقيق لاخرى دون بيان السبب ، فان ما يثيره للطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٣٣ )

المبدأ :

المحاکم العسكرية توقع الجزاءات المقررة في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ أو في قانون الاحكام العسكرية بخصوص الاعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٩ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة اذ نصت على انه « يخضع الضباط بالنسبة للاعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية لقانون الاحكام العسكرية ، كما يخضع للقانون المذكور ابناء ومساعدو الشرطة وضباط الصف والجنود ورجالو الخفر النظاميون في كل ما يتعلق بخدمتهم . وتوقع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة في هذا القانون . أو في قانون الاحكام العسكرية ويحدد وزير الداخلية بقرار ينفذ بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة جهات وزارة الداخلية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون المذكور للجهات المبينة فيه ، كما يصدر القرارات المنظمة لانشاء السجون العسكرية

الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة » . فقد دلت بذلك - وعلى ما يبين من  
وضوح عبارات النص - أنها خاصة بالجرائم النظامية فصحب وليس أدل  
على ذلك من النص على أن توقيع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة  
في هذا القانون أو في قانون الاحكام العسكرية ، والجزاءات المنصوص  
عليها في قانون هيئة الشرطة سواء المتعلقة بالضباط أو بغيرهم كلها  
جزاءات تأديبية بحتة حتى جزاء الحبس أو السجن وفقا لقانون الاحكام  
العسكرية المنصوص عنه في الفقرة ١١ من المادة ٨٠ التي عدت الجزاءات  
التأديبية التي يجوز توقيعها على أمناء الشرطة ، والفقرة ١١ من  
المادة ٩٢ الخاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها على ضباط الصف  
وجنود الدرجة الاولى ، وكذلك الفقرة ١١ من المادة ٦٩ الخاصة  
بالجزاءات التي يجوز توقيعها على رجال الخفر النظاميين . ولا يقدح  
في ذلك ما جاء في المذكرة الايضاحية للمادة ٩٩ من القانون بأنه  
« ... وتوقع المحاكم العسكرية متى انعقد لها الاختصاص الجزاءات  
المقررة في هذا القانون و في قانون الاحكام العسكرية فلها اختصاص  
تأديبي الى ما لها من اختصاص جنائي ... » ذلك ان الاحالة الى  
الجزاءات المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة  
١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ بما فيها من جزاءات شبه  
جنائية انما يشمل فقط تلك الجزاءات المقررة للجرائم النظامية البحتة  
وليست العقوبات الجنائية بالمعنى الصحيح والمقررة لجرائم القانون  
العام - وهذا المعنى واضح من صريح عبارات نص المادة ٩٩ من القانون  
المذكور والتي لا لبس فيها ولا غموض بل وهو ما يؤكد نص المادة  
الاولى من قانون هيئة الشرطة والذي جاء فيه ان الشرطة هيئة مدنية  
نظامية بوزارة الداخلية ، وما أورد بالمذكرة الايضاحية لهذه المادة والتي  
جاء بها « اختصت المادة الاولى من المشروع بتعريف هيئة الشرطة  
الواردة في المادة ٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ من ان الشرطة هيئة  
مدنية نظامية وبذلك اكنت ان هيئة الشرطة هي هيئة مدنية ، فهي  
جهاز من الاجهزة المدنية بالدولة وليس جهازا عسكريا ، لانها تفرق  
عن غيرها من الاجهزة المدنية في انها ليست مدنية بحتة وانما هي هيئة

نظامية يسود تكوينها علاقات تختلف عن العلاقات المدنية البحتة وخاصة واجب المرسوم فى طباعة رئيسه وواجب الرئيس فى قيادة مرسومه والسيطرة على القوة الموضوعة تحت قيلقته « - واضح فمتى كان ذلك ، وكانت المادة ٩٩ سالفة الذكر قد اتاحت لوزير الداخلية - بعد اخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة - تحديد جهات وزارة الداخلية التى تتولى الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون المذكور كما اناطت به اصدار القرارات المنظمة لانشاء السجون العسكرية الخاصة باعضاء هيئة الشرطة ، فان هذا التفويض التشريعى ينحصر فيما نصت عليه هذه المادة ولا يجوز لوزير الداخلية ان يتعدى نطاقه بخلق اختصاصات اخرى غير المنصوص عليها فى القانون ، واذا كان قد صدر قرار وزير الداخلية رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٧٣ بتاريخ ٢٤ من ابريل لسنة ١٩٧٧ فى شان تنظيم القضاء العسكرى ، متضمنا فى المادة الاولى منه النص على اختصاص ادارة القضاء العسكرى بتنفيذ قانون الاحكام العسكرية بالنسبة لافراد هيئة الشرطة ومن ذلك اجراء التحقيق فى جرائم القانون العام فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة المذكورة والتصرف فى هذه القضايا ، كما نص فى المادة الثالثة على ان تتولى فروع الادعاء العسكرى « النيابة العسكرية » اختصاصات النيابة العسكرية المنصوص عليها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وكذلك على اختصاص المحكمة العسكرية العليا بنظر الجنايات التى تدخل فى اختصاص القضاء العسكرى واختصاص المحكمة المركزية بنظر كافة الجناح والمخالفات التى تقع فى اختصاصها طبقا للقانون العام ، فانه يكون قد خرج بذلك عن حدود التفويض التشريعى فى كل ما نص عليه متعلقا بجرائم القانون العام . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعى رهينة وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لآوضاعه وشروطه ، ولانه عند التعارض بين نصين احدهما وارد فى القانون والاخر فى لائحته للتنفيذية فان للنص الاول هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للآلحة ، ومن ثم فان ما ورد فى قرار وزير الداخلية سالف



الذكر - الذى يعد خروجاً عن حدود التفويض المرسوم له فى القانون - لا يعتد به ولا يكون له أى اثر على اختصاصات النيابة العامة المنصوص عليها فى القانون كاملاً ، كما لا يكون له أدنى اثر على اختصاص المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة - دون سواها - بالفصل فى كافة الجرائم الا ما استثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، ويستثنى فى ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص .

وإذ كان من المقرر أن التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق له أعلى منه أو ميبأ له فى مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع التقديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، وإذ كان الثابت أن قانوننا لاحقاً لم يصدر استثنى أفراد هيئة الشرطة من اختصاص المحاكم العادية فيما يتعلق بجرائم القانون العام ، فإن القول بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى استناداً الى القرار الوزارى سالف الذكر والقرارات المعدلة له ، غير جائز . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتبع هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بمخالفته غير مسدد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من اعترافه بالتحقيقات ، وما ورد بتصرفات الشرطة وتقرير الصفة التشريحية ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان الطاعن فى التحقيقات لانه وليد اكراره وأطرحه فى قوله : « وحيث أن المحكمة لا تعول على انكار المتهم الذى أخذ اليه أمامها وتطمئن الى اعترافه فى التحقيقات لما بان بها من ظروف الحال انه اعتراف سليم صدر منه طواعية واختياراً أمام سلطة التحقيق المختصة بغير ما تعارض مع ما انتهى اليه تقرير الصفة التشريحية ومن ثم تلخذه بمحلولة مؤيدة ببقاى ما اطمانت اليه من أدلة الثبوت وتطرح ما اثاره الدافع عنه من قول جاء مرسلًا بلا سند صحيح من أوراق الدعوى وتحقيقاتها . » وهذا الذى أورده الحكم سائغاً وكافياً للرد على هذا

الدفع لما هو مقرر من ان الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من ان اعترافه نتيجة اكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على اسباب سائفة ، ولا يغير من ذلك عدول الطاعن عن اعترافه وانكاره بجملة المحاكمة الاتهام المسند اليه ، اذ انه من المقرر انه لا على الحكم ان ياتخذ باعتراف المتهم فى تحقيقات النيابة لبراءته مما يشوبه من عيب الاكراه واطمئنانا من المحكمة الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك ، ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت ان المدعية بالحقوق المدنية هى ابنة المجنى عليه . على ما يبين من الاطلاع على بطاقتها الشخصية التى لوردها الحكم بمذوناته . وهو ما لم يجنده الطاعن ؛ وكان ثبوت الارث لها او عدم ثبوته لا يقدح فى صفتها كابنة المجنى عليه ، وكونها قد اصابها ضرر من جراء فقد والدها نتيجة الاعتداء الذى وقع عليه والذى ادى بحياته ، وكانت الدعوى المدنية انما قامت على ما اصابها من ضرر مباشر لا على انتصابها مقام والدها المجنى عليه من ايلولة حقها فى الدعوى اليه ، فان معنى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه .

( طعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩ )

## قمار

قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ :

العاب القمار - ماهيتها .

الحكمة :

ما كان الحكم الابتدائي - الذي اخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - يقتصر في بيان واقعة الدعوى على قوله « وحيث ان التهمة ثابتة قبيل المتهمين جميعا ثبوتا كافيا حسيما جاء بمحض الضبط المحرر بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٧ يدائرة قسم سوهاج بمعرفة النقيب ..... رئيس وحدة مكفحة جرائم الاداب ورئيس قسم الاداب بالنيابة انه قام بضبط المتهمين يلعبون القمار في مقهى المدعو ..... ( الطباع الاول ) . ويسؤال المتهمين انكروا التهمة . وحيث ان المتهمين لم يدفعوا التهمة باى دفاع تقبله المحكمة ومن ثم يتعين عقابهم طبقا لمواد الاتهام عملا بالمادة ٢/٣٠٤ ج ١ . لما كان ذلك ، وكان المصاد بالعب القمار انما هي الاعصاب التى تكون ذات خطر على مصالح الجمهور . وقد عدد القانون بعض انواع العاب القمار فى بيان على سبيل المثال وتلك التى تتفرع منها او تكون مشابهة لها وذلك للنهى عن مزاولتها ، وهى التى يكون الربح فيها موكولا للحظ اكثر منه للمهارة . واذا جاء الحكم المطعون فيه على ما تبين من مراجعته مجعلا فى هذا الخصوص قلم يبين نوع اللعب الذى ثبت حصوله من الطاعنين فى مقهى الطاعن الاول مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٢ )

قاعدة رقم { ٢٢٥ }

المبدأ :

قمار - ادارة منزل للالعاب القمار - شرطه .

الحكمة :

وحيث انه يبين من المفردات والتي أمرت المحكمة ضمها تحقيقا لوجه الطعن - ان الطاعن دفع بمذكرته المقدمة لمحكمة لول درجة بعدم توافر جريمة ادارة منزل للالعاب القمار تاسيسا على ان المنزل لم يكن مفتوحا للجمهور بغير تميز وأن جميع من ضبطوا به هم من اصدقائه كما تمسك بهذا الدفاع بمذكرته المقدمة لمحكمة ثاني درجة . لما كان ذلك، وكان من المقرر انه يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات - المغدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ - ان يكون المحل مفتوحا للالعاب القمار مغدا ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد او شرط فان هذا الدفاع الذي تمسك به الطاعن هو دفاع جوهري ينبنى عليه - ان صح - تغيير وجه الرأي في الدعوى ، واذا كان الحكم الابتدائي الصادر بادانة الطاعن لم يعرض لهذا الدفاع ، وحكم الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه دون ان يعرض أيضا لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه فانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقي اوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٥٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١ )

## مأموري الضبط القضائي

### قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

المبدأ :

مأموري الضبط القضائي - أمر النذب - شرطه .

المحكمة :

من المقرر في القانون انه اذا كلف الامر قد صغر من النيابة للعلمة لاحد مأموري الضبط القضائي او لمن يعاونه او ينييه فان انتقال اى من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما اجراه بمفرده صحيحا لوقوعه فى حدود الامر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه . مادام من اذن بالتفتيش لم يقصد ان يقوم بتنفيذه واحدا بلذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالاجازة الى غيره . واذا كان الثابت من مؤدى اقوال الشهود التى اوردها الحكم ان الضابط الماذون قد انتقل وفى صحبته المقدم ..... والرائد ..... اللذان ندبهما لمعاونته فى تنفيذ اذن النيابة الذى خوله هذا النذب وعهد الى الاول بتفتيش الحجرة المقامة فى الحديقة وعهد الى الثانى بتفتيش مسكن الطاعن . فان التفتيش الذى تم بمعرفة كل منهما يكون قد وقع صحيحا لاسناده اليه من الماذون اصلا بالتفتيش ولا وجه - فى القانون - للمحاجة بحصول هذا النذب شفويا ذلك لانه لا يشترط فى أمر النذب الصادر من المندوب الاصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي ان يكون ثابتا بالكتابة ، لان من يجرى التفتيش فى هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه وانما يجريه باسم النيابة للعلمة الامرة . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس .

( طعن رقم ٢١١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٧ )

المبدأ :

القانون لا يوجب ان يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحقيقات والابحاث التى يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش .

### المحكمة :

القانون لا يوجب حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والابحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة بالمتحرّى عنه بل له أن يستعين فيما يجزّيه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين الشرعيين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه اليه ويصدق ما تلقاه من معلومات . ولما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بما جاء بمحض التحريات وأقوال الضابط شاهد الاثبات بجدية هذه التحريات التي بنى عليها اذن التفتيش وتوافر متووعات اصداره فلا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ، هذا الى انه لما كان من المقرر ان القانون لم يشترط شكلاً معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته طالما انه الشخص المقصود بالاذن .

( طعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٣٣٨ )

### المبحث :

إيقاف مأمور الضبط لسيارة معدة للايجار - أثره .

### المحكمة :

لما كان الاصل ان القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما ينصرف الى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها او القبض على ركبائها الا في الاحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في جيازة اصحابها . واذ كان القلب مما اوردته للطعن في طعنه ان السيارة المصنوعة من

ميلارات الاجرة فانها تكون خارجة عن نطاق هذه الحماية . لما كان ذلك ، وكان مجرد ايقاف مامور الضبط لسيارة معدة للايجار وهي ماثرة في طريق علم بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها واتخاذ اجراءات التحرر للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه ، لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن ان يعتبر في ذاته قبضا في صحيح القانون . ولما كان القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بشأن الاحوال المدنية قد فرض في المادة ٥٢ منه على صاحب البطاقة ان يقدمها الى منخوبي السلطات العامة كلما طلب اليه ذلك ، وكان مامور الضبط القضائي هو من بين هؤلاء الذين جولههم القانون حق الاطلاع على البطاقات الشخصية وكان الحكم قد اثبت انه عندما طوالب الطاعن بتقديم بطاقته اخرج قطعة المخدر وتخلى عنها فالتقطها الضابط - فان الجريمة عندئذ في حالة تلبس وينبى علي ذلك ان يقع القبض عليه صحيحا ويصح الاستدلال بالخليل المستمد من هذا الاجراء . ويكون ما اثاره الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

( طعن رقم ١٦٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٣٩ )

##### المبدأ :

يجب على ماموري الضبط القضائي جمع الايضاحات اللازمة عن جميع الاشخاص المتصلين بالواقعة التي تلقى التبليغ عنها - المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها البطالان .

##### المحكمة :

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان دعوة الطاعن الى قسم الشرطة انما كان لسؤاله في التبليغ الذي تقدمت به زوجته عن

المشاجرة التي نشبت بينهما فان هذا الاستدعاء يكون قد تم فى نطاق أحكام المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية التى توجب على مأمور الضبط القضائى جمع الايضاحات اللازمة عن جميع الاشخاص المتصلين بالواقعة التى تلقى التبليغ عنها . ولما كان القانون لم يتطلب اتبباع طريق معين للقيام بهذا الاستدعاء فان دعوة الطاعن بالطريق الادارى بواسطة أحد أمناء الشرطة للمثول امام رجال الضبط القضائى لا يعد - فى صورة الواقعة - أمرا باطلا بالقبض أو بالضبط والاحضار ، كما لا يعقبيه من ناحية أخرى ما رماه به الطاعن من بطلان لعدم تحرير محضر جمع استدلالات بما تم فى شأن هذا البلاغ ذلك أن عدم تحرير المحضر على فرض صحته لا يترتب بذاته بطلان الاجراء لما هو مقرر من ان الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لم ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكامها بما يجعل الامر فيها راجعا الى تقدير محكمة الموضوع لتسالة الاجراءات التى اتخذها مأمور الضبط القضائى وهو ما اخذ به قضاء الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

المبدأ :

اجراء التفتيش بمعركة ضابط بمطار القاهرة دون استصدار أمر قضائى ودون قيام حالة تلبس - كسر -

المحكمة :

من المقرر ان التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، وكان مؤدى الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه لا يبنى عن ان الطاعن شوهد فى حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، وليس صحيحا فى القانون ما



اول الحكم المطعون فيه - تحليل على قيام حالة التلبس - من أن مظاهر الارتباك التي بعث على الطاعن عندما رأى الضابط بصفالة السفر تكفي كدلائل على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك مهما بلغ ما يمكن اعتباره دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه ، لما كان ذلك وكان المشرع اذ نص في المادة ٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك على أن « موظف الجمارك الحق في تفتيش الاماكن والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفي الاماكن والمستودعات الخاضعة لاشراف الجمارك ، وللجمارك أن تتخذ التدابير التي تراها كفيلة بمنع التهريب داخل الدائرة الجمركية » قد افصح عن أن الغاية من التفتيش الذي تجريه الجمارك وفقا لاحكام هذه المادة هو منع التهريب داخل الدائرة الجمركية وأنه تفتيش من نوع خاص لا يتقيد بقيود القبض والتفتيش المنظمة باحكام قانون الاجراءات الجنائية وبما توجيه المادة ٤١ من الدستور من استصدار امر قضائي في غير حالة التلبس ، كما لم يتطلب المشرع توافر صفة مأمور الضبط القضائي فيمن يجري التفتيش من موظفي الجمارك ، لما كان ذلك وكان المشرع قد قصر حق اجراء التفتيش المنصوص عليه في المادة ٢٦ المشار اليها على موظفي الجمارك وحدهم دون من يرخص باجرائهم لمن يعاونهم من رجال السلطات الاخرى على غرار النص في المادة ٢٩ من ذات القانون على أن « لموظفي الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الاخرى حق مطاردة البضائع المهربة ولهم أن يتابعوا ذلك عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية ولهم أيضا حق المعينة والتفتيش على للقوافل المارة في الصحراء عند الاستيلاء في مخالفتها لاحكام القانون ولهم في هذه الاحوال حق ضبط الاشخاص والبضائع ووسائل النقل واقتيادهم الى اقرب فرع للجمارك » . لما كان ذلك وكانت مواد قانون الجمارك قد خلت من نص يخول مأموري الضبط القضائي من غير موظفي الجمارك حق تفتيش الاشخاص داخل الدائرة

الجزمكية وكانت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ المتعلق بضمان حريات المواطنين لا تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه بغير أمر قضائي - أعمالا للمادة ٤٦ اجراءات جنائية - إلا في احوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها ، وكان الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه أن من أجرى تفتيش الطاعن ضابط بأدارة البحث الجنائي بمطار القاهرة الدولى وكان قد اجراه دون استصدار أمر قضائي ودون قيام حالة من حالات التلبس فإن ما وقع على الطاعن هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وكان ما اورده تبييرا لاطراحه دفع الطاعن ببطلان اجراءات القبض والتفتيش لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدى الى ما رتبته عليه فانه يكون معيبا بالخطا فى تطبيق القانون .

( طعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤١ )

المبسطة :-

رجل الضبطية القضائية - ترخصه فى تنفيذ اذن التفتيش -

الحكمة :

من المقرر ان لرجل الضبطية القضائية المنتخب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لاجرائه بطريقة مثمرة وفى الوقت الذى يراه مناسبا مادام ان ذلك يتم فى خلال الفترة المحددة بالاذن .

( طعن رقم ٢٨٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٢ )

المبسطة :-

مسيرة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريمة لا يجافى القانون .

### المحكمة :

من المقرر أنه لا تثريب على مأموري الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها وتو اتخفتوا في سبيل ذلك التفتيش وانتحال الصفات حتى يائس الجاني لهم ويأمن جانبهم ، فممارسة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافى القانون ولا يعد تحريضا منهم للجناة مادام أن ارادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة ومادام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة .

( طعن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٥٢ قـ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

### المبدأ :

الامر الصادر من النيابة العامة لاحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو يندبه - انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى القانون انه اذا كان الامر قد صدر من النيابة العامة لاحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو يندبه ، فإن انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه فى حدود الامر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه مادام ان من اذن بالتفتيش لم يقصد ان يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه الى غيره كما لا يشترط أن يكون مأمور الضبط الذى استصدره قد ندب زميله كتابة اسوة بالامر الصادر من النيابة نفسها بل يجوز ان يكون الندب شفاهة ، وكان البين من المفردات المضمومة ان اذن التفتيش قد صدر من النيابة العامة للمقدم ..... أو لمن يعاونه وان شهادة هذا الضابط تضمنت انه ندب الضابط ..... .

لتنفيذ اذن التفتيش فى شقه الخاص بضبط الطاعن الاول حينما توجه هو لتنفيذ الاذن بالنسبة للطاعن الثانى وذلك ضمن خطة رتبها سوريا ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى رفض الدفع المبدى من الطاعن الاول ببطلان تفتيش مسكنه لاجرائه من غير الماذون له بالتفتيش استنادا الى حصوله بناء على تدب صحیح من الضابط الماذون له بالتفتيش يكون قد التزم بصحيح القانون ويضحي النعى عليه فى هذا الخصوص فى غير محله .

( طعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٤ )

المبدأ :

حق مأمور الضبط القضائى فى القبض والتفتيش فى حالة التلبس .

المستحكمة :

لما كان من المقرر طبقا للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ان لمأمورى الضبط القضائى فى احوال التلبس بالجنايات أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه كما تنص المادة ٤٦ من ذات القانون انه فى الاحوال التى يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يفتشه - فان ما اتخذه الضابط من اجراءات بالنسبة للقبض على الطاعن المتلبس بالجريمة وتفتيشه تكون صحيحة فى القانون .

( طعن رقم ١٤٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٥ )

المبدأ :

لمأمور الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام بعضهم ذو اختصاص عام ولكن فى دوائر اختصاصهم فقط والبعض الآخر ذو اختصاص عام فى جميع انحاء الجمهورية - مؤدى ذلك .

### المحكمة :

البين من نص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ ان مامورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام بعضهم ذو اختصاص عام ولكن فى دوائر اختصاصهم فقط كاعضاء النيابة العامة ومعاونيها وضباط الشرطة والبعض الآخر ذو اختصاص عام فى جميع انحاء الجمهورية ومؤدى ذلك ان القانون حين اضى على الفئة الاولى صفة الضبطية القضائية لم يرد ان يقيد بها باى قيد او بعد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم .

( طعن رقم ٣١٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

### المبدأ :

المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد استبدالها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ قد منحت امناء الشرطة سلطة الضبط من دوائر اختصاصهم مما مؤداه ان يكون فى متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم مادام ان قانون الاجراءات الجنائية حين اضى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد ان يقيد بها لديهم باى قيد الا بالاختصاص المكانى - مفاد ذلك .

### المحكمة :

لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد استبدالها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ قد منحت امناء الشرطة سلطة الضبط فى دوائر اختصاصهم مما مؤداه ان يكون فى متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم مادام ان قانون الاجراءات الجنائية حين اضى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد ان يقيد بها لديهم باى قيد الا بالاختصاص المكانى فلم يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة ، وتلك الولاية بحسب الاصل انما تنبسط على جميع انواع الجرائم حتى ما كان منها

قد أقرت له مكاتب خاضعة لما هو مقرر من أن اصفاء شتفة الضبط القضائي على موظف ما في صيد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام ، ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل إدارة منها فهو محض قرار تنظيمي لا يمس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس فيه ما يخول وزير الداخلية حق إصدار قرارات يمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تقتين هذه الصفة عن أي مما منحها لهم القانون بالنسبة إلى نوع أو أنواع معينة من الجرائم ، وإذا كان أمناء الشرطة في الأقسام - على ما تقدم - من مأموري الضبط القضائي الذين لهم في الدوائر التي يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام يثبت جميع الجرائم ، وكانت حالة التلبس الجنائية توجب على مأمور الضبط القضائي - طبقاً للمادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية - الانتقال فوراً إلى محل الواقعة ومعالجة الآثار المادية للجريمة والحفاظة عليها ، فضلاً عن أنها - طبقاً للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من هذا القانون - تبيح له أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد خلائل كافية على اتهامه وأن يقتنه ، ولما كانت المحكمة قد أثبتت بما أورده من ظروف الدعوى قيام حالة التلبس بجناية احرار جوهري مخدر وأن الاعتداء الذي وقع على المجنى عليه من الطاعن والمحكوم عليه الآخر كان بمناسبة محاولة المجنى عليه الأول التقاط قطعة المخدر التي القاهما الطاعن والتحقق عليها ومن ثم فإن المحكمة إذا انتتبت إلى إدانة الطاعن بالجريمة المعاقب عليها بالمادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تكون قد طبقت صحيح القانون وخلا حكمها من القصور في استظهار دور المتهم الثاني وسبب ومثلية تعديه على المجنى عليه الثاني ، لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تمول على شهود الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالأحارة إلى أقوالهم أو الرد عليها ردا صريحاً قضاؤها بالادانة استناداً إلى أدلة القوت التي بينها بقيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

لما كان ذلك وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشادتهم فإن ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها سكما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لشهادة المجنى عليهما على النحو الذي اثاره في أسبابه لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مع عدم إيهام المحكمة بالنقض لما كان ذلك وكان المشرع لم يشترط لقياس جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قصدا جنائيا خلافاً بل يكفي أن يتوافر فيها القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل مع علمه بشروط الجريمة وهو ما أثبت الحكم توافره لدى الطاعن - فإن التفتي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سليم ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس ويثعين رفضه موضوعاً :

( طعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٥ ق - جملة ١٩٨٥/٥/٢٠ )

## متشردون ومشتببه فيهم

قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

المبدأ :

• ما يجب بيلانه في حكم الاقامة في جريمة التشرد .

المحكمة :

يجب على الحكم بالادانة عن هذه الجريمة ان يبين سبق الحكم على المتهم بوضعه تحت مراقبة الشرطة ثم وقوع فعل من المتهم خلال المدة المقررة طبقاً للقواعد العامة في الباب السابع من الكتاب الاول من قانون العقوبات - يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوك المتهم الاجرامى الذى اوجب الشارع محاسبته - فاذا هو قصر فى هذا البيان كما هو الحال فى الدعوى المطروحة كان ذلك تفويتاً على محكمة النقض لحقها فى مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابت بالحكم الامر الذى يعيبه بالقصور .

( طعن رقم ٩٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٥ )



## مجرمون أحداث

قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

المبدأ :

تختص محاكم الاحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة .

المحكمة :

لما كان من المقرر وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - محكمة النقص - ان المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفعل في كافة الجرائم الا ما استثنى بنص خاص. عملا بالفقرة الاولى من المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية للصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢م على حين ان غيرها من المحاكم ليست الا بمحاكم استثنائية . وانصوب ان لجأت القوانين في بعض الاحوال احالة جرائم معينة الى محاكم - خاصة كمحاكم أمن الدولة - فان هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم ما دام ان القانون الخاص لم يرد بمرأى من على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص دون غيرها من مستوى في ذلك ان تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام او بمقتضى قانون خاص ، اذ لو اراد المشرع ان يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها بها لما احتوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في تشريعات عدة ، وعلى ضرر ما اوردته في الفقرة الاولى من المادة ٢٩ من قانون الاحداث السالف الاشارة اليها من انفراد محكمة الاحداث دون غيرها . بالنظر في امر الحدث عند اتهامه في الجريمة وعند تعرضه للانحراف . لما كان ذلك - وكان المشرع اذ نص في الفقرة التالية من المادة ٢٩ من قانون الاحداث على اختصاص محاكم الاحداث بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكامه - فلو ان يقصر الاختصاص في ذلك عليها وحدها

دون غيرها ، فإن مؤدى ذلك أنه لم يسلب المحاكم العادية اختصاصها  
بنظرها بالنسبة لغير الحدث بحسبانها المحكمة ذات الولاية العامة .

( طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ١٠ ق. - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٤٩ )

#### المادة ٣٤٩

قواعد الاختصاص فى الموالاة الجنائية - من حيث أشخاص المتهمين  
من النظام العام ويجوز اثاره الدفع بشأنها لأول مرة امام محكمة النقض .

#### المحكمة

من المقرر ان قواعد الاختصاص فى الموالاة الجنائية من حيث  
أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز اثاره الدفع بشأنها لأول مرة  
امام محكمة النقض . وكان القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث  
قد منح الاحكام الاجرائية والمؤقتة الوليدة فى قانونى الاجراءات  
الجنائية والعقوبات فى صيغة محاكمة الاحداث ومعاقبتهم ، ونص فى  
المادة الاولى منه على انه « يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم  
تجاوز سنة ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه الجريمة » وفى  
المادة ٢٩ منه على ان « تختص بمحاكمة الاحداث دون غيرها بالنظر فى  
امر الحدث عقد اتهمه فى الجرائم » وفى المادة ٣٢ منه على انه « لا يعد  
فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فاذا ثبت عدم وجودها تقدر سنة  
بواسطة شجير » واذ كان مفتش الصحة - وهو من اهل الخبرة فى هذا  
الشأن - قد قدر سن المطعون ضده بحوالى ست عشرة سنة عند ارتكابه  
للحادث مما تكون معه محكمة الاحداث هى المختصة دون غيرها  
بمحاكمته ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر رغم وجود  
تقريب مفتش الصحة تحت نظر المحكمة عند الفصل فى الدعوى فان الحكم  
يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

( طعن رقم ٣٦١٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٧ )

قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

المبدأ :

قاضى الموضوع غير ملزم بما يقترحه المراقب الاجتماعى فى شان الحدث - اختيار التدابير المناسبة لحالة الحدث هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع بغير معقب .

الحكمة :

ان ما تتطلبه المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من قبيل تنظيم الاجراءات فى الجلسة ولا يترتب على مخالفته بطلان ، وكانت المحكمة - قد التزمت بما توجبه المادة ٣٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث من سماع اقوال المراقب الاجتماعى . كما ان الطاعن يسلم فى اسباب طعنه بان المراقب الاجتماعى قدم تقريراً اجتماعياً عن حالته ، فبان ما يثيره من بطلان اجراءات محاكمته يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان اختيار التدبير المناسب لحالة الحدث - من بين التدابير المنصوص عليها فى القانون - هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع بغير معقب دون ان يكون ملزماً بالاختصاص بما يقترحه المراقب الاجتماعى فى هذا الشأن ، او ببيان الاسباب التى دعت الى الحكم بالتدبير الذى ارتكاه .

( طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )

قاعدة رقم ( ٢٥١ )

المبدأ :

المقصود بالحدث - العبرة فى من المتهم وقت ارتكاب الجريمة - الاختصاص بمحاكمة الاحداث - لمحكمة الاحداث دون غيرها - مخالفة ذلك - خطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة :

لما كان من المقرر ان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ - فى شأن الاحداث المعمول به اعتبارا من ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ - قبل صدور الحكم المطعون فيه - قد نسخ الاحكام الاجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى الاجراءات الجنائية والعقوبات فى صدد محاكمة الاحداث ومعاقبتهم ومن بين ما اورده ما نص عليه فى المادة الاولى من أنه « يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة » وفى المادة ٢٩ منه على أنه « تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف ... » فقد دلي بذلك على ان العبرة فى سن المتهم هى بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة ، وان الاختصاص بمحاكمة الاحداث ينمقد لمحكمة الاحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أية محكمة اخرى سواءها ، لما كان ذلك وكانت قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث اشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام . وكان يبين من الحكم المطعون فيه ان المتهم - الطاعن - حدث لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة ، وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة امام محكمة اول درجة فى ظل قانون الاحداث الجديد - فقد نظرت الدعوى محكمة الجتج القادية ( محكمة جنح ابو حماد ) المشكلة من قاض فرد قضى فى الدعوى دون ان تكون له ولاية الفصل فيها - فان محكمة ثانى درجة اذ لم تغفل لهذا الخطا المتعلق بالنظام العام لاتصاله بولاية القاضى الذى أصدر الحكم المستأنف - وقضت فى موضوع الدعوى فانها تكون قد خالفت القانون واخطأت فى تطبيقه - اذ كان يتعين عليها ان تقضى بالفاء الحكم المستأنف لعدم اختصاص المحكمة الجزئية العادية التى أصدرته بمحاكمة المتهم الحدث -

( طعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥ )

قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

## المبدأ :

اختصاص محكمة الجنائيات بمحاكمة الحدث هو مما يتصل بالولاية

وأنه متعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أي حالة تكون عليها الدعوى ولأول مرة أمام محكمة النقض .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان عدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحدث هو مما يتصل بالولاية وأنه مطلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أي حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقض هي فيه من تلقاء نفسها بغير طلب وتنقض الحكم لمصلحة المتهم طبقاً للحق المقرر لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - إلا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، ولما كانت مدونات الحكم قد خلت مما ينتفى موجب اختصاص محكمة الجنايات قانوناً بمحاكمة الطاعن الثالث وليس فيها ما يظاًهر ما يدعيه من أنه كان حدثاً وقت مقارفته الجريمة المسندة إليه فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ويكون الحكم قد صدر من المحكمة المختصة بمحاكمته ويصبح النعى عليه في هذا الخصوص في غير محله .

( طعن رقم ٣٦٧١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٣ )

#### المبدأ :

يقصد بالحدث في حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف .

- تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف .

### المحاكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لارتكابه جريمة سرقة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٣ . ومحكمة جنح المنيا قضت غيابيا بجلسة ١٩٨٣/١/٨ بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاثة اشهر مع الشغل والنفاذ فاستأنف ومحكمة المنيا الابتدائية قضت بهيئة استئنافية - بجلسة ١٩٨٣/١٢/١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الاحداث الذي جرت المحاكمة في ظله قد نص في المادة الاولى منه على أنه « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة او عند وجوده في احدى حالات التعرض للانحراف » . وفي المادة ٢٩ منه على انه « تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر في امر الحدث عند اتهامه في الجرائم او عند تعرضه للانحراف » فقد دل بذلك على أن العبرة في سن المتهم هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة وان الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الاحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أي محكمة أخرى سواها ، وكان الدفع بعدم اختصاص المحاكم العادية بمحاكمة الحدث مما يتصل بالولاية وهو متعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أي حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقض به من تلقاء نفسها بغير طلب متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو كانت عناصر هذا المقتضى قد انطوت عليها الاوراق بغير حاجة الى تحقيق موضوعي . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن حدث لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة على ما يبين من الإطلاع على شهادة ميلاده المرفقة مع أسباب الطعن انه من مواليد ١٩٦٤/٦/٢٢ وعلى الرغم من ذلك ومن جرتان المحاكمة في ظل قانون الاحداث الذي سبق صدوره واقعة الدعوى وانطبقت عليها احكامه لم تقدم النيابة العامة لمحكمة الاحداث المختصة وحدها بمحاكمته بل

قدمته الى محكمة الجلع العائدية « محكمة جنح قسم النيا » المشكلة من قاض فرد وقضى فى الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها فان محكمة ناضى درجة اذ قضت بتأييد الحكم المتناف تكون قد خالفت القانون منما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بالقضاء بالحكم المتناف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وأحالتها الى محكمة الاحداث المختصة وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ٣٧٣٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٣٥٤ )

يجب ان يكون للحدث محام يدافع عنه - المادة ١/٣٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث .

### المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الحاضر مع الطاعن قد اقتصر على طلب تأجيل الدعوى لحضور زميله ومناقشة شاعدى الالابات ، الا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وحجزت الدعوى للحكم لجلسة صرحت فيها بتقديم المذكرات ثم مدت أجل النطق بالحكم لجلسة أخرى قضت فيها بتأييد الحكم المتناف . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث قد أوجب فى الفقرة الاولى من المادة ٣٣ منه ان يكون للحدث فى مواد الجنائيات محام يدافع عنه ، تطبيقا للقاعدة الاساسية التى أوجبها الدستور فى الفقرة الثانية من المادة ٦٧ منه ، وهى أن تكون الاستعانة بالمحامى الزامية لكل منهم بجناية حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، ولا يؤتى هذا الضمان ثمرته الا بحضور محام اثناء المحاكمة ليشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية

بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع ، وحرصا من الشارع على فاعلية هذا الضمان الجوهري فقد فرض عقوبة الغرامة في المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام - منتدبا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم في جنائية - اذا هو لم يدافع عنه ، أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عنه ، وذلك فضلا عن المحاكمة التأديبية اذا اقتضتها الحال ، وأنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع ، فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته ، ولذا استأجل نظر الدعوى ورأت المحكمة الا تجيبه الى طلبه ، وجب عليها أن تنبيهه الى رفض طلب التأجيل حتى يبدي دفاعه أو يتخذ ما يشاء من اجراءات يملئها عليه واجبه ويراهنا كفيلا بصون حقوق موكله . لما كان ذلك ، ولئن خلا محضر الجلسة الاستثنائية من اشارة المحامي الحاضر مع الطاعن الى أنه بنى خطته في الدفاع عنه ، على وجود زميله الغائب الذي استأجل لحضوره ، كما خللت اسباب الطعن من اشارة الطاعن الى أن المحامين الموكلين عنه ، قد اتفقا كلاهما على المشاركة في الدفاع وتقسيميه بينهما ، مما كان يؤمن للقول أن قضاء المحكمة بتأييد الحكم المستأنف الصادر بادانة الطاعن - دون استجابة لطلب محاميه التأجيل لحضور محام ثان معه - قد برهن من الإخلال بحق الطاعن في الدفاع ، مادام أن القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجنائية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه ، الا أنه بعد ذلك أن يكون للمحامي الحاضر قد أبدى دفاعا حقيقيا أمام قس القضاء ، تتوفر به الحكمة من استيجاب الدستور أن يكون لكل متهم في جنائية ، محام يدافع عنه ، يستوى في ذلك أن تكون الجنائية منظورة أمام محكمة الجنائيات أو أمام محكمة الجنح . لما كان ذلك ، وكان البين بين محضر الجلسة أمام المحكمة الاستثنائية ، أن الحاضر مع الطاعن قد اقتصر على طلب التأجيل ولم يترافع عنه أو يقدم أى وجه من وجوه المعاونة له ، وكان أن قررت المحكمة جزم القضية للحكم وانتهت الى ابدانة الطاعن ، دون أن تنبه المدافع عنه الى رفضها طلب التأجيل ، فإن حق المتهم في الاستعانة بمدافع ، وهو أيضا واجب على المحكمة حين يكون الاتهام بجنائية ، يكون قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمة



تقريره بما يبطل اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، حتى يتاح للمتهم فرصة ابداء دفاعه على الوجه المبسوط قانونا - ولا يمنع من ذلك ان تكون ضمانات الدفاع عن الطاعن قد تحققت امام محكمة اول درجة ، لما هو مقرر من ان الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ، مما لازمه ان تتحقق في المحاكمة امامها ذات ضمانات الدفاع التي اوجبها القانون لكل متهم ، كما لا يمنع منه ان تكون المحكمة الاستئنافية قد ضرحت للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه في فترة حيز الدعوى للحكم ، ذلك انه فضلا عن ان المفردات المضمومة قد خلت من اى دفاع مكتوب ، كدليل للدفاع الشفوي الذي لم يبد ، فانه لا يصح في الدعاوى الجنائية العامة ، وفي مواد الجنايات بخاصة ، ان يجبر الخصوم على الاكتفاء بالمذكرات في دفاعهم ، لان الاصل في تلك الدعاوى ان يكون الدفاع شفويا ، الا ان يطلبوا هم تقديمه كتابيا ، اعتبارا بان القضاء الجنائي انما يتعلق في ضميمه بالارواح والجريات ، وينبنى في اساسه على اقتناع القاضى وما يستقر في وجدانه .

( طعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٥ )

المبدأ :

محكمة الاحداث تشكل من قاضى يعاونه خبيران من الاختصاصيين احدهما على الاقل من النساء ويتعين حضورهما المحكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشد به القاضى في حكمه تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الاحداث والا كان الحكم باطلا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن الاحداث - وما ورد بتقرير لجنة مجلس الشعب - ان محكمة الاحداث تشكل من قاضى يعاونه خبيران من الاختصاصيين احدهما على الاقل من النساء ويتعين حضورهما المحكمة وتقديم تقرير عن حالة

الحدث من جميع الوجوه ليسترشد به القاضى فى حكمه تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لحكمة الاحداث والا كان الحكم باطلا . وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة اول درجة انها خلت جميعا من اسمى الاختصاصيين الاجتماعيين وما يفيد حضورهما او انهما قدما تقريرهما كما خلا الحكم ذلك ايضا ، ومن ثم يكون قد لحق به البطلان لما كان ذلك وكان من المقرر ان يطلان الحكم ينسب اثره حتما الى كافة اجزائه - اسبابا ومنطوقا - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى الباطل اخذا بسبابه فانه يكون مشوبا بدوره بالبطلان لاستناده الى حكم باطل بما يوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٧٢٨٦ لسنة ٥٦ ق. - جلسة ١٩٨٧/٦/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٦ )

المبدأ :

لا يجب الا تزيد مدة الايداع عن عشرة سنوات فى الجنايات وخمس سنوات فى الجنح وثلاثة سنوات فى حالة التعرض للانحراف - المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث .

الحكمة :

لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث قد نصت على ان « ويجب الا تزيد مدة الايداع على عشر سنوات فى الجنايات وخمس سنوات فى الجنح وثلاثة سنوات فى حالة التعرض للانحراف » فقد دل المشرع بصريح هذا النص ومفهوم دلالة على ان مدة الايداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للاحداث يجب ان تكون محددة فى الحكم الصادر بالعقوبة واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعن للحدث بايداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ولم يحدد مدة الايداع فانه يكون معيبا فضلا عن القصور فى التسبيب بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧ )

## محاماة

### قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

#### المبدأ :

محو لجنة المحامين اسم الطاعن من جدول المحامين دون التنبيه عليه بوجوب التقدم لقيد اسمه بالجدول أمام المحاكم الابتدائية تطبيقاً للمادة ٦٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ - خطأ - أساس ذلك .

#### الحكمة :

البيّن من القرار المطعون فيه أنه تستند إلى أحكام المادة ٦٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وأنه بعد التنبيه والتصريح عليه في المادة المذكورة قررت لجنة المحامين محو اسم الطاعن من الجدول لعدم تقدمه بطلب القيد للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية خلال أربع سنوات من تاريخ قيده بالجدول العام ، ولما كانت المادة المذكورة تستلزم توافر شرطين قبل توقيع الجزاء على المحامي الذي يقص في التمرين أربع سنوات دون قيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ، الأول : أن ينبه مجلس نقابة المحامين - المحامي تحت التمرين - إلى وجوب التقدم لقيد اسمه بالجدول المذكور في خلال شهرين من تاريخ التنبيه ، والثاني : ألا يتقدم المحامي المذكور بطلب قيده أمام المحاكم الابتدائية في هذا الاجل ، فإن انقضى الاجل - دون قيده - حدد المشرع الاجراء الواجب اتباعه في شأنه والجزاء الذي يوقع على المحامي تحت التمرين المتخلف ، وهو عرض امره على لجنة قبول المحامين محو اسمه من الجدول - لما كان ذلك - وكان من المقرر أنه متى رسم القانون هكذا خاصاً لاجراء معين - كان هذا الشكل وحده هو الطويل القانوني على حصول هذا الاجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأي دليل آخر مما قد يدل عليه أو يؤذي الرأى منه مهما بلغت قوته ، وكان يبين من الاطلاع على المقررات المضمومة من واقع طلب الطاعن بنقابة المحامين انها خلت

من الدليل على قيام مجلس نقابة المحامين بالتنبيه على الطاعن بوجوب التقدم لقيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية تطبيقاً لأحكام المادة ٦٩ المذكورة - وهو منابذ أعمال الجزاء في حق الطاعن - فإن القرار المطعون فيه إذ محاً اسم الطاعن من جدول المحامين رغم عدم التنبيه عليه يكون قد جانب صحيح القانون .

( طعن رقم ٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٣٥٨ )

#### المبدأ :

رفع الدعوى الجنائية ضد محامي لارتكابه جريمة معاقب عليها قانوناً أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه - شرطه .

#### المحكمة :

مفاد ما نصت عليه المادة ٩٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة أنه إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه جريمة معاقب عليها في قانون العقوبات للنائب العام أن يتخذ فيه الإجراءات الجنائية - ولم يورد هذا النص قيداً على النيابة العامة في إجراءات التحقيق أو تحريك ورفع الدعوى الجنائية ، وإنما حدد في تلك الحالة اختصاص للنائب العام لا يثبت لغيره من أعضاء النيابة العامة غير أنه لا يلزم أن يباشر بنفسه رفع الدعوى بل يكفي أن يأذن برفعها ليتولى عضو النيابة المختص إجراءات الرفع ، كما أن ما نصت عليه المادة ٩٥ من القانون سالف الذكر من تبليغ صورة المحضر المحرر عما ينسب للمحامي من جرائم القذف والسب والاهانة بسبب أقوال أو كتابات صدرت عنه أثناء أو بسبب ممارسة المهنة إلى مجلس نقابة المحامين إنما قصد به تمكين النقابة من ممارسة اختصاصات الهيئة المنوطة لها ، ولم يرتب القانون على مخالفة ذلك بطلاناً .

( طعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨ )

## قاعدة رقم ( ٣٥٩ )

### المبدأ ٨

عدم جواز الطعن على قرار مجلس نقابة المحامين الفرعية بإعادة الاعتلان عن فتح باب الترشيح لمنصب النقيب .

### المحكمة :

الاصل ان اختصاص الدوائر الجنائية لمحكمة النقض على التحديد للوارد بالمادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قاصر على الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح ، فان الطعن امام محكمة النقض في قرارات مجلس نقابة المحامين الفرعية بإعادة الاعتلان عن فتح باب الترشيح لمنصب النقيب لا يكون جائزا .

( طعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥ )

## قاعدة رقم ( ٣٦٠ )

### المبدأ ٩

تعارض المصلحة في الدفاع - أثره .

### المحكمة :

لما كان يبين من محضر جلسة المرافعة أن محاميا واحدا حضر عن الطاعنين و ( وآخر موكوم ببراءته ) ودارت مراقبته قبول نفى الاتهام عنهم وتلقيقه قبلهم ، وكان من المقرر ان تعارض المصلحة في الدفاع يقتضي ان يكون لكل منهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الاخر معه بحيث يتعذر على محام واحد ان يترافع عنهم معا ، أما اذا التزم كل منهم جانب الانكار - كما هو الحال في الدعوى المطروجة - ولم يتبادلوا الاتهام فلا محل للقول بقيام التعارض بينهم ومن ثم يضمن هذا الوجه من النعي غير صحيح .

( طعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٣٦١ )

#### المبدأ :

ما يعيب التحقيق الذي تجريه النيابة العامة لا تأثير له على سلامة الحكم .

#### الحكمة :

ان ما يعيب التحقيق الذي تجريه النيابة العامة لا تأثير له على سلامة الحكم وكان يبين ايضاً ان مطالعة محضر جلسة الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٩٨٠ امام محكمة اول درجة انه وان كان من بين ما ليداه الطاعن دفعها ببطلان الاجراءات لكونه محامياً - الا أنه لم يطلب من المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الخصوص ، فان ما ينعاه على الحكم المطعون فيه من قالة بطلان اجراءات التحقيق معه - لا يعدو ان يكون تعيباً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سبباً للطعن على الحكم .

( طعن رقم ٦٥٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٢ )

#### المبدأ :

استيفاء الطاعن شرط الاشتغال امام محاكم الاستئناف مدة السبع سنوات التي كان يتطلبها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعمول به وقت تقديمه بطلب القيد بجدول الضامنين المقبولين امام النقض وسداد رسوم القيد بالجدول المذكور مع الاشتراك المستوى - مفاد ذلك .

#### الحكمة :

حيث ان القرار المطعون فيه قد صدر من لجنة قبول الضامنين امام محكمة النقض بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣ ، فقرر الطاعن بالطعن فيه في قلم كتابه هذه المحكمة في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ ، ولودع

بذات التاريخ مذكرة بأسباب الطعن موقعة من الاستاذ ..... - وهو من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض - نص فيها على القرار المطعون فيه الخطأ في القانون إذ رفض طلب قيده بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض على سند من أنه لم تنقضى عشر سنوات على اشتغال الطاعن بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف طبقا لما يوجبه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، في حين أنه قدم طلبه مستوفيا لشروط قبوله في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وتم نظره في عدة جلسات قبل إلغاء هذا القانون الذي كان يتطلب للقيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض سبق الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف لمدة سبع سنوات فقط مما يعيب القرار المطعون فيه ويوجب نقضه وقيد اسم الطاعن بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض .

وحيث أن القرار المطعون فيه إذ صدر بعد أول إبريل سنة ١٩٨٣ ، تاريخ العمل بقانون الحياه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فإن إجراءات الطعن فيه تخضع للقواعد الإجرائية في هذا القانون عملا للأصل العام المقرر بالمادة الأولى من قانون المرافعات ، ولئن كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ، إلا أن ذلك ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء ، لما ينطوي عليه ذلك من مصادرة لحق التقاضي ، وانتهاك على حق المواطن في الانتقاء إلى قاضيه الطبيعي اللذين كفلهما الدستور في المادة ٦٨ منه ، فضلا عن أن مبدأ الطعن قد تقرر في ذات التشريع بالنسبة لكافة القرارات التي تصدر برفض طلبات القيد بالجداول الأخرى ، وليس ثمة وجه للمعاصرة في هذا الخصوص بينها وبين القرارات التي تصدر برفض القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من سلطة المشرع اعتمادا من التفويض المقرر له بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور أن يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الإدارية التي يختص مجلس الدولة أصلا بالفصل فيها طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور - إلى

هيئات قضائية أخرى وفقاً لمقتضيات الصالح العام ، وكان المشرع أعمالاً لهذه الساطة - قد نهج - حين سن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - على نزع ولاية الفصل في الطعون على القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين - بلا استثناء - من القضاء الادارى ، واستندها الى جهة القضاء العادى نظراً لاحتمال موضوع هذه القرارات بتنظيم مهنة المحاماة التى تعارض بحسب صفة اناسية امام تلك الجهة ، وكان المشرع - بما نص عليه فى الماده ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ من قانون المحاماة الجديد الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٢ - عن اختصاص محكمة استئناف القاهرة بالفصل فى الطعون على القرارات الصادرة برفض طلبات القيد فى الجدول القلم للمحامين ، وجدولى المحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ، وبما نص عليه فى الماده ٤٤ من ذات القانون من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل فى الطعون على القرارات التى تصدر بنقل الاسم الى جدول غير المشتغلين - قيداً فصيحاً عن التزاحم فى التشريع الجديد للمحامين بذات منتهجه فى التشريع السابق من نزع الاختصاص بالفصل فى الطعون على قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحائين من ولاية القضاء الادارى ، والابقاء على ما كان معمولاً به فى ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من اسناد تلك الولاية بلا استثناء الى جهة القضاء العادى ، يؤكد ذلك ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بسجلين الشعب عن مشروع هذا القانون ، والتمنشات التى دارت حوله فى المجلس قد خلت جميعها من اية اشارة الى العدول عن هذا المنهج او تعديته ، ويجهى ان المشرع ما كان لينحس الى نقل الاختصاص من جهة القضاء العادى الى القضاء الادارى دون ان يكون لذلك صدى فى المذكرة الايضاحية للقانون او فى اعماله التحضيرية ، كما ان التزام المشرع بمنتهجه فى التشريع السابق قد تأكد بالابقاء فى المادة ١٤٦ من القانون الجديد على ما كان منصوصاً عليه فى المادة ٢٥ من القانون السابق من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات الصادرة باسقاط العضوية عن أى



من أعضاء مجلس النقابة ، بل انه استحدث في المادة ١٣٤ من القانون الجديد نصا يقضى باسناد ولاية الفصل في الطعون التي ترفع عن قرارات الاستبعاد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس النقابة الى محكمة استئناف القاهرة ، مما يكتف عن الاتجاه في القانون الجديد للصالحا الى التوسع في اسناد ولاية الفصل فيما ينشأ عن تطبيقه للقضاء العادي ، ونيس الى الحد منه ، ومن ثم فانه اذا كان خلو قانون المحاماة الجديد من نص ينظم الطعن على القرارات الصادرة يرفض طلب القيد في جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض لا يعنى أن تكون تلك القرارات بمنأى عن الطعن عليها ، فانه لا يعنى كذلك أن تصبح ولاية الفصل في الطعن فيها للقضاء الاداري ، والا كان ذلك مؤديا الى فقدان التجانس بين احكام التشريع الواحد ذلك ان جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض شأنه شأن سائر الجداول الاخرى للمحامين من حيث يتوافر العلة التي راي المشرع من اجلها ان يختص القضاء العادي بالفصل في الطعون المتعلقة بها مما لا محل معه لاختلافه عنها في شأن هذا الاختصاص ، بل ان تشكيل اللجنة المنوط بها الفصل في طلبات القيد بجدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض برئاسة رئيس محكمة النقض او احد نوابه طبقا لنص المادة ٤٠ من القانون - من شأنه ان يضيف عليها طابع قضائيا لا يتوافر في اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون والمنوط بها نظر طلبات القيد في الجداول الاخرى ، انه هي ذات تشكيل اداري بحث ، ومع ذلك فقه اسند المشرع ولاية الفصل في الطعون على قراراتها الى جهة القضاء للعادي . لما كان ما تقدم فانه اتباعا لمسيئة المشرع - التي افصح عنها على نحو ما سلف - يكون الاختصاص بنظر الطعون على قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين امام محكمة النقض مازال معقودا لهذه المحكمة ، واذا كان الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية فانه يكون مقبولا شكلا .

وحيث انه يبين من مطالعة الاوراق ان الطعن قيد بجدول المحامين  
ايام محاكم الاستئناف بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٨ ، ثم تقدم بطلب للقيد

بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ، أرفق به كافة الأوراق المثبتة لتوافر شروط القيد في ذلك الجدول والمنصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٨ ، وصورا معتمدة لذكرات مقدمة أمام محاكم الاستئناف ، وإيصالا مؤرخا ١٩٨٣/٢/٢١ بقيد سعادة رشح القيد والاشتراك المستوى ، وعرض طلبه بجلسته ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٣ حيث أرجىء الفصل فيه مع طلب تقرير التفتيش ، ثم أعيد عرضه بجلسته ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣ - طبقا للثابت من قائمة الجلسة - حيث سُدر فيها القرار المطعون فيه قاضيا برقض طلبه ، وتأثر على قائمة الجلسة وبخلاف ملف الطعن بما يفصح عن أن سبب الرفض هو عدم استيفاء شرط الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف مدة عشر سنوات - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٨٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦٨ - الذي قدم الطلب في ظله - تشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون المحامي قد اشتغل بالمحاماة فعلا لمدة سبع سنوات على الأقل أمام محاكم الاستئناف ، وكانت المادة ٣٩ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذي بدأ العمل به اعتبارا من إبريل سنة ١٩٨٣ قد زادت تلك المدة إلى عشر سنوات على الأقل ، وكان من المقرر بالنسبة لتنازع القوانين من حيث الزمان أن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة ما بين تاريخ العمل به والغائه ، وأن القانون الجديد يسري بآثار مباشرة على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم اعتبارا من نفاذه ، ولا يسري على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر الأثر الرجعي بتخص خاص ، وكان الطاعن في التاريخ الذي تقدم فيه بطلب قيده بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ، وسدد فيه رشح القيد بالجدول المشار إليه مع الاشتراك المستوى ، قد استوفى شرط الاشتغال أمام محاكم الاستئناف مدة السبع سنوات التي كان يتطلبها القانون القائم في ذلك الوقت ، كما استوفى كافة الشروط الأخرى التي تنص عليها المادة ٨٠ من ذلك القانون ، فإنه يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطلب ، ذلك أنه لا يصح أن يضار الطاعن

بسبب التراخي في عرض طلبه على اللجنة المختصة لتقرير المركز القانوني الذي تعلق حقه به منذ تقديم طلبه الى اللجنة مستوفيا شروط ومسوغات قبوله ، كما لا يسوغ في العقل والمنطق ان يصبح مصير هذا الطلب معلقا على التاريخ الذي يحدده الجهاز الاداري لعرضه على اللجنة ، فان عرضه قيل معاذ القانون الجديد قررت قبوله ، وان عرضه بعد ذلك كان مرفوضا ، على الرغم من استيفائه شروط قبوله عند تقديمه ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن - فضلا عن استيفائه لشروط الاشتغال بالمحاماة مدة سبع سنوات امام محاكم الاستئناف - قد توافرت فيه كافة الشروط الاخرى التي كانت تنص عليها المادة ٨٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، وسدد رسم القيد والاشتراك السنوي المنصوص عليهما فيه ، فان القرار المطعون فيه اذ رفض طلب قيده يكون قد جانب صحيح القانون مما يتعين معه العاؤه وقيد اسم الطاعن بجدور المحامين لقبولين امام محكمة النقض .

( طعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١١ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٣ )

#### المبدأ :

القانون لا يمنع ان يتولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة مادامت ظروف الواقعة ومسلك كل منهم في مواجهة الاتهام المسد اليه وموقفه بالنسبة لاقرانه فيه لا يؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مراكزهم .

#### المحكمة :

لما كان ذلك وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على هذا المنوال القانون لا يمنع ان يتولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة مادامت ظروف الواقعة ومسلك كل منهم في مواجهة الاتهام المسند اليه وموقفه بالنسبة لاقرانه فيه لا يؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي

بين مراكزهم . ومناط التعارض بينهم ان يكون لاحدهم او بعضهم واللبعض الآخر دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر مما يتعين رقبه -  
حالتك - علي محام واحد ان يترافع عن واحد منهم . كما ان التعارض الذي يوجب انفراط محام بالدفاع عن كل منهم اساسه الواقع ولا يتبنى على احتمال ما كان بومع كل منهما ان يجنيه من اوجه الدفاع مادام لم يبدء بالفعل فلا محل للقول بالتعارض . لما كان ذلك : وكان المتهمان قد التزعا جانب الانكار امام المحكمة ولم يتبادلا الاتهام . ومن ثم فان لما يليظه الطاعن من وجود تعارض في هذا الصدد لا سند له ولا يقدح في ذلك ان المتهم الثاني قد قرر بان الطاعن هو الذي اعتدى على المجنى عليه اذ انه لا خلاف عن ان الحكم المطعون فيه لم يعول في فضائه بالادانة على ما قرر في هذا الخصوص فان الطاعن لم يبادله الاتهام مما يصح مع كتمه في هذا الصدد على غير استثن . لما كان ما تقدم فان الطاعن يكون على غير اساس متعينا رقبه موضوعا .

( طعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢١ )

### قائفة رقم ( ٣٣٤ )

#### المبدأ :

يشترط لفتح الخصامين المقبولين امام المحكمة العليا الشرعية بصفة المحامين المقبولين امام محكمة النقض وتمكينهم من ممارسة كافة الحقوق التي يخولها القانون للخصامين في جداول الخصامين المقبولين امام محكمة النقض ان يتقدموا بطلب القيد في هذا الجدول الى اللجنة المختصة ويستصدروا منها قرارا بذلك .

#### المحكمة :

لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان اجازة المادتين العاشرة من القانون رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٥٥ والثالثة من القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ المرافعة امام محكمة النقض لجميع المحامين

المقبولين أمام محكمة للعليست للشرعية في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها ~~لا~~ تخرج بمجردا على هؤلاء المحامين صفة القبول لنمراغة أمام محكمة النقض في سائر الدعاوى ، بل يشترط لتمتعهم بهذه الصفة وتمكنهم من ممارسة كافة الحقوق التي يخولها القانون للمقيدين في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أن يتقدموا بطلب القيد في هذا الجدول إلى اللجنة المختصة ويصدر منها قرارا بقيدهم ، ولكن هذا الشرط متخلفا في حق المحامي الذي وقع أسباب الطعن المائل ، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لجزم توقيع أسبيل من محام مقبول أمام هذه المحكمة .

( طعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٥ )

## محكمة الجنايات

### قاعدة رقم ( ٣٦٥ )

#### المبدأ ٤ :

لمحكمة الاعادة ان تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ولها ان تشدد العقوبة او تخففها وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانوناً .

#### المحكمة :

من المقرر ان اعادة المحاكمة الجنائية تطبق ضمن المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبنياها تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي - بحكم القانون - بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فان لمحكمة الاعادة ان تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ولها ان تشدد العقوبة او تخففها وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانوناً ومن ثم فان الحكم المطعون فيه - بفرض صحة ما يثيره الطاعن من انه عاقبه بائد مما عاقبه به الحكم الغيابي - لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه في هذا الشأن في غير محله .

( طعن رقم ٢١١٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٦ )

#### المبدأ ٥ :

لمستشار الاحالة ان يحيل الدعوى الى محكمة الجنايات اذا رأى ان الواقعة جنائية وان الاحالة على المتهم كافية اما ان رأى عدم كفايتها فيصدر امراً بانته لا وجه لاقامة الدعوى وفي الحالتين يجب ان يشتمل الامر الصادر منه على الاسباب التي يبنى عليها .

### الحكمة :

المقرر قانونا وفقا للمواد ١٧٣/٣ - ١٧٦ - ١٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية للمعدل بالقول بالقتل. بالقرار بالقتل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ان لمستشار الاحالة ان يحيل الدعوى الى محكمة الجنايات اذا رأى ان الواقعة جنائية وان الادلة على المتهم كافية ، اما ان رأى عدم كفايتها فيصدر أمرا بان لا وجه لاقامة الدعوى ، وفي الحالين يجب ان يشمل الامر الصادر منه على الاسباب التي يبنى عليها . والحكمة من ايجاب تسبیب الامر - على ما اقصت عنه المذكرة - الايضاحية للقانون المعدل هي الرغبة في اسباغ صفة الجدية على مرحلة الاحالة - كما كان ذلك ، فان مستشار الاحالة من حقه بل من واجبه وهو بمعييل اصدر قراره ان يمحس الدعوى وادلتها ثم يصدر أمرا مميبا بما يراه في كفاية الادلة او عدم كفايتها ، والمقصود من كفاية الادلة في قضاء الاحالة انها تسمح بتقديم المتهم للمحكمة مع رجحان كفة الحكم بادانته ، وهو المعنى الذي يتفق ووظيفة ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية .

( - طعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٧ )

#### المبدأ :

• مناط سريان المادة ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

### الحكمة :

نصت المادة ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الاستعجال اذا حصل مانع لاحد المستشارين المعيّنين لدور من ادولر انعقاد محكمة الجنيات ان يجلس مكانه - رئيس المحكمة الابتدائية - الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات على الا يشترك في الحكم المذكور اكثر من واحد من غير المستشارين .

( طعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٨ )

المبدأ :

اعادة المحاكمة - ليرد الاسباب ذاتها - انشره .

المحكمة :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنائيين عند اعادة محاكمة المتهم الذي كان غالبا من أن تورد الاسباب ذاتها التي اتخذها الحكم للقبلي السقط قانونا اسبابا لحكمها مادامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالادانة .

( طعن رقم ٦٨٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٩ )

المبدأ :

المادة ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لتعقد الاختصاص لمحكمة الجنائيات في الجنج التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنج المضرة بأفراد الناس .

المحكمة :

المادة ٢١٥ من قانون الاجراءات تنص على أن تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجنج التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الافراد ، وكانت المادة ٢١٦ من القانون ذاته تنص على أن تحكم محكمة الجنائيات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جنائية وفي الجنج التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنج المضرة بأفراد الناس ، لما كان ذلك وكانت الوقائع المنشورة والتي نسب المدعى بالحق المدني الى المتهمين نشرتها متهما ايها بالقتل والسب والبلاغ الكاذب تنطبق بمقتضى عضوا بالجنة مراجعة الاغاني بيئية الاذاعة والتليفزيون وليس موجهة اليه بمقتضى من أحاد الناس ومن ثم فإن الاختصاص بتعقد لمحكمة الجنائيات ينظر



الدعوى ولا عبرة يكون المدعى بالحق المدنى اقام الدعوى بشخصه طالما  
ان وقائع القنف والسبب موجبة اليه وليس الى اللجنة .  
( طعن رقم ٥٥٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٠ ) :

#### المبدأ :

من المقرر ان العبرة فى المحاكم الجنائية هى باقتناع القاضى بناء  
على الادلة المطروحة عليه .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان العبرة فى المحكمة للجنائية هى  
باقتناع القاضى بناء على الادلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبته بالاخذ  
بدليله بعينه فيما عدا الاحوال التى قيده القانون فيها بذلك فقد جعل  
القانون من سلطته ان يزن قوة الاثبات وان يخذ من اى بيئة او قرينة  
يرئى لها دليلة لحكمه ، وكان لا يشترط فى الدليل ان يكون صريحا دالا  
بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى ان يكون ثبوتها منه عن طريق  
الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على  
المقدمات ، وكان ما اورده الحكم من اقوال شاعدى الاثبات التى اطمأن  
اليها وفيما اورده من وقائع وظروف الدعوى ما يكفى للدلالة على قول  
كل من الطاعنين بزرعة النبات المضبوط فى ارضه وبسط سلطانه عليه  
فان النعى عليه بالقصور فى هذا الصدد يكون فى غير محله .  
( طعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٧١ ) :

#### المبدأ :

من المقرر ان لحكمة الموضوع ان تاخذ بالقول المتهم وان عدل عنها  
بعد ذلك ما دامت قد اطمأنت اليها .

### الحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان لحكمة الموضوع ان تأخذ بقوال المتهم وان عدل عنها بعد ذلك مادامت قد اطمئنت اليها وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بإقرار المتهم في محضر الضبط بعد ان اطمأن اليه فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يتحل الى جدل موضوعي حول سلطة المحكمة في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى مما لا شأن لحكمة النقض به .

( طعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٢ )

### المبدأ :

من المقرر انه لا يلزم لصحة الحكم ان يكون الدليل الذي تستند اليه الحكمة صريحا في الكلالة على ما تستلزمه منه بل لها ان تركن في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها الى ما تستلزمه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء مادام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاحتياط العقلي والمنطقي .

### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم لا تعرض لدفاع الطاعن باصابته بشلل والمؤيد بالشهادتين المقدمتين واقرأه بقوله « ومزجه لا يحول دون احرازه للمواد المخدرة خاصة وانه يمكن الاستعانة بالغير في قيامه بوضعها هنا او هناك والتصرف فيها وفق ميثاقه وهو من سبق الحكم عليه في الجناية ٤٦٨٩ لسنة ١٩٨١ اطمأنا بالحبس لمدة ستة اشهر مع تغريمه ٥٠٠ ج م والاياقاف والمصادرة لاحرازه مواد مخدرة والحكم عليه في الجناية رقم ٩٣٩ لسنة ١٩٨٣ اطمأنا بالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر وتغريمه ٥٠٠ ج م مع الايقاف والمصادرة لاحرازه مواد مخدرة وذلك

طبقا للشهادتين المقدمتين من النيابة العامة المرفقتين بالملف « - لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يلزم لصحة الحكم ان يكون الدليل الذي تستند اليه المحكمة حريصا ومبائرا في الدلالة على ما تستخلص منه ، بل لها ان تركن في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة الواضحة للدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها الى ما تستخلص من جراح العياصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المكتبات العقلية ما دلم استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - وهو ما لم يخطئء الحكم في تقديره - هذا فضلا عن انه لا يمنع المحكمة من الاستدلال بسوابق الطاعن في احراز المخدرات على ماضيه في الجريمة المماثلة واتخاذها قرينة - مع الاحالة الاخرى على ارتكابها لها ، ومن ثم فان نعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

( طعن رقم ٤١٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٣ )

#### المبدأ :

المحكمة لا تلتزم بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

#### الحكمة :

كما كان ذلك ، وكانت المحكمة في اصول الاستدلال لا تلتزم بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فلا تورد من أقوال الشهود الا ما تطمئن اليه منها وتقيم عليه قضائها وتطرح أقوال من لا تنق في شهادتهم من غير ان تكون ملزمة بتبرير ذلك ، ومن ثم فان - يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا - لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤١٨٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤ )

قاعدة رقم ( ٣٧٤ )

المبدأ :

العبرة فيما تقضى به الاحكام هي بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بجلس القضاء .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت العبرة فيما تقضى به الاحكام هي بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بجلست القضاء ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة امام محكمة اوق درجة ان العقوبة التى نطق بها القاضى بالجلسة هي الحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر . وكما ان تلك العقوبة هي الواردة ببديلة الحكم المطعون فيه والتى ايدها ذلك الحكم ، كما انها العقوبة الجارى تنفيذها على الطاعن ، فإنه لا يجدى الطاعن النعى على الحكم بالبطلان أو الخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الصدد لانتفاء مصلحته ، هذا فضلا عن أن ما ورد بمنطوق الحكم من ان العقوبة هي الحبس مع الشغل لمدة سنة لا يعجز مجرد خطأ فى الكتابة وزلة قلم لا تخفى .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٥٩٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٧ )

قاعدة رقم ( ٣٧٥ )

المبدأ :

من المقرر ان العبرة فى المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على الادلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبتة بالاخذ بدليل بعينه فيما عدا الاحوال التى قيده القانون فيها بذلك .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان العبرة فى المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على الادلة المطروحة عليه ولا يصلح مطالبتة بالاخذ بدليل بعينه ، فيما عدا الاحوال التى قيده القانون فيها بذلك . فقد جعل القانون من سلطته ان يزن قوة الاثبات وان يأخذ من اى بينة او قرينة

يرتاج اليها دليلا لحكمه ولا يلزم ان تكون الدالة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الدالة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها ما لا تكون حبيدة القلق فلا يخطر على الحلال جميعه لمناقشة عليه احده دون باقى الدالة بل يكفى ان تكون الدالة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه . وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المظنون قد عول في الاطاعة على اعتراف المتهم الاخر بكافة ما لحصل التحقيق ومن تحريات المقدم ..... رئيس مبعث قسم بولاق ومن اقوال ..... من شرائه للدراجة المسروقة ، فضلا عن اعتراف الطاعن بمقتضى جمع الاستدلالات ، وكلنت هذه الدالة لا ينشاز الطاعن في ان لها معيها الصحيح من الاوراق ، ومن ثم فان ما يثيره في هذا المصنف من قلة القناد في الاستدلال أو القصور في التسيب لا يكون له شكل ولا يعزو ان يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجوز التاركة أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عن انه من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الأدبائات ، وأن من شأنها الاخذ باعتراف المتهم في أى دور من ادوار التحقيق ، وباقونه في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وان عدل عنها بعد ذلك صدمت قد طمأنت اليها لما كان ذلك ، وكان لا يبيح من الاطلاع على محاصر جلسات المحاكمة لن الطاعن ابدئي دفع بطلان القبض عليه كساعة وقوعة في غير الحالات للجائزة قانونا وبطلان ما تلاه من اجرامات . وكان من المقرر انه لا يجوز التارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لانه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقضي تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به ، فان ما يتعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مفيد .

### قاعدة رقم ( ٢٢٦ )

#### المبدأ :

من المقرر ان المحكمة لا تكون ملزمة باجابة طلب او الرد عليه  
الا اذا كان من قمنه قد امر عليه .

#### المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان المحكمة لا تكون ملزمة باجابة  
طلب او الرد عليهما الا اذا كان من قمنه قد امر عليه . وكان الثابت من  
محاضر جلسات المحكمة ان للطاعن لم يتمسك امام الهيئة الجديدة التي  
نظرت الدعوى واصدرت الحكم المطعون فيه بطلب سماع شاهدي الاثبات  
وضم دفتر الاحوال والذين كان قد ابداهما امام هيئة سابقة فلا يكون له  
انه يطلب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبدى امامها ، لما كان ما تقدم  
فان الطعن برميته يكون على غير اساس متعينا رفضه .

( طعن رقم ٧٢٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

#### المبدأ :

الاصل ان الدفاع الشرعي من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك  
بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارها لاول مرة امام محكمة النقض  
الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع  
الشرعي كما هي معرفة به في القانون او ترشح لقيامه .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الاصل في الدفاع الشرعي انه من الدفوع  
الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارها  
لاول مرة امام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة

بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون او ترشح لقيامها ، واذا كان يبين من محضر جلسة المحكمة ان الطاعن لم يدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم لا تتوافر فيها تلك الحالة او ترشح لقيامها ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعين الرفض .

( طعن رقم ٤٧٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٨ )

#### المبدأ :

من حق محكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة من ادلتها وعناصرها المختلفة الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاصها سائقا وان يكون دليلها فيها انتهت اليه قائما فى اوراق الدعوى .

#### المحكمة :

وحيث انه من المقرر انه وان كان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة من ادلتها وعناصرها المختلفة الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاصها سائقا وان يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما فى اوراق الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه بادانة الطاعنة ضمن ما عول عليه - على اقوال الشاهدين ..... و ..... بالمحضر رقم ١٢٣٨ لسنة ١٩٨٠ اذارى الجطارين ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة ان هذا المحضر ضبط فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٠ ومثل الشاهدان فى يومى ٢٦ ، ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٠ مما مفاده ان الواقعة التى اشهدا عليها وقعت قبل هذا التاريخ واذا تبين من الحكم المطعون فيه انه حين رد على الدفع المبدى من الطاعنة ببطلان الحكم المستأنف لخنوه من تاريخ الواقعة اورد « وحيث انه عن الدفع ببطلان الحكم المستأنف ، ولما كان الثابت من صحيفة

الادعاء المباشر ان التاريخ الذي حددته المدعيان بالحق المدعى في  
صحة الادعاء بوقوع الفاساد السب والقذف من المتهمة هو المدة من  
٢٩٨٠/٧/٢٩ وما بعدها وكانت هذه المحكمة ترى ان الحكم المستأنف  
قد جله في محله لاسبابه التي بنى عليها .

واذ كان الحكم - فيما سلف - قد اوضح عن ان تاريخ الواقعة  
موضوع الدعوى هو المدة من ١١ مارس سنة ١٩٨٠ وما بعدها في حين  
عول في الاطاعة على اقوال شاهدين اثبتت بمحضر مؤرخ ٢٦ ، ٢٧ من  
فبراير سنة ١٩٨٠ وانصبت على وجهه في تاريخ سابق على  
تاريخ تحرير هذا المحضر ولما كان الاصل انه يتعين على المحكمة الا تبني  
حكمها الا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها ان تقيم قضاها على  
أمر لا يثبت لها من الملتحقين ، فان الحكم المطعون فيه اذ بنى قضاها -  
بالاقتناع على الواقعة نفسها تاريخها من الفترة من ١٦ مارس سنة ١٩٨٠  
وما بعدها - على اقوال شاهدين متناقضين ٢٧ ، ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٠  
عن وقائع سابقة على سؤالهما ، فانه يكون قد استند الى دعامة غير  
صحيحة مما يبطله لابتناؤه على اساس قاسد ولا يؤثر في ذلك ما أورده  
الحكم من ادلة اخرى لا الاطاعة في المواد الجنائية متسادة يشد بعضها  
بعضاً ومنها مجتمعته تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط احدها واستبعد  
تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للتطيل الباطل في الرأي الذي  
انتهت اليه المحكمة هذا الى انه لما كان الحكم الابتدائي - الذي اعتمد  
الحكم المطعون فيه اسبابه - قد اطرح المحضر رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٧٩  
اداري العطارين المتقدم من الطاعلة اثباتاً لتلفيق الاتهام لها بقوله : « ان  
المحكمة تلفقت عن المحضر الاتاري المقدم من المتهمة اذ لمطالعة يبين انه  
بلاغ ..... ضد ..... يقمه فيه بانه دائم التعرف لشقيقه وزوجه  
بالسب والشتم ثم فجأة وبلا مقدمات يثبت محرره الانتقال للمعاينة دون  
ان يبين سبب تلك المعاينة الامر الذي يشكل المحكمة في صحته وتلتفت  
غنى عنه .

( ضمن رقم ٤٨٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٧ )



قاعدة رقم ( ٣٧٩ )

المبدأ :

الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات وان سلطتها مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع والمحكمة ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم ان تلتزم بنصه وظاهره بل ان لها ان تجزئه وان تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد استظهر في قضائه ان الاعتراف الذي اخذ به الطاعن صدر عن ارادته الحرة وورد نصيا في الاعتراف بالجريمة واطمأنت المحكمة الى مطابقته للحقيقة والواقع وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستحقة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها متى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كلفيا في فهم الواقعة بإركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون مما يكون معه منعى الطاعن في هذا الخصوص غير مسديد ، لما كان ما تقدم ، فان الطاعن برويته يكون على غير أساس . واجبو الرقعة موضوعا .

( طعن رقم ٣٥٢٠ لسنة ٥٥ ق - جملة ٢٩٨٥/٦/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٣٨٠ )

المبدأ :

من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائل العناصر المطروحة على بساط البحث بصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤثرون فيها شأناتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي ترافق وتقدره التقدير الذي تعلقت اليه بغير معقب ومتى انقضت المحكمة بأقوال الشهود فان ذلك يفيد اضطرابها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، واذا كانت المحكمة قد عولت - من بين ما عولت عليه - على ما قرره الشاهد ١٠٠٠ من أن الطاعنين الأول والثاني قد اعتديا على المجنى عليه بالضرب « بفأس ومنجل » فأحدثا إصاباته كما أثبت الحكم ان ضاينة الغيابة للطريق الذي وقع به الحادث أوضحت أنه الطريق الوحيد الذي يؤدي الى حقل المجنى عليه ، وكان المفاعع عن الطاعنين لا ينازع في صحة ما نقله عن أقوال الشاهد وسماحة الغيابة فان ما يثيره في هذا الشأن لا يعدو أن يكون مفازة في ضلالة ما استخلصه الحكم من واقع أوراق الدعوى وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٥٥ لسنة ٥٦ - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧ )

لإعادة رقم ( ٢٨١ )

المبسطة :

الأصل في المرافعة الجنائية هو اقتناع القاضي بفناء على الأدلة

المطروحة عليه - فله ان يكون عقيبته من اى دليل او قرينة يرتاح اليها  
الا اذا قيده القانون بتحليل معين ينص عليه .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الاصل فى المحاكمات الجنائية هو اقتناع  
القاضى بناء على الادلة المطروحة عليه - فله ان يكون عقيبته من اى  
دليل او قرينة يرتاح اليها الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ،  
وكلنا عن المقرر انه ليس على المحكمة ان تدلل عن حصول الاشتراك فى  
ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة ، بل يكفيها القول بحصوله ان يتخلص  
ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وان يكون فى وقائع الدعوى  
نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوجوده ، وكان الحكم فى سرده لوقائع الدعوى  
ومؤدى أدلة الثبوت فيها قد أورد أن الطاعن الاول سعى الى التعرف  
بباقى المتهمين - ومنهم الطاعن الثانى - واتفق معهم على العمل على  
حفظ قضايا المخدرات الخاصة بهم واخذ لنفسه من الطاعن الثانى رشوة  
قدرها خمسين جنيها للاخلال بواجبات ومقتضيات وظيفته وفى سبيل  
هذا قام باختلاس تقارير ادارة المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى  
واصطنع مع آخر مجهول بدلا منها تقارير اخرى مزورة ونصم تلك  
التقارير ببصمة خاتم مقلد لمصلحة الطب الشرعى بوزارة العدل ثم  
استعملها بان اودعها ملفات القضايا وعرضها على السادة وكلاء نيابة  
المخدرات حيث قاموا بالتصرف فيها على ضوء تلك التقارير المزورة فان  
الحكم المطعون فيه اذ استخلص من ذلك ان الطاعن الثانى اشترك مع  
الاول بطريق الاتفاق فى ارتكاب الجرائم التى حان به فانه يكون  
استخلاصا سائفا ومؤدىا الى ما قصده الحكم منه ومبتغىا فى اقتناع  
المحكمة واطمئنانه الى ما انتهت اليه ، ذلك ان الاشتراك بطريق  
الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ويتم غالبا  
دون مظاهر خارجية او اعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، هذا  
فضلا عن انه لا مصلحة للطاعن الثانى فيما يثيره مادامت المحكمة قد  
طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الاشد وهى المقررة

لجريمة الرشوة التي تثبتتها في حقهم ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله . لما كان ما تقدمه من طعن الطعن برهنة يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٦١٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )

### القاعدة رقم ( ٢٨٢ )

#### المبدأ رقم ١ :

الثبوت في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي ولطمئنانه إلى الامانة المطروحة عليه .

#### الحجج :

لما كان ذلك وكانت للعبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي ولطمئنانه إلى الامانة المطروحة عليه وقبيل جعل القانون من سلطته أن يخلق بأي دليل يحتاج اليه من أي مصدر شاء سواء من التحقيق أو من سلطة المحاكمة ولا يصح مضيقه في شيء من ذلك إلا أنه قيده القانون بدليل معين ينص عليه - فانه لا محل لتعيب الحكم بدعوى تعويله على صورة من محضر الحجز الإداري دون أصله فادلت المحكمة قد اطاعت إلى ماورد بها . لما كان ذلك ، وكان لا يجدى للأصل أو يفوز من العقوبة كالمسار من على المحجوزات احتجاجه بوقوع مخالفة للأمر الصادر بالمحجوز - لأن ذلك لا يبرر الاعتقال على غوايم السلطة التي أوقعت له العمل على عرقلة التنفيذ إذ إن توقيع الحجز يقتضي احترام قانوننا ويظل منتجا لاثاره ولو كان مشوبا بالبطالة ما دله لم يصدر من جهة الاختصاص حكم ببطالته . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن عن السداد اللاحق مردودا بأن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها ، فلن ما يتعاه في هذا الخصوص يضحى ولا محل له . لما كان ما تقدمه من طعن الطعن برهنة يفصح عن عدم قبوله .

( طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

#### المبدأ :

من المقرر أن محكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وإن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتق بما شهدوا به .

#### الحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر أن محكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات. وإن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها في قضائها ، وفي قضائها بالإدانة لائحة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لا تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ومن ثم يكون هذا النعي غير صحيح .

( طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

#### المبدأ :

القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حرية ، مما يطرح أمامه على بساط البحث في الجلسة .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفقاً لنص المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حرية ، مما يطرح أمامه على بساط البحث في الجلسة ، دون الزام عليه بالتقيد بطريق معين من طرق الإثبات إلا إذا أوجب عليه القانون ذلك ، أو حظر عليه سلوك طريق معين من طرق الإثبات وإذا كان ذلك ، وكان القانون قد خلا من نص يوجب على المحكمة التقيد في إثبات جريمتي الحريق العمد والسرقعة بطريق معين من طرق

الاثبات ، فان اثباتهما يكون بكافة الطرق ، واذ كان ذلك ، وكان من المقرر هدفا بما تقدم ، أن من حق محكمة الموضوع الأخذ بالأقوال التي يدعى بها متهم في حق متهم آخر متى اطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ، فان اللغز على المحكمة الاستناد في قضائها ذلك إلى أقوال المتهم الآخر ، يكون بجنيهاً عن محجة الصواب ولو كان هو الدليل الوحيد قبل الطاعن . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع المتهم كاملاً ، اذ كان عليه أن كان يهمة تثويته أن يطلب صراحة اثباته في المحضر ، وأن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل باب المرافعة أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، وألا لم تجز حاجتها من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيرها فيما كان يتعين عليها تسجيله ، فان النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبولا .

( طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١ )

١٩٨٧ ق - جلسة

قاعدة رقم ( ٣٨٥ )

### المبدأ :

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن اليه .

### المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن اليه وهي

حتى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والاختصاص بترتاج اليه منها والتعويل في خطلتها على أقوال الشاهد وفي أبع مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر أو لشاهد دون بيان للعلّة أو تخفيف موضع الجليل مادام له أصل فيه إذ يرجع الأمر في ذلك كله إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه كما أنه من المقرر أيضاً أن الدفع باستحالة الرؤية من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة في الأصل رداً مريباً مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بما إذا استناداً إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ومن المقرر كذلك أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناقض دفاعه المختلفة والتزك على كل شبهة يثيرها على استقلال أدلة الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنين بشأن عدم رد الحكم على ما أثاره للتدليل على استحالة نسبة اصناف المجنى عليهم لائ من الطاعنين يتحل في واقعة إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع وفي تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها فلا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر توافر صر في سبق الاصرار والترصد في حق الطاعنين في قوله « ان المتهمين فكروا في جريمتهم وصمموا عليها في روية قيل مقارفتها بالاعتداء على المجنى عليهم في المكان الذي ايقنوا وجودهم » وقد ثبت وجود ضغينة سابقة بين العائلتين .

( طعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٨ )

( قاضية رقم ( ٣٨٩ )

المبدأ :

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أي دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الاوراق .

### المحكمة :

كما أنه من المقرر لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أي دليل تظمن إليه طلباً أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق ، وأنه أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحاه حولها من شبهات كل ذلك موجه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الانحياز بها ، كما أنه من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة وتلفيقها من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تظمن إليها بما يفيد أطراحها فإن كل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض لما كان ذلك وكان من المقرر أن للمحكمة أن تحيل في إيراد أقوال الشاهد الي ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم فيها وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أحال بصدد تحصيله لأقوال الشاهد الثالث ..... إلى ما أوردته من أقوال الشاهد الثاني ..... بخلاف ما ذكره الطاعن بأسباب طعنه إلى أن الحكم قد أحال في شأنها إلى أقوال المجنى عليها وكان الطاعن لا يمسرى في أن أقوال الشاهد الثالث متفقة مع ما استند إليه الحكم من أقوال الشاهد الثاني فإن النعي على الحكم بقالة الخطأ في الاستناد يكون غير سديد .

(نظمت رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٨ قـ - جملة ١٠/٤/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ٣٨٧ )

### المبدأ :

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى



حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائفا .

#### المحكمة :

لما كان ذلك وكان الاصل أن من حق محكمة الموضوع أن تحتفظ من أقوال الشهود - ومقتضى العناصر المطروحة امامها على - بساطة البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . حسبما يؤدي اليه لقتناعها وان . تطرح ما يخالفها من صور اخرى . ما حكم استخلاصها سائفا مستنداً إلى إغلبة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما أنها غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه والرد على ما كان منها ظاهراً بالطلان .

( طعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٨ )

#### المبدأ :

لمحكمة الموضوع كامل السلطة على تقدير القوة التعليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساطة البحث .

#### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطعن بالقزوير في ورقية من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلزم بإجابته لأن الاصل أن المحكمة لها كامل السلطة على تقدير القوة التعليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساطة البحث ، وهو الخبر الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها .

( طعن رقم ٥٣٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣٠ )

## مسئولية جنائية

قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

المبدأ :

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض - الخطأ المشترك بفرض قيامه في جانب الجنى عليه - الشره .

المحكمة :

لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر الواسع ثم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق - وأنه يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع ان تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لكان وقع الضرر - فإن ما ساقه المطعون فيه فيما سلف يتوافر به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة الجنى عليه الاول واصابات الآخرين - ويكون للنحى عليه في هذا الخصوص غير سديد - هذا فضلا عن ان خطأ الجنى عليه - بفرض قيامه - لا ينفى مسؤولية المطلقين الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه ، لما هو مقرر من ان الخطأ المشترك في مجال المسؤولية الجنائية - بفرض قيامه في جانب الجنى عليه أو الغير - لا يخلو المتهم من المسؤولية ، مادام ان هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة .

قاعدة رقم ( ٣٩٠ ) .

**المبدأ :**

رابطة السببية - استظهارها .

**المحكمة :**

لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه بين أصابة المجنى عليها من واقع كشف طبي ، وأذ كائ الحكم قد اثبت على المتهم مسئوليته عن حادث الاصابة بادلة سائغة تقوم اساسا على اهماله بمغادرة المزلقان المعين عليه وتركه مفتوحا للسيارات العابرة الامر الذى ادى الى عبور السيارة التى كانت تستقلها المجنى عليها فى وقت مرور أخذ القطارات مما ادى الى اصطدامه بها واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التى حصلت مما يضحى معه النعى على الحكم فى هذا الخصوص ولا محل له .

( طعن رقم ٥٩٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥ )

قاعدة رقم ( ٣٩١ )

**المبدأ :**

علاقة السببية - اثباتها - سلطة محكمة الموضوع .

**المحكمة :**

اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع فلا تجوز 'المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد اقام قضاءه على اسباب تؤدى الى ما انتهى اليه .

( طعن رقم ٦٤٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢ )

قاعدة رقم ( ٤٩٢ )

المبدأ :

علاقة السببية في المواد الجنائية - ثبوت قيامها - شرط ذلك .

الحكمة :

من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي يقرره الجاني ترتبط بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، فعمى فعل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رغبة لحكمة النقض عليه ما لم قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

( طعن رقم ٢٣٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣ )

قاعدة رقم ( ٣٩٣ )

المبدأ :

الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائيا ومدنيا - تقديره - من سلطة محكمة الموضوع .

الحكمة :

تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٣٩٤ )

المبدأ :

رابطة السببية - توافرها - سلطة محكمة الموضوع .

المحكمة :

تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستنداً الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق .

( طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٣٩٥ )

المبدأ :

رابطة السببية - تقدير توافرها - سلطة محكمة الموضوع .

المحكمة :

يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع ن تستخلص المحكمة من مرافعات الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر .

( طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٣٩٦ )

المبدأ :

الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم. فإنه يجب لسلامة الحكم فيها ان يبين عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مرفوداً الى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

### الحكمة :

لما كان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فإنه يجب لسلامة الحكم فيها ان يبين عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت في الاورق ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيام الطاعن في حججه بتعبئة مواقد البوتوجاز الصغيرة من أنابيب البوتوجاز الكبيرة وحدث انفجار اثناء أحد عمليات التعبئة ما يوفر الخطأ في جانبه ، دون أن يستظهر قدر الحيطة الكافية التي قعد عن اتخاذها ومدى العناية التي غاته بذلها ، وكيفية سلوكه اثناء عملية التعبئة والظروف المحيطة بها والصلة بينها وبين حدوث الانفجار حتى يتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في هذه الظروف على تلافي الحادث ، واثّر ذلك كله على قيام أو عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية أو انتفاءها ، فان الحكم إذ اغفل بيان كل ما تقدم يكون معيبا بالقصور .

( طعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٣/١٢/١٩٨٥ م )

### قاعدة رقم ( ٣٩٧ )

#### المبدأ :

الصلح مع المجرّم عليه لا اثر له على الجريمة التي وقعت او على مسؤولية مرتكبها او على الدعوى الجنائية المرفوعة بها .

#### الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان المدافع عن الطاعن - لم يتمك بطلبه ضم الشكوى التي اشار اليها بالسبب طعنه ، فان منعه في هذا الشأن لا يكون له محل - لما كان ذلك وكان من المقرر ان الصلح مع المجرّم عليه لا اثر له على الجريمة التي وقعت او على مسؤولية مرتكبها او على الدعوى الجنائية المرفوعة بها . ، فان

منع الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التي حدث الطاعن بها - لا تشترك مع جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات - فيما تقدم عليه - من الحصول على المال بغير حق ومن ثم لا يمتد إليها أثرها ، فإن منع الطاعن في هذا الشأن يكون غير مسدود - لما كان ما تقدم فإن الطعن برعته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله . موضوعا .

( طعن رقم ٤٧٣٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٧/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٣٩٨ )

##### المبدأ :

صاحب المحل يكون مسئولا مسئولية مديرة مستحقا لعقوبات الحبس والغرامة معا متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

##### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١/٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يقضي بأن يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ - ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ومؤدى ما تقدم أن صاحب المحل يكون مسئولا مسئولية مديرة مستحقا لعقوبات الحبس والغرامة معا متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون المشار اليه معاقب عليها بهاتين العقوبتين معا ومسئوليته هذه فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولصاحبه وهي قائمة على الدوام ما لم يخفضها سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب والمسئولية ، وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط

عقوبة الحبس دون الغرامة اذا اثبت صاحب المحل انه كان غلبيا - او استجملت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد جاز الطاعن بقوله ان مسئولية مفترضة دون ان يعنى بتحقيق ما اثاره من عدم مسئولية الانقطاع صلتها بالتجسس لمقره وهو دفاع يعد في هذه الدعوى عاما ومؤثرا في مصيرها ، مما كلف يقتضى من المحكمة تحميصه لتقف على مبلغ صحته بلوغا الى غلبة الامر فيه ، اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون مشوبيا بالقصور في التسبب مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ٨٠١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١١ )

### قاعدة رقم ( ٣٩٩ )

#### المبحث ٢

جريمة الحريق والاتلاف العمديين - التهامن في المسؤولية الجنائية - مفادها .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان ما اتبته الحكم - فيما تقدم - كافيا بذاته لتطبيق على اتفاق الطاعن مع باقى الجناة على ارتكاب جريمة الحريق والاتلاف العمديين من معيقتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصعود الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة الى خلتفيها وان كلا منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها بلاضافة الى وحد الحق المعنوي عليه ومن ثم يصح تطبيقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلا امليا في جريمة الحريق والاتلاف العمديين اللتين وقعتا تنفيذا لهذا الاتفاق ويرتب بينهما في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية يستوى في ذلك ان يكون الفعل الذى عارفه كل منهم محددا بالذات او غير محدد ويصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ومن ثم فان النعى على الحكم بالفساد في



الاستدلال أو الخطأ في تطبيق القانون في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور في بيان أركان جريمة التجمهر ويُدى تولفها في الدعوى ، دامت العقوبة الموقعة على الطاعن - وهي الأفعال الشاقة لمدة خمس سنوات مبرزة لجناية الحريق للعمد والتي يمارى الطاعن في أن الحكم تناولها بالتليل على ثبوتها في حقه ومن ثم فإن منعه في هذا الشأن يقتضى ولا محل له . لما كان ما تقدم ، فإن للطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٥٩١٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٤ )

#### قاعدة رقم ٤٠٠

##### المبدأ :

من المقرر في التشريعات الجنائية ان الاثبات لا يسأل بصفته فاعلا او شريكا الا عما يكون لتشاطعه محل في وقوعه من الاعمال التي نص القانون على تجريمها سواء اكان ذلك في القيام بالفعل او الامتناع الذي يجرمه القانون - ولا مجال للمسؤولية المفترضة في العقاب الا استثناء وفي الحدود التي نص عليها القانون .

##### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد سأل الطاعنين عن جريمة الاتلاف المنطبقة عليها المادة ٣٦١ من قانون العقوبات مستند: ضمن ما استند اليه الى اقوال الشاهد ..... - وكانت المحكمة قد حصلت اقواله في خصوص تعيين اشخاص مرتكبي الحادث - بما مفاده انه شاهد عمال الشركة الملوكة للطاعنين يقطعون في سقف محل المدعية بالحقوق المدنية في وقت معاصر لارتكاب الجريمة - وكان الحكم لم يفصح عن الكيفية التي انتهت بها الى ان الطاعنين كانا من اولئك العمال المعتدين حال ان أحد من الشهود لم يحدد الطاعنين أو يذكر أنهما كانا من ضمن المعتدين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في التشريعات

الجنائية أن الانسان لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا الا عما يكون نشاطه دخل في وقوعه من الاعمال التي نص القانون على تجريمها سواء اكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذي يجرمه القانون ، ولا مجال للمسؤولية المفترضة في العقاب الا استثناء وفي الحدود التي نص عليها القانون ، ولما كان البين من اقوال الشاهد سالف الذكر أن الطاعنين لم يكن لهما نشاط في وقوع الجريمة وأن مرتكبها هم عمال الشركة المملوكة لهما ، فإن الحكم اذ عول - من بين ما عول عليه في ادانة الطاعنين - على هذه الشهادة يكون مشوبا بالقصور والفساد في الاستدلال ، ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذي كان للتحليل الباطل الراى الذى انتهت اليه المحكمة - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٧١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢١ )

## معارضة

- اولاً : إجراءات المعارضة
- ثانياً : جواز المعارضة
- ثالثاً : الحكم في المعارضة والطعن فيه

## أولا

### إجراءات المعارضة

#### قاعدة رقم ( ٤٠١ )

المبدأ :

توقيع المعارض على تقرير المعارضة المحدد به تاريخ الجلسة -  
أثره .

الحكمة :

من المقرر ان توقيع المعارض على تقرير المعارضة المحدد به تاريخ  
الجلسة المعنية لنظرها يغنى عن اعلانه بها . لما كان ذلك فإن النعى على  
الحكم بقالة صدوره دون اعلان الطاعن للجلسة التي صدر فيها غير  
مستديد .

( طعن رقم ٣٦٩٧ لجنة ٥٠٠ قـ - جلسة ١٩/٤/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٢ )

المبدأ :

لا يمنع في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن  
الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا  
ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض .

الحكمة :

حيث ان البين من مراجعة محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي  
صدر فيها الحكم المطعون فيه ان الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم  
يحضر عنه محام في الدعوى يوضح عذره في ذلك فقضت المحكمة باعتبار  
المعارضة كان لم تكن . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى

على أنه لا يصح في القانون الحكم في 'المعارضة' المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يفيء من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أماماً لم يكن في مقدوره إبداء لها مما يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها للنقض الحكم ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة - محكمة النقض - الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن منعه في هذا الشأن يكون على غير سند .

( طعن رقم ٤٧٠٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٠٣ )

المبدأ :

إعلان المعارض - شرطه .

الحكمة :

لما كان من المقرر أن إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، وكان يبين من الإطلاع على الأوراق والمقررات المضمومة أن المعارضة الاستئنافية قد تأجلت من جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩ حيث لم يحضر فيها المعارض إلى جلسة ١٩٨٠/٢/١٩ لاعلانه ، إلا أن الحكم صدر في تلك الجلسة الأخيرة دون أن يكون قد

تم اعلانه بها لشخصه او في محل اقامته ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ صدر قاضيا بقبول المعارضة الاستثنائية شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي يكون قد بني على اجراءات باطلة من شأنها حرمان المعارض من حقه في الدفاع ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .  
( طعن رقم ٥٥١٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٤ )

##### المبدأ :

اعلان المعارض - شرطه .

##### الحكمة :

من المقرر انه لا يفني عن اعلان الطاعن لشخصه او في محل اقامته بالجلسة الاولى التي حدثت لنظر المعارضة علم وكيله الذي قرر بالمعارضة نيابة عنه لان علم الوكيل بالجلسة لا يفيد جتيا علم الاصيل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة ، كما ان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة اخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور للجلسة التي اجل اليها نظر المعارضة ، ولما كان البين من المفردات المضمومة انها خلت مما يفيد اعلان الطاعن لشخصه او في محل اقامته بالجلسة التي اجل اليها نظر المعارضة وصدر فيها الحكم المطعون فيه باعتبارها كان لم تكن فان هذا الحكم يكون باطلا لعدم تمكن الطاعن من ابداء دفاعه بسبب لا يد له فيه هو نظر المعارضة لجلسة لم يعلن بها مما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٥ )

##### المبدأ :

علم وكيل المعارض بجلسة المعارضة - لا يفني عن اعلان المعارض بها لشخصه او في محل اقامته - مخالفته ذلك بطلان .

### المحكمة :

من المقرر ان اعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه او في محل اقامته ولا يقضى عن اعلانه لتلك الجلسة غلم وكيله بها ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أثبت على إجراءات باطله اثرت فيه بحرمان المعارض من المثول بين يدي المحكمة للإدلاء بدفاعه .  
مما يتعين معه نقضه .

( طعن رقم ٢٠٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١/٢٩/١٩٨٣ )

### قاعدة رقم ( ١٠٦ )

### المبدأ :

المرض من الاعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة - اثر ذلك .

### المحكمة :

حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى علي ان المرض من الاعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها والعودة بالتألي - اذا ما استطلعت مدته - عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا وانه يتعين على الحكم اذا ما قام عذر المرض ان يعرض لدليله ويعول كلمته فيه . لما كان ما تقدم وكان البين من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستئنافية والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه - ان الطاعن قدم شهادة مرضية ومن ثم كان يتعين على المحكمة ان ترد على هذا الدفاع اما وقد غفلت الرد عليه بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فان حكمها المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان منطويا على اخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والحالة :

( طعن رقم ٢٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٠٧ )

#### المبدأ :

اعلان المعارض - شرطه .

#### الحكمة :

حيث انه يبين من الاطلاع على المفردات ان الطاعن حكم عليه حضورياً اعتبارياً استثنائياً بتاريخ ١٩٨١/٦/٢ فقرر وكيله المعارضة في الحكم بتاريخ ١٩٨١/٦/١٠ ووجد لنظرها جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ وقد تأثر على التقرير بهذا التاريخ وبهذه الجلسة ولم يحضر الطاعن فقضى باعتبار معارضته كان لم تكن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر بـ علاج المعارض للحضور بـ جلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه أو في محل أقامته ، وكان الاهل انه لا يقضى عن اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته علم وكيله بها طالما ان الاصل لم يكن حاضر وقت التقرير بالمعارضة . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه ذ قضي باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن باطلا لقيامه على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

( طعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٠٨ )

#### المبدأ :

يبدأ ميعاد المعارضة كالحكم الحضورى من يوم صدوره .

#### الحكمة :

لما كان من المقرر ان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره ما لم يكن المعارض قد تنخلف عن حضور الجلسة التي نظرت فيها معارضته لاسباب قهرية لا



دخل لارادته فيها فان ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم .

( طعن رقم ٧٨-٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/٢٥ / ١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٩ ) .

المبدأ :

من المقرر ان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتاجيلها الى جلسة اخرى يوجب اعلانه اعلانه قانونيا بالحضور وبالجلسة التى اجل اليها نظر المعارضة .

المحكمة :

لا كان ذلك وكان من المقرر ان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لتتظر المعارضة وتاجيلها الى جلسة اخرى يوجب اعلانه اعلانه قانونيا بالحضور وبالجلسة التى اجل اليها نظر المعارضة ، فانه ما كان يجوز الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن طالما انه لم يثبت اعلان المعارض ' من قبل - اعلانه قانونيا لشخصه او فى محل اقامته بتلك الجلسة ويكون الحكم المطعون فيه اذ قفى باعتبار المعارضة كان لم تكن قد جاء باطلا اذ لم يمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة الاخيرة التى حددت لتتظر المعارضة حتى الحكم النهائي الاستئنافى - لسبب لا يد له فيه - وهو نظرها بجلسة لم يعط بها رضاء يتعين معه نقض الحكم والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجبه الطعن .

( طعن رقم ٥٢٢١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٥/٢/ ١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤١٠ ) .

المبدأ :

جزاء عدم حضور المعارض الجلسة المحددة لتتظر المعارضة اعتباره المعارضة كأنه لم تكن .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢/٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية لم ترتب الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن الا اذا تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة جزاء على من لا يهتم بمعارضته ففقت بحرمانه من أن تُعيد المحكمة التي أدانته غيابيا نظرها أما اذا حضر في أية جلسة من جلسات المعارضة ولو بغير اعلان فان فكرة الجزاء لا تلتقي معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقاً . ولما كان الثابت أن الطاعن حضر إحدى جلسات المعارضة فقد كان يتعين على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتفصل فيه ولو تخلف المعارض في الجلسة الأخيرة . فان الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى باعتبار المعارضة كان لم تكن مع ثبوت حضوره للمعارض إحدى جلسات المعارضة يكون قد أخطأ خطأ يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٤٥٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٤١١ )

#### المبدأ :

من المقرر أن اعلان المعارض بجلسته المعارضة يجب ان يكون لشخصه  
أو في محضر اقامته .

#### المحكمة :

• ونحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار معارضة الطاعنة كان لم تكن قد شابه البطالان وانطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك بان الطاعنة تخلفت عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه لعذر قهرى هو انها لم تعلن إعلانها قانونيا صحيحا لذلك الجلسة اذ لا تقيم في المكان الذي تم فيه الاعلان - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة المفردات المضمومة وجود اعلان مؤرخ ١٩٨٣/١٠/٢٤ اثبت به ان الطاعنة قد تم اعلانها بناحية كفر الاعرج في مواجهة صهرها..... المقيم معها والذي وقع باستلامه - بجلسته ١٩٨٣/١١/١٩ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وكانت الطاعنة قد ارفقت باحباب طعنها صورة ضوئية لبطاقتها الشخصية الصادرة في ١٩٨٣/١٠/٢٤ وتحتل رقم ٦٤١٨٦ مركز المنصورة محافظة الدقهلية ثبت بها انها تقيم بناحية كفر سغان ، كما تحوى المفردات محضر شرطه مؤرخ ١٩٨٠/٣/٢٥ ثابت به ان محرره اثبت في صدره انه بعد الاطلاع على محضر التهديد المحرر ضد ..... استدعى خفير الطلبات ..... وشاله عن المتهمه فقرر انها تقيم بناحية كفر سغان - لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان اعلان المعارض بجلسته المعارضة يجب ان يكون لشخصه او فئ محلة اقامة ، وكان قضاء محكمة النقض وان جرى على ان المحضر غير مكلف بالتحقق من صحة من يتقدم له لاستلام الاعلان وان تسليمه من خاطبه المحضر في هذه الحال يعد قرينة على علم الشخص المتكثوب اعلانه الا ان له ان يدحض هذه القرينة باثبات عكسها . لما كان ذلك ، وكان فيما قدمته الطاعنة من مستندات ما يدحض قرينة وصول ورقة الاعلان لها ومن ثم يكون تخلفها عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية راجعا لعذر قهرى هو عدم اعلانها بالجلسة المحددة لنظرها وبذا يكون الحكم المطعون فيه غير صحيح لقيامه على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارضة من استعمال حقها - لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك دون حاجة الى بحث سنائل اوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٥٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤١٢ )

المبدأ :

من المقرر ان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها لجلسة اخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي اجل اليها نظر المعارضة .

## المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها لجلسة أخرى يوجب إعلانه إعلاناً قانونياً بالحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة وكان البين من المقررات المضمومة أن الطاعن لم يعلن بالجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإنه ما كان يجوز الحكم باعتبار المعارضة تكن لم تكن ، وكان يجب إعلانه لشخصه أو في محل إقامته بجلسته ١٩٨٢/٦/٢ عو هي الجلسة الأخيرة التي أحيلت إليها الدعوى وصدّر فيها الحكم المطعون فيه ، ويكون الحكم المطعون فيه اند قض باعتبار المعارضة كن لم تكن قد جاء بلطلاً إذ لم يمكن الطاعن من إبداء دفاعه بالجلسة الأخيرة التي جضت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي لسبب لا يدل له فيه وهو نظرها بجلسته لم يعلن بها ، مما يتعين معه نقض الحكم والإحالة يغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن ترقم ٩٢٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )

## قاعدة رقم ( ٤١٢ )

### المبدأ :

تخلف المعارض عن الجلسة المحددة لنظر معارضته - قيام عذر قهري - اعتبار المعارضة كن لم تكن - أثره .

## المحكمة :

ومن حيث ان البين من الحكم المطعون فيه انه عول في قفائه بقبول الاستئناف شكلا على شهادة طبيه تقيد مرض الطاعن في اليوم الذي صدر فيه الحكم المستأنف في المعارضة الابتدائية باعتبارها كان لم تكن ، ولما كان للحكم المطعون فيه قد خلص الى ان تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة الابتدائية كان لعذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادة

الطبية فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن قد وقع باطلا وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى فى الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالفائز وإعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فى المعارضة اما وهى لم تفعل وفوتت على المحكوم عليه احدى درجتى التقاضى بقضائها فى موضوع الدعوى فانها تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى موضوع الدعوى وتصحيحه بالقضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف القاضى باعتبار المعارضة كان لم يكن وإعادة القضية الى محكمة اول درجة لنظر المعارضة ، وفى وسع قاضى المعارضة أن يصحح البطلان الذى شاب الحكم الابتدائى الغيابى .

( طعن رقم ٧١٧٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤١٤ )

##### المبدأ :

لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم مادام الطعن بطريق المعارضة جائزا .

##### المحكمة :

ولما كانت العبرة فى وصف الحكم أنه حضوري أو غيابي هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق . وكان الحكم الغيابي هو حكم قابل للمعارضة اذ اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ، وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان هذا الحكم لم يعلن بعد للعلن ، وكان الاعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد

لها في القانون ، فان باب المعارضة في هذا الحكم لم يزل مفتوحا ويكون  
الطعن فيه بالنقض غير جائز .

( طعن رقم ٤٥٥٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤١٥ )

##### المبدأ :

اعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم  
المطعون فيه - اعتبار ما يثيره من بطلان الاجراءات لعدم اعلانه بتلك  
الجلسة على غير اساس .

##### الحكمة :

من حيث انه يبين من المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا  
للطعن ان الطاعن اعلن بالحضور في محل اقامته جلسة المعارضة التي  
صدر فيها الحكم المطعون فيه اعلانا صحيحا ومن ثم فان ما يثيره من  
بطلان في الاجراءات يدعوى عدم اعلانه بتلك الجلسة يكون على غير  
اساس . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد عارض في الحكم القيايى  
الاستثنائى وقبيلت معارضته فانه لا محل لما يثيره في شأن عدم اعلانه  
بالجلسة التي صدر فيها هذا الحكم اذ لم يمس له حقا ولم يحرم من ابداء  
دفاعه اما ما يثيره من ان عذر المرض الثابت بالشهادة الطبية المرفقة  
بأسباب الطعن قد حال بينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد فمردود  
بانه كان في امكانه الحضور امام المحكمة الاستئنافية بجلسة المعارضة  
وكان في مقدرة ابداء هذا العذر وقعوده عن ذلك يحول بينه وبين اثارته  
لاول مرة امام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق موضوعي  
تتصر عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره  
الطاعن من طعنه واردا على الحكم الابتدائى الذى فصل في موضوع  
الدعوى دون الحكم القيايى الاستثنائى المؤيد وحده بالحكم المطعون فيه  
والذى اقتصر على القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد

الميعاد فإنه لا يجوز لحكمة النقض أن تعرض لما عساه قد شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه صار باتاً وأضحى الطعن عليه بطريق النقض غير جائز لما كان ما تقدم ، فإن الطعن بحالته يكون مفصلاً عن عدم قبوله موضوعاً وتبين التقرير بذلك .

( طعن رقم ٣١٠٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٤١٦ )

#### المبدأ :

العذر المبرر لتخلف المعارض عن الحضور الجلسة المحددة لنظر معارضته - ماهيته .

#### الحكمة :

ومن حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الفيائي الاستثنائي كان لم تكن قد شابته البطلان وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يتخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية التي قدمها محاميه ، وعلى الرغم من ذلك فإن المحكمة قضت في الدعوى دون أن تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

ومن حيث أن الثالث من محضر الجلسة الأولى التي حدثت لنظر المعارضة في الحكم الفيائي الاستثنائي أن الطاعن تخلف عن حضور تلك الجلسة كما تخلف محاميه عن الحضور وخلت المفردات المضمومة وملف الطعن من وجود هذه الشهادة ، ومن ثم فإن ما أثير عن عذر الطاعن في التخلف عن الحضور لا يعدو أن يكون قولاً مرسلًا لم يقدم الدليل عليه ويكون قضاء الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم

تكن صحيحا في القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٤١٧ )

#### المبدأ :

المعارضة في الحكم من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة للمعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة - مفيد ذلك .

#### المحكمة :

وحيث أنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاض بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا بإجماع آراء قضاة المحكمة » . ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاض بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاض بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارضة بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الا أنه في حقيقته قضاء منها



إلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة - لما كان ذلك ، وكان هذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون محلات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن دون حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة منه .

( طعن رقم-٤٤٥ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/٤/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤١٨ )

#### المبدأ .

المرض من الاعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها والقعود بالتالي عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانوناً وأنه يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه .

#### المحكمة :

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المرض من الاعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها والقعود بالتالي عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانوناً وأنه يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن الحاضر مع الطاعن قدم بطلبية ١٩٨٤/٥/٩ شهادة مرضية ، لم يعرض لها الحكم المطعون فيه ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفع أما وقد التفتت عنه وأغفلت الرد عليه وقضت بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بعدم قبول الاستئناف

شكلا للتقرير به بعد الميعاد فإن حكمها المطعون فيه يكون معنيا بالقصور  
فإن البيان منطويا على إخلال بحق الدفاع بما يبطئه ويوجب نقضه  
والاحالة وذلك دون حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن .

( طعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٤١٩ )

#### المبدأ :

من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة  
المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها إلى جلسة أخرى يوجب إعلانه إعلانا  
قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة .

#### الحكمة :

• وحيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ومحاضر  
جلسات المعارضة الاستثنائية أن المعارض ( الطاعن ) لم يحضر بجلسة  
٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ وهي الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة  
وأحيلت الدعوى إداريا لجلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ ثم تأجلت إداريا  
لجلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٤ ولم يعلن بهذه الجلسة الأخيرة والتي  
تخلف عن حضورها فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كان لم تكن تأسيسا  
على أن للمعارض لم يحضر أولى الجلسات المحددة لنظر معارضته رغم  
إعلانه قانونا بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تخلف المعارض عن  
الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها إلى جلسة  
أخرى يوجب إعلانه إعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل إليها  
نظر المعارضة فإنه ما كان يجوز الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن  
تأسيسا على سبق إعلانه بأولى الجلسات المحددة لنظر المعارضة ذلك أنه  
لا يعفى سبق إعلان الطاعن لهذه الجلسة والذي انتهى أثره بعدم حضوره  
فيها وعدم صدور حكم في غيبته عن وجوب إعلانه لشخصه أو في محل  
إقامته بجلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٤ وهي الجلسة الأخيرة التي أجلت

اليها تدعوى ومدر فيها الحكم المطعون فيه ، ويكون الحكم المطعون فيه - اذ قصى باعتبار المعارضة كان لم تكن قد جاء باطلا اذ لم يمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة الاخيرة التي حددت لنظر المعارضة فى الحكم القيايى الاستئنافى لسبب لا يد له فيه ، وهو نظرها بجلسة لم يعلن بها . مما يتعين معه نقض الحكم والاحالة .

( طعن رقم ٤٢٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٠ )

#### المبدأ :

لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن الا عند تخلف المعارض عن الحضور فى اول جلسة تحدد للفصل فى معارضته .

#### الحكمة :

لما كان ذلك وكان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا عند تخلف المعارض عن الحضور فى اول جلسة تحدد للفصل فى معارضته اما اذا حضر هذه الجلسة فانه يكون متعينا على المحكمة ان تنظر فى موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور فى الجلسة الاخرى ذلك ان المشرع اذ نص فى الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية على انه اذا لم يحضر المعارض فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى تعتبر المعارضة كان لم تكن ، انما اراد ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته وذلك بحرمانه من اعادة نظر قضيته بواسطة المحكمة التى دنفته غيبيا يعكس المعارض الذى حضر الجلسة الاولى ثم تخلف بعد ذلك فان فكرة الجزاء يكون لها محل بالنسبة له ومن ثم يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذى لم يحضر مطلقا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد قصى فى معارضة الطاعن باعتبارها كان لم تكن رغم حضوره اولى الجلسات التى حددت لنظر هذه المعارضة فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من قانون

حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز لهذه المحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها ما هو ثابت فيه انه مبني على خطأ في تطبيق القانون فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة الى بحث ما يثيره الطاعن من أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٢١ )

#### المبدأ :

- يجوز للمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية التقرير بالمعارضة في الاحكام الغيابية الصادرة من محكمة أول درجة كما يجوز لهما ان يطلبوا من دائرة الجنب المستأنفة احوالة تلك القضايا الى المحكمة المذكورة ، طالما لم يفصل فيها بعد .

#### الحكمة :

ومن حيث ان الفقرة الاولى من المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل نصوص قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على انه : « تقبل المعارضة في الاحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجنح ما لم يكن استئنفاها جائزا وذلك من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية في ظرف الثلاثة ايام التالية لاعلانه بالحكم الغيابي » - ثم صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل الفقرة السابقة من المادة ٣٩٨ والذي نشر في الجريدة الرسمية في ٢٤/٣/١٩٨٣ - والمعمول به من اليوم التالي لتاريخ نشره ونص في مادته الاولى : « تقبل المعارضة في الاحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجنح وذلك من المتهم ومن المسئول عن الحقوق المدنية في ظرف العشرة ايام التالية لاعلانه بالحكم الغيابي ... » كما نص في مادته الثانية « تحال القضايا المنظورة أمام دائرة الجنب المستأنفة التي

لم يفصل فيها الى محاكم اول درجة للفصل فيها اذا طلب المتهم ذلك .  
على ان تحدد هذه الدوائر مواعيد الجلسات التي تنتظر فيها هذه  
القضايا » . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحكمة ان  
محكمة اول درجة قضت غيابيا بإدانة الطاعن عن التهمة المندة اليه ،  
فقرر بالاستئناف في ظل أحكام القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي اغلق  
باب المعارضة في وجه الاحكام الغيابية الجائزة للاستئناف ، ثم صدر  
القانون رقم ١٥ سنة ١٩٨٣ الذي اجاز للمتهم والمسئول عن الحقوق  
الحدية التقرير بالمعارضة في الاحكام الغيابية الصادرة من محكمة اول  
درجة ، كما اجاز لهما ان يطلبوا من دائرة الجنح المستأنفة لحالة تلك  
القضايا الى المحكمة المذكورة طالبا لم يفصل فيها بعد ، ولما كان الثابت  
من محضر جلسة ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ وبعد صدور القانون رقم ١٥  
سنة ١٩٨٣ والعمل به - ان الطاعن طلب من دائرة الجنح المستأنفة  
احالة الدعوى الى محكمة ميت غمر الجزئية للفصل في معارضته في الحكم  
الغيابي الابتدائي الا انها لم تجبه الى طلبه وقضت في الدعوى برفضها  
وتأييد الحكم المستأنف . لما كان بما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون  
قد اخطأ في تطبيق القانون ممايتعين نقضه وتصحيحه باعادة القضية  
الى محكمة اول درجة لنظر معارضة الطاعن .

( طعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٢ )

##### المبدأ :

من المقرر ان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة  
المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة اخرى يوجب اعلانه اعلانا  
قانونيا بالحضور بالجلسة التي اجل اليها نظر المعارضة .

##### المحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة ثاني  
درجة ان تحدد لنظر المعارضة الاستئنافية جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥ وثقتها لم

يحضر الطاعن فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٩٨٢/٥/٢٣ لإعلان الطاعن ، وبذلك الجلسة الأخيرة لم يحضر الطاعن فصور الحكم لادعوى فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن . كما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعلن لشخصه أو في محل اقامته بالجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلاناً قانونياً بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة . فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد جاء تاطلاً اذ لم يمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظر المعارضة لسبب لا يرد له فيه وهو نظرها بجلسة لم يعلن بها ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٧٢٩٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٣ )

#### المبدأ :

من المقرر ان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلاناً قانونياً بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة .

#### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلاناً قانونياً بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة ومن ثم فإن ما كان يجوز الحكم برفض معارضة الطاعن ، اذ لا يفتى سبق اعلان الطاعن بجلسة ١٩٨٤/٧/٢٥ التي لم يحضر بها عن وجوب اعادته اعلانه بشخصه أو في محل اقامته بجلسة ١٩٨٤/٩/٢٩ وهي الجلسة الأخيرة

التي أجلت: إليها المعارضة وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضي بترفض المعارضة قد جاء باطلا إذ لم يمكن الطاعن من إبداء دفاعه بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظره المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي لسبب لا يد له فيه ، وهو نظرها بجملة لم يعلن فيها ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٤ )

#### المبدأ :

من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها إلى جلسة أخرى يوجب إعلانه إعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة .

#### المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها إلى جلسة أخرى يوجب إعلانه إعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة . لما كان ذلك ، ما كان يجوز الحكم بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه تأسيما على حضور وكيل الطعن بجملة ١١ يناير سنة ١٩٨٣ ذلك أنه لا يعفى حضور وكيل للطعن للجلسة الأولى المحددة لنظر دعواه - عن وجوب إعادة إعلانه لشخصه أو في محل لقامته بجملة ١١ من يناير سنة ١٩٨٣ وهي الجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى وصدر فيها الحكم المطعون فيه - ويكون الحكم المطعون فيه قد جاء باطلا إذ لم يمكن الطاعن من إبداء دفاعه بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي لتبني

لا يد له فيه ، وهو نظرها بجلسة لم يعلن بها ، مما يتعين معه نقض الحكم والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٥ )

#### المبدأ :

من المقرر ان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لنظر معارضته وتاجيلها الى جلسة اخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التى اُجل اليها نظر المعارضة .

#### المحكمة :

من حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسة ٢ من يوتيه سنة ١٩٨٣ بقبول المعارضة شكلا-ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المتعارض فيه ، فقرر وكيل الطعن بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ وقدم مذكرة باسباب الطعن فى الميعاد المذكور متجاوزا فى ذلك الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض مبررا هذا التجاوز بأنه لم يعلن بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تخلف المعارضة عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لنظر معارضته وتاجيلها الى جلسة اخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التى اُجل اليها نظر المعارضة ، وكان الخلل من الاطلاع على الاوراق والمقررات المضمومة ان محكمة ثانى درجة سبق ان قضت بنذب خبير فى الدعوى ، واجلت نظرها الى ان يقدم تقرير ، وما ان ورد هذا التقرير ، فقد قررت اعلان الطعن بايداع التقرير وبالجلسة ، حيث تخلف عن الحضور وقضت بحكمها المطعون فيه رغم عدم حصول هذا الاعلان ، ومن ثم فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع عن حضور الجلسة بما لا يمتنع معه فى القانون



القضاء في غيبة الطاعن بتأييد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك . وكان علم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ وهو اليوم الذي استشكل فيه تنفيذه ، فان ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الاسباب التي بنى عليها في المادة ٣٤ سالفة الذكر لا يفتح الا من ذلك اليوم ، ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض في الحكم وإيداع الاسباب التي بنى عليها قد تما في الميعاد القانوني الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة ودون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٦ )

##### المبدأ :

ميعاد الطعن في الحكم الباطل لا يبدأ الا من تاريخ إعلان الطاعن به او علمه به رسميا .

##### الحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق انه حدد لنظر معارضة الطاعن الاستئنافية جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٢ وتاجل نظرها في حضوره لجلسة ٣ من مارس سنة ١٩٨٢ وفيها لم يحضر الطاعن وصدر قرار المحكمة بتأجيل نظر المعارضة لجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨٢ وفيها صدر الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن - في حين انه كان متينا على المحكمة ان تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيه مادام ان التهم - الطاعن - قد حفر في اول جلسة حددت لنظر مغارضة وأنه تخلف بعد ذلك - وكان يبين من المقررات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه النعى ان الطاعن لم يعلن بالجلسة الاخيرة فان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد جاء باطلا اذ لم يمكن التهم من ابداء دفاعه

بالجلسة التي جددت لنظر المعارضة في الحكم القيايى الاستثنائى لسبب لا يدل عليه وهو نظرها فى جلسة لم يعلن بها . لما كان ذلك ، وكان ميعاد الطعن فى مثل هذا الحكم الباطل لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الطاعن به او علمه به رسميا وكان لا يوجد بالاوراق ما يدل على اعلانه بالحكم او عليه به رسميا الا فى يوم التقرير بالطعن فى ١٤ من اغسطس سنة ١٩٨٢ فطعنه يكون مقبولا شكلا ويكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حيلة لبحث باقى اوجه النعى .

( طعن رقم ٦٨٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٧ )

#### المبدأ :

تخاف المعارض عن الحضور فى الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجيل الدعوى الى جلسة اخرى يوجب اعلانه شخصيا او فى محل اقامته بالحضور بالجلسة التى أجل اليها نظر معارضته .

#### الحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية ان - الطاعن لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر معارضته وحضر عنه متعاضداً فى هذه الجلسة وطلب التأجيل لرضه فاجابته المحكمة واجلت القضية لجلسة السابع من ابريل سنة ١٩٨٣ التى تخلف الطاعن عن الحضور فيها ايضا فقضت المحكمة بهذه الجلسة بقبول معارضته شكلا ويرفضها موضوعا ويتأييد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان تخلف المعارض عن الحضور فى الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجيل الدعوى الى جلسة اخرى يوجب اعلانه شخصيا او فى محل اقامته بالحضور بالجلسة التى أجل اليها نظر معارضته ، وكان لا يبين من الأفراد المضمومة ان الطاعن قد أعلن لشخصه او فى محل اقامته بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه فان الحكم المطعون فيه يكون

باطلا . ولما كان ميعاد الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وايداع الاسباب التى بنى عليها - المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض - لا يفتح الا من تاريخ علم الطاعن رسميا بصدره وكان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن قبل طعنه فى الحكم فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٥ ، وفيامه بايداع اسباب الطعن فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٥ ، فانه يتعين قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه .

( طعن رقم ٥٢٨٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٨ )

#### المبدأ :

من المقرر ان اعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يتجى ان يكون لشخصه او فى محل اقامته .

#### المحكمة :

ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية ان الطاعن لم يحضر جلسة ١٩٨٤/٩٠/٧٢ التى حددت لنظر معارضته . فقررت المحكمة بهذه الجلسة اعادة الدعوى الى دائرتها اخرى لنظرها . بجلسة ١٩٨٤/١١/٧ ، وبالجلسة الاخيرة لم يحضر الطاعن ، فقررت المحكمة التاجيل لنظر المعارضة بجلسة ١٩٨٥/١/٩ لاعلان الطاعن ، وبها تخلف الطاعن عن الحضور ، فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه - لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة - ان الطاعن قد اعلن بالحضور بالجلسة ١٩٨٥/١/٩ وأن الحضر اكتفى باعلانه لجهة الادارة لعدم الاستتلال عليه ، ولما كان من المقرر ان اعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه او فى محل اقامته ، وكانت اجراءات الاعلان

طبقا لنص المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، تتم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات ، وكانت المادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجبان ان يتم تسليم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او فى موطنه ، واذا لم يجد المحضر المطلوب اعلانه فى موطنه ، كان عليه تسليم الورقة الى من يقرر انه وكيله او انه يعمل فى خدمته او انه من الساكنين معه من الأزواج والاقارب والاصهار ، واذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه طبقا لما ذكر - او امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه تسليمها فى اليوم ذاته لجهة الادارة التى يقع موطن المعلن اليه فى دائرتها ، كما يجب عليه ان يبين ذلك كله فى حينه فى اصل الاعلان وصورته . لما كان ذلك ، وكان ما اثبته المحضر بورقة الاعلان من عدم الاستدلال على الطاعن ، لا يكفى للاستيثاق من جدية ما سلكه من اجراءات سابقة على الاعلان ، اذ لا يبين من وبقته ، ان المحضر لم يجب الطاعن مقيما بالموطن المذكور بها او وجد مسكنه مقلقا او لم يجد به من يصح تسليمها اليه او امتناع من وجده منهم عن الاستلام فان عدم اثبات ذلك يترتب عليه بطلان ورقة التكليف بالحضور طبقا لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - المار ذكره - ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى فى معارضة الطاعن برفضها ، استنادا الى هذا الاعلان الباطل قد اخل بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/١ )

## ثانيا

### جواز المعارضة

قاعدة رقم ( ٤٢٩ )

المبدأ :

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم القياسي الصادر بإدانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر .

المحكمة :

حيث ان البين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ان الطاعن قد تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه محام في الدعوى يوضح غرضه في ذلك فقفت المحكمة بقبول معارضته شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم القياسي الصادر بإدانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات مغيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر

القهرى لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابداءه لها مما يجوز التمسك به لاول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم .

( طعن رقم ٥٦٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٠ )

#### المبدأ :

لا يصح قانونا الحكم فى المعارضة بالادانة او باعتبارها كان لم تكن او قبولها شكلا ورفضها موضوعا بتأييد الحكم المعارض الا انه كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر .

#### المحكمة :

حيث ان المبين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستثنائية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ان الطاعنة تخلفت عن الحضور فيها ولم يحضر عنها محام فى الدعوى يوضح عذرها فى ذلك فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارضة بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها جرمان المعارضة من استعمال حقها فى الدفاع ، ومحل نظر العجز القهرى المانع وتقديره يكون عند استثناء الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر القهرى لان الطاعنة وقد استحال عليها

الحضور أمامها لم يكن في مقدورها إبداءه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم .

( طعن رقم ٤٩٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٣١ )

#### المبدأ :

ان الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة وان لحكمة النقض ان تقدر الدليل المثبت لعذر الطاعن فتأخذ به أو تطرحه حسبما تطمئن إليه .

#### المحكمة :

الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة وان لحكمة النقض ان تقدر الدليل المثبت لعذر الطاعن فتأخذ به أو تطرحه حسبما تطمئن إليه ، وكانت هذه المحكمة بما لها من سلطة تقدير الدليل المقدم إليها من الطاعن لاثبات عذره لا تطمئن الى صحة ما ذهب اليه وتطرح الشهادة الطبية المرفقة بأسباب طعنه والتي يتساند إليها لتبرير تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ذلك بان هذه الشهادة غير مؤرخة فضلا عن ان الطاعن لم يحضر سوى جلسة واحدة من جلسات المحاكمة ابتدائية واستئنافيا مما لا تطمئن معه المحكمة الى صحة هذه الشهادة واذا كان الطاعن لا ينازع في سبق علمه بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة .

( طعن رقم ٥٥٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٢ )

#### المبدأ :

استئناف الحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا - يفيد أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة .

### المحكمة :

من المقرر - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ان استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا يفيد انه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه باللجوء الى طريق الاستئناف ، وانه ليس على المحكمة الاستئنافية ان تلتفت لما اذا كان الحكم المستأنف قابلا للمعارضة من عدمه او ان تستجلى موافقة الطاعن على للنزول عن هذا الطريق من طريق الطعن ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

( طعن رقم ٥٢٦٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٣ )

### المبتدأ :

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الصادر المعارض بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

### المحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم القليلي الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة من الجال في الدعوى الماثلة - فالحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من



استعمال حقه في الدفاع ، لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا مما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٤ )

المبدأ :

وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي - العبرة منه .

الحكمة :

لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية - مصطلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - قد اوجبت على المتهم في جلسة معاقب عليها بالجنس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به ان يحضر بنفسه ، - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان المطعون فيه لم يحضر بنفسه جلسة المحكمة الاستئنافية وحضر عنه وكيل بها ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الامر غيابيا . وان وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع ، اذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بصفة الواقعة الواقعية في الدعوى لا بما يرد في المنطوق .

( طعن رقم ٥٥٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٥ )

المبدأ :

حكم حضوري اعتباري - مناط جواز المعارضة فيه .

الحكمة :

لما كان الطاعن قد تقدم مع اسباب طعنه بشهادة طبية مؤرخة ٥ من ابريل سنة ١٩٨١ ثابت بها انه مصاب بالتهاب كبدي وبائي حاد ويحتاج

لراحة تامة بالفراش لمدة شهر ابتداء من تاريخ تحريرها مع العلاج ،  
وكانت المحكمة لا تطمئن الى صحة العذر المستند الى هذه الشهادة اذ انها  
لم تشر الى ان الطبيب الذى حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء  
مرضه وانه استمر فى هذا العلاج فى الفترة التى حدثت الشهادة مبداها  
ونهايتها فان منعاه فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان  
الطاعن قد عارض فى حكم حضوري اعتباري استثنائي ، وكان من  
المقرر ان المعارضة فى مثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص للمادة ٢٤١ من  
قانون الاجراءات الجنائية الا اذا ثبت المحكوم عليه قيام العذر الذى  
منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة التى صدر فيها الحكم  
الحضوري الاعتباري . ولما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات  
المعارضة الاستئنافية ان الطاعن لم يحضر اى منها وحضر محاميه بالجلسة  
التي صدر فيها الحكم المطعون فيه واقصر دفاعه على طلب الغاء الحكم  
المعارض فيه وبرائة الطاعن مما اسند اليه دون ان يقدم عفرا لتخلف  
الطاعن عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه ، قلناه  
يتعين الحكم بعدم قبول المعارضة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون  
فيه وان قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن هو فى حقيقته حكم بعدم  
قبول المعارضة فى الحكم الحضوري الاعتباري الاستثنائي وكان الطعن  
بطريق النقض واردا على الحكم الصادر فى المعارضة الاستئنافية دون  
الحكم الحضوري الاعتباري الاستثنائي الذى لم يقرر الطاعن بالطعن  
فيه ، وكان من المقرر ان الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة بعدم  
قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتضيه موضوعه على هذا الحكم  
باعتباره حكما شكليا دون ان ينصرف اثره الى الحكم المعارض فيه  
لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ، فلا يقبل من الطاعن ان يتعرض فى  
طعنه للحكم الحضوري الاعتباري الاستثنائي ولا يكون لما يثيره بطعنه  
فى هذا الخصوص محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير  
اساس .

قاعدة رقم ( ٤٣٦ )

المبدأ :

الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة .

المحكمة :

الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، فانه يتعين على المحكمة اذا ما قدمت اليها شهادة من هذا القبيل ان تبدي رأيا قبيها بقبولها أو بعدم الاعتداد بها وان تبين ما تنتهي اليه من رأى فى هذا الشأن على أسباب سائفة تؤدى الى ما رتبته عليها .

( طعن رقم ٧١٦٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤ )

قاعدة رقم ( ٤٣٧ )

المبدأ :

الطعن فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابى المعارض فيه .

المحكمة :

لما كان من المقرر ان الطعن فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابى المعارض فيه ، وكان البين من الحكم الابتدائى الغيابى انه بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها بما يكفى لحمل قضاءه ، واذ كان مقتضى انتفاء عذر الطاعن فى التخلف عن الحضور بجلسة المعارضة الاستثنائية - وفقا لما سلف بيانه - لانه كان فى إمكانه الحضور بها وإبداء ما يثيره بباقي أسباب الطعن ، وقعوده عن ذلك يحول دون إبدائها لأول مرة أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٧١٦٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥ )

قاعدة رقم ( ٤٣٨ )

المبدأ :

لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير  
سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا  
بدون عذر .

الحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح الحكم في  
المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض إلا  
إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وأنه إذا كان  
هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام  
المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال  
حقه في الدفاع ، ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم  
أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة  
وقت إصدار الحكم على ذلك العذر لأن الطاعن وقد استعمل عليه  
الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك  
به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجهًا لطلب نقض الحكم ،  
ولمحكمة النقض عندئذ أن تقدر العذر فإذا كان متمثلًا في شهادة طبية  
تقدم لها لأول مرة قلنا أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن إليه .  
لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أرقق بأسباب طعنه شهادة طبية مؤرخة  
في ٢٢ من يونية سنة ١٩٨١ ثابت بها أن الطبيب محررها قد أجرى له  
بتاريخ ٧ من يونية سنة ١٩٨١ عملية استئصال الزائدة الدودية ، وكان  
الحكم المطعون فيه قد قضى في ٨ من يونية سنة ١٩٨١ - أي في اليوم  
التالي لإجراء الجراحة المشار إليها للطاعن - برفض معارضته ، وإذا  
كانت هذه المحكمة تولي ثقتها ما تضمنته هذه الشهادة فإن الحكم  
المطعون فيه يكون قد صدر في غيبة الطاعن مع قيام العذر القهري المانع

من حضور جلسة المعارضة التي صدر بها ومن ثم يكون معيبا بما يوجب  
نقضه .

( طعن رقم ٧٣٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٩ )

#### المبدأ :

لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو يرفضها بغير  
سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون  
عسفر .

#### الحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح ألحكام في  
المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو يرفضها بغير سماع دفاع المعارض إلا  
إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وأنه إذا كان  
هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري فإن الحكم يكون غير صحيح نقيضًا  
المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال  
حقه في الدفاع ، ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم  
أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة  
وقت إصدار الحكم على ذلك العذر لأن الطاعن وقد استحال عليه  
الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبطاء لها مما يجوز معه التمسك  
به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجهًا لطلب نقض الحكم ،  
ولمحكمة النقض عندئذ أن تقدر العذر فإذا كان متمثلًا في شهادة طبية  
تقدم لها لأول مرة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن إليه .  
لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد أرفق بامتناب طعنه شهادة طبية مؤرخة  
١٤ من أكتوبر سنة ١٩٨١ ثابت فيها أنه كان مريضًا بازمة قلبية وقصور  
بالدورة التاجية للقلب ويحتاج لراحة بالفراش مدة شهر من تاريخ  
تحريرها وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ٣١ من أكتوبر سنة

١٩٨١ - وهو تاريخ يحفل فى فترة المرض وملازمة الفراش - باعتبار معارضته كان لم تكن وكانت هذه المحكمة تولى ثقتها الى تلك الشهادة فيما تضمنته من اصابة الطاعن بحالة مرضية تشكل العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فى غيبته باعتبار معارضته كان لم تكن واذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك فانه يكون باطلا لقيامه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حق فى الدفاع الامر الذى يتعين معه نقضه .

( طعن رقم ٧٤٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٤٤٠ )

#### المبدأ :

من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالقبول او الرفض .

#### المحكمة :

وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة انه عند نظر المعارضة امام محكمة ثانى درجة بجلسته ١٩٨١/١/٢٥ حضر محام عن الطاعن الغائب وقدم شهادة مرضية غير ان الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن استنادا الى انه لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر المعارضة رغم علمه بتاريخها المستفاد من توقيعه على تقرير المعارضة دون ان يشير الى حضور محامى الطاعن ولا الى ما ابداه من عذر - لما كان ذلك وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالقبول او بالرفض ، وكان فى اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مناسى بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٥٠٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٤١ )

المبدأ :

لا تجوز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى الا اذا ثبت المحكوم عليه ان عذرا منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

المحكمة :

حيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اسس قضاء بعدم قبول المعارضة شكلا على ان الطاعن لم يقدم دليلا على انه كان معذورا في تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد عارض في حكم حضورى اعتبارى استثنائى ، وكان من المقرر ان المعارضة في مثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام العذر الذى منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى . فان الحكم المطعون فيه وان قضى بعدم قبول المعارضة شكلا - لان الطاعن لم يقدم دليل العذر الذى حال بينه وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى - يكون في حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٤ ان محامى الطاعن قدم شهادة طبية بالجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى ، وكان من المقرر انه يتعين على الحكم اذا ما قُدم عذر المرض ان يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . واذا كان الطاعن قد قدم شهادة طبية تبريرا لتخلفه عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى فانه كان يتعين على المحكمة ان ترد على هذا الدفاع ، اما وقد التفتت عنه واغفلت الرد عليه بالقبول او بالرفض فان حكمها يكون معيبا بالقصور في البيان منطويا على اخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

( طعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢١ )

قاعدة رقم ( ٤٤٢ )

المبدأ :

من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بآدانتة اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض تلك الجلسة .

المحكمة :

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بآدانتة اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يرجع الى عذر قهري دون حضور المعارض تلك الجلسة ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم او الطعن فيه بطريق النقض ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد قدم شهادة طبية جاء بها انه مصاب بالتهاب حاد بالكليتين مع مضم كلى ايسر وارتفاع في درجة الحرارة ويحتاج للراحة مع العلاج لمدة اسبوع مؤرخة ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن في ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ وهو تاريخ يدخل في فترة المرض ولما كانت هذه المحكمة تأخذ بالشهادة الطبية المقدمة من الطاعن وتطمئن الى صحتها فانه يكون قد اثبت قيام العذر القهري المانع من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة بما لا يصح معه في القانون القضاء فيها ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهري ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لان المتهم وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن في مقدوره ابداءه لها مما يجوز معه التمسك به لاول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم ، لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٤ )



قاعدة رقم ( ٤٤٣ )

المبدأ :

عدم قبول الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا .

الحكمة :

حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة كفر الشيخ الابتدائية بهيئة استئنافية - غيابيا بالنسبة للمحكوم عليه ، فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨١ ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة ان المحكوم عليه لم يعلن بعد بهذا الحكم ولم يقرر فيه بالمعارضة ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه لم يكن نهائيا بالنسبة للمحكوم عليه وقت ان بادرت النيابة العامة الى الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض لا تجوز الطعن الا في الاحكام النهائية الصادرة من اخر درجة في مواد الجنائيات والجنح ، وكانت المادة ٣٢ منه تنص على عدم قبول الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، فان طعن النيابة العامة في الحكم الغيابي سالف الذكر يكون غير مقبول ويتعين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن المقدم منها .

( طعن رقم ٧١٢٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٨ )

قاعدة رقم ( ٤٤٤ )

المبدأ :

التخلف عن حضور جلسات المعارض بغير عذر - أثره .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - في نطاق سلطته التقديرية - قد خلص الى ان الطاعن قد قرر بنفسه بالمعارضة في الحكم

الابتدائي ، والى ان تخلفه عن حضور جلسة المعارضة كان بغير عذر ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة الدليل على أنه كان عند صدور الحكم المطعون فيه مجندا بالقوات المسلحة وان تجنيده هذا قد حال بينه وبين حضور الجلسة تلك ، وقد خلت أوراق الطعن مما يظهره في دفاعه هذا ، فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من قضاء باعتبار المعارضة الاستثنائية كان لم تكن ، يكون سجيلا ، لما كان ذلك ، وكانت محاضر جلسات المحاكمة قد خلت من اثاره دعوى التناقض بين الدليلين القولي والفني ، فان لا يسوغ للطاعن أن يثير هذا الامر لأول مرة أمام هذه المحكمة ، لان دفاعه هذا دفاع موضوعي هذا الى ان الحكم قد اورد في مدوناته كلا الدليلين القولي والفني بما لا تناقض فيه وهذا حسب لانتصار دعوى التناقض تلك عنه . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رقصة موضوعا .

( طعن رقم ٤٣٧٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤٥ )

##### المبدأ :

من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلطة حاصل بغير عذر .

##### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المعارضة الاستثنائية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ان الطاعن تخلف عن الحضور بها ، ولم يحضر عنه في الدعوى يوضح عذره في ذلك ، وكان من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلطة حاصل بغير عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع

الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع . ومحل نظر العذر وتقديره يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولما كان الطاعن قد قرر باسباب طعنه ان عذر المرض منعه من حضور جلسة المعارضة التى صدر بها الحكم المطعون فيه وان دليل ذلك العذر مودع بملف الدعوى ، وكان البين من المفردات المضمومة ان اوراق الدعوى خلت من أى شهادة طبية تفيد قيام عذر المرض فى تاريخ جلسة المعارضة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وان ما تضمنه ملف الاشكال من شهادات طبية وتذاكر علاج هى عن فترة لاحقة للجلسة المذكورة ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه من التعى يكون على غير سند .

( طعن رقم ٤٨٤٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤٦ )

##### المبدأ :

عدم قبول الطعن بطريق النقض مادام الطعن بطريق المعارضة جائزا .

##### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الاولى من المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ قد اوجبت على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به ، ان يحضر بنفسه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ولما كان الطاعن لم يحضر بنفسه جميع جلسات المحاكمة الاستئنافية وحضر عنه وكيل فيها ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر فى حقيقة الامر غايبا بالنسبة للطاعن وان وصفته المحكمة بأنه حضورى على خلاف الواقع اذ العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو

غيايى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق ، وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً ، ولما كان الثابت من المقررات المضمومة ان الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الاعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به مريان الميعاد المحدد لها فى القانون ، فان باب المعارضة فى هذا الحكم لم يزل مفتوحاً ، ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز . ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

( طعن رقم ٦٨٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤٧ )

##### المبدأ

قضاء محكمة النقض مستقر على انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيايى بادانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تحكله عن التضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

##### الحكمة :

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق والمقررات المضمومة ان الطاعن حكم عليه غياييا ابتدائيا بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٧٩ - فعارض الطاعن فى هذا الحكم بواسطة محاميه بتقرير ورد به انه حدد لنظر المعارضة جلسة ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٩ وبهذه الجلسة لم يحضر الطاعن فقصت المحكمة باعتبار المعارضة كان لم تكن واست حكما على ان الطاعن لم يحضر أولى جلسات المعارضة واستأنف الطاعن وحكم غياييا بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ بتأييد الحكم المستأنف فعارض فى الحكم المذكور وتجددت جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨١ لنظر المعارضة

وقبها تملك ببطلان الحكم الابتدائي كما قدم مذكرة بدفاعه طلب فيها الغاء الحكم الغيابي الاستثنائي وإعادة القضية الى محكمة اول درجة لنظر المعارضة الا انه قضى في المعارضة بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٨٢ يرفضها وتأييد الحكم المعارض فيه للاستئناف التي بنى عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات عدم وجود ما يدل على اعلان الطاعن لشخصه او في محل اقامته بالجلسة المحددة لنظر المعارضة الابتدائية وكان لا يغنى عن هذا الاعلان علم وكيله الذي قرر بالمعارضة نيابة عنه لان علم الوكيل بالجلسة لا يفيد علم الاصيل الذي لم يكن خاضرا وقت التقرير بالمعارضة الذي تم في ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٩ - في ظل المادة ٤٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تظفه عن الحضور بالجلسة حاصل بدون عذر، وأنه اذا كان هذا التظف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة - كالحال في الدعوى الماثلة - فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع - ومن ثم فان الحكم الصادر باعتبار معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الابتدائي كان لم تكن يكون قد وقع باطلا وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تقضى في الاستئناف المرفوع من هذا الحكم بالغاءه وإعادة القضية الى محكمة اول درجة للقفل في المعارضة ، اما وهي لم تفعل وفوتت على الطاعن احدى درجتى التقاضى بقضائها في موضوع الدعوى فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الغيابي الاستثنائي وإعادة القضية الى محكمة اول درجة لنظر المعارضة وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٤٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٠ )

قاعدة رقم ( ٤٤٨ )

المبدأ :

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض تلك الجلسة .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٨٣/٦٩/٢٣ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ان الطاعن لم يحضر هذه الجلسة التي حدثت لتطرع معارضته الاستئنافية وحضر عنه مناحم قدم شهادة مرضية ، غير ان المحكمة قضت باعتبار المعارضة كان لم تكن ، واستأذنت المحكمة في أسباب حكمها الى الشهادة المرضية قائلا انها « لا تطعن فيها وتستبعدا ولا تلقت فيها » . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر ، وانه اذا كان التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح للقيام المحكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع الا انه متى كانت المحكمة لم تعرض لدعوى الشهادة أو تشر الى المرض الذي تغل به الطاعن كعذر مانع له من حضور جلسة المعارضة ولم تبد المحكمة رأيا يثبت أو ينفيه بل اكتفت بقولها بانها لا تطعن الى الشهادة المقدمة دون أن تورد أسبابا تنال بها منها أو تهدر حجتها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة

صلاحيتها لترتيب النتيجة التي خلصت إليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبيّله ويوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٣٨٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٤٩ )

#### المبدأ :

العذر المبرر للتخلف عن حضور جلسة المعارضة - ماهيته .

#### المحكمة :

ومن حيث انه وان كانت الطاعة لم تقدم طعناً على العذر الذي تدعيه مما يوجب اطراحه ، فانه على فرض انها كانت مطلوبة للتحقيق امام النيابة العامة في جنحة تقاضى مقدم ايجار فان ذلك لا يعتبر من الاعتذار التي تبرر التخلف عن جلسة المعارضة مادام انها لم تدع انها كانت مقيدة الحرية في ذلك اليوم ، اذ كان عليها حضور جلسة المعارضة والاعتذار عن حضور جلسة التحقيق . لما كان ذلك ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا عدم قبوله .

( طعن رقم ٤٢٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٠ )

#### المبدأ :

لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة امام محكمة النقض بعدم صحة اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الدعوى امام محكمة اول درجة .

#### المحكمة :

وحيث ان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية ، ان الطاعن - حضر بنفسه الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته كما مثل بالجلستين اللتين اعقبتهما - ثم تخلف عن الحضور

بالجلسة الاخيرة ولم يحضر عنه احد يوضح عذره في ذلك . فقضت المحكمة بقبول معارضته شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . واذا كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة - منعقدة في هيئة غرفة مشورة - الدليل على قيام عذر المرض الذي يتسند اليه في تخلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - فان منعاه في هذا الشأن يكون على غير مسند . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية ، ان الطاعن حضر في ثلاث منها واستأجل المحكمة لتأجيل ما يطلع على تعداد التعيين المستوفى من أجله كما حضر محاميه وشرح ظروف الدعوى - دون ان تثير أحدهما شيئا بخصوص بطلان اعلانه امام محكمة اول درجة - وكان من المقرر انه لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة التقص بعدم صحة اعلانه بالجلسة المحددة لتنظر الدعوى أمام محكمة اول درجة فان نعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول .

( بطعن رقم 57٠٧ لسنة 53 ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢ )

### قاعدة رقم ( 401 )

#### المادة :

من المقرر ان لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير استماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا دون عذر .

#### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت العبرة في الاحكام هي بحقيقة الواقع وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة ان الطاعن لم يمثل بشخصه في أي منها رغم انه محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة



النفاذ - مما مؤداه أن يكون الحكم المستأخر في حقه حكما باعتبار معارضته كان لم تكن .

لما قلنا ذلك . وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يصح الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الفيضاني المستأخر بانكته باعتبارها كأن لم تكن أو يقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان خلفه عن الحضور حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ولما كانت الشهادة الرضائية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كمائر الأدلة . فإنه يتعين على المحكمة إذا ما قدمت إليها شهادة من هذا القبيل أن تتدق رأيها فيها بقبولها أو برفضها الاعتداد بها وإن تبني ما تنتهي إليه من رأي في هذا الشأن على أسباب سائفة تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك وكان محامي الطاعن قدسح بالجلسة التي اختتمت بصدرور الحكم المطعون فيه شهادة طبية تشير إلى مرض الطاعن وطلب التأجيل لحضوره إلا أن المحكمة أصدرت حكما بهذه الجلسة دون أن تعرض في حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التي تشير إلى المرض الذي تطل به الطاعن كعذر مانع له من حضور الجلسة . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عجزه في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان في اغفال الحكم الإشارة إلى ذلك ما يخل بحقي الدفاع مما يعيب الحكم لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

### قاعدة رقم ( ٤٥٢ )

#### المبدأ :

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

#### المحكمة :

من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى باعتبار معارضته الاستئنافية كان لم تكن قد شابه البطلان وانطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك بانه قد تخلف عن حضور جلسة المعارضة لسبب مرضه الدائم بالشهادة الطبية المرفقة بملف الاشكال مما حال دون تمكنه من ابداء دفاعه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وبحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق انه قد تحدد لنظر معارضة الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨ وبهذه الجلسة تخلف الطاعن عن الحضور فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن ، وكان قضباء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا أو رفضها موضوعا بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . كما انه من المقرر انه وان كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر

فى المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى - من يوم صدوره الا ان محل ذلك ان يكون عدم حضور المعارض الجلسة التى عينت لنظر معارضته راجعا الى اسباب ليس لارادته فخل فيها . فاذا كانت هذه الاسباب قهرية ولا شان لارادته فيها فان ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه من اليوم الذى عسلم فيه رسميا بالحكم ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهرى ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لان المتهم - وقد استحال عليه الحضور أمامها - لم يكن فى مقدوره ابتداء مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهه لنقض الحكم . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الأوراق ان عدم حضور الطاعن جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨ انتهى نظرت فيه المعارضة المرفوعة أمام المحكمة الاستئنافية يرجع لاصابته بالمرض الثابت بالشهادة الطبية المرفقة والتي تطمئن اليها هذه المحكمة وتثق فى صحتها فانه يكون قد أثبت قيام العذر القهرى مانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه فى القانون القضاء فى عيبته باعتبار المعارضة كان لم تكن . لما كان ذلك ، وكان علم المتهم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه فى يوم ١٩٨٤/١٠/٢٩ فان ميعاد الطعن بالنقض وأيداع الاسباب التى بنى عليها - المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح الا من ذلك اليوم . ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم وأيداع الاسباب التى بنى عليها قد تما فى الميعاد القانونى الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسته ١٩٧٩/١٢/١٨ ، وقرر الطاسعان بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٩ وقدم اسباب طعنه بتاريخ ١٩٨٤/١١/٨ وكان البين من مطالعة المقررات انه لم يتخذ فى الدعوى أى اجراء من تاريخ الحكم حتى يوم التقرير بالطعن فيه بطريق النقض أى انه قد انقض على الدعوى مدة تزيد على الثلاث

سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح دون اتخاذ  
أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة  
ويتعين بذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى  
الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم - الطاعن .

( - طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٣ )

#### المبدأ :

من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من  
المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها  
شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض  
الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

#### الحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٨٤/٤/١٤  
المحيدة لنظر معارضة الطاعن الاستئنافية ان الطاعن لم يحضر هذه  
الجلسة وحضر نيابة عنه محام واعتذر عن تخلفه لمرضه ، الا ان المحكمة  
أصدرت حكمها بهذه الجلسة باعتبار المعارضة كان لم تكن . لما كان ذلك  
وكان البين من مدونات الحكم الطعون فيه انه قد تضمن تقديم محامى  
الطاعن شهادة طبية تفيد مرضه وأنه نزىلا بالمستشفى وان المحكمة تلتفت  
عنها . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على انه لا  
يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى  
الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا  
وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه  
عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وأنه اذا كان التخلف يرجع  
الى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم  
في المعارضة ، فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على

اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع الا انه لما كانت المحكمة لم تعرض لفحوى الشهادة او تشير الى المرض الذي تعطل به الطاعن كعذر مانع له من حضور جلسة المعارضة ولم تبد المحكمة رأيا يثبت او ينفيه بل اكتفت بقولها انها تلتفتدعنها دون أن تورد اسبابا تنال منها او تهدر حجيتها حتى يتمنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لترتيب النتيجة التي خلصت اليها ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٦٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٤ )

##### المبسدا :

من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

##### المحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية ان المعارض ( الطاعن ) لم يحضر بجلسته ١٩٨٣/٢/٢٦ وهي الجلسة الاولى المحددة ننظر المعارضة واحيلت الدعوى الى دائرة اخرى لنظرها بجلسته ١٩٨٣/٥/١١ وأمرت المحكمة باعلان المعارض ، ثم توالى تأجيل الجلسات الى ان كانت جلسة ١٩٨٤/١/١١ والتي تخلف عن حضورها ، ففقدت المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه - لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم

عن الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ومحل نظر العذر القهري المانع وتقريره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها إلى جلسة أخرى يوجب إعلانه إعلانًا قانونيًا بالحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة ، فإنه ما كان يجوز الحكم في المعارضة - بهذه الجلسة الأخيرة - وانتهى ثبت من الاطلاع على المفردات أنه لم يعلن بها إعلانًا قانونيًا ، فلا يغنى عن ذلك سبق علمه بالجلسة الأولى التي حددت لنظر المعارضة والتي لم يحضر فيها الطاعن وأحيلت الدعوى وتوالت تأجيلها في غيبته ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه قد جاء باطلا إذ لم يمكن الطاعن من إيداع دفاعه بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنافي لسبب لا يد له فيه ، وهو نظرها بجلسة لم يعلن بها . لما كان ذلك ، وكان علم المتهم الطاعن رسميًا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه في يوم ١٨/٩/١٩٨٤ فإن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بني عليها المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح إلا من ذلك اليوم - ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض في الحكم وإيداع الأسباب التي بني عليها قد تما في الميعاد القانوني الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا - لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( طعن رقم ٦١٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٥ )

#### المبدأ :

من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو يقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

#### المحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق والمفردات المضمومة انه وان كان محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم لمطعون فيه قد خلا من اثبات تقديم الشهادة الطبية التي ذكر الطاعن في طعنه انها قدمت للمتحكمة ، الا ان ملف الدعوى قد احتوى على شهادة مرضية مؤرخة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ صادرة من الدكتور ..... تفيد أنه كان يعالج الطاعن من نزيف المعدة والمرى نتج من تليف كبدي وقرحة في الفترة من اول نوفمبر سنة ١٩٨٤ وحتى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ . وقد ادرجت هذه الشهادة ضمن بيان الاوراق التي يحتويها الملف . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن أو يقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بغير عذر وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة عن الحكم يكون غير صحيح قيام المحكمة على اجراءات مقبولة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في اندفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلًا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة فانه يتعين على المحكمة إذا ما قُدمت اليها الشهادة من هذا القبيل أن تبدي رأيها فيها بقبولها أو بعدم الاعتداد بها وأن تبني ما

تنتهى اليه من رأى فى هذا الشأن على اسباب سائفة تؤدى الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض فى حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التى تشير الى المرض الذى تعال به الطاعن كعذر مانع له من حضور الجلسة ، وكان فى افعال الحكم الاشارة الى ذلك حاس بحق التفعاع ، لما كان ما تقدم قلته يتفقين نقض الحكم المطعون فيه

والاحالة  
( طعن رقم ٣٥٢٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٦ )

المبدأ :  
معارضة لا يجوز التحدث عن عذر المرض اول مرة امام محكمة النقض .

المحكمة :  
لما كان البين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية ومن مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن الذى حضر بالجلسة - لم يثر شيئاً فى خصوص مرضه الذى ادعى انه حال دون حضوره بالجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى - المعارض فيه - فانه لا يقبل فيه التحدث عن ذلك لأول مرة امام محكمة النقض ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول المعارضة قد طبق القانون تطبيقاً سليماً ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد ، ولما كانت بقية الواجهة التى يثيرها الطاعن فى طعنه وارادة على الحكم الحضورى الاعتبارى الذى لم يقرر بالطعن فيه ، فلا يقبل منه ان يتعرض فى طعنه لهذا الحكم أو الحكم الابتدائى الذى قضى بتلييده ، ومن ثم فان الطعن يكون مفضحاً عن عدم قبوله موضوعاً .

( طعن رقم ٣٦٤٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩/٩/١٩٨٨ )



قاعدة رقم ( ٤٥٧ )

المبدأ :

لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن بطريق المعارضة جائزا .

الحكمة :

من حيث ان البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن حضر بجلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٨٥ الا انه تخلف عن حضور جلستي ٥ و ٢٦ من يونيو سنة ١٩٨٢ - اللتان اجل اليهما نظر الدعوى وصدر الحكم المطعون فيه في الاخير منها موصوفا بأنه حضوري . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون ان يقدم عذرا مقبولا وكان مؤدى هذا النص ان الحكم المطعون فيه هو حكم حضوري اعتبارا ، وهو بهذه المثابة قابل للمعارضة اذا ما اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، ولما كان ميعاد المعارضة في هذا الحكم لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الطاعن به ، وكان الثابت من المقررات المضمومة ان الحكم المذكور لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الاعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان اليعاد المحدد لها في القانون فان باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحا امام الطاعن . كما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص بأنه « يقبل الطعن بالنقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، فانه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن مع الزام الطاعن بالمصاريف المدنية . »

( طعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٨ )

#### المبدأ :

لا يضح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، كما انه من المقرر انه وان كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره ، الا ان محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا لاسباب لارادته دخل فيها ، فاذا كانت هذه الاسباب قهرية ولا شان لارادته فيها ، فان ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهري ليمتنى لها تقديره والتحقق من صحته لان المتهم وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن في مقدوره ابداءه - مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على الفرادات التى أمرت المحكمة بقمها أن عدم حضور الطاعن

الجلسة التي صدر فيها الحكم في معارضته الاستثنائية يرجع الى عدم اعلانه بهذه الجلسة بعد أن تأجلت اليها المعارضة مما يبطل الحكم لقيامه على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، لما كان ذلك ، وكان علم الطاعن بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه في يوم ١٠/١١/١٩٨٥ وهو ذات اليوم الذي اودعت فيه اسباب الطعن ، فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التي بنى عليها والمنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض لا يفتح الا من ذلك اليوم ، ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض في الحكم وايداع الاسباب التي بنى عليها قد تما في الميعاد القانوني ، الامر الذي يتعين معه قبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة ودون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٨٥٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٩ )

#### المبدأ :

من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

#### المحكمة :

ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى علما به لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري فان الحكم يكون غير صحيح

لقيام المحاكمة علي اجراءات النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولحكمة النقض عندئذ ان تقدر العذر فاذا كان متمثلا في شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها ان تأخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن اليه .

لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد ارفق بأسباب طعنه شهادة طبية ثابت فيها انه كان مريضا وملازما للفراش لمدة ثلاثة أسابيع اعتبارا من ١٩٨٣/٥/١ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ١٩٨٣/٥/٧ وهو تاريخ يدخل في فترة المرض وملازمة الفراش باعتبار معارضته كان لم تكن وكانت هذه المحكمة تسترسل بتفتتها الي ما تضمنته هذه الشهادة فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة ومن ثم يكون قد بنى على اجراءات مقببة من شأنها حرمان المعارض من ابداء دفاعه في الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث وجه الطعن الاخر .

( طعن رقم ١٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٦٠ )

#### المبدأ :

من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم علي الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاضلا بدون عذر .

#### الحكمة :

من حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاضلا بغير عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري فان الحكم يكون غير صحيح

قيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولحكمة النقض أن تقدر العذر فإذا كان متمثلاً في شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها أن تأخذ بها أو تطرّحها حسبما تطمئن إليه .

لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد أرقق بأسباب طعنه شهادة طبية ثابت فيها انه كان مريضاً وملازمًا للفراش لمدة ثلاثة أسابيع اعتباراً عن ١٩٨٣/٥/١ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ١٩٨٣/٥/٧ - وهو تاريخ يحفل في فترة المرض وملازمة الفراش بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وكانت هذه المحكمة تسترسل بتفقتها الي ما تضمنته هذه الشهادة فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة ومن ثم يكون قد بني على اجراءات معينة هي حرمان المعارض من ابداء دفاعه في الدعوى ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث وجه الطعن الاخر .

( طعن رقم ١٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٦١ )

##### المبدأ :

لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصل بدون عذر .

##### للحكمة :

ومن حيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصل بدون عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري فان الحكم يكون غير صحيح

قيام المحكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اضطرار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن في مقدوره ابداءه لها مما يجوز معه التمسك به . لاول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم ، ولحكمه النقض عندئذ أن تقدر العذر ، فاذا كان متمثلا في شهادة طبية تقدم لها لاول مرة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبيما تطمئن اليه . لما كان ما تقدم وكانت الطاعنة قد ارفقت بأسباب طعنها شهادة طبية ثابت فيها أنها مريضة وملازمة للفراش وتعاني من أمراض الشيوخة مع هزال شديد وشلل نصفي وذلك من الفترة ٢٥ يناير سنة ١٩٨٣ حتى ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٤ وأنها تعالج تحت اشراف محررها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ٢٧ يناير سنة ١٩٨٣ - وهو تاريخ يدخل في فترة المرض وملازمة الفراش - باعتبار معارضتها كان لم تكن ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره . واذ كان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعنة قبل يوم ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ ، وهو اليوم الذي قررت فيه بالطعن واودعت أسبابه - على ما بين من المفردات المضمومة - فان التقرير بالطعن بالنقض وإبطاع الاسباب يكونان قد تما في الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٥٦٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٦ )

قاعدة رقم ( ٤٦٢ )

المبدأ :

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض تلك الجلسة .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق انه تحدد لنظر معارضة الطاعن امام المحكمة الاستئنافية فيه جلسة الاول من ابريل سنة ١٩٨٤ وفيها لم يحضر الطاعن وحضر عنه محام اوضح عذره في التخلف عن الحضور وقدم شهادة طبية فاجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٨٤/٥/٢٧ مع اعلان الطاعن وفيها تخلف عن الحضور فقررت المحكمة التاجيل لجلسة ١٩٨٤/١١/١١ للقرار السابق وفي هذه الجلسة تخلف عن الحضور وطلب الحاضر عنه التاجيل لحضوره فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته بغير سماع دفاعه الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصل بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري وتقديره يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض . وكان البين من الاوراق أن عدم حضور الطاعن جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - يرجع لاصابته بالمرض الثابت بالشهادة الطبية المرفقة بانباب الطعن والتي تطمئن اليها هذه المحكمة وتتنق في صحتها فان الطاعن يكون قد ثبت قيام العذر القهري

المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته بعدم قبول المعارضة شكلا للتقرير بها بعد الميعاد مما يبطل الحكم لقيامه على اجراءات معيبة من شأنها حرمانه من استعمال حقه في الدفاع .  
لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١١/٢٢ / ١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٦٢ )

#### المبدأ :

- من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بشير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان لا يصح في القانون الحكم باعتياد المعارضة كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه اذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التي حددت لنظر معارضته فيها راجعا الى عذر قهري ، ووجود الطاعن في السجن هو ولا شك من هذا القبيل ، لما كان ذلك وكان الطاعن لا يكلف مؤونه اثبات انه كان سجينًا وقت الحكم في معارضته بل كان على المحكمة ان كانت في شك من ذلك ان تحققه ، واذا كان من المقرر ايضا انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالقول او بالرفض وكان في إغفال الحكم الاشارة الى ذلك ما يخل بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٦٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١١/٢٧ / ١٩٨٨ )



قاعدة رقم ( ٤٦٤ )

المبدأ :

من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير معاد دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

الحكمة :

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا قضى في معارضته باعتبارها كان لم تكن قد وقع باطلاً ذلك بأنه كان سجيناً على ذمة قضية أخرى وقد حضر وكيل عنه في جلسة المعارضة وأبدى عذره في تخلفه وطلب التأجيل لهذا السبب إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه أن تحقق عذره . وحيث أنه بين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه عن نظر المعارضة أمام محكمة ثالثة درجة بجلسته ٨٥/٢/٢٧ حضر محام عن الطاعن وقرر أنه مسجون وطلب التأجيل وأحضره من السجن غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن لما كان ذلك وكان لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التي حدثت لنظر معارضته فيها راجعاً إلى عذر قهري ووجود الطاعن في السجن هو ولا شك من هذا القبيل وإذا كان من المقرر أيضاً أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كأن لزماً على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض وكان اغفال الحكم الإشارة إلى ذلك ما تحيل بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن

قاعدة رقم ( ٤٦٥ )

المبدأ :

يُصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض تلك الجلسة .

الحكمة :

وحيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنه حدد لنظر معارضة الطاعة في الحكم الغيابي الاستئنافي جلسة ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ وبهذه الجلسة تخلفت الطاعة عن الحضور فقضت المحكمة - بحكمها المطعون فيه - باعتبار المعارضة كان لم تكن ، كما يبين من مذكرة نيابة النقص الجنائي المؤرخة ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٨ أن الطاعة كانت مقيدة الحرية في الفترة من ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ حتى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٦ تنفيذا للحكم الصادر ضدها في القضية رقم ٥٥٨٦ لسنة ١٩٨٤ جنح مستأنف طنطا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شيكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقص ، كما أنه من المقرر أن ميعاد الطعن بطريق النقص في الحكم الصادر في المعارضة وإن كان يبدأ - كالحكم الحضورى - ومن يوم صدوره إلا أن ذلك يحلله افتراض علم

الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه بحيث اذا انتفت هذه العلة بثبوت وجود المتهم في السجن في اليوم المذكور فان الميعاد لا يبدأ الا من يوم العلم رسميا بصدر الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما سلف بيانه ان تخلف الطاعنة عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه يرجع لعذر قهرى هو وجودها في حبسها تنفيذا لحكم صدر ضدها في القضية السالف الاشارة اليها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد انبنى على اجراءات باطلة . لما كان ما تقدم ، وكان لا يبين من المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان الطاعنة قد عثت بالحكم المطعون فيه او انها علمت به رسميا قبل يوم ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٥ الذي رفعت فيه اشكالا في تنفيذ الحكم فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التي بنى عليها - المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يفتح الا من ذلك اليوم ، ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب قد تما في الميعاد القانوني الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( طعن رقم ٣٨٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٦٦ )

##### المبدأ :

من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر .

##### المحكمة :

ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن او برفضها بغير سماع دفاع

المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وإنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحاكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابدائه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم، ولحكمة النقض عندئذ ان تقدر العذر ، فاذا كان متمثلا فى شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها ان تأخذ بها او تطرحها حسبما تظنن الى . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية مؤرخة فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ تأييد فيها أنه كان مريضا بمرض يقعده عن الحركة ويلزمه البقاء فى الفراش لمدة شهر . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٨٤ - وهو تاريخ يدخل فيه المرض وملزمة الفراش - باعتبار مغاضته كان لم تكن ، وكانت هذه المحاكمة تسترسل بفتحها الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها . لما كان ذلك ، فان الحكم يكون غير صحيح بقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٨٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٨٨ )

### الخاتمة رقم ( ٤٦٧ )

المبدأ :

من المقرر أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر فى غيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها

شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض  
الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

### المحكمة :

ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح  
الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع  
المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ،  
وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري فان الحكم يكون غسير  
صحيح لقيام المحكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من  
استعمال حقه في الدفاع ، ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف  
الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف  
المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال  
عليه الحضور امامها لم يكن في مقدوره بدأؤه لها ما يجوز معه التمسك  
به لاول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم  
ولمحكمة النقض - عندئذ - ان تقدر العذر ، فاذا كان متمثلاً في شهادة  
طبية تقدم لها لاول فلها ان تأخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن اليه .  
لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد قدمت شهادة طبية مؤرخة في ١٥ من  
سبتمبر سنة ١٩٨٢ تفيد صراحتها في الفترة من ١٥/٩/١٩٨٢ حتى ١٥  
من ديسمبر سنة ١٩٨٢ ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الثاني  
من اكتوبر سنة ١٩٨٢ وهو بتاريخ يدخل في فترة المرض - برفض  
معارضتها ، وكانت هذه المحكمة تطمئن الى ما تضمنته الشهادة الطبية  
المار ذكرها فانه يكون قد ثبت قيلم العذر القهري المانع من حضور جلسة  
المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف  
القانون في هذه الحالة لا يتضح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذي  
يعلم فيه الطاعنة رسميا بصدوره ، واذا كان هذا العلم لم يثبت في حق  
الطاعنة قبل يوم ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ وهو للعلم الذي قررت فيه  
بالطعن وقد اودعت اسبابه بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ ، فان  
التقرير بالطعن بالنقض وايداعه للاسباب يكون قد تم في الميعاد المحدد

قانونا ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة -

( طعن رقم ٤٤٥٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٦٨ )

#### المبدأ :

من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة سماعا بدون عذر .

#### المحكمة :

وحيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى في الحكم القيايى الاستثنائى برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه قد شأى البطلان وانطوى على اخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يتخلف عن حضور الجلسة التى تحدثت لتنظر المعارضة وصدر بها الحكم المطعون فيه الا لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية المرفقة بملف الطعن ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه -

وحيث انه يبين من محضر جلسة المعارضة الاستثنائية التى صدر بها الحكم المطعون فيه ان الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه احد يوضح عذره فى ذلك ففقت المحكمة بحكمها المطعون فيه - برفض المعارضة وتأييد الحكم المعارض فيه وهو فى حقيقته حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن - لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر فى غيبته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان

تخلّيه عن الحضور بالجلسة حاصلاً بغير عذر وانه اذا كان هذا التخلّف يرجع الى عذر قهري جال دون حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عن استئناف الحكم او عن الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن مقدوره ايدأؤه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم ، والمحكمة النقض عندئذ ان تقرر العذر ، فاذا كان متمثلاً في شهادة طبية تقدم لها لأول مرة فلها ان تأخذ بها او تطرحها حسبما تطمئن اليه . لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد ارفق بأسباب طعنه شهادة طبية مؤرخة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٥ ورد بها انه تم استئصال الزائدة الدودية له في هذا التاريخ وتلزمه الراحة لمدة اسبوع من تاريخ العملية وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ١٧ من مارس سنة ١٩٨٥ - وهو تاريخ يدخل في فترة المرض وملزمة الفرائض - باعتبار معارضته كان لم تكن وكانت هذه المحكمة تطمئن الى ما تضمنته تلك الشهادة ، وتثق في صحتها فانه يكون قد اثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه في لقانون القضاء في غيبته ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اُبتنى على اجراءات باطلة من شأنها حرمان الطاعن من استعمال حقه في الدفاع ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن ، ولما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالاً لنص المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٩ )

قاعدة رقم ( ٤٦٩ )

المبدأ :

من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من

المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورقضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

### المحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق انه قد تحدد لنظر معارضة الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ وبهذه الجلسة تخلف الطاعن عن الحضور فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كالتى لم تكن - لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يضح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التى صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، كما انه من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى - من يوم صدوره الا ان محل ذلك ان يكون عدم حضور المعارض الجلسة التى عينت لنظر معارضته رجعا الى أسباب لارادته دخل فيها . فاذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لارادته فيها فان ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسمياً بالحكم ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى اصدرت الحكم على العذر القهرى ليمتنى لها تقديره والتحقق من صحته لان نتهم - وقد استحال عليه الحضور امامها - لم يكن في مقدوره ابداءه مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجهاً لنقض الحكم - لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الاوراق ان عدم حضور الطاعن جلسة ١٣



ديسمبر ١٩٨٣ التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه أمام المحكمة الاستئنافية يرجع لاصابته بالمرض الثابت بالشهادة الطبية المرفقة بملف الطعن والتي تطمنن لليها هذه المحكمة وتتق في صحتها - فانه يكون قد إثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور الجلسة مما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته باعتبار المعارضة كان لم تكن . لما كان ذلك ، وكان علم اليتهم رسميا بصور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه في يوم ٣ مارس سنة ١٩٨٦ فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التي بنى عليها ، والنصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح الا من ذلك اليوم ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض في الحكم وايداع الاسباب التي بنى عليها قد تما في الميعاد القانونى الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( طعن رقم ٧٢٤٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧٠ )

##### المبدأ :

من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

##### المحكمة :

وحيث ان الثابت بمحضر جلسة المعارضة الاستئنافية المؤرخ ١٩٨٣/٢/١٩ ان الطاعن لم يحضر فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كإن لم تكن ، وبين من للاطلاع على المفردات المضمومة الى القضية رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٨٣ مستأنف غرب الاسكندرية كانت منظورة في ذات الجلسة واسم المتهم فيها مثليه لاسم الطاعن واثبت بمحضرها حضور المتهم والمعالمى معه ؛ ما يؤيد صحة ما يثيره الطاعن بوجه

- الطعن من أن تخلفه عن حضور معارضته رغم تواجده بالجلسة يرجع إلى سبق حضوره وإبداء دفاعه في قضية أخرى نظرت في ذات الجلسة بسبب تشابه اسم المتهم فيها مع اسمه مما تجب دفاعه عن المحكمة . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن أو يقبلوها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلّف يرجع إلى عذر قهريّ حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق على ما تقدم البيان - أن تخلف الطاعن عن المول أمام المحكمة عند نظر معارضته على الرغم من تواجده بالجلسة إنما يرجع إلى عذر مقبول هو سبق حضوره أمامها في ذات الجلسة عند المناداة على اسم متهم مشابه لاسمه في دعوى أخرى أبدى فيها دفاعه ، مما حال دون سماع دفاعه في معارضته بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته باعتبار المعارضة كإن لم تكن ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لما شابته من بطلان في الإجراءات والأحكام .

( طعن رقم ٥٨٥٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧ )

### قاعدة رقم ( ٤٧١ )

#### المبدأ :

من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو يقبلوها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

### المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح للحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من تلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن في مقدوره ابداءه لها مما يجوز التمسك به لاول مرة واتخاذ وجهه لطلب نقض الحكم وللمحكمة النقض عندئذ تقدر العذر فاذا كان متمثلا في شهادة طبية تقدم لها لاول مرة فلها ان تأخذها أو تطرحها حسبما تظن اليه لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادتين طبييتين ثابت فيهما انه كان مريضا وملازما للفراش في المدة من ١٩٨٢/١٢/١٨ حتى ١٩٨٥/١/١٥ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ١٩٨٣/٢/٢٣ وهو تاريخ يدخل في مدة المرض وملازمة الفراش باعتبار معارضته كان لم تكن وكانت هذه المحكمة تسترسل بلفتها الى ما تضمنه هاتين الشهادتين فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا يتضح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره واذا كان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل يوم تقريره بالطعن وايداع اسبابه فان التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب يكونان قد تما في الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( طعن رقم ٣٩٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/١٤ )

قاعدة رقم ( ١٧٢ )

**المبدأ :**

يجوز المعارضة فى الاحكام الغيابية الصادرة فى الجنب والمخالفات  
من كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية .

**الحكمة :**

لما كان ذلك وكان من المقرر ان المعارضة فى الحكم الحضورى  
الاعتبارى الاستثنائى لا تقبل وفقا لنص المادة ٣٤١ من قانون الاجراءات  
الجنائية الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم  
يستطع تقديمه قبل الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى  
المعارض فيه . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز المعارضة  
للمرفوعة من الطاعن الاول يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويضحي  
منعاه فى هذا الصدد على غير سند ويتعين رفض طعنه موضوعا . لما  
كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة الاستثنائية ان  
الطاعن الثانى - لم يحضر باية جلسة من الجلسات - فصدر الحكم  
الاستثنائى فى حقه بجلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٥ غيابيا بتعديل الحكم  
الى الحبس لمدة شهر ، ولما عارض فى هذا الحكم - حضر جميع الجلسات  
المعارضة حيث قضت المحكمة بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٥ - بعدم  
جواز المعارضة - استنادا الى ان الحكم المعارض فيه حضوري اعتبارى  
ولم يقدم المعارض عذرا لتخلفه عن الحضور - فى حين ان الحكم فى  
حقيقته غيابى - وكان الاصل المقرر فى المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات  
الجنائية هو جواز المعارضة فى الاحكام الغيابية الصادرة فى الجنب  
والمخالفات من كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية فان الحكم  
للمطعون فيه اذ انتهى الى عدم جواز المعارضة فى ذلك الحكم بمقولة  
انه حضوري اعتبارى يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون - ولما كان هذا  
الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر المعارضة المرفوعة من المتهم - عن  
حكم قابل لها - فانه يتعين ان يكون مع النقض لاعادة - بالنسبة للطاعن

الثانى وايضا بالنسبة للطاعن لاول الذى رفض طعنه - لوحدة الواقعة  
وحسن سير العدالة .

( طعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٧٣ )

#### المبدأ :

من المقرر انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من  
المتهم على الحكم الصادر فى غييبته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها  
شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض  
الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

#### الحكمة :

ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح  
الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن او برفضها بغير سماع دفاع  
المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وانه  
اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح  
لقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من  
استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل نظر هذا العذر يكون عند استئناف  
الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف  
المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال عليه  
الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابدؤه مما يجوز معه التمسك به لاول  
مره امام محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم . لما كان ذلك ،  
وكان الطاعن يعتمد فى اسباب طعنه بانه كان مقيد الحرية بتاريخ ٢٥  
من مارس سنة ١٩٨٦ وهو اليوم 'المحدد' لنظر معارضته والذى صدر  
فيه الحكم المطعون فيه - وكان الثابت من الافادة - المرفقة بأسجل  
الطعن الصادر من قسم شرطة منيا البصل ان الطاعن كان مقيد الحرية

على تمة الحكم الصادر في الجلسة رقم ٩٢٢ لسنة ١٩٨٥ بلدية منيا  
البصل منذ يوم ١٤ مارس سنة ١٩٨٦ الى ان تم ترحيله يوم ٢٦ من  
مارس سنة ١٩٨٦ لقسم شرطة ميناء الاسكندرية . لما كان ذلك ، فان عدم  
حضور الطاعن في الجلسة التي عينت لنظر معارضته يكون راجعا الى  
عذر قهري يتمثل في تقييد حريته بقسم الشرطة ، واذ قضى الحكم في  
معارضة الطاعن مع قيام العذر المانع له في الحضور وابداء دفاعه فانه  
يكون معيبا بالبطلان والاخلال بحقه في الدفاع بما يستوجب نقضه  
والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

( طعن رقم ٤٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٤ )

## ثالثا

### الحكم فى المعارضة والطعن فيه

قاعدة رقم ( ٤٧٤ )

المبدأ :

متى يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة .

الحكمة :

من المقرر أن ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ  
كالحكم الحضورى من يوم صدوره طالما أن عدم حضور المعارض بالجلسة  
التي حددت ننظر معارضته لم يكن لسبب لا دخل لارادته فيه .

( طعن رقم ٢٤٥٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥ )

قاعدة رقم ( ٤٧٥ )

المبدأ :

لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن  
الحكم الغيابى الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا  
ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض  
الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر .

الحكمة :

من المقرر انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من  
المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها  
شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع  
المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر . وأنه  
إذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض

بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة . فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

( طعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٧٦ )

#### المبدأ :

الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن في غيبة المعارض مع قيام العذر الذي منعه من الحضور - أثره .

#### المحكمة :

من المقرر انه لا يصح في آلتانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم التعيابي الصادر بادانتته باعتبارها كان لم تكن او برفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ويكون محل نظر العذر القهري المانع وتقديره عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر ، لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن في مقدوره بدؤه نها مما يجيز له التمسك به لاول مرة لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى ايضا على ان الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من ادلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الادلة ، وان لمحكمة النقض ان تقدر الدليل المنفي لعذر الطاعن ، فتتخذ به او تطرحه حسبما تطمئن اليه ، وكلت هذه المحكمة بما لها من سلطة تقدير الدليل المقدم اليها



من الطاعن لاثبات عذره لا تطمئن الى صحة عذر الطاعن المستند الى هذه الشهادة لانها حررت في فترة لاحقة على المرض المدعى به فلم تكن عن واقع وانما اخبارا عن امر غير مقطوع به . لما كان ذلك وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم اسبابه بعد انقضاء الميعاد المجدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . دون عذر مقبول فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

( طعن رقم ٢٦٩٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧٧ )

##### المبدأ :

يبدأ ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة من يوم صدوره - شرط ذلك -

##### المحكمة :

ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى - من يوم صدوره الا ان يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التي حددت لنظر معارضته راجعا الى اسباب قهرية لا تدخل لارايته فيها فان الطعن لا يبدأ في حقه الا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم .  
( طعن رقم ٢٦٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧٨ )

##### المبدأ :

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن او برقبتها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصللا بغير عذر .

### المحكمة :

من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كان لم تكن أو برفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دافع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استصالح حقه في الدفاع ، ويكون محل نظر العذر القهري المانع وتقديره عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر ، لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إيدأؤه لها مما يجيز له التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٧٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٧٩ )

#### المبدأ :

قيام الضرر من عدم الحضور - إغفال المحكمة الرد عليه - اثره .

#### المحكمة :

حيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية ان الطاعن تخلف عن حضور جلسة الخامس والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٧٩ - التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - وحضر نيابة عنه محام اعتذر عن غيابه بمرضه وقدم شهادة طبية تأييدا لعذر الطاعن ، بيد أن المحكمة أصدرت حكمها بهذه الجلسة باعتبار معارضته كان لم تكن . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي

المصدر بأدانيته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور حاصلا بغير عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المجاملة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من ادلة الدعوى تنقص لتقدير محكمة الموضوع كسائر الادلة : فانه يتعين على المحكمة اذا ما قدمت اليها شهادة من هذا القبيل ان تبدي رايها فيها بقبولها او بعدم الاعتداد بها وان تبني ما تنتهي اليه من راي في هذا الشأن على اسباب سائفة تؤدي الى ما رتب عليها . لما كان ذلك . وكانت المحكمة لم تعرض في حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التي تشير الى المرض الذي تعطل به الطاعن كعذر مانع له من حضور الجلسة . وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تعني بانرد عليه سواء بالقبول او بالرفض وكان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٤٩١٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١١/٥/١٩٨٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٠ )

##### المبدأ :

المرض من الاعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع اجراءات المجاملة في المعارضة بما يتعين على الحكم اذا ما قام عذر المرض ان يعرض لدليله ويقول كلمته فيه .

##### المجكمة :

من المقرر ان المرض من الاعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع اجراءات المجاملة في المعارضة ، مما يقتضي معه على الحكم اذا ما قام عذر المرض

أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن دون أن يعرض لعذر المرض الذي ابتلاه المرافع عن الطاعن تبريرا لعدم حضوره الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته ولا للشهادة المرضية الثابتة بتقديمها لاثبات صحة ذلك العذر والتفت عنه وأغلل الرد عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطوية على إخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يوجب نقضه .

( ملعن رقم ٧٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨١ )

##### المبدأ :

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كان لم تكن أو برفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر .

##### الحكمة :

من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كان لم تكن أو برفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي عيّر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لفصله الإساءة على إجراءات مفيدة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ويكون محل نظر العذر القهري المانع وتقديره عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر لأن الطاعن قد استحال عليه الحضور

منه لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز له التمسك به لأول مرة  
شئ محكمة النقض .

( طعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٢ )

#### المبدأ :

استئناف الحكم الصادر باعتباره المعارضة كان لم تكن وكذا الطعن  
فيه بالنقض يشمل كل منهما الحكم القضي المعارض فيه .

#### المحكمة :

قضاء هذه المحكمة قد جرى علي استئناف الحكم الصادر باعتبار  
المعارضة كان ثم تكن وكذا الطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما  
الحكم الغيابي المعارض فيه .

( طعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٨٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٣ )

#### المبدأ :

قيام العذر من عدم الحضور - أثره .

#### المحكمة :

قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يصح في القانون الحكم  
في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته  
باعتبارها كان ثم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم  
المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، إلا إذا كان تخلفه عن الحضور  
حاصلا بغير عذر ، ولأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال  
دون حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم  
يكون غير صحيح لقيام المحكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان  
المعارض من استعمال حقه في الدفاع - ولما كانت الشهادة المرضية لا

تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، فانه يتعين على المحكمة اذا ما قدمت اليها شهادة من هذا القبيل ان تجدى واياها فيها بقبولها أو بعدم الاعتداد بها وان تبني ما تنتهي اليه من رأى فى هذا الشأن على أسباب مائفة تؤدى الى ما رتب عليها ، لما كان ذلك وكانت المحكمة لم تعرض فى حكمها المطعون فيه لفحوى الشهادة الطبية التى تشير الى المرض الذى تعلق به المظالمون كعذر يمنع له من حضور الجلسة ولم تقرر التفاتها عنها ، فإن ذلك يكون فيه مساس بحق الدفاع ، بما يتعين معه نقض الحكم والإحالة . . . . . ( طعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٤ )

البدا :

قيام عذر المرض - أثره .

الحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى عليه انه لا يصح من القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بأدانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتلييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصللا بغير عذر وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى جال دون حضور المعارض الذى صدر فيها الحكم فى المعارضة فإنه الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها جرم من المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومعل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض . ولا يغير من ذلك عدم وقوع المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر القهرى لحق الطعن وقت استئنافه الحضور 'ماعدا لم يكن

فى مقدوره ابدؤه لها مما يجوز التملك به لأول مرة امام محكمة النقض  
واتخاذها وجها لنقض الحكم .

( طعن رقم ٧٣٥٧ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٥ )

**المبدأ :**

الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا اذا تخلف المعارض  
عن الحضور فى اول جلسة .

**الحكمة :**

لما كان من المقرر ان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز  
الا عند تخلف المعارض عن الحضور فى اول جلسة تحدد للنظر فى  
معارضته ، اما اذا حضر بهذه الجلسة فانه يكون متعينا على المحكمة ان  
تنظر فى موضوع الدعوى وتفصل فيه ولو كان المعارض قد تخلف عن  
الحضور فى الجلسة التى تأجل اليها نظرها ذلك بان الفقرة الثانية  
من المادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ اوجب الحكم باعتبار  
المعارضة كان لم تكن اذا لم يحضر لمعارض فى الجلسة المحددة لنظر  
معارضته فانها ارادت ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقفزت  
بحرمانه من ان يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التى اضدرت الحكم  
الغيايى بعكس المعارض الذى حضر الجلسة الاولى ثم تخلف بغد ذلك  
فان فكرة الجزاء لا تتلقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذى  
لم يحضر مطلقا .

( طعن رقم ٧٣٩١ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٦ )

**المبدأ :**

معارضة - قيام عن المرفض - اشهره .

### المحكمة :

قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

( طعن رقم ٧١٦٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٧ )

### المبدأ :

الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن - لا يجوز إلا إذا تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة - وتلتزم المحكمة بالفصل في موضوع المعارضة إذا حضر المعارض أول جلسة ولو تخلف عن الحضور بعد ذلك .

### المحكمة :

لما كانت المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها لما هو ثابت فيه أنه بني على خطأ في تطبيق القانون - وكان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته أما إذا حضر هذه الجلسة فإنه يكون متعينًا على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور في الجلسة الأخرى ذلك بأن المادة ٢/٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية أذ رتب الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن إذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فإنها أرادت ترتيب جزاء على



من لا يهتم بمعارضته ففقت بحرياته من أن يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التي ادانته غيابيا بعكس المعارض الذي حضر الجلسة الاولى ثم تخلف بعد ذلك فان فكرة الجزاء لا تلتقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حضر الجلسة الاولى المحددة لنظر المعارضة في يوم ١٩٨١/٤/٢٦ ثم تاجلت القضية الى جلسة اخرى لم يحضرها ففقت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن فان هذا الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه . -

( طعن رقم ٧٢٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٨ )

##### المبدأ :

من المقرر أن عدم حضور المعارض أية جلسة من التخطّصات التي حددت لنظر معارضته رغم علمه بها يقتضي عند الفعل فيها القضاء باعتبارها كأن لم تكن .

##### المحكمة :

وحيث أن البين من الأوراق أن الحكم الغيابي الاستثنائي قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي أوقع على الطاعن عقوبة الحبس فعارض الطاعن في هذا الحكم ولم يحضر بنفسه وحضر عنه محاميه بجلسة ١٩٨١/١٢/٥ وهي الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته وأحضر فيها الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن تأسيلا على أن الطاعن لم يحضر الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته رغم علمه بها - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - المعمول به اعتبارا من ١٩٨١/١١/٥ - والتي نظرت المعارضة الاستثنائية في ظلها تنص على أنه يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه قور صدور الحكم به ان يحضر بنفسه . . . . وكان الحكم الصادر من المحكمة

الاستئنافية بتعقوبة الحبس من هذا 'القبيل' فإذا كان قابلاً للمعارضة فإن حضور المتهم بنفسه بجلسة المعارضة يكون امر واجباً طبقاً لنقانون وحضور وكيل عنه خلافاً لذلك لا يغنى عن حضوره شخصياً لأن مهمة الوكيل في هذه الحالة ليست هي المرافعة وإنما تقتصر على مجرد تقديم عذر لتبرير غياب المتهم ، وكان من المقرر أن عدم حضور المعارض أية جلسة من الجلسات التي جددت لنظر معارضته رغم علمه بها يقتضى عند انفصل فيها القضاء باعتبارها كان لم تكن كما هو الحال في الدعوى المطروحة فإن النعي على 'الحكم' المطعون في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في طعنه من بطلان محضر الحجز هو من قبيل الدفوع الموضوعية التي كان يتعين التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقاً ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبولاً لما كان ملقاً بغيره ، فإن الطعن بمرمته يكون على غير أساس متعيناً عدم قبوله موضوعاً .

( طعن رقم ٣٥١٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٩ )

##### المبدأ :

إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة .

##### الحكمة :

حيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي لمعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن ينكر انه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تقتضيه المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من

نه 'ذا' كان الاستئناف مرفوعاً من النية العامة فلا يجوز تشديد العقوبة 'المحكوم بها' ولا 'لغاء' الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة 'المحكمة' . ولا كان من شأن ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يصبح الحكم المذكور بطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي 'الاستثنائي' للقاضي بالتغاء نبرة ، وذلك بخلاف شرط صحة الحكم بهذا اللغاء وفقاً للقانون ، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي 'الاستثنائي' القاضي بالتغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لجائزتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت 'المحكمة' أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالتغاء حكم البراءة ، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي 'الاستثنائي' إلا أنه في حقيقته قضاء منها بالتغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم 'المطعون فيه' ، ولغاء الحكم الغيابي 'الاستثنائي' ، وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

( طعن رقم ٨٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٠ )

#### المبدأ :

لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه قانوناً بالجلسة المحددة لنظر دعواه والا بطلت إجراءات المحاكمة لأن الإعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى .

#### المحكمة :

من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه قانوناً بالجلسة المحددة لنظر دعواه والا بطلت إجراءات المحاكمة لأن الإعلان شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى ، وكان

قد تبين من الاطلاع على المفردات - التي ضمت - ان الطاعن لم يعلن اعلانه صحيحا بالجلسة التي تاجل الاستئناف لاعلانه وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، وان علمه رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه في يوم ١٩٨٢/١/٢٠ وهو ذات اليوم الذي اودعت فيه اسباب الطعن ، فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التي بنى عليها المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض لا يسرى في حقه الا من ذلك اليوم ، ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض في الحكم وايداع الاسباب التي بنى عليها قد تما في الميعاد القانوني الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، لما كان ذلك ، وكان عدم حضور الطاعن الجلسة التي صدر فيها الحكم في استئنافه يرجع الى عدم اعلانه بهذه الجلسة التي تاجل اليها الاستئناف لاعلانه ما يبطل الحكم لقيامه على اجراءات معينة من شأنها حرمان المستأنف من استعمال حقه في الدفاع وتقييده بما يستوجب نقضه والاعادة ..

( طعن رقم ٢٩٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩١ )

##### المبدأ :

اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة ..

##### الحكمة :

وحيث ان البين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قصده في المعارضة المرفوعة من الطاعنين بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة دون ان يذكر في الحكم المطعون فيه انه صدر بجماع آراء القضاة خلافا لما

توجيه المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه : « إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة ، فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة » . ولا كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المطعون فيه باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بإلغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقاً للقانون ، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص فيه على صدوره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنه أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضي في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين أن يصدر هذا الحكم بإجماع آراء قضاة قضائها وأن تذكر في حكمها أنه صدر بالإجماع ، ولأن الحكم في المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة - محكمة النقض - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الغيابي الاستئنافي وتأييد الحكم المستأنف وذلك دون حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعنين .

( طعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٥٤ ق - جملة ١٩٨٤/١٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩٢ )

##### المبسط :

معارضة - وجود عذر قهري حال دون حضور المعارض في الجلسة التي صدر فيها الحكم - أثره .

### المحكمة :

لما كان من المقرر أنه لا يصح في القانسون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادتته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، أما إذا كان هذا التخلف راجعاً إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض في الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، وإذا ثبت أن تخلف الطاعن عن الحضور بالجلسة التي نظرت فيها معارضته للاستئنافي ، وصدر فيها الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن ، كان لعذر قهري هو عدم اعلانه بتلك الجلسة مما يعيب الحكم بالبطلان في الإجراءات والاختلال بحق الدفاع ، فأنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٧٠٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٣ )

#### المبدأ :

~~معارضة - قيام عذر قهري حال دون حضور المعارض في الجلسة التي قنر فيها الحكم - أثره .~~

### المحكمة :

وحيث أن البين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه محام يوضح عذره ذلك ، فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه .  
كان ذلك ، وكان نقضاً لهذا الحكم قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر

بإدانتته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وإنه إذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون على غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقصيره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها ، لم يكن مخي مقدوره بدأؤه بها ثم فإن التحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان حين قضي بقبول المعارضة بالاستئنافية شكلا ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض مما يعيبه ويوجب نقضه وإحالتها -

( طعن رقم ٧٩٠٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٤ )

#### المبدأ :

طرق الطعن في الاحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن - منسأ ذلك -

#### المحكمة :

لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن طرق الطعن في الاحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن - وكان قانون الإجراءات الجنائية يميز في المادة ١/٢٩٨ منه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ المعمول به من ١٩٨١/١١/٥ الطعن بالمعارضة في الاحكام الفيائية الصادرة في المخلفات والجنح من التهم ومن المبسأول عن الحقوق المتنية فإنه كان جائز أن الطعن بالمعارضة

فى الحكم الابتدائى الصادر من محكمة أمن الدولة الجزئية فى ٨/١٧/٨١ فإذا جاءت محكمة أول درجة وقضت فى معارضة الطاعن فى هذا الحكم بعدم جوازها فإنها تكون قد أخطأت فى تأويل القانون وسأيرها فى ذلك الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٥/١/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٥ )

#### البند :

من المقرر أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر فى غيبته باعتبارها كان لم تكن أو يقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر .

#### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قهرا هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر فى غيبته باعتبارها كان لم تكن أو يقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذره فإنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح نقيام المحكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومحل نظر العذر القهرى وتقديره يكون عند استئذنه للحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، كما أنه من المقرر وإن كان ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التى عينت لتظر معارضته راجعا لأسباب لا رادته دخل فيها فإذا كانت هذه للأسباب قهرية ولا شأن



لارادته فيها ، فان ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهرى ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لان التهم وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ايداؤه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم كما انه من المقرر كذلك ان لم يحضر المحكوم عليه غيابيا بالحبس بالجلسة المحددة لنظر معارضته ، وحضر عنه محام فى هذه الجلسة وطلب التأجيل لعذر طرأ عليه واجلت القضية لجلسة أخرى - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وجب إعلان المعارض اعلانا قانونيا للجلسة المذكورة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق ان عدم حضور الطاعنة جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٢ التى نظرت فيها المعارضة المرفوعة منها امام المحكمة الاستئنافية يرجع الى عدم إعلانها بهذه الجلسة بعد ان تأجلت اليها لمعارضة لعذر طرأ عليها مما ينطله الحكم لقيامه على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارضة من استعمال حقها فى الدفاع ، وكان علم الطاعنة رسميا بصحور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنها عليه فى يوم ٢ من يونيه سنة ١٩٨٤ كما أودعت أسبابها فى يوم ١١ من يونيه سنة ١٩٨٤ ، فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التى بنى عليها المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح الا من يوم حصول ذلك العلم الرسمى ومن ثم يكون التقدير بالطعن بالنقض فى الحكم وفى ايداع الاسباب التى بنى عليها قدمت على الميعاد القانونى ، الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٤ )

قاعدة رقم ( ٤٩٦ )

المبدأ :

معارضة - قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض فى الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة - أثره .

### المحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم القيايى الصادر بادانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورقضا موضوعا بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور خاضلا بغير عذر وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الحصة التى صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، فإنه يتعين على المحكمة اذا ما قدمت لها شهادة من هذا القبيل أن تبدى رأيها فيها بقبولها أو برفضها بغير الاعتداد بها وأن تبين ما تنتهى اليه من رأى في هذا الشأن على أسباب ماثلة تؤدى الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض في حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التى تشير الى المرض الذى تعطى به الطاعن كعذر مانع من حضور الجلسة ، وكان اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مناسبا بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٦٩٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٧ )

#### المبدأ :

اغفال الحكم اعلان المتهم بالجلسة التى اجلت اليها المعارضة والتى صدر فيها الحكم المطعون فيه - اثر ذلك - بطلان الحكم - انفتاح ميعاد الطعن بالنقض لحين تمام العلم - المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

### المحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الطاعن حكم عليه غاييا استئنافيا بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ فقرر بالمعارضة وحدد

لنظر معارضته جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٢ وبهذه الجلسة لم يتعذر الطاعن فاجلت الدعوى لجلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٢ لنظرها أمام الدائرة الأولى . . . . . دُونَ أن ينص في قرار التأجيل بإعلان المعارض - حيث تخلف الطاعن عن الحضور فصدر الحكم المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا - وهو في حقيقته وفق صحيح القانون حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان الثابت من لاوراق أن الطعن لم يعلن للجلسة المحددة لنظر المعارضة والتي صدر فيها الحكم لمطعون فيه ، فإن هذا الحكم إذ قضى برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه يكون باطلا لقيامه على إجراءات مغيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كان ميعاد الطعن في الحكم بطريق النقض وايداع الاسباب التي بنى عليها المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - لا يفتح الا من تاريخ علم الطاعن رسميا بصدوره ، وكان هذا لتعلم لم يثبت في حق الطاعن قبل طعنه عليه في يوم ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ - كما اودعت الاسباب في يوم ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ - فإن ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التي بنى عليها لا يفتح الا من ذلك اليوم .

( طعن رقم ١٠٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٨ )

#### المبدأ :

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي بادلته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بغير عذر .

## الحجية :

لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق والمفردات المضمومة منه . وان كان محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فيهِ قد بطل من إثبات الشهادة الطبية التي ذكر الطاعن في طعنه أن الحكم قد باطل وحده ولم يقل كلمته فيها ، إلا أن ملف الدعوى قد احتوى على شهادة طبية مؤرخة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٢م عملة في الأوراق برقم مسلسل لم يتحدث عنها الحكم ، ولا يقدم في أنها كانت مطروحة على المحكمة الاستئنافية ، كونها غير مؤثر عليها من رئيس الهيئة التي نظرت المعارضة وأصدرت الحكم المطعون فيه لما تبين من تعليلاتها في الأوراق ووجود عبارة الدفاع قدم شهادة مرضية مسودة قرارات ألقاض « الرول » وقد ورد بالشهادة المذكورة أن الطاعن يعاني من المرض الموصوف لهما وأنه يحتاج للراحة مع العلاج لمدة عشرة أيام من تاريخ تحريرها . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم التقيضي الصادر بإدانة باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورقصها موضوعا وثابت الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلف عن الحضور حاصلا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى غرض قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي حضر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقباح المحكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، فإنه يتعين على المحكمة إذا ما قدمت إليها شهادة من هذا القبيل أن تبدي رأيها فيها بقبولها أو بعدم الاعتداد بها ، وأن تبني ما تنتهي إليه من رأى في هذا الشأن على أسباب سائفة تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض في حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التي تشير إلى المرض الذي تطلب منه الطاعن كعذر مانع له من حضور الجلسة . وكان من المقرر أنه إذا وقع المدافع عن المعارضة بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور كان بطلها على

المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالتقيد أو الرفض ، وكان في اغفال الحكم الإشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع بما يوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من وجهي الطعن .

( طعن رقم ٤٩٨٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١٩/٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٩ )

#### المبدأ :

لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض إلا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

#### المحكمة :

ومن حيث انه لما كان قضاء حجة المحكمة قد جازى على انه لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض إلا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل النظر في هذا العذر يكون عند اشتتاف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض وهو لا يغير من ذلك عدم وقوع المحكمة وقت إصدار الحكم على ذلك العذر من الطاعن وقد اذعن عليه الحضور امامها لم يكن في مقدوره بدأوه لها مما يجوز صحة التمسك به لاول مرة لدى مسكة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم ، ولحكمه النقض عندئذ ن تقدر العذر ، فاذا كان متبلا في شهادة طبية تقوم لها لاول مرة فلها ان تلجأ بها لوقفها بحسبما تطعن اليه . لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد لرفعه بعرضه الاشكال المرفوع منه سيغية ايقاف تنفيذ الحكم المطعون فيه - شهادة طبية ثابت فيها انه كان مريضا بعرضه الامعاء ومعالج تحت اشراف ممرضها في المدة من اول نوفمبر سنة

١٩٨١ حتى ١٣ من يوليو سنة ١٩٨٢ ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١ - وهو تاريخ يدخل في فترة المرض - برفض معارضته ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بنقلتها الى ما تضمنته هذه الشهادة ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يضح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه الا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره ، واذا كان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل يوم ٨ من يوليو سنة ١٩٨٢ ، وهو اليوم الذي تم فيه توثيق التوكيل الصادر من المحكوم عليه للمحامى الذى قرر بالطعن نيابة عنه ، وقد تم التقرير بالطعن وأودعت أسبابه فى الميعاد لمقرر قانونا محسوبا من تاريخ العلم الرسمى بصدور الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( طعن رقم ٨٢١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٠٠ )

#### المبدأ :

من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالقبول او الرفض وكان فى اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن فى الدفاع بما يعيب الحكم .

#### الحكمة :

وحيث ان ملاءمة الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه اخل بحقوقهما فى الدفاع إذ قص فى غيبتهم برفض معارضتهما فى الحكم الغيابى الاستئنافية على الرغم من ان الطاعن الاول لم يتخلف عن حضور الجلسة الا لسبب قهري هو سفره الى الخارج بسبب علة : وأنه بالرغم

من طلب الدفاع بجنسة المحاكمة التأجيل لهذا السبب وتقديمه للقرار الدال على ذلك. فإن المحكمة لم تجيبه الى طلبه او تحقق عذره .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة انه عند نظر المعارضة امام محكمة الدرجة الثانية بجنسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ حضر محام عن الطاعنين وطلب التأجيل لسفر الطاعن الاول وقدم تدليلا على ذلك صورة من قرار تكليفه بالسفر ارفقت في القضية موضوع الطعن رقم ٤٤٢٩ لسنة ٥٦ ق التي تمت فيها الطاعن الاول المنظورة بنفس الجلسة امام الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، الامر الذي تنصرف دلالاته الى كافة القضايا التي تهم فيها الطاعن المذكور والمنظورة امام المحكمة بنفس الجلسة ، غير ان الحكم المطعون فيه قضى في موضوع المعارضة بالرفض ولم يشر الى حضور محامي الطاعن ولا الى ما ابداه من عذر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان نزعاً على المحكمة ان تعني بالرد عليه سواء بانقبول أو بالرفض ، وكان في اغفال الحكم للاشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن لاول وللطاعن الثاني أيضاً الذي ديس بدات الجريمة نوحدة الواقعة وضمن سير العدالة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٥٦٣ نسخة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧، ٣/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٠١ )

#### المبدأ :

من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كا لزاماً على المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالقبول او بالرفض وكان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب التحكم .

### المحكمة :

وحيث أنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة - أنه عند نظر المعارضة أمام محكمة ثاني درجة بجلسة ١٩٨٣/٤/١٨ حضر محام عن الطاعن الغائب وقرر أنه مريض غير أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن استنادا إلى أنه لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر المعارضة رغم علمه بتاريخها المتفاد من توقيعه على تقرير المعارضة بيد أنه لم يشر إلى حضور محامي الطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر - وقد يان من المفردات المنضمة وجود شهادة طبية تفيد مرض الطاعن في تاريخ صدور الحكم ومعلقة بدوئيه القضية - لما كان ذلك وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ؛ وكان في اغفال الحكم للإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه وإحالة - لما كان ذلك وكان الثابت مما تقدم أن الطاعن تخلف عن حضور معارضته بسبب قهري لا دخل لإرادته فيه وهو مريض فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من يوم علمه الرسمي بالحكم الصادر ضده وقد خلا ملف الدعوى من ذلك العلم ومن ثم يكون طعنه في لميعاد القانوني ومقبولا شكلا .

( طعن رقم ٥٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٩ )

قاعدة رقم ( ٥٠٢ )

### المبدأ :

من المقرر أن لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كأن نه تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصللا بدون عذر .

### المحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٨٣/٤/١٦ التي



صدر فيها الحكم المطعون فيه ان الطاعن لم يحضر هذه الجلسة الموجل  
لها نظر المعارضة الاستثنائية وحضر عنه محام قدم شهادة مرضية غير  
ان المحكمة قضت في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم الغيابي  
الاستثنائي المعارض فيه واشترت محكمة في سبب حكمها الي الشهادة  
لمرضية قاضية بها لا تضمن اليه وتلتفت عنها . لما كان ذلك ، وكان  
قضاء محكمة النقض قد جرى على نه لا يصح في القانون الحكم في  
المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادلته باعتبارها  
كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه  
بغير سماع دفاع لمعارض لا ذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا  
بغير عذر وانه ذا كان تخلف يرجع الي عذر قهري حال دون حضور  
لمعارض بجلسته لتى صدر فيها لحكم في معارضة ، فان الحكم يكون  
غير صحيح لقيام المحكمة على جزءات معينة من شأنها حرمان المعارض  
من استعمال حقه في الدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن  
كونها دليلا من ادلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع لا انه متى  
كانت المحكمة لم تعرض لفحوى الشهادة او تشر الى المرض الذى تعلل  
به الطاعن كعذر مانع له من حضور الجلسة للمقابلة ولم تبد المحكمة رأيا  
يثبته او ينفيه بل اكتفت بقولها بانها لا تطمنن الى الشهادة المقدمة دون  
ان تورد اسبابا تنال منها وتهدر حجيتها حتى يتسنى لمحكمة النقض  
مراقبة صلاحيتها لترتيب النتيجة التى خلصت اليها ، فان الحكم  
المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب بعبه والاحالة .

( طعن رقم ٦٢٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٥٠٣ )

المبدأ :

من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عنده في عدم  
الحضور كان لزاما على المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالقبول او  
الرفض .

### المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ التي حددت لنظر معارضة الطاعن الاستئنافية أنه تخلف عن الحضور وحضر محتام عنه مقررا أنه مريض وقدم شهادة مرضية . لما كان ذلك ، وكان التحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن استنادا الى ان الطاعن لم يحضر بالجلسة المحددة لنظرها رغم علمه بها ، ولم يشر الى حضور محامية ولا الى ما إيداه من عذر ، وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره حتى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالقبول او بالرفض ، وكان في غفال الحكم الاشارة الى ذلك مسان بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ، مع التزام المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية المضاريف المدنية .

( طعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٧ ق = جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٥٠٤ )

### المبدأ :

من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا - تأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

### المحكمة :

ومن حيث أنه لما كان قضاء هذه لمحكمة قد جرى على غنملا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن او يرفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلّف يرجع الى عذر قهري فان الحكم يكون غير صحيح

لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنه حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال عليه للحضور امامها لم يكن في مقدوره بدأؤه مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم ، ومحكمة النقض عندئذ ان تقدر لعذر ، فاذا كان متمثلا في شهادة طبية تقدم بها لأول مرة فلها ان تأخذ بها او تطرحها حسبما تطمئن اليه . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد ارفقت بأسباب طعنها شهادة طبية من وحدة أبو ماضي الطبية تفيد بانها « كانت تعاني من الام روماتيزمية بالفقرات القطنية للعمود لفقري وكانت تلازم الفراش في الفترة من ٨٤/٥/٢٠ حتى ١٩٨٤/٥/٢٦ مع العلاج » وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ٢٣ من مايو سنة ١٩٨٤ - وهو تاريخ يدخل في فترة المرض وملزمة «فراش - باعتبار معارضة الطاعنة كان لم تكن وكانت هذه المحكمة - محكمة النقض - تسترسل بثقتها الى ما تضمنته هذه الشهادة فانه يكون قد ثبت قيام العيب القهري المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالبطلان فضلا عن الاجلال بحق الطاعن في اندفاع . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لمبحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٧٢١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٥٠٥ )

#### المبدأ :

استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتبارها حكما شكليا قائما بذاته دون ان ينصرف اثر الاستئناف الى الحكم الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان استئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها لرفعنا عن حكم غير قابل لهب يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون ان ينصرف اثر الاستئناف الى الحكم الابتدائى لاختلاف طبيعة كل من الحكمتين ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم جواز المعارضة دون ان يتعرض للحكم الابتدائى الصادر بالادانة فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما ولا خطأ فيه ، ولا عليه ان لم يشر الى الشهادتين الطبيعتين اللتين قدمتهما الطاعنة لان حسب ايراد الالة المنتجة التى تحمل قضاءه ولا عليه ان يتعقب الطاعنة فى كل جزئية من جزئيات دفاعها . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان المدافع عن الطاعنة قد اثار شيئا عن ان استئنافها قد انصب على الحكم الغيابى الابتدائى فانه ليس لها ان تنعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم تثره امامها ، لما كان ذلك ، وكان ما ذهبت اليه الطاعنة من ان قلم الكتاب مكنها خطأ من التقرير بالمعارضة رغم عدم جوازها لا تأثير له على صحة الحكم المتطعون فيه ، فان ما تثيره الطاعنة فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

( طعن رقم ٧٩٩١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٥٠٦ )

### المبدأ :

لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن الا عند تخلف المعارض عن الحضور فى اول جلسة تحدد للفضل فى معارضته اما اذا حضر هذه الجلسة فانه يكون متعينا على المحكمة ان تنظر فى موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان تخلف عن الحضور فى جلسات اخرى .

## المحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق ومحاضر جلسات المحاكمة ان الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة التبييد وقضت محكمة اول درجة بحبسه شهرا مع الشغل فاستأنف وقضت محكمة ثانى درجة غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فعارض وتحدد لنظر المعارضة جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦ وفى هذه الجلسة حضر الطاعن وتاجلت الدعوى لجلسة ١٩٨٤/٦/٢١ ليقدم الطاعن دليل عذره ثم تاجلت عدة مرات لحضوره حتى جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧ حيث قضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن . لما كان ذلك ، وكان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا عند تخلف المعارض عن الحضور فى اول جلسة تحدد للفصل فى معارضته اما اذا حضر هذه الجلسة فانه يكون متعينا على المحكمة ان تنظر فى موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان تخلف عن الحضور فى جلسات اخرى ، ذلك . بان المادة ٢/٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ رتب الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا لم يحضر المعارضة فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى فانها ارادت ترتيب جزاء على من لا تهتم بمعارضته فقضت بحرمانه من أن ميعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التى ادانته غيابيا بعكس المعارض الذى حضر الجلسة الاولى ثم تخلف بعد ذلك فان فكرة الجزاء لا تلتقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذى لم يحضر مطلقا . لما كان ذلك وكان الطاعن قد حضر الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته فى يوم ١٩٨٤/٤/٢٦ . ثم اجلت الدعوى لجلسات اخرى لم يحضرها فقضت المحكمة باعتبار معارضته كانت لم تكن فان هذا الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٧٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٤ )

## قاعدة رقم ( ٥٠٧ )

## المبدأ :

يعين على الحكم اذا ما قام عذر المرض ان يعرض لدليله ويقول كلمته فيه .

### المحكمة :

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان المرض من الاعذار القهرية التي تحول دون تتبع اجراءات المحاكمة فى المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها والقيود بالتالى - اذا ما استطالت مدته - عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد المقرر قانونا وأنه يتعين على الحكم اذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . لما كان ما تقدم ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية ان محامى الطاعن قدم بجلسة ١٩٨٤/٢/١٤ شهادة مرض الطاعن ثم قضت المحكمة بجلسة ١٩٨٤/٦/١٩ بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد - دون أن تعرض للشهادة المرصية المقدمة من وكيل الطاعن فان حكمها المطعون فيه يكون منطويا على اخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٠٨ )

#### المبدأ :

من المقرر انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر فى غيبته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا بتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

### الحكمة :

من حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام

المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه. بطريق النقض ولحكمة النقض أن تقدر العذر فإذا كان متمثلاً في شهادة طبية تقدم لها لأول مرة قلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تظمنن إليه .

لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد قدم شهادة طبية ثابت فيها أنه كان مريضاً ويحتاج للراحة لمدة ثلاثة أسابيع من ١٩٨٣/٥/١ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ١٩٨٣/٥/٧ - وهو تاريخ يدخل في فترة المرض باعتبار معارضته كان لم تكن وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمنته هذه الشهادة فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة ومن ثم يكون الحكم قد بنى على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من ابداء دفاعه في الدعوى مما يبنى معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠٩ )

المبدأ :

من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً تأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة بحاصلاً بدون عذر .

المحكمة :

من حيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع

المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولحكمة النقض ان تقدر العذر فإذا كان ممثلًا في شهادة طبية تقدم لها لأول مرة قلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن اليه .

لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية ثابت فيها أنه مريضًا وملازمًا للفراش لمدة ثلاثة أسابيع لاعتبارًا من ١٩٨٣/٥/٦ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ١٩٨٣/٥/٦ - وهو تاريخ يحفل في فترة المرض وملازمة الفراش باعتبار معارضته كان لم تكن وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها الى ما تضمنته هذه الشهادة فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية ومن ثم يكون الحكم قد بنى على إجراءات معينة هي حرمان المعارض من ابداء دفاعه في الدعوى مما يتعين فيه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث وجه الطعن الاخر .

( طعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥١٠ )

المبدأ :

عدم حضور الطاعن جلسة المعارضة وعدم تقديم المدافع عنه عذر المرض أو يقدم دليله - أثره .

المحكمة :

لما كان الثابت من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية يوم ٨٥/٤/٣٠ أن الطاعن لم يحضر ولم يقدم المدافع عنه عذر المرض أو يقدم دليله ،



كما خلا محضر جلسة المعارضة الاستثنائية في الدعوى رقم ٦٦٦ لسنة ٨٤ جنح مستأنف طنطا المضمومة رقم ١٢٥١ لسنة ٥٨ ق. المنظور بجلسة اليوم من اثاره ذلك الامر ، فان ما ينعاه الطاعن من بطلان الحكم لعدم قبوله عذر المرض رغم قبوله في قضية أخرى منظورة بذات الجلسة يكون غير سديد ومن ثم يكون الطعن غير مقبول .

( . طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٨ ق . - جلسة ١٣/١١/٢٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٥١١ )

#### المبدأ :

لا يصح في القانون في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الفيابي الصادر بإدانته اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض تلك الجلسة .

#### الحكمة :

ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بانه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الفيابي الصادر بإدانته اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض تلك الجلسة ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم او الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تقدم مع اسباب طعنه بشهادة صادرة من اللواء الثالث المدرع ثابت بها ان ظروف الوحدة الخاصة استدعت وقف الاجازات في الفترة من السابع الى الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٩٨٥ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في العاشر من نوفمبر سنة ١٩٨٥ - وهو تاريخ يدخل في الفترة المبينة بالشهادة سالفة البيان - برفض المعارضة . لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة تلخص بالشهادة المقدمة من الطاعن وتطمئن الى صحتها فانه يكون قد اثبت قيام العذر المانع من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة

مما لا يصح معه فى القانون القضاء فيها - ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهرى لئلا تسنى لها تقديره والتحقيق من صحته لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابداءه لها مما يجوز التمسك به لاول مرة امام محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حجة لبحث باقى أوجه الطعن .  
( طعن رقم ٣١١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥١٢ )

##### المبدأ :

من المقرر انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر فى غيبته باعتبارها كان لم تكن او يقبولها شكلا ورفضها موضوعا تايد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

##### الحكمة :

ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اننه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن او برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل النظر فى هذا العذر يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على ذلك العذر لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابداءه لها مما يجوز معه التمسك به لاول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم ، وللمحكمة النقض عندئذ ان تقدر العذر ، فاذا كان متمثلا فى شهادة طبية تقدم لها

لأول مرة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها حسبما تطمئن إليه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد قدم لهذه المحكمة شهادة طبية من مستشفى معهد البحوث الطبية بجامعة الاسكندرية مؤرخة ١٩٨٨/١٢/٢ تفيد إصابته بها بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥ وخروج منها بتاريخ ١٩٨٥/١/١٢ لاصليته يتجمع دغوى تحت الالم للجافية بالمخ مع قصور شديد بالشريان التاجي إثر جلطة قديمة بالقلب . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ١٩٨٤/١١/٢٩ - وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض وتوليد الطاعن بالمستشفى للعلاج - بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بقضائها الى ما تضمنته هذه الشهادة فلهذا يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع عن حضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاحالة وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ٥١٣ )

#### المبدأ :

قبول المحكمة الاستئنافية للشهادة الطبية المقدمة من الطاعن -

أثوره .

#### المحكمة :

وحيث ان البين من الحكم المطعون فيه أنه قبل استئناف الطاعن شكلا رغم التقرير به بعد الميعاد بما يفصح عن اعتماده الشهادة الطبية المقدمة منه والرفقة بالمقررات الدالة على مرضه فى تاريخ صدور الحكم المختاف فى المعارضة الابتدائية واستطالة هذا المرض حتى تأريخ تقريره بالاستئناف ، وكان يتعين على الحكم وقد كثف بذلك عن اطمئنائه الى ان تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة الابتدائية انما كان كعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية السالفة ان يقضى بإلغاء الحكم

المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن باعتباره قد وقع باطلاً وأن يعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في موضوع الدعوى مما قوت على الطاعن الحدى درجتى التقاضى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، الامر الذى يتعين معه نقضه فيما قضى به فى موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف القضى باعتبار المعارضة كان لم تكن وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .

( طعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٥١٤ )

##### المبسدا :

من المقرر انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر فى غيبته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا تايد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

##### المحكمة :

وحيث انه يبين من محاضر الجلسات ان معارضة الطاعن فى الحكم الغيابى الاستئنافية نظرت بجلسة ١٩٨٥/١١/٢٦ التى لم يحضرها الطاعن وفيها قضى الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن . كما يبين من الرجوع الى المفردات المضمومة ان تقرير معارضة الطاعن بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٢ تحدد فيه لنظر المعارضة جلسة ١٩٨٤/٦/١٣ ، بية ان المعارضة لم تنتظر بتلك الجلسة لعدم ادراجها فى الرول وانما نظرت بجلسة ١٩٨٥/١١/٢٦ . كما يبين من المفردات ان الطاعن لم يعلن بتلك الجلسة التى نظرت فيها معارضته وصدر فيها الحكم المطعون فيه . كما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح فى

القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن أو يقبولها شكلا ورفضها موضوعا. وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دقل المعارض الا اذا كان يتخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . كما انه من المقرر ان تأجيل نظر المعارضة اداريا يوجب اعلان المعارض اعلانا قانونيا بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة . كما انه من المقرر كذلك انه وان كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره ، الا ان محل ذلك ان يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا لاسباب لارادته دخل فيها فاذا كانت هذه الاسباب قهرية ولا شأن لارادته دخل فيها ، فان ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه الا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم . لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق ان عدم حضور للطاعن جلسة ٦٩٨٥/١١/٢٦ التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه لملم المحكمة الاستئنافية يرجع الى عدم اعلانه بهذه الجلسة بعد ان حققت المعارضة من جلسة ١٩٨٤/١٢/١٣ لعدم ادراجها بالرول ، مما يبطل الحكم لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . لما كان ما تقدم ، وكان علم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه وتقديم اسباب طعنه بتاريخ ١٩٨٦/١/٩ ، فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التي بنى عليها المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجرامات الطعن - امتثال محكمة النقض لا يفتح الا من تاريخ تقييده بالطعن في ١٩٨٦/١/٤ ، وثم ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب التي بنى عليها قد تم في الميعاد للقانوني ، الامر الذي

يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والأحكام .

( طعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٧ )

### قاعدة رقم ( ٥١٥ )

المبدأ :

لا يصح أن يضار الطاعن بطعنه - مفساد ذلك .

وحيث أن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه قام بتجريف أرض زراعية بغير ترخيص ودأنته محكمة أول درجة - تطبيقا للقانون المعمول به وقت ارتكاب الواقعة وهو القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتفريمه مائة جنيه ، فاستأنف دون النياية العلمية ومحكمة ثانية درجة قضت غيائبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف واذ طعن المحكوم عليه في هذا الحكم بالمعارضة بتعديل عقوبة الغرامة الى عشرة الاف جنيه مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس وبتأييده فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى في المعارضة المقامة من المحكوم عليه برفع عقوبة الغرامة الى عشرة الاف جنيه بدلا من مائتين فإنه يكون قد خالف القانون ، وذلك لما هو مقرر من أنه لا يصح أن يضار الطاعن بطعنه ، ويتعين من ثم نقض الحكم المطعون فيه عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالات واجرامات الطعن أمام محكمة النقض ، وتصحيحه بتأييد قضاء الحكم المستأنف الذي أصاب صحيح القانون ، مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس على ما قضى به الحكم المطعون فيه حتى لا يضار الطاعن بطعنه .

( طعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧ )

## قاعدة رقم ( ٥١٦ )

### المبدأ :

من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض .

### المحكمة :

وحيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه قد لخل بحقه في الدفاع ، اذ قضى باعتبار معارضته الاستثنائية كان لم تكن على الرغم من انه لم يتخلف عن الحضور بالجلسة الا لسبب قهري وهو المرض وانه بالرغم من طلب الدفاع بجلسة المحاكمة التأجيل لهذا السبب وتقديمه الشهادة المرضية الدالة على ذلك فان المحكمة لم تجبه الى طلبه او تحقيق عذره مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستثنائية في ١٩٨٥/١/٥ انه قد حضر محام عن الطاعن وقدم شهادة مرضية ، غير ان الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن استنادا الى ان الطاعن لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر المعارضة رغم علمه بها ، بيد انه لم يشر الى حضور محامي الطاعن ولا الى ما ابداه من عذر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض وكان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

( طعن رقم ٣٧٩٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٥١٧ )

المبدأ :

وصف الحكم بأنه حضوري وهو في حقيقته قد صدر غيابيا - جواز  
المعارضة فيه .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه أسس قضاءه بعدم جواز  
المعارضة على أن الحكم المعارض فيه صدر حضوريا في ١٦ من يونيه سنة  
١٩٨٤ لحضور وكيل عن الطاعن بجلطة المرافعة التي انتهت بصحور  
الحكم المعارض فيه بالرغم من تخلفه هو عن الحضور . لما كان ذلك ،  
وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن أدعى ابتدائيا عن جرمي القتل  
والإصابة الخطأ وقضى عليه بالحبس لمدة ستة أشهر ، واذ استأنف لم  
يحضر بالجلسة التي نظرت خلالها الدعوى وحضر عنه محام فاصدرت  
المحكمة الاستئنافية حكما المعارض فيه ووصفته بأنه حضوري . لما كان  
ذلك ، وكانت المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها  
بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ قد أوجبت على المتهم في جنحة معاقب  
عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر  
بنفسه وكان الطاعن قد قضى عليه بالحبس من محكمة اول درجة ومن  
ثم وعلى الرغم من حضور وكيل عنه فان الحكم المعارض فيه يكون قد  
صدر في حقيقة الامر غيابيا وان وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف  
الواقع اذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة  
الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق . لما كان ذلك ، وكانت  
المعارضة تقبل في الاحكام الغيابية عملا بنص المادة ٣٩٨ من قانون  
الاجراءات الجنائية ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز  
المعارضة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، ولما  
كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث موضوع المعارضة فانه ينبغي  
أن يكون مع النقض والاعادة .

( طعن رقم ٧٨٩١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٧ )



## قاعدة رقم ( ٥٦٨ )

### المبدأ :

من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الصادر في عيبته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا تأييدا للحكم للمعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

### الحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن قد تخلف عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة - تحقيقا لوجه الطعن - أنه وإن كان محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد جلا من لثبات تقديم الشهادة الطبية التي تذكر الطاعن في طعنه أن محاميه قدمها للمحكمة ، إلا أن ملف الدعوى قد احتوى على شهادة مرضية مؤرخة ١٩٨٥/٣/٣ ومعللة ضمن أوراق الدعوى التي يحتويها الملف واثبت بها ما يفيد أن الطاعن كان مريضا بالتهاب كلوى حاد متكرر ومستمر . ويتقضى ملازمة الفراش مع العلاج لمدة ثلاثة أيام اعتبارا من ١٩٨٥/٣/١ . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادلته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا . وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر مهري حاد عوى حضور معرض جسة نى صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام لمحاكمة على إجراءات معيب من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في ائدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دنيا عن أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة فإنه يتعين على المحكمة إذا ما قدمت إليها

شهادة من هذا القبيل ان تبدي رأيها فيها بقبولها او بعدم الاعتداد بها وان تبني ما تنتهي اليه من رأى فى هذا الشأن على أسباب سائفة تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض فى حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التى تشير الى المرض الذى تطل به الطاعن كعذر مانع له من حضور الجلسة ، وكان فى اغفال الحكم الاشارة الى ذلك ما يخل بحق الدفاع ، بما يستوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

( طعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٥١٩ )

#### المبدأ :

الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابى المعارض فيه .

#### المحكمة :

ومن حيث ان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه دان الطاعن عن جريمة اصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للمسحب والزامه بالتعويض فاستأنف وقضت محكمة ثانية درجة غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع يرفضه وتأييد الحكم المستأنف فعارض وقضى فى معارضته باعتبارها كان لم تكن ، لما كان ذلك وكان البين من ديباجة الحكم الغيابى ان الواقعة التى طرحت على المحكمة الاستئنافية هى تبديد الطاعن لمبلغ مائة وخمسين جنيه سلمت اليه على سبيل الامانة المنطبق عليها نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الا ان الحكم الغيابى ذلك - الذى عارض فيه الطاعن من بعد وقضى فى معارضته باعتبارها كان لم تكن - قضى بتأييد الحكم المستأنف للاسباب الواردة به . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر باعتبار

المعارضة كان لم تكن ، يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه ، وكان الحكم الغيابي الاستثنائي قد دان الطاعن بجريمة خيانة الأمانة ، معتقفا أسباب الحكم الابتدائي الذي دانه بجريمة اصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب رغم اختلاف عناصر الجريمة هذه عن تلك ، فان ذلك يكشف عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيره ، وأقامت حكمها على أسباب لا تؤدي البتة الى ما انتهت اليه ، فران على حكمها الفساد في الاستدلال بما يعيبه ويبطله ويوجب نقضه والاعادة فيما قضى به في الدعوى بين الجنائية والمدنية لوحدة الاساس فيهما ، وذلك بغير حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن بأسباب الطعن .

( طعن رقم ١١٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠ )

## مفرقات

قاعدة رقم ( ٥٢٠ )

المبدأ :

احراز المفرقات - القصد الجنائي - تحققه - شرطه .

الحكمة :

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احراز المفرقات يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره مفرقع أو مما يدخل في تركيب المفرقات ، ولا ضرورة بعد ذلك في حكم تلك المادة لاثبات نيته في استعمال المفرقع في التخريب والاتلاف - وإنما ذلك هو شرط لتطبيق المادة التالية ١٠٢ (ب) التي تعاقب بالاعدام كل من استعمل مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ ويغرض ارتكاب قتل سياسي أو تخريب المبانى أو المنشآت المعدة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة أو غيرها من المبانى أو الأماكن المعدة لارتياح الجمهور .

( طعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٨ )

## مسواد مضدرة

---

- اولا : جريمة احراز المخدر او حيازته •
- ثانيا : جريمة تسهيل تعاظم المخدرات •
- ثالثا : جريمة شراء المخدر وبيعه ( الاتجار فيه ) •
- رابعا : جريمة زراعة المخدرات •
- خامسا : جريمة جلب المخدرات •
- سادسا : القبض والتفتيش والتحرير في جرائم المخدرات
- سابعاً : تسبب الاحكام •
- ثامنا : مسائل منسوعة •

أولا

جريمة احراز المخدر

أو حيازته

قاعدة رقم ( ٥٢١ )

المبدأ :

جريمة احراز مخدر - قصد جنائي - توافره .

المحكمة :

القصد الجنائي في جريمة احراز مخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا وكان الفعل في ثبوته أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقبامادام يقيم قضاؤه بذلك على ما يسوغه .

( طعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٩ )

قاعدة رقم ( ٥٢٢ ) -

المبدأ :

الاتفاقية الدولية للمخدرات - مجال تطبيقها لا يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به في جمهورية مصر العربية .

المحكمة :

لما كانت الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة في نيويورك في ١٩٦١/٣/٢٠ والتي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ والتي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٠ هي مجزدة دعوة من الدول بصفقتهم أشخاص القانون الدولي العام الى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد 'ساعة استعمال

المخدرات ، ويبين من الاطلاع على نصوصها أنها لم تلغ أو تعدل -  
صراحة أو ضمنا - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول الموقعة  
عليها ، وقد نصت المادة ٣٦ منها على الاحوال التي تدعو للدول الى  
تجريمها والعقاب عليها ، دون أن تتعرض الى تعريف الجرائم ولجراعات  
المحاكمة وتوقيع العقاب ، وترك ذلك كله الى القوانين المحلية في  
الدول المنضمة اليها ، يؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة للرابعة من تلك  
المادة من أنه « لا تتضمن هذه المادة أى حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم  
التي ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين المحلية في  
الدول الاطراف المعنية » ومن ثم فإن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا  
يؤثر في مجال تطبيق أحكام قانون المخدرات المعمول به في جمهورية  
مصر العربية - لما كان ذلك ، وكان المشرع في المادة ٣٢ من القانون  
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد عمل الرخصة الممنوحة له بمقتضى المادة ٦٦  
من الدستور ما ناطه بالوزير المختص على تعديل الجداول الملحق بهذا  
القانون بالخذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها ، وذلك تقديرا  
مما لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في  
اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسلماتها  
وعناصرها تحقيقا لمصالح المجتمع - واذ صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥  
لسنة ١٩٧٦ مستندا الى المادة ٣٢ آنفة الذكر وقد الحق تعديلا على  
تعريف المواد المخدرة الواردة بالجدول الاول الملحق بالقانون رقم ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ كان من شأنه اعتبار مادة « التياكوالون » من المواد المخدرة  
التي جرم المشرع حيازتها - فان ما تنعاه الطاعنة في هذا الصدد يكون  
غير صحيح ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس  
متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤ )

قاعدة رقم ( ٥٢٣ )

المبسدا :

الدفع بشيوع التهمة - دفع موضوعي - الرد عليه .

### المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة جوهر مخدر التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها مستندة من أقوال الرائد ٠٠٠٠ ضابط قسم مكافحة المخدرات - ومؤداها أن تحريات السرية كشفت عن وجود نشاط الطاعن في المواد المخدرة فانصدرا أننا من النية العامة يضبطه وتفتيشه وتفتيش منزله ، واذ داهم المسكن وأجرى تفتيشه فقد عثر على قطعة من جوهر الأفيون تزن جراما واحدا داخل مسترة معلقة بصوان بحجرة نوم الطاعن - ومن تقرير 'المعمل الكيماوى ' لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن من مشاركة أخوته الاثقاء له فى المسكن وعدم انفراده بحجرة النوم ولا صوان الملابس بها ، انما هو دفع بشيوع التهمة ، وهو بهذه المثابة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا اذ الرد مستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة - فقللا عما تقدم - أن الدفاع عن الطاعن اثار ما ورد بوجه النعى فى صورة تعييب التحقيق الأبتدائى دون ان يطلب من المحكمة جراءة ما فى هذا الصدد ، فان الطعن يكون على غير أساس متعين رفعه موضوعا .

( طعن رقم ٤٥١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٢٤ )

### المبدأ :

جريمة احراز مخدر - حكم - شرطه .

### المحكمة :

من المقرر أنه يشترط لصحة الحكم بالادانة فى جريمة احراز مندة مخدرة أو حيازتها ان تكون المادة المضبوطة من عدد المواد المبينة حصرا فى الجداول الملحقة بالقانون الذى انطوى على نصه من التجريم



والعقاب ، وأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ، وكانت المادة المجرم حيازتها تحت البند رقم ٩٤ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، هى مادة ( الميثاكوالون ) وليست مادة ( الموتولون ) التى لم ترد فى عداد المواد المبيئة حصرا فى الجداول الملحقه بذلك القانون ، فقد كلف على المحكمة المطعون فى حكمها أن تتقصى - عن طريق الخبير الفنى - ما اذا كانت المادة المضبوطة هى لعقار ( الميثاكوالون ) أم انها لغيره ، ولا يغنى عن ذلك اشارتها الى تقارير اخرى غير مطروحة عليها ، لما هو مقرر من أنه يجب على المحكمة الا تبني حكمها الا على العناصر والادلة المستمدة من أوراق التفتيش المطروحة امامها والتي يباح للخصوم الاطلاع عليها ومناقشتها والادلة برايمم فيها ، فان هي اعتمدت على أدلة او وقائع استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ، فإن حكمها يكون باطلا .

( طعن رقم ١١٥٢ لسنة ٥٢ قو - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٢٥ )

##### المبدأ :

مواد مخدرة - احرازها - توافر الجريمة مهما كان المقدار ضئيلا .

##### الحكمة :

لما كان ما اثبت الحكم على الطاعنين من أنهم ضبطوا يدهم الحشيش باستعمال " جورة " وما تبين من نتيجة التحليل من وجود آثار هذا المخدر بفصائلها بالإضافة الى فئات منه عائل بمبيئتها كالتفتيش بذاته لحمل قضائه بادانتهم عن جريمة الاحراز بقصد التعاطي ، ذلك بان القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب اجتماعيا مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها كيان مادي محسوس .

امكن تقدير ماهيته ، ومن ثم فان مصلحتهم تكون منتفية في نفعي على الحكم بشأن اسناده اليهم حيازة قطع المخدر العثور عليها بمكان جلوسهم .

( طعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٦٦ )

#### المبدأ :

القصد الجنائي في جريمة احراز مخدر - توافره .

#### المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد دال على ثبوت حيازة واحراز المطعون ضده للمختر المضبوط بركنيتي المادى والمعنوى ثم نفي توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد حائز ومحرز لذلك المخدر ودان به بموجب المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي لا تستلزم قصدا خاصا من الحيازة والاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائي العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن اى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون ، فان في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه .

( طعن رقم ٥٧٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٦٧ )

#### المبدأ :

قصد الاتجار من الامور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائقا .

#### المحكمة :

من المقرر ان توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الامور الموضوعية التي تستقل

محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيته المادى والمعنوى ، ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرر للمخدر ولذلك دانه بموجب المادة ٣٨ من القانون يادى الذكر التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرر بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن اى قصد من القصد الخاصة المتصور عليها فى القانون ، فان فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه . اما ماثيره الطاعة من ان التحريات وكمية المخدر تبني عن توافر قصد الاتجار لدى المطعون ضده ، فهو لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير ادلة الدعوى وتجزئتها والاخذ بما تلمئن اليه منها واطراح ماعداه ، وفى اغفال المحكمة للتحديث عن التحريات ودلالة حجم المخدر المضبوط ما يفيد ضمنا انها اطرحتها ولم تر فيها ما يدعو الى تغيير وجه الرأى ، هذا فضلا عما هو مقرر من ان حجم المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصود الخاصة من احرازه . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٥٢٨ )

#### المبدأ :

القصد الجنائى فى جريمة احراز المخدر يتوافر بعلم الجانى ان ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا .

#### المحكمة :

لما كان القصد الجنائى فى جريمة احراز المخدر يتوافر بعلم الجانى ان ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا ، وكان الفصل فى ثبوته أو تخلفه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب

مادام يقيم قضاءه على أسباب تسوغه ، وكانت المحكمة قد خلصت بعد تمحيصها الواقعة والاحاطة بالأدلة التي ساقتها سلطة الاتهام الى الشك فى علم الطاعن ضده بان الاقراص المضبوطة معه تحتوى على مادة الميثاكوالون المنصوص عليها فى البند رقم ٩٤ من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو عليم بواقع ينتفى بانتفائه القصد الجنائى ولا يعد من قبيل عدم العلم بحكم من احكام قانون عقابى يفترض علم الكفة به ، فان ما تثيره النيابة العامة فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جحلا حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها فى عقيدتها مما لا يجوز أثارته امام محكمة النقض .

( طعن رقم ٥٩٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٥٢٩ ) .

المبتدأ :

القصد الجنائى فى جريمة احرار او حيازة المادة المخدرة - تحققه .

المحكمة :

لما كان من المقرر ان القصد الجنائى فى جريمة احرار او حيازة الجوهر يتحقق بعلم المحرز او النحائز بان ما يحزره او يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلا عن هذا الركن اذا كان ما اورده فى حكمها كافيا فى الدلالة على علم المتهم بان ما يحزره او يحوزه مخدرا ، واذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة - وعلى ما يسلم به الطاعن فى أسباب طعنه - ان أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناتكم كافيًا فى الدلالة على خيالة الطاعن للمخدر المضبوط بمسكنه وعلى علمه بكنهه فان ما ينهيه الطاعن فى هذا الوجه يكون على غير أساس .

( طعن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣٢ )

قاعدة رقم ( ٥٣٠ )

البطل :

جريمة احراز مخدر بقصد التعاطي - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت جريمة تسهيل تعاطي المواد المخدرة بغير مقابل الممندة إلى الطاعن هي جريمة مستقلة عن جريمة احراز المخدر بقصد التعاطي التي قضى بتبرئة اثنين من المتهمين فيها ، وتختلف كل منهما عن الأخرى في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار أحدهما بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتما في قيام الثانية . وكان القضاء بتبرئة متهمين آخرين من تهمة احراز المخدر بقصد التعاطي مردده - حسبما يبين من حكم تبرئتهما - عدم اطمئنان المحكمة لأقوال شاهد الإثبات في حقهما وهو ما لا يتعارض مع قضاء الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن بجريمة تسهيل تعاطي المواد المخدرة بغير مقابل بعد أن تحققت المحكمة من إثباتها قبله لأطمئنانها لأقوال شاهد الإثبات في حقه التي تأيدت بتقرير معامِل التحليل من أن « الجوزة » والاحجار الخمسة المضبوطة وجدت بها آثار الحشيش ، ولا يقوم به التعارض بين الحكيم أو شبهة التناقض أو التناقض في التنبيب . وكان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وأخذها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر ، كما أن لها أن تزن أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها ومادام تقدير الدليل موكولا إلى

اقتناعها وحدها - فان ما ينعم الطاعن على الحكم من قالة التناقض والفساد فى الاستدلال يكون غير مسديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت فى حق الطاعن انه سمح لبعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات فى « جوزه » دخان المعسل فى حفيوزه ويحت بصره ، وكان هذا الذى اثبتته الحكم - بما ينطوى عليه من تطل الطاعن من التزامه القانونى بمنع تعاطى المخدرات فى محله العام وتغاضيه عن قيام بعض رواد - مقهاه بتدخين المخدرات تحت أنفه ويصره ثم تقديمه « جوزه » دخان المعسل لهم وهو على بصيرة من استخدامها فى هذا الغرض - تتوافر به فى حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هى معرفة فى القانون فانه لا يحل لما يحتاج به الطاعن من عدم توافر اركان الجريمة خباية القصد الجنائى فيها . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٣١ )

#### المبدأ :

- الدفع بعدم العلم بوجود المخدر فى حيازة المتهم - ما لا يكفى للرد عليه .

#### الحكمة :

لما كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود مخدر بالثلاجة المضبوطة وأن آخر ملحقا اليه بمحتوياتها ، فانه كان يتعين على الحكم المطعون فيه ان يورد اسانيد السانعة التى تبرر اقتناعه بعدم العلم الطاعن بوجود المخدر بالثلاجة ، اما استناده فى رده على دفاعه فى هذا الشأن الى اشتغال شاعدى الاثبات لرائحة غريبة - دون تجلية لنوعيتها - والى ارتباك الطاعن حالة ضبط اخرى تجعل مخدرا ، فان ذلك لا يكفى للرد على انتفاء العلم بوجود المخدر فى حيازته ولا يهدى الى ثبوته ، اذ ادراك رائحة المخدر هو أمر تتفاوت فيه مدارك الناس وحواسهم كما أن

الارتباك تعله ما ورد بالحكم لا يلزم عنه بالضرورة علم الطاعن بأن  
بالتلابة مواد مخدرة ، هذا الى أن القول بأن الطاعن كانت لديه فسحة  
من الوقت وهو في بيروت لاختفاء المخدر - هو في حقيقته - مصادرة  
على المطلوب في هذا الخصوص ، وكذا شأن ما تطرق اليه الحكم من  
ايراد لحكم المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - فضلا عما فيه  
من انشاء لقرينة قانونية مبنياها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع  
الحيازة وهو ما لا يمكن اقراره قانونا مادام أن القصد الجنائي من اركان  
الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا .

( طعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٣٢ )

##### المبدأ :

جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي  
الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها .

##### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على قصد الاتجار في قوله  
« وحيث أنه عن قصد المتهم من حيازة المخدر فانه ازاء التحريات  
المسبقة عنها بانها تنجر في المواد المخدرة وازاء كبر القدر المصبوط فيها  
نسبيا وازاء ضبط الميزان المعنى الصغير الذي يستخدم عادة في وزن  
المخدرة وازاء ما تضمنته شهادة الضابط التي اطمأنت اليها المحكمة أن  
المتهمة اعترفت له بقصد الاتجار فان المحكمة تطمئن من ذلك الى توافر  
ذلك القصد لديها وتوابعها به » وكان احراز المخدر بقصد الاتجار  
واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما  
ينتجها بتركائف المحكمة قد اقتضت في حدود تقديرها لادلة الدعوى  
للاسباب المسافقة التي اوردتها والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي  
والمنطقي ان احراز الطاعنة للمخدر كان بقصد الاتجار ، فان ما تثيره

فى هذا الشأن لا يعدو وأن يكون جنلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى استنباط معتقدها ملاجا تجوز اثباته أمام محكمة النقض ، ملا كان ما تقدم فاق الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناررقعة موضوعا .

( طعن رقم ٢٩٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٧٣ )

#### المبدأ :

جريمة احراز المختر - الطلب الذى لا يتجه الى ثنى الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمانت اليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا يلتزم المحكمة بإجابته .

#### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ أن المدافع عن الطاعن طلب ضم دفتر أحوال ويكتبيـ المخابرات فى ٨ من إبريل سنة ١٩٨٣ لإثبات أن مساعد مأمور الضبط لم يكن فى مأمورية سرية ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما ثبت من الإطلاع على دفتر الأحوال المذكور من قيام الضابط والقوة المأمورية سرية والعودة بعد ضبط الطاعن محررا طرب الحشيش فى المواقف المحددة للواقعة بما لا ينزع الطاعن فى بلامه ماخذه ، عرض للطلب المذكور ورد عليه فى قوله : « وجيث أنه من طلب ضم دفتر الأحوال فإثبات أن السيد وكيل النيابة إطلع على الدفتر ولا يكون هناك داع لضمه ..... » وكان من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه الى ثنى الفعل المكون للجريمة ولا الى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمانت اليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا يلتزم المحكمة بإجابته ، فان النعى على



المحكمة عدم اجابتها طلب الدفاع ضم محضر احوال مكتب المخدرات يكون على غير اساس . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع ان تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به وفق قضائها بالادانة لادلة الثبوت التي اوردها لالة على انها لم تطمئن الى اقوال هؤلاء الشهود فاطرختها . فان النفي عثى الحكم بأنه لم يعقب على اقوال شهود النفي التي اوردها يكون فتى غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من جدل حول استدلال الحكم باقوال الصابط مع سكوته عن ذكر رقم السيارة التي كان يستقلها وقعوده عن ضبط السيارة التي هبط فيها الطاعن في مكان الحادث مردودا بان الغيرة على المخاتكات الجنائية هي بامتناع القاض بقاء على الادلة المطروحة عليه بادانة المتهم او ببراءته وان له ان يستمد اقتناعه من اى دليل يضمن اليه طالما ان له ماخذه الصحيح في الاوراق . والاصل انه متى اتخذت المحكمة باقوال شاهد فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع بحملها على عدم الاخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ورد قوياً لضبط واحد نيب في بيان شهادة مساعده ، وكان لا يعيب الحكم ان يحيل في بيان شهادة شاهد الى ما اورده من اقوال شاهد آخر ما دامت اقوالهما متفقة مع ما استند اليه منها ، وهو ما لا يجادل الطاعن فيه ، فان نعيه في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( جعن رقم ٢٩٢١ لسنة ٥٢ د - جلسة ١٩٨٥/١/٢ )

قاعدة رقم ( ٥٢٤ )

المبدأ :

لا يشترط لاعتبار الجاني حائزاً مادة مخدرة ان يكون محرراً المادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك ان يكون سلطانة ميسوفا عليها ولو لم تكن في حيازته المادة او كان المحرز للمخدر شخصاً غيره .

### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا للمادة مخدرة ان يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك ان يكون سلطانا مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية او كان المحرز نمخسر شخصا غيره . ولا يلزم ان يتجسس الحكم استقلا عن هذا الركن بل يكفي ان يكون فيما اوردته من وقائع وظروف - ما يكفي للدلالة على قيامه ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من الادلة السائغة التي اوردتها - حيازة الطاعن للمخدر المضبوط ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٢٥ )

#### المبدأ :

احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها .

### الحكمة :

لما كان ذلك وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها ، واذ كان البين من الحكم المطعون فيه انه اورد في بيانه لاقوال شاهد الاتبات ضابط الواقعة ان الطاعن اعترف له باحراز المخدر المضبوط بقصد الاتجار لحساب المتهم الآخر ، كما انه عرض لقصد الاتجار واستظهره بقوله : « وحيث انه عن قصد المتهم - الطاعن - من احراز المخدر فانسه ازام التحريات السابقة من انه يتجر فيها لحساب آخر وازام ضابطا القدر المضبوط منها اذ بلغ ٦٥-١٠٠ جرام و ٣ كيلو . والافتاق المسبق على البيع للمرشد الاسرى فاذا الحكمة تطمئن من ذلك الى توافر قصد الاتجار لديه وتواخذ بهذا القصيد » . ولما كانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود

سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي  
بأن احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن في  
هذا الشأن لا يكون سعيًا . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على  
غير أساس متعين رفضه موضوعًا .

( طعن رقم ٢٧٢٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٧ )

### قاعدة رقم ( ٥٣١ )

#### المبدأ :

مناط المسؤولية في حالتى احراز وحيازة الجواهر المخدرة هو  
ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواقعة وبسط سلطانه  
عليه بأية صورة عن علم وادانته اما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع  
اليده عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم يتحقق الحيازة المادية -  
مفاد ذلك .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان مناط المسؤولية في حالتى احراز وحيازة  
الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو  
بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وزدة ما بحيازة  
المخدر حيازة مادية أو بوضع اليده عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو  
لم يتحقق الحيازة المادية ، وكان القصد الجنائي في جريمة حراز أو  
حيازة الجواهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو  
يحوزه من المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلا  
عن هذا الركن اذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على علم  
المتهم بأن ما يحزره مخدرا ، وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه من  
وقائع الدعوى وضروفيها وفي تدلينه عنى نسبة المخدر للطاعن كافيا  
ومتألغا في الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه  
بكنهه ، فإن النعى على الحكم بالقصور أو الفساد في الاستدلال في هذا

الخصوص ينحل الى جسد موضوعى لا يقبل أسام محكمة التقص .  
لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن خلص الى اطمئنانه لإدلة الاتبات  
السائفة المألف ايرادها وعول عليها فى اطراح دفاع الطاعن وانكاره  
للتهمة ، قد عرض لما ذكره الأخير من أن السيارة المضبوطة معلومة  
لشقيقه وأورد فى معرض الرد على الدفاع ما قائله شاهد نفى الطاعن من  
أن الأخير كان يقود سيارة من ذات الطراز واستطرد الحكم الى أن هذا  
القول « يعزز رواية الضابط الذى أكدت تحرياته أن المتهم هو الذى  
يستخدم السيارة المضبوطة دون شقيقه بما ترى معه المحكمة أن قيدها  
باسم أخيه هو نوع من التهرب والتمويه باتفاقهما لثبوت 'استعمال' المتهم  
لها » . فان ما أورده الحكم من ذلك ليس الا تزييدا لم تكن فى حاجة اليه  
بعد أن أقام قضاءه بالادانة على أسباب كافية بذاتها لحمله ، ومن ثم لا  
يجدى الطاعن ما يثيره فى هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان البين من  
الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة ان المحكمة قررت بجلسته ٨٣/١/٢٣  
ضم دفتر الأحوال المنوه عنه بوجه الطعن ، بيد أن الطاعن لم يتمسك  
بجلسته المرافعة الأخيرة التى تأجل اليها نظر الدعوى بتنفيذ هذا القرار ،  
ومن ثم فلا وجه لما ينعاه على الحكم المطعون فيه بدعوى إخلاله بحق  
الدفاع لعدول المحكمة عن تنفيذ قرارها مألف الذكر ، إذ أن قرار المحكمة  
الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا  
تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه  
حيثا لهذه الحقوق . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير  
أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٩٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٥٣٧ )

المبسبب :

اجراز وحيازة المخدر واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل  
فيها - مفساد ذلك .

### المحكمة :

لما كان ذلك وكان احرار المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيما على ما ينتجها وكانت ضالة كمية المخدر او كبرها هي من الامور النسبية التى تخضع لتقدير المحكمة ، وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير الأدلة والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى - بان احرار كمية المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار فان ما يثيره الطاعن من القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال لا يكون مديدا .

( طعن رقم ٤١٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٣٨ )

### المبدأ :

لا يشترط لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة ان يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفى لاعتباره كذلك ان يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية لو كان المحرز شخصا غيره .

### المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فتمت كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فانه لا معقب عليها فيما ارتأته متعلقة بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منجدة لا ينازع الطاعن فى ان لها اصل ثابت فى الاوراق ، وكان عدم بيان رقم القضية التى سبق اتهامه فيها او عدم ذكر رقم تسجيله فى مكتب

مكافحة المخدرات في محضر الاستدلال لا يقدر بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات ، فان ما ينهض الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة - في حدود سلطتها في تقدير الدليل في الدعوى وفي تجزئته - ان ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بان حيازة المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وظهر اطمئنانه الى التحريات كمسوغ لاصدار الاذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفي اقوال محررها ما يقنعه بان حيازة الطاعن للمخدرين كان بقصد الاتجار - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص فضلا عن انعدام مصلحته في اثارته - ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته في شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة ان يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك ان يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ولا يلزم ان يتحدث الحكم استقلا عن هذا الركن بل يكفي ان يكون فيما اورده الحكم من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . ولما كان الثابت مما اورده الحكم المطعون فيه انه استند في ادانة الطاعن الى شهادة الضابط التي حصلها تفصيلا بما مؤداه انه عثر على المواد المخدرة المضبوطة بصيوان الملابس وبعلبة بخجرة نوم الطاعن وقد اقرت له زواجه بان المضبوطات تخصه وحده ومن ثم فان النعني على الحكم بدعوى القصور في التسبيب يكون في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق معين بصدد ما ادعاه بوجه الطعن ، فليس له من بعد ان ينعي عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها . لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم

هو ذلك الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه نقلا عن المعاينة التي أجرتها النيابة العامة ان المسكن المأذون تفتيشه لا يقيم فيه سوى الطاعن وزوجته - بغرض أن هذا القول ليس له مأخذ من الأوراق - فإنه لا اثر له فيما خلصت اليه المحكمة من عقيدة استقرت في وجدانها وهي انبساط سلطان الطاعن وحده على المخدرين المضبوطين استنادا للدلالة السائغة التي أوردها والتي تكفي محل قضائها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤١٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٥٣٩ )

##### المبدأ :

مناط المسؤولية في كلتا حالتى احراز الجواهر المخدرة أو حيازتها هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة ، وبمسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة اما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص .

##### المحكمة :

لما كان ذلك وكان مناط المسؤولية في كلتا حالتى احراز الجواهر المخدرة أو حيازتها ، هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة ، وبمسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة ، اما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ، واذ كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وكانت المحكمة قد اطمأنت للدلالة السائغة التي أوردها في حكمها الى أن الطاعن يحوز الجواهر المخدرة الذي أسفر التفتيش عن ضبطه وأطرح في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الصدد ، فإن ما يثيره الطاعن

فى الشق التالى من نعيه لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة للدلة القائمة فى الدعوى مما لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٤٧٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤٠ )

المبدأ :

لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة احراراز المواد المخدرة .

المحكمة :

من المقرر أنه لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة احراراز المواد المخدرة ، بل يكفى أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه ، وكان الحكم قد أورد فى مدوناته لطمئنانه التى ما جاء بأقوال شهود الاثبات أن الطاعنين أقرا لهم بأن المخدر المضبوط بالسيارة شركة بينهما ، فإن ما يثيره الطاعنان بشأن الجهل بكنه المادة المضبوطة بالسيارة يكون فى غير محله .

( طعن رقم ٤١٩٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤١ )

المبدأ :

القصد الجنائى فى جريمة احراراز أو حيازة المخدر انما هو علم المحرز أو الخائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة - محكمة الموضوع غير مكلفة بالتحدث على استقلال عن هذا الركن ،



## المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه وقد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى زراعة نباتات الحشيش وحيازتها بقصد الاتجار وأورد على ثبوتهما فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال ..... رئيس مباحث قسم الأقصر والمهندس ..... مدير الإدارة الزراعية بالأقصر وما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى وما أسفرت عنه معاينة النيابة العامة لمكان الضبط ، وهى أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدى لما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بشأن ملكيته الحديقة التى ضبطت بها زراعة نباتات الحشيش وأطرحه فى قوله : « ... وحسب المحكمة لرفض ساحة الدفاع بشأن عدم ملكية المتهم الحديقة وتصرفه فيها بموجب عقد بيع يحمل تاريخ ١٩٧٨/٢/٣ أن المتهم لم يدل بهذا الدفاع لدى مؤالته فى تحقيقات النيابة وقرر أن الحديقة ملكه وأيده ابنه ..... فى ذلك وأضاف أن والده هو الزارع لها والمشرف عليها هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المستندات المقدمة من المتهم ليس فيها ما يقطع بأن عقد البيع له تاريخ ثابت وسابق على رفع الدعوى بصحته ونفاذه فى عام ١٩٨٣ من ..... وهو أمر لاحق لواقعة الضبط التى تمت فى ١٩٨١/١/٢ بالإضافة الى أن الشهادة الصادرة من الوحدة الزراعية تتضمن أن الحيازة لم تحول الى هذه الأخيرة الا فى ١٩٨٣/١١/١٥ مما يقطع بأن هذه المستندات أعدت فى وقت لاحق لواقعة الضبط خدمة للدفاع السابق لتشكيك المحكمة فى نسبة المخدر المضبوط الى المتهم » . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم عن المستندات المقدمة منه بشأن ملكية الحديقة التى ضبطت بها زراعة نباتات الحشيش ، وكان ما انتهى اليه الحكم استخلاصا من تلك المستندات من أن ملكية الحديقة وحيازتها وقت الضبط كانت للطاعن كافيا وسائغا فى أطراح دفاعه سالف الذكر ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة وفى استنباط المحكمة لعقدها وهو ما لا يجوز اثارته لدى محكمة النقض ، هذا فضلا عما هو

مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وأن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في الفعل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة في الدعوى - هذا ، ولا يقدر في سلامة الحكم ما استطرد عليه من تقرير قانونى خاطئ - بقوله أن المتهم لم يدل بهذا الدفاع لدى سؤاله في تحقيقات النيابة لأن ذلك من الحكم لا يعدو أن يكون تزييدا لا يعيبه بعد أن استوفى دليله في اطراح دفاع الطاعن . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى في جريمة احراز أو حيازة المخدر إنما هو علم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث على استقلال عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان عالما بأن ما يحزره مخدرا ، وكان الحكم قد أورد في مدوناته أن تحريات الشرطة دلت على أن الطاعن يزرع نباتات الحشيش بحديقة منزله بقصد الاتجار كما أنه يقوم بتخزين جزء من ناتج تلك الزراعة بمنزله ، وبعد أن أننت النيابة العامة لضابط الواقعة بضبط الطاعن وتفتيشه وتفتيش حديقته ومنزله ، فقد أسفر ذلك عن ضبط نبات الحشيش بداخل كيسين بالمنزل وزراعة قائمة منه بالحديقة وأن ما أسفر عنه الضبط يؤيد ما جاء بالتحريات من أن زراعة الطاعن للنبات المخدر وحيازته له كان بقصد الاتجار ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن ايا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم وكان ما أوردته المحكمة من وقائع وظروف دالا على قيامه في حق الطاعن ، فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون في غير محله ، هذا فضلا عن أنه لا جدوى للطاعن بشأن ما يثيره خاصا بزراعة نباتات الحشيش طالما أن الحكم قد أعمل في حقه نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة لارتباط جريمة الزراعة وحيازة المخدر ارتباطا لا يقبل التجزئة ومادامت العقوبة المقررة لكليهما هي عقوبة متماثلة في القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٤٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢١ )

قاعدة رقم ( ٥٤٢ )

المبدأ :

من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره .

المحسنة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الرائد ..... علم من تحرياته السرية أن الطاعن يحوز مواد مخدرة فاستصدر من النيابة أذنا بضبطه وتفتيش مسكنه ، وأنه والرائد ..... إذ خلا يمكن الطاعن لأجراء التفتيش وجدها نائما في غرفة نومه وبعد أن أيقظاه تولى الرائد ..... تفتيش الحجرة فعثر - وسط بعض الملابس التي كانت ملقاة على أرض الغرفة في المسافة بين جدارها وصيوان على لفافة من ورق الصحف بداخلها كيس من النايلون به سبع لفافات بكل منها قطعة من مخدر الحشيش وخمس أخرى تحتوي كل منها قطعة من مخدر الأفيوم ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الرائد ..... و ..... ومن تقرير تحليل المواد المخدرة المضبوطة ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ولا يلزم أن ينجبث الحكم استقلا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون ما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال فى الدعوى ما يكفي للدلالة على قيامه . ولا كان "حكم" المطعون فيه قد اثبت فى منطق مانع وتلخيص مقبول حيازة الطاعن للمخدرات المضبوطة وكان الطاعن لا ينزع فى أن ما عول عليه الحكم من أدلة ثبوت له ماخذة الصحيح من الأوزان ، وقد

انصبت مجادلته على ما استخلصه الحكم من هذه الأدلة ورتبه عليها ، وكان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يخرج عن كونه جسدا موضوعيا في تقرير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقداتها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، فإن معنى الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل .

( طعن رقم ٤٣٢٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٤٣ )

#### المبدأ :

جريمة احراز مخدر بغير قصد لا تستلزم قصدا خاصا من الاحداث بل تتوفر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن اى قصد .

#### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله ان رئيس وحدة الاداب بمدينة السويس استصدر اذنا من النيابة العامة لضبط الطاعنة وتفتيش مسكنها بناء على تحرياته السرية بانها تدير مسكنها للدعارة وتمارسها هي بنفسها وما ان شاهده حتى اخرجت نفقة من جيب جلبابها الايمن والقت بها على الارض وبفضها وجد بداخلها احدى عشر قطعة لمادة الحشيش وزنها الصافي خمسة جرامات ونصف . وبعد ان ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعنة ادلة مستمدة من اقوال رئيس وحدة الاداب بمدينة السويس و..... العامل بمحافظة السويس ومن تقرير العامل الكيماوية ، عرض الحكم لقصد الاتجار ونفى توافره في حقها وانتهى الى ادانتها بخيازة المخدر مجردة من القصد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلت على ثبوت احراز الطاعنة للمخدر المضبوط بركتيه المادى والعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقها ودانها بموجب المادة ٣٨

من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل بتوافر اركانها-يتحقق الفعل المادى والقصد الجنائى العام هو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصور الخاصة المنصوص عليها فى القانون فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه - اما ما تثيره الطاعنة من أن ظروف الدعوى تنبئ بأن حيازتها للمخدر كان بقصد التعاطى فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة وتجزئتها والاخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ماعدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض - هذا الى انه لا مصلحة فيما تثيره الطاعنة فى هذا الصدد ، مادام أن العقوبة المقررة فى المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر لجريمة احراز المخدر بقصد التعاطى او الاستعمال الشخصى هى ذاتها العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من القانون ذاته لجريمة احراز المخدر بغير هذا القصد .

( طعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤٤ )

##### المبدأ :

احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما يقيّمها على ما ينتجها .

##### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . وكان الحكم المطعون فيه قد دال على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن فى قوله « وحيث أنه عن قصد الاتجار فقد قام الدليل عليه من قدر المخدر المضبوط وهو ٨٥٣ر٨ جم من مادة الحشيش - فضلا عن اقرار المتهم للشاهد فور ضبطه بأنه احرز المخدر المضبوط بقصد

الاتجار وأن المبلغ المضبوط متحصل من التجارة بالمخدر » - فإن الحكم  
اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف والأدلة  
التي أوردها يكون قضاؤه في هذا الشأن محمولا وكافيا في استخلاص  
هذا القصد في حق الطاعن . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب  
الحكم هو الذي يكون واقعا بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته  
البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصصته المحكمة ، وكان يبين من  
التحكم المطعون فيه ، أن ما أورده تحصيلاً لشهادة ضابط الواقعة في مقام  
التدليل على ثبوت التهمة ذاتها في حق الطاعن هو عين ما أورده تحليلاً  
على ثبوت قصد الاتجار في حقه ، اذ نقل عنه - بما لا يجادل الطاعن  
في سلامة ماخذه - أنه أقر له بإحراز المخدر وأن المبلغ النقدي الذي  
ضبط هو من خضيلة تلك التجارة - ولم ينسب الى الطاعن في الحالين  
صدور اعتراف منه بالتحقيقات أو بالجلسة ، فان قالة التناقض في  
التسبب تكون منتفية عن الحكم بما يجعل النعى عليه في هذا الخصوص  
غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع  
ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه في قوله « وحيث  
أن المتهم أنكر ما أسند اليه . . . وطلب الدفاع ببراءته من التهمة المسندة  
اليه لبطلان اذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية للخطأ في اسم  
المتهم ، والمحكمة لا تعمل على إنكاره وقد اطمأنت الى جدية هذه  
التحريات من أدلة الثبوت سائلة البيان . ولا يقدر في ذلك أن محضر  
التحريات الذي قدمه الضابط الى النيابة للحصول على اذن التفتيش به  
خطأ في اسم المتهم - اذ الثابت من أوراق الدعوى أن المتهم هو المعنى  
بالاذن وأنه أخ لذلك الآخر الذي تضمنه محضر التحريات ومن ثم ولما  
كان مجرد الخطأ سالف الذكر لا يدل على عدم جدية التحريات طالما أن  
المتهم هو المعنى وقد اطمأنت النيابة العامة الى جدية التحريات والمحكمة  
بدورها قد اطمأنت فيكون الدفع واهن القوى متعين الرفض » . لما كان  
ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن  
التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة

التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكان الخطأ الذي يقع فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام ان الحكم قد استظهر ان الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش . كما ان القانون لم يشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش ، فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة الماذون بتفتيشه او صناعته او محل اقامته - طالما كان هو المعنى فعلا بالتفتيش - وكانت المحكمة قد اقتنعت - فى حكمها المطعون فيه - بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقررت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن ، واوضحت فى عبارات جليلة ان الطاعن هو المقصود بالتفتيش ، فانه لا معقب عليها فيما انتهت اليه لتعلقه بالموضوع لا بالقانون - ويكون ما اثاره الطاعن فى هذا الخصوص فى غير محله .

( طعن رقم ٣٥١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤٥ )

المبدأ :

جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار - تقدير قصد الاتجار متروك  
لسلطة محكمة الموضوع .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز مخدر بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها ، واورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من اقوال الضابط الشاهد ومن تقرير معاملى التحليل . وحصل الحكم واقعة الدعوى بما مؤداه ان مرشدا سرىا انتهى الى ضابط المباحث ان الطاعن متواجد بشوارع ٧٧ بالمعادى ويحمل صندوقا يحوى مواد مخدرة لبيعها لتجار المخدرات ، فتوجه اليه الضابط وابصره يحمل على كتفه الايمن صندوقا من الورق ويتجه يمينا ويسارا فى حالة تدعو الى الشك والريبة فاقترب منه لاستكشاف امره فالتقى الصندوق على الارض فتمزق وتبعثرت

محتوياته وظهر منها طرب الحشيش فقام بضبطها وتبين أنها عدد ٣٦ طرية حشيش. واعترف له الطاعن شفاعه بأحرازه المخدر يقصد الاتجار . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض على الطاعن ، وأطرحه استنادا الى توافر حالة التلبس بالجريمة اثر استيقاف الطاعن الاشتباه فى أمره . وكان من المقرر أن الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وأن مفاداة الضابط للطاعن لاستكشاف أمره بعد أن علم بأنه يحمل كمية من المخدر يعد اسيقافا لا قبضا ، ويكون تخلى المتهم بعد ذلك عن الصندوق الذى ظهر به المخدر قد تم طواعية واختيارا بما يوفر قيام حالة التلبس التى تبيح القبض والتفتيش . فان الحكم المطعون فيه اذ أطرح هذا الدفع للأسباب السائفة التى أوردها إستنادا الى هذا الأساس يكون محمولا وكافيا ، ويضحي النعى عليه فى هذا المصد بدعوى القصور فى التسبب فى غير محله . واذا كان الطاعن لا يمارى فى أن ما أورده الحكم من أقوال الضابط الشاهد من ظهور طرب الحشيش اثر تخلى الطاعن عن الصندوق الذى يحويها - له ماخذه الصحيح من التحقيقات ، وهو ما يكفى لإثبات مشاهدة مأمور الضبط القضائى للجريمة فى حالة تلبس . وكان من المقرر أن الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، فانه لا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم فيما اضافه - فى معرض بيجانه واقعة الدعوى وتحصيله لأقوال الضابط الشاهد - من تمزق القماش المغلفة به طرب الحشيش ، اذ أن هذه الواقعة الفرعية - بفرض ثبوت خطأ الحكم فيها - ليست بذى اثر فى منطقته ولا فى النتيجة التى انتهت اليها . ويضحي النعى على الحكم فى هذا الخصوص بدعوى الخطأ فى الإسناد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن احراز المخدر يقصد الاتجار واقعة عادية يستقل قاضى الموضوع بغيرية التقدير فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم قد دلل على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن بقوله « حيث إنه عن قصد الاتجار فان المحكمة تستظهره من ظروف وملابسات الواقعة وضخامة كمية المادة المخدرة المضبوطة مع



المتهم ووجود بعض الطرب مفردة ووجود بعضها الآخر متلقا بورق  
لاصق كل لفافة تحوى ثلاث طرب ، فضلا عن قنوم المتهم من بلدته  
بالصعيد وتوجه الى منطقة المعادى لترويج المخدر ، مما تطمئن معه  
المحكمة الى توافر ذلك القصد على ما شهد به الضابط وجرى به اقرار  
المتهم امامه » . فان الحكم المطعون فيه يكون قد دلل على توافر قصد  
الاتجار فى حق الطاعن تحليللا سائفا وكافيا ، ويضفى النعى عليه فى  
هذا الصدد غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض  
لطلب الطاعن اجراء معايينة مكان الضبط ورد عليه بقوله « تلتفت المحكمة  
عن طلب المتهم اجراء معايينة للشارع مكان الضبط ، ذلك ان هذا الطلب  
انما قصد به اثارة الشبهة فى قول الشاهد الذى اطمأنت اليه المحكمة » .  
واذ كان ما اورده الحكم فيما تقدم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن بشأن  
طلب اجراء المعايينة ، ذلك بان من المقرر ان طلب المعايينة اذا كان لا  
يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول  
الواقعة كما رواها الشاهد بل كان مقصودا به اثارة الشبهة فى الدليل الذى  
اطمأنت اليه المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - فان فشل  
هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، ومن ثم فلا  
محل لتعيب الحكم بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسيب . لما كان  
ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .  
( طعن رقم ٣٥٢٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤٦ )

##### المبدأ :

جريمة حيازة المخدر بقصد الاتجار فيه - تقديره - القرار  
الصادر من وزير العدل بانشاء نيابة للمخدرات بالاسكندرية ليس من  
شأنه سلب ولاية النيابة العادية فى مباشرة تحقيق أية جريمة من  
الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

## المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة تؤدى الى ما انتهى اليه . لما كان ذلك وكان نص قانون السلطة القضائية على ان يكون لدى كل محكمة امتنافية محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين « المادة ٣٠ » . ومقتضى ذلك انه يملك فى دائرة اختصاصه المحلى كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التى يباشرها بحكم وظيفته او بحكم صفته ويكون لرؤساء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامى العام الاول . ما لهذا الاخير فى ان يقوموا باعمال النيابة فى الاتهام والتحقيق فى جميع الجرائم التى تقع فى دائرة محكمة الاستئناف ، وهذا الاختصاص اساسه تفويض من المحامى العام الاول او من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض . بحيث لا يستطيع نفيه الا بنهن صريح ، لما كان ذلك وكان القرار الصادر من وزير العدل بانشاء نيابة مخدرات الاسكندرية هو قرار تنظيمى لم يات يائ قيد يحد من السلطات المخولة قانونا للنيابات بالمحاكم العادية او ينقص من اختصاصها الشامل لكافة انواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولايتها فى مباشرة وتحقيق اية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ومن ثم فان اذن التفتيش الصادر فى هذه الدعوى باعتباره عملا من اعمال التحقيق يكون صحيحا غير مخالف للقانون واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا محل لتعيبه . لما كان ذلك وكان من المقرر ان احراز المخدر بغصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قعد الاتجار فى حق الطاعن بقوله « وحيث ان الواضح فى اوراق الدعوى ، يقينا ان خيازة المتهمين للمخدر بقصد الاتجار ذلك ان تحريات رئيس فرع الادارة العامة لمكافحة المخدرات بالاستكندرية ومفتش تلك الادارة اكدت ذلك القصد فضلا عن كبر كمية المخدرات المضبوطة » . فان

الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التي اوردها فنن قضاؤه في هذا الشأن يكون محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن ، بما يضحى معه منعاه في هذا المصدد غير مقبول .

لما كان ذلك ، وكان الاصل انه لا يقبل من اوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، وكان منعى الطاعن على الحكم في شأن انتفاء حيازة المحكوم عليهما الثاني والثالث للمخدر المضبوط لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه ، بل هو يختص بالمحكوم عليهما المذكورين وحدهما ، فلا يقبل منه ما يثيره في هذا المصدد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤٧ )

##### المبدأ :

جريمة حيازة المخدر بقصد الاتجار - جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش - تقديره .

##### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما واقام عليهما في حقه ادلة مبينة من اقوال رئيس المباحث ومرافقه ومن تقرير المعمل الكيماوى وهى ادلة سائغة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها لى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات

التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن  
فى الدعوى المطروحة - واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن ،  
فانه لا معقب فيما ارتآه لتعلقه بالموضوع بالقانون . ولما كانت المحكمة  
قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية  
التحريات التي سبقته بادلة منتجة لا يناع الطاعن فى ان لها اهل ثابت  
بالاوراق وكان ايراد اسم الطاعن كاملا وشهرته ومهنته فى محضر  
الاستدلال لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات طالما انه الشخص  
المقصود بالاذن ، فان نعى الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .  
لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم ان يحيل فى بيان اقوال الشاهد الى  
ما أورده من اقوال شاهد آخر مادامت اقوالهما متفقة مع ما استند اليه  
الحكم منها ، هذا فضلا عن أنه لا يقدح فى سلامة الحكم - على فرض  
صحة ما يثيره الطاعن - عدم اتفاق اقوال شاهدي الاتبات فى بعض  
تفاصيلها مادام الثابت انه حصل اقوالهما بما لا تنافس فيه ولم يورد  
تلك التفاصيل او يركن اليها فى تكوين عقيدته . وكان الطاعن لا يجادل  
فى ان اقوال الشرطى السرى - فى التحقيقات متفقة مع اقوال الضابط -  
التي احال عليها الحكم ، فان نعى الطاعن فى هذا الشأن- يكون ولا  
محله . لما كان ذلك وكان من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة هو من  
الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده  
من ادلة الاتبات التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحه ، وكان الحكم  
المطعون فيه اقام قضاءه على ما استقر فى عقيدة ووجدان المحكمة من  
انيساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط تاسيما على ادلة سائقة لها  
اصلها فى الاوراق وتتفق والاقتضاء العقلى ، فان ما يثيره الطاعن فى  
هذا الشأن يكون غير صحيح ، لما كان ذلك وكان من محضر جلسة المحاكمة  
ان المدافع عن الطاعن ولئن كان قد اثار فى مراقبته عدم سؤال زوجته فى  
التحقيقات الا انه لم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، ومن  
ثم فلا يجلب له - من بعد - ان يثير شيئا من ذلك لأول مرة امام محكمة  
النقض ، اذ هو لا يعدو ان يكون تعييبا للجراءات السابقة على المحاكمة

مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم وكان النعى على المحكمة في شأن اطرأح أقوال شهود النفى لا يعدو المجادلة في تقديرها لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مضاربتها فيه أو الخوض بشأنه لدى هذه المحكمة . لما كان ذلك وكانت حيازة المخدر بقصد الاتجار هي واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله : « وحيث أنه عن قصد الاتجار فهو مقوفر في حق المتهم من كبر حجم المواد المخدرة المضبوطة بحيازته ومن ضبط المطواة والميزان النحاس ذو الكفتين مع تلك المواد المخدرة ووجود آثار منها على نصل المطواة وباحدى كفتي الميزان فضلا عن سابقة اتهام المتهم والتحريات الصادر بشأنه » . وكانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن حيازة الطاعن للمخدر كانت بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسيبب يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجريمةتين المسندتين الى الطاعن مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه العقوبة المقررة لاشدهما - وهى عقوبة الجريمة الأولى التي اثبتتها في حقه - فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في صدد الجريمة الأخرى المرتبطة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٠٢٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٤٨ )

#### المبحث :

جريمة حيازة المخدر بقصد الاتجار - حالة التلبس - تقديرها -  
نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا صريحا من المحكمة .

## المحكمة :

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أنه أثناء مرور رئيس مباحث قسم شرطة الأقصر وبرفقته زميله معاون المباحث مساء يوم ١٤/١٠/١٩٨٤ لتفقد حالة الأمن شاهد المتهم - الطاعن يسير بطريقة مريبة فاستوقفه بغية استجلاء هويته فما كان منه إلا أنلقى بواء من يده فتابعه حتى استقر على الأرض والتقطه فوجده نفاقة من القماش بداخلها مخدر الحشيش ومواجهة المتهم - الطاعن بها أقر له بأحرازها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضح الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينشأ عن ضرورة تلتزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية والفصل في قيام المبرز للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستلزم بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه - وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما دفع به الطاعن من بطلان استيقافه باعتناقه بظروف ومبررات قيامه ، ومن ثم فإن تخلي الطاعن بعد ذلك اختياراً عما تكشف بعد ذلك أنه مخدر - يشكل حالة التلبس التي تتيح القبض والتفتيش وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ولا محل لما ينهيه الطاعن على الحكم من إغفاله الرد على دفاعه القائم على منازعته في تصوير الواقعة وكيفية حصول الضبط طالما أن المحكمة قد اطمانت في نطاق سلطتها التقديرية - إلى أقوال الضباطين وصحة تصويرهما للواقعة ومن ثم فإن دفاع الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعاً في شأن تصوير الواقعة مما يكفي في الرد عليه ما أوردهته المحكمة تحليلًا

على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها واستقرت في وجدانها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . ( طعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٤٩ )

#### المبدأ :

جريمتي احرار وحرارة المخدر بقصد الاتجار - تقديرهما - عقوبتهما .

#### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن احرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن بقوله « حيث أنه عن قصد المتهم من حرارة وحرار المخدر المضبوط فقد ثبت للمحكمة أن ذلك القصد كان للاتجار في هذا المخدر وتقديمه للتعاطى للمتريدين على الفرزة التي يديرها المتهم ، إذ تم ضبط ستين حجرا معدة للتعاطى وعلى كل منها قطعة من هذا المخدر وسط الحاضرين بالمكان الذي أمره وهياه لهم لتعاطى المخدرات » . فإن الحكم إذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التي أوردها يكون قضاؤه في هذا الشأن محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن ، بما يضحى معه منعا في هذا الصدد ولا وجه له .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين الجريمتين اللتين ارتكبهما الطاعن المستوجبين لعقابه وانتهما ارتكبتا لفرض واحد بما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأحد هاتين الجريمتين - وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أعطى حكم هذه المادة ، ولا يؤثر في سلامة أنه انحرف ذكر

الجريمة الاشد ، اذ ان العقوبة المقررة-قانونا للجريمة الاولى هي ذات العقوبة للجريمة الثانية وفقا للمادة ١/٣٤ ، من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

لما كان ذلك ، وكانت عقوبة جريمة الحيازة هي ذات العقوبة التي نص عليها القانون لجريمة الاحراز التي اتهم ودين بها الطاعن ، فان النعي على الحكم يدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفض موضوعا .

( طعن رقم ٥٥١٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٥٥٠ )

##### المبدأ :

لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة ان يكون محرزا ماديا لها بل يكفي لاعتباره كذلك ان يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية او كان المحرز لها شخصا غيره .

##### الحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر انه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة ان يكون محرزا ماديا لها بل يكفي لاعتباره كذلك ان يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية او كان المحرز لها شخصا غيره ، وكان من المقرر ايضا ان الدفع بشيوع التهمة من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا اكتفاء بما تورده من ادلة الثبوت ، وكذلك فان مندرجة الطاعن في سلامة ما استخلصه الحكم من لوراق التحقيق واقوال الشهود لا يدعو ان يكون جنلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعيوى واستنباط معتقدها وهو



ما لا تجوز اشارته امام محكمة النقض : لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بإدانة الطاعن على ما ثبت من انبساط سلطانه على المخدر المضبوط تاسيسا على أدلة ساقطة لها أصلها في الأوراق وتتفق والالتضاء العقلي والمنطقي وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال شاهد الإثبات فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في تعويبه في قضائه بإدانة على أقوال شاهد الضبط بدعوى أن المخدر المضبوط بمسكن الطاعن لم يكن سلطانه ميسوسا عليه وينحل النعنى على الحكم في هذا الخصوص في حقيقة التي جدل موضوعي لا يقبل امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بخبرة التقدير فيها طالما أنه يقيمه على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن بقوله : « وحيث أنه عن قصد من احراز المتهم للمخدر المضبوط فإن المحكمة ترى من ظروف الواقعة أن احراز المتهم للمخدر المضبوط كان بقصد الاتجار وذلك من كبر حجم الكمية المضبوطة ولأنه لم يثبت من الأوراق أن احدا سلمها له لحسابه ولم يقرر بذلك وليست الكمية المضبوطة مما ترشح لاعتبار الاحراز كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي لكبر حجمها سالف البيان فضلا عما أسفرت عنه التحريات وضبط السكين التي عثر بنصلها على فتات من مادة الحشيش ومن اقرار المتهم للمضابط شاهد الإثبات وقت ضبط أنه يحوز المواد المخدرة المضبوطة بقصد الاتجار » . فإن الحكم اذا استدلل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك بما أورده على النحو المتقدم فإنه يكون محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن مما يضحى معه منعا في هذا الصدد ولا وجه له . لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( تلقى رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١١ )

القاعدة رقم ( ٢٥٨٩ )

المبدأ :

جريمة احراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي - عقوبتها -

### الحكمة :

وجيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى مما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة احرار المخدر بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى التى دان المطعون ضده بها واورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة انتهى الى عقابه طبقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ واليوند ٥٧ من الجدول رقم ( ١ ) الملحق ثم ادفع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ومصادرة المضبوطات بالتطبيق للمادة ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة احرار المخدر بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى طبقا لما تنص عليه الفقرة الاولى من المادة ٣٧ سالفه البيان هى « السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه . . . » وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذى لا يجوز ان تنقضى عن مدة أشهر بمقتضى الفقرة الثانية للمادة ٣٧ سالفه الذكر ، بالاضافة الى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من ان تلك المادة انما تجيز بتعديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية اخذ منها - اذا اقتضت الاحوال رافة القضاة - لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ ادخل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٣٧ سالفه البيان بالاضافة الى عقوبتى الحبس والمصادرة المقضى بهما يكون قد خالف القانون منا يتعين معه تصحيحه مادام ذلك التصحيح لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

( طعن رقم ٣٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٥٢ )

#### المبدأ :

قصد الاتجار فى جريمة احرار وجباة الجواهر المخدرة يتحقق بعلم المحرز او الحائز بان ما يحرزه او يحوزه من المواد المخدرة .

## المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحكمة ان ما أسنده الحكم الى الشاهد الثاني من أقوال له صداه فيما أدلى به أثناء المحاكمة ولم يحد الحكم فيما عول عليه منها عن نص ما أتت به أو فجواه فقد انصرفت عنه بذلك قتلة الخطأ في الاسناد هذا فضلا عن أنه من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة فإن مصاحبة الخفير النظامي للقوة منذ البداية أو لحاقه بها ليست بذات أثر على وجه الواقعة التي اقتنعت بها المحكمة وهي ان الطاعن يقوم على زراعة المساحة المزروعة بالقنب الهندي ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاسناد وفي هذا الصدد لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ، وكان مناط المسؤولية في حالتى احراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجانى بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة . اما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليها على سبيل الملك والاختصاص ، ولو لم تتمتع الحيازة لنادية . وكان القصد الجنائي في جريمة احراز وحيازة الجواهر المخدرة يتحقق بعلم المخرز أو الحائز بان ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلا عن هذا الركن اذا كان ما أورده في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهم بان ما يحرزه مخدر ، واذ كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان ايا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم على نحو ما ذهب اليه بوجه طعنه في هذا الخصوص . من انه غير مالك أو حائز للمساحة المزروعة محل الضبط . دفعا واضحا محددا كما جاءت محاضر جلسات المحاكمة خلوا من مضمون المستندات التي يذكرها في وجه طعنه . وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في معوناته ما يعد كافيا في الدلالة على اتصال الطاعن وعلقه بالزراعة المضبوطة وبسط سلطانه عليها عن علم وإرادة وهو ما يعد كافيا في الدلالة على حيازة الطاعن للمساحة محل الضبط والمزروعة بنبات الحشيش وعلى علمه بكنهه ، ومن ثم فان

ما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه بقلالة القصور والاخلال بحق الدفاع فى هذا الصدد غير صحيح .

لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيناً  
رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/٣ )

### قاعدة رقم ( ٥٥٣ )

#### المبدأ :

قصد الاتجار فى احرار الجواهر المخدر من الامور الموضوعية التى  
تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب .

#### الحكمة :

من المقرر ان توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفا وكان الحكم المطعون فيه قد دلت على احرار الطمعون ضدها الاولى للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم انتهى الى عدم ثبوت قيام قصد الاتجار فى حقها واعتبرها مجرد محررة لذلك المخدر ودانها بموجب المادة ٣٨ من القانون بمالف الذكر التى لا تستلزم قصداً خاصاً من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل للمادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بكنه المخدر الذى يحزره علماً مجرداً من أى قصد من القصور الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فان فى ذلك ما يكفى لحمل قصده على الوجه الذى انتهى اليه ، ولا تعدياً ما تنثيره النظامية بشأن التحريات واقتوال شاعدى اثبات وتجزئة المخدر المضبوط ان يكون جنلاً حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة التعصى وتجزئتها والاخذ بما تظمن اليه واطراح ما عداه مما لا يخون اثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٣٨٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٨ )

قاعدة رقم ( ٥٥٤ )

المبدأ :

القصد الجنائي في جريمة احراز وحيازة المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بان ما يحوزره او يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا .

المسألة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة احراز او حيازة المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بان ما يحزره او يحوزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا - وكانت المحكمة غير مكلفة بالتمسك استقلا عن هذا الركن متى كان ما اوردته في مجوناتها حكمها كافيا في الدلالة على ان المتهم كان عالما بان ما يحزره مخدر - وكان ما اوردته الحكم في مجوناته كافيا في الدلالة على ان الطابع هو الذي قام بزراعة نبات الخشخاش المنتج للافيون مما يسوغ به اطراح دفاعه ومن ثم كان ما ساقه الطاعن في هذا الصدد يكون غير ذي وجه ولا يعتد به لما كان ذلك وكان من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قلبي الموضوع بالفصل فيها. فلما انه يقيمها على ما ينتجها - وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله : « وحيث انه عن قصد الاتجار فهو ثابت بجلاء من ظروف وملابسات الدعوى وما جاء بالتحريات » كما اورد بمذوناته : « ان التحريات الجدية للمعينة ..... رئيس منطقة مخدرات النجف التي اجراها بالاشتراك مع ..... دلت على ان المتهم ..... من قرية التوفيقية مركز مسالوط يقوم بزراعة ارض زراعية حيازته بزملم التوفيقية بنساحة ابو عبيد نباتات مخدرة وذلك بقصد الاتجار في خبثها ، كما جاء بالحكم انه تم ضبط المتهم بناء على اذن النيابة داخل الزراعة حيث شاهد رجل الضبط نبات الخشخاش المنتج للافيون ينزوع بصورة منتظمة ومنتشرة بكثافة وسط زراعات الفول الخاصة بالمتهم وانهم لاحظوا لسفل نباتات الخشخاش

كأثر مصاد كما شاهدوا بعض نبات الخشخاش مقلع وملقى وسط وعلى اطراف الحقل ، وإن عدد ثياب الخشخاش المنتج للأفيون ٢٥٠١٠٠ شجيرة « - لما كان ذلك فإن ما استدل به الحكم على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن يكون سائغا وقائما على ما يحمله ومن ثم كان نعى الطاعن فى هذا الصدد غير مسجود . لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٨٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٢/٢٣ / ١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم ( ٥٥٥ )

المبيد :

القصد الجنائى فى جريمة احرارز وحيازة مخدر يتحقق بعلم المحرز او الحائز بان ما يحزره او يحوزه من المواد المخدرة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة وتلفيقها من الدفع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن اليها بما يفيد اطرافه فإن ما يثيره الطاعن عن قصور الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان القصد الجنائى فى جريمة احرارز وحيازة مخدر يتحقق بعلم المحرز او الحائز بان ما يحزره او يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن اذا كان ما اوردته فى حكمها كافيا فى الدلالة على علم المتهم بان ما يحزره مخدر ، وكان ما اوردته الحكم المطعون فيه فى مدوناته كافيا فى الدلالة على توافر هذا العلم لدى الطاعن فإن ما ينهه الطاعن على الحكم من قصور يكون على غير مسند .

( طعن رقم ٥٩٢٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢/١٧ / ١٩٨٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٥٦ )

المبيد :

جريمة احرارز نبات وينور الجشيش بغير قصد الاتجار او التعاملى او الائتعمال الشخصى - عقوبتها .

## المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه انتهى الى إدانة المطعون ضده بوصف انه بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٥ احرز نبات ويذور الحشيش بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وقضى بتغريمه مائة جنيه والمصادرة على اعتبار أن الواقعة مخالفة بالمادة ٤٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والجدول رقم (٥) المنقح به . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٨ من هذا القانون المعدل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ المعمول به من اول ابريل سنة ١٩٨٤ والذي وقعت الجريمة في ظله تنص على انه « مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها القانون يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من حاز أو احرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة ، أو زرع نباتا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو حازه أو احرزه أو اشتراه أو سلمه أو نقله ، وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذلك كله في غير الاحوال المصرح بها قانونا » وتنص المادة ٣٧ من القانون التي احال اليها النص المتقدم على عقوبة السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة الاف جنيه ، فان واقعة احراراز النباتات المخدرة احرارازا مجردا من القصد التي دين بها المطعون ضده تعتبر بهذه المثابة جنائية عملا بنص المادتين ٣٧ ، ٣٨ سالفتي الذكر ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر حين اعتبر واقعة الدعوى مخالفة على الرغم من وقوعها لاحقه لسريان تعديل المادة ٣٨ المتقدمة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع تعين ان يكون مع النقض الاجالة .

( ملعن رقم ٦٢٥٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢ )

## اللائحة رقم ( ٥٥٧ )

### المبدأ :

كل من حاز أو احرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قديم للتعاطي جوهرا مخدرا كان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بايئة

صوره وذلك في غير الاحوال المصرح بها قانونا يعاقب بالاعدام أو الاشغال المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة الاف جنيه - المصادرة وجوبا تستلزم ان يكون الشيء المضيوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء اما اذا كان الشيء مباحا لمصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة فإنه لا يصح قانونا للقضاء بمصادرة ما يملكه .

### المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد ان اورد واقعة الدعوى وادلة الثبوت عليها بالنسبة للمطعون ضده الاول ..... انتهى الى معاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وفقا للمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٤ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق به والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ سنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات نظرا لطروف الدعوى ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ سالف الذكر تنص على أن « يعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة الاف جنيه الى عشرة الاف جنيه . ( ١ ) كل من حاز أو احرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بآية صورة وذلك في غير الاحوال المصرح بها في هذا القانون » . وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على انه : « استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيقه المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة » . فان الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة احرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع ان العقوبة المقررة هي الإعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد اخطأ في تطبيق القانون معا كان يقتضى نفيه وتصحيحه . غير انه لما كانت الدرجات البخارية غير



محرم احرازها ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الاحوال انما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير من النية ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم ان يكون الشئ المضبوط محرماً تدلوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك الملك والحائز على السواء - اما اذا كان الشئ مباحاً لصاحبه الذى لم يكن فاعلاً او شريكاً فى الجريمة فانه لا يصح قانوناً القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتضت على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط الدرلة البخارية محل الطعن ودون بيان ملكها وهل هو المطعون ضده الثانى الذى كان يقودها ام شخص اخر ومدى حسن نية ايا منهما وهتكت بجريمة احراز المخدر المضبوط ، وكان هذا الغرض وذلك القصور من شأنهما ان يعجزا محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار الثابتها فى الحكم والتقرير برأى فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن - وهو عيب يتسع له وجه الطعن - لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد شاب خطاً فى تطبيق القانون وقصور فى التسبب بما يوجب نقضه - الدعوى واحاطت بظروفها وادلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين حلة النفى فرجحت دفاع المتهم وداخلتها الربية فى صحة عناصر الاثبات ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان وكيل النيابة المحقق اطلع على دفتر احوال وحدة مكافحة المخدرات بالمحلة الكبرى الثابت به قيام شاهد الاثبات الاول لتنفيذ الاذن بالتفتيش فى الساعة ٧ م يوم ١٩٨٤/٩/٢٤ ومع سيارة الشرطة وقائدها ثم عودته فى الساعة ٨ م اليوم ذاته ومع الشاهد الثانى بعد ضبط المطعون ضدهما ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتبرئه المطعون ضده الثانى دون ان يعرض لدلالة دفتر الاحوال المار ببيانه ، ومع خلو الحكم مما يفيد ان المحكمة قد فطنت الى هذا الدليل ووزنته ، فان ذلك مما ينبىء بانها اصدرت حكمها دون ان تحيط بادلة الدعوى وتمحصها مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة للمطعون ضدهما معا .

( طعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦ )

قاعدة رقم ( ٥٥٨ )

المبدأ :

توافر قصد الاتجار فى احرار المخدرات هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائفا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الاخر ولا يعرف اى الامرين قصته المحكمة ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى وورد اقوال رئيس القسم ووكيله كما هى قائمة فى الاوراق ، ثم ساق ما قصد اليه فى اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفى قيام التناقض ، فان ما تثيره الطاعة فى هذا الشأن يكون فى غير محله . - لما كان ذلك وكان من المقرر ان توافر قصد الاتجار هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائفا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احرار المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرر للمخدر ودانه بموجب المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المخبر بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن اى قصد من القصد الخاصة المخصوص عليها فى القانون ، فان ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه . اما ما تثيره الطاعة من ان التحريات واقوال شاهدى الاثبات ، والكمية المضبوطة وظروف ضبطها يدل على توافر قصد الاتجار فى حق المطعون ضده - فهو لا يعدو ان يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير اقامة الدعوى وتجريئتها والاخذ بما تظمن اليه واطراح ما عداه مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٥٩ )

المبدأ :

مناطق المسؤولية في حلاتي لحراز وحيازة الجوهر المخدر هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه .  
بأى صوره عن علم وإرادة اما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان مناطق المسؤولية في حلاتي اجراز وحيازة الجوهر المخدر هو بثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأى صوره عن علم وإرادة اما بحيازة المخدر حيازة عادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون ما أورده من وقائع وظروف الدعوى - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يكفي للدلالة على قيامه وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه انه استند في ادانة الطاعن الى شهادة المساعد الإداري بجمرك تفتيش الركاب لميناء القاهرة الجوي ورئيس قسم جمرك تفتيش الركاب التي حصل مؤداها تفصيلا ولا ينازع الطاعن في صحة ما أورده الحكم منها - ومن ثم فإن الحكم يكون بريئا من قالة القصور في التسييب . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

ومن حيث انه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧

لسنة ١٩٥٩ ، تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه انه مبني على مخالفة القانون او على خطأ في تطبيقه او في تأويله ، وكانت جريمتا احراز الجواهر المخدرة والشروع في تهريبها اللتان دين الطاعن بهما - قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتعين معه وفق صحيح القانون تطبيق نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليه بالعقوبة المقررة لجريمة احراز جوهر مخدر باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الاشد ، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب-الجمركي ، اذلية كالت ام تكميلية وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ووقع على المحكوم عليه بالإضافة الى العقوبة الاصلية المقررة لجريمة احراز المخدر ، العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي قائم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية .

( طعن رقم ٤١٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧ )

### قاعدة رقم ( ٥٦٠ )

#### المبحث الأول :

جريمة احراز جوهر مخدر - تقدير اقوال الشهود من ملطة محكمة الموضوع - اخذ المحكمة المتهم بالفقر المتيقن في حقه - اثره .

#### المبحث الثاني :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جوهر مخدر التي دان الطاعن بها واقام عليها في حقه ادلة مستقاة من اقوال شاعدي الاثبات ومن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي وهي ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان تقدير اقوال الشهود هو مما يتحمل به محكمة الموضوع التي لها ان - تعرض عن قائله شهود النفي ما دامت لا تنق يما شهدوا به وكان الحكم المطعون فيه قد

اطرح اقوال شاهدى نفى الطاعن لاسباب سائفة افصح فيها عن اطمئنانه الى اقوال شاهدى الاثبات دون شاهدى النفى اللذين ثبت انهما من ذات قرية الطاعن وان - تحدهما جار له فى السكن فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير مقبول - لما كان ذلك وكان من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تتدخل من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى احلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اضلها فى الاوراق ، وانه ليس ثمة ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن تجد فى تحريات واقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفى لاستناد واقعة احراز الجوهرا المخدر للمتهم ولا ترى فيها ما يقنعها بان هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطى او الاستعمال للشخصى دون أن يعد ذلك تناقضا فى حكمها واذ خلصت المحكمة فى الحكم المطعون فيه الى عدم مساندة سلطة الاتهام فيما ذعبت اليه من ان احراز الطاعن للمخدر المضبوط معه كان بقصد الاتجار لخلو الاوراق من دليل مقنع يساند ما ورد بتحريات الشرطة واقوال ضابطى الواقعة فى هذا الخصوص وانتهت الى اخذ المتهم باليقين فى امره باعتباره محرز المخدر بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى فان ما يتعاه الطاعن فى هذا الوجه فضلا عن انعدام مصلحة فى اثارته لا يدعو ان يكون مجادلة موضوعية لا تجوز اثارتها امام محكمة النقض ويكون الطعن برمته على غير اساسي متعينا رفقه موضوعا .

( طعن رقم ٢٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٥٦١ )

المبدأ :

احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمه على ما ينتجها .

### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة فبادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمها على ما ينتجها ، واذ كان البين من الحكم المطعون فيه انه عرض لقصد الاتجار واستظهره في قوله : « وحيث انه عن قصد الاتجار فترى المحكمة ثبوته في حق المتهم - الطاعن - مما ورد بمحضر التحريات وأقوال ضابطي الواقعة والتي اطمأنت المحكمة اليها فضلا عن كبر حجم كمية المخدر المضبوطة مع المتهم واحتفاظه بها كلها في جيوب الصديري الذي يرتديه الامر الذي تستخلص منه المحكمة توافر قصد الاتجار في حقه » . وكانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - ان احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار ، فان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التحليل على توافر هذه القصد لا يكون حجة .

( طعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٥٦٢ )

#### المادة :

حيازة المواد المخدرة - سلطة محكمة الموضوع - مناط ذلك .

### الحكمة :

وكان الدفع بصدد الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، واذا كانت المحكمة قد اقتنعت - استنادا الى اقوال شاهد الواقعة - بان الضبط تم بناء على الاذن الصادر به ، كما اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوية

اجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع . ولما كان ذلك وكان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا يستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التي تطمئن اليها بما يفيد اطرافها - وكان الخصم المطعون فيه قد نقل عن شاهد الاثبات أن المخدر المضبوط قد عثر عليه بحجرة نوم الطاعن ، وهو ما له معينه الصحيح من أقوال الضابط وأقوال والده الطاعن في التحقيقات - على ما يبين من مطالعة المفردات المضمومة - ثم عرض الحكم للدفع بشيوع التهمة وعدم العلم بوجود المخدر واطرحه في قوله « وحيث أنه عما اثاره الدفاع بشأن شيوع الاتهام بمقولة أن المتهم لا يسيطر على الحجرة التي ضبط بها المخدر ولم يكن عالما بوجود المخدر فمرتدود بما ثبت من التهميات التي تطمئن اليها المحكمة من أن المتهم يحوز مواد مخدرة ومن ضبط المخدر بحجرة نوم المتهم التي يقيم بها بمفرده ومن ثم نكون يد المتهم مبسطة على تلك الحجرة ويكون عالما ومشترا عما ضبط بها من مخدر » . ومن ثم فإن الحكم يكون قد اقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على مكان ضبط المخدر وعلمه بوجوده تاسيما على أدلة ساقطة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاتضاء العقلي ، ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد غير متحيد ، لما كان ما تقدم فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس .

( طعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٦٣ )

### جريمة احراز المخدر

#### المبدأ :

من المقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة من غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

## المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من قالة الخطأ في الاسناد بشأن ما حصله الحكم في تصويره لواقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشاهد من أن المتهم تخلى عن المخدر عندما تقدم الشاهد نحوه في حين أن الشاهد قرر أن المتهملقى بالمخدر أثناء ملاحقته له اثر فراره عند رؤيته للضابط . مردودا بما هو مقرر من أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . ولما كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه أن أقوال الشاهد قد تضمنت الواقعة الجوهرية التي عول عليها الحكم واتخذها سندا لقبائنه وهي تخلي الطاعن عن اللقافة التي تحوي المادة المخدرة والقى بها على الأرض مما تتوافر به حالة التلبس بالجريمة ، كما أن الصورة التي أوردتها الطاعن في أسباب طعنه لا تنفي قيام تلك الحالة ، لأن القول بأن الطاعنلقى بالمخدر لخشيته من الضابط ، فانه - بقرض صحته - ليس من شأنه أن يمسح الأثر القانوني لقيام حالة التلبس ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن يكون على غير أسس .

( طعن رقم ٣٧٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣ )

قاعدة رقم ( ٥٦٤ )

## المبدأ :

من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الحائز جائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شقشا غيره .



## الحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد كل ثبوتها في حقه لائحة ملخصة مستمدة من أقوال المقدم ..... بقسم مكافحة المخدرات ومن تقرير معامل التحليل . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يشترط شكلا معينا لأذن التفتيش ، وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون الأذن واضحا ومحددا بالنسبة الى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدرة مختصا مكانيا بإصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بإمضائه فإنه لا يعيب الأذن عدم تعيين اسم المأمور له بإجراء التفتيش ، ولا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى مادام الأذن لم يعين مأمورا بعينه .

وإذ كان الثابت من محتويات الحكم المطعون فيه أن الذى أجرى التفتيش هو المقدم ..... بقسم مكافحة المخدرات بالقاهرة ، وكان الأصل فى الإجراءات حملها على الصحة ما لم يقم الدليل محل خلاف ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند الى ذلك فى رفض الدفع ببطان اذن التفتيش يكون قد وافق صحيح القانون ، ويضحي ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الحائز حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما .

لما كان ذلك ، وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه فى محتوياته كافيها فى الدلالة على جواز الطاعن للمخدر المضبوط ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يدعوى القصور فى التفتيش والفساد فى الاستئلال يكون غير سديد . ويكون طعنه على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

قاعدة رقم ( ٥٦٥ )

المبدأ :

حيازة او احرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حيازة واحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار في قوله : « وحيث أن المحكمة تستخلص من ظروف الواقعة وأخصها كبر حجم الكمية المضبوطة فضلا عما دلت عليه التحريات من أن الاحراز كان بقصد الاتجار » . وكانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - بأن احراز الطاعن لثبوت المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار ، فإن نعيه على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

( طعن رقم ٣٧٧١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٥٦٦ )

المبدأ :

جريمة احراز مواد مخدرة - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشكلت في ثبوت الاتهام - شرط ذلك - تطبيق .

المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين التهمة المستندة الى الطعون قده ، حصل اقوال المقدم ..... بما مؤداه انه بينما كان

وزميله المقدم ..... فى طريقهما لتنفيذ اذن النيابة العامة بضبط وتفتيش أحد المتهمين ، أبصر المطعون ضده خارجا من بستان المائون بتفتيشه ، وما أن رآه حتى ألقى لفافة النقطةا المقدم ..... وبفضها تبين أنها تحوى مواد مخدرة ، ثم خلص الحكم الى القضاء ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة اليه بقوله : « وحيث أن أوراق التحقيق المعروضة على المحكمة هى تجديد لأوراق التحقيق الأصلية الخاصة بالواقعة والتي فقدت ، وإن المقدم ..... الذى قام بالنقاط اللفافة التى عثر بداخلها على المخدر المضبوط لم يسأل فى الأوراق المعروضة . ومن ثم فإن المحكمة بهذا الشكل لا تطمئن الى حقيقة وكيفية الضبط وتكون التهمة محل شك وبالتالي غير ثابتة فى حق المتهم ويتعين مع ذلك تبرئة ساحته منها .. » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لئن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى ثبوت الاتهام إلا أن شرط ذلك أن تكون قد املت بواقعة الدعوى وأدلتها وأن يخلو حكمها من الخطأ فى تطبيق القانون دون عيوب التسبب ، وكان من اللازم فى أصول الاستدلال أن تكون الأسباب التى يستند إليها الحكم من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها من نتائج فى غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ، وإذا كان مجرد عدم سؤال ضابط الواقعة بمعرفة النيابة العامة ليس من شأنه أن يؤدى ، بذاته ، الى الشك فى حقيقة الواقعة وكيفية الضبط ولا الى اهدار الدليل المستمد من أقوال شاهد الواقعة الاخر الذى حصل الحكم أقواله ، على ما سلف بيانه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال متعيينا نقضه والاعادة .

( طعن رقم ٤٢٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٥ )

## ثانيا

### جريمة تسهيل تعاظم المخدرات

قاعدة رقم ( ٥٦٧ )

المبدا :

جريمة ادارة مكان لتعاظم للمخدرات - توافرها .

الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه بتوافر جريمة ادارة وتهيفه واعداد مكان لتعاظم المخدرات التى دان الطاعن بها على مجرد ضبط المتهمين للآخرين - بجنتين مخدر العشيش فى مقهاه دون أن يظهر العناصر القانونية التى تقوم عليها تلك الجريمة من تقاضى مقابل وتخصيص مكان لتعاظم المخدرات ويورد الأدلة على توافرها فى حق الطاعن ، فإنه يكون قاصر قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٥٦٨ )

المبدا :

تسهيل تعاظم المخدرات بغير مقابل - عقوبتها .

الحكمة :

استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يفصح عن أن المشرع اختط خطة تهدف الى التدرج فى العقوبات تبعا لخطورة الجريمة فنص فى المادة ٢٣ على عقوبة الاعدام

لجريمة تهدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك ، وكذا إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدر وكان ذلك بقصد الاتجار ، وأعقب ذلك فنزل بالعقوبة في المادة ٣٤ وجعلها الإعتماد أو الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة أقل خطورة وهي الاتجار في المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة في الجدول رقم ٥ المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في أغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت في غير تلك الأغراض ، ثم الحق بهذه الجرائم في الفقرة د من هذه المادة جريمة إدارة أو تهيتة مكان لتعاطي المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ حالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطي بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة فقط - دون الاعدام وهذه المخيرة بين الفقرة « د » من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن إدارة أو اعداد أو تهيتة المكان في حكم الفقرة د من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات انما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الامر المستفاد من منطق التأقيم في هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطي بتفليظ العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين في المواد المخدرة سواء بسواء ، أما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف نوعا والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته .

( طعن رقم ٥٢-٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٥٦٩ )

المبدأ :

جريمة احرار مخدر بقصد التعاطي - حالة التلبس - توافرها .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر

به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها . وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وتقدير التعامل الكيميائية وهي أدلة سائغة وكافية من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، عرض لما دفع به الطاعنان من بطلان القبض والتفتيش وانتفاء حالة التلبس لاستحالة مشاهدة الضابطين للمخدر وهو موضوع على الأحجار الفخارية من مسافة ثلاثة أمتار كما أن قطعة الخشب المثبت عليها الأحجار لا يمكن نسبة حيازتها لأي من الطاعنين ، وأطرحه بقوله « وحيث أنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش وانتفاء حالة التلبس لما سلف فمردود بأن الضابطين قررا بأنهما اقتريا إلى مكان أعداد المشروبات « النصبة » والموضوع عليها أحجرة الجوزة والتي بها الجوهر المخدر . وأنهما قد شاهدا الجوهر المخدر موضوعا فوق المعسل بحالة ظاهرة وبدون عناء وأن المعسل الموجود بداخل الأحجرة لم يكن محترقا وهو متميز في لونه عن الجوهر المخدر . وإذا كانت المحكمة تطمئن إلى أقوال الضابطين في شأن ما قرراه فإن ذلك يوفر امكان الرؤية منهما للمخدر وتميزه عن المعسل الأمر الذي تقوم معه حالة التلبس بالجريمة كما تقوم معه الدلائل الكافية للقبض والتفتيش للمتهمين مما يكون معه الدفع ببطلان القبض والتفتيش في غير محله خليك بالرفض » . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم ، استخلاصا من أقوال الضابطين ، من أماكن مشاهدتهما للمخدر ظاهرا فوق الأحجار الفخارية ، التي كان يقف امامها الطاعنان . وهو ما يوفر حالة التلبس في حقهما - كافيا وسائغا في أطراح دفاع الطاعنين - فذكر فإن ما يفيره الطاعنان من مجادلة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة التي اطمأنت إليها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، ولا يقدح في سلامة الحكم تزيده فيما استطرد إليه من أن الضابطين اقتريا من مكان أعداد المشروبات . مادام أن الثابت من مطالعة الحكم أن ما تزيده إليه في هذا الصدد لم يكن له أثر في منطق أو في النتيجة التي انتهى إليها ، وأنه لم يورده إلا بعد أن كان قد فرغ وخلص - في منطق سائغ - إلى مسئولية الطاعنين عن احراز المخدر الضبوط .

قاعدة رقم ( ٥٧٠ )

المبدأ :

جريمة احراز جوهر مخدر بقصد التعاطي - من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشاهد وسائر العناصر المطروحة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها مانفا مستمدا من أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق .

الحكمة :

وجيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جوهر مخدر بقصد التعاطي التي دان الطاعن بها ، واورد على ثبوتها في حقه أدلة مساندة لها معينها الصحيح من اقوال شاهد الاتبات وتقدير معامل التحليل ومن شأنها ان تؤدي الى ما رقبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان اذن التفتيش ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ولا يقدر في ذلك ان يكون المدافع عن الطاعن قد أبدى في مرافعته « ان المقصود تفتيش عن سلاح » إذ ان هذه العبارة المرسلة لا تفيد الدفع ببطلان التفتيش الذي يجب ابدائه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلا عن انه متى كان الثابت انه قد صدر لذن من الذليلة العالمة بالتفتيش لضبط ما يحوزره او يحزره الطاعن من اسلحة وفخسلتر في غير الاحوال المصرح بها قانونا ، فانكشفت جريمة احراز المخدر عرضا اثناء تنفيذه فان الاجراء الذي تم يكون مشروعا ، ويكون اخذ المتهم بنتيجته صحيحا ولا يصح الطعن بأن ما تم فيه تجاوز الامر الصادر للامور لضبط ما دام هو لم يقم بأى عمل ايجابى بقصد البحث عن جريمة أخرى غير التي صدر عن اجلها الامر ،

فمن البداية أن الاجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما ينهه الطاعن على الحكم من أنه لم يرد على دفاعه القائم على أنه كان في مكتبته التخلص من المختر فمردود بأن الامل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشاهد وسائر العناصر المطروحة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أجله مقبولة في العقل والمنطق ولها اهلها في الاوراق ، وإذا استخلصت المحكمة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى استخلاصا سائفا استنادا الى أقوال الضابط وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - فإن ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم ان شاهد الاثبات شهد بانه واجه الطاعن بالمضبوطات فاعترف له بحيازتها ولا يدعو ما اثبته الضابط في هذا الشأن من كونه مجرد قول للضابط يخضع لتقدير المحكمة التي أفصحت عن اطمئنانها اليه ومن ثم يكون هذا النعى في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما قصد اليه الطاعن من تقديمه مستندات دالة على حسن سلوكه - ويفرض صحة ما يقرره - فلننا لا تدل على نفي الفعل المكون للجريمة او اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد بل المقصود بها إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة طبقا للتصوير الذي أخذت به بما يعتبر تقديمها دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من الذي أخذت به بما يعتبر تقديمها دفاعا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفي ان يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بالادانة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يفيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برسته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٣١٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٥٢١ )

المبدأ :

جريمة احتراز مخدر بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشفهي - التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة .



ـ من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الامور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب .

### المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى واورد مؤدى ادلة الثبوت فيها عرض لقصد الاتجار ونفى توافره في حق المطعون ضده بقوله « وحيث انه لا دليل يقطع ويجزم بأن المتهم حاز الجوهر المخدر المضبوط بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، إذ لا يكفي لثبوت الاتجار ما شهد به الشاهدين ما لم تتايد أقوالهما بدلائل تقررهما » . . . وانتهى الحكم الى اعتباره محرزاً بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى واورد أقوال الضابطين شاهدي الاتبات كما هي قائمة في الأوراق ، ثم ساق ما قصد اليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفي قيام التناقض ، فان ما تثيره الطاعة في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك . وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الامور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ، مادام تقديرها مستقلاً . وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت حيازة المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيها المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز للمخدر وأنه بموجب المدة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ التي لا تستلزم قصداً خلاصاً من الاحراز ، بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بملكية الجوهر المخدر علماً مجرداً عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون ، فان في ذلك ما يكفي لحمل قصده بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه - اما ما تثيره الطاعة من أن التحريات وأقوال شاهدي الاتبات وكبر الكمية المضبوطة ومن ضبط ميزان به تثار الحشيش

قد جرت بأن المطعون ضده ممن يتجرون في المواد المخدرة ، فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول منطه بحكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والخذ بما تطمئن اليه واطراح ماعدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٢٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٧ )

### قاعدة رقم ( ٥٧٢ )

#### المبدأ :

جريمة احراز مخدر بقصد التعاطى واعداد مكان وتسهيله للغير لتعاطى المواد المخدرة - من حق محكمة الموضوع أن تمتص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما أنه من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع .

#### الحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة مستمدة من أقوال رئيس مباحث مركز بلبس ومن تقرير التحليل ومن اعتراف الطاعن بالتحقيقات وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، كما حصل دفاع المتهمين - الطاعن والمتهم الآخر - واطرحه في قوله : « ويجلس المحاكمة أنكر المتهمين الاتهام وطلب الحاضر معهما القضاء أصليا ببراءتهما تأسيسا على عدم

صحة تصوير الضابط للواقعة بأنهما كانا فى حالة تلبس وان اعترافهما بالتحقيقات لا يطمئن اليه اذ جاء وليد اكراه معنوى لاحتجازهما يتشرطة وختم مراقبته بطلب اخذهما احتياطيا بالرقابة ، وحيث ان المحكمة لا تقول على انكار المتهمين بجلسة المحاكمة اذ لا دليل بالأوراق أو شبهة دليل على ان اعترافهما بالتحقيقات كان اعترافا غير اختيارى وليد امر غير مشروع ، كما تعرض المحكمة عما ساقه الدفاع الحاضر معهما عن الدفع ببطان القيص والتفتيش اذ انه فضلا عن ان اعترافهما من شأنها ان تصحح ما قد يكون قد شاب اجراءات ضبطهما من بطلان فمن الثابت بالأوراق انه لدى دخول للضابط مقهى المتهم الثانى ابصر المتهم الاول جالسا على المنضدة التى عليها حجارة الجوزة وبها التبنغ الذى كانت تطوى قطعة من مخدر الحشيش ، كما ان المتهم الثانى - الطاعن - صاحب المقهى كان عاكفا على اعداد الجوزة بوضع الحجر الذى يعلوه التبنغ وقطعة المخدر بها فى الوقت الذى كانت غابة الجوزة فى فمه وهذه الواقعة فى حد ذاتها تكشف عن قيام حالة التلبس فاذا قيام الضابط بتفتيش المتهمين فيكون اجراءه سليما ولا مطعن عليه ويكون الدليل المستمد منه صحيحا ومتقفا واحكام القانون ، أما عن التهمة الثانية المندة للمتهم الثانى - الطاعن - وهى اعداده مكانا وتسهيله للغير تعاطى المواد المخدرة فهى بدورها ثابتة قبله ثبوتا يقينيا من ضبط المتهم الاول جالسا بمقهاه وهو قائم على خدمته باعداد الجوزة له لتعاطى المادة المخدرة وفى وضع يئس بذاته عن ان المتهم الثانى كان متصلا بالجوزة وبباقى المضبوطات « . لما كان ذلك وكان من المقرر ان الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائل العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى بصحتها وهى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها مستند على اقله مقبولة فى العقل والمنطق ولما اصلها فى الاوراق - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كما انه من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يادون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاحن وحام حولها من شبهات كل ذلك

مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي سلقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يتحل الى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لادلة الدعوى ومصادرتها في عقيدتها مما لا يقبل اثرته امام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن انه سمح للمتهم الاول بتدخين المخدرات في « جورة » دخان المعسل في حضوره وتحت بصره وكان هذا الذي اثبتته المحكمة - بما ينطوي عليه من تحلل الطاعن من التزامه القانوني بمنع تعاطي المخدرات في محله العام وتفاضيه عن قيام المتهم الاخر بتدخين المخدرات امامه ثم تقديمه جورة دخان المعسل له وهو على بصيرة من استخدامها في هذا الغرض - تتوافر في حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاطي المخدرات كما هي معرفة في القانون ومن ثم فانه لا محل لما يحتاج به الطاعن من عدم توافر اركان جريمة تسهيل تعاطي المخدرات في حقه ويضحي منعاه في هذا الشأن غير سديد ، لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٧٣ )

#### المبحث ١

جريمة ادارة وتهيلة مكان لتعاطي المخدرات - حكم الامانة يجب لصحة ان يشتمل بذاته على بيان ان ادارة المكان بمقابل يتقاضاه القائم عليه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار لثابتها في الحكم .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يفصح

عن أن المشرع لخطط خطة تهدف إلى التدرج في العقوبات تبعا لخطورة الجريمة فنص في المادة ٣٣ على عقوبة الاعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا افتتاح أو استهراج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة متى كان ذلك بقصد الاتجار والعقب ذلك بالعقوبة في المادة ٣٤ إلى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة أقل خطورة وحتى الاتجار في المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم في خيالة جواهر مخدرة لاستعمالها في أغراض معينة وتصرفوا فيها بأي صورة كانت في غير تلك الأغراض ثم الحق بهذه الجرائم في الفقرة « د » من هذه المادة جريمة إدارة وإعداد أو تهية مكان لتعاطي المخدرات وبعد ذلك عرّضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطي بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقدرت لها عقوبة أخف نوعا وهي عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة - وهذه المغايرة بين الفقرة « د » من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن إدارة أو إعداد أو تهية المكان في حكم الفقرة « د » من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الأمر المستفاد من منطوق التائيم في هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطي بتغليظ العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، أما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته - لا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إدارة وتهية مكان لتعاطي المخدرات وإذا كان الحكم بالإدانة في تلك الجريمة يجب لصحته أن يشمل بذاته على بيان أن إدارة المكان بمقابل يتقاضاه القائم عليه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم وكان الحكم المطعون فيه - سواء في بيان واقعة الدعوى أو سرد أسـوال

الشاهد - قد خلا من ذكر هذا البيان فانه يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة - هذا الى ان الحكم المتطوع فيه رد على دفع الطاعن ببطاين القبض والتفتيش بان « لرجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصاتهم دخول المحال العامة او المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو اجراء انكرى اكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المجال العامة وان لأمور الضبط القضائى أن يضبط ما تدركه حواسه لأول وهلة من جرائم وهو ما توافر فى هذه الدعوى لان الرائد ..... شاهد المقهى مضاء فى وقت متأخر من الليل دخل اليه لاستطلاع الامر بموجب حقه المخلو قانونا وشاهد لأول وهلة ان المقهى اعتدى وحيات لتعاطى المخدرات » - فى حين انه من المقرر ان المحل العام يصبح خاصا فيتمتع بحرمة المسكن فى الاوقات التى يغلق فيها فى وجه الجمهور - فاذا كان الثابت من الحكم ان الضابط شاهد مقهى الطاعن مضاء فى ساعة متأخرة من الليل فاقتررب منها فشاهد مكانا ينبعث منها يخالطه رائحة الحشيش فدخل المقهى فوجد الطاعن ممسكا بترجيلة نحاسية يمررها على الرواد - فانه كان يقتضى على المحكمة ان تتحقق من وقت حصول الواقعة وما اذا كانت المقهى مفتوحة للجمهور أم مغلقة وكيفية دخول الضابط اليها وصولا الى التحقق من صحة أو عدم صحة الدفع من حيث الواقع والقانون معا .

( طعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٧٤ )

المبدأ :

جريمة احراز مخدر بقصد التعاطى - المشرع صرح فى المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية على رجال السلطة الدخول فى أى محل مسكون الا فى الاحوال المبينة فى القانون - مفاد ذلك .

المحكمة :

ومن حيث ان الحكم المتطوع فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله « انه أثناء قيام الرائد ..... لملاحظة حالة الامن وضبط المشتبه فيهم

والهاربين من الجندية والمحكوم عليهم وفيما كان يمر ليلا بناحية  
البراجيل في منطقة حديقة الانشاء سمع أصواتا تصدر من أحد المباني  
في طور الانشاء ليس له أبواب أو شبابيك كما شاهد كمية من الحجار  
تنبعث منه فدخل اليه حيث شاهد شخصين يجلسان على الأرض ويتناولان  
تعاطى الجوزة كما ان أحدهما يقوم بتقطيع شيء ويقوم بوضع القطع  
على أحجار وأمامها قطع من الفحم المشتعل وقطعة من الصفيح فاقترب  
منه وتمكن من ضبطه والشيء الذي يقوم بتقطيعه فتبين أنه لفافة سلقانية  
بداخلها مادة داكنة اللون تشبه الحشيش وأنه يدعى ..... ( انطاعن  
الاول ) وتبين أن الشخص الآخر الذي تم ضبطه يدعى ..... فقام  
بضبط تلك الأشياء ومواجهتهما اعترفا بتعاطيهما المخدر المضبوط فتم  
ضبطهما والأشياء سالفة الذكر . ثم عرض الحكم للدفع ببطلان تفتيش  
المنزل والقبض على الطاعنين واطرحه بقوله « أن المشرع وإن كان قد  
حرم في المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية على رجال السلطة  
الدخول في أي محل مسكون الا في الاحوال المبينة في القانون ، الا أن  
المقصود من تلك المحال هي المحال المسكونة بأهلها ولما كان الثابت من  
التحقيقات أن المكان الذي ضبط المتهمان فيه هو في طور الانشاء ليس له  
أبواب أو نوافذ وأنه غير مسكون من أحد بطبيعته هذه ومن ثم فإن  
حرمة المساكن التي قصد المشرع حمايتها تكون غير متوافرة في مكان  
الضبط مما يبيح لرجل السلطة العامة الدخول اليه للملاحظة حالة الامن  
والنظام ومن ثم يكون القول ببطلان التفتيش وما تلاه من قبض غير  
قائم على أساس . لما كان ذلك ، وكانت حرمة المسكن انما تستمد من  
حرمة الحياة الخاصة لصاحبه ، فإن مدلول المسكن يتحدد في ضوء  
ارتباط المسكن بحياة صاحبه الخاصة ، فهو كل مكان خاص يقيم فيه  
الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة ، وعلى ذلك فإن عدم اكتمال بناء المسكن  
أو عدم تركيب أبواب أو نوافذ له لا يقدح في أنه مكان خاص طالما أنه  
في حيازة صاحبه يقيم فيه ولو لبعض الوقت ويرتبط به ويجعله مستودعا  
لسرته ويستطيع أن يمنع الغير من الدخول اليه الا بإفنته ، فلا يعد مكانا  
متروكا يباح للغير دخوله دون إذنته ولا يجوز لرجال السلطة العامة

دخوله الا فى الاحوال المبينة فى القانون . واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على اعتبار المبنى الذى تم فيه الضبط غير ممكن لمجرد عدم اكتماله وخلوه من الابواب والنوافذ ، فانه يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال الذى اسلمه الى الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .  
( طعن رقم ٦٧٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٥٧٥ )

المبدأ :

جريمة احرار المادة المخدرة بقصد التعاطى والتهرب الجمركى - عقوبتهما .

... اذا تَوَجَّه الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

#### المحكمة :-

وحيث ان الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما مؤداه ان المطعون ضده ادخل عند قدومه من السودان الى البلاد نبات الحشيش المصبوط بقصد التعاطى ، وأورد الحكم الادلة التى صحت لديه على ثبوت الواقعة ، وأشار الى ان مصلحة الجمارك قد طلبت اقامة الدعوى الجنائية طبقا لأحكام قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والحكم بالتعويض ، ثم غطى الى ندانة المطعون ضده بجريمتى احرار النبات المخدر بقصد التعاطى وتهريبه من الضرائب الجمركية ، وهو ما ينطبق عليه كلا القانونين رقمى ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل و ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، ثم افصح الحكم عن ان هاتين الجريمتين مرتبطتان ببعضهما البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة بما يوجب اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات وانتهى الى توقيع العقوبة المقررة لجناية احرار المادة المخدرة بقصد التعاطى بوضفها الجريمة ذات العقوبة الاشد دون ان يقضى بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها فى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات



اذ نصت في فقرتها الاولى على أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » . فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف يجب اعتبار الجريمة التي تنخفض عنها الوصف أو التكليف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تنخفض عنها الأوصاف الأخف والتي لا اعتبار لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، اذ يعد الجاني كأنه لم يرتكب غيره هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقل التجزئة التي اخضعت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ مائة الذكر ، اذ لا اثر لاستبعاد العقوبات الأصلية لمقررة لجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم حملا على أن عقوبة التكميلية تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . يؤكد هذا لنظر تباين صياغة الفقرتين اذ اردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الأشد » بعبارة « دون غيرها » في الفقرة الاولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما اسقط هذه العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي ، ولو كان مراده التسوية بين حالتى لتعدد في حكم لجرت صياغة الفقرتين بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ، بل ولا كانت ثمة حاجة الى افراد فقرة لكل منهما . لما كان ذلك ، وكان ما قارنه المطعون ضده لم يتعد كونه فعلا واحدا هو ادخال المادة المخدرة الى البلاد ، وان تداول هذا الفعل وصفان قانونيان هما احرار المادة المخدرة بقصد التعاطي بالمخالفين لاحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل وتهريب هذه المادة بالداخل الى البلاد بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة الامر المنطبق على المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وهو ما يقتضى - عملا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - اعتبار الجريمة التي تنخفض عنها الوصف الأشد وهي جنابة احرار المادة المخدرة بقصد التعاطي دون عقوبة التهريب المنصوص عليها في قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أصلية كانت أو تكميلية ، ولا يمنع من ذلك ان يكون الشارع في المادة ١٢٢ من قانون

الجمارك مخالف الذكر قد وصف العقوبة التكميلية بانها تعويض ، ذلك  
بأنه من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان التعويضات  
المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها  
تلك المنصوص عليها في المادة ١٢٢ سالفه الذكر - هي من قبيل  
العقوبات التكميلية التي تنطوي على عنصر للتعويض ولأنه تسرى عليها  
القواعد العامة في شأن العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون  
فيه قد أوقع على المطعون ضده العقوبة المقررة لجنائية احرار المخبر  
بقصد التعاطي فحسب دون أن يوقع عليه العقوبة التكميلية المقررة  
لجريمة تهريب هذه المادة من الضرائب الجمركية ، فإنه يكون قد صادف  
صحيح القانون بما يقتضيه معه رفض الطعن .

( طعن رقم ٤٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١١/١١/١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم ( ٥٧٦ )

المبدأ :

من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من  
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هو  
من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب  
مادام تقديرها سائفا .

الحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن  
التجريات السرية التي أجراها الرائد ..... قد دلت على أن المطعون  
ضده يحرز المخدرات فاستصدر اننا من النيابة لضبطه وتفتيشه وانتقل  
ويصحبته الرقيب السري ..... الى مكان تواجدته وأجرى تفتيشه  
حيث عثر معه على مائتين وثمانية وتسعين قرصا من الاقراص المخدرة .  
ويجوز أن ساق الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده على  
هذه الصورة ، عرض للقيد من الاحراز ونفى قصد الاتجار عنه بقوله  
« وحيث أن المحكمة لا تسأير سلطة الاتهام فيما ذهبت اليه من أن  
المتهم قد أحرز اقراص المخدرة التي ضبطت معه بقصد الاتجار إذ أنه

لا يكفي لتوافر هذا القصد ما يطرأ بمحض التحريات في هذا الخصوص طالما أن التحقيقات قد خلّت من دليل يقيني على أن المتهم قصد الاحراز بقصد الاتجار واذ كان ذلك وكانت الأوراق خلوا مما يدل على أن الاحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي فإنه يتغيى مؤاخذة المتهم بالقدر المتيقن في حقه وهو احرازه للإقراص المخدرة التي ضبطت معه بغير قصد الاتجار أو انتعاطي أو الاستعمال الشخصي « . وانتهت من ذلك الى معاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط تطبيقاً للمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرر لذلك المخدر ، ودانته بموجب المادة ٣٨ من القانون بلدى الذكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام ، وهو علم المحرر بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون ، فان في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه . أما ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وأقوال الضابط شاهد الاثبات قد جرت على أن المطعون ضده ممن يتجرون في المواد المخدرة بالاضافة الى كثرة المضبوط منها ، فهو لا يعدو أن يكون جدلاً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير ائمة الدعوى وتجزئتها والاخذ منها بما تطمئن اليه وإطراح ما عساه مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض ، هذا الى أن مسألة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير محكمة الموضوع ، وفي اغفال المحكمة التحدث عن الإقرار بالاتجار المعزو الى المطعون ضده ودلالة كمية الإقراص المخدرة المضبوطة ما يفيد ضمناً أنها اطرحتها ولم تر فيها ما يدعو الى تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه  
موضوعا .

( طعن رقم ٤١١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٠ )

### المادة رقم ( ٥٧٧ )

#### المبطل :

جريمة حيازة المخدر بغير قصد الاتجار أو الاستعمال الشخصي أو  
التعاطي - توافرها .

#### المحكمة :

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في  
تطبيق القانون ذلك بأنه رغم أن الحكم المطعون فيه أثبت ضبط المخوّم  
عليه حائزا للمخدر داخل الميناء الجوي الا أنه دانه بوصف أنه حائز  
للمخدر بغير قصد الاتجار أو الاستعمال الشخصي أو التعاطي ، وهو ما  
ينطوي على نظر خاطيء للقانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه دلائل على ثبوت  
احراز الطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى  
توافر الشروع في تصديره في حقه واعتبره مجرد حائز له ودانه بمقتضى  
المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وأقام حكمه على ما يكفى  
لحمل قضائه على الوجه الذى انتهى اليه . لما كان ذلك ، فإن ما تثيره  
الطاعنة من أن ظروفه الضبط وملابساته تنبئ عن توافر الشروع في  
تصدير المخدر خارج حدود جمهورية مصر العربية بغير تصريح كتابى  
لا يعذر أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز السارته أمام محكمة النقض  
ويكون ضمن الطاعنة على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٥٩٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١ )

## قاعدة رقم ( ٥٧٨ )

### المبدأ :

جريمة تسهيل تعاظمي المخدرات - توافرها بقيام الجاني بفعل أو أفعال ايجابية مهدت من ورائها الى ان ييسر الشخص بقصد تعاظمي المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاظمي المخدرات .

### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت جريمة تسهيل تعاظمي المخدرات تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال ايجابية - أيا كانت - يهدف من ورائها الى ان ييسر بقصد تعاظمي المخدرات تحقيق هذا القصد ، أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاظمي المخدرات وتهيئة الفرصة لذلك ، أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية الى شخص لتمكينه من تعاظمي المخدرات ، أيا كانت طريقة المساعدة ويتحقق القصد الجنائي في تلك الجريمة بعلم الجاني بان فعله يسهل هذا التعاظمي ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أي نحو يراه مؤديا الى ذلك مادام يتضح من مدونات حكمه توافر هذا القصد توافرا فعليا ، واذ كان ما ساقه الحكم استمرارا مما اقتنعت به المحكمة من أدلة - لا ينازع الطاعن في أنها ترتد الى أصل صحيح في الأوراق من أنه ضيق وقت ان كان يقدم النرجيلة الى المتهم الاول الذي كان جالسا وامامه منضدة عليها خمسة أحجار من القمار فوق كل منها كمية من دخان المعسل تعلو قطعة من الخيشي ، وأنه قام بالقاء النرجيلة على الأرض لدى مشاهدة ضابط المباحث ، كافيا في الدلالة على توافر القصد الجنائي ويبقى اركان جريمة تسهيل تعاظمي المخدرات في حق الطاعن ، وهو ما لا يجوز مبادرة محكمة الموضوع في عقبتها بشأنه ولا المجادلة في تغييرها توافره أمام محكمة النقض ، فإن ما ينعاه الطاعن على

الحكم من قصور في هذا الصدد يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته . اطمئننا منها للأدلة التي عولت عليها في الادانة ، فان مبنى الطاعن على الحكم انه لم يعرض لدفاعه القائم على انتفاء القصد الجنائي لديه يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برميته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٤٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٧٩ )

##### المبدأ :

جريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار وإدارة مكانا لتعاطيه - يجب أن تبني الأحكام على أساس صحيح من أوراق الدعوى وعناصرها فإذا استند الحكم الى واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيبا .

##### الحكمة :

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضده الاول من تهمتي احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار وإدارته مكانا لتعاطيه والمطعون ضدهم من الثاني الى الرابع من تهمة احراز جوهر مخدر بقصد التعاطي والمطعون ضده الخامس من تهمة ضبطه في مكان اعد لتعاطي المخدرات مع علمه بذلك قد شابه الخطأ في الاستناد والفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم بنى على أن مكان الضبط هو منزل المطعون ضده الاول الذي تجزئ تفتيشه دون اذن من النيابة حال أن الثابت من الأوراق أن هذا المكان حجرة داخل المنزل تدار كمقهى وهو ما قرره كل المتهمين بما تتوافر فيه مقومات المكان العام الذي يخول مأمور الضبط دخوله للتفتيش ، فضلا عن أن نفي الحكم أن المطعون ضده

الثاني كان في حالة تلبس ليس له ما يسوغه لان الاسباب التي ساقها لاطراح اقوال شاهد الاتيات غير سائفة حيث ان وجود هذا المتهم يدخن الحشيش في الطريق العام لا يجافي العقل والمنطق كما ذهب الحكم المطعون فيه بما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد برز قضاءه بالبراءة بقوله « وحيث ان الرواية التي ساقها الضابط الواقعة لتصدير وضع المتهمين حال الضبط لا تظمن اليها المحكمة ولا يرتسخ اليها وجباتها لما فيها من مفاجاة للواقع والمنطق ويعد عن التصديق اذ ان معاينة النيابة العامة لمكان الضبط قد كشفت بوضوح كامل انه منزل مكون من العديد من الحجرات وهو بهذه الصفة والوصف مما كفل له القانون الحماية فلا يصح اقتحامه قبل الحصول على اذن من النيابة العامة وقول الضابط ان المتهم الثاني ..... كان واقفا على الباب ممسكا بترجيلة ويدخلها وتنبعث منها رائحة الحشيش قول فيه خلق لحالة التلبس اكثر مما فيه تصويرا للحقيقة والواقع ، فليس من المعقول انه يقف شخص هكذا ليذخن المخدرات جهارا نهارا دون ما سبب واضح وفي حوالى الساعة الثالثة صباحا ومن ثم يكون القبض الذي وقع على المتهمين والتفتيش باطلين مع ما يترتب على ذلك من بطلان كافة النتائج التي تترتب على ذلك ويكون الدفع المبدي من المدافعين عن المتهمين قد صادف محله ومن ثم يتعين القضاء ببراءة كل من ..... و ..... و ..... و ..... مما اسند اليه » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الاحكام يجب ان تبنى على اساس صحيح من اوراق الدعوى وعناصرها فاذا استند الحكم الى واقعة لا اصل لها في التحقيقات فانه يكون معيبا لا يثبت له على اساس فاسد متى كانت هذه الواقعة هي عماد الحكم ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات ان معاينة النيابة لمكان الضبط قد اثبتت انه مقهى وهو ما تايد باقوال المطعون ضدهما الثاني والثالث كما ان المطعون ضده الاول قرر بان مكان الضبط عبارة عن شادر سمك خاص به ولم يدع بانه منزله ، ومن ثم فان ما اوردته الحكم المطعون فيه من انه معاينة النيابة لمكانه الضبط

كشفت أنه منزل - مرتباً على ذلك بطلان تفنيشه بغير إذن من النيابة ويكون ولا سند له من التحقيقات بل مخالف للثابت بها - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الي المتهم ولعنم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها عن بصر وبيصيرة ، كما أن لها أن تزن أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذي تظمن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها إلا أنه متى نصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤدياً لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق وإن لمحكمه النقض في هذه الحالة أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الي النتيجة التي خلصت اليها - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند الي ما لا أصل له في التحقيقات واستدل على بطلان القبض والتفتيش وعلى نحو ما سلف - بانة لا تظاهر هذا الاستدلال بل تخلفه ، كما أن ما أورده بحكم تبريراً لاطراح أقوال شاهد الاثبات - من أن المطعون ضده الثاني كان في حالة من حالات التلبس - غير سائق وليس من شأنه أن يؤدي الي ما رتبه الحكم عليه من الشك في أقوال هذا الشاهد ذلك أن رؤيته للمطعون ضده على الحال التي قال بها أمر لا يجافي العقول وليس من شأنه أن يؤدي الي التمسك في أقواله ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عما تدرى فيه من الخطأ في الاسناد قد فسد استدلاله بما يعيبه ويوجب نقضه والاحتية .

( طعن رقم- ١٥٧- لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٢ )

قائمة رقم ( ٥٨٠ )

المسند :

جريمة احراز المخدر بغير تعبد الاتجار أو التداوى أو الاستعمال  
للشخص - سلطة محكمة الموضوع -



## المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تنوَّاه به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وساق على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها استعدها من أقوال الملاحزم أول ..... والنقيب ..... ومن تقرير الممثل الكيميائي : لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش ، وكان هذا الدفع من الدفع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إقرارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن معونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقاً تنافي عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته نعيًا لمسلك الضابط في جميع التحريات ونعتها بأنها معلومات مكتوبة ، إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التفتيش الذي يجب إبداءه في عبارة صريحة تشمل على جتيان المراد منه ، هذا فضلا عن أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لا تصدر الاذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية جركه فلا معيب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصم هو لا محل له ، ولا على المحكمة أن هي تفتت عن الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بخصوص عدم كفاية الفترة الزمنية التي حددها الضابط للاحتفال وإجراء التفتيش والعودة لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه أفصاح المحكمة عن اطمئنائها إلى أقوال شاعدي الاتبات وضحة تصويرها والتي لا ينزع الطاعن في سلامة منحه الصحيح من الأوراق . ويضحى ما يثيره في هذا الصدد من قبيل تجدل الموضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته أو مصدرتها في عقيقتها في شأنه أقسام محكمة النقض . لما كان ذلك ،

وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن من دفع بشان الخلاف في وصف حرز المخدر من حيث شكل الغلاف ووصف محوياته وساق في مدوناته ما يسوغ اطراحه . وكان من المقرر انه متى كانت المحكمة قد اطمانت الى ان العينة المضبوطة هي التي ارسلت للتخيل وصار تحليلها كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك . ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان البين مما اوردته الحكم في مقام تخصيصه لواقعة الدعوى وفي ايزاد اقوال الشاهدين والتي دان الطاعن على اساسها بجريمة احرار المادة المخدرة بغير قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي - انه لم يستظهر ان حيازة الطاعن لهذه المادة كانت بقصد الاتجار - خلافا لما يدعيه الطاعن - وهو ما تنحسر به عن الحكم دعوى التناقض في التسبب وذلك لما هو مقرر من ان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين استنبابه بحيث ينفي بعضها ما يقبته البعض الآخر ولا يعرف اي الامور قصده المحكمة . فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون لا محل له من الاعمال . وكان من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها الشهادة وتعيين القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطايع وجام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب عليها ، ومتى اخذت المحكمة باقوال الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لصلها على عدم الاخذ بها ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمانت الى اقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جنل موضوعي حول تقدير الدليل وهو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه . وصادرتها في شأنه امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطاعن برمته يكون على غير اساس متعيينا رفضه موضوعا

## قاعدة رقم ( ٥٨١ )

### المبدأ :

جريمة احراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

### المحكمة :

من حيث ان الطاعن ينبغي على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة حيازة مواد مخدرة « حشيش » بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسبيب والاختلال بحق الدفاع . فضلا على التناقض والفساد في الاستدلال . ذلك انه اطرح دفاعه ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات بما لا يبرره . وانه طلب الى المحكمة اجراء معاينة لمكان الضبط . ذلك ان المسكن ليس له باب خلفي . اتخذ الطاعن وسيلة للهروب حسبما جاء بتصوير شهود الواقعة . الا ان المحكمة لم تجبه الى طلبه ورد عليه الحكم بما لا يتوخه كما وان الحكم اورد ان الطاعن كان يقف امام باب ممكنه وعند رؤيته لضابط الواقعة فر هاربا . ثم عاد وفي معرضه الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش وذكر انه قد تم ضبط المخدر امام باب ممكنه . كذلك اورد ان الطاعن يقيم في بلدة « الزاوية للحمراء » مركز اسبوط في حين انه لا توجد بلدة بهذا الاسم وان اسمها الحقيقي « الزاوية » . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن واورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لابتنائه على

تحريرات غير جدية بقوله «ومن حيث أنه عن الدفع ببطلان اذن النيابة بالتفتيش لابتدائه على تحريرات غير جدية اذ خلت من تحديد أى من المكنين اللذين للمتهم ببلدته انصبت - فمردود أن المحكمة تطلعن الى ما قرره الشهود من أن المتهم يمكن بالاعتراف الذى ورد بمحضر التحريات وتم ضبطه جالسا امامه ويتفتشه فى حضور زوجته ولم ينزع فى أنه هو المكن المصنوع بالتفتيش - لما كان ذلك وكان من المقرر أن جدية التحريات وكفائتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها امر التفتيش وكفائتها لتسويغ اصداره واقرب النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون - ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا محل له - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن - بخلو الأوراق من معاينة لمكان الضبط بقوله «ومن حيث أنه فى شأن ما أثبته الدفاع من خلو الدعوى من المعاينة فمردود بأن ذلك لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق فى المرحلة السابقة على المحاكمة ودون أن يطلب من المحكمة اجراء معاينة فى هذا الخصوص » - لما كان ذلك وكان من المقرر أن تعيب التحقيق الذى أجرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا يتضح أن يكون سببا للطعن على الحكم هذا فضلا عن أن الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يطلب الى المحكمة اتخاذ اجراء فى هذا الشأن ومن ثم فليس له من بعد أن ينعى عليها القعود عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره حاجة الى اجرائه بيد أنها اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشهود ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله -

لما كان ذلك وكان ما أثبته الحكم البطلان فى مدوناته وتحصيله الواقعة الدعوى وادلة التثبت فيها من أن ضباط الواقعة قد شاهدوا الطاعن جالسا امام باب مسكنه وعند رؤيته لهم هب واقفا والى يلفافة بها المخدر المضبوط وفر هاريا - وأنه فى مقام الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش

قد ذكر أن المتهم ضبط جالسا أمام باب مسكنه . فإن ذلك لا يعنى إلا أن الطاعن قد تم ضبط المخدر معه عند تخليه عنه إثر تواجده أمام باب مسكنه قبل أن يفر هاربا وليس فيما ذكره الحكم متناقض إذ التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيه أسبايه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة وهو ما يرثى منه هذا الحكم . لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع فى أن البلدة التى يقيم بها هى « الزاوية » مركز أسبوط فإن ما أورده الحكم من أن اسم للبلدة « الزاوية الحمراء » لا يعدو أن يكون خطأ مائيا وذلة قلم ومن ثم يكون هذا الوجه من النقص فى غير محله ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٦٢٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٥٨٢ )

##### المبسطة :

جريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى - التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبايه بحيث يلغى بعضها ما يثبت به البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

##### الحكمة :

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ داته بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار والتعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه التناقض ، ذلك بأنه فى تحصيله للواقعة ولأقوال شاهد الاتبات أثبت أن التحريات الأخيرة دنت على أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ، ثم انتهى إلى أن الأوراق قد خللت من دليل يقينى على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن ، مما يعيبه ، مستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها - عرّض لقصد الاتجار ونفى توافره في حق الطاعن في قوله : « وحيث أنه عن قصد المتهم من إحراز المخدر المضبوط فإن المحكمة لا تسير النسيابة في أنه كان بقصد الاتجار إذ لم تضبط ثمة أدوات وزن أو موازين ولا آلات لتقطيع المادة المخدرة وتجزئتها تمهيدا لبيعها ، ولا يكفى في هذا الصدد ما ورد بالتحريات مادامت غير مؤيدة في هذا الشأن بدليل آخر يساندها ، كما لم يثبت من الأوراق أن الإحراز كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ومن ثم فإن المحكمة تعتبر أن الإحراز مجردا من أي قصد من القصد » .

لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث يلغى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأورد أقوال شاهد الفلأثبات كما هي قائمة في الأوراق ، ثم ساق ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفي قيام التناقض ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل - ويكون الطعن على غير أساس متعيّنا رفضه موضوعا .

( ٢٨٢ رقم لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١١ )

### قاعدة رقم ( ٥٨٣ )

#### المبدأ :

جريمة إحراز وحيازة مخدر بغير قصد الاتجار أو للتعاطي أو الاستعمال الشخصي - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا .

#### المحكمة :

وحيث أن ما ينهّاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه

مجرمه جرار وحجارة محدد بغير عمد - سحر و التعاوى أو الاستعمال  
الشخص قد شبه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال كما انطوى  
على مخالفة القانون ، ذلك بأن الحكم أحال في بيان أقوال الشاهدين  
الثاني والثالث الى مضمون ما شهد به الشاهد الاول الرائد .....  
دون أن يورد قحوى شهادتهما فخالف بذلك قضاء النقض السابق صدوره  
في الدعوى الذى قضى بنقض الحكم الاول لهذا السبب كما دفع الحاضر  
مع الطاعن ببطلان اذن التفتيش ببتناكه على تحريات غير جدية لعدم  
يرادها بيانات كافية عن التهم ولصدوره عن جريمة مستقبلية وقد رد  
الحكم على هذا الدفع بما لا يسوغ اطراحه ، كما أن الاجراءات التى  
اتخذت قبل الطاعن جاءت متلاحقة ومتمرعة مما يدل على عدم  
جديتها ، كما أن الحكم قضى بادانة الطاعن حملا على أقوال الشاهد  
الاول رغم بعدها عن الحقيقة اذ أن تصويره للواقعة لا يتفق مع العقل  
والمنطق ويقتضى الطاعن طعنه بأن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون  
اذ قضى بتسديد الغرامة المقررة بها عليه عما سبق أن قضى به الحكم  
الاول المنقوض . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافق به  
كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها  
في حقه أدلة سائفة مستمدة من أقوال شهود الاتبات ومن تقرير  
التحليل . لما كان ذلك وكان من المقرر أن نقض الحكم يعيد الدعوى  
أمام محكمة الاحالة بحالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض ولا  
يقيدها بشئ ولها في سبيل ذلك أن تقضى في الدعوى بما يطمئن اليه  
وجدانها ولو خالفت ذلك الحكم ويغير أن تعتبر هذه المخالفة وجهها  
للطعن فيما عدا ما اذا كان محل لمخالفة يصح في ذاته أن يكون وجهها  
للطعن على الحكم من جديد . واذ كان النقض السابق صدوره في الدعوى  
قد قضى بنقض الحكم الاول لأنه جاء مشوبا بالقصور اذ خلا من بيان  
مؤدى الدليل المستمد من أقوال شهود الثالث للرائد ..... اكتفاء  
بقوله أنه قد شهد بما يزعمه ما شهد به شاهدين الاول والثاني مما لا

يعرف معه كيف أنه يؤيد شهادتهما ، وكان الحكم المطعون فيه بريئا من هذا العيب إذ أنه بعد أن أورد أقوال الشاهد الأول أحال في بيان شهادة الشاهدين الثاني والثالث إلى مضمون ما شهد به الأول وهو ما يكفي بيانا لأقوالهما بما لا قصور فيه لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وكان الطاعن لا يجادل في أن أقوال الشاهدين الثاني والثالث متفقة مع أقوال الشاهد الأول الرائد..... التي أحال إليها فان معنى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان من المقرر أن جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالأذن ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لايتناؤه على تحريات غير جدية على نحو يتفق وصحيح القانون فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون مبيدا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الرائد .... قد استصدر إذن الضيابة بالتفتيش بعبء أن جلبت التحريضة على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويحتفظ بها بعبء ونسبته فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لخصم جريضة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتتملة ، وإذ انتهى إلى أن الآخر قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وحررحت سبيلها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يتنازع في أن تفتيش مسكنه كم في خلال الفترة الزمنية المحددة بالأذن فان معنى الطاعن في شأن تلاحق الإجراءات وسرعتها ولا محل له أن هو لا يعدو أن يكون عودا إلى مجادلة في ادلة الدعوى التي استندت منها المحكمة



معتقدها في حدود سلطتها الموضوعية ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم . لما كان ذلك وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مائفا مستندا إلى حجة مقبولة في العقل والمنطق ، وإن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤيدون فيها الشهادة وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه للجهة من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تتزاهى المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب عليها ، وحتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، لما كان ذلك وكانت المحكمة في الدعوى الماثلة قد إطمأنت إلى أقوال الشاهد الاول الرائد ----- وصحة تصويره للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يتحلل إلى جدل موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض ، « لما كان الثابت من مراجعة الأوراق أن الحكم الاول الصادر بإدانة الطاعن كان قد قضى بتفريجه ألف جنيه إلى جلتيه العقوبات الأخرى المنصوص بها ، فلما طعن وحده في ذلك الحكم ونقض الحكم وأعيدت المحاكمة من جديد قضى الحكم المطعون فيه بتفريجه ألفي جنيه إلى جلتيه العقوبات الأخرى المقضى بها ، وكان من المبادئ الأساسية في المحاكمات هو ألا يضار طاعن بطعنه وبالتالي فإنه ما كان يحق لمحكمة النقض أن تشدد الغرامة عن حدها الذي قضى به الحكم المنقوص ، أما وهي قد قطعت فقد تعيب حكمها بمخالفة القانون وهو عيب يؤذن لمحكمة النقض حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى

القانون دون حاجة الى افعال المادة ٤٥ من القانون سالف الذكر بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار ان الطعن هو طعن لثنائي مرة مادم ان العوار لم يزد على بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في هذا الحكم فما كان يقتضئ التعرض لموضوع الدعوى - لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيح هذا الخطا بجعل عقوبة الغرامة الف جنيه بالاضافة الى باقى العقوبات الاخرى المقضى بها ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

( طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٩ )

### ثالثا

## جريمة شراء المخدر وبيعه

قاعدة رقم ( ٥٨٤ )

المبدأ :

احراز المخدر بقصد الاتجار فيه - واقعة مادية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة او نفيها سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة واصلتها وقرائن الاحوال .

المحكمة :

من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة او نفيها سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة واصلتها وقرائن الاحوال فيها ، وكان البين حسب تقريرات الحكم ان شهادة شامدى الاثبات قد دلت على ان المطعون ضده يتجر بالمخدرات وقد ضبط الشاهد الاول بمسكنه ست طرب من الحشيش وميزانا حساسا ملوئا بالمخدر مما كان مقتضاه ان تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما اذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار او لا تصلح لا ان تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند اليه ، اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا واجبا نقضه والاحالة .

( طعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٥٨٥ )

المبدأ :

من المقرر ان توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام بتقديرها سائفا .

### المحكمة :

لما كان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه فى استدلال سائغ على ما سلف بيانه واعتبره مجرد مبرز لذلك ودانسه بموجب المادة ٢٨ من القانون بادى الذكر التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المبرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فان فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه ، ولا يعدو ما تثيره الطاعنة بوجه طعنها ان يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير ادلة الدعوى وتجزئتها والاخذ بما تطمئن اليه واطراح ما عدها مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٥٠ ق - جملة ١٩٨١/١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٨٦ )

### المبدأ :

توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفاً .

### المحكمة :

من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفاً، وكان الحكم

لمطعون فيه قد دلل على ثبوت حرز لمطعون ضده للمخدر المضبوط  
بركنيه المادى والمغشوى. ثم نفى قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد  
محرر لذلك المخدر ودانته بموجب المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر  
التي لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل  
المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بمنهية الجوهر المخدر علم  
مجردا عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون فان  
هى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه .  
( طعن رقم ٢٦٨٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ٥٨٧ )

المبدأ :

الاتجار فى الجواهر المخدرة انما هو واقعة مادية يستقل قاضى  
الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انه يقيمه على ما ينتجها .

الحكمة :

الاتجار فى الجواهر المخدرة انما هو واقعة مادية يستقل قاضى  
الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انه يقيمه على ما ينتجها ، ومن حق  
محكمة الموضوع ان يستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة  
على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليها  
افتقاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا  
مستند الى احلة مقبولة فى العقل والمنطق وبها أصلها فى الأوراق .

( طعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ٥٨٨ )

المبسطة :

نفس الاتجار - ما يكفى لتوافره .

### المحكمة :

من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها. بغير معقب مادام تقديرها سائقا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنتيه المادى والمعنوى. ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز لملك المخدر. ودأبه بموجب المادة ٣٨ من القانون يادى الذكر التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز يل بتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصور الخاصة المنصوص عليها فى القانون فان فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه . اما ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وجسامة كمية المخدر المضبوط تنبئ عن توافر قصد الاتجار لدى المطعون ضده فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تظمن الى واطراح ماعداه مما لا تجوز اثارته أيام هذه المحكمة ، فضلا عما هو مقرر من أن حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصور الخاصة من احرازها ومن ثم فان ما تنعاه الطاعنة على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد .

( طعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٥٢ ق - جملة ١٩٨٢/٤/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٨٩ )

### المبدأ :

قصد الاتجار - استخلاصه - محكمة الموضوع

### الحكمة :

وإذا كان من المقرر أن يبان كمية المخدر المضبوط ليس جوهرية مادام أن الحكم قد استخلص ثبوت قصد الاتجار فى حق المتهم استخلاصا

سائفا وسليما كما هو الحال في هذه الدعوى فان النعى على الحكم في هذا الشأن بالقصور أو الفساد في الاستدلال لا يكون سديدا .  
( طعن رقم ٤٩٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )

### قاعدة رقم ( ٥٩٠ )

المبدأ :

قصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله « وحيث أن قصد الاتجار في المواد المخدرة ثابت في حق المتهم من تحريرات الشرطة والتي تطمئن اليها المحكمة وتصدقها ، ومن تعدد الاقراص المخدرة المضبوطة والتي يبلغ تعدادها عشرون قرصا ، الأمر الذي تستخلص منه المحكمة أن قصد المتهم من احرازها هو قصد الاتجار في المواد المخدرة » ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطاتها في تقدير الدعوى ، والتي لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن احراز الطاعنة للمخدر كان بقصد الاتجار ، فان ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن لا يكون سديدا .

( طعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٩١ )

المبدأ :

قصد الاتجار من الامور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفا .

## الحكمة :

وحيث أنه لما كان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا . وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز لذلك فقد دانه بموجب المادة ٢٨ من القانون بادى الذكر التي لا تستلزم قصدا خاصا من الاجراز بل تتوافر باركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن اى قصد من القصود الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فان فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه . اما ما تثيره الطاعنة من ان التحريات واقوال الضابط وكيفية المخدر المضبوط تنبىء عن توافر قصد الاتجار لدى المطعون ضده فهو لا يعدو ان يكون جنلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير ادلة الدعوى والاخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ماعداها مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض فضلا عما هو مقرر من ان حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء او توافر أحد القصود الخاصة من احرازها ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٣ ق. - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )

## قاعدة رقم ( ٥٩٢ )

## المبدأ :

علم المتهم بان ما يحوزة او يحزره من الجواهر المخدرة - موضوعي

احراز مخدر يقصد الاتجار فيه موضوعي



### الحكمة :

من المقرر أن استخلاص علم المتهم بأن ما يحوزره أو يحزره من الجواهر المخدرة هو من الأمور الموضوعية التي يترك فيها الأمر لمحكمة الموضوع مادام استخلاصها سائغا لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، وكان من المقرر أيضا أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها وكان ما أورده الحكم تحليليا على توافر القصد الجنائي يعلم الطاعن أن ما يحزره من المواد المخدرة وأنه كان يحزرها بقصد الاتجار فيها كافيا في التدليل على هذين القصدين وجاء استخلاصه لهما سائغا ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سيذا .

( طعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٢ ق - جملة ١٩٨٣/١٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٩٢ )

### المبدأ :

قصد الاتجار في المواد المخدرة - توافره - موضوعي

### الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلة الثبوت فيها عرض لقصد الاتجار ونفى توافره في حق المطعون ضده بقوله « وحيث أن ما نسبته النيابة العامة للمتهم من أن احرازه المخدر كان بقصد الاتجار لا دليل عليه لأنه لم يضبط وهو يمارس فعل الاتجار نفسه كما لم يبين من الأوراق ما يشير من قريب أو بعيد إلى توافر هذا القصد ليجعلهما من الأوراق خللت أيضا من ثمة دليل على أن الاحراز كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ومن ثم بات القصد من الاحراز غير محدود ومن ثم كان احراز بغير قصد » . لما كان ذلك وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة

الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعن قصد الاتجار بأسباب سائغة كافية لحمل قضائه فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

( طعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩٤ )

المبدأ :

جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار فيه - قصد جنائي - استخلاصه - موضوعي .

الحكمة :

من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، واذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله « وكان قصد المتهم من احراز المخدر المضبوط قد استظهرته المحكمة من كشف سوابقه واتهاماته المرفق بالأوراق ومن تحريات الشرطة ومن اعترافه بمحضر الضبط وتعدد القطع المضبوطة بأنه كان يقصد الاتجار » . وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطاتها التقديرية والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ان احراز الطاعن للمخدر كان يقصد الاتجار فان ما يثيره الطاعن بدعوى الفساد في الاستدلال لا يكون صحيحاً .

( طعن رقم ٢٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩٥ )

المبدأ :

جريمة حيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار فيها - عقوبتها .

الحكمة :

لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات ومنظّم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون

رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه « يعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه « ١ » كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجز فيها بأية صورة وذلك فى غير الأحوال المصرح بها فى القانون » ، وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة للنزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة » ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار إلى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة - والتي لا يجوز للنزول بها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة وهى الاشغال الشاقة المؤقتة - يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى عقوبتى الغرامة والمصادرة المقضى بهما - -  
(- طعن رقم ٤٥٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١١ )

### قاعدة رقم ( ٥٩٦ )

#### المبدأ :

جريمة احرار مخدر بقصد الاتجار اطمئنان محكمة الموضوع من ان الاحراز الملبوطة هى التى تم تحليلها - اثره .  
- الامل ان من بحق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حينما يؤدى اليها اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائفا .

#### الحكمة :

وحيث انه يبين من الأوراق ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كلفة التركان القانونية لجريمة احرار مخدر بقصد

الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الضابطين شاهدي الاتبات ومن تقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائقة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها ولم ينزع الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق ، ثم عرض للدفع الذي أثاره الدفاع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه في قوله « وحيث أنه عما أثاره محامي المتهم ببطلان إذن النيابة لا يتنازه على تحريات غير جدية . فلم يتضمن محضر التحريات مهنة المتهم أو صناعته فإن هذا الدفع مردود لأن عدم ذكر مهنة المتهم أو صناعته أو عدم الوصول إلى معرفتها لا يؤثر في جدية التحريات أو كفايتها لإصدار إذن النيابة والثابت من الإطلاع على محضر التحريات الذي أجراه الرائد ..... أن تحرياته السرية ومراقبته للمتهم توصلت إلى أن الأخير يتجر في المواد المخدرة ويحوز كمية منها وقد تضمن المحضر سجل إقامة المتهم وميكنة وانتقل الضابط تنفيذاً لأذن النيابة إلى ذات المسكن حيث ضبط الواقعة على النحو السابق بيانه ومن ثم فإن المحكمة تنتهي وباطمئنان إلى جدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره ، لما كان ذلك وكان إذن النيابة قد صدر وفقاً لأحكام القانون وبناء على هذه التحريات الجدية ومن ثم يضي الدفع المبدي من محامي المتهم في هذا الخصوص غير قائم على سند صحيح من الواقع والقانون يتعين الرقن » . وهو رد كاف وسلخ . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من أن المخدر الذي تم تحليله ليس هو المخدر المصبوط مردوداً بما أثبتت إليه المحكمة في هذا الشأن في قوله « وحيث عما أثاره محامي المتهم من أن المخدر الذي تم تحليله ليس هو المخدر المصبوط على سند من أن تقرير المعامل الكيماوية التابع لمصلحة الطب الشرعي لم يذكر أن باكياس الدمور أي رسم للطائرة أو كلمة زهرة على النحو السابق بيانه فإن هذا الدفع مردود إذ الثابت من محضر الضبط ووصف النيابة العامة للأحقر المصبوبة أنه قُلبت على كمينين من

الاكياس الثلاثة الدامور رسم طائرة وكلمة زهرة للثنتين الاجنبية والعربية وقد تم تحرير المضبوطات بمعرفة النيابة وفي حضور المتهم ودون اعتراض منه ولم يثبت من تقرير قسم المعامل الكيماوية وجود أى عبث أو تغيير فى اختتام الحرز . لما كان ذلك وكانت المحكمة تطمئن الى ان الاحراز المضبوطة هى التى تم تحليلها ولم يصل اليها العبث أو التغيير ومن ثم فانها تنتهى الى سلامة الدليل المستمد منها . ولا يغير من ذلك عدم ذكر قسم المعامل الكيماوية لرسم الطائرة أو كلمة زهرة الثابتة على الكيسين الكبيرين اذ ان قسم التحليل ليس مطالبا بوصف تفصيلي للاحراز ولم يطلب منه ذلك بل ان مهمته كما اناطت به النيابة العامة محصورة فى اجراء تحليل المادة المضبوطة وبيان ما اذا كانت مخدر من عدمه كما ان الثابت من تقرير المعامل الكيماوية انه اثبت فى صدر التقرير البيانات التى اثبتتها النيابة على الحرز من الخارج والتى تضمنت ان اثنان من اكياس الدامور مدون عليها كلمة زهرة ورسم طائرة ولو وجد تقرير المعامل الكيماوية عدم وجود هذه البيانات على المضبوطات لاثبتت فى تقريره الامر الذى به وبسابقة تنتهى المحكمة الى صحة اجراءات التحريز والتحليل ذلك بان قضاء هذه المحكمة استقر على انه متى كانت المحكمة قد اطمانت الى ان العينة المضبوطة هى التى ارسلت للتحليل وصار تحليلها واطمانت كذلك الى النتيجة التى انتهت اليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها ان هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ويكون ما اورده الحكم قيما تقدم كافيا ومائنا فى الرد على ما ينهائى الطاعن فى هذا الخصوص والذي لا يعدو الى حقيقة ان يكون جدلا موضوعيا فى مسألة واقعية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير طالما انه يقيمه على ما ينتجها . لما كان ذلك ، وكان الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليها اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى ما دام امتثالها مائنا مستندا الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصولها فى الاوراق وكان وزن اقوال الشهود وتقديره مرجعة الى محكمة

الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التفسير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، واذا كان الاصل انه متى اخذت المحكمة بأقوال الشاهد فان ذلك يفيد اطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فان ما يثيره الطاعن من منازعة حول المكان الذي تم ضبطه فيه بصفة محرر محضر ضبط الواقعة ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل . وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها او مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن يرمته يكون على غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩٧ )

المبدأ :

جريمة احرار المخدر بقصد الاتجار - من المقرر ان سقوط الحكم الغيابي واعادة المحاكمة في مواجهة المتهم لا يترتب عليه اصدار الاقامة المستمدة مما ابدى امام المحكمة في المحاكمة الاولى بل تغل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيقات الاصلية .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احرار المخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة لها معينها الصحيح من أقوال شأدى الاثبات وتقرير التحليل ومن شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة حضور أحد شأدى الاثبات الذي قرر انه لا يذكر شيئاً عن الواقعة لمضي مدة طويلة على حصولها واحال الى أقواله بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة الاولى بينما تخلف شاهد الاثبات الاخر عن الحضور واكتفت النيابة والدفاع بأقواله في التحقيقات وامام المحكمة بجلسة المحاكمة الاولى وتليت تلك

الاقوال ومضت المرافعة دون ان تنعى بشيء على اقوال شاهدي الالابات  
او تمارى فى سؤالهما بجلسة المحاكمة الاولى فلا تثريب على المحكمة  
استنادا. فى قضائها الى اقوالهما هذه لما هو مقرر من ان سقوط الحكم  
الغيايى واعادة المحاكمة فى مواجهة المتهم لا يترتب عليه اهدار للادلة  
المستندة مما ابدى امام المحكمة فى المحاكمة الاولى بل انها تظل  
معتبرة من عناصر الدعوى شأنها فى ذلك شأن محاضر التحقيقات الاولى  
ومن ثم فان للمحكمة ان تستند اليها فى قضائها ، كما ان المادة ٢٨٩ من  
قانون الاجراءات الجنائية وقد خولت للمحكمة الاستغناء عن سماع  
الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك الا ان ذلك لا يسلب المحكمة  
حقها فى الاستناد الى اقوالهم بجلسة المحاكمة الاولى - كما هو الحال  
فى الدعوى الماثلة - وان كانت المحكمة لم تبين بتسليم حكمها صراحة  
اخذها باقوال شاهدي الالابات بجلسة المحاكمة الاولى فلا جناح عليها فى  
ذلك لما هو مقرر ان المحكمة غير ملزمة بتحقيق موضوع الطليل بين الأوراق ،  
لما كان ذلك فان النعى على الحكم بقله الخطا فى الاستناد لا يعدو ان يكون  
محاولة لتجريح ادلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة  
الصورة التي اترسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح ويغدو  
غير مقبول ، لما كان ذلك وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة  
مايية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمه على ما ينتجها  
واذ كان البين من الحكم المطعون فيه انه عرض لقصد الاتجار فى قوله  
« وحيث انه عن قصد الاتجار فانه متوافر به حق المتهم من كبر كمية  
المخدر ومن تجزئتها الى اكثر من ستين قطعة ومن ضبط مطواه بحوزته  
مما اعتاه تجار المخدرات جملة ووجد تصلها ملونا باثار الحشيش وقد  
تايد هذا القصد مما اثبتته الرائد ..... بمحضر التصريحات  
وردهم زميله المقدم ..... بالتحقيقات خاصا بهذا القصد ومن  
اقرار المتهم لهما بالاتجار بالمخدر المضبوط » ، وكانت المحكمة قد  
اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء  
العقل والمنطق ان احراز الطامن للمخدر كان بقصد الاتجار فان ما يثيره

الطاعن بدعوى الفساد في الاستدلال لا يكون منجدا ، لما كان ما تقدم  
فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا . رفضه موضوعا .  
( طعن رقم ١٤١٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٣٨٥/٥/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٩٨ )

#### المسند :

- عدم دفع الطاعن ببطالان إجراءات وزن المخدر - اثره .
- لا يعيب الحكم أن يسجل في إيراد أقوال الشهود الى ما أورده  
من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .
- الاصل ان محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تصفه  
النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا  
وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد  
تحجيمها الى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم .

#### المخاطبة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به  
كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها  
في حقه ادلة مستمدة من أقوال ضباط مكافحة المخدرات ومن تقرير  
التحليل وهي اذلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .  
لما كان ذلك ، وكانت مخونات الحكم قد اُبانت في غير ليس ان جريمة  
احراز الطاعن للمواد المخدرة كانت قائمة بالفعل وثوافرت الدلائل على  
نسبتها اليه وقت ان اصدرت النيابة اذن الضبط والتفتيش ، وكان ما ورد  
بشباب الطعن - في خصوص منعي الطاعن في هذا الشأن - من أن  
عبارة الاذن جرت بان يتم ضبط وتفتيش الطاعن وآخر أينما يتواجدان  
بدائرة محافظة الاسماعيلية لا يؤدي بداهة الى المعنى الذي ذهب اليه  
الطاعن من ان الاذن صدر معلقا على شرط عن جريمة احتمالية وكوسيلة  
للبحث والتفتيش ، اذ لم يقصد بهذه العبارة غير تحديد النطاق المكاني



للأذن وبيان أنه يشمل دائرة المحافظة بأكملها بحكم صدوره من وكيل النيابة الكلية بها - على ما جاء بالحكم - ومن ثم فلا يعيب الحكم التفتته عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن في هذا الصدد طالما أنه يصبح بهذه المثابة دفعا ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان يحسب وكيل النيابة فيما يتخذه من إجراءات أن يذكر صقته هذه ملحقة باسمه ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن بشأن اغفال كل من وكيل النيابة مصدر الأذن ووكيل النيابة المحقق ببيان اختصاصه المكاني أو الوظيفي ما دام أن الطاعن ينلم في أسباب طعنه بأن أولهما أصدر اذن التفتيش باسمه مقرونا بصفته كوكيل للنيابة الكلية وأن ثانيهما ذكر اسمه مقرونا بصفته كوكيل نيابة في مستهل محضر التحقيق وطالما لم يدع الطاعن أن أيضا منهما غير مختص بالعمل الذي أجراه . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع امر اسهام ضابطين غير مختصين محليا في اجراء التفتيش ، ومن ثم فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من الرجوع الى محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن لم يدفع ببطلان اجراءات وزن المخدر على الاساس الذي يتحدث عنه بوجه طعنه أي لعدم حلف الصائغ الذي قام بالوزن اليمين القانونية واجراء الوزن في غيبه الطاعن اذ اقتصر على النعى ببطلان اجراءات الوزن والتحريز لعدم حلف القائم بالتحريز لا الوزن اليمين القانونية ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه اثاره هذا النعى على الاساس الوارد بوجه طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومع ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يجميه ، ذلك بأن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تعول في ثبوت الواقعة على ثمة دليل مستمد من عملية الوزن مثار هذا النعى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في ايراد اقوال الشهود التي ما اورده من اقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم فيها ، وكان الطاعن لا ينازع في أن اقوال الشاهد الاول التي اختلف عليها الحكم متفقة مع اقوال الشاهدين الآخرين ولها معيנתها

الصحيح في الأوراق فإن نعيه في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبقه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ، ولما كانت الواقعة المادية المبينة بامر الحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة احراز الجواهر المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن العناصر الاولى ، فإن الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجردا من أى قصد انما هو تطبيق سليم للقانون وليس فيه اخلال بحق الدفاع بحجة تغيير الوصف دون تنبيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ...

( طعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٩٩ )

#### المبدأ :

جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام انه يقيم حكمه على ما ينتجها .

#### الحكمة :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه ، بعد ان بين واقعة الدعوى في قوله « ان واقعة الدعوى حسبما استقرت في بقين المحكمة من أوراقها وما تم فيها من تحقيقات تتحصل في أنه في يوم ١٩٨٥/٢/٢٦ - حال

قيام المقدم ..... بإدارة عمليات الشرطة بمعيناء القاهرة الجوية ، يقوم بتفتيش الركاب المغادرين البلاد الى الرياض بحقائق ايديهم على الطائرة السعودية ، تأميناً لسلامة الطائرات والركاب ، تقدم المتهم ..... بحقائقه لتفتيشها ، فلم يعثر معه على ممنوعات ، وعند قيامه بتفتيش شخص الركاب من الخارج أحس بجسم صلب ملتصق بجسم الراكب ناحية خصره ، وبسؤاله عن ذلك ارتبك ، فقام باصطحابه الى غرفة بصالة السفر وقام المتهم بخلع ملابسه ، فعثر ملتصقا بجسم المتهم على أربع عشرة طرية من الحشيش وثبت أن هذه المادة لمخدر الحشيش وتزن ٢٨٩٠ كيلو جرام ، وأن المتهم شرع فى تصدير هذا المخدر على تلك الصورة ، دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة ، وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه ، هو ضبطه والجريمة متلبسا بها « - عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه فى قوله « أن واقع الحال أن المتهم كان من ضمن الركاب الذين يرغبون السفر على الخطوط الجوية السعودية المتجهة الى السعودية » وقطع تذكره لاستقلال هذه الطائرة ، وأن النظام يجرى فى المطارات أن يتم تفتيش كل من يصعد على الطائرات ، وهذا التفتيش يتم تلقائيا وبصفة دائمة لكشف ما قد يقع من جرائم لا من أجل جريمة وقعت ، فهو فى حقيقته تفتيش ادارى ، وبناء على ذلك ، فإن ما يعثر عليه من أدلة الجرائم اثناء هذا التفتيش يتوفر به حالة التلبس ويكون التلبس مبنياً على عمل مشروع بالنسبة الى تفتيش ركاب الطائرة بناء على رضا منهم سلفا بهذا التفتيش عند رغبتهم ركوب الطائرة ، وقد اضطرت شركات الطيران الى طلب تفتيش الركاب قبل ركوب الطائرات على اثر ازدياد حوادث الارهاب الدولى وخطف الطائرات فى الاعوام الاخيرة ، ويستند صحة هذا التفتيش الى رضا الركاب باعتبار أن هذا التفتيش أصبح شرطاً للسماح بركوب الطائرة « وانتهى الحكم من ذلك الى رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش والتعويل على ما ضبط من مخدر كثرمة لهذا التفتيش ، وهو من الحكم سائغ وكاف ، ذلك بأن حاصل ما أورده ان قبول المتهم ركوب الطائرة المتجهة من القاهرة الى

الملكة السعودية يفيد رضاه مقعما بالنظام الذى وضعتة الموانى الجوية لركوب الطائرات صونا لها ولركابها من حوادث الارهاب والاختطاف ، فاذا كان من مقتضى هذا النظام تفتيش الاشخاص والامتعة عند ركوب الطائرة ، فان اصطحاب الطاعن وتفتيشه بعد اذ احص الضابط - الذى لا يمارى الطاعن فى انه يعمل بادارة عمليات الشرطة بميناء القاهرة الجوية - بجسم صلب ملتصق بجسمه من ناحية خيمره يكون صحيحا على اساس الرضا به مقدما من صاحب الشأن رضاه صحيحا ، ولم يكن الحكم فى حاجة الى ان يبين للدليل على ان نظام السفر بالطائرات يستوجب تفتيش الاشخاص والامتعة وانهم على بينه من ذلك مما يفيد رضاهم مقعما بالتفتيش وما يقتضيه ذلك من التعرض لحرية المسافر ، بالقدر اللازم للقيام بالاجراء المذكور ، لانه من العلم العام المفروض فى كل مسافر بالطائرة ان يكون ملما به فلا يحتاج من المحكمة الى اثبات ، واذا كان الطاعن لا يمارى فيما ذكرته المحكمة فى صدد النظام الموضوع للسفر على الطائرات وما يستوجبه من تفتيش الامتعة والاشخاص ، ولم يقدم دليلا على خطأ المحكمة فى شيء من ذلك ، فان منعاها على الحكم فى هذا الشق من الطعن ، لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، ما دام انه يقيم حكمه على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض الى قصد الطاعن من تصدير المخدر ورد على دفاعه انه قصد الى تعاطيه لا الاتجار فيه ، فى قوله « انه عن القصد من هذه الجريمة ، فان الثابت ان ما ضبط مع المتهم يبلغ ٢٨٩٠ كيلو جرام عبارة عن اربع عشرة طربة ، فهذه الكمية تقطع بان المتهم قصد تصديرها للاتجار فيها للتداول فى الخارج ، وهى تفيض عن حاجة المتهم ، كما زعم عند سؤاله بالشرطة وان ادعاه بأنه يتعاطاه ، ليس الا بقصد تخفيف جريمته » . فان الحكم يكون قد استدل من ضخامة الكمية المضبوطة على ان الشروع فى تصديرها انما كان بقصد الاتجار فيها وهو رد سائق على دفاع الطاعن تنحصر به عن الحكم دعوى القصور فى خصوص القصد من التصدير ، لما كان ذلك ، وكان التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله ، هو ما يقع بين اسفاهه بحيث ينفى بعضها ما اثبته البعض الاخر ولا تعرف أى الامرين قصيته المحكمة ،

وكان البين من الحكم انه اعتنق صورة واحدة للواقعة وقصد الطاعن من مقارفتها ولنه الاتجار في المخدر وطرحه للتداول في الخارج ، فان دعوى التناقض التى يثيرها الطاعن لا تصادف متخلا من الحكم المطعون فيه .  
لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٦٠٠ )

#### المبدأ :

احراز المخدر بقصد الاتجار انما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بتقديرها - من المقرر ان القانون لا يمنع المحكمة من الاخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها واقتنعت بصحتها ان نقلت عنه .

#### الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان وكيل قسم مكافحة المخدرات ببورسعيد قد انتقل واحد الماعدين بالقسم الى حيث كان الطاعن المأخوذ بتفتيشه والذي اسفر عنه ضبط ثمانية لفافات بكل منها قطعة من مادة الحشيش وميزان صغير وكمية من ورق السلوفان كان يضعها فى كيس من البلاستيك ويمسك بها وقد اقر الطاعن للضابط باحرازه للمخدر بقصد الاتجار ، وتبين من تحليل المادة المضبوطة انها لجوهر الحشيش وتزن صافيا ٨٨٥ جراما كما تبين ان باحدى كفتى الميزان فئات لنفس المادة . وقد اورد الحكم على ثبوت الواقعة على النحو المتقدم ادلة مستمدة من اقوال الضابط ومساعد الشرطة وما ثبت من تقرير معامل التظليل ، وهى ادلة سائغة لها معينها للصحيح من الاوراق ومن شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه للحكم بيان الواقعة

المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافياً لفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسباً استخلصتها المحكمة وتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، كان ذلك محققاً لحكم القانون ، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من القصور في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى قصد الاتجار واستظهر لدى الطاعن من أقراره أمام الضابط بإحرازه للمخدر بقصد الاتجار ومن تجزئة المخدر إلى ثمانى قطع ومن ضبط ميزان مما يستعمله تجار المخدرات مع الطاعن ، ولما كان أحراز المخدر بقصد الاتجار إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها ، وكان من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها واقتنعت بصورها عن نقلت عنه فلا وجه لتعيب الحكم أخذه بأقوال الضابط فيما نقله عن الطاعن على الرغم من نفي الأخير للأداء بها إليه - على فرض صحة ما يقوله الطاعن في طعنه - إذ لا عبرة بما اشتملت عليه أقواله في التحقيقات مغايراً لما استند إليه الحكم من أقوال نقلت عنه لأن العبرة بما أطمأنت إليه المحكمة - فيما استخلصته من أقواله التي انست الصدق فيها - واقتنعت بصورها عن نقلت عنه - وهو الحاصل في الدعوى الماثلة ومن ثم يكون الحكم قد حلك على توافر قصد الاتجار بتجديلاً سائفاً ويكون للنقض عليه في هذا الصدد في غير محله - لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع جملة لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها ، وفي أطمئنانها إلى أقوال الضابط ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ستحق الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها - مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يتجاوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من عدم وجود أضامة بمكان الضبط ومن أن الضابط قد قام بضبط قضية مضدات أخرى في نفس وقت ضبط القضية الماثلة - ما هو إلا منازعة من

لطاقن في القوة التحليلية لأقوال الضابط ومحاولة للتشكيك منها وإثارة الشبهة حولها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل لا على المحكمة أن هي لم تعرض له ولا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٦١٨٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣ )

### قاعدة رقم ( ٦٠١ ) .

#### المبدأ :

القصد الجنائي في جريمة نقل جوهر مخدر بقصد الاتجار إنما هو علم الناقل المحرز فإن ما يحزره أو يحوزه هو من المواد المخدرة .

#### الحكمة :

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين وأقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن - ومتهم آخر حكم عليه غيابيا - أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي أورد دفاع الطاعن القائم على أنه مجرد سائق للسيارة ولا يعلم بما كانت تحويه ورد عليه بقوله : « وحيث أن المحكمة لا تعمل على انكار المتهم الثلثي - الطاعن - وعدم علمه بكنه المادة المخدرة إذ أن الكمية المضبوطة من الضخامة من حيث العدد والوزن ومن الواضح من حيث مكان الضبط ومن التمايز في شكلها وترتيب وضعها بالسيارة ومن راثحتها التي بلا شك يضحى القول بعدم الوقوف على كنهها ضريا من ضروب الدفاع للتخلص من الاتهام » لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة نقل جوهر مخدر بقصد الاتجار إنما هو علم الناقل المحرز بأن ما يحزره أو يحوزه هو من المواد المخدرة ، ولئن كانت المحكمة غير مكلفة بالتحديث استقلا عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في ثلاثية على أن المتهمة كان يعلم بأن ما ينقله مخدرا - إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمنك المتهمة بانتفائه لديه -

فانه يكون من المتعين على المحكمة اذا ما رأت ادانته ان تبين ما يسرر اقتناعها بعلمه بان ما ينقله مخدرا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حصل اقوال شهود الاثبات بما مجمله ان المواد المخدرة قد ضبط بعضها فى جوال بدوامة السيارة اسفل قدمى المتهم الاول - المحكوم عليه غيابيا - الذى كان يجلس فى المقعد الامامى المجاور للطاعن وضبط البعض الآخر على تابلوه السيارة ، وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - لا يقطع فى الدلالة على ان الطاعن كان يعلم - على وجه اليقين - بكنه المخدر المضبوط ، ذلك بان ضخامة الكمية ليست فى ذاتها دليلا على قيام هذا العلم ، كما ان الحكم لم يوضح كيف كان شكل المخدر مميزا ، ولم يبين وجه استشهاده بتزريب وضع المخدر فى السيارة على علم الطاعن بكنهه وهذا من شأنه ان يجعل بيان الحكم فى التدليل على توافر القصد الجنائى فى حق الطاعن - وهو ركن من اركان الجريمة التى دان الطاعن بها - قاصرا . لما كان ذلك ، وكان البحث فى توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار يقتضى ثبوت توافر القصد العام بداعة ذى بدء وهو ما قصر الحكم فى استظهاره ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٦٠٢ )

المبدأ :

جرائم حيازة او احراز او شراء او بيع او نقل او تقديم للتعاطى جوهرها مخدرا - عقوبتها .

- يجب مصادرة وسائل النقل المستخدمة فى جرائم المخدرات -

مقاد ذلك .

المحكمة :

- لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ سالفة الذكر تنص على ان « يعاقب بالاعدام اول الاشغال الشاقة المؤبدية وبغرامة من ثلاثة الاف جنيه الى عشرة



الاف جنيه . (١) كل من حاز أو احرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة وذلك فى غير الاحوال المصرح بها فى هذا القانون » . وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه : « استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة » . فان الحكم المنعون فيه اذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة احرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع ان العقوبة المقررة هى الاعيان او الاشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما كان يقتضى نقضه وتصحيحه . غير انه لما كانت الدرجات البخارية غير محرم احرارها ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الاحوال انما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات للشيء بحسب حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم ان يكون الشيء المضبوط محرماً تداوله بالنسبة لكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، اما اذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذى لم يكن فاعلاً أو شريكاً فى الجريمة فانه لا يصح قانوناً انقضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ذلك ، وكانت محونات الحكم المطعون فيه قد اقتضت على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط التدرجة للبخارية محل الطعن ودون بيان مالكتها وهل هو المطعون ضده الثانى انذى كان يقودها أم شخص آخر ومدى حسن نية أيا منهما وصلته بجريمة احرار المخدر المضبوط ، وكان هذا الغموض وذلك القصور من شأنهما ان يعجزا محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم والتقرير برأى فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن وهو عيب يقع له

وجه الطعن - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابته خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .  
( طعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦ - )

### قاعدة رقم ( ٦٠٣ )

#### المبدأ -

من المقرر أن إحرار المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية تستقل المحكمة بالفصل فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها .

#### الحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أورد في بيان واقعة الجعوى أن التحريات السرية لضابط قسم مكافحة المخدرات بالقاهرة دلت على أن الطاعة وأخرى تقوم بالاتجار في المواد المخدرة وتخفيان كمية منها بمسكنهما ، ودلل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعة بقوله : « وحيث أنه من المقرر أن إحرار المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية تستقل المحكمة بالفصل فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها . لما كان ذلك ، وكانت تحريات النقيب ..... المشفوعة بالمراقبة الشخصية التي شارك فيها دلت على قيام المتهم بالاتجار في المواد المخدرة وترويجها بدائرة قسم بولاق » . وقد تم ضبطها بناء على إذن النيابة محرزة كمية من المواد المخدرة قرن ٣٢٩٤ جراما تم تقطيعها الى قطع مختلفة الاحجام لثف بعضها بالورق الملوفاني ولصق ، ولف البعض ولم يلصق ببعضه ، البعض دون أن يلف بعد ، كما ضبطت المطواق المستعملة في التقطيع وعلى نصلها آثار الحشيش ، كما ضبط الميزان المستعمل وإحدى كفتيه ملوثة بآثار الحشيش ، فإن المحكمة تستدل من هذا الظروف على قيام قصد الاتجار لدى المتهم ، ولما كان ذلك ، وكانت دلالة التحريات على أن الطاعة ومقهمه أخرى تتجران كلتاها فنسب المواد المخدرة فمن مسكن واحد لا تؤدي الى نفي الاتجار عن الطاعة

ولا تنفيذ بطريق اللزوم انها تعمل لحساب الاخرى ، وكان احراز المخدر يقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام انه يقيمها على ما ينتجها ، وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير الدعوى - على السيق المتقدم - والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ان احراز الطاعنة المخدر كان بقصد الاتجار ، فان ما تثيره في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي لا يقبل امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اورد في بيان واقعة الدعوى ان وزن المخدر بميزان القسم غير الحساس بلغ ٣٩٢ جراما ، ونقل عن تقرير المعامل الكيميائية ان وزن المخدر هو ٣٢٩ر٤ جراما ، وهو ما لا ينازع الطاعنة في ان له أصلا ثابتا مسطورا في أوراق الدعوى ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان الدفاع لم يثر شيئا عما ساقته الطاعنة في استنباط الطعن بشأن اختلاف وزن المخدر ولم يبد طلبا في خصومه وحرر دفاع موضوعي لا يقبل ابداه لاول مرة امام محكمة النقض ، فان منفي للطاعنة في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٧ )

#### القاعدة رقم ( ٦٠٤ ) .

#### المبدأ :

جريمة احراز المخدر بغير قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال  
الشخصي - الدفع ببيان اذن التفتيش - اثره .

#### المحكمة :

ونحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز مخدر بغير قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي التي دان بها الطاعن واورد على ثبوتها في حقها ادلة مستمدة من اقرار شاهد الاثبات وتقرير المعامل الكيميائية

وهي أدلة سائقة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مجزئ جلمة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز إثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته نعيًا على مسلك الشاهد ولهفته في استصدار إذن التفتيش وصدوره بناء على ذلك ، إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التفتيش الذي يجب إبطؤه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا محل له ولا على المحكمة أن هي التفتت عن الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الطلب الذي تلترزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقبمه ، ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قال « وأن السيد وكيل النيابة لم يقم ، بإدخال المخدر في الجلباب - وخاصة أن الجلباب مقطع - حتى يتبين استقرار المخدر من عدمه » فإن ما ذكره الدفاع في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون تعيينا لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص دون أن يتمسك بطلب استكمالها ، هذا فضلا عن أن الحكم عرض لدفاع الطاعن القائم على التشكيك في إمكان إدخال قطعة المخدر المصنوب والتي تم تحليلها وترزن جراما واحدا في ثنايا جلباب المتهم الذي كان يرتديه وقت الضبط وأطرحه في قوله « أن وكيل النيابة أثبت في التحقيق وجود فتحتين بتلك الجلباب التي أقر المتهم أنه كان يرتديه وقت الضبط وعلى ذلك يكون انكاره حيازته لتلك القطعة بلا سند في الأوراق ابتغى به الإفلات من العقاب وهو رد يسوغ به أطراح هذا الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن يكون يرمته على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

( ملعن رقم ٤٣٨٧ لسنة ٥٧ في - جلمة ١٩٨٨/٢/٢١ )

قاعدة رقم ( ٦٠٥ )

المبدأ :

احراز أو حيازة المخدر بقصد الاتجار لنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انها تقيمها على ما ينتجها .

الحكمة :

ومن حيث أن الطاعن الثاني يعني على الحكم المطعون فيه أنه إذ ذاته بجريمة حيازة مادة مخدرة بقصد الاتجار قد خالف للثابت بالأوراق وشابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ذلك أنه أورد في مقام تحصيله للواقعة أن الطاعن تمكن من تجنيد المتهم الاول لبيع المواد المخدرة وسلمه كمية منها لهذا الغرض وتساند في ذلك الى اقوال الشاهد ..... التي حصلها بما مؤداه أن الطاعن اغوى المتهم الاول على الاتجار في المواد المخدرة على حين أن اقوال الشاهد المذكور قد خلت من الإشارة الى ذلك وأنها تفيد أن المخدر المضيوط خاص بأخر وأنه - المتهم الاول - يتجر فيه لحسابه - هذا الى أن الحكم لم يعن ببيان الظروف والملابسات التي ركن اليها في الثبات بقصد الاتجار في حق الطاعن وكان ما أورده في هذا الشأن لا يؤدي الى توافقه سيما وأنه لم يبين مضمون اعتراف المتهم الاول وأنه في حقيقته لا ينصرف الى الطاعن وقد أقر المذكور وشهد الرائد ..... أن المخدر المضيوط يخص شخصا آخر يدعى ..... خلافا لما أثبتت المحكمة في تحصيل شهادة الضابط - وذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « أن المتهم الثاني ..... الطاعن - قد تمكن من تجنيد المتهم الاول ..... لبيع المخدر وسلمه كمية منها لهذا الغرض واذ علم أهل المتهم الاول بذلك سارع خاله الى حيث مكان تواجدته بمقهى المواطن ..... بشارع السلخانة قسم اول المنصورة واستطاع أن يحصله على مفاخرة

المكان والعودة للمنزل واستعلننا بالمواطن ..... لتوصيلهم بدراجته البخارية وما أن عاد الأخير الى المقهى من بعد حتى فوجئ بالمتهم الثانى وآخرين يعتدون عليه بالضرب وقام شجار توفى فيه صاحب المقهى، ولقد أجرى الرطد نعتين رئيس مباحث قسم أول المنصورة تحريفاً مبررة مع فريق جئت من رجال المباحث تأكد من صحة تلك الوقائع وأن المتهم الاول حصل على المخدر من المتهم الثانى - الطاعن - فارسل فى طلب المتهم الاول الذى حضر وقدم له طواعية كيميا من البلاستيك بعد إخله صباح لغافسات من الشكوفان الأبيض بداخل كل منها قطعة من مخدر الحشيش وقد اعترف بتحقيقات النيابة العامة بأن المتهم الثانى سلمه المخدر لبيعته وأنه سبق أن سلمه كميات أخرى قام ببيعها ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من شهادة ..... والرائد ..... رئيس مباحث قسم أول المنصورة واعترافه المتهم الاول بتحقيقات النيابة ومن تقرير تحليل المادة المخدرة المضبوطة - وهى أدلة سائقة لها معينتها الصحيح من الاوراق ومن شهادتها أن تدفق الى ما رتبته الحكم عليها .

لذلك ن ذلك وكان للحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عليه نحو ما تقدم . وأورد الأدلة التى استمد منها عقيدته فيما جملة متمثلة فى أقوال الشايعين سلفى الذكر وبسط مضمون اعتراف المتهم الاول وتقرير تحليل المادة المخدرة المضبوطة فى مخزونه - وهى كاقبة للإدلة سائقة فى التحليل على النتيجة التى خلص اليها ولا ينال من ذلك ما ذهب اليه الطاعن - على فرض صحته - من مغايرة لنظيرة فى تحصيل الواقعة ومرمى أقوال الشاهد ..... . ما دامت الوقائع الجوهرية - وهى عمالة الحكم وقوام استدلاله لم يحد بها عن مضمون ما أثبتت به الاوراق وسجلته للوقائع - وهى أن المتهم الاول قد سلم المواد المخدرة المضبوطة - وغيرها - من قبل من التماسن لبيعها وقربها وأن الطاعن لا يتخاضى فى ذلك ومن ثم يضحى ما ينص به الطاعن الحكم بغيره مخالفة الثابت بالاوراق متفجرة التى سند صحتها لما هو مقرر من

أن الخطأ في الاستناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة الحكمة التي خلصت إليها . لما كان ما تقدم وكان من المقرر أن - إخراج أو حيازة المخدر بقصد الاتجار - إنما هو واقعة مادية لتستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها لما كان ذلك ، وكان الحكم قد جال على هذا القصد تحليلًا سائفاً فيما أحال إليه من إقرار المتهم الأول وظروف وملازمات الدعوى . ولا تخريب عليه في ذلك ، مادامت هذه الظروف وتلك الملازمات تشرح بحق إلى توافره . على نحو ما سلف بيانه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون علي غير أسس مما يتعين معه رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٤٠٨٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣ )

### قاعدة رقم ( ٦٠٦ )

#### المبدأ :

جريمة حيازة المخدر بقصد الاتجار - سلطة محكمة الموضوع .

#### الحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها وأورد ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المقدم . . . . . ورئيس قسم مكافحة المخدرات والرائد . . . . . وكيل قسم المخدرات ومن تقرير المأمال الكيميائية بمصلحة الطب الشرعي ، وهي أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الاتجار في حق الطعن بقوله : « فترى المحكمة أن المتهم يقصد الاتجار - آية ذلك ما شهد به المقدم . . . . . والرائد . . . . . من أن المتهم مسجل شقي خطره فتق (أ) تجار في المواد المخدرة وتساقط الحكم عليه لاتجاره في المواد المخدرة ومن كبر حصص الكمية المضبوطة

( طويتين ) » ، فإن الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التي أوردتها يكون قضاؤه في هذا الشأن محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن ، بما يضحى منعا في هذا الصدد ولا وجه له ، لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن اختلاف عينة المخدر من حيث عددها مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمنأت الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمنأت كذلك الى النتيجة التي انتهت اليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ، ويكون نص الطاعن في هذا الخصوص غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٠٧ )

المبدأ :

جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار - عقوبتها .

المحكمة :

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى وأدلة الثبوت عليها انتهت الى معاقبة الطاعن بـ ٥٠٠٠٠٠٠٠ بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المضبوطات وفقا للمواد ٤٠٤ ، ٣٤١ / ٤ ، ٣٦ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . والبند ٥٧ من الجدول رقم (١) المعدل الملحق به مع تطبيق الملة ١١ من قانون العقوبات نظرا لظروف الواقعة لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة احراز المخدر بقصد الاتجار طبقا لما تنص عليه الفقرة ( ١ ) من المادة ٣٤ سالفه البيان في الحكم أو الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة



آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه . . وكانت المادة ٣٦ من القانون مالف الذكر قد نصت على انه : « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة ، وكان مقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بالإضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من ان تلك المادة ايضا تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت الاحوال رافة القضاة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم عند توقيع العقوبة بالنسبة للمطعون ضده . . . . . الحيد الأدنى للعقوبة المقيدة للحرية - بعقوبة الغرامة وفقا لنص الفقرة ( ١ ) من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٠ المعدل - يكون قد خالف القانون . لما كان ذلك ، وكان التعيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون عنى توافقا كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأساسية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة استئناف الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة الاستئناف في انقض وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بما يتعين معه نقض انحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون - مع مرادة معنى الرافة الذي أخذت به محكمة الموضوع - بمعاقبة المطعون ضده . . . . . بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه بالإضافة الى عقوبة المصادرة المقضى بها .

( طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢١ )

قاعدة رقم ( ٦٠٨ )

المبدأ :

جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار - لاعفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ - منسأله .

## المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز المخدر بقصد الاتجار التي كان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائقة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن تمتعه بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ورد عليه في قوله : « وهذا الذي ذهب إليه الدفاع في اتجاهه الأخير بمجادلة التثبت بالمادة ٢/٤٨ من قانون المخدرات لا يفيد منها المتهم ذلك ان المادة المذكورة اشترطت للإفادة منها أن يتم التبليغ عن الجناة الآخرين المشاركين في ذات الفعل المنسوب للمتهم سواء قبل القبض عليه أو بعده بشرط أن يتم القبض على باقي المشاركين من الجناة في الحالة الأخيرة اذا تم الإبلاغ بعد القبض على المتهم . ولما كان الثابت من الأوراق ان المتهم قد انفراد بجريمة احرازه للمخدر المضبوط وأنه كان يعمل لصالحه وحده وذلك حسبما ورد باعترافه الثابت بتحقيقات النيابة اذ قرر أنه اشترى المخدر المضبوط معه من آخر حدد اسمه بالتحقيقات يقوم ببيعه لحسابه ( أي لحساب المتهم ) وهذه الاستقلالية في الجرم . الذي قارفه المتهم ينفي ان له شركاء آخرين معه في هذا الجرم بذاته . ولا يؤثر في ذلك ما قررته من اعترافه في التحقيقات من تحديده للشخص الذي اشترى منه أو تحديده لمن ابتاع أن يبيعه المخدر المضبوط . ومن ثم فان تشبیهه بالإفادة من المادة ٢/٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يكون غير مجد مما يتعين معه الانتفاء عنه . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن مناط الإعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حتى يتوافر موجب الإعفاء يتعين أولاً ان يثبت ان عدة جناة قد تهاهوا في ارتكاب الجريمة المبلغ عنها وأن يقوم لعددهم بالإبلاغ المطلات العامة بها فيسقط عنهم الاعفاء المقرر الذي

تعده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدعا على مرتكبي الجريمة خطيرة التي نص عليها القانون ، فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن له يثبت أصلاً أن هناك جنة آخرين ساهموا مع المبلغ في ارتكاب الجريمة فلا إعفاء لاتقضاء مقوماته وتختلف حكمة التشريع بعدم بلوغ الغاية على يجزى القانون عنها بالبلاغ وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطرة - لما كان ذلك ، وكان ما ذهب إليه الطاعن من حمولة على المادة المخدرة من آخر ضماها - تفرض حصته - لا يفيد من هذا الأخير قد ساهم في الجريمة المحددة المبنية الى الطاعن : مادام ثبت من اعترافه انه يقوم ببيع المخدر لحسابه هو - وهو ما تقوم به اركان الجريمة التي دين بها كما هي معرفة بالقانون . واذ كان الطاعن لا يمارى في سلامة ما حصله الحكم في هذا الخصوص وان له معينه الصحيح من الأوراق . فانه لا يجدى الطاعن ما تعلل به . ويكون الحكم المطعون فيه وقد التزم هذا النظر في مقام رده على دفاع الطاعن في هذا الصدد قد صادف صحيح القانون ويرى من عوار الخطأ في تطبيق القانون وقام على استدلال سائغ وسليم . هذا فضلا عن ان الطاعن من ميجر جلبة المحكمة ان الطاعن انكر ما نسب اليه من جهة التحق وذهب الى ان اعترافه بالتحقيقات وقع تحت تأثير الاكراه من ضابط المباحث . ويشترط في الاعتراف الذي يؤدي الى الاعفاء التصريح عليه في المادة ٤٨ من القانون المشار اليه ان يكون حاصل لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته فاذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق لا عدل عنه لدى المحكمة فلا يمكن ان ينتج اثره في الاعفاء . لما كان ما تقدم ، فانز الطعن برمته يكون على غير اطمئنان متعينا رفضه موضوعاً .

( طعن - رقم ٦١٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥ )

قاعدة رقم ( ٦٠٩ )

المبسدا :

من المقرر ان احراز المخبر بقصد الاتجار واقعة مادية يستلزم توافر الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصها يستلزم توافر اليه ثبوت الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سابقا تؤدي اليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الاحوال فيها ، وكان ما أورده الحكم في تحصيله للواقعة ومردده لمؤدى أقوال الضابطين شاهدى الاثبات بما فى ذلك اعتراف الطاعن نهما بأنه احرز المخدر بقصد الاتجار كلفيا فى اثبات هذا القصد وفى اظهار اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التى أوردها وأدلتها التى عولت عليها ، فان النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اسس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٥ )

### قاعدة رقم (٦١٠) -

### المبدأ :

احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيما على ما يتجها .

### المحكمة :

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر « حشيش » بقصد الاتجار قد شابه قسدا فى الاستيصال وقصور فى التسيب ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اذن التفتيش لايتنازه على تحريات غير جديده ورد بها اسم بخلاف الاسم الحقيقى للطاعن الا أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفع بما لا يسوغ اطراحه ورد بما لا يصلح رد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لاجرائهما قبل صدور الاذن ، كما لم يدلل الحكم تدليلا سابقا على توافر قصة الاتجار هذا التى لفغ اغفل الرد على دفاع الطاعن القائم على عدم معقولية تصوير شاهدى الاثبات للواقعة ، وذلك نهما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان تحريات رئيس قسم مكافحة المخدرات بالدقهلية دلت على ان الطاعن يتجر في المواد المخدرة ، فقام بعد استئذان النيابة العامة بالقبض عليه أثناء وقوفه أمام مسكنه ، وبتفتيشه عثر بحجوب صديريته التي كان يرتديها على أربع طرحة من الحشيش ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة معتمدة من أقوال رئيس قسم مكافحة المخدرات بالدقهلية وزميله وكيل القسم بها ومن تقرير المعامل للكيماوية بمصلحة الطب الشرعي ، وهي أدلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكيم عليها . ثم عرض الحكم للدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحه في قوله : « وحيث انه عن الدفع ببطلان اذن التفتيش استنادا الى عدم جدية التحريات قائمه مرجوع بان كفاية التحريات لتسويغ صدور الاذن بتقديره لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ولما كانت التحريات قد جاءت مبينة بان جنائية واقعة من المتهم المتعدد اسمه وعنوانه وحرفته بها فان سلطة التحقيق اذاضرت الاذن بناء على تلك التحريات تكون قد التزمت صحيح القانون وتقرها المحكمة على ذلك ملتزمة عما إثارة الدفاع بشأن اختلاف الاسم الوارد بمحضر التحريات عن الاسم الحقيقي للمتهم لاطمئنان المحكمة الى ما قرره الضابطان من انه هو الذي انضمت عليه تحرياتهما الامر الذي تستخلص منه المحكمة ان المتهم ..... الذي وقع التفتيش عليه هو في الواقع ذاته المقصود باذن التفتيش وهو بعينه الذي كان مقصودا بالتفتيش بالرغم من صدور الاذن باسم مغاير . ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع » ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اوضح عن اقتناعه بجدية التحريات التي بنى عليها الاذن بالقبض والتفتيش واستظهر بالأدلة السائغة - التي أوردها على النحو المتقدم بيانه - ان الطاعن الذي حصل تفتيشه هو ذات المقصود باذن التفتيش والمعنى بالاسم الوارد فيه . فان النعي على الحكم في هذا الخصوص غير سديد .

لما كان ذلك - وكان لحراز المخدر يقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقر قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمه على ما ينتجها ، وأذ

كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار وابتظيره في قوله : « وحيث أنه عن قصد الاتجار فترى المحكمة ثبوته في حق المتهم - الطاعن - مما ورد بمحضر التحريات وأقوال ضابطى الواقعة والتمس إطمأنت المحكمة أنها فضلا عن كبر حجم كمية المخدر المضبوطة مع المتهم واحتفاظه بها كلها في جيوب الصديري الذى يرتديه - الامر الذى تستخلص منه المحكمة توافر قصد الاتجار في حقه » . وكلنت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء المنطقي والمنطقي - ان احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار ، فان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التذليل على توافر هذا القصد لا يكون مقيدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله منزلة المنزلة التي ترضاها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب ، ومتى أخذت بقول الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها للدفاع لحملها على عدم الأخذ بها فان معنى الطاعن في خصوص التفتات الحكم عن الرد على دفاعه القائم على الطعن في اقوال الضابطين شاهدي الاتبات والتشكيك في روايتهما ينحل في حقيقته الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب ولا تجوز اشارته امام محكمة النقض - لما كان ما تقدم - فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيينا - رفضه موضوعا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطان اذن التفتيش لصدوره بعد الضبط ورد عليه بقوله : « وحيث انه الدفع مردود ايضا بما ثبت للمحكمة من الاطلاع على دفتر احوال قسم مكافحة مخدرات الذخيرية من ان ضابطى الواقعة والقوة المرافقة لهما قد قاموا بتنفيذ مأموريتهن في الساعة الثالثة مساء يوم ١٩٨٦/٥/٢١ وانهم عادوا بعد تنفيذها في الساعة الثالثة من صباح يوم ١٩٨٦/٥/٢٢ وقد تأيد هذا البيان بما قرره الضابطان المذكوران في التحقيقات وإطمأنت اليه المحكمة من ان الضبط قد تم في الساعة الرابعة مساء يوم ١٩٨٦/٥/٢١

ومن ثم يكون لاحقا للاذن الصادر من النيابة العامة في التساعة الواحدة وخمسة وخمسون حقيقة من مساء ذلك اليوم الامر الذى يفسخ سعة هذا الدفع على غير أساس صحيح من الواقع والقانون ويتعين اللاتفات عنه « - واذا كان الحكم قد أقضح - على النحو المتقدم - عن اطمئنانه الى أن الضبط والتفتيش كانا لاحقين على الاذن الصادر بهما ، وكان من المقرر ان الدفع بصحور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعى يكفى الرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا منها بالادلة السالفة التى أورحتها فى حكمها فان تفتيب الحكم فى هذا الصدد يكون غير صحيح . »

( طعن رقم ٣٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٦١١ )

#### المبدأ :

من المقرر ان توافر قصد الاتجار هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها مائفا .

#### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه وان أورد على لسان الضابط وشهود الاتبات ان المطعون ضده يتجر بالمادة المخدرة الا ان البين من اسبابه انه حصل مؤدي ادلة الثبوت فى الواقعة كما هى قائمة فى الأوراق واذا أورد بعد ذلك مما قصد اليه فى اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال للشخص فى حق المطعون ضده فان ذلك يكون استخلاصا موضوعيا للقصة من الاحراز ينأى عن قالة التناقض فى التسبب ، ذلك ان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى البعض ما يقبته البعض الاخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة وهو ما لم يتركض الحكم فيه ، لا كان ذلك وكان من المقرر ان توافر قصد الاتجار هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة

الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المَطْعُونِ ضده للمخدر المضبوط بركنيته المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد مجرر للمخدر ودانته بموجب المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى لا تستلزم قصداً خاصاً من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المجرر بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون فانه فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه ، ولا يعد ما تثيره الطاعة فى هذا الخصوص أن يكون جدلاً حول مطقة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والاخذ بما تطعن عليه وإطراح ماعداه مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

( طعن رقم ٣٧٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٦١٢ )

#### المبدأ :

جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير اقوال الشهود .

#### المحكمة :

ومن حيث أن البين من الحكم المطعون فيه أنه قد أخرج اقوال شاعدى الاثبات وانتهى إلى القضاء ببراءة المطعون ضده بقوله « وحيث أن المحكمة وهى بصدد تقدير ما ساقته النيابة العامة من أدلة فى سبيل دعم الاتهام ، تراها قاصرة عن حد الكفاية لبلوغ هذا الهدف ولا تستقيم سنداً لاقتناع المحكمة بصحتها ، وجيدة دلالتها فى هذا المقام ، إذ يفترق وجدانها الاطمئنان إلى سلامة وصدق ما طرح عليها منها ويدخلها الرعب فى مطابقتها للحقيقة واتفاقها مع الواقع ، ولا أدل على ذلك



ما تستظهره المحكمة من استقراء أوراق الدعوى ، وما جرى فيها من تحقيقات فيثير الشك في أن واقعتها قد جرت على نحو ما أشاعه شاهدها فتخيم ظلال هذا الشك على واقعة الدعوى برمتها ، فضلا عما نسب الى المتهم فيها ، فالثابت بمحضر الجلسة ، وثما شهد به فيها الرائد ..... ، أن تفتيش مسكن المتهم ..... ، قد تزامن مع تفتيش مسكن أخيه ..... ، المقيم بمسكن خاص به في ذات المنزل ، والمتهم في القضية رقم ٤٦٦٦ لسنة ٨٥ ج دسوق ، والمنظورة بذات الجلسة ، وقد أتجه رجال الشرطة الى بلدة المتهمين بعدد من سيارات النقل والملاكي تقل الجنود والضابط المنوط بهم إجراء التفتيش ، وقد بلغوا مقصدهم في حوالي الساعة الخامسة والنصف صباحا حيث استقرت السيارات على الطريق بمقربة من منزل المتهم ، بما لا يستقيم معه قالة شاهد وما اثبته الشاهد الأول في محضره ، أن المتهم ظل بمنأى عن العلم بما يدور حوله وبالقرب من منزله ، ولا يسوغ في العقل أو يتفق مع طبائع الأمور ألا يصدر عن تلك السيارات أو ممن تقلهم ، ما يشعره بهم ويمرعى انتباهه اليهم ، فيبقى في مخدعه غير مدرك اقتحام رجال الشرطة منزله ودفعهم بابه ، وهو في الطابق الأرضي منه ، حتى يفاجؤونه في حجرته واقفا أمام سريره ، بينما المخدر في صيوان ملبسه وأثرته ، ينادى الضابطين فيأخذاه ويصاحبه ، وقد إعدم معه الميزان والمطواة وقد تلوثت بكأثر الأفيون ، في حين لم يكن هذا المخدر ضمن مختوف الكيس المعتبر عليه ، لما كان ذلك ، وكان المتهم قد انكر واقعة القبط على النحو المشار اليه ، وقد صادقه بشأنها شاهدان النفي - في القضية الأخرى المنظورة بذات الجلسة سابق الإشارة إليها - ..... ، و ..... ، مما تعتد به المحكمة وتطرح رولية شاهدي الاقبات ركيزة الاتهام لما اظهرها من شك لا تنهض معه وحدها تليلا مقنعة تركن اليه المحكمة ، فتغدو للواقعة المنسوبة الى المتهم فاقدة تحليل ثبوتها قبله ، ويصحى حقا القضاء ببراءته منها عملا بمقتضى المادة ٤-١/٣-١٠ - ( طعن رقم ٤١٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ٦١٣ )

المبدأ :

جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها  
قانوناً - عقوبتها -

الحكمة :

وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان  
المطعون ضده بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال  
المصرح بها قانوناً قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بمعاقبة  
المطعون ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات في حين أن العقوبة المفيدة  
للحرية المقررة لتلك الجريمة هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ولا  
يجوز طبقاً لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل  
عند أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات النزول بالعقوبة المقررة عن  
العقوبة التالية لها مباشرة ، وإذ نزل الحكم المطعون فيه بعقوبة الاشغال  
الشاقة المؤبدة إلى عقوبة السجن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة  
الدعوى وأدلة الثبوت عليها انتهت إلى ادانة المطعون ضده عن جريمة  
احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار وقضى بعد تطبيق المادة ١٧ من قانون  
العقوبات - بمعاقبته عنها بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، ولما كانت العقوبة  
المفيدة للحرية المقررة لهذه الجريمة وفقاً للمادة ١/٣٤ من القانون  
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها  
والاتجار فيها المعدل هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ، وكانت  
المادة ٣٦ من القانون المشار إليه قد نصت على أنه استثناء من أحكام  
المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول  
عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة ، فإن الحكم المطعون  
فيه إذ نزل بالعقوبة المقررة لجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار  
إلى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هي الاعدام أو الاشغال  
الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة

استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقتضى بهما .

( طعن رقم ٣٧٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣ )

### قاعدة رقم ( ٦١٤ )

#### المبدأ :

- من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفاً .

#### المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها عرض لقصد الاتجار ونفى توافره في حق المطعون ضده بما مؤداه أن المحكمة لا تسير سلطة الاتهام من أن حيازته للمخدر كان بقصد الاتجار لظو الأوراق من الدليل عليه وعلى أنه كان يجوز يقصد التعاطي والاستعمال الشخصي . وترى المحكمة أن الحيازة كانت بغير هذه القصد جميعاً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على حيازة المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنتيه المتداني والمعتوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره حائزاً للمخدر وعاقبه بموجب المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الحيازة ، بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم الحائز بماهية الجوهر علماً مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة المتضمن عليها في القانون ، فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضاة بالادانة على الوجه الذى انتهى إليه ، ولا يعدو ما تثيره

الطاعنة بوجه طعنها ان يكون جدل حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ بما تطمئن اليه وإطراح ما عداه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس يتعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٢٢٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٦١٥ )

#### المبدأ :

رأى الأصل ان الاتجار في المخدر انما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انّها تقيمها على ما ينتجها .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من ان العينة التي تم تحليلها اخذت من طرية واحدة ولم ترسل باقى الطرب للتحليل وبالتالي لم يثبت انها مادة مخدرة فلا يجوز الاستناد الى مقدارها فى التحليل على قصد الاتجار مردودا بان البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن وان اثار هذا الدفع امام محكمة الموضوع الا انه لم يطلب الى المحكمة اتخاذ اجراء معين فى شان تحليل باقى الطرب المضبوطة ، ومن ثم فان ما اثاره فيما سلف لا يعدو ان يكون تعيبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم ، وليس للطاعن ان يتعنّى على المحكمة فعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ، وما يثيره فى هذا الصدد ينحل فى الواقع الى منازعة موضوعية فى كنهه يقية المواد المخدرة المضبوطة والتي لم ترسل للتحليل وهو ما لا يجوز التحدى به امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الاصل ان الاتجار فى المخدر انما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انّها تقيمها على ما ينتجها . وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن بتحريرات الضبط ومن

ضخامة كمية المادة المخدر المضبوطة . وهو ندين سائح يحمل قضاء الحكم  
فان انعى عليه بالقصور والفسد في استدلال يكون غير سديد . لما كان  
ما تقدم . فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .  
( طعن رقم ٥٦٠٢ سنة ٥٨ ن - جلسة ١٢/٢٠ - ١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٦١٦ )

#### المبدأ :

من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل  
قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيّمها على ما ينتجها .

#### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار هو  
واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيّمها على  
ما ينتجها وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الاتجار في  
حق الطاعن بقوله : « . وحيث انه عن قصد المتهم من احراز المخدر  
المضبوط فهو - على ما استقر في يقين المحكمة من شهادة الرائد .....  
قصد الاتجار لان المتهم بلغ قطعة مخدر املحه عشر معه » . فان الحكم اذ  
استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سابقة  
البيان التي اورد ، يكون قصوره في هذا الشأن كافيّا في استخلاص هذا  
القصد ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ،  
وكان من المقرر ان لحكمة الموضوع ان تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من  
ادلة وعناصر في الدعوى ، وان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى  
محكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي ترهب وتقدره التقدير الذي تطمئن  
اليه بغير معقب ، وهي متى اخذت بشاكتهم من ذلك يفيد انها اطرحت  
جميع الاعتبارات التي ساقها التفتاح لحيلها على عدم الاخذ بها ، ولما  
كانت بحكمه قد اطمانت الى هواله لرتد ..... بشأن واقعة شراء  
لمرشد السرى لقطعة مخدر من الطاعن وستهلت بذلك على توافر قصد

الالتجار في نجده ، فان منعى الطاعن في هذا الصدد يدخل الى جنل موضوعى فى تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا ضاح على الضابط أن أخفى شخصية هذا المرشد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٥٦٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٦١٧ )

#### المبدأ :

جريمة احتراز جوهراً مخدر بقصد الاتجار - عقوبتها .

#### المحكمة :

وحيث ان العقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة احتراز جوهراً مخدر بقصد الاتجار طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الى الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد اوردت قيداً على حق المحكمة فى النزول بالعقوبة فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ - ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور مؤداه : استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد سالف الذكر النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه قد طبق المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة احتراز جوهراً مخدر بقصد الاتجار الى الاشغال الشاقة المؤقتة يكون قد اصاب بصحيح القانون ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان انزال المحكمة حكم المادة ٣٧ من قانون العقوبات دون الاشارة اليها لا يسيب الحكم مادامت العقوبة التى اوقعتها تدخل فى الحدود التى رسمها القانون ومادام ان تقدير العقوبة هو من مطلقات محكمة الموضوع دون ان تكون ملزمة ببيان الاسباب التى من اجلها اوقعت العقوبة بالقدر

الذى ارتأته ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم اذ عاقب المحكوم عليه بالعقوبة آنفة الذكر ، فان مفاد ذلك أن المحكمة قد انتهت الى اخذها بالرافقة ومعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات - وان لم تصرح بذلك فى أسباب حكمها - ونزلت بالعقوبة الى حد تسمح به هذه المادة والمادة ٢٦ من القانون المطبق ، ومن ثم فان ما تنعاه للنيابة على الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير محله مستوجبا للرفض .

( طعن رقم ٦٢٨٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٦١٨ )

#### المبدأ :

جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار - اقامة الحكم قضاء ما لا اصل له فى الأوراق - اثره .

#### المحكمة :

من حيث أن ما ينعاه الطاعن الاول على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه خطأ فى الاسناد وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه عول على أدلته على ما نسب للشاهد الرائد ..... مخدوره عنه بالتحقيقات وبالجلسة من قول أنه واجه الطاعن بالمضبوطات فاعترف له باحرازها بقصد الاتجار ويحصله عليها من معين يتجر فيها.. مع ان هذا القول لا اصل له فى شهادة الضابط المذكور بجلسة المحاكمة - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد فى بيان شهادة الرائد ..... التى عول عليها - ضمن ما عول عليه - فى قضائه بالأدانة ، انه شهد بالتحقيقات وبالجلسة أنه واجه الطاعن الاول بالمضبوطات فاعترف باحرازها بقصد الاتجار وأنه حصل عليها من أحد تجار المقدرات بمدينة الاسماعيليه . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن شهادة الضابط المذكور قد خلت من هذا

القول الذي كان له اثره في تكوين عقيدة المحكمة ، فان الحكم يكون قد اقام قضاؤه على ما لا اصل له في الاوراق بما يقصد استئلاله ، ولا يغير من الامر ان يكون للقول ذلك اصله في تحقيقات النيابة العامة مادام انه استدل على جديده بصدوره عن الشاهد بجلسة المحكمة بما لا مسند فيها ، كما لا يرفع هذا الغوار ما اوردته الحكم من أدلة اخرى اذ الأدلة في المواد الجنائية متضادة والمتحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط أحدها او استبعدت تعذر التعرف على مبلغ الامر الذي كان له في الراى الذى انتهت اليه . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم الطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعن الاول والطاعن الثانى وان لم يتصل وجه النقض به وذلك لحسن سير العدالة وبغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٨٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ٦١٩ )

##### المبدأ :

- من المقرر ان المحكمة غير مكلفة بالتحديث استقلا عن العلم بالجواهر المخدر طالما كان ما اوردته فى حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره .

- من المقرر ان قعيد الاتجار فى المخدرات هى واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انها تقيمها على ما ينتجها .

##### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه يبين الواقعة بما يتوافر به كىافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، واورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة غير مكلفة بالتحديث استقلا عن العلم بالجواهر المخدر ، طالما كان ما اوردته فى حكمها من وقائع وظروف



يكفى للدلالة على توافره . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافيا في الدلالة على ان الطاعن كان يعلم بان ما زرعه في أرضه هو نبات الخشخاش المخدر ، فان الحكم يكون قد رتب على دفاع الطاعن في هذا الشأن بما يرضه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن واطرحه قائلا « وحيث انه عن انكار المتهم وما قاله به للدفاع ان هو الا ضرب من الدفاع قصد به درء الاتهام والافلات من العقاب ... كما ان عدم احصاء الشجيرات المضبوطة تحديد لا ينفي ثبوت قيام المتهم بزراعة النبات الممنوع ، ومن ثم يكون ما قاله به الدفاع في غير محله والمحكمة ازاء اطمئنائها الى ادلة الثبوت لا تعول على انكار المتهم وما قال به الدفاع » - وكان هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فانه يستقيم بذلك الرد على دفاع الطاعن ، ولم يكن الحكم بحاجة بعد ما أثبتته في حق الطاعن ان يرد استقلالاً على هذا الدفاع لانه لا يعدو ان يكون من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم بالحكمة بمتابعة المتهم في مناحيها المختلفة طالما ان الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت الساتفة ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الاصل ان الاتجار في المخدر انما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انها تقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم لمطعون فيه قد استدل على توافر قصد الاتجار من كبر المساحة المزروعة وضخامة كمية النبات المضبوط التي بلغت عشرة آلاف شجيرة ، ومن طريقة زراعتها ومما قرره شهود اثبات ، وهو تدليل سائغ يحمل قضاء الحكم ، فان النعى عليه بالقصور والفساد يكون غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٦٨٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/١٤ )

قاعدة رقم ( ٦٢٠ )

المبدأ :

جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار في غير الاحوال المبرج بها قانوناً - اقوال الشهود - سلطة محكمة الموضوع .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه ادلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات وتقريظا معمل التحليل الكيماوى ، وهى اذلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن ببطلان التفتيش لوقوعه قبل صدور اذن النيابة العامة به وا طرحه استنادا الى ما ثبت من اقوال الشهود من حدوث الضبط والتفتيش فى الساعة الثالثة من مساء اليوم الذى تم فيه الضبط والتفتيش وهو وقت لاحق لصدور الاذن بالضبط والتفتيش فى الثانية عشرة من ظهر نفس اليوم - وكان البين من المفردات المضمومة ان ما اوردته الحكم ردا على هذا الدفع له صداة بمحض ضبط الواقعة واقوال الشهود بتحقيقات النيابة العامة ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطا فى الاستناد فى هذا الشأن لا يكون له مغل بما تنحل معه منازعة الطاعن فى ذلك الى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة للادلة القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها وهو ما لا يقبل اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمانت الى اقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة وان الضبط كان بناء على اذن النيابة العامة بالتفتيش ، وكان من المقرر انه متى اخذت المحكمة باقوال شهود الاثبات فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، ولا على المحكمة ان هى التفتت عن قالة المتهم وشاهدى النفى من حدوث الضبط والتفتيش فى وقت سابق على صدور الاذن باجرائهما لما هو مقرر من ان لمحكمة الموضوع ان تعرض عن قالة شهود النفى ، مادامت لا تتفق بما شهدوا به دون ان تكون ملزمة بالامارة الى اقوالهم او الرد عليها ، ذلك ان قضاءها بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التى بينتها دلالة انها اطرحت شهادتهم ولم تر الاخذ بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اورد مؤدى تقرير المجلل الكيماوى وابرز ما جاء به من ثبوت لنز المادة المضبوطة هى لجوهر الحشيش المخدر وهو يتبين كافة الدلائل على ان المادة المضبوطة مع

لطاعن هي لذلك المخدر ، وكن من خفر انه لا ينال من سلامة الحكم عدم زياده نص تقرير الخبير بكل جزئه ، فان ما يثيره الطاعن من قصور في هذا التصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره تطاعن بدعوى اختلاف وزن المخدر المضبوط عما أثبت بمحضر الضبط وما جرى تحليله ، مردودا بما أثبتته الحكم في مدوناته من أن ما جرى تحليله هو عينة من المواد المخدرة المضبوطة وكان الطاعن لا يمارى فيه اثبته للحكم - على السياق المتقدم - فان منعيه ذاك يكون بعيدا عن الصواب . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٩٨٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ٦٢١ )

#### المبدأ :

جريمة حيازة مخدر بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانونا - يكفى في المحاكمات الجنائية ان تشكل محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى تقضى بالبراءة .

#### المحكمة :

ومن حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه - نص ببراءة 'المطعون ضده' من تهمة حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانونا ، قد شابه الفساد في الاستدلال والتناقض والقصور في التسيب ذلك انه اقام قضاؤه على اسباب ليس من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها وتستند فيما استند اليه - الى عدم معقولية تصوير شاعدي الواقعة من قيام 'المطعون ضده' بفتح باب المسكن لهما دون ان يتصرف في المواد مخدرة الموجودة بداخله في حين ان غير المفاجأة قد تحقق في واقعات الضبط حدوثه في ساعة متأخرة من الليل بما لا يسمح باعتقاد بان تطابق من رجال الشرطة ومن ثم فلا

مدعاة للتخلص من المخدر الموجود بحوزته . هذا الى أن المطعون ضده اعترف بحيازته للمطواة التي ثبت أنه يعلق بنصلها آثار للمخدر - وقضت المحكمة بادانته عن جريمة حيازة هذه المطواة دون المخدر وهو ما ينبىء عن تناقض فى أسباب الحكم وأخيرا فإن الحكم لم يعرض فى عدوانته لأدلة الإثبات التى ساقته سلطة الاتهام وكذلك لما ضبط فى حوزته من جوهر المخدر خاصة ما عثر عليه بحجرة نوم المطعون ضده وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث أنه لما كان يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تتشكل محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى تقضى بالبراءة مادام حكمها يشمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الإثبات التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الزبية فى صحة عناصر الاتهام ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التى ساقته سلطة الاتهام خلص الى القول « أن المحكمة - وهى بصيرة - تقدر ما ساقته النيابة العامة من أدلة دعما للاتهام تراها قاصرة عن بلوغ الهدف الذى رمت اليه ، ولا تطعن الى أن واقعة الضبط كانت على نحو ما ذهب اليه شاهداها وتمستريب فى جدية وحقيقة نسبة المخدر المضبوط الى المتهم ، وأية ذلك ما يتكشف من استقراء الأوراق وما سطر بمحضر التحريات وصفا لكنه نشاط المتهم ، وما تردد عن ممارسة تجارة المخدر واتخاذ من مسكنه مسرحا لهذا النشاط وعلى نحو دعا رجال الادارة العامة لمكافحة المخدرات بالفربية ورملاهم فى حفر الشيخ الى اعداد القوة وتكثيف قواتهم ومعهم مجموعة من الكلاب البوليسية الجهور بها الى حيث يسكن وطرقوا بابه بالليل ، فلا يسوع معه ذلك ولا يقبل ممن كان على شاكلته ودرجة خطورته إلا أن يكون على درجة مناسبة - ان لم تكن متساوية - من الحزم والحذر ، فلا يفتح بابه لكل طارق ، بينما هو يحتفظ ببضاعته تحت قرائه بحجرة نومه ، وكذلك خطورته وقد علق بلحم جيوبها ثوبا من فئات المخدر بل ان

الاولى به والاجدر ان يكون متحوطا ومتحسبا لهذه الهجمات الشرطية والتعرض لتفتيشه وتفتيش مسكنه ، فيعتمد الى التخلص مما يحوز به هذه البضاعة قبل ان يستجيب لمن يطرق بابه ، وعلى الاخص فى مثل ذلك الوقت المبكر من صباح يوم الضبط ولا يتركها نهجا للباحث ليعثر عليها لأول وهلة ، فضلا عن انه يباعد ما بينه وبين ما ينسب المخدر اليه . الامر الذى يلقى بظلال الشك حول واقعة ضبط المخدر تحت فراشه لجفافاتها لطبائع الاشياء والمجرى العادى للامور ومتى كان ذلك وكان الثابت من معاشينة وكيل النيابة المحقق لمسكن المتهم ، انعدام سيطرته على دورة الحياة فيه محل ضبط باقى المخدر ، وبالنظر الى ما لاحظته المحقق من تدهم معظم جدارها المطل على الشارع وكونها بدون سقف يمكن معه للغير الوصول اليها بسهولة ، ومنها الى سائر المسكن وحجراته ، مما ترى معه المحكمة ان الواقعة برمتها مشكوك فى صحتها ، وان الضبط لم يجر على للصورة التى قدمها الشاهدان بما فى ذلك المطواة ، بما يرجع ما حتمك به المتهم من دفاع مؤداه لها . كانت على منضدة بحجرة نومه ، وان يدا امتدت فعبثت بمحتويات مسكنه سيما ولته متاح للغير التسلل اليه فى غفلة منه ، ومن شأن ذلك ان تكون الدلة المستقاة من روايتهما غير كافية لنسبة المخدر اليه ، فلا يعول عليها ، وكذلك على ما وجد بجيب سترته من فتات المخدر ، وما كان عالقا بئصل المطواة منه ، بما تغدو معه تلك الواقعة غير ثابتة قبسه ويضحي القضاء ببرامته منها . . . . . بما يكشف عن تهميص الحكم نواقعة الدعوى والاحالة بطروقها والالام بأدلة الاتهام فيها ، ثم انتهائه الى ان تهمة حيازة المخدر الموجهة الى المطعون ضده محل شك للاسباب السائنة التى اوردها ومؤدية الى النتيجة التى انتهى اليها فان ما تثيره الطاعنة ينحل فى حقيقته الى جدل موزع حول تقدير المحكمة ومعتقداتها فى الدعوى مما لا يقبل معاودة الجدل فى شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك وكانت اسباب الحكم المحمول عليها قضاءه يتبيرة عن تهمة حيازة المخدر قد بنى على احتمال ترجم لديها ولم تجد فى ظروف الدعوى ما ينفيه ، وكان مجرد قيام هذا الاحتمال هو مما يعج

معد لقضاء بالبراءة عن تقدير بأن المتهم يجب أن يستفيد من كل شك في مصحته ، وأنه لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تقع لئلا يغيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ، مادام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله - كما هو الحال في هذه الدعوى - لما كان ذلك ، فإن معنى الطاعة على الحكم بدعوى الفساد في الاستدلال والنقص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يتيح بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة ، وكان للبين من موجبات الحكم المطعون فيه أنه يعد أن أورد الأسباب السائفة التي جعل عليها قضاءه ببراءة المطعون غشه من تهمة حيازة المخدر - وذلك على السياق المتقدم - خلص إلى مسائلة المتهم عن جريمة حيازة ملاح لبض ( مطواة قرن غزل ) بغير ترخيص . وقض بإدانتها عنها مستندا في ذلك إلى ما إطمأنت إليه المحكمة - في هذا الصدد - إلى اعترافه بحيازتها بحالة كونه غير مرخص له بحيازتها ، وكان ثلوث فصل في المطواة بأثار جوهر مخدر ، لا يتضمن بمجرد دليلا على ترافعه جريمة احرازه في حق الطاعن ، مادامت المحكمة قد تشككت كلية في اسناد احراز أي جوهر مخدر إليه ، فإن ما جاء به من التناقض تكون قد انحصرت عن الحكم المطعون فيه . ويكون الطعن برهته على غير سند أو أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٠٠٣ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٨٩/٣/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٢٢ )

#### المبدأ :

جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا - من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به مأمور ضبط ماذونا به قانونا بطريقة اجرائه متروكة لرأي القائم به .

### المحكمة :

ومن حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة احراز مخدر بقصد الاتجار وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه البطلان والاخلال بحق الدفاع ذلك انه عول على نتيجة التفتيش رغم الدفع ببطلانه لتنفيذه بطريقة غير مشروعة هي اعتراض سيارة الشرطة للطريق مما نتج عنه اصطدام دراجة الطاعن الآلية بها وتعريضه للخطر ، واغفل الحكم الرد على دفاعه بأنه ما حلل ليس ما ضبط بدلالة اختلاف الوزن عند التحريز عنه وقت التحليل وخلو الحزب عند فضه للتحليل من الاختام التى اثبتت النياية العامة تحريزه بها . كما اسند الحكم اليه المواد المخدرة المضبوطة حال ان احدا لم يشهد برؤيتها معه قبل سقوطه من على الدراجة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على تبويتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاتبات وما ثبت من تقرير المعامل الكيميائية ، وهى أدلة سائفة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه متى كان التفتيش الذى قام به مأمور الضبط مأمونا به قانونا بطريقة جرائه متروكة لراى القائم به ومن ثم فلا تشريب على الضابط أنه رأى فى سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به إيقاف سيارة بعرض الطريق لغتفه على المتهم - الطاعن - القادِم بجراجته الآلية - فى وضح النهار - لما كان ذلك ، وكان ادعاء الطاعن عن انقطاع العلة بين كمية المخدر المضبوطة المثبتة بتحقيق النيابة العامة وتلك التى أجرى عليها التحليل انه هو الا جدل فى تقدير الدليل المستمد من أقوال الشهود التى اطمانت اليها محكمة الموضوع . ومتى ثم فلا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها فى عقيدتها فيما هو من اطلاقاتها ، أو اثارته لأول مرة امام محكمة النقض - وهو الحال فى الدعوى الماثلة - . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتمسك امام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة - بأن المخدر حال فضه

لتحليل محتوياته قد خلا من الاختتام التي أثبت النيابة العامة تحريره بها ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة إمساكها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن شهود الاثبات شهدوا جميعا بأن المخدر ضبط بالكيس الذى سقط من الطابع - على ما أورده الحكم المطعون فيه - ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطابع على الحكم - فى هذا الصدد - من قالة الخطأ فى الاسناد . لما كان ما تقدم جميعه فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٦ )

### قاعدة رقم ( ٦٢٣ )

#### المبدأ :

جريمة حيازة جوهر مخدر بقصد الاتجار - الاعتراف فى المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كمثب للادلة الا انه متى افصحت المحكمة عن الاسباب التى من أجلها اتخذت به او اطرحته فلانه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير نكسف فى الاستنتاج ولا تناقض فى حكم العقل والمنطق ويكون لمحكمة النقض مراقبتها فى ذلك .

#### المحكمة :

وحيث أن النيابة العامة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه لا يفي ببراءة الطعون ضده الثانى من جريمة حيازته جوهر مخدر بقصد للاتجار ودان الطعون ضده الاول بجريمة احراز ذات المخدر ونفى عنه قصد الاتجار بعد شبهة للفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ذلك لانه بنى قضاءه بتبيرة الطعون ضده الثانى على أن اعترافه فى تحقیقاته النيابة صدر تحت تأثير الاكراه المعنوى لانه ادلى به أثناء التحقيق معه بمعرفة النيابة فى ادلة فرع مكلفه المخدرات دون أن



يبين سنده فى ذلك وفى حين أن اجراء التحقيق فى هذا المكان لا يعد قرين الاكرام للمطلد للاعتراف لا معنى ولا حكما كما أنه نفى عن المطعون ضده الاول قصد الاتجار رغم ما هو ثابت من اعتراف المطعون ضده الثانى بتحقيقات النيابة من أنه يتوسط بين الاول وعملائه فى بيع المخدرات لهم مقابل أجر يتقاضاه فيه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بالنسبة للمطعون ضدهما بما مفاده نعى الى علم الرئيس ..... من تحرياته - التى شارك فيها العقيد ..... - أن المطعون ضده الاول يتجر فى المواد المخدرة وأن المطعون ضده الثانى يقوم بدور الوساطة بين الاول وعملائه مقابل أجر يتقاضاه منه ، فاستصدر اثنا من النيابة لضبطهما وتفتيشهما بضبط ما يحوزانه أو يحزرانه من مواد مخدرة وما إن علم بأن المتهم الاول بصدد تسليم كمية من المواد المخدرة لأحد عملائه انتقل الى المكان المحدد للتسليم وبرفقته الشاهد الثانى العقيد ..... حيث أصرا المتهمين يهبطان من سيارة آجرة فقاما بضبطهم وكان أولهما يحمل لفافاة من الورق ويضبطهم، وفرضا وجد بداخلها عيزت معدنية وأربع صنج مختلفة الأوزان وتفتيشه عثر معه بنجيب الجنى الايسر « المويتر » الذى يرتديه على لفافاة من ورق الصحف تحوى على أربع اكياس يحوى كل منها كمية من مخدر الهيروين كم عثر معه على مبلغ ٣٧٠ جنيه وتفتيش لمطعون ضده الثانى لم يعثر معه على شيء وبمواجهة المتهمين أقر له لأول بمسكته لتنفود المضبوطة والميزان والصنج وبإحرازه المخدر بقصد لاتجار ، كما أقر له الثانى بقيامه بدور الوساطة بين المتهم الاول وعملائه فى تجارة المخدرات مقابل أجر يتقاضاه منه وأنكر المتهم الاول ما نسب اليه فى تحقيق النيابة بينما اعترف الثانى فى تلك التحقيقات بقيامه بدور الوساطة بين المتهم الاول وعملائه مقابل أجر يتقاضاه منه ، وتبين من التحليل أن المادة المضبوطة لمخدر الهيروين وتزن قائمة ٤٨٤ جراما وأنه الميزان والصنج لمضبوطة عنوة باثر تلك المادة وقد أقام الحكم قضاءه ببراعة المطعون ضده الثانى على سند من القول بأنه لم

يُضبط محرزا أو حائزا لاية مادة مخدرة وأنه نفى صلته بالمخدر المضبوط كما أن المتهم الأول الذى ضبط معه المخدر لم يذكر أن للمتهم الثانى صلة بذلك المخير ، وأن التحريكات لا تصلح بذاتها دليلا وأن ما ذكره الشاهدان من أن المتهم المذكور أقر لهما بالوساطة إنما جاء قولاً مرسلًا ليس من الأوراق ما يؤيده ولا ينال من ذلك اعتراف المتهم فى تحقيق النيابة لأنه يرجح لأكرهه معنوى وقع عليه أثناء مباشرة النيابة العامة التحقيق بضيوان فرع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالاسكندرية لاسيما وأنه قد أنكر أمام المحكمة كما أن الحكم فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الأول وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها عرض لقصد الاتجار ونفى توافره فى حقه بقوله \* وخيث أن المحكمة لا تسير النيابة العامة فيما ذهبت إليه من أن المتهم قد أحرز المخدر المضبوط بقصد الاتجار فلم يضبط وهو يتعامل بشانه ولا تصلح التحريات بذاتها كدليل على توافر هذا القصد ولا تطمئن الى ما قرره شاهد الواقعة فى هذا الصدد من أن المتهم قد اعترف لهما بأحرازه للمخدر المضبوط بقصد الاتجار وخاصة وأنه قد أنكر فى التحقيقات وأمام هذه المحكمة صلته به - ولا ينال من ذلك كبير حجم كمية المخدر المضبوط وتجزئتها - إذ لا يقطع ذلك على وجه الجزم واليقين بتوافر هذا القصد - كما لا يغير من ذلك ضبط الميزان المعدنى والصنج سائلة الذكر مع المتهم إذ قد تكون فى حوزته لغرض آخر غير قصد الاتجار . ولما كان ذلك وكانت الأوراق خلوا مما يفيد أن المتهم قد أحرز المخدر المضبوط بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى ومن ثم تصبح الواقعة مجردة من أى قصد من القصد سائلة الذكر \* . لما كان ذلك ، وكان الاعتراف فى المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة - إلا أنه متى أقصمت المحكمة عن الاستباب التى من أجلها أخذت به أو أطرحته ، فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به ، مؤديا لما رتب عليه من نتائج ، من غير تغسف فى الاستنتاج ولا تناقض فى حكم العقل والمنطق ، ويكون لمحكمة النقض مراقبتها فى ذلك ، كما أنه من المقرر أنه لا يؤثر فى اعتراف المتهم أن يكون قد ادلى به فى تحقيق

النيابة الذي باشرته في دار الشرطة وفي حضور ضباطها لما هو مقرر من أن اختيار الحق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة نجاذه ، كما أن مجرد حضور ضابط الشرطة للتحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراها مادام هذا السلطان ثم يستل على المتهم بالأذى مادياً أو معنوياً كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكماً وهو ما غاب أمره على الحكم المطعون عند أطراحه لاعتراف المطعون ضده الثاني في تحقیقات النيابة ، كما أنه لا يغير من ذلك عدول المتهم عن اعترافه وإنكاره بجلسة المحاكمة لاتهام المسند اليه واذ كان ما سبقه الحكم المطعون فيه تبريراً لأطراح اعتراف المطعون ضده الثاني في تحقیقات النيابة ليس من شأنه أن يشكل في هذا الاعتراف أو يزيل الأثر القانوني المترتب عليه ومن ثم فإن ما أورده الحكم من ذلك وإقام عليه قضاء ببراءة المطعون ضده الثاني يكون معيباً بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة ولا يبنال من ذلك إيراد لسانيد أخرى لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحاكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للتحليل البتائل في الرأي الذي انتهت إليه المحاكمة . لما كان ذلك ، وكان فساد استدلال الحكم في أطراحه إذ أن المطعون ضده الثاني قد حجب المحاكمة عن أن تعرض لهذا الاعتراف كدليل من أدلة الثبوت في خصوص القصد من احتراز المخدر بالنسبة للمطعون ضده الاول وكان من مقتضاه أن قمحه وتبحدث عنه بما تراه فيما إذا كان يصلح دليلاً على توافر قصد الاتجار في حقه أو لا يصلح ومن ثم فإن ما شاب الحكم من فساد في الاستدلال على ما سلف قد أسلمه الى قصور في التبرير في نفس توافر قصد الاتجار في حق المطعون ضده الاول مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للمطعون ضدها وذلك دون حاجة لبحث أوجه البطلان المقدمة من المتهم الاول المحكوم عليه .

( طعن رقم ٢٨٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٩ )

قاعدة رقم ( ٦٢٤ )

التيسر :

من المقرر ان حيازة المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة او نفيها سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها .

الحكمة :

ومن حيث ان مما تنعاه الطاعة الثانية على الحكم المطعون فيه انه اذ دأبها بجريمة حيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانونا قد شبه الفساد في الاستغلال والقصور في التسبب ذلك بانه اتخذ من مجرد تخزينها الجواهر المخدرة بمسكنها حساب الطاعن الاول ، دليلا على توافر قصد الاتجار في حقها ، وعول في ادانتها على الاعتراف المسند اليها دون ان يعرض لدفعها ببطلانه لكونه وليد اكراه ، وفي ذلك ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان نرد واقعات الدعوى وائمة البوث التي استند اليها في ادانة الطاعنة ، استظهر قصد الاتجار في حقها بقوله « وثبت من التحريات واقوال المتهم الثالثة ( الطاعة ) بتحقيقات النيابة العامة بان المتهم الاول ( الطاعن الاول ) سلمها لفافه المخدر المضبوط لديها بقصد حفظها له وهو تلجر المخدرات فان قصد الاتجار يكون ثابتا في حقها هي الاخوى ، ذلك بان حيازة المتهمين للمادة المخدرة المضبوطة لم يكن الا بقصد الاتجار فيها » .  
لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر ان حيازة المخدر بقصد الاتجار هي واقعة مستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ، الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة او نفيها سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال معها ، وكان من المقرر انه من اللازم في اصول الاستدلال ان يكون الخليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا الى

ما رتبته عليه من نتائج فى غير تعسف فى الاستنتاج. ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ، واذا كان يصح القيام باختزان الجواهر المخدرة أو نقلها - سواء بمقابل أم بغير مقابل - دون أن يتوافر قصد الاتجار لدى الخازن أو الناقل ، كما أن توافر هذا القصد فى حق من اختزنت الجواهر المخدرة أو نقلت لحسابه لا يصلح ، بذاته ، دليلا على توافره لدى الخازن أو الناقل ولا يفيد وحتمًا تحقيقه قبله ، سواء بصفته مساهما أصليا فى جريمة احراز المخدرات بقصد الاتجار أو مساهما تبعيا فيها ، والقول بغير ذلك فيه انشاء لقرينة قانونية ميناها افتراض قصد الاتجار لدى الخازن للجواهر المخدرة أو الناقل لها ، لحساب الغير ، من مجرد كون هذا الغير قد توافر لديه هذا القصد ، وهو ما لا يمكن اقراره قانونا مادام أن مناط المسؤولية عن جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار ، أو الاشتراك فيها ، رهن بثبوت هذا القصد ثبوتا فطليا لا افتراضيا فى حق كل منهم يؤخذ به ، اضافة الى سائر عناصر الجريمة تلك ، يستوى فى ذلك أن يكون الاتجار أو الاحراز بقصد الاتجار ، لحساب الذات أو لحساب الغير ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى التذليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعنة الثانية الى مجرد احتفاظها بالجواهر المخدرة لديها لحساب الطاعن الاول كونه من تجار المخدرات ، ودون أن يقيم الدليل على توافر هذا القصد لدى الطاعنة هى نفسها - فإنه يكون فوق فسادها - فى الاستدلال مشوبا بالقصور فى التسبيب . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنة الثانية دفع ببطلان اعترافها بتحقيق النتيجة العامة لكونه وليد اكراه ادبى وذلك بقوله « والمتممة وأن كانت قد اعترفت فى بداية التحقيقات إلا إنها بذات جلسة التحقيق علّقت عن اعترافها وقررت أن الضابط الذى كان يسأل هو الذى قال لها ما قالته حتى تكون تهمتها خفيفة وتطلع من القضية وبالتالي فقد كان اعترافها تحت تأثير اكراه ادبى ولم يكن وليد ارادة حرة ولم يكن اعترافا صادقا ويتعين عدم الأخذ به » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر - عملا بمفهوم المادة ٤٢ من الدستور والمادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - أن الاعتراف الذى يعول عليه يقتضى أن يكون اعتيائريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو

كان صادقاً - اذا وقع تحت وطأة الاكراه أو التهديد به ، كائنا ما كان قدره ، وكان الوعد أو الاغراء يعد قرين الاكراه والتهديد لما له من تأثير على حرية المتهم فى الاختيار بين الانكار والاعتراف ولانه يؤدى جملة الى حمله على الاعتقاد بانه قد يجنى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضرراً ، ولما كان من المقرر أنه يتعين على المحكمة - ان هى رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف - ان تبحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله وان تنفى هذا الاكراه فى تدليل سائق ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعنة الثانية - ضمن ما عول عليه - على اعترافها بتحقيقات النياية العامة ولم يعرض لدفع الطاعنة ببطلان ذلك الاعتراف الا بما قاله من انه « عن باقى ما اثاره الدفاع عن المتهمين فضلاً عن انها ظاهرة البطلان فهى مجرد تشكيلا فى أدلة الثبوت مثلها فى ذلك مثل إنكار المتهمين لا يقصد بها سوى اغلتهم من العقاب بعد ان أحاطت بهم أدلة الثبوت السالف بيانها المتساندة المتكاملة والتي اطمأنت اليها المحكمة » وهى عبارة قاصرة تماماً لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى الحكم به ومن ثم يكون الحكم معيباً بالقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال من هذه الناحية ايضا . ولا يشفع له ما أورده من أدلة أخرى ، ذلك بأن الادلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها تفتنت الى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه وإعادة بالنسبة الى الطاعنة الثانية وكذلك للطاعن الاول لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة بغير حاجة الى النظر فى وجوه الطعن المقدمة من الطاعن الاول .

قاعدة رقم ( ٦٢٥ )

المبدأ :

جريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار - تقدير جدية  
التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الاذن بالتفتيش موكولا الى سلطة  
التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

المحكمة :

ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ  
دأبه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار او التعاطي او  
الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، قد شابه القصور  
في التمييز ، ذلك بأنه لم يعرض - ايرادا وردا - لما دفع به الطاعن  
من بطلان اذن التفتيش لايتناؤه على تحريات غير جدية . مما يعيب  
الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن  
الطاعن دفع ببطلان الاذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن  
لعدم جدية التحريات التي بنى عليها . لما كان ذلك - وكان قضاء هذه  
المحكمة قد جرى على أنه وأن كان من المقرر ان تقدير جدية التحريات  
وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وأن كان موكولا الى سلطة  
التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا أنه اذا كان  
المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض  
لهذا الدفع الجوهري وتقول كمتها فيه باسباب سائغة ، واذا كان الحكم  
المطعون فيه لم يعرض اليه لدفع الطاعن ذلك على الرغم من أنه اقام  
قضاه بالادانة على الدليل المستمد مما اسفر عنه تنفيذ ذلك الاذن ، فانه  
يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث  
باقي أوجه الطعن .

( طعن رقم ٦٩٨٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٥/١٩٨٩ )

## رابعاً

### جريمة زراعة المخدرات

قاعدة رقم ( ٦٢٦ )

المبدأ :

الأصل في المحاكمة الجنائية هو باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينهى عليه .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوفر به كافة العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى التى دان الطاسعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة مما أثبتته ضابط قسم مكافحة المخدرات فى محضره من أنه قلم بتنفيذ الاذن الصادر له من النيابة فضبط بحقل والدة الطاعن نبات الخشخاش وسط زراعة القمح وما ادلى به دلال المساحة وشاهدان يجاوران الأرض المفزعة من أن الطاعن هو الذى يقوم على خدمة الأرض وزراعتها وما ادلى به الضابط ووالدة الطاعن فى التحقيق الابتدائى من أنه هو الزارع للأرض دون حافزتها وما أسفرت عنه المعاينة من أن نبات الخشخاش قائم بالأرض فى مساحة تقع وسط زراعات القمح وما تضمنه تقرير المغل الكيساوى بمصلحة الطب الشرعى من أن الشجيرات المضبوطة لنبات الخشخاش والمنتج للافيون وهى أدلة سائغة فى مجموعها ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ولم ينزع الطاعن عن أن لها أصلها الثابت فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينهى عليه ، ولما كانت الجريمة التى دين



الطاعن بها لا يشملها استثناء فإنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ولحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوتها من أى دليل تطمئن إليه مادام أن هذا الدليل له من مآخذ الصحيح من أوراق الدعوى ، وأذا ما كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما استخلصته وأطمأنت إليه من الأدلة سألقة البيان فإنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

( طعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٢ )

#### قاعدة رقم ( ٦٢٧ )

المبدأ :

استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش من إطلاقات محكمة الموضوع .

المحكمة :

استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش ، من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث ، مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج ، فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد يكون على غير سند .

( طعن رقم ٤٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٢٨ )

المبدأ :

جريمة زراعة الخشخاش بقصد الاتجار - لحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في التحقيق الابتدائي وإن خالف قولاً آخر له بالجلسة .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار

التي دان الطاعنين بها ، وورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من أقوال ضابط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وشيخ ناحية المعابدة ومعاينة النيابة العامة وتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل شهادة شاهدى الاثبات فى قوله : « فقد شهد الضابط الرائد ..... بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات عن واقعة الدعوى أمام النيابة العامة بما مؤداه أنه أثناء سيره على رأس قوة من رجال الشرطة فى نهار يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٨ بناحية المعابدة مركز ابنوب قد أبصر أربع قطع من أرض زراعية بأشجار الخشخاش مزروعة بغير ترخيص فقام بالضبط ، وشهد ..... شيخ ناحية المعابدة مركز ابنوب عن واقعة الدعوى أمام النيابة العامة بما مؤداه أنه قد أبصر بالواقعة وحاصلها أن المتهم ..... وأن المتهم ..... ( الطاعن الاول ) قد زرع بقصد الاتجار دون ترخيص أشجار الخشخاش المضبوطة فى نهار يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٨ بقطعة أرض زراعية مسطحها ٥ ط بناحية المعابدة مركز ابنوب وأن المتهم ..... ( الطاعن الثانى ) قد زرع بقصد الاتجار دون ترخيص أشجار الخشخاش المضبوطة فى نهار يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٨ بقطعة أرض زراعية مسطحها ٩ ط بناحية المعابدة مركز ابنوب » . ثم عرض الحكم للدفع ببطلان التحقيقات ورد عليه فى قوله : « وحيث أن المدافعين عن المتهمين ..... ( الطاعنين ) فى جلسة المحاكمة طلبا الحكم لهما بالبراءة تاسيسا على دفع يتحصل فى أن تحقيقات النيابة العامة جاءت باطللة على سند من القول بان عضوا النيابة العامة المختص بدائرة مركز ابنوب تجاوز فى اجراءه لتحقيق اختصاصه المكاني لأن الواقعة وقعت فى دائرة مركز منفوط . وحيث ان المحكمة تطمئن كل الاطمئنان الى أدلة الاثبات سالفة البيان وتأخذ منها أن تحقيقات النيابة العامة جاءت صحيحة فى ذات الاختصاص المكاني لعضو النيابة العامة المختص بدائرة مركز ابنوب » . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد فى التحقيق الابتدائى وان خالف قولا آخر له بالجلسة ، ولها أن تستمد اقتناعها من أى دليل

تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذة الصحيح من الأوراق . واذ كان اى من الطاعنين لا يمارى فى ان ما اورده الحكم المطعون فيه على لسان كل من الضابط وشيخ الناحية بتحقيق النيابة من ان زراعة نبات الخشخاش المضبوطة تقع كلها فى ناحية المعابدة التابعة لمركز ابنوب له معينه الصحيح من تلك التحقيقات ، فان ما يثيره الطاعنان بهدد عدول شيخ الناحية عن اقواله بالجلمة ونعيمها على الحكم فيما انتهى اليه من اختصاص نيابة ابنوب بالتحقيق لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة وأخذ المحكمة بما تطمئن اليه منها مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها مائفا - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا يجوز منازعتها فى شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ان « جميع المضبوطات عبارة عن نبات الخشخاش المنتج للافيون » . ولئن كان الافيون هو المادة التى يفرزها نبات الخشخاش ويحصل عليها عادة بطريقة تخديش ثماره ، الا ان زراعة نباتات الخشخاش بجميع أصنافه ومسمياته فى اى طور من اطوار نموها مؤثمة بمقتضى المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل والبند (٢) من الجدول رقم (٥) الملحق ، ومعاقب عليها - فى حالة توافر قصد الاتجار - بمقتضى المادتين ٣٤ (ب) و ١/٤٢ من هذا القانون ، ومن ثم فان ما يقوله الطاعنان من ان زراعة نباتات الخشخاش غير مؤثمة الا اذا استخرج منها الافيون بعد خدش ثمارها يكون غير صحيح ، واذ انتهى الحكم الى ادانتها بوهف انهما زرعنا نبات الخشخاش بقصد الاتجار فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفقه موضوعا . ( طعن رقم ٣٢٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلطة ١٩٨٥/١/٧ )

قاعدة رقم ( ٦٢٩ )

المبسدا :

لا يلزم فى القانون ان يتجث الحكم استقلا عن ركن القصد

الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش أو القنب الهندي بقصد الاتجار بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على علم المتهم بكنه النبات المزروع وإتيان الفعل المادي المنهى عنه بما لا يسه مما ينبىء عن قصد الاتجار .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش أو القنب الهندي بقصد الاتجار بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على علم المتهم بكنه النبات المزروع وإتيان الفعل المادي المنهى عنه بما لا يسه مما ينبىء عن قصد الاتجار . وإذا كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يدفعا بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في متوناته كافياً في الدلالة على قيام كل من الطاعنين بزراعة النبات المضبوط في أرضه وعلى علمه بكنهه ، وكان الحكم فوق ذلك قد دلل على قصد الاتجار بما ينتجه فأورد في ذلك قوله « وحيث أنه عن قصد الاتجار فهو متوافر لدى كل من المتهمين من اتساع رقعة الأرض المزروع بها النبات المؤثم ومن ضخامة عدد الشجيرات المضبوطة من كل نوع من نوعي هذا النبات - الخشخاش والقنب الهندي - ومن تحريات وأقوال ضابط الواقعة » . وكان فيما أورده الحكم على ذلك النحو ما يكفي للدلالة على زراعة النبات المضبوط بقصد الاتجار ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على أي نحو متى كان ما حصلته واقتنعت به للأسباب التي أوردتها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي يفيد أن زراعة النبات كانت بقصد الاتجار فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم من قصور في التمييز أو فساد في الاستدلال في هذا الصدد يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٠ )

قاعدة رقم ( ٦٣٠ )

المبدأ :

استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصره المطروحة على عقل بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومعاينة النيابة وتقرير المعامل الكيميائية عرض لدفاعه القائم على جهله بكنه نبات الخشخاش المزروع بحقله وأطرحه بقوله « أما بخصوص ما أثاره الدفاع عن المتهم بشأن عدم علمه بأن النباتات المضبوطة بأنها نباتات مخدرة فهو مردود عليه بما جاء بتحريات الشرطة عن قيام المتهم بزراعة النباتات المخدرة هذا ومن المعروف أن من يهتم بزراعته ويتخذها حرفة معقادة نه يسهل عليه تمييز الزراعات بعضها من بعض لاسيما إذا كانت غريبة عن زراعة الفول وبكثرة » وقد قرر المتهم بالتحقيقات أنه يتردد على زراعته بصفة مستمرة ويتعهد بها بالرى مما ينبىء علمه بالنباتات المخدرة » . لما كان ذلك ، وكان استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصره المطروحة على عقل بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان من المقرر أنه لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودلا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق لاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات وإذا كان ما أورده الحكم على النحو المتقدم بيانه يؤدي الى ما رتبته عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن ، بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله توافرا فعليا ويتحقق به للقصد الجنائي لجريمة الزراعة

التي دين بها كما هي معرفة في القانون . لما كان ذلك وكان من المقرر ان مناط قيام المسؤولية في حالتى احرار الجواهر المخدرة او حيازتها هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا او بالواسطة وبمسط سلطانه عليه باى صورة عن علم واردة او بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص وكان من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلة الاثبات التي تطعن اليها بما يفيد اطراحها وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة عن انبساط سلطان الطاعن على زراعة نبات الخشخاش المضبوط تاسيسا على ادلة سائفة لها اصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلي فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة ( محكمة النقض ) قد استقر على انه متى كانت المحكمة قد اطمانت الى ان المادة المضبوطة هي التي ارسلت للتحليل وصار تحليلها كما هو الحال في الدعوى المطروحة فلا تثريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك كذلك فانه من المقرر ان اجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خفية توهينه ولم يرتب للقانون على مخالفتها بطلانها بل ترك الامر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل واذ كان مفاد ملءورده الحكم هو ان الشرطة اعادت الحرز للنيابة لعدم وضوح الاختتام ولم يرد أن عينا حدث بالحرز بل ان الثابت ان الاختتام كانت سليمة الا انها لم تكن واضحة من ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد من بقاء المخدر بديوان الشرطة مدة كبيرة ثم ارساله للنيابة التي اعادت تحريزه ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل ويكون منعا في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان الاصل ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطابعان مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الادلة لتعلق الامر بسلطانها في تقدير الدليل وانها لا تلتزم بنسب خبير في الدعوى او مناقشته ما دامت قد اخضعت بما جاء بها بما مؤداه انها لم

تجد في الطعون الموجبة الى تقرير الخبير ما يستحق التفاتها اليها لما كان ذلك فان ما اثاره الطاعن من التفات المحكمة عن طلبه مناقشة خبير العمل الكيماوى فيما اثاره من اعتراضات على تقريره لا يكون سديدا هذا فضلا عن ان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته والرد عليه هو الطلب الجازم انذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية ولما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان دفاع الطاعن وان كان قد طلب فى مرافعته فى الجلسة الاولى مناقشة اخصائى العمل الكيماوى الا انه لم يصر على التمسك بطلبه فى مستهل مرافعته وختامها بجلسة المرافعة الاخيرة ومن ثم فان ما ينهيه الطاعن من اخلال بحقه فى الدفاع لا يكون له محل .  
لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٤١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٧ )

### قاعدة رقم ( ٦٣١ )

المبدأ :

جريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار - محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان اخذها بما اقتضت به بل حسبها ان توردها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداها ولها فى ذلك ان تأخذ بأقواله فى أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون ان تبين العلة فى ذلك .

المحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذا دان الطاعن بجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار قد شابه تصور فى التسيب وفساد فى الاستدلال وخالف الثابت فى الاوراق ، ذلك بان المدافع عن الطاعن تمسك بان فيلثاته اخرى ضبطت فى يوم ومكان

الغبط وإن كافة الاحراز قد ختمت بختم واحد مما يرشح لاختلاطها وطلب تحقيقا لدفاعه ضم الجنايتين رقمى ١٢١٥ ، ١٧٢٦ لسنة ١٩٧٩ كلى اسبوط الا أن المحكمة لم تجبه الى طلبه واطرحت دفاعه بمقولة ان الحق لم يشر الى ضبط زراعات مماثلة وهو ما يخالف الثابت فى الاوراق اذ استهل المحقق محضره مثبتا أنه نذب لتحقيق قضايا مماثلة ، كما ورد فى المحضر ان حملة مكبرة ضبطت زراعات خشيش فى الحوض ذاته ، ولم تلتفت المحكمة الى أن المحقق قد اجتزا بتحريض خمس شجيرات وترك لرجال الشرطة تحريز باقى المضبوطات ، وعول الحكم على اقوال الشاهدين ..... و ..... فى التحقيقات رغم عدولهما عنها امام المحكمة ، واخيرا فقد حصل الحكم اقوال الشاهد ..... على نحو مبهم لا يبين منها ما اذا كان قد ضبط الطاعن داخل الزرعة ام أن احد قد أرشده ، وكل هذا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار التى دين الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه ادلة سائغة مستمدة من اقوال الشهود ومعينة النيابة العامة وتقرير التحصيل وهى ادلة سائغة تؤدى الى ما رتب عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما اثاره الدفاع من اختلاط الاحراز فى قوله « ونحيث ان ما طلبه الدفاع عن المتهم من ضم للقضيتين رقمى ١٠٥٢ لسنة ١٩٧٩ ج مركز منفلوط و ١٠٥٦ لسنة ١٩٧٩ ج مركز منفلوط للاستدلال بهما على صحة ما اثاره ودفع به من اختلاط النباتات المضبوطة للخشخاش الموسب حيازتها للمتهمم تلك النسوبة لمتهمى الجنايتين المذكورتين فأنسه مردود بالثابت مما سطرته النيابة العامة بمحضرها الذى تطمئن المحكمة الى ما سطر به من اجراءات وتحقيقات ان قطعة الارض التى يحوزها ويزرعها بنبات الخشخاش ليس لها من ارض تجاورها مزروعة بهذا النبات المحظور حيازته وزراعته ولم يثبت من الاوراق ان وكيل النيابة المحقق قد اشار الى غبط نباتات أخرى فى ذات الزمان والمكان حتى يثار احتمال



اختلاط تلك النباتات بغيرها هذا فضلا عن انه لم يقدم دليل من الاوراق على قيام هذا الاحتمال بل الثابت ان اقتلاع هذه النباتات من الارض حيازة المتهم كان باشراف وكيل النيابة المحقق وأنه أخذ منها خمس شجيرات وقام بتحريضها بنفسه بخاتم أحد أعضاء النيابة العامة وقام بندب محرر محضر الضبط الملازم أول ..... وهو أحد مأموري الضبط القضائي لتحريض بقية الشجيرات المضبوطة بالارض حيازة المتهم وهو امر يجيزه القانون وليس في هذا ما يثير الشك في صحة وسلامة تلك الاجراءات التي اتخذتها النيابة العامة في صدد ضبط النبات المخدر واقتلاعه باشرافها واخذ عينة منه وتحريضه بمعرفتها والختم عليه بختم أحد أعضاء النيابة العامة .... « وكان ما اورده الحكم من ان اقتلاع الشجيرات كان تحت اشراف وكيل النيابة المحقق وأنه هو الذي حرز خمس شجيرات وختم الحرز بختم أحد أعضاء النيابة العامة ثم ندب أحد الضباط لتحريض الباقي كافيا وسائفا في الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن ، وكان خطأ الحكم فيما اورده من خلو الاوراق من دليل على ضبط زراعات حشيش في يوم الضبط - بفرض صحة هذا النعى - لا يعيب الحكم لان ما اورده في هذا الشأن ليس الا تزيد لا اثر له في منطوق الحكم ولا في تكوين عقيدة المحكمة في الدعوى مادامت قد خلعت لاسباب سائفة لا تخرج عن نطاق الاقتضاء العقلي والمنطقي ان الشجيرات المضبوطة هي بذاتها التي تم تحريضها ، فان ما ساقه الطاعن في شأن اطراح دفاعه لا يعدو ان يكون مجادلة في تقرير المحكمة لادلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها مما لا يجوز مصادرتها فيه او الخوض بشأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان اخذها بما اقتنعت به بل حبسها ان توردها ما تضمن اليه وتطرح ماعداه ولها في ذلك ان تأخذ بقاؤه في اى مرحلة من مراحل التحقيق والمحكمة دون ان تبين العلة في ذلك ، فان ما يثيره الطاعن في هذا المصدد لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تفسير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجوز اثارتها امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل اقوال الملازم أول

..... بما مؤداه أن التحريات قد دلت على أن الطاعن زرع نبات الخشخاش في أرض يحوزها بزماء جزيرة المعبرة وأنه انتقل وقوة من رجال الشرطة الى الارض حيث تم ضبط شجيرات الخشخاش وذلك الحكم على أن الطاعن هو الزارع للارض بما حصله من أقوال ..... وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنجبة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، فإن معنى الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فن الطعن يرمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

( طعن رقم ٣٢٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٣٢ )

##### المبدأ :

جريمة زراعة الخشخاش والحشيش - تقديرها - التفخ الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الذى يبدى امامها صراحة دون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد منه سوى التذكير فى مدى ما اطمأنت اليه المحكمة من أدلة الثبوت .

##### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال معاون مباحث مديرية أمن اسسوان ورئيس قسم مكافحة المخدرات بها ووكيل تفتيش زراعة ادفو ومما ثبت من المعاينة التى أجرتها النيابة العامة وتقرير المجموعة النباتية بمركز

البحوث الزراعية بالقاهرة ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذى يبدى هراجة امامها دون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فى مدى ما إطمأنت اليه من أدلة الثبوت ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ أن من بين ما أبداه الدفاع عن الطاعن أن هناك اختلافا فى عدد الشجيرات المرسلة الى التحليل دون أن يبين مقداره ومراده منه أو يطلب اتخاذ اجراء معين فى هذا الخصوص ، فإن ما أثاره الدفاع لا ينصرف الا لمجرد التشكيك فى الدليل المستمد من تقرير التحليل توصلا الى عدم تعويل المحكمة عليه مما يعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بالرد عليها اذ الرد يستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التى أخذت بها ، وليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هى حاجة الى اجرائه . لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم يعيد الدعوى امام محكمة الاحالة بحالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ولا يقيد بها بشيء ، فإنه على فرض مخالفة محكمة الموضوع لقضاء محكمة النقض فإن ذلك لا يصلح وجها للطعن الا اذا كان محل المخالفة المدعى يصلح فى ذاته لأن يكون وجها للطعن على الحكم الجديد واذا كان حكم النقض السابق صدوره فى الدعوى قد أقام قضاءه على قصور الحكم المنقوض فى التسبب وفساده فى الاستدلال لتسانده على الخلاف الظاهري بين عدد النباتات المذبوطة والتي تم فحصها فى قضائه بالبراءة دون أن تجرى المحكمة تحقيقا فى شأنه تستجلى به حقيقة الامر قبل ان تنتهى الى القول بالشك فى الدليل المستمد من اجراءات الضبط والتحريز ، وكان الحكم المطعون فيه بريئا من هذا العيب فإن منعى الطاعن فى هذا الوجه يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية يجيز لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الاعمال التى من خصائصه وهو نص عام مطلق يسرى على كافة اجراءات

التحقيق وليس في القانون ما يخصصه أو يقيدّه ، ولم يشترط القانون شكلا معينا أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بأى من اجراءات التحقيق ، كما أنه لا يلزم أن يعين فى الأمر اسم مأمور الضبط القضائى الذى يقوم بتنفيذ الاجراء كل ما يشترطه القانون أن يكون من أصدر الأمر مختصا بصاحاره وأن يكون المنحوب للتنفيذ من مأمورى الضبط القضائى المختصين ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن عضو النيابة العامة بعد أن أجرى معاينة نباتات القنب الهندى والشخاش المضيوبة فى الأرض المزروعة بها فى حضور المتهم كلف مرافقيه من رجال الشرطة باقتلاع تلك النباتات وإرسالها إليه ، ثم قام بتحريضها بحضور المتهم ومحاميه ودون منازعة من أيهما فى شأن ما إذا كانت هذه النباتات هى التى تمت معاينة النيابة لها من عدمه ، فإن صدور الأمر من عضو النيابة العامة لمرافقيه من رجال الشرطة باقتلاع النباتات وإرسالها إليه يكون صادرا ممن يملكه سواء كان القائم بتنفيذه للضابط المنتخب لاجراء التفتيش فى الأصل أو قام به غيره من مأمورى الضبط القضائى ما لم أن الأمر الصادر لم يعين مأمورا بعينه ولم ينازع الطاعن فى أن من قام به من غير مأمورى الضبط القضائى المختصين ، ومن ثم يكون الحكم اذ أطرح الدفع المبدى من الطاعن فى هذا الخصوص قد أصاب صحيح القانون وانصر عنه قالة مخالفة للثابت فى الأوراق ، ويتحصل تشكيك الطاعن - فى أن النباتات التى قدمتها الشرطة لعضو النيابة المحقق هى تلك التى عاينها من قبل - الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل المستمد من عملية الضبط التى اطمنت اليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها فى تقدير الدليل وهو من أطلاقاتها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم أنه عرض لدفاع الطاعن عن عدم علمه بحقيقة النباتات المضيوبة ورد عليه فى قوله : « ولا تعدد المحكمة بما إيداه المتهم من دفاع اذ للثابت من إقراره أنه هو الذى قام بزراعة الأرض التى عثر بها على نبات الشخاش والحشيش ولا ينال من ذلك قوله أنه رأى ذلك

النبات ناميا في الارض دون أن يعرف كنهه إذ الثابت من المعاينة التي أجريتها النيابة العامة أن شتلات الخشخاش والقنب التي عثر عليها كبيرة وقد وجدت مزرعة في قطعتين تبلغ مساحتهما ثمانية أكراريط فضلا عن أن المتهم يمتحن حرفة الفلاحة ولاريب يعرف كنه هذه النباتات ولا قام باقتلاعها على نحو ما اعتاد عليه الفلاحون حفاظا على خصوصية الأرض لسلامة زراعتهم » ، وكان نقص العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع والظروف بما يكفي في الغلالة على توافره بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، واذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملابساتها - على النحو المتقدم بيانه - علم الطاعن بحقيقة النباتات المنزرعة بلرضه ورمته - في الوقت ذاته - على دفاعه في هذا الخصوص ربما سائغا في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافرا فعليا - فانه لا يجوز مصداقتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ٦٢٣ )

#### المبدأ :

جريمة زراعة نباتات مخدرة - حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان كاف لمؤدى الادلة التي استخلصت منها المحكمة للإدانة - مفاد ذلك .

#### الحكمة :

وحيث انه ينشأ من الحكم المطعون فيه انه بعد أن بين واقعة الدعوى - أورد الأدلة التي استند اليها في ادانة الطاعن من بينها ما كشفت عنه المعاينة التي أجرتها النيابة العامة للشجيرات المضبوطة - واذ كان الحكم لم يبين ما تضمنه بمحضر المعاينة وما انتهى اليه في تصوير الواقعة - وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية

إن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل فيما اشتمل عليه على بيان كافة المؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة فلا يكفي مجرد الاشارة اليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل بطريقة واضحة وافية يبين فيها مدى تاييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى اقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها واذا فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى العقوبة فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٦٣٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٨ )

### قاعدة رقم ( ٦٣٤ )

#### المبدأ :

جريمة زراعة نباتات مخدرة بغير قصد الاتجار فى الاحوال غير المصرح بها قانوناً - وجوب استظهار القصد الخاص فى هذه الجريمة .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى واورد الأدلة عليها وحمل دفاع الطاعن أنه لم يزرع النباتات المخدرة المضبوطة وردعليه « خلص الى ادانته عن جريمة زراعة تلك النباتات بغير قصد الاتجار فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٦٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والانتجار فيها الذى يحكم واقعة الدعوى قد جعل جريمة زراعة النباتات المخدرة - الواردة فى الجدول رقم ٥ المرافعة للقانون المذكور - من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط عند الكلام على العقوبات خطة تهافت الى التدرج فيها ، ووازن بين ما حية كل من القصد الذى يتطلبها القانون فى الصور المتطرفة لجريمة زراعة هذه النباتات وقدر لكل منها العقوبة التى تنالها ، وما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص فى هذه الجريمة الذى المنهم حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجانى بأن ما زرعه من النباتات المخدرة ، وكانت المحكمة قد دأبت

الطاعن بمجرى مقتنيات البانجو المنتجة لخدر الحشيش ونباتات الخشخاش  
المنتجة لخدر الأفيون في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطبقت المادة  
٢٧ فقرة (١) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل التي استلزمت  
لتطبيق أحكامها توافر قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، لما كان  
ذلك وكان الحكم المطعون فيه في معرض استظهاره للقصد من زراعة  
للطاعن للنباتات المخدرة قد نفى ثبوت توافر قصد الاتجار كما نفى ثبوت  
قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي لخلو الأوراق من الدليل اليقيني  
عن قيام أي من هذه القيود ، ثم عاد ودان الطاعن بجريمة زراعة  
النباتات المخدرة بغير قصد الاتجار وأوقع عليه العقوبة المقررة في  
المادة ١/٢٧ ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فإن ما أورده الحكم في  
أسباب حكمها على الصورة المقدمة وما انتهى إليه بتناقض بعضه البعض  
الأخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون  
على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من زراعة النباتات المخدرة  
لاضطراب العناصر التي أوردها وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها  
في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها أن تتعرف على أي  
أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، لما كان ما تقدم  
فإن الحكم يكون مشوباً بالتناقض والقصور الذي له الصدارة على وجود  
الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ويتعين  
لذلك نقض الحكم المطعون فيه والاتصال دون حاجة لمبحث باقي أوجه  
الطعن الأخرى .

( طعن رقم ٤٥٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ١٢٥ )

الاستنتاج :

استظهار القصد الجنائي في زراعة نباتات مخدرة من إطلاقات  
منظمة الموضوع تستتبعه من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على  
يضام البحث ما دام موجب هذه الظروف وتلك العناصر لا يتناقض عقلا  
مع ذلك الاستنتاج .

## المحكمة :

وحيث - مبني الطعن هو ان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرم زراعة نبات القنب الهندي بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانونا قد شبه القصور في التنبيه والفساد في الاستدلال ، ذلك انه عول على تقرير التحليل في حين انه خلا من استظهار مدى تضج النباتات المضبوطة واحتوائها على المادة المخدرة فضلا عما هو ظاهر منه من انه انبنى على مجرد الفحص للتطرق دون اتباع طريقة التحليل الكيماوى ، كما تمسك الطاعن في دفاعه بعكم علمه بكون تلك النباتات وساق العديد من الشواهد على انه لم يقد برزاعتها الا ان الحكم لم يعن بتصحيح هذا الذلل ودلل على توافر ركن العلم في حقه بما لا يتجبه معه يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه ادلة سائقة تؤدي لما رتبته عليها مستمدة من اقوال شاهدين الاثبات والمعيينة ومن اقرار الطاعن في التحقيقات ومما جاء بتقرير المختل الكيماوى . لما كان ذلك وكان الحكم قد دان الطاعن بجرم زراعة نبات القنب الهندي بقصد الاتجار المنصوص عليها في المواد ٢٨ ، ٣٤ فقرة ب ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها المختل والجدول رقم ٥ الملحق به ، وكان البين من استقراء نص المادتين ٢٨ ، ٣٤ فقرة ب سالفتي الذكر ان القانون قد حرم بصفة مطلقة زراعة النباتات المنصوص عليها في الجدول رقم ٥ السابق الاشارة اليه ومنها نبات القنب الهندي مما لا محل معه لاشتراط بلوغ هذا النبات مرحلة معينة من النضج للعقاب على جريمة زراعته بقصد الاتجار محل المحاكمة ، وكان لا يبين من الرجوع الى مجهر جملة المحاكمة ان الطاعن او المدافع عنه قد ايدى ايها ثمة اعترافه على الطريقة التي جرى بها التحليل او شكك في سلامته فلا يجوز للطعن من بحث النعي على المحكمة فعودته عن الرد على دفاعه ثم يرد عليه .



فخلا عن أنه لا يبين مما نقله الحكم عن تقرير التحليل صحة ما ذهب إليه الطاعن من إقتصار الطريقة التي تبعت فيه على مجرد الفحص النظري للعينة المأخوذة من النباتات المخبوطة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه كله لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن القائم على جهله بكنه نبات "تقنب الهندي المزروع بارغه وأطرحه تأسيساً على ما تظهره من أن شجيرات هذا النبات وجدت مزروعة بطريقة كثيفة منتظمة في مساحة بعينها تفاحز ثلاثة أقراريط بحقل الطاعن الذي أقر بأنه قائم وحده بزراعته بغير شريك له ، وإذا كان استظهار القصد الجنائي في زراعة النبات المشار إليه من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث من عدم موجب هذه الظروف وتلك العناصر لا يتناظر عقلاً مع ذلك الاستنتاج ، وكان من المقرر أنه لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً دليلاً مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه بطريق الاستنتاج من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على "تقنبات" ، وأن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه من أدلة الثبوت وما ساقه رداً على دفاع الطاعن يسوغ أطراحه له ويكفي في الدلالة على علمه بكنه النباتات المخبوطة ، فإن منعه في هذا الخصوص يكون غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٦ )

## خامساً

### جريمة جلب المخدرات

قاعدة رقم ( ١٢١ )

المبدأ :

جريمة جلب المخدرات - ثبوتها - مثال تسبب سلق -

الحكمة :

وحيث أن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي بدان الطاعن بها والاحلة السائغة على ثبوتها في حقه عرض لما أثاره الدفاع من جهله بأن « البكر » الذي كان يحمله كان يحوي جواهر مخدرة ورد عليه في قوله وتلفتت المحكمة عن دفاعه بئانه لم يكن يعلم أن البكرات تحوي مادة مخدرة وذلك لتناقضه في روايته عن تسليمها عن شخص آخر في لبنان ، إذ قرر صراحة عند سؤاله تفصيلاً أن شخصاً بلبنة أعطاها له لتسليمها لأخيه ... ، ثم عند تقرير أن مخدومه الفلبينى هناك أعطاها له على أن يحتفظ له بها حتى يحضر إلى موطئه « جمهورية مصر » لاستلامها - وهذا التضارب والتعظيم عليل لاختلافه لتلك الرواية بغية الدفاع عن نفسه وخصوصاً وأنها رواية غير مستساغة في العقل ولا في المنطق الباعدي للأمر فضلاً عن أنه لم يرشد عن اسم ذلك الشخص أو أية دلائل تدل على صدق روايته - لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من الأقوال المتهمة له أصل ثابت بالأوراق وأن ما ساقه من وقائع الدعوى وظروفها يكفي لدلالة على أن الطاعن كان يعلم بالمخدر المخبأ في « البكر » الذي كان يحمله وقت ضبطه بالدائرة الجمركية وكان الحكم قد رد على دفاعه الطاعن في هذا الشأن بما يكفي لدفعه ولا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي قلنا النعم في هذا الصدد يكون غير مفيد .

( طعن رقم ١٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٥١/٤/٢ )

## قاعدة رقم ( ٦٣٧ ) .

### المبدأ :

المراد بجلب المواد المخدرة فى مفهوم المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

### الحكمة :

من المقرر ان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ اذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب الوسائللمخدرة فقد دلل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحة وتدولة بين انفس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصداً من الشارع الى القضاء على انتشار لمخدرات فى المجتمع الدولي وهذا المعنى يلائم الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه على استقلال الا اذا - كان الجوهر المطلوب لا يعفى عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد تتعاطى لديه أو ندى من نقل لمخدر لحسابه - وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد نه يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحى للفظ الجنب أن المشرع نفيه لم يقوّن نصه على الجلب بالاشارة الى القصد منه بعكس ما استنه فى الحييزة أو الاحراز لان ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى الفعل ما يتنزه عنه الشارع اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصود ولا كذلك حييزة المخدر أو احرازه . لما كان ذلك وكنن للحكم لمطعون فيه قد أثبت ان المخدر المطلوب وزن ١٦٧٠ كيلو جرام تخفت طعانة داخل حقيقة فان ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به فى القانون بما يقتضيه من طرح الجوهر فى التعامل ويضحي منعى الطعانة فى هذا الشأن غير سديد .

( ملخص رقم ١١٠٧ لسنة ٥٣ قـ جـ ١٤ / ٦ / ١٩٨٣ )

### قاعدة رقم ( ٧٢٨ )

#### المبدأ :

جلب المواد المخدرة - لا يلزم ان يتحقق عنه الحكم استقلالاً الا اذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص او استعماله الشخص او دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه او لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها تشهد له .

#### المحكمة :

ان المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات او بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه او لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصداً من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلبس الفعل المادي للجريمة ولا يحتاج في تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم ان يتحقق عنه على استقلال الا اذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص او استعماله الشخص او دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه او لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها تشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى النفوي والاصطلاحي لفظ الجلب ان المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالاشارة الى القصد منه بعكس ما استنته في الحيازة والاحراز لان ذلك يكون ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر او احرازه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اورد في مدوناته ان الكمية المضبوطة مع الطاعة وزن ١٢٠ كيلو جرام وانها تفيض بكثير عن حاجة الشخص او استعماله وترتب على ذلك ان جلبها كان بقصد دفعها للتداول فان ما استند اليه الحكم يكون سفيهاً في القلقون وما تكبره الطاعة في هذا الخصوص يكون في غير محله .

قاعدة رقم ( ٦٣٩ )

المبدأ :

القصد الجنائي في جريمة جلب الجواهر المخدرة - توافره .

المحكمة :

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة جلب الجواهر المخدرة لا يتوافر بمجرد تحقق الحيلة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحضره هو من الجواهر المخدرة المحظورة حرازها قانونا .

( طعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٦٤٠ )

المبدأ :

جريمة جلب مواد مخدرة - أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى - مراقبة محكمة النقض .

المحكمة :

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلنها فإن تبريرا لقضائه بالإدانة وحيث أن المتهم للمائل قد تواجد في مكان الحادث بدون مقتض أو مبرر مقبول وكان هذا التواجد معاصرا لعملية نقل المخدرات المضبوطة من المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية إلى داخل البلاد عن طريق الساحل وكان المتهم تربطه بالمتهم ..... السابق محاكمته ضلة المصاهرة فقلا عن تواجده على مسرح الواقعة فإنه يكون فاعلا أصليا في جريمة الجلب ، لما كان ذلك ، ولئن كان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى فله أن يقهر الدليل التقدير الذي يطمئن إليه دون أن يكون ملزما ببيان

سبب أخذه به ، إلا أنه متى أفصح القاضي عن الأسباب التي من أجلها عول على الدليل فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا الى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض في حكم العقل والمنطق ، وأن لحكمة النقص في هذه الحالة أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلص اليها . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم تبريرا لقضاءه بادانة الطاعن ليس من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته عليه - ذلك أن تواجد الطاعن على مسرح الحادث لا يفيد بذاته مساهمته في ارتكابه - فكما يحتمل على هذا القصد يعمل على غيره من مصادفة أو رغبة في استشفاف ما يجري أو غير ذلك ، كما أن حلة المصاهرة بينه وبين آخر قضى بادانته لا تهدى لزوما الى معنى مساهمته فيما ارتكب - واذ كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يسلّم مفردا ولا مجتمعا الى النتيجة التي انتهى اليها - فإنه يكون قد فسد استدلاله ، بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٩٠٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١ )

### قاعدة رقم ( ٦٤١ )

المبدأ :

جريمة جلب المخدر - العلم بحقيقة الجوهر المخدر من سلطة محكمة الموضوع .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات أن ما حصله الحكم من اعتراف الطاعنين سواء بمخبر الشرطة أو تحقيق النيابة العامة له أصله الثابت في الأوراق ولم يجد الحكم في ذلك عن نص ما أنبا به أو فجاء ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه يعين تأييدها من ذلك الى مناقشة

الصورة التي ارسمت في وجدان قاضى الموضوع بالتحليل الصحيح من  
أوراق الدعوى ، ومن ثم فإن دعوى الخطا تكون ولا محل لها .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم أنه عرض لدفاع الطاعنين  
القائم على عدم علمهما بوجود المخدر في السفينة وقت إبحارها من  
لبنان ورد عليه بأن هذا الدافع هو مجرد قول مرسل لم يقم عليه دليل  
بالأوراق ولم يثره أى منهما بمحضر الضبط ولم تطمئن المحكمة الى صدقه  
وهو لم يقصد به سوى محاولة الإقلاص من العقاب . ولما كان تقصى  
العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها فى  
ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفى فى الدلالة على توافره بما  
لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والنطقى . وكانت المحكمة قد  
أثبتت أخذاً باعتراف الطاعنين بمحضر الشرطة وتحقيقات النيابة  
قيامهما بجلب جوهر المخدر المضبوط من لبنان على سفينة مقابل ثمانية  
آلاف دولار ، وكان ما ساقته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها  
سائفاً من الدلالة على توافر علم الطاعنين بحقيقة الجوهر المخدر وقت  
نقله فى السفينة من لبنان الى جمهورية مصر ، وقد اطرحت المحكمة  
دفعهما فى هذا الخصوص بما يسوغ اطراحه ، فإنه لا يجوز مصادرته  
فى عقيدته ولا المجتة فى تقديرها امام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فإن للعلن يكون على غير أساس متعيناً رفضه  
موضوعاً .

( طعن رقم ٥٥٤٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٩ )

قاعدة رقم ( ٦٤٢ )

المبدأ :

المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو الواسطة ملحوظاً فى  
ذلك طريقه ومما يولد بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب  
نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجبرى .

### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ اذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجنب المخدر هو اشتراكه بأن ذات أو بوسطة منحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجنب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصد من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي ، وهذا المعنى يلبس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلاله إلا إذا كان الجوهر المجرب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى التفوي والامتلأحظ نلفظ الجنب أن المشرع نفسه لم يقرن نعه على الجلب بالاشارة - إلى القصد منه بعكس ما استنه في حيازة أو الاحراز لان ذلك يكون ترعيدا للمعنى المتضمن في الفعل مما ينتزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد ثبت أن المخدر المجنوب يزن سبعمئة وتسع وسبعين جراما أخفاها الطاعن في مخبأ سرى بمقبيته وحمل بها ميناء القاهرة للجوى قادم من خارج البلاد ، فان ما أثبتته الحكيم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معترف به في القانون بما يتضمنه من طرح المخدر للتداول ومن ثم يضي ما يفرضه الطاعن في هذا الشأن غير قويم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطان فانه لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن الرجوع على دفاع الطاعن في هذا الخصوص لكونه دفاعا قانونيا طاهر البطان ، واذا كان الحكم مع ذلك وخفيا لما ذهب إليه الطاعن بوجه انفي قد عرض لهذا الدفاع وطرحه استنادا



الى ما شهد به شاهد الإثبات من تفتيش الحقيبة تم في حضور  
الطاعن فإن ما يثيره في هذا المذهب لا يكون مقبولا .  
( طعن رقم ٥٩٦٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٦٤٢ )

#### المبدأ :

- جريمة جلب وحيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار - حكم  
الإدانة يجب أن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه .

- لا يعيب التحكم بخلو محضر الجلسة من ثبوت دفاع الخصم أو  
الرد عليه إن كان يمه تدوينه أن يطلب ضرورة ثباته في هذا المحضر .

- أعضاء النيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامي العام الاول  
مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة محكمة  
الاستئناف التي هم تابعون لها - أساس ذلك .

- المحكمة لا تنقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل  
المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه  
أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى  
الوصف القانوني للمسلم .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه من المقرر أن مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة  
تطبيقها ليست من البيانات التي يجب أن تشمل عليها ديباجة الحكم  
وكانت المادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية لم توجب إلا أن يشار  
في الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبه وكان الثابت أن الحكم  
المطعون فيه يعذران بين في ديبجته وصف الجرائم المسندة الى الطاعن  
والمتهمين الآخرين وحصل الواقعة المنتوجه للعقوبة ومؤدى ادلة الثبوت  
أشار الى مواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة

١٩٦٠ والبضد ٥٧ من النجول رقم (١) الملحق بتفسير وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ التي أخذ المتهمين بها بقوله « ويتبين لذلك عقابهم يعترض هذه المواد عملاً بالمادة ٣/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية » فإن ما أورده الحكم يكفي في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم إذ عليه أن كان يهجم تدوينه أن يطلب مبررة اثباته في هذا المضمار كما عليه أن ادعى أن المحكمة صاكرت حقه في الدفاع قلل بطلب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم البطل على ذلك وأن يتجمل عليها هذه المخالفة في طلبها مكتوب قبل صدور الحكم ، وكان البين من محضر جلسة المرافعة أنه جاء خلوا مما يدعيه الطاعن من مصادرة حقه في الدفاع بل إن الثالث من المحكمة يمكنه من إبداء دفاعه كاملاً مما لا يوفر الاختلال بحق الدفاع ، فإن منعه في هذا الخصوص يعني في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد أورد في مدونه أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد عدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الحد يكون غير صحيح لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد من بين واقعة الدهوى بما تنو فرده كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وأورد على عبورها في حق أدلة مستمدة من أقوال شهود الاتبات ومما قال به المتهمون بشبهة في القضية العامة ومن تقرير العامل الكيميائية وهي أدلة مائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، عرض لدفاع الطاعن الذي فحواه أنه لم يكن يعلم بحقيقة ما كان يتقويه صندوق السيارة وكنه المواد المخبوءة وبطلان أدن التفتيش « لعدم اختصاص مصدره وعدم جدية التهديدات التي لحقت عليها » فاطرحه على سند من قوله « أن المحكمة لا تعول على ذلك لما اقتضت به من أدلة أوردها سلفاً ولأن المقرر في القانون أن وكلاء النيابة ورؤسائها الذين يمارسون أعمالاً وظيفتهم مع المظالم العلم الأول منصوصون بمباشرة إجراءات التحقيق في جميع الوقائع التي تقع في دائرة محكمة الاستئناف ، مما يكون معه الأمر بالتفتيش الصالح من رئيس نيابة

الاستئناف لتنفيذه في دائرة اختصاص محكمة الاستئناف يكون صدر صحيحا ممن يملكه بغير حاجة الى تفويض بذلك من المحامي العام الاول ، كما ان المحكمة تطمئن الى صحة التحريات وجديتها ويصدرها في تاريخ سابق على صدور الاذن بالضبط والتفتيش في خصوص الواقعة التي اوردها واقتنعت بها ، واذا كانت هذه التحريات قد حدثت ان المتهمين ..... و ..... وشهرته ..... ( الطاعن ) و ..... يجوزون ويحوزن مواد مخدرة في غير الاحوال المصرح بها قانونا وانهم يستخدمون في ذلك السيارة رقم ٢٠٤٢ نقل مميّاط ماركة تويوتا ، ثم صدر الامر بالتفتيش بناء على ذلك ، ويعقب هذا ان يجتمع المتهمون في اليوم التالي مستقلين ذات السيارة وينتقلوا بها من مدينة الى اخرى تتبع محافظة ثانية ويتم الضبط عند ذلك على النحو الذي سطر في التحريات ، فانما هو امر يكشف عن ان ثمة اتفاق قد جمع بين المتهمين الثلاثة ، ويفيد علمهم بما ضبط بالسيارة ويكتفها ... » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان أعضاء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامي العام الاول مقتصرون باعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الاستئناف التي هم تابعون لها . وهذا الاختصاص اسماه تفويض من المحامي العام الاول او من يقوم مقامه تفويضا . اصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة الى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه ، ومن ثم فان اذن التفتيش الصادر في هذه الدعوى باعتباره عملا من اعمال التحقيق يكون قد صدر ممن يملك اصداره صحيحا غير مخالف للقانون . لما كان ذلك ، وكان العمل ان المحكمة لا تنقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المتند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه يمان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم . واذا كانت الواقعة المادية الميينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة حيازة الجوهر المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه اسناسا للوصف الجديد الذي دافع للطاعن به ، وكان مرد التعويل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا

مشجدا للعقوبة ، دون ان يتضمن التعويل اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى ، فان الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت حيالة الطاعن للمخدر مجردا من أى من قصدى الاتجار أو التعاطى ، انما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شان مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذى يستلزم اعمال المدة ٣٨ منه اذا ما ثبت لمحكمة الموضوع ان الحيالة مجردة من أى قصد من القاصدين اللذين عليها ان تستظهر ايهما وتقيم على توافره الدليل ومن ثم فلا على المحكمة ان تنبه الدفاع الى ما استغته من وصف قانوني صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يرمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٤٤ )

##### المبدأ :

يشترط لحطب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة لا يمنع الا للفتات المبينة فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ولا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل الى الجمارك الا بموجب اذن سحب كتابى تعطيه الجهة الادارية المختصة المرخص له بالحطب أو ان يحل محله فى عمله وواجب على مصلحة الجمارك فى حالتى الحطب والتصدير تسليم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى الجهة الادارية المختصة .

##### التحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله لانه أثناء وجود المقيم ..... الضابط بإدارة العمليات بشرطة ميناء القاهرة التوى بحالة السفر رقم ٢ للاشراف على الجهاز الخاص بتفتيش الاشخاص المغادرين البلاد وامتعتهم بحثا عن الاملحة والذخائر

والمفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الارهاب تقدم اليه الطاعن بعد انتهاء الاجراءات الجمركية للمرور خلال الجهاز تمهيدا لمغادرته البلاد على متن الطائرة المتجهة الى السعودية فقام بتفتيش حقيبته ولم يعثر بها على ممنوعات ثم تقدم الطاعن الى امين الشرطة ..... على الجهاز لتفتيش الاشخاص ذاتيا تحت اشراف الضابط فلاحظ وجود جسم ضلب اسفل جلبابه واذا استفسر منه الضابط عن كنه هذا الجسم بدت عليه علامات الارتباك الشديد واقر له بأنه يخفى بين طيات ملابسه كمية من المواد المخدرة فقام الضابط وامين الشرطة باصطحابه الى غرفة بصاله السفر وخلع الطاعن ملابسه وأخرج للضابط خمسة عشرة قطعة من مخدر الحشيش مغلفة بأكياس من القماش ومثبتة حول خصره برباط ضابط ويبلغ وزن المخدر المضبوط ثلاثة كيلو جرامات ومائة جرام ، واورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط وامين الشرطة ومن تقرير التحليل وهى أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وتؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة على الصورة التى اثبتتها الحكم المطعون فيه يبين منها أن التفتيش الذى أجراه الضابط أنما كان بحثا عن أسلحة أو مفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الارهاب وخطف الطائرات ابا ن أو بعد اقلاعها فان ذلك التفتيش لا مخالفة فيه للقانون اذ هو من الواجبات التى تملئها عليه الظروف التى يؤدى فيها هذا الواجب بناء على التعليمات الصادرة اليه فى هذا الشأن فهو بهذه المثابة لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى قصد الشارع اعتباره عملا من أعمال التحقيق يهدف الى الحصول على دليل من الأدلة ولا تملكه الا سلطة التحقيق أو باذن سابق منها وانما هو اجراء ادارى تحفظى لا يتبغى أن يختلط مع التفتيش القضائى ولا يلزم لاجرائه أدلة كافية أو اذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة الضبط القضائى فيمن يقوم باجرائه فاذا اسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة اجراء مشروع فى ذاته

ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في رفض الدفع ببطلان التفتيش يكون قد أصاب صحيح القانون ، . هذا بالإضافة إلى أن الحكم استخلص سائفاً - في رده على الدفع - رضا الطاعن بالتفتيش ، واذا كانت المحكمة قد استخلصت في حدود السلطة المخولة لها ومن الأدلة السائفة التي أوردها أن رضا الطاعن بالتفتيش كان غير مشوب وأنه سبق إجراء التفتيش وكان الطاعن يعلم بظروقه ومن ثم فإن تفتيش الضابط للطاعن وضبط المخدر معه يكون صحيحاً مشروعاً ويكون الحكم إذاً اعتبره كذلك ودان الطاعن استناداً إلى الدليل المستمد منه لم يخالف القانون في شيء ويكون النعى عليه في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الجلب أو التصدير في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها أو تصديرها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ ، اذ يبين من استقراء هذه النصوص أن الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للجهات المبينة في المادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله وأوجب على مصلحة الجمارك في حالتها الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى الجهة الإدارية المختصة ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المتوسطة بها يمنح يعد جلباً أو تصديراً محظوراً . واذا كان ذلك وكان ما أورده الحكم فيها فيما تقدم تتوافر به أركان جريمة الشروع في تصدير الجواهر المخدرة كما هي معرفة به في القانون وكافياً في الدلالة على ثبوت الواقعة في حق الطاعن ، ولا وجه للتحدي بما خاض فيه الطاعن من أن لفظ « التصدير »

لا يمتنع الا على الافعال التي ترتكب من الفئة المبينة بالمادة الرابعة من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ذلك بانه ولئن كان الشارع قد اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر وبالطريقة التي رسمها على سبيل الالتزام والوجوب فان العقاب واجب في كل حالة يتم فيها نقل المخدر على خلاف احكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة وتصديرها سواء وقع الفعل المؤثم من تلك الفئات التي اقردها الشارع بالحصول على ترخيص الجلب أو التصدير أو وقع من أشخاص غير مصرح لهم أصلا بالحصول على هذا الترخيص ثلاثة ذلك أن المادة ٣٢ من القانون سالف الذكر التي تعاقب على فعل الجلب أو التصدير جاءت عامة النص وينبسط حكمها على كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذا القانون ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سحيقا . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث عن قصد الجاني من فعل الجلب أو التصدير فان الحكم وقد عرض مع ذلك الى القصد واستدل من ضخامة الكمية المضبوطة على أن الشروع في تصديرها كان بقصد الاتجار فيها فان ما يثيره الطاعن في شأن القصد من التصدير لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوزثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٦٤٥ )

المبدأ :

المخدرات - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة - شرط ذلك .  
- الاحكام الصادرة بالادانة يجب الا تبني الا على حجج قطعية الثبوت وتفتية الجرم واليقين والا كان الحكم قائما في الاستدلال .

## المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن المحكوم عليه قد دفع بجلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٦ بانتفاء علمه بماهية ما بداخل الحقيبة التي كان يحملها من مخدر وقال ان شخصا غير معروف له سلمه اياها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع ورد عليه بما مؤداه ان وزن الحقيبة وهي فارغة من القلع السحري يختلف عن وزنها وبها هذا القناع بما يحويه من ٣٢٣٧ كيلو جراما من المواد المخدرة وان هذا الاختلاف يمكن ملاحظته بسهولة اذ يثير الشك لدى حامل الحقيبة وينبث على البحث وراء هذا الثقل غير العادي بها وكان في امكان المحكوم عليه الوقوف عليه لو شاء حين استلم الحقيبة ممن سلمها له . كما انه يمكن للشخص العادي بملاحظة القلع السحري بالحقيبة بالعين المجردة وكذلك بتحسسه والطرق عليه باليد فيحدث ذلك رنينا غير عادي فضلا عن انه قد ضبط مع المحكوم عليه تذكرة سفر عودة من القاهرة الى يومياى الى دلهى وخلص الحكم من كل ما تقدم الى ان المحكوم عليه هو الذى وضع المخدر فى الحقيبة ورتب على ذلك علمه بما كانت تخويه من مخدر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه وان كان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة من ادلتها وعناصرها المختلفة الا ان ذلك مشروط ان يكون هذا الاستخلاص سائغا وان يكون دليلها فيها انتهت اليه قائما فى أوراق الدعوى ، ومن حق محكمة النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن الاسباب التى أوردتها ان تؤدي الى النتيجة التى خلصت اليها . واذ كان ما تقدم ، وكان هذا الذى أورده الحكم - على نحو ما سلف بيانه - ويرر به اطراح دفاع المحكوم عليه ليس من شأنه ان يؤدي عقلا ومنطقا الى ما رتب عليه ، ذلك انه يفرض صحته لا يؤدي حتما وبطريق اللزوم الى ثبوت قيام المحكوم عليه بوضع المخدر فى الحقيبة التى كان يحملها ، ولا يقطع على وجه اليقين - بقيام ذلك العلم - خاصة وأن أوراق الدعوى قد خللت مما يفيد سلامة هذا الاستخلاص - مع ان الاحكام الصادرة بالاعتذار يجب الا تبني الا على حجج قطعية الثبوت وتقيد الجرم واليقين مما يعيب الحكم



بتفسياد في لاستغلال . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي لحق بالحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التي احوالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت لمدة ٤٦ من القانون مالف الاخر قد اوجبت على هذه المحكمة ان تقضي من تلقاء نفسها بنقض الحكم اذا ما ووق فيه بطلان من هذا القبيل ، فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه والاعادة الى المحكمة التي اصدرته لتحكم فيها من جديد هيئة مشكلة من قضاة آخرين .  
( طعن رقم ٥٩٤٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٦٤٦ )

المبدأ :

#### - جريمة جلب المخدرات -

من المقرر ان الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة .  
- من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بمعاينة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما ان الرد مستفاد من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم .

- اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما مفاده ان الطاعن وصل الى مطار القاهرة الدولي مساء يوم اول ابريل سنة ١٩٨٣ على طائرة الشرق الاوسط القادمة من بيروت ولثبت في اقراره الجمركي انه يحمل طردتين عبارة عن حقيقتين احدهما كبيرة موداء والاخرى يدوية كبيرة ، واثناء اتمام الاجراءات الجمركية لاحظ المساعد الاداري بالجمرك انه في حالة ارتباك شديد وان سمك قاع الحقيبة اليدوية اكبر من السمك الطبيعي فانبلغ رؤسائه بالجمرك وأجرى تفتيشه والحقيقتين ولما قرغ

قاع تلك الحقيقة عثر على كيس من النايلون به سادة الخشيش وتزن ١٤٩٥ كيلو جرام . وقد دلل الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة قبل الطاعن بما ينتجها من وجوه الأدلة السائفة التي استمدتها من أقوال شاهدي الاثبات ومن تقرير المعامل الكيماوية ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما إثارة الطاعن في شأن عدم قيام النيابة برفع البصمات من الحقيقة التي ضبط بها المخدر ورد عليه بقوله « ان حالة الدفاع ان النيابة العامة قررت في ص ٤ من ملف الدعوى المنسوخ رفع البصمات من فوق الحقيقة للهاندباغ ولكن هذا القرار لم ينفذ - هذه القالة مردودة بان الثابت من صفحات ١٥ و ١٦ من الملف المنسوخ وهو نفس الثابت في ص ٤ من أصل تحقيقات النيابة ان الدفاع عن المتهم هو الذي طلب رفع البصمات من فوق الحقيقة لبيان ما اذا كانت للمتهم من عدمه ، وان السيد وكيل النيابة المحقق أثبت أنه لم ير داعيا لاجراء المضاهة لتداول الحقيقة بين أياد عديدة ، وتؤيد المحكمة النيابة في هذا النظر ، ذلك ان عملية رفع البصمات واجراء المضاهة لا تكون منتجة في هذه الحالة » . وكان من المقرر أنه لئن أوجب القانون سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، الا أنه اذا كانت المحكمة قد وضحت لحديثها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فان لها ان تعرض عنه ولا تثريب عليها ان هي أغفلت الرد عليه . وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه مما يسوغ به اطراح طلب الطاعن رفع البصمات بعد ان اطمأنت المحكمة الى صحة الواقعة كما رواها الشاهدان ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة . وكان خطأ الحكم فيما أثبتته في مدوناته من ان الطاعن هو الذي طلب من النيابة رفع البصمات وايضا ما نسب للطاعن في اقراره الجرمي من وصف للطردتين الثابتين بالاقترار بفرض صحة حصوله - لا اثر له في عقيدة المحكمة ولا في منطق الحكم ، فان النعني على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد يكون غير سديد . لما

كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعن اثار قصور تحقيقات النيابة العامة لعدم ضم اقرارات ركاب الطائرة دون أن يطلب الى المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الخصوص ، فان النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون تعيبا للاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قصورها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة الى اجرائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمعالجة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد مستفاد من أدلة الثبوت التي اوردها الحكم ، وكان الحكم قد اطمأن الى اقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرها للواقعة ، فان ما يثيره الطاعن من أن الشاهد الاول شطب بيان حقيقة اقرار شخص آخر وأنه قصد تليفق التهمة للطاعن لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائفة التي اوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن عدم ضم حرر المضبوطات لان العينة التي أجرى تحليلها اخذت من قطعة واحدة فلا تصح مسالة الطاعن عن الكمية كلها ، مردودا بأن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن اثار هذا للدفاع أمام محكمة الموضوع الى أنه لم يطلب الى المحكمة ضم حرر المضبوطات أو اتخاذ اجراء معين في شأن تحليل باقى قطع المخدر المضبوط ، فان ما اثاره فيما سلف لا يعدو أن يكون تعيبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قصورها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ، وما يثيره في هذا الصدد ينحل في الواقع الى منازعة موضوعية في كنة بقية المادة المخدرة المضبوطة والتي لم ترسل للتحليل وهو ما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء

نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون او على خطأ في تطبيقه أو في تأويله . وكانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ نصت في فقرتها الاولى على أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » ، فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة اوصاف يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكييف القانوني الاشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تمخض عنها الاوصاف الاخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الاشد . اذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الاخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر ، اذ لا اثر لاستبعاد العقوبات الاصلية للجرائم الاخذ في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . ولما كانت جريمة جلب الجواهر المخدرة وتهريبها اللتان دين الطاعن بهما قد نشأت عن فعل واحد بما كان يتعين معه وفق صحيح القانون تطبيق نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليه بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الاشد ، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركي اصلية كانت ام تكميلية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ووقع على المحكوم عليه بالاضافة الى العقوبة الاصلية المقررة لجريمة جلب المخدر العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

( طعن رقم ٥٨٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٧ )

قاعدة رقم ( ٦٤٧ )

المبدأ :

جريمة جلب مخدرات دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة .

- يجب أن تبني الأحكام على الجزم واليقين لا على الشك والتخمين .

### المحكمة :

ومن حيث أن النيابة العامة نسبت إلى ..... و ..... أنهما  
- و ..... المحكوم غيابيا بأعدامه و ..... الذى قضى ببراءته -  
فى يوم ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٥ بدائرة قسم النزعة محافظة القاهرة  
أنهم « جلبوا لداخل جمهورية مصر العربية جوهرين مخدرين - أفيونا  
وحشيشا دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة »  
واستندت النيابة العامة فى ثبوت هذا الاتهام إلى ما يشهد به كل من  
الرائد ..... ضابط الشرطة بميناء القاهرة الجوى والعقيد .....  
الضابط بإدارة البحث الجنائى ، و ..... مراقب الجمرى و .....  
مدير العلاقات للعلامة بوزارة الطيران المدني - وما ثبت من تقرير  
المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى عن تحليل المواد التى وُجعت  
مخبأة بالطردين المضبوطين وما تضمنته المحاضر - والأوراق الجمرية  
المتعلقة ببوليصة الشحن رقم ٧٦/٢٣-٤٤٥٥٦ للشملة على المواد المخدرة  
المضبوطة وما جاء بمحضرى التحريات المؤرخين ١٤٦١ من أغسطس سنة ١٩٨٥  
ومحضر الضبط المؤرخ فى الحادى عشر من ذات الشهر - من أنهما سعيًا  
إلى التوصل إلى شخص من بين العاملين بميناء القاهرة الجوى كما  
يمكنهما من اخراج جهازى التكيف والتليفزيون المضبوط بهما المخدرين -  
والذين سبق أن شحنهما المحكوم عليه ..... من خارج البلاد - ولم  
تتم بشأنهما إجراءات التخليص للجمرى التى كان قد بدأها المحكوم  
ببراءته - وقاما بتنفيذ لهذا الغرض بواسطة ..... بدفع ثلاثة آلاف  
جنيه نقدًا بالإضافة إلى شيك بمبلغ تسعة آلاف جنيه للشاهد .....  
الذى سائرهما هو والعقيد ..... الذى تظاهر أنه مأمور الجمرى الذى  
سيقوم بالتخليص على الطردين وأنهما فى يوم الضبط ترجعا إلى قرية  
البضائع وانتظرا خارجها حتى تتم لأجراءت إلا أنهما تصرفا نجاة  
بسيارة كانا يستقلانها وبعد ملاحظتهما باطلاق أعيرة نارية على عجلات  
السيارة تم ضبطهما وصطحبهما إلى محزن الشركة الدولية داخل القرية

الجمركية ويفتح طردي « التكيف والتلفزيون » بحضورهما عثر على المخدرين المضبوطين .

ومن حيث ان المتهمين حضرا بجلسة المحاكمة وانكرا التهمة وطلب الدفاع عنهما براءتهما مستندا في ذلك ضمن ما استند اليه الى انتفاء علمهما بوجود المخدر داخل الطردين بما يهدم اركان الجريمة المسندة اليهما .

ومن حيث ان المحكمة لا تسترسل بثقتها الى ما ركنت اليه النيابة العامة في سبيل التدليل على صحة الاتهام وصحة اسناده الى المتهمين لقصوره عن بلوغ حد الكفاية لادراك هذا القصد وذلك لخلو اوراق الدعوى من الحليل اليقين على علم المتهمين بأمر المخدر اذ لم تتضمن التحريات واقوال الضابطين ما يفيد ثبوت هذا العلم ولا يغير من ذلك القول بعلم المتهمين بوجود ممنوعات في الطردين لان شاهد للاثبات ..... الذي ابلغ الشرطة وكان مرشدا لها - نقل عن ..... الذي وسطه المتهمان لديه انهما ذكرا ان بالطرددين « ذهابا » - ولما كانت الاحكام تبني على الجزم واليقين لا على الشك والتخمين ، وكانت الادلة التي ركنت اليها النيابة العامة في اثبات علم المتهمين بوجود المخدر بالطرددين لا تكفي لامتناع المحكمة انهما كانا على علم بوجود المخدر ومن ثم فان اركان جريمة جلب المخدر لا تكون متوافرة في حقهما ويتعين لذلك القضاء ببرائتهما منها عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ومصادرة المخدرين المضبوطين عملا بالمادة ١/٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها .

( طعن رقم ٣٧٦٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٥ )

قاعدة رقم ( ٦٤٨ )

المبدأ :

جريمة جلب المواد المخدرة - المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بواسطة ملحوظا في ذلك طرحة وتداوله بين الناس سواء كان قد استورده بحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بقلعه الخط الجمركي .

## المحكمة :

ومن حيث أن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بقص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مشفوعة بمذكرة براهين طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من القانون ذاته ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأي الذي ضمنته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوي في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله « أنه بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٧ . وصلت طائيرة شركة مصر للطيران قادمة من كراتشي الى ميناء القاهرة الجوى وكان من بين ركابها ..... وأثناء مروره بالخط الأخضر بصالة الوصول رقم ٢ لانتهاء الاجراءات الجمركية على امتعه المكونة من شنطة سمبونايت كبيرة بنية اللون وطلب من السيد ..... المأمور إنهاء اجراءاته الجمركية وقدم له جواز سفره رقم ٦٢٩١٩٢ ٨ فطلب من المساعد الادارى بالجمارك ..... تفتيش الراكب والحقيبة اشتبه الاثنان فى قاعها لاحتمال وجود جيب سحرى بها ، وعرضا الامر على السيد ..... مدير ادارة الجمرك الذى امر بتشكيل لجنة من ..... و ..... لكسر الحقيبة وتفتيش ما بها وتم ذلك فعثر بقاعها على الجيب السحرى وبه أربعة أكياس ، وأربعة أكياس أخرى بغطاء الحقيبة والاكياس بها مادة بيج اللون تشبه الهيروين وتم وزن المخدر بالاكياس فبلغ ٢٣٥٠ كيلو جرام على ميزان حساس وتحرر

محضر بالواقعة وبمواجهة المتهم بالمضبوطات فاقر بحيازتها وإن أربعة أشخاص باكستانيين أعطوه خمسمائة دولار بمصاريف السفر لكي يوصل هذه الشحنة للقاهرة في فندق الليدو وبمجرد تسليم الحقيبة سيتم استلامه خمسة آلاف دولار . وقد ساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة مما شهد به محمد سالم شحاته رئيس قسم الركاب بميناء القاهرة الجوى و ..... مساعد ادارى بجمرك الركاب بميناء القاهرة الجوى و ..... مأمور بجمرك الركاب بميناء القاهرة الجوى و ..... بمساعد ادارى بجمرك الركاب بميناء القاهرة الجوى وما أورى به تقرير المعامل الكيميائية وحصل الحكم مؤدى هذه الأدلة تحصيلا سليما له أصله الثابت فى الأوراق - وعلى ما تبين من الاطلاع على المقررات - ثم خلص الى أدلة المتهم بجناية جلب جوهر مخدر الهيروين الى داخل جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابى بذلك من الجهة الادارية المختصة وجنة الشروع فى تهريب المخدر سالف الذكر بان أدخلها الى البلاد بطريقة غير مشروعة بالمخالفة للنظم والقواعد الخاصة بها باعتبارها من البضائع الاجنبية الممنوع استيرادها بان اخفاها عن اعين الملطات الجمركية المختصة ، بقصد التعرب من اداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها وأوقف اثر الجريمة بسبب لا دخل لارادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبسا بها وانزل عليه العقاب المنصوص عليه فى المواد ١ ، ٢ ، ٣٣ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الاول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ٥ ، ١٣ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٣٤ مكررا من القانون رقم ٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ والمواد ٣٢ ، ٤٥ ، ٤٧ عقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ اذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على طلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز



بفعله الخط الجمركى قصدا من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى ، وهذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه على استقلاله ، الا اذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حلة الشخص او استعماله الشخصى او دفع المتهم بقيمة قصد التعاطى لديه او لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها تشهد له ، يدخل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحى للفظ الجلب ان المشرع نفسه لم يفرق نصه على الجلب بالاشارة الى القصد منه بعكس ما استعمله فى الحيازة او الاحراز لان ذلك يكون ترجيحاً للمعنى المتضمن فى الفعل مما يتنزه عنه الشارع اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر او احرازه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان المخدر المطلوب ٢٣٥٠ كيلو جراما من مخدر الهيروين اخفاه الطاعن فى مخباين داخل حقيبة ودخل به ميناء القاهرة الجوى قادما من كواتشى ، فإن ما اثبته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به فى القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر فى التعامل ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر علم الطاعن بوجود المخدر داخل المخباين بالحقيبة بقوله : « وحيث انه عن علم المتهم بان ما يحمله من مخدر فان هذا العلم ثابت فى حقه ، ذلك ان هذه المادة قد ضبطت فى قنعين سحريين فى قاع الحقيبة وغطائها وان وزن الحقيبة كان ثقيلاً وهى فارغة ودلالة علمه ان ارتبك واصبح لا يركز عندما تم تشكيل لجنة لكسر القاع والغطاء فضلا عن ذلك ما ذكره المتهم فى معرض دفاعه حال ضبطه فى محضر الضبط الذى وقع عليه ان اربعة اشخاص اعطوه تلك الحقيبة مقابل خمسمائة دولار لتوصيلها الى القاهرة الى فندق الليدى وأنه بعد توصيلها سيتقاضى مبلغ خمسة آلاف دولار كل ذلك يقطع بان هذا المتهم ما قصد الا الى تهريب هذه المادة عبر الحدود وأنه كان يعلم تمام العلم بكنهه ما يحمله والذى جعل له مبلغ خمسمائة دولار مقدما اخذها وقبضها وخمسة آلاف دولار عند التسليم . كل هذا المال مقابل تسليم شحنة

ممنوناً لهذا. يقطع أيضاً أنه كان يعلم أن هذا المبلغ الكبير لقاء نقل المخدر وتهريبه وجلبه داخل الترسطة إلى الأراضي المصرية « . وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن العلم بجوهر المخدر طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره ، وكان الحكم قد ذلل تدليلاً سائفاً على النحو المتقدم على أن المحكوم عليه كان يعلم بما يحويه المخابين السريين في الحقيقة الخاصة به ، فإن الحكم يكون قد زد على دفاع المحكوم عليه بانتفاء هذا العلم بما يدحضه مادام هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وكان الحكم قد اطمأن إلى أقوال شهود الإثبات في الدعوى والتي حلت على أن الحقيقة المضبوطة بها المخدر من أمتعة المحكوم عليه فإن في ذلك ما يكفى رداً على دفاعه الثابت بمحضر جلسة المحاكمة والقائم على انتفاء صلتها بالحقيقة المضبوطة . هذا فضلاً عن أنه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً يستفاد الرد عليه من القضاء بالأدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم واطمأن إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع بجلسة المحاكمة من بطلان الإجراءات ورد عليه بقوله « إن الإجراءات كانت سليمة وقانونية ومشروعة ذلك أن رجال الجمارك لهم الحق في تفتيش الركاب وأمتعتهم داخل الدائرة الجمركية وهو ما حدث فعلاً » . وما أوردته الحكم على النحو المتقدم سليماً ويتفق وصحيح القانون . ذلك أن البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أميغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتادية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية ، أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية ، إذ قامت لديهم دعوى الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة

التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وإن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها أو بمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المقررة في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور بل يكفي أن يقوم لدى الموظف المخطوطة بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شيعة توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المعرف بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في مسبيل الحصول عليه أية مخالفة ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم والرد على الدفع بطلان القبض والتفتيش - على نحو ما سلف بيانه - أن واقعة ضبط المحكوم عليه بأمرها مأمور جمرك الركاب بميناء القاهرة الجوي رؤسائهم ومساعدوهم ، وهم من يمتلكون حق التفتيش طبقا لمواد قانون الجمارك المتقدم فكرها وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ وذلك اثر استيائهم في أمره أثناء انتهاء الاجراءات الجمركية معه ، فإن اجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة ومتفقة مع القانون ويكون دفاع المحكوم عليه بشأنها غير سديد . لما كان ذلك ، وكان المدافع عن المحكوم عليه قد اثار بجلسة المحاكمة دفعا بطلان الاجراءات تاسبا على أن المحكوم عليه قبض عليه يوم ١٩٨٧/٣/١٦ ولم يعرض على النيابة الا في ١٩٨٧/٣/١٨ وقد رد الحكم على هذا الدفع بأن الاجراءات كانت سليمة وقانونية ومشروعة ، ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن المحكوم عليه ضبط يوم ١٩٨٧/٣/١٦ وعرض على النيابة يوم ١٩٨٧/٣/١٧ - وليس يوم ١٩٨٧/٣/١٨ كما زعم المدافع عن المحكوم عليه - وأن النيابة العامة هي التي أمرت بحجزه لليوم التالي لعدم وجود مترجم ثم أجرت التحقيق معه في الميعاد الذي حددته - ومن ثم

فإن ما أثاره الدفاع في هذا الخصوص يكون على غير أساس . هذا فضلا عن أن هذا الاجراء لم يسفر عن دليل عول عليه الحكم في قضائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسمدة اليه دون أن يستجوبه تفصيلا وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه وللمحكمة أن تستند في حكمها الى ما ورد به مادام قد عرض مع أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق إمامها بالجلسة ، وأذ كان الثابت من مطالعة المفردات أن رئيس قسم الوصول بجمرك ميناء القاهرة الجوى بصالة رقم ٢ - وهو من مأموري الضبط القضائي - قد أثبت في محضره اقرار المحكوم عليه بحيازته للمحقيبة التي ضبط بها المخدر والتي تسلمها من أربعة باكستانيين في باكستان لتوصيلها الى القاهرة بفندق ليسو مقابل خمسمائة دولار مصاريف للسفر ، وخمسة آلاف دولار بمجرد تسليم المحقيبة ، فإنه لا تثريب على مأمور الضبط القضائي أن أثبت هذا القرار في محضره دون أن يستجوب المحكوم عليه تفصيلا ، وللمحكمة أن تعول عليه في حكمها مادامت قد اطمأنت اليه ومن ثم يكون ما يثيره الدفاع عن المحكوم عليه بجلسة المحاكمة من بطلان في الاجراءات يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الاصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطات التحقيق أو المحاكمة مباشرة اجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها فإنه لا يعيب اجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد استعانت بوسيط تولى ترجمة أقوال المحكوم عليه من الانجليزية الى العربية إذ هو متعلق بطرواف التحقيق ومقتضياته خاضع دائما لتقدير من يباشره ، وأذ كان المحكوم عليه لم يذهب الى أن أقواله قد نقلت الى غير حقيقتها نتيجة الاستعانة بوسيط فإن ما أثاره من تعيب لهذه الاجراءات يكون غير سديد . هذا فضلا عن أن ما يثيره المحكوم عليه في هذا الشأن

لا نعدو - يكون تعييب للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة - لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، إذ انعبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . لما كان ذلك ، وكانت باقى أوجه الدفاع التي أثارها المحكوم عليه تعتبر من وجهة دفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردًا صريحًا من المحكمة بل الرد يستند صمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ومن ثم فلا وجه لنعنى على تحكم فى هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة فى مذكرتها بعرض القضية قد طنبت مع إقرار الحكم بأعدام المحكوم عليه ، تصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض لمصلحة الجمارك ، ولما كان هذا الطلب فى محله ، كما أن الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات نضن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفس إذ تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت فى فقرتها الأولى على أنه « إذا كون الفعل الواحد جرئًا متعددة وجب اعتبار الجريمة بنتى عقوبت أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » . فقد دلت بصريح عبارتها على أنه فى الحالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف يجب اعتبار الجريمة التى تخضع عنده الوصف أو التكليف القانونى لأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تتخضع عنه لأوصاف الأخف والنسب لا قيم لها البتة مع قيام الجريمة تحت الوصف الأشد ، إذ يعتبر الجنى كان لم يرتكب هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة التى اقتضتها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ مألفة الذكر ، إذ لا اثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المنطقية بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بضميمة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . يؤكد هذا النظر صيغة تفقرتين إذ وردت لأشراج عبارة الحكم بعقوبة الجريمة لأشد « بعبارة دون غيرها » فى الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوى بينما سقطت تعبارة فى الفقرة الثانية

الخاصة بالتعدد الحقيقي ولو كان مراده تسوية بينهما فى تحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ولما كانت ثمة حجة على فقرة نكليهما . لما كان ذلك ، وكان الفعل الذى قارفه المحكوم عليه يتداونه وصفان قانونيان جلب جوهر مخدر دون الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة وتشرع فى تهريب هذا المخدر يتحمل على خلفائه عن اعين السلطات الجمركية المختصة بفقد الخلف من سداد ما استحق عليه من رسوم وضرائب جمركية مما يقتضى اعتمادا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف الاشد وهى جريمة جلب المخدر والحكم بعقوبتها المنصوص عليها فى المادتين ١/٢٣ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فسى شأن مكفحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها دون عقوبة تشرع فى تهريب الجمركى المنصوص عنها فى المادة ١٢٢ من قانون انجمارك . صادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ اصنية كانت او تكميلية ، فان الحكم المطروح اذ انتهى الى القضاء بالسزيم المحكوم عليه بعقوبة التعويض الجمركى المقررة لجريمة تشرع فسى التهريب بالإضافة الى ما قضى به من العقوبة المقررة لجريمة جلب ورغم اثباته فى مئوناته اعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين العقوبة المقررة لتجريمتين وليس تطبيقا لاشدهما مما لا سند له من القانون وبما يتنافر مع نص لفقرة الاولى من المادة ٣٢ سالفه الذكر وهو ما يكون معه قد اخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه بما يوجب تصحيحه بالفناء ما قضى به من تعويض جمركى قدره ٧٢٠.٠٠٠ر ٣٦١ جنيه ومن حيث أنه فيما عدا ذلك ، وكان يبين اعمالا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب المخدر التى دين المحكوم عليه بالاعدام بها وساق عليها ادلة مردودة الى اصلها فى الاوراق من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ، وقد صدر الحكم بالاعدام بالجماع اراء اعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل اصدار الحكم وفقا للمادة ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وجاء خلو من قالة مخالفة للقانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم الحكم . ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة اقرار الحكم الصادر يصدر بعده قانون يبرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى اليه هذا بانعدام المحكوم عليه .

( طعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١٦ )

مسابقا

القبض والتفتيش والتحريز  
في جرائم المخدرات

قاعدة رقم ( ٦٤٩ )

المبدأ :

يكفى أن يتشكل القاضى فى صحة إسناد التهمة الى المتهم كى  
يقضى له بالبراءة .

الحكمة :

يكفى ان يتشكل القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم كى  
يقضى له بالبراءة ، اذ ملاك الامر كله يرجع الى وجدانه مادام أن تظهر  
انه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه على أسباب تحمنه ،  
وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض  
لأقوال شاهد الاتهام وسائر عناصر الدعوى بما يكفى عن تمحيصها  
والاحاطة بظروفها وبادلة الاتهام فيها خلص الى أن أقوال الشاهد محل  
شك لنسب التى أوردها فى قوله « وحيث أن المحكمة يساورها شك  
فى رواية شاهد الواقعة أنه اشتم رائحة المخدر تنبعث من المكان الذى  
كان المتهمون يجلسون فيه ..... ذلك أن الشاهد من الأوراق أن  
الحجر الذى يحتوى على المادة المخدرة المحترقة به احترق جزئى بحيث  
لا يمكن أن تطمئن المحكمة الى انبعثت دخان كثيف منه يشتم منه رائحة  
المخدر خاصة وأن المتهمين كانوا يجلسون فى العراء ولما كن أساس قيام  
الضابط بتفتيش المتهمين وضبط المخدر هو حالة التلبس بالجريمة التى  
استند اليها الضابط واذا كانت المحكمة قد ساورها الشك فى توافر هذه  
الحالة فمن ثم فان الدفع المبدى ببطلان القبض والتفتيش يكون عنى  
سند صحيح من القانون بما يبطله ويبطل الدليل المستند منه .

( طعن رقم ٢٢٨٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٥ )

قاعدة رقم ( ٦٥٠ )

المبدأ :

متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتعويض اصداره واقترنت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

المحكمة :

لما كان المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتعويض اصداره ، واقترنت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش ورجعت على شواحد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت من الأوراق ، ومن ثم فإن منعى الطاعن يكون غير محيد . ولا يقدر في ملأ الحكم ما يستطرد اليه من قوله . بأن التحريات التي اقتنعت المحكمة بجديتها قد تأيدت بضبط المخدر . لأن ذلك من الحكم لا يعدو أن يكون تزيد لا يعيبه بعد أن استوفى دليله في اطراح دفاع الطاعن . هذا فضلا عن تقدم ، فإنه لما كان مؤدى الوقائع التي أوردها الحكم المطعون فيه أن طاعن - أثناء وجوده أمام مكنته - تبخل عن اللقافة التي اتضح بعد إقناعها أنها تحتوى على المخدر ، فاضحى ذلك المخبر الذي تبخل عنه هو مصدر الدليل هذه ، ولم يكن هذا الجليل وليد القيس عليه ، فلا جدوى له من التذرع ببطلان اذن التفتيش إذ أن مصلحته في الطعن تكون منتفية .

( طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨١ )

قاعدة رقم ( ٦٥١ )

المبدأ :

القول بتوافر بحالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل



الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها. مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة .

#### المحكمة :

من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها. مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اضمأنت الى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة من أنه توجه مع مرشد سري الى مكان المتهم بدعوى شراء المختر الذي يعرضه المتهم للبيع وأخرج له الآخر النفاقة المضبوطة المحتوية على المخدر فقبض عليه وقام بتفتيشه فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في حورة الواقعة بقلة أن الضابط اختلق حالة التلبس ليصح الإجراء البنض لا يكون له محل ، ولما كان ما أورده الحكم تحليلا على توافر حالة التلبس وردا على الدفع بعدم توافر هذه الحالة وببطلان القبض والتفتيش كاف وسائغ ويتفق وصحيح للقانون وكان الطاعن لا يمارى في أن لما أورده الحكم أصله أثبت في الأوراق فإن ما يثيره في هذا الصدد ينحز الى جدل موضوعي من حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها فيها مما لا يتجوز ثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٤٩٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥٢ )

#### المبدأ :

قيام حالة التلبس - تقديره - موضوعي .

#### المحكمة :

لما كان من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس بأخراز

المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المسادة التي شاهدها بل يكفي في ذلك تحقق المظاهر الخارجية بنى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ، ولما كانت المحكمة قد طمأنت الى ما شهد به الضابط الذي أبصر طائفة - وقد دلت تحريته على أنها تتجر في الاقراص المخدرة - وهي تخرج من ملايبها كيساً من النايلون يشف عن الاقراص التي طلب شرائها منها بعد أن نقدت الثمن بما يكفي لتوافر المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوع جريمة احراز مواد مخدرة فإن ما انتهى اليه الحكم من قيام حالة التلبس - التي تسوغ القبض والتفتيش - يكون صحيحاً في القانون .

( طعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥٣ )

المبدأ :

ماهية اجراءات التحريز - مخالفتها - اثره .

المحكمة :

من المقرر ان اجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً بل ترك الامر في ذلك لاطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .

( طعن رقم ٤٩٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥٤ )

المبدأ :

توافر حالة التلبس تبرر القبض .

المحكمة :

لما كان مؤيدي ما أثبتته المحكمة فيما تقدم ان الطاعن هو الذي التمس بالالفاة عند رؤيته للضابط وقبل أن يتخذ معه أى اجراء فتخلى بذلك

عنها غرضية واختياراً ، فإذا التقطها الضابط وفتحها ووجد فيها مخدراً فإن جريمة احرازه تكون في حالة تلبس تبرر القبض على الطاعن وتفتيشه دون إذن من النيابة .

( طعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٦٥٥ )

المبدأ :

قيام حالة التلبس - تقديرها - موضوعي - مثال  
لتسبب سائق .

الحكمة :

لما كان تحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله : « أنه لا محل لما ثبته الدفع عن المتبه بشأن ادفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما دون إذن من النيابة العامة ذلك أن ما ذكره شاهد الاثبات بالتحقيقات من أنه شاهد المتبه يلقي بالمخدر المضبوط فقام بالتقاطه وتبين له أنه يحوى مادة مخدرة ومن ثم فإن الجريمة تكون في حالة تلبس بجريمة احراز مخدر مما يتيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه طبقاً لنفستين ٣٤ ، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية وكذلك طبقاً لما نصت عليه المادة ٤٦ من ذات القانون » وكان الطاعن لم يجادل في أنه القى بالمخدر عند مشاهدته للضابط الذي قام بالتقاطه وقام بضبطه . لما كان ذلك وكان انقول بتوافر حالة التلبس او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها منادات قد اقامت قضاءها على اسباب سائقة . كما هو الحال في الدعوى المرفوعة . فان الحكم يكون سليماً فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش تأسيماً على توافر حالة التلبس التي تبيحها .

( طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ )

## قاعدة رقم ( ٦٥٦ ) .

### المبدأ :

اجراءات التحريز - تنظيمية - مخالفتها - اثره .

### المحكمة :

كان الحكم المطعون فيه قد حصل مؤدى الأدلة التي اقام عليها قضاءه ومنها اقوال الضابط وتقرير المعامل الكيميائية بما لا تناقض فيه فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اشر الى دفاع الطاعن وا طرحه بقوله : « وحيث انه عن الدفع ببطان اجراءات التحريز وان ما حلل ليس هو المضبوط بدلالة اختلاف الاوزان فن هذا الدفع مردود جملة وتفصيلا ذلك ان اجراءات التحريز المنصوص عليها في المولد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية انما هي اجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها اي بطان وترك الامر في ذلك لى اطمئنان المحكمة الى سلامة التحليل وان الاحراز المضبوطة لم يصل اليها العبث ، ولما كانت المحكمة في هذا الصدد قد ناقشت المحلة والضابط والسيد وكيل النيابة المحقق وطعنوا بنفسها على المضبوطات وتبين لها ان ما ضبط مع المتهم هو بذاته الذي حلل وان عدد المضبوطات هو ذاته الذي ارسل ولا يغير من الامر كون احدى القطع المضبوطة مع المتهم والتي قال الضابط عنها انها اقيون ثبت من تقرير التحليل انها لجوم الحشيش اذ العبارة في هذا المقام بتحليل وهو اصدق دليل ومن ثم فان ما يثيره المتهم في هذا المقام لا يكون سديدا .

( طعن رقم ١١١٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )

## قاعدة رقم ( ٦٥٧ )

### المبدأ :

قيام حالة التلبس بجرم القبط والتفتيش .

### المحكمة :

من المقرر أنه يكفي للنقل بقيام حالة لتبر بنحرار المخدر ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط أن يكون من شدد هذه المظاهر قد تبين ماحية لادة حتى شاحدها ، ومؤدى ما تقدم يدل بذاته على قيام دلائل كافية على تباه لظعن بجريمة احراز مخدر مما يسوغ لرجل الضبط التقاضي نقض عليه وتفتيش الكيس الذى القى به عملا بالمادتتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية . ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله .

( طعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٨٣ ق - جنة ٢٣ ، ١١/٣/١٩٧٠ )

### قاعدة رقم ( ٦٥٨ )

### المبدأ :

توافر حالة التلبس أو عدم توافرها - موضوعى - قياسا بتبرر القبض والتفتيش - مثال .

### المحكمة :

إن كان تحكم قد تناول الدفع ببطلان القبض واستفش ورد عليه بقوله « وحيث انه بالنسبة للدفع المبدى ببطلان القبض والتفتيش فإن هذا تدفع مردود بما قرره الشهود الذين تعلمن المحكمة الى شهادتهم وتعمل عليها فى حكمها بأن الجريمة كانت فى حالة تبس عند تخلى المتهم عن المخدر من يده اليمنى فور مشاهدته نقوة ومن ثم يتعين الالتفات ، عن هذا الدفع » واذا كان هذا الذى رد به الحكم على الدفع مفاده ان المحكمة قد استخلصت فى حدود سلطتها التبرعية وفى لائحة السائفة التى نوردها ان الضبط والتفتيش تم بعد ما كانت جنابة احراز المخدر متلبسا بها - وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب

عليها مدامت قد اتقمت قضاءها على أبواب سائفة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان الحكم يكون سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع بطلان اجراءات القبض والتفتيش تاسيسا على توافر حالة التنبس التي تبيحها .

( طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥٩ )

##### المبدأ :

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش -  
موضوعي .

##### المحكمة :

من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من مسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - وكان الطاعن لم يثر امام محكمة الموضوع اى دفع بشأن جدية التحريات او بشأن عدم تحيز جلبابه المقول بضبط المخدر بجيبه وكان هذا الدفاع الاخير لا يعدو ان يكون تعيبا للاجراءات السابقة على المحكمة ولم يطلب الطاعن من المحكمة اتخاذ اجراء بشأنه فانه لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ولا يطلب من محكمة الموضوع ان ترد على دفاع لم يثر امامها .

( طعن رقم ٢٨٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٦٠ )

##### المبدأ :

اجراءات التحريز - تنظيمية - مخالفتها - اثره .

##### المحكمة :

من المقرر ان اجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة

على تدليل خشية توهينه، ولم يرتب للقانون على مخالفة بطلان بر ارت  
الامر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .

( طعن رقم ٦٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٦٦١ )

#### المبدأ :

إذا ما اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن  
التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة العامة على تصرفها في  
هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتبته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

#### المحكمة :

وحيث ان الحكم لمطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوفر به  
كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة واحراز جوهرين مخدريين بقصد  
الاتجار التي دن الطاعن بها واقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي الى  
ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية  
التحريات وكفايتها لاصدر اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي  
يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ،  
فاذا ما اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش  
وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن في الدعوى مطروحة - واقرت  
النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما رتبته  
لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد بوغت الامر  
بالتفتيش وعرضت لما اشار به المدافع عن الطاعن من عدم ملكية المخبر  
الذي تم فيه الضبط ولم تر فيه دفاعا جديا يشهد له بوقوع فرتة عليه  
بانه مجرد قول مرسل بغير سند من الاوراق ، فإن ما ينعاه الطاعن في  
هذا الصدد لا يكون سحيما .

( طعن رقم ٣١٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٥ )

قاعدة رقم ( ٦٦٢ )

المبدأ :

من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد اطمانت الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمانت كذلك الى النتيجة التي انتهت اليها التحليل فلا تثريب عليها أن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لم يتحدثا بشيء أمام محكمة الموضوع عما ثار في طعنهما بشأن انقطاع الصلة بين الشجيرات الغريبة وبين تلك التي أجرى عليها التحليل استنادا الى قصور تقرير التحليل في بيان الاحراز ونسبتها الى كل منهما وهو دفاع موضوعي ، يثار أمام محكمة النقض لأول مرة ، هذا فضلا عن أنه من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد اطمانت الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمانت كذلك الى النتيجة التي انتهت اليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها أن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفض موضوعا .

( طعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٠ )

قاعدة رقم ( ٦٦٣ )

المبدأ :

اثارة الشبهة في اقطاع صلة الطاعن بالمضبوطات المقدمة للنيابة وتلك التي جرى تحليلها - اثره -



## المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما اثاره الطاعن بشأن انقطاع علته بالمضبوطات المقدمة للنيابة وتلك التي جرى تحليلها ورد عليه في قوله « وحيث انه عن ادعاء اختلاط المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم بمضبوطات اخرى ضبطت مع متهم اخر في ذات اليوم ..... فان الثابت من محضر ضبط الواقعة المحرر بمعرفة الرئيس انه تحفظ على المضبوطات التي ضبطها مع المتهم وقد اُدين في محضره وصف هذه المضبوطات ، وجاء في تحقيقات النيابة عند مباشرتها لتحقيق ما يطابق في وصفها لهذه المضبوطات مع ما جاء بمحضر الضبط فضلا عما شهد به الضمائم بالتحقيق من تطابق هذه المضبوطات مع ما عبطه مع المتهم كما انه بالنسبة لما قبل من النقص في الوزن لاحد قنينات المأخوذة من المخدرات عما ورد في تقرير التحليل فالثابت ان النيابة قامت باخذ عينة اوري ان وزنها عشرة جرامات بينما اوري تقرير التحليل انها تسعة جرامات ، وهذا فضلا عن قلته لا يؤثر على عقيدة المحكمة خاصة انه بسؤال الصيدلي مجرى الوزن قرر بان هذا الفرق قد يرجع الى نتيجة التصاق بعض القينات بالورق المحرز به او نتيجة تركه صفة جوف عند « وهو رد كاف وسائق اوضح به التحك ظمئنان المحكمة الى اختصاص الطاعن بالمضبوطات المقدمة للنيابة وتلك التي جرى تحليلها دون حدوث اختلاط بمضبوطات اخرى او حدوث اي عبث بها ، هذا فضلا عن ان جدل الطاعن والتشكيك في ذلك ان هو الا جدل في تقدير الدليل المستمد من اقوال شاحدي الواقعة وفي عملية التحليل التي اطمئنت اليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها او مضادرتها في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من اطلاقاتها - لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة ان الطاعن لم يطلب الى المحكمة تحقيقا معينا في صدد ما اثاره من اختلاف وزن المخدر لدى رحلته النيابة عند التحريز مع ما ثبت في تقرير التحليل من وزن لاستجلاء مدى حدوث عبث بالحزر من عدمه فليس له من يعد ان ينعى عليها قعودها

عن إجراء تحقيق ثم يطلبه منها ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برسمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤١٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٦٦٤ )

#### المبدأ :

لا تثريب على مأموري الضبط القضائي ومروؤسيهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد الكشف عنها والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني نيم ويأمن جانبهم - مفاد ذلك - مثال .

#### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر منغشمر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تعرض عما يخالفها من صور أخرى مذهب استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها نصيب في الأوراق ، ومن سلطتها وزن أقوال الشهود وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه ومتى أخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردًا ضريحا بل يكفي للرد عليه ان تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم فان ما ينهض الطاعن في الوجه يكون غير محيد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا تثريب على مأموري الضبط القضائي ومروؤسيهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد الكشف عنها والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم فمسيره رجال الضبط للجناياه بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا

يجتاز القانون ولا يعد تحريضا منهم لتجنسه مادام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة ومادام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة ، وكان الواضح من صورة الواقعة كما حصلها الحكم أن لقاء الضابط بطاعن وتظاهره بالرغبة في شراء المخدر منه إنما جرى في حدود اجراءات التحري المشروعة قانونا بعد وقوع جريمة الجلب التي ارتكبها طاعن بمحض إرادته واختياره وصدر من النيابة بضبطه وتفتيته من أجلها مما لا يمكن اعتباره خلقا لهذه الجريمة أو تحريض على ارتكابها ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في خصوص رفضه هذا الدفع يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقميتها في الإثبات ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق متى طمأننت إلى صدقه ومطابقته للواقع وأن عدل عنه في موطن أخرى ، وكان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الضامن دفع ببطالان الاعتراف الصادر منه بمحض الضبط ولا بأنه كان يريد كراه أو تهديد فلا يقبل منه إثارة شك لأول مرة لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج البلاد وإدخالها إلى المجال تخضع لاختصاصها الإقليمي على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في القانون ، وكان ما أورده الحكم كافيًا في الدلالة على ثبوت واقعة الجلب في حق الطاعن ، وكانت المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث عن قصد الجاني من فعل الجلب فإن الحكم وقد عرض مع ذلك لمذلك القصد واستدل من ضخامة الكمية المضبوطة على أن جلبها كان بقصد الاتجار فيها تكون قد انتهت عن قالة القصور في تبيين أو الفسد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات اجراءات المحاكمة . فإن تصدى الحكم للرد على الدفع المشار إليه بإسباب الطعن مضاده

يبدؤ بجلسة محاكمة وان لم يثبت بمحض الجلسة ، وكان الطاعن لا  
ينعى شيء على رد الحكم على هذا الدفع ، فان ما يثيره في هذا الشأن  
لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير  
أثر متعينا رفته موضوعا .

( طعن رقم ٤٧٩٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٦٦٥ )

#### المبدأ :

من المقرر أنه لا يصح أن ينعى على الاذن بالتفتيش عدم بيان اسم  
النيابة التي يتبعها مصدر الاذن لأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر  
الخصائص المكنى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .

- لحكمة الموضوع أن تأخذ بما تلمنن اليه من عناصر الاثبات  
ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات مادامت مضروحة للبحث  
أمامنا .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين وقعة تدعى بما  
تتوفر به كافة أركان الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على  
شبهة في حقه أدلة ساقطة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته "الحكم عليها"،  
عرض تدفع الجدي من الطاعن ببطلان اذن التفتيش وأخرجه في قوله  
" وحيث أنه عن اندفع ببطلان اذن التفتيش لعدم بيان عفة من أصدره  
فلما كان الثابت من الأوراق أن السيد ... وكيل النيابة هو الذي  
أصدر اذن التفتيش وأنه هو الذي باشر التحقيق وأنه ثابت من التحقيق  
أنه يعمل وكيل النيابة مركزا بنها وأنه تم ضبط المتهم وتفتيشه بفاحية ميت  
السباع متابعة لمركز بنها ... ومن ثم يكون اذن التفتيش قد صدر صحيحا  
ومن يستأذنه .. وبالتالي يكون الدفع ببطلان اذن التفتيش على  
سنة غير صحيح من القانون ويتعين رفضه ، لما كان ذلك ، وكان من

المقرر أنه لا يحج أن ينعى على الاذن عدم بيان اسم النيابة التى يتبعها مصدر الاذن لانه ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقروء باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش ، وكان الطاعن لم ينازع فى أن اذن التفتيش قد صدر ممن يختص باصداره ، فان الحكم يكون سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان هذا الاذن . لما كان ذلك ، وكان للبين من الحكم المطعون فيه انه لم يعول فى بيان وزن المخبرات المضبوطة الا على نتيجة وزنها فى مصلحة الطبيب المشرعى ، وأن مدونته لم تتضمن شيئا عن اجراءات الوزن التى يخضع لها الطاعن . فى أسباب طعنه - أن صيدليا قد بشرها ، فضلا عن أنه ولئن أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا يمينا أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالحققة وأن يقدموا تقريرهم كتابيا ، الا انه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما يخوله قانون الاجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية فى الفصلين الاول والثانى ومن الباب الثانى منه بما فى ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفويا أو بكتابة بغير حنف يمين ، ولما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تضمنت اليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها ، فانه لا على المحكمة - وقد أقرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جنائية فتتحقق بذلك ما يشترطه القانون فى مواد الجنائيات من ايجاب تحقيقها قبل المحاكمة - لو أنها أخذت بشهادة الصيدلى عن وزن المخدرات ولو لم يحلف يمينا قبل مباشرة مأموريته بحسبها ورقة من أوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة لها وعنصرها من عناصرها مادام أنها كانت مطروحة على بساط البحث وتناولها الدفاع بالتفنيد والمناقشة ، ولا عليها - من بعد - أن هى لم تعرض فى حكمها لدفع الطاعن فى هذا الشأن مادام انه دفاع ظاهر البطلان . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعيئا رفضه موضوعا .

### قاعدة رقم ( ٦٦٦ )

#### المبدأ :

- الشارع منح موظفي الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين صفة للضبط القضائي في اثناء قيامهم بتادية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية او في حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والامتنعة ومظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق .

- من المقرر انه لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن العلم بالجورم المخدر بل يكفي ان يكون فيما أورده من وقائع وظروف دلالة على قيامه .

#### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي الى مارتب عليها مستمدة من أقوال مأمور الجمرک والمساعد الاداري ورئيس قسم تفتيش الركاب بالجمرك ومن تقرير المعامل الكيميائية بمصلحة انطب الشرعى وفي بيانه مؤدى هذه الادلة اورد اقوال مأمور الجمرک التي تضمنت انه اثناء قيام الطاعن باتمام الاجراءات الجمركية على امتنعه بميناء القاهرة الجوى تمهيدا لمغادرته البلاد الى الكويت طالبه بجواز سفره وباطلاعه عليه تبين له تعدد رحلاته بين القاهرة والكويت وقصر مدها فاشتبه في امره انه سبق له ان تسم بضبط بضائع معه لها الصفة التجارية لدى عودته من الكويت في احدى رحلاته فقام بتفتيش امتنعه ومن بينها حقيبة متوسطة الحجم طلب منه فتحها وعندما تبين له من فحصها ان قاعها سميك بدت على الطاعن علامات الارتباك ولحذ يهذى بكلمات ويفحص قاع الحقيبة تبين له وجود مخبا جري عثر فيه على ثمانين لفافاة تحوى مخبر تحشيش فكلف الشاهد لثنى باستدعاء الشاهد الثالث رئيس البرمجة وبلفه بانواقعة

الذى كلف بتفتيش الحقيبة الثانية للطاعن في حضوره فعثر بقاعها على مخبأ سرى وجد بداخله أربع لفافات تحوى مخدر الحشيش وأقر الطاعن بملكيته للمخدر المضبوط الذى بلغ وزنه ٢٠٥٣٠ كيلو جراما . ثم عرض الحكم للدفع ببطلان التفتيش ورد عليه بقوله « ولما كان الشاهد الاول قد اشتهب فى ملتهم اثناء قيامه بالسفر عندما طلب منه فتح حقيبته فبذت عليه عنومات الارتباك واخذ يهذى بكلم سيما وهو دائب السفر والتردد كما هو ثابت من مطالعة جواز سفره الى خارج البلاد وفى فترات قصيرة ثم انه سبق ان قام الشاهد بضبط امتعة ملتهم من قبل فى جمارك كن لها الصفة التجارية وكان قد احضرها بمسحبتة عند عودته للبلاد مما يقوى لديه شبهة مظنة التهريب لديه ويشير الشك فى نفس رجل الجمارك ويمنحه الحق فى اجراء تفتيش امتعته وعندما قام الشاهد الاول بفتح الحقيبة الاولى تلاحظ له وجود انتفاخ فى قاعها مما اكد ظنه وعرض الامر على رئيسه الشاهد الثالث فايد ظنونه وكلفه بتفتيش الحقيبتين تفتيشا جيدا فتبين ما بهما من مخدر مهرب للخارج فى حيازة المتهم الامر الذى يغدو معه الدفع غير منتج فى الدعوى وليس مؤثرا على سمة الضبط والتفتيش ويتعين والحال كذلك الالتفات عنه » .

لما كان ذلك . وكان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ان الشارع منح موظفى الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين بصفة الضبط القضائى فى اثناء قيامهم بتادية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية او فى حدود الرقابة الجمركية اذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والامتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، وأن الشارع - بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركى وسلطة المباشرة بصالح الخزائنة العامة ومواردها وبمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة للاشخاص توافر قيود قبض التفتيش المنظمة بقانون الاجرامات الجنائية او اشتراط وجود المراد تفتيشه فى احدى الحالات المبصرة له فى

نطاق الفقه القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل انه  
يكفى ان يقوم لدى الموظف المنفوض بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق  
حالة تنم عن شبهة توافر التهريب الجمركي - في الحدود - فنعرف بها في  
القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها - فاذا هو عثر أثناء التفتيش  
الذي يجريه عن دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في  
القانون العام فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل امام المحاكم في تلك  
الجهة - لانه ظهر اثناء اجراء مشروع في قاعته ولم يرتكب في سبيل  
الحصول عليه أية مخالفة - وكان من المقرر ان الشبهة في توافر التهريب  
الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية  
يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في  
دائرة المراقبة الجمركية ، ومتى اقرب معكم للموضوع اوثق الاشخاص  
فيما قام لديهم من اعتبارات أدت الى الاشتباه في الشخص محل  
التفتيش - في حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر التهريب  
فلا معقب عليها . ولما كان البين من مدونات الجيكم المطعون فيه ان  
تفتيش أمنة الطاعن الذي لفر عن ضبط الجوجير المخدر مخبا في  
حقيبتين فيها تم دخول الدائرة الجمركية بمعرفة مأمور الجمرک - وهو  
من مأموري الضبط القضائي - وبعد ان قامت لديه من اعتبارات -  
يؤدي الى الاشتباه على توافر فعل التهريب في حق الطاعن على نحو  
ما سلف بيانه واذ نتج عن التفتيش الذي جرى دنيا يكشف عن جريمة  
الشروع في تصدير جواهر مخدر فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على  
تلك الجريمة على اعتبار انه نتيجة اجراء مشروع قانوني ومن ثم فان  
الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب صحيح القانون في رفضه الدفع  
ببطلان التفتيش لانتفاء الشبهة في التهريب ورد عليه رد كافيًا سائعا  
ويضحي النعى عليه في هذا الخصوص غير محيد . لما كان ذلك ، وكان  
من المقرر انه لا يصح إثارة أساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول مرة  
امام محكمة النقض مادام انه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع  
ما له يكن قد اثير امام محكمة الموضوع او كانت مدونات الحكم تشرح  
تقيام ذلك ببطلان ، ولما كان ما يثيره الطاعن من اجراء تفتيش



الحقيقتين في غيبته يقتضي تحفيق مبرصوع وهو ما لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، فضلا عن ذلك فإنه لا يقدح في صحة هذا الاجراء أن يكون تفتيش الحقيقتين قد حصل في غيبة الطاعن - بفرض صحة ذلك - إذ لم يجعل القانون حضور الشخص الذي قامت في حقه شبهة توافر التهريب داخل دائرة المراقبة الجمركية شرطا جوهريا لصحة التفتيش . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن العلم بالجواهر المخدر بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف دلالة على قيامه ، وكان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن تمسك بعدم علمه بكنه المادة المضبوطة في حقيقته وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافيا في الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط في حقيقته وعلى علمه بوجوده فيها وبكنهه فإن النعى على الحكم بالقصور يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان التصدير في حكم القانون بالقصور يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان التصدير في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في أن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها إنما يصدق على كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة إلى خارج جمهورية مصر العربية على خلاف الأحكام المنظمة لتصديرها المنصوص عليها في القانون - يستوى في ذلك أن يكون التصدير لحساب المصدر نفسه أو لحساب غيره - لا إذا كان الجواهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي فيه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا في الدلالة على ثبوت واقعة الدعوى في تصدير الجواهر المخدر في حق الطاعن ، وكانت المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث عن قصد الجاني من فعل التصدير ، فإن الحكم وقد عرض - مع ذلك - لذلك القصد وسئل من كبر الكمية المضبوطة على أن الشروع في تصديرها كان بقصد ترويجها في الخارج خاصة وأن المتهم - الطاعن - لم يدفع بقيام قصد آخر لديه فتكون قد انحسرت عن

الحكم دعوى القصور فى البيان أو الفساد فى الاستدلال . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٦٦٧ )

#### المسبب :

جريمة احراز المخدر - للتفتيش الذى تجرى بتأمين سلامة الطائرة وركابها - اثبته .

- تناقض أقوال الشاهد لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقواله استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

#### المحكمة :

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه بعد ان بين واقعة الدعوى على النحو الذى استقر لديه أورد الدليل على ثبوتها فى حق الضامن مستمدة من أقوال شاهد الاثبات الرائد ..... الضابط يميناء القاهرة الجوى ، ومن نتيجة التحليل ، وقد حصل الحكم أقوال الشاهد بما مؤداه بأنه اثر وصول الطاعن الى ارض الميناء الجوى وقبل ان يصعد الى الطائرة المتجهة الى وطنه - قام بتفتيشه للتأكد من عدم حمله لسلحة ومفرقات - وذلك تأمينا لسلامة الطائرة وركابها فأسفر التفتيش عن عثوره على مخدر وبمواجهته به اعترف بشرائه وبعد ذلك عرض الحكم للدفع ببطلان القبض والتفتيش لرفضه تأسيما على ان الاجراء الذى باثره الضابط يعد من وسائل التوقي والتحوط تأمينا لسلامة الطائرات وركابها - لما كان ذلك ، وكانت الواقعة على الصورة التى اثبتها الحكم المطعون فيه بين منها ان التفتيش الذى أجراه الضابط انما كان من وسائل التحفظ والتحوط تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الارهاب وخطف الطائرات ابان او بعد اقلاعها من ثمر من

يركبون الطائرات ويحملون أسلحة ومفرقات ، لما كان ذلك وكان ما أوردته الحكم قرارا لهذه التصرفات بالاستناد الى ذات المبررات صحيحة في القانون على تقدير ان الاجراء الذي يشره مأمور الضبط لا يعد تفتيشا بالمعنى الذي قصد الشارع اعتباره عملا من أعمال التحقيق بهدف الحصول على دليل من الأثينة ولا تملكه السلطة - التحقيق أو باذن سابق منها وإنما هو اجزاء اداري تحفظي لا ينبغي أن يختلط مع التفتيش القضائي ولا يلزم لاجرائه أدلة كافية أو اذن سابق من سلطة التحقيق ، فإذا أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العامة فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة اجراء مشروع في ذاته لم ترتكب في سبيل الحصول عليه ثمة مخالفة . واذ التزم الحكم انطعون فيه . هذا النظر في رفض الدفع ببطلان التفتيش والقبض بعد ان قطبت اليه المحكمة مدركة مبناه ومؤداه فإن حكما يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي منعي الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان تناقض أقوال الشاهد على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الأدانة من أقواله استخلاصا سائقا لا تناقض فيه كما هي الحال في الدعوى - فإن منازعة الطاعن في القوة التدللية لشهادة شايد الاثبات على النحو الذي ذهب اليه في طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يقبل التمسك له أمام محكمة النقض لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها عن ثبوت مرجع الى محكمة الموضوع دون معقب .

( طعن رقم ٥٩٤٨ لسنة ٥٦ ق - جملة ١٩٨٧/٣/١ )

قاعدة رقم ( ٦٦٨ )

المبدأ :

جريمة احراز المخدر - اجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم

العمل للمحافظة على الدليل خسية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً .

- من المقرر ان توافر قصد الاتجار فى المخدر المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هو من الامور التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفا .

### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احرار المخدر التى دأ بها الطاعن واورد على قبولها فى حقه ادلة سائفة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن الشاهد الرائد ..... قوله : وشهد الرائد ..... فى التحقيقات « ... بانه انتقل صحبه الشاخذين الاول والثانى وقوة من رجال الشرطة المربين بسيارة قسم مكافحة المخدرات الى شارع المكس تنفيذا لاذن النيابة العامة بتفتيش شخص وممكن المتهم وهناك كلفه الشاهد الاول برئاسة قوة حفظ النظام وكمن الشاهدان الاول والثانى للمتهم فى سيارة القسم وبعد حوالى نصف ساعة عادا ومعهم المتهم وقد ضبط معه سبع طرب كاملة من مادة الحشيش وعاتوا الى قسم مكافحة المخدرات « . لما كان ذلك وكان ما جاء بمذكرة الاستجواب عن هذا القول ان حقيقته الثابتة بالتحقيقات ان زملاء الشاهد هم الذين اخبروه بضبط المتهم ومعنه المخدر المذكور - بفرض صحة هذه الرواية - فان ما نقله الحكم من اقوال الشاهد هو ذات المعنى المقصود اذ لم يشارك هذا الشاهد فى واقعة الضبط وانما كان يؤدى واجبه فى حفظ النظام ويكون النعى بخطا الحكم فى الاسناد ببدا الصد غير بعيد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان اجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خسية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً بل ترك الامر فى ذلك الى

طعنان المحكمة الى سلامة الدليل واذا كان مفاد ما اورده الحكة هو ان المحكمة اطمانت الى ان المخدر المضبوط لم تمتد اليه يد العبث ، فانه لا يقبل ما يثيره الطاعن من تشكيك في هذا الشأن بمقولة بقاء المخدر تحت يد الضابط مدة طويلة بغير تحريز . لما كان ذلك . وكان ما يتعلل به الطاعن من ان وكيل النيابة مصدر اذن التفتيش قد فصل من العمل - بفرض حصوله - ليس يذو اثر على الاجراءات التي تولاها قبل فصله فلا على الحكم ان هو لم يعرض لما اثاره الطاعن بهذا الصدد لظهور بطلانه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لامدار اذن التفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكن الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فانه لا معقب عليها فيما ارتبته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . واذا كان عدم اشارة التحريات الى ان لطاعن كشكا بالطريق يمارس فيه تجارة الدواجن - بفرض صحة ذلك - لا يقدح بذاته في جدية التحريات ، فانه ايا ما قاله الحكم في الرد على الدفع بعدم جدية التحريات استنادا لخلوها من ذكر مهنة الطاعن سالفه الذكر لا ينال من سلامة تحليله ، ويضحي النعي عنه بالتقصير او الاخلال بحق الدفاع بهذا الصدد لا يكون سيديا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن - المقدم من المحكوم عليه - برمته يكون على غير ناس متعينا رفضه .

#### ثانيا : الطعن المقدم من النيابة العامة :

ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه اذ دان المحكوم عليه باحراز مخدر الخشيش بتغير قصد من القصد قد شابه القصد في الاستئثار ذلك ان الحكم لم يضع في اعتباره كمية المخدر المضبوط وهي بذاتها تدل على ان احرازه لها كان بقصد الاتجار مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

حيث ان الحكم المطعون فيه قد عرض الى قصد المحكوم عليه من احراز المخدر بقونه : « وحيث انه عن قصد المتهم من احراز المخدر المضبوط فالمحكمة لا تساير رجال الضبط فيما قرروه في هذا الصدد من ان قصد المتهم هو قصد الاتجار اذ لم يضبط وهو يقارف فعل الاتجار ولم يضبط معه اى أدوات ترويج لقيام هذا القصد في جانبه - لما كان ذلك وكانت الاوراق ليس فيها من دليل يشير الى ان القصد هو التعاطي او الاستعمال الشخصى فترى المحكمة من ثم اعتبار ان قصد المتهم من احراز المخدر هو قصد غير محدد » : لما كان ذلك وكان من المقرر ان توافر قصد الاتجار في المخدر المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ خو من الامور التى تستلزم محكمة الموضوع بتقديرها تغيير عقوبتها مادام تقديرها سائغا - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دلت على ثبوت احراز المطعون فيه للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر الاتجار في حقه واعتبره مجرد مخزى لذلك المخدر ودانته بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التى لا تستلزم قصدا خلاصا من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو عنم المحرز : بماهية الجوهر المخدر علما مجردا من اى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون . فان في ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه اما ما تثيره النيابة الطاعنة من كبر كمية المخدر المضبوط فهو لا يعدو ان يكون جنلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير اذلة الدعوى وتجزئتها والاخذ منها بما تظمن اليه واطراح ماعداه مما لا تصح اثارته امام محكمة النقض - هذا الى ان مسألة كمية المخدر او كبرها من الامور السببية التى تقع في تقدير محكمة الموضوع وفي اغفال المحكمة التحدث عن وزن المخدر المضبوط وكبر كميته ما يفيد ضمنا انها اطرحت ذلك ولم ترفيه ما يدعو الى تغيير وجه الرأى في الدعوى . لما كان ما تقدم فان الطعن المقدم الى النيابة العامة يكون على غير اساس ايضا متعيننا رفضه موضوعا .

قاعدة رقم ( ٦٦٩ )

المبدأ :

لضابط السجن حق تفتيش أى شخص يشتبه فى حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم - مفاد ذلك - مثال .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احرار جواهر مخدر بقصد التمتع على الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستقاة من أقوال شهود الاتبات ومن تقرير المعامل الكيماوية . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع فى أنه كان مؤدعا بالسجن على ذمة الحبس الاحتياطى . ومن ثم فإنه تجرى عليه أحكام لوائح السجن ونظامه ، وإذا كانت المادة ٤٠ من القرار بقانون رقم ٣٩٦ سنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم المسجون تنص على انه « لضابط السجن حق تفتيش أى شخص يشتبه فى حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم » . مما مفاده على ضوء النص سلف الذكر أن تفتيش الطاعن كان استعمالا لحق خولة القانون لمجرد الاشتباه أو الشك فى حيازة الطاعن لأشياء ممنوعة وهو ما لم يخطئ الحكم فى استخلاصه . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن قام على أن توفيه أرسلوا اليه طعاما بيد أن الضابط من له المخدر بالطعام ، فمن ثم فإن النعنى على الحكم بالخطأ فى الاسناد يكون غير صحيح .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضا أنه لا ينال من سلامة الحكم اطراحه الشهادة الرسمية والتي تساند فيها الطاعن للتدليل على أن أحدا لم يزوره يوم القبض ، ذلك أن المادة الجنائية أقتضت

للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في تحقل والمنطق أن يكون غير ملتكم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى - كما هو الحال فى الدعوى المماثلة - ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير محيد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برميته يكون على غير أساس متعيننا . رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٠/٢٢/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ٦٧٠ )

#### المبدأ :

الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالأدلة السائغة التي اوردها .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين وقعة الدعوى ما تتوفر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال الضابط ..... ومن تقرير تحليل المعامل الكيماوية وهي أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدئى من الطاعن ببيان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الاذن بهما وإطراحه بقوله « وكانت دعوى القبض على ملتهم فى وقت سابق على ساعة استصدار اذن النيابة بالضبط والتفتيش عارية من دليها وقد ثبت من دفتر الاحوال أن الضابط انتقل لمامورية سرية فى تمام العاشرة من مساء يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٨ وأنه عاد من هذه المامورية فى الحادية عشر والحقيقة خمسة وأربعون بعد تنفيذ اذن النيابة الخاص بخطط ملتهم ..... موضوع المامورية السرية لمشار إليها من قبل ،



فان ذلك يؤكد سلامة الاجراءات محل النعت ويوجب القضاء برفض الدفع. - لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى فى ان ما نقله الحكم من حفتة احوال قسم مكافحة المخدرات بالقاهرة له امله ومصاده بالأوراق - وقد ثبت من محضر جلسة المحاكمة نعم هذا الدفتر للقضية ودارت المرافعة على ما جاء به وقد أثبت الحكم ما دون من بيانات فى هذا الدفتر فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير مقبول . هذا فضلا عما هو مقرر ايضا من ان الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى لرد عليه اطمئنان المحكمة التى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالأدلة السائقة التى أوردها - واذا كان ما أورده الحكم على نحو ما علف سائغا لأطراح ما أبداه الطاعن من دفاع فان ما يثيره للطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٠٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١١ )

### قاعدة رقم ( ٦٧٠ )

#### المبدأ :

من المقرر انه متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى ان المادة التى ارسلت الى التحليل هى التى صار تحليلها واطمأنت كذلك الى نتيجة التحليل فلا تثريب عليها ان هى قصت فى الدعوى بناء على ذلك .

#### الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن واورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائقة من شأنها ان تؤدى لما رتب عليها ، عرض لدفاع الطاعن المشار اليه بأسباب الطعن والمؤمس على ان وزن الجوفر المختبر المعبوط الغابت بشهادة الوزن ومجرام بينما الخلية تقرير التحليل ان وزن

المخدر ١٠٠٢ جم ، وأطرح هذا الدفاع تأسيساً على ضلّة فرق الوزن المتقدم والذي أرجعه الحكم الى وزن قطع المخدر عند التحليل مجتمعة بدلاً من وزنها متفرقة عند الضبط . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه متى كانت المحكمة قد اطمانت الى أن المادة التي أرسلت الى التحليل هي التي صار تحليلها واطمانت كذلك الى نتيجة التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ، ومن ثم فإن المحكمة وقد خلصت - في حدود سلطتها التقديرية - الى أن المخدر المضبوط هو الذي أجرى تحليله ولم تعد بالفرق الضئيل في الوزن الذي اتضح في هذا الشأن ، فانه لا يؤثر في سلامة الحكم ان تكون المحكمة قد اخطأت في تعليل سبب هذا الفرق بأن أرجعته الى اختلاف طريقة الوزن عند التحليل مع أن عبارة تقرير التحليل لا تؤدي لهذا المعنى ، ذلك ان هذا الخطأ - بفرض حصوله - لا يعدو أن يكون تزييداً فيما لم يكن الحكم بعلمة اليه بعد أن اقسام قضاؤه بأطراح الدفاع المشار اليه على ما ينتجه ويكفي لحمله ، واذا كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن ون اشار الى فرق الوزن السالف الا انه لم يبد طلباً بشأنه فان ما يثيره الطاعن من دعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل وينحل الى منازعة موضوعية لا يجوز التحدي بها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٣٧٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧٢ )

المبدأ :

جريمة احراز المخدر - إذن التفتيش - استخلاصه - من حق محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائفاً .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص من محضر التحريات وبما

لا خروج فيه عما تحمله عبارته والمعنى الظاهر لها أن الطاعن كان منزلاً  
يزول نشاطه في احراز المخدرات وقت حضور اذن النيابة بالتفتيش  
وممكنه ، وكان جذبا الاستخلاص سائغا فان معنى الطاعن في هذا الصدد  
لا يكون له محل ، ولا يدعو أن يكون مجادلة حول حق محكمة الموضوع  
في تفسير عبارات محضر التحريات وبما لا تخرج فيه عن معناها .

لما كان - تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا  
رقفه موضوعا .

( طعن رقم ٤١٧٧ لسنة ٥٧ ق - جنة ١١/٨ ١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٦٧٣ )

#### المبدأ :

من المقرر أن الدفع بصور الاذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو  
دفاع موضوعي يكفي للرد عليه لاطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء  
على الاذن اخذا بالأدلة التي أوردتها .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما  
تتوفر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وساق  
عنى ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها  
استمجا من اقبواله الرائد ..... ومن تقرير المعامل الكيماوية ، عرض  
لدفع الطاعن بصور الاذن بالتفتيش بعد ضبط وفنده والطرحه  
بفوله « أنه عن الدفع المبدى من الحاضر مع المتهم فانه ظاهر الفساد  
وتلقت عنه المحكمة بعد أن اطمأنت تمام الاطمئنان لأقوال الشاهد من  
أن اذن النيابة قد صدر بناء على تحرياته المحررة بتاريخ ١٨/١٠/٨٧ .  
وأن التفتيش قد تم بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٧ أى بعد حضور اذن النيابة ،  
لما اثاره الحاضر مع المتهم من توقيع ضابط الواقعة على محضر  
التحريات ووضعه تاريخ ١٩/١٠/١٩٨٧ فان المحكمة ترى انه ليس الا

خطأ ما دى فى التاريخ » . لما كان ذلك وكان من المقرر ان الدفع بصنور  
 الاذن بالتفتيش بعد الضبط. انما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه  
 اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا بالادلة التى  
 اوردها وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شاهد الاتبات وصحة  
 تصويره لواقعة وان الضبط كان بناء على اذن النيابة العامة بالتفتيش ،  
 فان ما يثيره الطاعن فى خصوص الرد على الدفع المذكور ينحل الى جدل  
 موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز  
 سجادتها فيه او مصادرة عقيدتها فى شأنه امام محكمة النقض . لما كان  
 ذلك وكان محضر جلسة المحكمة خلوا مما يفيد ان الطاعن او المدافع  
 عنه طلب اجراء تحقيق ما فانه لا يجوز له ان ينعى على المحكمة قعودها  
 عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هى موجبا لاجرائه . لما كان  
 ذلك وكان من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة يستقل قاضى  
 الموضوع بحرية التقدير فيها مادام انه يقيمه على ما ينتجها ، وكان  
 الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعن  
 بقوله « ان المحكمة تطمئن تمام الاطمئنان الى ان المتهم احرز المادة  
 المخدرة المضبوطة بقصد الاتجار وذلك لكبر حجم كمية الهيروين  
 المضبوطة بالقياس على ارتفاع ثمن هذا النوع من المخدر فضلا عن ضبط  
 مبلغ ١٤٠ جنيه قرير للضابط الذى تطمئن المحكمة لشهادته انه من  
 متحصلات البيع » . فان الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى  
 الطاعن من تلك الظروف التى اوردها يكون قضاءه فى هذا الشأن محمولا  
 وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى حق الطاعن ، وكان ما استند اليه  
 الحكم المطعون فيه من ارتفاع ثمن المخدر المضبوط هو من العلم العام  
 الذى لا يحتاج فى اثباته الى دليل ثان متعنى الطاعن فى هذا الصدد  
 يكون غير مقترن بالضواب ، لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على  
 غير اساس متعيننا رفضه موضوعا .

قاعدة رقم ( ٦٢٤ ) -

المبدأ :

بطلان التفتيش لا يحول دون إخذ المحكمة بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول ضمن ما عول عليه من أدلة الثبوت على اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة باحرازه لمخدر المضبوط ، وكان بطلان التفتيش - بفرض وقوعه - لا يحول دون إخذ المحكمة بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم باحرازه ذات المخدر الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه ، فإن مصلحة الطاعن قيمت بثبوره من بطلان التفتيش تكون منتهية . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بأن الاعتراف المعزى إليه كان وليد اكراه واجبرء باطل ورد عليه في قوله « وحيث أنه لما كان ذلك وكانت المحكمة ترى أن انكار المتهم الأول - الطاعن - بالجلسة هو من قبيل التخلص من مسؤولية فضلا عن أن أوراق الدعوى لا تسانده هذا بالإضافة إلى أنه لا يجديهِ نفعا إزاء ما أدلى به الضابطان في تحقيقات النيابة العامة من أقوال على النحو سالف الذكر والتي تطمئن إليها وتأخذ بها وبالإعتراف الصادر من المتهم في تلك التحقيقات بضبط المخدرات في حوزته والذي جاء صريحا وصادرا عن إرادة حرة وسليمة دون ما أي اكراه ومطابقا للواقع وقد تأيد ذلك ... » وما أورده الحكم من ذلك سائغ في القانون ذلك لأن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولما دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لنا أن نأخذ به بما لا معقب

عليها - ومن ثم فإن نعى الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله -  
لما كان ما تقدم ، فإن الطعن بزعمه يكون على غير أساس متعيناً رفضه  
موضوعاً .

( طعن رقم ٦٢٨٦ لسنة ٥٨ ق - جنة ١٩٨٩/١/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٧٥ )

المبدأ :

ما يجريه القانون بشأن تفتيش الأشخاص ويترتب عليه بطلان  
ال دليل المستند منه هو التفتيش أو القبض على خلاف الأوضاع التي  
رسمها القانون - مفاد ذلك .

الحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة الدعوى في  
قوله : « أنه أثناء مرور الرائد ..... بإدارة البحث الجنائي فرع  
الوسط - بشارع حوش ادم بدائرة قسم الدرب الأحمر لتفقد حالة الأمن  
قابله أحد المرشدين السريين وأبلغه عن وجود شخص يقف في الشارع  
المذكور ويحرز مواد مخدرة فاصطحب المرشد معه إلى هذا المكان وأشار  
له على أن يتبعهم وما أن شاهدوه والقوة معه حتى جاول الفرار وألقى شيئاً  
من يده استقر أرضاً وبالتقاطه تبين أنه لفافة سلفونية بيضاء تحوى  
ثلاث قطع من مخدر المشيش فأجرى ضبط المتهم وبمواجهته بما أسفر  
عنه الفبط أقر بملكوته لهذا المخدر - وتبين أن وزن المخدر المضبوط  
باللفافة ٢٧,٢٢ جراماً » عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء  
حالة التتبع وأطرزه في قوله : « أن هذا الدفع لا يقوم على أساس من  
الواقع أو القائرون ذلك أنه من المقرر قانوناً أن لرجل  
الضبط القضائي في حالة قيام حالة من حالات التتبع أن يقوم بضبط  
المتهم وتفتيشه دون حاجة إلى صدور إذن من النيابة العامة وقد توافر  
ذلك حسبما بان من وقائع الدعوى التي اطمانت إليها المحكمة كإثر مباشر  
لتخلّي عنهم عما يحوزونه من مخدر طواعية واختياراً باللقاء على

الأرض » . لما كان ذلك ، وكان ما يحرمه القانون بشأن تفتيش الأشخاص ويرتبه عليه بطلان الدليل المستمد منه ، هو التفتيش أو القبض على خلاف الأوضاع التي رسمها القانون ، أما إذا كان مأمور الضبط أو رجل السلطة العامة قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض ، كان يكون لتهم قد القى من تلقاء نفسه بمخدر كان يحمله عندما شاحه احدكما ، فإن ضبط هذا المخدر من بعد القبض ثم لاستشهاد به في الدعوى كدليل على التهم الذي كان يحمله يكون صحيحا لا بطلان فيه ، حتى ولو لم تكن الجريمة متلبسا بها . واذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه هي ان الطاعن ما ان شاهد الضابط حتى تخلى عما يحوزه من مخدر فتتقطعه الضابط ، فان هذا المخدر يكون دليلا على الطاعن جاء نتيجة تخليه اختيارا عنه ولم يكن وليد القبض عليه أو تفتيشه ، ومن ثم فلا جدوى للطاعن ، من التذرع ببطلان القبض والتفتيش او من النعى على الحكم بأنه لم يرد على دفاعه ذلك بما يصلح ردا . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٨٢٤٥ لسنة ٥٨ ق - جلة ١٦ / ٢ / ١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٦٢٦ )

#### المبدأ :

- جريمة احرار مخدر يقصد الاتجار - لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وبيانات العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها مائفا .

- وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤمن فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من التبهات متروك لمحكمة الموضوع .

## المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما تتوفر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وأن وزن أقوال الشهود وتغيير الظروف التي يؤمنون فيها شأنهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات متروك لمحكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحسبنا على عدم الأخذ بها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه لمحكمة لأقوال شاعدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، وكان الدفع بتفنيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردًا خاصا اكتفاء بأدلة الاثبات التي يوردها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن في خصوص عدم صديق شاعدي الاثبات وتلفيق الاتهام ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل وهو ما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن وان أشار إلى ان الطاعن لم يعرض على النيابة العامة إلا في اليوم التالي للمقبض عليه إلا أنه لم يطلب من المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الخصوص ، وكان الدفاع على هذا النحو لا يجوز ان يكون تعييبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم فان ما يثيره في شأن ذلك يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص للسبب السائغة التي أوردها ان الطاعن القى بالمخدر اثر مشاهدته الضابط قادمًا نحو المقتي ، وكانت هذه الواقعة هي قوام شهادة شاعدي الاثبات التي عول عليها الحكم بغير خلف بينهما ، وكان ما يثيره الطاعن من تباين



وكيفية وصونيمة الى -مكان الضبط - بفرض قيامه - غير متصل بجوهر  
الامثلة التي قام عليها قضاء المحكمة ، واذا كان الاصل ان تناقض اقوال  
الشهود لا يعيب الحكم مادام انه استخلص الاذاتة من اقوالهم استخلاصا  
ماتقا لا تناقض فيه ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير  
سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر قصد الاتجار  
في قوله : « وحيث ان قصد الاتجار في حق المتهم من كبر كمية المخدر  
المضبوط وتجزئتها الى ثمان قطع كل منها ملفوف بورقة سلفاتية الامر  
الذي يقطع بان المتهم قد اعد هذه المواد المخدرة لتوزيعها على الممننين  
والمتعاطين لها » . وكان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية  
يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ظاهرا يقيمها على ما ينتجها كما ان  
ضامة كمية المخدر او كبرها من الامور النسبية التي تقع في تقدير  
المحكمة ، واذ كانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير  
الدليل - وبما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - بان احراز المخدر  
المضبوط كان بقصد الاتجار ، فان ما يثيره الطاعن عن قصور الحكم في  
التسبيب او فساده في الاستدلال - في هذا الخصوص - يكون غير  
سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعين  
الرفض .

( طعن رقم ٤١٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٦٧٧ )

#### المبدأ :

تلقى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من ثبوت محكمة الموضوع .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن  
قد طلب من المحكمة اجراء تحقيق معين ، فليس له من يدعي ان ينبغي  
عليها تعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة الى

اجرائه بعد ان اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها شاهد الاثبات .  
لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن بأن شخصاً لا يعرفه  
سلمه لبقافة من ورق الصحف على ان بها خميرة ، ليحملها عنه حتى  
يقتنى من ربط حذائه ، وأطرحه بقوله « وهو دفاع واه تثقت عنيه  
المحكمة لخلوه من سمات الجدة ذلك أنه لم يرشد عن ذلك الشخص الذي  
زعم بتلقيه الثقة منه وليس في الأوراق ما ينحصر رواية شاهد الاثبات  
بشأن إلقاء المتهم للاكياس المحتوية على الحشيش داخل ملابسه مما  
يقطع بعلمه بحقيقة المأذاة التي كانت تحويها ويؤكد يقين المحكمة في  
استقامة دليل الأدلة القائمة هذه » . وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر  
المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، واذ كان هذا الذي ساقته المحكمة  
وبررت به اقتناعاً بعلم الطاعن بحقيقة الجواهر المخدر المضبوط كافيًا  
في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وسائفاً في الدلالة على توافق  
ذلك العلم في حقه فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في  
تقديرها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس  
متعينا رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٢٩٧٦ لسنة ٥٤ ق - جملة ١٩٨٥/١/٣١ )

## مسألة

### تسبيب الاحكام

قاعدة رقم ( ٦٧٨ )

المبدأ :

التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة .

الحكمة :

من المقرر ان التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة . واذ كان الحكم المطعون فيه وهو فى معرض سرد أدلة الثبوت أورد فى مدوناته أن أقوال الشرطى أئمرى تتفق فى المضمون مع أقوال الضابط . وغاية هذا المضمون فى الروايتين إنما هو العثور على المواد المخدرة فيما نسبنا الى المطعون ضده القاءه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة وهى بضعد وزن أدلة الثبوت فى الدعوى بما لها من سلطة تقديرية قد استعرت خلافاً فى بعض تفصيلات تلك الأقوال كانت أحد مداخل الشك الذى ساورها فإن ذلك ليس من شأنه أن يعيب أسباب الحكم بالتناقض بحيث ينفي بعضها ما اثبتته الآخر . لما كان ذلك ، فإن ما تأثيره الطاعة فى دعوى التناقض فى التسبيب يكون فى غير محله .

( طعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٦٧٩ )

المبدأ :

متى تقضى المحكمة بالبراءة ؟

## المحكمة :

وان كان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد نفيها لمحضيت الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت كفاية المتهم أو ذاتيتها الربية فى صحة عناصر الاتبات .

شيعى المحاكم فى ذلك بكونها لا تطلع على المفردات المنصوصة ان المحاكمات التى أقرت على التحقيق بمطابقتها للكتس لمضبوط الذى أثبت تقرير المعامل الكيماوية تلوثه بكتار الحشيش ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعرض لهذا التحليل من أدلة الثبوت ويدلى برأيه فيه يكون معيبا بالقصور .

( طعن رقم ٥٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٨١ )

## قاعدة رقم ( ٦٨٠ )

### المبدأ :

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤمنون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه .

## المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دأب الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال صاحب قسم مكافحة المخدرات الذى باشر عملية الضبط والتفتيش ، ومن تقرير المعامل الكيماوية ، وهى أدلة كافية تؤدى الى ما رتبته المحكمة من عقوبة عليه .

الإوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ألحق بشيوع التهمة أو تلقفها من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها ، بما يفيد أطرافها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قصاصة بأدانة الطاعن على ما ثبت لديه من انتماء سلطانة على المخدر المضبوط ، تأسيسا على أدلة سائقة لها أصلها في الأوراق وتتفق والافتضاء العقلي والمنطقي ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال شاهد الاتهام ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطيلعن وحسام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره لتقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لاجلها على عدم الأخذ بها ، فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنتها المحكمة واقتنعت بها ، ولا في تحويله في خصالة بالادانة على أقوال شاهد الاتهام .

( طعن رقم ٤٥١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٦٨١ )

#### المبدأ :

وجوب مصادرة وسائل نقل المخدر المضبوطة في جميع الأحوال .

#### المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدفوع أورد القاطعة على ثبوت التهمة قبل كل من المطعونين قد قدم كتابا إلى تفتيش ثبوت التهمة ، السيارة المضبوطة في ارتكابها الجريمة ، وذلك بين توافقا مع تقرير التحريات وأن تفتيش النيابة وضبط السيارة وبها المخدرات ثم يلتزم بالحق معاقبة الماطعون منهم . والحق في الحقيقة المبررة في صحة تقريره ١٠٠٠ جنيه وكل من الثاني والثالث بالحبس لمدة شهرين مع تقريره

٥٠٠ جنيته كما قضى بمصادرة المواد المخدرة - لما كان ذلك وكان من المقرر أن نصير المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخبر المضبوط في جميع الأحوال - فلما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية - وكانت صادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا في الجريمة فإنه لا يصح قانون القضاء بمصادرة ما يملكه وإذا كان ما تقدم وكانت السيارات غير محرم احرازها، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصرت على بيان واقعة ضبط الخدش بالسيارة التي استخدمت في ارتكاب الجريمة دون استظهار ملكية السيارة وبيان مالكيها وما إذا كانت مملوكة للمطعون ضده الاول الذي استند اليه وحده قصد الاتجار - أم لقائدها - المطعون ضده الثالث - والذي استند اليه مطلق الاحراز المجرى عن أى قصد - أم لأحد غيرهما ، وكان قصور الحكم في هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه مع الاحالة .

( طعن رقم ٤٥٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٦٨٢ )

#### المبدأ :

من المقرر الاتيئ المحكمة حكمها الا على العناصر والادلة المستمدة من اوراق الدعوى المطروحة امامها فان اعتمدت على ادلة ووقائع استقتها من اوراق قضية اخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للتمسك فيها ولا مطروحة عليه بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم فان حكمها يكون باطلا .

### المحكمة :

يشترط لصحة الحكم بالادانة في جريمة احراز مادة مخدرة او حيازتها ان تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصرا في الجدول 'المحق' بالقانون الذي انطوى على نصوص التجريم والعقاب، وان الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ، وكانت المادة المحرم حيازتها تحت بند ٩٤ من ذلك "قانون والمضافة بالقرار الوزاري رقم ٢٩٥ سنة ١٩٧٦ هي مادة « الميتاكوالون » وليست مادة 'الميتاكوالون' الواردة بتقرير معامل التحليل الكيميائية ، فانه كان يتعين على المحكمة ان تنقص - عن طريق الخير الفني - ما اذا كانت المادة المضبوطة هي لعقار الميتاكوالون ام انها غيره ، ولا يغني عن ذلك اثرتها الى تقارير اخرى غير مطروحة عليها ومودعة في قضايا اخرى للتحليل على ما انتهت اليه من امر تجريم هذه 'سدة' - اذ انه من المقرر الا تبني المحكمة حكمها الا على العناصر واللائحة 'المستمدة من اوراق الدعوى المطروحة امامها فان اعتمدت على أدلة ووثائق استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها لفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بتجلسة تحت نظر الخصوم فان حكمها يكون باطلا .

( طعن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ ) .

### قاعدة رقم ( ٦٨٢ )

### المبدأ :

الأصل ان المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تعبفه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم .

### المحكمة :

المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تم تعبفه النيابة العامة

عنى "تفعل المسند إلى المتيم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم. واذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة احراز الجوهر المخدر هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه اسسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة ، دون ان يتضمن التعديل واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى ، فان الوصف الذى نزلت اليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجردا عن أى من قصدى الاتجار أو التعاطى ، انما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذى يستلزم افعال المادة ٣٨ منه اذا ما ثبت لمحكمة الموضوع ان الاحراز مجرد من أى من القصدتين اللذين عليهما ان تستظهر ايها وتقيم على توفره الدليل ومن ثم فلا على المحكمة ان تنبه الدفاع الى ما سبقته من وصف قانونى صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها ، واذا كان الاصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون المذكور ان الاعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه وكان تمدد المحكمة لبحث توافر هذا الاعفاء أو انتفاء مقوماته انما يكون بعد اسيانها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى وهو ما لم يخطئ به الحكم فى تقديره .

( طعن رقم ٢٤٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٩ )

### قاعدة رقم ( ٦٨٤ )

المبدأ :

يجب الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الادوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة .



### المحكمة :

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تنقضى بموجب الحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه ضبط مع المطعون ضده - إلى جانب المواد المخدرة - مطواة ثبت أنها ملوثة بمخدر الحشيش ، وكان الحكم قد قصر قضاءه - في خصوص المصادرة - على المادة المخدرة المضبوطة دون المطواة سالفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه - أعمالاً لمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - القضاء بتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بجعلها شاملة للمطواة والمواد المخدرة المضبوطة .

( طعن رقم ٥٧٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٣ )

### قاعدة رقم ( ٦٨٥ )

### المبدأ :

الاعفاء المقرر بنص المادة ٤٨ من قانون المخدرات - ماهيته - مناطه - وشرط الانتفاع به .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان البلاغ قد وصل فعلاً إلى قبط باقي الجناة ، ولما كان مؤمناً حصله الحكم المطعون

فيه - وهو في معرض الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن - ان الطاعن لم يدل بأية معلومات صحيحة وجديدة بل حاول الصاق الاتهام بأخر تخص ببراءته بقية الافلات من العقاب ، وكان لقاضي الموضوع أن يفصل في ذلك مادام يقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى ، فان الحكم يكون قد أصب صحيح القانون في رغبى مطلب الطاعن "الانتفاع بالاعفاء المقرر في المادة ٤٨ من قانون المخدرات ويكون النعى عنه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير محيد .

( طعن رقم ٤٩٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨٦ )

المبدأ :

عدم ايراد الحكم نص تقرير الخبير - أثره .

الحكمة :

ما ينعاه الطاعن على الحكم بعدم ايراده مضمون تقرير المعمل الكيميائي لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه .

( طعن رقم ١١٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨٧ )

المبدأ :

قصد الاتجار - توافره أو عدم توافره - موضوعي .

الحكمة :

من المقرر أن لحراز المخدر بقصد الاتجار هو وثيقة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمه على ما ينتجها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرَضَ لقصد الاتجار في قوله : « وكانت

ما انطوت عليه تحقيقات الجناية رقم ٢٧ سنة ١٩٧٦ المظرية المنظورة بتلك الجلسة من اقرار المتهم بسبق الحكم عليه لجريمة مخدرات من شواهد الماضي على ملوكه في الحياة كما بدأ ما استظهرته عمليات البحث والتحرى وتعدد ثقات المخدر المضبوطة من شواهد الحاضر المستفيضة على احترافه بيعيا ومع ذلك فليست شواهد الماضي وشواهد الحاضر بالرؤية الواقعية التي يستمد منها الحجة البالغة فحسب بل لقد أقر هو نفسه بانغمسه في النشاط في المواد المخدرة من قبل في تحقيقات الجناية المشار اليها مما يدل دلالة التزامية على ثبوت قصد الاتجار لديه - لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اقتنعت - في حدود سلطتها في تقدير الدعوى - والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ان احراز الطاعن كان يقصد الاتجار فان قضاء الحكم المطعون فيه يكون سائغا في استخلاص هذا القصد لدى الطاعن ويكون النعى عليه بالفسد في الاستدلال غير

سديد .

( ضمن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٦٨٨ )

#### المبدأ :

من المقرر ان تناقض اقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه .

#### المحكمة :

لما كان من المقرر ان تناقض اقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه - كما هي الحال في الدعوى - وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص للاسباب السائغة التي اوردتها ان الضابط عثر على المخدر المضبوط بجيب جلباب الطاعن ، وكانت هذه الواقعة من قوائم شهادة كل من الضابط والشرطي السرى بغير خلاف بينهما ، وكان ما

وقع بينهما من تباين في خصوص وصف لقاآت المخدر وعندها ومقدار النقود المضبوطة ومكان وقوف السيارة وما قرره الطاعن للغياب - بفرض قيامه - لا يتصل بجوهر الأدلة التي قام عليها الحكم ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يعذو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يقبل التمدد له أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٦٨٩ )

**المبدأ :**

تقدير الدليل المستمد من أقوال شاهد الواقعة - موضوعي .

**الحكمة :**

جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين المادة المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما زعمته النيابة من وزن لها عند التحريز مع ما ثبت في تقرير التحليل من وزن أن هو الا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شاهد الواقعة وفي عملية التحليل التي اطمانت اليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من اطلاقاتها .

( طعن رقم ٥٧٧١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٦٩٠ )

**المبدأ :**

المصادرة وجوبيا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء .

**الحكمة :**

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلتها انتفى على عقاب المخبر ضدّه بالتوافد ١/١ ، ١/٣٧ ، ٢٨ ، ١/٤٢ من

انتقايون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وأوقع عليه عقوبة السجن مدة ثلاث سنين وغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . لما كان ذلك وكانت السيارات غير محرم احرارها وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال انما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم ان يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما اذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه .

( طعن رقم ٥٧٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٦٩١ )

المبدأ :

لا يشترط فى الدليل فى المواد الجنائية ان يكون صريحا دالا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها .

الحكمة :

المقرر أنه لا يشترط فى الدليل فى المواد الجنائية ان يكون صريحا دالا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها ، بل يكفى ان يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - يؤدى فى العقل والمنطق الى ما رتبته الحكم عليه من قيام الطاعتين بزراعة نبات الخشخاش محل الاتهام ، فان النعى عليه فى هذا الشأن، يكون غير سعيد .

( طعن رقم ٤٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦٠/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٦٩٢ )

المبدأ :

محكمة الموضوع ليست مقيدة فى اخفائها باعتراف المتهم ان تلتزم

نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة التي تصل إليها بطريقة الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .

#### الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى اعتراف الطاعن في تحقیقات النيابة بقوله : « وقد اعترف المتهم بتحقیقات النيابة بأحرازه للمادة المخدرة المضبوطة مقررًا أن مجهولا سلمها إياه وكلفه بنقلها له على أن يتسلمها منه في مكان حدده له وذلك في مقابل عشرة جنيهات » . وكان لا ينقص من قيمة الاعتراف الذي تساند إليه الحكم في قضائه ما يذهب إليه الطاعن من أن أقواله سألقة الذكر وردت مقرونة بانتفاء علمه بأن ما يحوزه مخدرا ، ذلك بأن محكمة الموضوع ليست مقيدة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة التي تصل إليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متققا مع حكم العقل والمنطق .

( طعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٦٩٣ )

#### المبدأ :

- جريمة احراز المخدر - التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت به البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصته المحكمة .

- قصد الاتجار من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغير معقب مادم استخلاصها سائقا .

#### الحكمة :

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مضمونه أن المطعون ضده يهرز مواد مخدرة بغير ترخيص ،

وأورد على ثبوت الواقعة على هذا النحو أدلة مستمدة من الأوراق ، ثم  
خلص الى ادانة المطعون ضده ناقيا عنه قصد الاتجار في قوله « وحيث  
ان المحكمة ..... لا تسامح سلطة الاتهام في أن الاحراز كان بقصد  
الاتجار لانتهاء الدليل القاطع عليه لا سيما وان المتهم لم يضبط وهو  
يبيع المخدر المضبوط ولا تطمئن المحكمة الى ما قرره شاعدي الاثبات  
بشان اعتراف المتهم لهما باحرازه المخدر المضبوط بقصد التعاطي والاتجار  
فيه وتلفتت عن هذا الشق فاذا ما اضيف الى ذلك انه ليس ثمة ما يفيد  
أن الاحراز كان لغير تلك القصد جصيا ..... » لما كان ذلك وكان  
التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها  
ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة . وان من  
حق المحكمة ان تعول في تكوين عقيدتها على ما تطمئن اليه من أقوال  
الشهود وأن تطرح ماعداه بما لها من حق تجزئه الشهادة - وكان الحكم  
المطعون فيه قد أظهر اطمئنانه الى أقوال الشاهدين كمسوغ للادانة في  
جريمة الاحراز ولكنه لم ير فيها ما يقنعه بأن احراز المطعون ضده  
للمخدر كان بقصد الاتجار واقام تقريره في ذلك على ما يسوغه - فان  
ما تثيره الطاعنة من دعوى التناقض يكون غير صحيح . لما كان ذلك  
وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من  
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الامور الموضوعية التي تستقل  
محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائقا ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد حلل على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط  
بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره  
مجرد محرر لذلك وقانه بموجب المادة ٣٨ من القانون يادى الذكر التي  
لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى  
والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر مجردا عن  
أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون ، فان في ذلك  
ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه ، أما ما  
تثيره الطاعنة من أن التحريات وأقوال الشهود وضبط المدعيتين تنبىء  
عن توافر قصد الاتجار لدى المطعون ضده فهو لا يعدو أن يكون جدلا  
حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأجزاء  
منها بما تطمئن اليه والطراح مل عليه مما لا يجوز اثباته أمام محكمة

النقض . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد حصل الواقعة بما مضمونه أن المطعون ضده ضبط محرزا للمواد المخدرة يغير ترخيص وخلص الى ادانته بجريمة الاحراز المجرد عن أى قصد من القصد المساء ، وظلت مدوناته فيما حصله لصورة الواقعة حسبما اقتنعت بها المحكمة من أن السيارة استخدمت في الجريمة التي دين بها الطاعن مما يكشف عن اطراحها لتصوير الضايطين في انها استخدمت فيها . لما كان ذلك - فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم مصادرتها يكون قد صادف صحيح القانون هو ما تنعاه الطاعنة في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متينا رفضه .

( طعن رقم ٤١٧١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٦٩٤ )

##### المبدأ :

الجدل الموضوعي في تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة في الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها هو ما تستقل به ولا يجوز مجادلتها في شأنه لدى محكمة الموضوع .

##### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بانتفاء علمه بما تحويه حقيبة ملبسه من جواهر مخرور ورد عليه بقوله « كما أن دفاعه في الشك الخاص بعدم العلم مردود جان المستفاد من شهادة شهود الإيحاء سالفة الفكر والتي اطمأنت لها المحكمة أنهم شاهدوا المتهم في حالة ارتبائك ظاهر افتاء حروره بالعبادة البحرية وفي حوزته الحقيبة



المضبوطة ، فضلا عن أن الثابت من اقوال المتهم بالتحقيقات والجلسة أنه تسلم هذه الحقيبة من آخر خالية ليضع فيها ملابسه في حين ان الثابت في الاوراق انه عثر بها على قدر من مخدر الافيون بلغ وزنه ٨٠٠ كيلو جراما الامر الذي لهذا وذلك تطمئن معه المحكمة الى توافر علمه باحتوائها على هذا القدر من المخدر ، وكان ما ساقه الحكم من وقائع وظروف - على ما سلف ببيانه - كافيًا وسائغا في الدلالة على توافر علم الطاعن بما تحويه حقيبة ملابسه من مخدر لا يتناسب وزنه مع وزن الحقيبة فارغة ، فان الحكم يكون رد على دفاع الطاعن في هذا الشأن بما يحضه مادام هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج من موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، ولا يعدو ما يثيره بطعنه ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للدلالة القائمة في الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها وهو ما تستقل به ولا تجوز مجادلتها في شأنه لدى محكمة النقض . ويصبح الطعن على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٠٥٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٣ )

### قاعدة رقم ( ٦٩٥ )

المبدأ :

تقصي العلم بحقيقة الجوهر المخدر من شؤون محكمة الموضوع .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان لا يلزم ان تكون الادلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه وكانت المحكمة ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها ان تستنبط منه ومن غيره من العناصر الاخرى التي اوربقتها الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة المكنات العقلية ما دام استنتاجها سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، وكانت الطاعنة لا تتنازع في صحة ما نقله

الحكم من أقوال لها في التحقيقات مؤداها أنها تحمل اللغافتين اللتين ضبط بهما المخدر لحساب آخر مجهول أوهمها أن الشرطة تتبعه فإنه لا يعيب الحكم أن يكون قد عول على هذه الأقوال ضمن ما عول عليه في قضائه بالادانة كما لا يقدح في سلامة الحكم تسمية هذه الأقوال اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليها وحدها الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعة بغير سماع شهود فإنه لا يكون هناك محل لما تنعاه الطاعة في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لما دفعت به الطاعة من نفى علمها بكنه المواد المضبوطة وإطراحه بقوله « أنها في محضر جمع الاستدلالات اعترفت بحيازتها للمخدر ، ولم تقل بالرواية التي زعمتها في النيابة أن أحد المجهولين أعطياها المخدر كي تحمله عنه لأن الشرطة تتبعه ، وإذا فرض جدلا أن حملها كيس المخدر الذي كانت تخفيه تحت ألبستها الذي كانت تحمله بين يديها كان من باب الشهامة لنجدة ذلك المجهول . فما القول في الكيس الذي أخرجته من جيبها الأيمن للبالطو الذي كانت ترتديه الأمر الذي يقطع بانها كانت على علم يقيني بما تحمله من مخدر ولا تعول المحكمة على دفاعها بعدم علمها لأن ذلك لا يتفق والعقل والمنطق » . وإذا كانت الطاعة تسلم في أسباب طعنها بأن ما أورده الحكم منقولا عن محضر الضبط من أنها أقرت للضابط بإحرازها للمخدر المضبوط إنما يرد إلى أصل ثابت في الأوراق ، وكان تقص العلم بحقيقة المخدر هو من شئون محكمة الموضوع ، وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - كافيا في إثبات علم الطاعة بكنه المخدر المضبوط وسائقا في إطراح ما دفعت به من نفى هذا العلم فإن منعها في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برميته يكون على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٨٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٨ )

قاعدة رقم ( ٦٩٦ )

المبدأ :

العلم بحقيقة الجوهر المخدر - مفاده .

## المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بانتفاء علمه بوجود المخدر بالسيارة بقوله « انه ثبت من الاوراق ان المتهم هو مالك السيارة المرخصة باسمه وأنه هو الشاحن لها لأمره وحامل سند شحنها وأنه المزمع التخليص عليها بجمركيا واستلامها ، وان المخدر كان قد أخفى بوسيلة يدرجها من له الدراية الكافية بأجزاء السيارات وقد ثبت من أقوال المتهم ان حرفته هي اصلاح السيارات وان لديه في لبنان ورشة لسمكرة السيارات ، وأنه سبق ان حضر الى البلاد بسيارة مماثلة وقبل ضبطه بفترة وجيزة ، وادعى المتهم في التحقيقات ان السيارة التي حضر بها في المرة الاولى وتلك المضبوطة يملكها شخص واحد ولم يعط سببا مقبولا لقدمه بالسيارة في المرتين أو سببا لنقل ملكية السيارة المضبوطة اليه من ذلك الشخص ، وفضلا عن ذلك فقد أقر المتهم بأنه عمد الى التزوير بتغيير اسمه نظرا لسبق قدمه في المرة الاولى وحتى لا ينكشف أمره في المرة الثانية . وعلى أساس من هذه القرائن فان المحكمة تبني اقتناعها بان المتهم كان على علم يقيني بوجود المخدر في سيارته التي جلبها من الخارج الى داخل البلاد ، وأما عن قول الدفاع بعدم توافر السيطرة المادية للمتهم على السيارة فترة شحنها على الباخرة ، فانه قول مرسل ، كما انه مردود بان تفتيش السيارة اثر انزالها من الباخرة تم في حضور المتهم ودون اعتراض منه او ابداء ثمة ملاحظة حول العبث بالسيارة خلال وجودها على الباخرة ، وهو العليم بسيارته ظاهرها وباطنها والخبير بأمور السيارات وفقا لحرفته ... » ، وان كان هذا الذي ساقته محكمة الموضوع عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجواهر المضبوطة كافيها في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وسائغا في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه توافرا فعليا فلا يجوز مضادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

( طعن رقم ٦٢٣٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣ )

### قاعدة رقم ( ٦٩٧ )

#### المبدأ :

- تعيين التحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

- من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

- من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاض الموضوع بالفصل فيها طالما يقيّمها على ما ينتجها .

#### المحكمة :

لما كان ذلك وكان تعيين التحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم اذ العبرة فى الاحكام هى بتجارات المحكمة والتحقيقات التى تحصل أمام المحكمة ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة تحقيق ثمة دفاع قعدت عن تحقيقه النيابة العامة فإن ما يثيره فى هذا الصدد لا يكون مقبولا لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن محامين موكلين حضرا من الطاعن وأبدى كل منهما ما تراهى له من دفاع محضر الجلسة من اثبات أن أى منهما طلب التأجيل ، وكان لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم ، اذ عليه ، أن كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته فى هذا المحضر ، كما عليه أن ادعى ان المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم أن يقدم التحليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم ولما كان الطاعن لا يذهب الى الادعاء بأنه طلب ان يثبت بمحضر جلسة المحاكمة طلب ارجاء الدعوى ليتمكن محاميه من الاستعداد وظلت اسباب طعنه البتة من اية

إشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصيد ، كما خلت  
المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها من طلب يكون قد تقدم به  
المدافع عنه مسجلا على المحكمة مصادرة حقه في الدفاع ، فإن النعى على  
الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان  
يبين من الاطلاع على المفردات أن ما حصله الحكم من أقوال الرائد  
..... بشأن تحرياته له صداد مما أدلى به بالتحقيقات ، كما يبين  
منها أن هذا الشاهد قرر أنه ضبط الطاعن بدائرة قسم باب الشعرية  
أثناء وجوده على محطة الترام المتجه إلى ميدان العتبة ، وكان يبين  
من مطالعة الحكم المطعون فيه أن وقوع هذه المحطة بشارع الجيش أو  
ميدان باب الشعرية حين ضبط الطاعن والمخدر بيده لم يكن بذى أثر  
في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة وهي ثبوت أحراره للجوهر  
المخدر ، ومن ثم فلا يعيب الحكم خطؤه في الاستناد في هذا الصدد لأنه  
لم ينصب على ما له دخل في تكوين عقيدة المحكمة لما كان ذلك ، وكان  
من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر  
العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى  
حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها  
سائقا مستقدا إلى أحلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق،  
وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤمن فيها الشهادة متروكا  
لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها  
أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها  
ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة  
فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بقالة أن ذلك التصوير  
يجب أن يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن  
أحرار المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع  
بالتفصل فيها طالما يقيما على ما ينتجها . ولما كان الحكم المطعون فيه  
قد نفى عن الطاعن هذا القصد بقوله « وحيث أنه عن القصد من أحرار  
المتهم للمخدر المضبوط فإن المحكمة لا تعول على ما أسيفته النيابة  
العامية على هذا القصد كما تلتفت عما قرره الضابط في هذا الخصوص

ممتنويا الى المتهم ، لما كان ذلك وكانت الاوراق خلوا من الدليل اليقيني على هذا القصد ومن ثم يكون قصد المتهم من الاحراز قد بات قصدا عاما مجردا من كل القصود المحددة قانونا » وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الاخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة ، وكان للمحكمة ان تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من ادلة ، ولها فى سبيل ذلك ان تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن اليه مما تتراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداها ، ومن سلطتها التقديرية ايضا ان ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بان احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار متى ثبت ذلك على اعتبارات سائفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واطهر اطمئناته الى التحريات كمسوغ لاصدار الاذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفى اقوال الضابط محررها ما يقنعه بان احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار . وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص فضلا عن انعدام مصلحته فى اثره لا يعنى ان يكون مجادلة موضوعية لا تجوز اثرتها امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اورد مؤدى تقرير المعامل الكيماوية وبرز ما جاء به من ثبوت ان المادة المضبوطة لمخدر الحشيش وهو بيان كاف للدلالة على ان المادة المضبوطة مع الطاعن هى لذلك المخدر ، وكان من المقرر انه لا يقال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكل اجزائه ومن ثم ينتفى عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور فى هذا الصدد . اما ما يثيره الطاعن جديدا فى طعنه من مضي فترة طويلة بين الضبط والتحليل تسمح بتغيير صفات المادة المضبوطة فهو مردود بان تعيب اجراءات التحليل التى تمت فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ، وكان لا يبين من الاطسلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن او المدافعين عنه قد ابدى ايهم اعتراضا على هذه الاجراء ، فان ما يثيره الطاعن بشأن التعويل على نتيجة تحليل

المادة المضبوطة لا يكون مقبولا . لما كان ذلك وكان البين من المفردات ان وكيل النيابة المحقق اثبت وصف المضبوطات على نحو مفصل لا يتعارض مع ما أجمله الضابط من وصف لها بمحضر الضبط وكان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة والتي قدمت للنيابة العامة وجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصده الضابط من اوصاف لها مع ما أثبت بمحضر التحقيق الابتدائي ان هو الا جدل في تقدير الحليل المستمد من اقوال شاهد الواقعة التي اطمأنت اليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في تقدير الحليل وهو من اطلاقاتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا ومحددا وكان الطاعن لم يبين في طعنه ماهية الدفاع الذي التفت الحكم المطعون فيه عن الرد عليه ، بل ارسل القول ارسالا مما لا يمكن معه مراقبة ما اذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة ان تجيبه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الاصل ردا بل الرد عليه مستفاد من القضاء بالادانة للدلة التي اوردها المحكمة في حكمها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٦٩٨ )

المبدأ :

المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تلزم الحكم في جميع الاحوال بمصادرة الجواهر المخدرة او النباتات المضبوطة وكذلك الادوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من ان التحليل لم يشمل جميع كمية الحشيش المضبوطة هو منازعة موضوعية في كنه المواد

المضبوطة ، وليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن احرازه لكمية الحشيش التى أرسلت للتحليل ، فمستثوليته الجنائية قائمة فى احراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو كثر ، ومن ثم ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضى بوجوب الحكم فى جميع الاحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الاموات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم قد اثبت أن السيارة المضبوطة مملوكة للطاعن وأنها استخدمت فى ارتكاب الجريمة وكان الطاعن لا ينازع فى شأن ملكيته للسيارة المضبوطة فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

( طعن رقم ٤٠٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣ )

### قاعدة رقم ( ٦٩٩ )

المبدأ :

نقض العلم بحقيقة الجوهر المخدر من شئون محكمة الموضوع وحسبها فى ذلك أن تورد الوقائع والظروف بما يكفى فى الدلالة على توافرها بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التفتيش الذى يجريه الضابط بحثا عن أسلحة ومفرقات تأمينا للمطارات من حوادث الاغهاب لا مخالفة فيه للقانون . إذ هو من الواجبات التى تملئها عليه الظروف التى يؤدى فيها نقذا الواجب بناء على التعليمات الصادرة إليه فى هذا الشأن - فهو بهذه المثابة لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى قصد الشارع اعتباره عملا من أعمال التحقيق يهدف إلى الحصول على دليل من الأدلة ولا تملكه إلا سلطة التحقيق أو باذن سابق منها . وإنما هو إجراء إدارى



تحفظى لا ينبغي أن يختلط مع التفتيش القضائى ولا يلزم لاجرائه أدلة كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق - ولا يلزم صفة الضبط القضائى فيمن يقوم بأجرائه - فإذا أسفر التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع فى ذاته ولم يرتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة - وأنه إذ لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر - ورد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش بما يسايره - فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت « ومن حيث أنه عن الدفع بانتفاء القصد الجنائى لدى المتهم بشقيه العلم والارادة فإن ذلك مرمود لما تطمئن اليه المحكمة تمام الاطمئنان أنه على علم كامل بما تحويه إذ أن لهذه الحقيقة التى كان عليها قاعدة ثابتة وهذه القاعدة ظاهرة الانتفاع بوضع غير عادى على النحو الذى ساقه شاهد الواقعة وتطمئن الى شهادته المحكمة - وما قرره المتهم من أنه بادعاء مرسل غير صتبلاخ بنقل الحقيقة خدمة لصديق له فى الهيئة لتوصيلها الى لاجوس دون سبب قضلا عن طريقة اخفاء المخدر كل ذلك يقطع بأن المتهم كان على علم كاف بما تحويه الحقيقة من مخدر وإن ارادته قد اسهمت فى ارتكاب جريمة الجلب مع علمه بكنه هذه المادة .

ولما كان نقض العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها فى ذلك - أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفى فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى وإذا كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملابساتها على النحو المتقدم بيانه علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط فى الحقائق الخاصة به وعلى غلظه بكونها وردت فى الوقت ذاته - على دفاعه فى هذا الخصوص رداً سائفاً فى العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم فى حقه - توافراً فعلياً - فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك - وكان من المقرر أن حصول التفتيش فى غير حضور المتهم لا يترتب عليه البطالان ذلك بأن القانون لم يجعل حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحته - ومن ثم فإن ما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون - على فرض صحة ما تراه من التفتيش - فى غيبته - بقالة الخطأ فى الاسناد ومخالفة الثابت فى الأوراق فى هذا الخصوص - غير منتج .

لما كان ذلك - وكان من المقرر أن القانون ١٨٢/١٩٦٠ المعدل بقانون ٦٦/٤٠ اذ عاقب فى المادة ٣٣ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بالجلب هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحة أو تداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصداً من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى - وهذا المعنى يلزم الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره الى بيان ولا يلزم للحكم أن يتحدث عنه على استقلال الا اذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخص أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه - وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له - يدل على ذلك كون دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة الى القصد منه بعكس ما استنته فى الحيازة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترديداً للمعنى المتضمن فى الفعل مما يثيره عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن المخدر يزن ثلاثة كيلو جرامات لمخدر الهيروين أخفاء الطاعن فى قلع الحقيقة التى كانت بها ملابسه وحمل به الى مباءة القاهرة الدولى قائداً من الهند - فإن ما اثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف فى القانون - بما يضمنه من طرح الجوهر للتعامل - وإذ ألزم الحكم هذا النظر فإنه يكون أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير مسديد .

د كـ ذلك - وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون ١٩٦٠/١٨٢ لم ترتب الاعفاء من العقوبة بعد علم السلطات العامة بالجريمة 'لا بالنسبة للمتهم' الذى يوصل إبلاغه فعلا الى ضبط باقى الجناه - وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن فى شأن إعفائه من العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ سالفة الذكر ورد عليه من أن ما ذكره الطاعن من أنه تسلم الحقيقة من شخص فى الهند - فضلا على أنه لم يتحقق صدقه - فإن ذلك كان بعد ضبط الجريمة - ولم يتم فعلا القبض على ذلك الشخص الذى سماه - ومن ثم فلا يكون ثمة محل لتعيب الحكم فى هذا الصدد .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا  
رفضه .

( طعن رقم ٤٢٩٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٧٠٠ )

#### المبدأ :

جريمة الاتجار فى المخدرات - تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم  
هو من اختصاص محكمة الموضوع .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال الضابط بما مؤداه ان تحرياته قد تلتصق أن الطاعن يتجر فى المخدرات وأن زوجته قد أقرت له بأن ما ضبط من مواد مخدرة بالمنزل لزوجها ، وكان ما أورده الحكم فيه تقدم كافيًا فى الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط ، فإن ما يثيره من دعوى شيوع الاتهام ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر ان تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها فلها ان تكون عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها

اليها بالنسبة الى متهم ولا تطمئن الى ذات الادلة بالنسبة الى متهم آخر ،  
واذ كانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضابط واخذت بتصويره  
للا واقعة في حق الطاعن وحده دون المتهمه الاخرى التي قضت ببرائتها ،  
فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا  
في تقدير الحليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى  
واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته او الخوض فيه امام محكمة  
النقض . لما كان ذلك ، وكانت مسئولية المتهم تتحدد بما اسند اليه من  
وقائع ولا يحتاج بما يقضى به على متهم آخر في الدعوى ، فانه لا صفة  
للطاعن فيما يثيره من دعوى ما اكتنف الحكم من ايهام وغموض فيما  
سطره من اسباب براءة المتهمه الاخرى لان ذلك من شأن النيابة العامة  
وحدها واذا كان ذلك وكان من المقرر انه لا تقبل من اوجه الطعن على  
الحكم الا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن ، فان ما يثيره في شأن  
ما انتهى اليه الحكم من براءة المتهمه الاخرى لا يكون مقبولا . لما كان  
ذلك ، وكان الحكم قد اورد في محوالاته ان النقود المضبوطة متحصلة  
من تجارة المواد المخدرة ، وكان الطاعن لا يمارى في ان ما اورده الحكم  
في هذا الصدد له معينه في الاوراق ، فان القضاء بمصادرة المبلغ يكون  
موافقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ولا يكون  
ثمة محل لما طلبته نيابة النقض من تصحيح الحكم المطعون فيه بالقضاء  
ما قضى به في هذا الشأن اذ ليس في هذا القضاء مخالفة للقانون مما  
يوجب تدخل محكمة النقض طبقا لنص المادة ٣٥ من قانون حالات  
واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة  
١٩٥٩ . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس  
متعيينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١ )

قاعدة رقم ( ٢٠١ )

المبني على :

استبعاد الحكم قسدا لاتجار في حق الطاعن - اثبته .

### الحكمة :

لما كن ذلك وكان لا جدوى مما يثيره الطاعن في أسباب طعنه من شواهد على انتفاء قصد الاتجار لديه ، ذلك بأن "حكم استبعاد توافر هذا القصد في حقه ، ولم يوقع عليه سوى عقوبة حيازة المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى مما يكون منعا في هذا الصدد في غير محله - ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٧٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١١ )

### قاعدة رقم ( ٧٠٢ )

### المبدأ :

- لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لمواقفة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق كما ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم متروك لمحكمة الموضوع .

- جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة والتي أجرى عليها التحليل - أثره .

### الحكمة :

ومن حيث ان الحكم للمطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله :  
" ان مرشداً سرياً ابلغ الرائد ..... يفقيه مصر القديمة في يوم ١٩٨٦/٨/٣٠ بأن المتهم ..... يحوز مواد مخدرة تنتقل الى حيث يقف المتهم فتأخذه يحمل في يده كيساً من القماش قام بإلقائه على الارض فالتقطه ويفقه تبين ان بداخله تسع لفافات بكل منها مادة تشبه الافيون وورقة سلوفانية بداخلها لفافتين بهما مادة تشبه الحشيش وثبت

من تقرير العمل الكيميائي بمصلحة الطب الشرعي ان المستنيتين  
المضبوطتين لمخدري الحشيش والاقويون « وأورد على ثبوت الواقعة في  
حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها مستندة  
من أقوال ضابط الواقعة الرائد ..... وتقرير العمل الكيميائي .  
لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال  
الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة  
لواقعة تنعوى حسيما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور  
أخرى مذمومة استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق  
ولها أصبا في الأوراق - كما هو الحال في الدعوى - وكان وزن أقوال  
الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة  
الموضوع ومتى اخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع  
الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجهلها على عدم الاخذ بها ، وهي غير  
ملزمة باعتقابة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة  
يثيرها على استقلال اذ في قضائها بالإلحاح استنادا إلى أدلة الثبوت  
التي أوردتها ما يفيد ضمنا انها اطرحتها ولم تعول عليها .

٢- كان ذلك ، وكان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الحث بين  
المواد مخدرة المضبوطة والتي أجري عليها التحليل بدعوى اختلاف ما  
رصدته محضر جمع الاستدلالات من أوزان لها مع ما ثبت في تقرير التحليل  
من أوزان مردودا بما هو مقرر من انه متى كانت المحكمة قد خصانت  
إلى ان العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلنا -  
واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهت إليها التحليل - كما هو الحال  
في الدعوى - فلا تترتب عليها ان هي قضت بناء على ذلك ولا جناح  
عليها ان هي التفتت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن مادام انه ظاهر  
البطلان وبعيد عن منجبة الصواب ، خاصة ان المدافع عن الطاعن اثار  
بجلسة المحاكمة ان هناك فرقا بين وزن المخدرين صافيا ووزنهما فاشا  
« بلكيس القماش » من ثم يكون منعاه في هذا الشأن ايضا غير

حيد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا  
رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٧٠٣ )

المبدأ :

- الخطأ في الاسناد هو الذي يقع فيما هو مؤثر من عقيدة المحكمة  
التي خلصت اليها .

- من المقرر ان الدفع بتفريق التهمة هو من اوجه الدفاع الموضوعية  
التي لا تستوجب في الاصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد يستفاد  
ضمنا من القضاء بالادانة .

- من المقرر ان حيازة واحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية  
يستلزم قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيمه على ما ينتجها .

المحكمة :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه  
من ان الملائم اول ..... ضبط مع المتهم ٢٨١٠٠ جراما من الحشيش  
حين قتم بتفتيشه يوم ١٩٨٧/٦/١٢ نفاذا لاذن النيابة العامة بناء على  
التحريات التي دلت على احرازه لمواد مخدرة بقصد الاتجار . واورد  
على ثبوت الواقعة في حق الطاعن ادلة مستمدة من اقوال مقدم .....  
والملائم اول ..... ومن تقرير العمل الكيماوى ، وهى سائقة ومن  
شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون  
لم يرسم شكلا او خطأ يصوغ فيه الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة  
والظروف التي وقعت فيها ومتى كان مجموع ما اورده الحكم - كما هو  
الحال في الدعوى الماثلة - كافيا في تفهم الواقعة بآركانها وظروفها  
حسبما استخلستها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ، ومن ثم فان  
تعقيب الحكم بقالة انه لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا لا يكون له

محل . لما كان ذلك ، وكان مقرر ان الخطأ في الاستدح هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت اليها ، وكان ما يشير به الطاعن خطأ الحكم إذ حصل بمقتضاه أن الضابط ..... أعد كميناً لضبع الواقعة من خلاف الثابت من الأوراق من أنه أعد كمينين لهذا الغرض ، فإنه بفرض صحة ذلك ، فقد ورد بشأن موضوع لم يكن قوام جوهر الواقعة التى اعتنتها الحكم ولم يكن منه أثر فى منطقته وسلامة استدلته على مقارفة الطاعن للجريمة التى دنت بها ومن ثم تضحى دعوى الخطأ فى الاستناد غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته المحكمة المطعون فيه من أن المخدر المضبوط يزن ٢٨٠ر١٠٠ جراماً على خلاف الثابت بالأوراق من أنه يزن ١٨٠ر١٠٠ جراماً فإنه لا يعدو أن يكون خطأ مادياً فى الحكم ، وعلى فرض صحة هذا الوزن الأخير فهو وحده كافياً لحمل الحكم فيما انتهى إليه من أدلة الطاعن ويبقى يتوصف سليماً مع الأدلة الأخرى التى تساند إليها الحكم ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير مستفيد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بتفتيش الاتهام من توجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً الى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . فإن معنى الطاعن على تحكم أنه لا يعرض لدفاعه بعدم صلتة بالمخدر المضبوط وبتفتيش الاتهام له من أحد المرشدين يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان حيلة واحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالتفكير فيها طالما أنه يقبضها على ما ينتجها . وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار فى قوله : « . وحيث أن المحكمة تستخلص من ظروف الواقعة وأصنافها كبر حجم الكمية المضبوطة فضلاً عما دلت عليه التعديلات من أن الأحرار كان يقصد الاتجار . وكانت المحكمة قد اقتنعت - حتى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى - والى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى - بأن أحرار الطاعن لجوهر المخدر المضبوط كان يقصد الاتجار ، فإن نعيه على الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير



مخنة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا .  
رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٣٧٧١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٢٢ / ١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٧٠٤ )

#### المبدأ :

جريمة احراز المخدر - من المقرر أن تغيير جنسية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

- مناط المسؤولية في حالات احراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا او بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم واردة أما بحيازة المخدر حيازة مادية او بوضع اليد على سبيل الملك والاختصاص .

#### الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز المخدر التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه أدلة مائقة مستمدة من اقوال الضابط الذي أجرى التفتيش ومن معاينة مكان الضبط وتقرير التحليل - عرض الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات بقوله « لن المحكمة تشارك النيابة العامة اطمئنانها الى كتابة التحريات للدلالة على ان المتهم المazon تفتيشه قد ارتكب الجنائية الصادرة بشأنها الاذن وبذلك هذا الاذن وما تلاه من اجراءات الضبط صحيحة » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من مسائل الموضوعية التي يولها الامر الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وانه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على

تصرفيا في شأن ذلك - كما هو الحال في الدعوى الرابعة - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كتبت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وزدت على الدفع ببطلانه بما يسوغ فان منعى الطاعن في هذا تصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان مناسط المسؤولية في حثي احراز وحيازة الجواهر المخدر هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا وبالواسطة وسط سلطانه عليه بنية صورة عن علم وارادة اما بحيازة المخدر حيازة مادية او بوضع اليد على سبيل الملك والاختصاص ولو لم يتحقق الحيازة المادية ، وكان القصد الجنائي في جريمة احراز او حيازة الجواهر المخدر يتحقق يعلم المخدر او العائز بان ما يحزره او يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن اذا كان ما اوردته في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهم بان ما يحوزه مخدرا ، واذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان ايا من الطاعن او المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا انعلم وكان ما اورده الحكم المطعون فيه في مدوفاته كافيا في الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه فان ما ينصاه الطاعن على الحكم من قصور في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان التدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خفيا اكتفاء بما قرره من أدلة الاثبات التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحه فان ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في هذا الشأن يكون على غير سند . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٦٣٦٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٥ )

## ثانياً

### مسائل متنوعة

قاعدة رقم ( ٧٠٥ )

المبدأ :

الجدل في تقرير الدليل المستمد من أقوال شاهد الاتبات - اثره .

الحكمة :

اذ كان البين من محاضر جلسات المحكمة ان المدافع عن الطاعن  
ثم يتمسك بما قاله في طعنه بمقايير المخدر المضبوط عن ذلك الذي تم  
تحليله لاختلاف اوصاف نفاثاته ووزنه ولم يبد طبيباً بشانه وهو  
دفاع موضوعي - أيضاً - لا يشار لأول مرة أمام محكمة النقض ولا  
يقدر في ذلك ان يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرتفعته نعيه على  
مسك الشاهد بانه من المحتمل ان يكون قد اضاف الى المخدر المضبوط  
مقدار نصف جرام لان وزن المخدر عند ضبطه بلغ سبعة جرامات ونصف  
وعند تحليله ثمانية جرامات ، اذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل  
على التشكيك في مقايير ما ضبط من مخدر لما تم تحليله وينحل في  
حقيقته الى جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شاهد الاتبات ولا  
على المحكمة ان هي التفتت عن الزد عليه .

( طعن رقم ١٦٧٤ سنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٥ )

قاعدة رقم ( ٧٠٦ )

المبدأ :

المسلم بحقيقة الجواهر المخدرة - موضوعي .

### المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد اطرح دفاع الطاعن ودلل على علمه بطبيعة النبات المضبوط بقوله أن هذا الدفاع يقوم على انكار مرسل غير منضبط النفي اذ ليس ثمة دليل مقبول على غيابيه بعيدا وقت زراعة النبات او على نبت النباتات المخدرة طبيعيا بل هو ادعاء ينقضه من النقوات حقيقة تخلية المكان من زراعة القمح تماما كما استظهرتها المعاينة ، لما كان ذلك ، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع . واذا كان ما ساقته المحكمة تبريرا لاقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الشجيرات المنزوعة كاقيا في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وسائغا في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه ، فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ، ولا المجادلة في تقديرها امام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم (٧٠٧) :

### المبدأ :

ما يكفي لبيان الواقعة المستوجبة للعقاب .

### المحكمة :

لما كان قرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية - الصادر تنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاوله مهنة الصيدلة - قد نص في مادته الاولى على أن تخضع المواد والمستحضرات الصيدلانية - المشار اليها في المادة الثانية منه والتي وردت مادة الفاتوردم كالسيوم بالبند ٣ من الفقرة (ج) منها - لقواعد صرف عددها من بينها ما اوجبه على مدير الصيدلية في البنود ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من تلك المادة من قيد الواردة والمتصرفات من المستحضرات المذكورة في دفتر خاص

معتمد من ادارة الصيدلة بمديرية الشؤون الصحية التابعة لها الصيدلية ، وعدم صرفها الا بناء على تذاكر طبية تحتفظ بها وان لا يصرف في المرة الواحدة اكثر من علبه للمريض الواحد ، وان تقيد تلك التذاكر بدفتر خاص بها بأرقام مسلسله كما تقيد بدفتر للمستحضرات - واحال في البند ١٩ من المادة ذاتها على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٥ في بيان عقوبة من يخالف هذه القواعد والنظم - لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه اثبت في حق الطاعن استنادا لادلة الثبوت التي أوردها - انه المدير المسئول عن الصيدلية يوم الضبط وأنه عرض للبيع خمس علب من مادة الفاتودرم كالسيوم بدون تذكرة طبية ، وأنه ضبطت في حوزته ١٠٧ علبه من هذه المادة غير مقيدة بدفتر المستحضرات الطبية الخاص بالصيدلية ، وانتهى الى مساءلته بالمواد ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ ، وهو ما يكفي بيانا للواقعة المستوجبة للعقوبة - فان ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل .

( طعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٧٠٨ )

##### المبدأ :

لا يجوز إلغاء النص التشريعي الا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة او يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم او ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع .

##### الحكمة :

لا يجوز إلغاء النص التشريعي الا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة او يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم او ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع ، وكانت الاتفاقية الوحيدة للمضدرات

الموقعة في نيويورك في مارس سنة ١٩٦١ والصنادير بالموافقة عليها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ ، غايتها قصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وقيام مقاومة ومراقبة دوليين لتحقيقها ، وكان البين من استقرار نصوصها أنها لا تعدو مجرد دعوة الى الدول للقيام بعمل متسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد اساءة استعمال المخدرات ، فهي لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم اليها ، بل حرصت على الانفتاح عن عدم اخلاص أحكامها بأحكام القوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية ، ولم يشأ الشارع المصري الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بالجداول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد العمل بذلك الاتفاقية ، بدلالة عدم صدور قرار وزاري طبقا للمادة ٣٢ من ذلك القانون بإسحاف أو الاضافة أو بتغيير النسب في المواد المخدرة في تلك الجداول .

( طعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٧٠٩ )

#### المبدأ :

مادة الديكسافيتامين - اعتبارها من المواد المخدرة بصرف النظر عن نسبة المخدر فيها .

#### الحكمة :

لما كانت مادة الديكسافيتامين وإملاحها ومستحضراتها قد أضيفت بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ دون تحديد نسبة معينة لها ، وذلك على خلاف بعض المواد الأخرى ، بما مفاده أن القانون يعتبر هذه المادة من الجواهر المخدرة بغض النظر عن نسبة المخدر فيها ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن بيان نسب المخدر في المادة المضبوطة يكون على غير سند .

( طعن رقم ٦٦١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٧١٠ )

المبدأ :

الاعتراف في المسائل الجنائية - تقديره - موضوعي .

المحكمة :

لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه حصل عتراف زوجة الطاعن - الطاعنة الرابعة - فيما نصه « واعترفت المتهمه ..... على نفسها وزوجها المتهم ..... بان الكوب الذي يحوى المادة المخدرة قد ضبط بمسكنها وان الضابط أقرغ محتويات الكوب في برطمان وحرزه وان المادة المخدرة ملك لزوجها المتهم » واذ كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم عن هذا الاعتراف ومن ان له معينه الصحيح من الأوراق . واذ لم يحد الحكم فيما عول عليه منه عن نص ما اتبا به أو فحواه ، فقد انحسرت عنه بذلك قائله خطأ التحصيل وفساد التتليل . لما كان ذلك وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء ببلادة استنادا الى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ومادامت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد طمأنت في حدود منطقتها التقديرية الى اعتراف زوجة الطاعن فلا تثريب عليها اذ هي لم تعرض في حكمها الى دفاع الطاعن الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في التليل المستمد من تلك الأقوال .

( طعن رقم ٦٠٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤ )

قاعدة رقم ( ٧١١ )

المبدأ :

المصادرة وجوبا تستلزم ان يكون الشيء المضبوط محرمسا تداوله بالنسبة للكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء .

### الحكمة :

من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال إنما يجب تغييره على حدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمى الغير حسن النية - وكانت المصادرة وجوبا متعلزما أن يكون "شئ" مضبوط محرما تداوله بالنسبة لكافة بما في ذلك "الملك" والحائز على السوء - أما إذا كان الشئ مباحا لمصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه - وإذا كنن ما تقدم وكانت السيارة المضبوطة غير محرم حيازتها وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت من واقع المستندات التى أرفقتها النيابة العامة بالدعوى أن السيارة التى ضبط بها المخدر مملوكة لسيدة من الغير حسنة النية ليست فاعلة أو شريكة فى الجريمة فإنه إذ لم يقضى بمصادرة السيارة يكون قد أصاب صحيح القانون .

( طعن رقم ٦٦١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٧١٢ )

### المبدأ :

من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وماتر العناصر المطروجة على بساط البحث للصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائقا .

### الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بشأن إمكان دس المخدر المضبوط بالسيارة - بما أثبتته نقلا عما يورد فى معنيته النيابة من عدم إمكان ذلك - وهو ما لا يجادل الطاعن فى أدلة صدره من الأوراق - فإن فى ذلك ما يكفى ويؤرخ به لطرح هذا الدفاع



ولما هو مقرر من أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود  
وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى  
مأذمة استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها  
أصل في الأوراق - كالحال في الدعوى الماثلة - لما كان ذلك - فإن ما  
يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون ولا محل له - وفضلا عن ذلك - فإنه  
لا مصلحة للطاعن فيما يترده بشأن المخدر المضبوط بالسيارة مأذمة وصف  
التهمة التي دين بها يبقى سليما لما أثبتته الحكم من مسؤوليته عن المخدر  
المضبوط في مسكنه - لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون عنى غير  
أساس .

( طعن رقم ٤١٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٧١٣ )

المبدأ :

جريمة احراز المخدر بمقتضى الاتجار - الاصل ان محكمة الموضوع  
لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تصيغه النيابة العامة على الفعل المسند  
إلى تلتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا وليس من شأنه أن يمنع المحكمة  
من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى  
أنه الوصف القانوني السليم .

المحكمة :

وحيث ان الحكم للطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوفر به  
كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها  
في حقه أدلة مستمدة من أقوال ضباط مكافحة المخدرات ومن تقرير  
التحليل وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها .  
لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم قد أبانت في غير لبس أن جريمة  
احراز الطاعن للمواد المخدرة كانت قائمة بالفعل وتوافرت العناصر على

في هذه الحالة وقت ن أصدرت النيابة إذن الضبط والتفتيش ، وكان ما ورد بسبب الطعن - في خصوص منعى الطاعن في هذا الشأن - من أن عبادة الاذن جرت بأن يتم ضبط وتفتيش الطاعن وآخر اينما يتواجد في دائرة محافظة الاسماعيلية لا يؤدي بداهة الى المعنى الذي ذهب اليه الطاعن من ان الاذن صدر معنفا علي شرط عن جريمة احتمالية وثبوتية ليبحث والتفتيش ، اذ لم يقصد بهذه العبارة غير تحديد النطاق الذي نبحث وبيان انه يشمل دائرة المحافظة بأكملها بحكم صدوره بان وكيل النيابة تكليف بها - على ما جاء بالحكم - ومن ثم فلا يعيب بحكم الفتحة عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن في هذا الصدد .  
 كذلك انه يصبح بهذه المثابة دفعا ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان سبب وكيل النيابة فيما يتخذه من اجراءات ان يذكر صفته هذه ملحقة باسمه ، فانه لا محل لما يثيره طاعن بشأن اغفال كل من وكيل النيابة مصدر لاذن ووكيل النيابة المحقق بيان اختصاصه المكاني او الوظيفي مندم ان طاعن يعلم في اسباب طعنه بان اولهما اصدر إذن التفتيش باسمه مقرونا بصفته كوكيل للنيابة الكلية وان ثانيهما ذكر اسمه مقرونا بصفته كوكيل نيابة في مستهل محضر التحقيق وطالما لم ينع الطاعن ان ايا منهما غير مختص بتعمل الذي اجراه . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يثر امام محكمة الموضوع امر اتهام غيبتين غير مختمين محليا في اجراء التفتيش ، ومن ثم فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من الرجوع الى محضر جلسة المحاكمة والحكم ان الطاعن لم يدفع ببطلان اجراءات وزن المخدر على الاساس الذي يتحدث عنه بوجه طعنه اى لعنه حلف الطائف الذي قام بالوزن اليمين القانونية واجراء الوزن في غيبة الطاعن اذ اقتصر على النعى ببطلان اجراءات الوزن والتحريز لعدم حلف القائم بالتحريز لا الوزن اليمين القانونية ، ومن ثم فانه لا يقبل منه ثارة هذا النعى على الاساس الوارد بوجه طعنه لأول مرة امام محكمة النقض . ومع ذلك فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص

لا يجنب ، ذلك بأن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن محكمة  
ثم تعور في تبوت الواقعة على ثمة دليل مستمد من غشية التورن مثار  
هذا تنعى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل  
في يريد أقوال الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة  
مع ما استند إليه الحكم منها ، وكان الطاعن لا يذرع في أن أقوال  
الشاهد لأول "تتى أحال علينا الحكم متفقة مع أقوال شاحدين الآخرين  
ولب معينها انصح في الاوراق فان نعيه في هذا الصدد يكون في غير  
محله . لما كان ذلك ، وكان الاصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بوصف  
القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الي المتهم لأن هذا  
الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع محكمة من تعديله  
متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى أنه الوصف  
القانوني السليم ، ولما كانت الواقعة المادية تلبينة بأمر الاحالة والتي  
كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي وقعة احراز انجوير  
المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا بوصف  
الجنيث الذي دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على  
توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا  
مشدد للعقوبة دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مدنية او اضافة  
عناصر جديد تختلف عن العناصر الاولى ، فان الوصف الذي نزلت اليه محكمة  
في هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجردا من أي  
فصد "نما هو تطبيق سليم للقانون وليس فيه اخلال بحق الدفاع بحجة  
تغيير الوصف دون تنبيه . لما كان ما تقدم ، فان الضعن برمته يكون  
على غير أسس ويتعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٧١٤ )

المبدأ :

جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار - قصد الاتجار - استظهاره .

### المحكمة :

وحيث ان المحكمة قد عاقبت الطاعن بمقتضى المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ولما كانت جريمة حراز المخدر يقصد بالاتجار المنصوص عليها فى هذه المادة تستلزم استظهار توافر قصد الاتجار ، الامر الذى فات المحكم المطعون فيه ، فانه يكون مشوباً بتقصير مما يتعين معه نقض الحكم والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٧١٥ )

#### المبدأ :

يعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهرًا مخدرًا وكان ذلك يقصد الاتجار أو اتجر فيها بآية صورة وذلك فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً .

### المحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد ان اورد وثيقة الدعوى وأدلة الثبوت عليها انتهى الى معاقبة المطعون غشه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وفقاً للمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ١/٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل والبند ١٥ من الجدول رقم ١ الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات نظراً لظروف الدعوى . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من القانون ١٨٢/٦٠ المعدل بالقانون ٦٦/٤٠ تنص على ان « يعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه ( ١ ) لكل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو قدم للتعاطى جوهرًا مخدرًا وكان ذلك يقصد الاتجار أو لتجر فيجوز بهتة صورة وذلك فى غير الاحوال المصرح بها فى هذا القانون ٢٢

وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة المفيدة للحرية المقررة لجريمة احرار جوهري مخدر بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع ان العقوبة المقررة هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة الى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما .

( طعن رقم ٢٧٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٧١٦ )

##### المبدأ :

يعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاظم جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها باية صورة وذلك في غير الاحوال المصرح بها قانونا .

##### المحكمة :

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى وأدلة الثبوت عليها انتهى الى معاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات وفقا للمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٤ ، ٣٦ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ٩ ، ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق به والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات نظرا لظروف الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٢٨٢ لسنة

١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه ( ١ ) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم أو قدم للتسليم جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بآية صورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون . وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . فإن الحكم المطعون فيه أذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة احرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها الا الى العقوبة التالية لما مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة الى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما .

( طعن رقم ٣٧٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣ )

## مواقعة انثى

قاعدة رقم ( ٧١٧ )

المبدأ :

ما يكفى لتوافر ركن القوة فى جنائية واقعة انثى .

المحكمة :

لما كان القضاء قد استقر على أن ركن القوة فى جنائية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها سواء باستعمال المتهم فى سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت اخذاً بأقوال المجنى عليها التى اطمأن اليها أنها لم تقبل واقعة الطساعن لها وأنه جذبها من ذراعها وكثفها وامدخلها غرفة النوم حيث واقعها كرها عنها فان هذا الذى أورده الحكم كاف لاثبات توافر جريمة واقعة انثى بغير رضاها بارتكابها بما فيها ركن القوة ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٧١٨ )

المبدأ :

جريمة واقعة انثى بغير رضاها - من سلطة محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائل العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى التتبعها وإن تطرح ما

يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة  
فى العقل والمنطق .

#### المحكمة :

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن  
بجريمة واقعة ابلته بغير رضاها قد شابه تناقض وقصور فى التسيب  
واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المجنى عليها التى عول الحكم على  
شهادتها - قد تناقضت فى أقوالها وكذلك الشأن بالنسبة لوالدتها ، كما  
ناقض التقرير الطبى أقوال المجنى عليها فى خصوص تاريخ فسخ غشاء  
بكرتها وما زعمته من وقوع اعتداء بالضرب عليها . هذا الى ما يثيره  
التراخى فى الابلاغ من شك فى أقوال المجنى عليها والى عدم استجابة  
المحكمة الى طلب الطاعن سماع شهادة شاهدين احدهما طبية والاخرى  
شقيقة المجنى عليها ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعى بما تتوافر به  
جميع العناصر القانونية لجريمة واقعة اثبت بغير رضاها حالة كون  
انفاعل من اصولها التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة  
مستعدة من أقوال المجنى عليها ووالدتها ورئيس وحدة مباحث قسم  
كرموز وطبيب بمستشفى الجمهورية العام والتقرير الطبى الموقع  
بالمستشفى والتقرير الطبى الشرعى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى  
الى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك وكان الاصل من حق محكمة  
الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على  
بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعى حسبما يؤدى اليه اقتناعها  
وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا  
الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ، وكان من المقرر ان وزن أقوال  
الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على  
أقوالهم مهما وجه إليها من بطلان وحكم حولها من الشبهات كل ذلك  
موجه الى محكمة الموضوع تنزله الميزة التى تراها وتقرر للتقدير الذى



بعضه به . وهى متى حجت شهادتهم فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها لدفاع حملها على عدم الأخذ بها . وان تناقض الشاهد او تضاربه فى أقواله - بفرض حصوله - لا يصيب الحكم ولا يقدح فى سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا مائفا لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فان ما يثيره الطاعن فى شأن استناد الحكم الى أقوال المجنى عليها ووالدتها ودعواه بتناقض كل منهما فى أقوالهما لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقديره الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما حصله التحكم من أقوال المجنى عليها والتقارير الطبية مما يتلأم به فحوى الدليلين ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن والمدافعة عنه لم يثيرا مما أورده بوجه الطعن بشأن حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ، ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الامر لأول مرة أمام هذه المحكمة لانه دفاع موضوعى ولا يقبل منه النعى على المحكمة اغفالها الرد عليه مادام انه لم يتمسك به امامها . لما كان ذلك ، وكان التأخير فى الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوال المجنى عليها مادامت قد أفصحت عن أطمئنانها الى شهادتها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جدل يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الشأن فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن او المدافعة عنه لم يطلب سماع الطبية وثيقة المجنى عليها المشار اليهما بوجه الطعن ، فليس للطاعن - من بعد - أن ينعى على المحكمة عدم سماعها شاهدين امسك هو عن المطالبة بسماعهما ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

## قاعدة رقم ( ٧١٩ )

### المبدأ :

ركن القوة فى جريمة واقعة الانثى بغير رضاها يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال التهم فى سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى المجنى عليها فيعدمها الارادة ويقعدها عن المقاومة .

### الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده ان المحكوم عليه الآخر استدرج المجنى عليها الى مزرعة بعد أن أوهمها بان شقيقتها وزوجها فى انتظارها بالمزرعة ولما وصلا لم تجد أحدا فى انتظارها سوى الطاعن الذى حاول نزع ملابسها عنوه فصرخت وحاولت الفرار فلحق بها المحكوم عليه الآخر وضربها فى رجلها بمطواة قرن غزال وقام كل منهما بمواقعتها تحت تهديد السلاح الابيض رغم مقاومتها . وقد دلت الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة بما ينتجها من وجوه الأدلة السائغة التى استند بها من أقوال المجنى عليها ومن تقرير الطبيب الشرعى ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، واذا كان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا فى فهم واقعة الدعوى بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، فإنه ينتفى منه قلة الاجمال والابهام . لما كان ذلك ، وكان ركن القوة فى جريمة واقعة الانثى بغير رضاها يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال التهم فى سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى المجنى عليها فيعدمها الارادة ويقعدها عن المقاومة . وكان الحكم قد اثبت أن الطاعن وزميله قد هددا المجنى عليها بمطواة قرن

عراق وصريه رميته بها مما اجبزل الفرع والخوف على قلبها بعد ان انفردا  
 به في ممرعة اسفست نفسيهما نكليهم تحت تأثير هذا الخوف ، فان في  
 ذلك ما يكفي لتوافر ركن القوة في جنائية الواقعة . لما كان ذلك ، وكان  
 من المقرر في اصول الاستدلال ان المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها  
 الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها وان اغفالها بعض الوقائع ما  
 يفيد ضمنا اطراحها لها واطمئنانها الى ما اثبتته من الوقائع والادلة التي  
 اعتمدت عليها في حكمها ، وكان الحكم قد اعتمد في قضائه بالادانة على  
 اقوال الجنى عليها وتقرير الطبيب الشرعى ، ومن ثم فانه لا يعيبه -  
 من بعد - اغفاله الاشارة الى تحريرات واقوال ضابط المباحث التي تشير  
 الى رضاء المجنى عليها بالموافقة طالما اطمأنت المحكمة الى ادلة الثبوت  
 التي اوردها الحكم ، مما يضحى معه منعى الطاعن في هذا الشأن  
 غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة لا تستلزم بالرد  
 صراحة على اوجه الدفاع الموضوعية لان الرد عليها مستفاد ضمنا من  
 الحكم بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التي اخذ بها ، وكان ما يثيره  
 الطاعن من رضاء المجنى عليها بالموافقة بدلالة القرائن التي سبقها في  
 هذا الصدد لم يقم به سوى اثاره الشبهة في ادلة الثبوت التي اطمأنت  
 اليها المحكمة ، فانه لا يعيب الحكم الطاعن فيه سكوته عن الرد صراحة  
 على هذه الجزئية اذ ان في قضائه بادانة الطاعن للادلة الساقفة التي  
 وردها ما يفيد ضمنا انه اطرح ذلك ولم ير فيه ما يغير عقيدته التي  
 خلص اليها . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا  
 رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٥٦٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣ )

### قاعدة رقم ( ٧٢٠ )

المبسمد :

القضاء استقر على ان ركن القوة في جنائية موافقة لنشئ بتغير رضاها  
 بتوافر كل ما كان الفعل المكون لها قد وقع بتغير رضاء المجنى عليها سواء

باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة أو بمجرد مباغتته أيأها أو بانتهاز قرصة فقدانها شعورها ولختيارها بجنون أو عامة في العقل أو استرقاق في النوم .

### المحكمة :

وحيث أن الطاعن يتعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة الواقعة قد شابه القصور في التسبب في الاستغلال والخطأ في القانون وفي الأسناد ذلك بأن الطاعن بنى دفاعه على أن المجنى عليها ليست متخلفة عقليا وأن الواقعة تمت برضاها وساق من البيانات والقرائن ما يؤكد صحة هذا الدفاع إلا أن المحكمة اطرحته اعتمادا على ما جاء بالتقرير الطبي الشرعى دون أن تفتن إلى ما أثاره الدفاع من طعن على هذا التقرير ، واستدل الحكم على عدم رضا المجنى عليها بما جاء بالتقرير الطبي الشرعى من أنها مضابة بمرض عقلى يجعلها في حكم السادسة من العمر من الناحية العقلية وهو ما لا يتوافر به ركن القوة في هذه الجريمة التى يجب لتوافرها أن تتم الواقعة كرها عنها بقضى النظر عن سنها ، فضلا عن أنه لم يكن عالما بمرضها بفرض صحته واسند الحكم الى الشهود ..... و ..... و ..... القول بأنها غير مكتملة النمو مع أنهم لم يذكروا ذلك وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن للحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الواقعة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائقة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره المدافع عن الطاعن من أن المجنى عليها ليست متخلفة عقليا واطرحه استنكافا الى ما جاء بالتقرير الطبي الشرعى من أنها تعانى من تخلف عقلى خلقى من نوع البله وإن عثرها العقلى بمسائل العمر العقلى لطفل في حوالى

المادسة من العمر ، وكان من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شانه في هذا الشأن سائر الادلة فلها مطلق الحرية في الاخذ بما تطمئن اليه منها والانتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير - واذا كانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية الى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى واستقرت الى رايه الفنى فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مملا يجوز اثرته امام محكمة للنقض - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن من دفاع في شأن موافقته المجنى عليها برضاها ورد عليه - بعد ان اورد المبدأ القانونى المقرر في هذا الصدد بقوله ان « التقرير الطبى انتهى الى ان المجنى عليها مصابة بنقص عقلى خلقى من نوع البله وان عمرها العقلى يماثل العمر العقلى لطفل في حوالى السادسة من العمر مما مفاده ان المجنى عليها تعتبر في حكم الطفل غير المميز ومن ثم وترتيباً على ذلك تكون فاقدة الشعور معدومة الاهلية وبالتالي فلا ارادة لها ولا اختيار فاذا ما استقل المتهم هذه العاهة العقلية التى اعدمت الارادة والاختيار لدى المجنى عليها للوصول الى مقصده وموافقتها فان هذه الواقعة تكون قد تمت بغير رضاها الامر الذى تلتفت معه المحكمة عما اثاره الدفاع في هذا الشأن ولا يفوت المحكمة ان تشير الى أنه لا عبرة لما قرره المجنى عليها في تحقيقات النيابة من أن ما فعله المتهم تم برضاها اذ طالما ثبت انعدام الارادة والاختيار لديها نتيجة النقص العقلى الذى تعاني منه فلا يعتد بقولها في هذا الشأن « - لما كان ذلك ، وكان القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جنائية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدها الارادة ويقعدها عن المقاومة أو بمجرد مباغتته اياها أو بانتهاز فرصة فقدانها شعورها واختيارها لجنون أو عاهة في العقل أو استغراق

فى النوم ، فان ما أورده الحكم فيما تقدم كاف ومسانح فى الرد على  
اثارة الطاعن من دفاع فى هذا الصدد ويتوافر به ركن القوة فى جنابة  
المواقفة ، ويضفى ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن غير بعيد . لما كان  
ذلك ، وكانت المحكمة قد اقتنعت من الدليل القنى بان المجنى عليها  
كانت وقت وقوع الجريمة عليها مصابة بالنقص العقلى سالف الذكر فلا  
يجدى الطاعن قوله بجعله اصابة المجنى عليها بهذه العاهة العقلية ذلك  
انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان كل من يقوم على مقارفة فعل  
من الافعال الشائنة فى ذلتها او التى تؤتمل قواعد الاداب وحسن الاخلاق  
يجب عليه ان يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة  
قبل ان يقوم على فعلته . فاذا هو اخطأ التقرير حق عليه العقاب عن  
الجريمة التى تتكون منها ما لم يقم الدليل على انه لم يكن فى مقدوره  
بحال ان يقف على الحقيقة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقم الدليل  
على انه لم يكن فى مقدوره بحال ان يقف على حالة المجنى عليها فلان  
ما يثيره فى هذا الخصوص يكون عاريا عن دليل ، فضلا عن ان محضر  
الجلسة جاء خلوا من اى دفاع لم يصدده المسألة بل يكون معه منعا  
فى هذا الشأن ولا محل له .

( طعن رقم ٦١٩٩ لسنة ٥٨ ج ١ - جلسة ١٩٨٩/٢/٧ )

### نصب

#### قاعدة رقم ( ٧٢١ )

##### المبدأ :

جريمة النصب - عدم بيان ما صدر عن المتهم مما حصل المجنى عليه على التعليم في ماله - أسرته .

##### الحكمة :

يجب في جريمة النصب أن يعنى الحكم ببيان ما صدر عن المتهم من قول أو فعل في حضرة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في مالههم ، وذلك حتى يتسنى لحكمة النقض تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم . وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد أقوال المجنى عليهم التي عول عليها في ادانة الطاعن ، كما لم يبين ما صدر من الطاعن من قول أو فعل في حضرة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في مالههم فانه يكون معيباً بالقصور .

( طعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٧٢٢ )

##### المبدأ :

يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة ان يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

##### الحكمة :

يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون

العقوبات وكان البين من الأوراق المتأقرا المؤرخ ١٩٧٩/٣/٧ قد نص  
فى صدره على التزامات متباعدة بين الطرفين ثم انتهى الى اقرار  
المطعون ضده بأن منقولات البوفيه امانة طرفه لمدة الايام الثلاثة التى  
اتفق على رفعها خلالها . كما نص فى هامش الاقرار المذكور انه يحق  
للطرف الثانى « الطاعن » تعيين حراسة على منقولات البوفيه يلكه  
حتى يقوم برفعها بعد ثلاثة ايام . كما تبين من المعاينة التى اجراها  
المحقق فى الشكوى رقم ٣٤١ سنة ١٩٧٩ ادارى الازيكية والمحرة فى  
تاريخ سابق على الاقرار بناء على طلب الطاعن انه حوى بيانا تفصيليا  
للمنقولات البوفيه موضوع النزاع على خلاف ما اورده الحكم المطعون فيه  
من ان الشكوى المذكورة خلت من بيان تلك المنقولات . لما كان ذلك وكان  
الحكم المطعون فيه لم يعن باستظهار حقيقة الواقعة ولم يبين كيف استدل  
على عدم استلام المطعون ضده للمنقولات المدعى بتبنيدها بالرغم مما  
ثبت فى الاقرار من حصول ذلك وخلص الى استمرار حيازة الطاعن لها  
استنادا الى الحاشية المضافة الى الاقرار باعطائه الحق فى تعيين حارس  
من لدنه عليها ولم يفتن لى ان تحويل الطاعن هذا الحق لا يعنى انه  
استعمله فعلا وان يد المطعون ضده قد رفعت عن المنقولات التى تضمن  
الاقرار تسلمه اياها كذلك فلم يفتن الحكم الى ما جاء بمحضر الشكوى  
٣٤١ لسنة ١٩٧٩ ادارى الازيكية من توصيف للمنقولات التى تسلمها  
المطعون ضده بالاقرار المنسوب له . ولما كان ذلك ينبىء عن ان المحكمة  
قد اصدرت حكمها بالبراءة دون لحاطة كافية لظروف الدعوى وتخصيص  
لظروفيها والادلة القائمة بها مما يصمه بالقصور ومن ثم يكون من المتعين  
نقضه .

( ظعن رقم ٨٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٧٢٣ )

المبدأ :

ماعية الدفاع الجوهرى - اللغات المحكمة عنه - اثره .



### المحكمة :

حيث أنه يبين من المفردات التي ضمت تحقيقاً لوجوب الطعن ان الطاعن تمسك في دفاعه الكتابي أمام محكمة الموضوع بدرجتيها بأنه لا علاقة له بالمشروع الوهمي المكون لواقعة النصب محل الاتهام ، وبأن المتهم الآخر في الدعوى هو المسؤول وحده عنه وأنه هو الذي استولى بمفرده على المبالغ التي حصل عليها من المجنى عليه وقدم اثباتاً لدفاعه ضمن ما قدمه من مستندات - أقروا كتابياً صادراً من المتهم الآخر الذي يفيد هذا المعنى ، كما قدم عقد صلح مبرراً بين المجنى عليه والمتهم الآخر تضمن اقرار الطرفين بمسؤولية الآخر - جون الطاعن - عن واقعة النصب محل الاتهام والمحكمة ولن للطاعن لا شأن له بها . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن المؤيد بهذين المستندين يعد في صورة الدعوى دفاعاً جوهرياً إذ قد يترتب عليه لو صح أن يتغير وجه البراءة فيها ، فقد كان على المحكمة أن تلم به وتمحصة وتشير إليه بما ينبىء عن أنها قطنت إليه وإطرحته بأسباب سائفة ، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع أيراداً ورداً رغم جوهريته ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٣٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٧٢٤ )

### المحكمة :

جريمة النصب - ما يجب أن يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة .

### المبدأ :

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة إثبات وقوعها من المتهم -

وكانت جريمة النصب كما هي معرفة به فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه يقصد خداعه والامتياز على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف . وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث لا أمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان البين مما سطره الحكم فيما تقدم أنه ساق ما أسنده الى الطاعن فى عبارة مرسلته - ولم يبين الطرق الاحتيالية التى استخدمها الطاعن والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليه للبضائع الى الطاعن سيما وقد أثبت الحكم فى تخصيله لأقوال المجنى عليه أنه سبق أن تعامل مع الطاعن الذى قام بمساده ما استحق عليه بانتظام ، كما أنه اذ عول على اعتراف الطاعن لم يبين مؤدى هذا الاعتراف - الامر الذى لا ينبىء عن أن المحكمة حين استعرضت الدليل على الطاعن كانت ملزمة بهذا الدليل المأما شاملا حتى يهيب لها أن تمحصه التمهيص الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى ، عليها من تحقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يترتب عليه تفويت على محكمة النقض لحقها فى مراقبة التطبيق القانونى محل الواقعة الثابتة بالحكم .

( طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٣ )

قاعدة رقم ( ٧٢٥ )

المبدأ :

ما يجب أن يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة .

### المحكمة :

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية - قد اوجبت في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التي دان بها المتهم والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات يتطلب توافرها ان يكون ثمة احتمال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية للاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كان ذلك تفويتا على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم الامر الذي يعيبه بالقصور ويتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٧٢٦ )

#### المبدأ :

ما يجب ان يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة .

#### المحكمة :

لما كانت المادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به اركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها ثبوت وقوعها من المتهم . وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتمال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية للاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية او بتخاذ اسم كاذب او انتحال صفة غير صحيحة او بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف ، وكان يبين

من مدونات الحكم المطعون فيه أنه وإن بين انتحال الطاعن لصفة غير صحيحة وهي صفة « المحامي » إلا أنه لم يبين الصلة بين هذا الفعل وبين خداع الغير والاستيلاء على أمواله فيكون مشوباً بالقصور في استظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم ، ما يتعين معه نقض الحكم والاحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٧١٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٧٢٧ )

#### المبدأ :

جريمة النصب - شروط توافرها - ما يجب أن يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة .

#### الحكمة :

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالادانة أن - يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم - وكانت جريمة النصب - كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات - تتطلب لتوافرها أنه يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف ، وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل

الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار اليها ، لما كان ذلك ، وكان يبين مما سطره الحكم فيما تقدم انه استدل على ما اسنده الى الطاعن بمجرد القول بانه اُوهم المجنى عليهما بامكان مساعدتهما فى السفر الى الخارج ، وهى عبارة مرسلة غير ظاهرة منها ان للحكمة حين استعرضت الدليل عليها كانت ملحة بهذا الليل المما شاملا حتى يهيىء لها ان تمحصه التمهيص الكافى الذى يدل على انها اقامت النقص لحقها فى مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، الامر الذى يعيبه بالقصور .

( طعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١ )

#### قاعدة رقم ( ٧٢٨ )

##### المبدأ :

جريمة النصب - شرط توافرها .

##### المحكمة :

جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات يتطلب توافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية او باتخاذ اسم كاذب او انتحال صفة غير صحيحة او بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف . وكان القانون قد قضى على ان الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب ان يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب او واقعة مزورة او نكثات الامل بحصول ربح وهمى او غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار اليها .

( طعن رقم ٧٢٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤ )

قاعدة رقم ( ٧٢٩ )

المبسدا :

تأييد مزاعم المتهم بتدخل شخص آخر كاف لعدة من الطرق -  
الاحتياطية التي تقوم عليها جريمة النصب •

الحكمة :

يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر على  
تأييد الأقوال والادعاءات المكشوبة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل  
بمعى الجانى وتدبيره وأرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق ،  
كما يشترط كذلك أن يكون تأييد الآخر فى الظاهر لادعاءات الفاعل  
تأييدا صادرا عن شخصه هو لا مجرد ترديد لأكاذيب الفاعل ومن ثم فإنه  
يجب على الحكم - على هدى ما سلف - أن يعنى ببيان واقعة النصب  
وما صدر من المتهمين فيها من قول أو فعل فى حضرة المجنى عليهم  
مما حملهم على التسليم فى مآلهم •

( طعن رقم ٧٣٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٧٣٠ )

المبسدا :

جريمة النصب - شروط توافرها •

الحكمة :

جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات  
تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه  
بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى  
يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة  
غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير بمن لا يملك التصرف •

( طعن رقم ٧٣٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٧٣١ )

#### المبدأ :

• جريمة النصب - ما يكفي لتحقيق الطرق الاحتيالية - شرطه .

#### المحكمة :

ان مجرد الاقوال - والادعاءات الكاذبة مهما بلغ قائلها في تأكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب ان يكون الكذب مصحوبا باعمال مادية او مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته .

( طعن رقم ٧٣٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٧٣٢ )

#### المبدأ :

• جريمة النصب والاحتيال - ما يجب ان يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة .

#### المحكمة :

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله « وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً من واقع محضر الضبط وجمع الاستدلالات ومن عدم حضوره ودفعه الاتهام بثمة دفاع ... » ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصراً وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى

فى بيان الواقعة والادلة بالاحالة الى محضر الضبط ولم يورد مضمونه وما اشتمل عليه من ادلة على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٧٣٣ )

المبدأ :

ماهية الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب .

المحكمة :

جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى ملك الغير ممن لا يملك التصرف . لما كان ذلك ، وكانت جريمة النصب باستعمال طرق احتيالية - لا تتحقق بمجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها فى توكيد صحتها حتى تاتر بها المجنى عليه بل يشترط القانون ان يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض بوضوح للأعمال المادية الخارجية التى استعان بها المتهم ( الطاعن ) فى تدعيم مزاعمه ولم يبين حقيقة العقد الذى حرره والذى قال الحكم عنه انه دعم كذب الطاعن وهل كان صحيحا أم مزورا وهل رعى المتهم من تحريره خداع المجنى عليه وحمله على تصديقه لسلب ماله ، وإثره فى إيهام المجنى عليه بصحة الواقعة وتسليم المبلغ للطاعن بناء عليه مما يعيب الحكم بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح ، مما يوجب نقضه وإعادة .

( طعن رقم ١٢١٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٣١/١٠/١٩٨٤ )



قاعدة رقم ( ٧٣٤ )

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ،

المحكمة :

وحيث ان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة النصب فقد شابه البطلان ، ذلك بانه خلا من بيان نص القانون الذي دان الطاعن بمقتضاه ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى اُزيل بموجبه العقاب على الطاعن ، فانه يكون باطلا . ولا يعصمه من عيب هذا البطلان ان يكون قد اثبت بعجزه انه « يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام » مادام انه لم يفصح عن تلك المواد التى اخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( طعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٥ )

قاعدة رقم ( ٧٣٥ )

المبدأ :

جريمة النصب - حكم الادانة - ما يجب ان يشتمل عليه -  
مخالفته - أثره .

### المحكمة :

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة النصب ، فقد شابه القصور فى التسبب ذلك بانه احوال فى بيان الادلة التى اخذ بها على محضر ضبط الواقعة وبلاغ المجنى عليها. دون بيان مضمونها ووجه الاستدلال بهما على ثبوت التهمة مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان القانون اوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد اغفل بيان واقعة الدعوى والظروف التى وقعت فيها واقتصر فى بيان الدليل الذى استخلص منه الادانة على قوله : « ان التهمة ثابتة قبل المتهمين من اقوالهما بمنحصر الضبط وبلاغ المجنى عليها وتعرفها على المتهمين بمنحصر الضبط وتحقيقات النيابة ومن ثم اضحى الاتهام ثابتا قبل المتهمين ويتعين معاقبتهم طبقا لمواد الاتهام » . دون ان يبين مضمون الادلة التى اخذ بها ومؤدى كل منها ، فانه يكون قاصر البيان قصورا يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٥ )

### القاعدة رقم ( ٧٣٦ )

#### المبدأ :

ما يجب ان يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة - مخالفته - اثره .

#### المحكمة :

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الشروع فى النصب قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك بانه لم

يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، كما لم يبين الأدلة التي استخلص منها الادانة مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث ان القانون أوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . واذ كان الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد اقتصر في أسبابه على قوله : « وحيث ان المحكمة ترى ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة قبله مما جاء بمحضر ضبط الواقعة الامر الذي يتعين معه معاقبته بمواد الاتهام عملا بنص المادة ٣٠٤/٢ ج ١ » . دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة ودون أن يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت التهمة التي دان الطاعن بها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٤١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٥ )

#### لقاعدة رقم ( ٧٣٧ )

##### المبدأ :

من المقرر ان من ادعى كذبا الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال له يعد مرتكباً الفعل المكون لجريمة النصب - لذ ان انتحال صفة غير صحيحة يكفى وحده لقيام ركن الاحتيال .

##### المحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة النصب قد شابه قصور في التمييز وفساد في الاستدلال فذلك بانه لم يعن ببيان اركان جريمة النصب وماهية الطرق الاحتيالية التي

اقتربنا الطاعن والذي لم يكن يعلم بواقعة الغاء التوكيل الصادر اليه وكان يتعين على المجنى عليها الاستيثاق من استمرار قيام الوكالة عند التعاقد . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده ان الطاعن اقام بناء عمارة بمدينة الاسكندرية بصفته وكيلًا عن زوجته وبمقتضى عقود مؤرخة ١٩٧١/٦/٢١ ، ١٩٧٢/٣/٥ ، ١٩٧٢/١٠/٢٠ ، ١٩٧٣/٤/١٥ ، ١٩٧٣/٩/٢٣ باع الى ..... المدعية بالحق المدني حصصا شائعة في هذا العقار بموجب التوكيل رقم ١٦٣١ لسنة ١٩٧٨ رسمى عام الاسكندرية واذا اقامت المدعية بالحق المدني دعوى صحة ونفاذ العقود الخمسة تدخلت زوجة الطاعن في الدعوى المدنية واقربت بعقد البيع الاول - وطلبت رفض الدعوى بالنسبة للعقود الاربعة الاخرى على سند من القول بالغائها التوكيل الصادر منها الى زوجها الطاعن في ١٩٧٢/٣/١ ثم خلس الحكم المطعون فيه الى ادانة الطاعن وزوجته لتوافر اركان جريمة النصب في حقهما يسلب أموال المدعية بالحق المدني بطريق الاحتيال . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان من ادعى كذب الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال له يعد مرتكباً الفعل المكون لجريمة النصب ، اذ ان انتحال صفة غير صحيحة يكفى وحده نقيام ركن الاحتيال ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن انتحاده كذبا صفة الوكالة عن زوجته وتوصل بذلك الى الاستيلاء على المبلغ موضوع الجريمة ، فانه اذ دانه بجريمة النصب يكون قد اصاب صحيح القانون ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها ان الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه من طعنه من عدم علمه بواقعة الغاء التوكيل الصادر اليه ومن ضرورة تأكيد المدعية بالحق المدني من استمرار قيام الوكالة ، وكانت هذه الامور التي ينازع فيها لا تعدو ان تكون دقوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها امام محكمة الموضوع لانها تتطلب تحقيقا ، ولا يتوخى اثاره الجدل في شأنها لأول مرة امام

محكمة النقض ، فان النعى عنى الحكم فى هذا الخصوص يكون غير  
سديد . لما كان ما تقدم ، فان لظعن برمته يكون على غير أساس متعينا  
رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٥٤٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٧٣٨ )

#### المبدأ :

جريمة النصب تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم  
على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه  
ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق لحتيالية او باتخاذ اسم  
كاذب وانتحال صفة غير صحيحة او بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك  
التصرف .

#### المحكمة :

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه  
بجريمة النصب قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب ،  
ذلك ان واقعة الدعوى - كما اثبتتها الحكم - لا تتحقق بها جريمة النصب  
لان تصرف الطاعن فى الارض التى يدعى المدعون بالحقوق المدنية  
ملكيتها - بفرض صحته - لا تتوافر به جريمة النصب اذ ليسوا هم المجنى  
عليهم الذى سلب مالهم ، هذا الى ان الحكم لم يعن ببيان اركان جريمة  
النصب التى دان الطاعن بها وماهية الطرق الاحتيالية التى اقترعها  
ومؤدى أدلة الثبوت مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه  
حصل واقعة الدعوى فى قوله « وحيث ان واقعة الدعوى تخلص فيما  
ادلى به المجنى عليهم ورثة ..... من انه بتاريخ ١٩٨٠/١/١٠  
توصل المتهم - الطاعن - الى الاستيلاء على النقود المبيعة وكان ذلك

بالاحتيال عليهم لسلب بعض ثروة والمملوكة لهم باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامهم بوجود واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن تصرف فى مال ثابت ليس مملوكا له وهى أرض مملوكة لهم وادعى كذبا بأنها مملوكة له وتوصل بهذه الطريقة من الاستيلاء على النقود .. وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليهم الثابتة بالمحضر ، ولم يدفع التهمة عن نفسه بدفع او دفاع ما ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لمادة الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ ج ) .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة بنيانا تتحقق به أركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها المحكمة بثبوت وقوعها من المتهم . وكانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات يتطلب توافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية او باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير معن لا يملك التصرف .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة فى بيان جلى مفصل ليستطاع الوقوف منه على توافر أركان جريمة النصب كما هى معرفة فى القانون . وفى بيانه لمؤدى حلة الثبوت اكتفى بالإشارة الى أقوال المجنى عليهم فى محضر الضبط دون ايراد لمضمونها - فضلا عن قصوره فى بيان الطرق الاحتياطية التى استخدمها الطاعن قبل المدعين بالحق المعنى أو المجنى عليهم - فإنه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار أركان جريمة النصب التى دان الطاعن بها ومؤدى أدلة الثبوت فيها - الامر الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم .

مما يتعين معه نقض الحكم لمطعون فيه ولاحالة دون حاجة لبحث باقى  
أوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٥١٣ نسخة ٥٧ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٧٣٩ )

#### المبدأ :

جريمة النصب - الدفاع الهام يجب على المحكمة ان ترد عليه -  
مخالفة ذلك - قصور .

#### الحكمة :

وحيث ان مما يتعاه الطاعنان عنى الحكم المطعون فيه انه اذ دانهما  
بجريمة النصب قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب  
والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه دان - الطاعنين رغم عدم توافر أركان  
الجريمة فى حقهما اذ أورد تحليلا على قيام ركن الاحتيال انهما أوهما  
المجنى عليهم بوجود مكتب للسفريات الى الخارج حال ان المكتب المذكور  
حقيقى ومقيد بالسجل التجارى طبقا لما يتطلبه القانونون على النحو  
الثابت بالمستندات المقدمة فى الدعوى فضلا عن ان المجنى عليهم حصلوا  
على ايصالات بالمبالغ المدفوعة منهم اثبت فيها الغرض من تحصيلها ،  
واذ تبين للطاعن الثانى انه كان ضحية اخر نصب عليه قام برد المبالغ  
المدفوعة الى المجنى عليهم مما تقتضى معه نية الاستيلاء عليها وهو ما  
قام عليه دفاع الطاعنين بيد أن الحكم أعرض عن تحقيقه . مما يعيبه  
بما يستوجب نقضه .

وحيث يبين من المفردات المضمومة ان الدفاع عن الطاعن الاول  
قدم مذكرة بدفاعه ضمنها انه مجرد موظف - حسن النية - بمكتب  
سفرات مشهر باسم زوجه الطاعن الثانى وانه سيق للمكتب تفسير بعض  
الاشخاص وان الطاعن الثانى كان يستعين بآخر سعودى الجنسية فى

عملية التفسير استبان له انه نصاب كما قدم الطاعن الثانى مذكرة اورد بها ان الاتفاق مع المجنى عليهم كان لتفسيرهم للخارج فقط وأنه كان ضحية من تعامل لعرض عملية التفسير اذ تبين أنه نصاب وان المبالغ التى دفعت من المجنى عليهم تحرر عنها ايصالات سلطت لهم وانتهى الى انه رد هذه المبالغ لاصحابها . ويبين من مدونات الحكم الابتدائى الذى اخذ باسبابه الحكم المطعون فيه انه وان كان قد حصل هذا الدفاع الا انه لم يعرض بالرد عليه ودان الطاعنين لمجرد القول بانتهما اوهما المجنى عليهم بوجود مكتب للتفسير للخارج قاما بطبع كانت باسمه وعنوانه وكان ما ايداه الطاعنان من دفاع - يعد- فى خصوص الدعوى المطروحة - دفاعا هاما ومؤثرا فى مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة وقد حصلته تمحيصه لتقف على مبلغ صحته او ان ترد عليه بفتا يبرز رفضه اما وهى لم تفعل مكتفية بتلك العبارة القاصرة التى اوردتها فان حكمها يكون مشوبا بالاخلاق بحق الدفاع والقصور بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

( طعن-رقم ٦٢٤٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥ )

#### قاعدة رقم (٧٤٠)

##### المبدأ :

جريمة النصب تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله .

##### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت فى كل حكم بالادانة ان يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، بيانا تتحقق به اركان الجريمة التى دان المتهم بها ، والظروف التى وقعت فيها ، والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكانت جريمة النصب كما هى معروفة فى المادة ٣٣٦ من



قانون العقوبات ، تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله ، فيقع الجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف ، وكان القانون قد نص على ان الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب ان يكون من شأنه الاتهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الامل بحصول ربح وهمى ، أو غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار اليها . لما كان ذلك ، وكان يجب على الحكم - فى جريمة النصب - ان يعنى ببيان واقعة النصب ، وما صدر من المتهم قصر فى هذا البيان - كما هو الحال فى الدعوى - كان فى ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها فى مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤١ )

##### المبدأ :

جريمة النصب تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع الجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب وانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف .

##### الحكمة :

ومن حيث ان مما ينعاه المحكوم عليه على الحكم المطعون فيه انه ادّعى بجريمة النصب قد شابه القصور فى التسييب ، ذلك بان الحكم

الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين اركان الجريمة التي دان الطاعن بها ولم يستظهر الطرق الاحتمالية التي اقترفها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، بعد ان حصل اقوال المجنى عليه بمحضر الشرطة المؤرخ ١٩٨٦/١/٥ بما مفاده انه قام بشراء سيارة من جمهورية المانيا الاتحادية بما يعادل ثلاثين الف جنية ، وانه استعان بالطاعن للقيام بترجمة عقد شرائها الا انه فوجيء بالاخير وقد تسلم السيارة وقام بشحنها الى البلاد باسم أحد اقاربه - واستعرض مراحل الدعوى وما تم في جلسات المرافعة خلص من ذلك الى قوله : « وحيث انه يبين للمحكمة مما تقدم ان التهمة ثابتة ثبوتاً يقينياً من المستندات المقدمة من المدعى بالحق المدني من عقد شراء السيارة موضوع الدعوى ومن برقية انتربول فيسادن ومن استعمال المتهمين لطرق اجتيالية ، فان التهمة تكون ثابتة في حق المتهمين وتقضي المحكمة بادانتهم عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ ج١ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت في كل حكم بالادانة ان يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه يقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية او باتخاذ اسم كاذب وانتحال صفة غير صحيحة او بالتصرف في مال الغير بمن لا يملك التصرف ، وكان القاضون قد نص على ان الطرق الاحتمالية في جريمة النصب يجب ان يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب او واقعة مزورة او احداث الامل بحصول ربح وهمي او غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار اليها . لما كان ذلك ، وكان يبين مما سطره الحكم فيما

تقدم انه استدل على ما اسنده الى الطاعن بمجرد القول بأنه استولى على سيارة اشتراها المجنى عليه من المانيا الاتحادية وهى عبارة مرسله غير ظاهر منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل عليها كانت ملمة بهذا الدليل المأما شاملا يهين لها أن تمحصه التحميص الكافى الذى يدل على انها قامت بما ينبغى عليها من تنقيح البحث لتعرف الحقيقة، ولم تستظهر فيها الطرق الاحتيالية التى اقترفها "طاعن" والصلة بين هذه الطرق وبين تسليم مال المجنى عليه ، ولما هو مقرر من أن مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة - مهتا بالغ قائلها فى تأكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق فى جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل على الاعتقاد بصحته ، هذا ويشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر على تأييد الأقوال والادعاءات المكشوفة أن يكون الشخص الآخر قد تداخل بسعى الجانى وتدبيره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق ، كما يشترط لذلك أن يكون تأييد الآخر فى الظاهر لادعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه هو لا مجرد ترديد لكاذيب الفاعل ، ومن ثم فانه يجب على الحكم على هدى ما سلف - أن يعنى ببيان واقعة النصب ، وما صدر من المتهم فيها من قول أو فعل مما حمل على التسليم فى مال المجنى عليه له ، فإذا هو قصر فى هذا البيان - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كان ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها فى مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، الامر الذى يعيبه بالقصور ويتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ٢٩٢٨ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٨٨/١٠/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤٢ )

المبدأ :

جريمة النصب تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه

ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب وانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف .

#### المحكمة :

وحيث ان مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه انه اذ دانها بجريمة النصب قد شابه القصور فى التمييز . ذلك بان الحكم لم يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به اركان الجريمة فى حق الطاعة ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه بعد ان اشار الى صحيفة الدعوى المباشرة خلص الى ادانة الطاعة فى قوله « حيث انه بمطالعة الاوراق تبين ان التهمة ثابتة قبل المتهمة الثانية بتسليمها المبلغ المبين بالايجالات وان الثابت انه قد عول على المتهمة الثانية وانها لم تنكر ان الخاتم ختمها ومن ثم ثبتت عليها التهمة . لما كان ذلك » وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . وكانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها انه يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو اتصال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه وكان القانون قد نص على ان الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب ان يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الامل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . فان الحكم المطعون فيه اذ اقتصر فى بيان الواقعة على ما أورده من عبارة مرسلة غير ظاهر منها

أركان الجريمة ، يكون معييا بالقصور في التسبب مما يوجب نقضه  
والاحتمالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٣١٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤٣ )

##### المبدأ :

جريمة النصب تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم  
على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه  
ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم  
كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير من لا  
يملك التصرف .

##### الحكمة :

وحيث أن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه  
بجريمة النصب قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك  
بأنه لم يعن ببيان أركان جريمة النصب التي دانه بها ، ولم يبين ماهية  
الطرق الاحتيالية التي اقترفها ولم يورد الأدلة التي عول عليها في  
الادانة ومؤدى هذه الأدلة والتفت عن المستندات التي قدمها رغم  
جوهريتها في نفس الاتهام المنسوب له . مما يعيب الحكم بما يستوجب  
نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر  
في بيانه لواقعة الدعوى على ما أورده من صحيفة الادعاء المباشر بما  
مؤداه أن المتهم ( الطاعن ) أوهمه بأنه سيبيع له سيارتين يملكهما  
واستولى منه على مبلغ ثمانية عشر ألف جنيه تسلم منه نقداً مبلغ  
أربعة آلاف جنيه والباقي حررت به سندات مديونية وخلص الحكم إلى  
أن التهمة ثابتة في حق الطاعن اخذ بما جاء بعريضة الادعاء المباشر  
والمستندات المقدمة من المدعى بالحق المدني - فضلاً عن أن الطاعن لم

يدفع التهمة بدفع أو دفاع . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها ، والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك للتصرف . وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده في مدوناته بيانا لواقعة الدعوى ، وما استند عليه في ثبوت التهمة في حق الطاعن ، لم يعرض لبيان العناصر المكونة للجريمة التي دان الطاعن بها ، ولم يبين الطرق الاحتيالية التي استخدمها المتهم والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليه له النقود ومستندات المديونية وهل سلمها له المجنى عليه نتيجة علاقة تعاقدية صحيحة وحقيقية أم تحت تأثير طرق احتيالية قام بها ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في استظهار توافر أركان جريمة النصب التي دانه الطاعن بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم فضلا عما تقدم قد التفت عما أبداه الطاعن من دفاع - يعد في خصوص الدعوى المطروحة - هاما ومؤثرا فيها دون أن يورده ويقسطه حقه ايرادا وردا بما يعيب الحكم من هذه الناحية أيضا . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والأحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

قاعدة رقم ( ٧٤٤ )

المبدأ :

جريمة النصب - حكم الادانة يجب ان يشتمل على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا - المراد بالتسبب المعبر .

المحكمة :

وحيث ان مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة النصب قد شابه القصور فى التسبب ذلك بان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى والظروف التى وقعت فيها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى - الذى احال اليه الحكم المطعون فيه - ان اغلب اسبابه غير مقيمة وان عبارات عديدة منها يكتنفها الابهام فى غير اتصال يودى الى معنى مفهوم كما انه محرز بخط استحيل قراءته . لما كان ذلك وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبب المعبر تحرير الاسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ولكى يحقق الغرض منه يجب ان يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقرر او افراغه فى عبارات عاملة او وصفه فى صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وان تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه النعى . لما كان ذلك وكان الحكم المذكور قد خلا فعلا من اسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التى يجب ان تحمل اسبابا والا بطلت لفقد عنصر من مقومات

وجودها قانسونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى اقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناذه الى اصل صحيح شاهد بوجوده يكامل اجزائه فقيته لاسبابه ومنطوقه . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه . ولما كان الثابت من افادة النيابة العامة المرفقة بالطعن ان الحكم المطعون فيه لم يصح حكما نهائيا بالنسبة للمحكوم عليها الاخرى فان اثر الطعن لا يمتد اليها .  
( طعن رقم ١١٧٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤٥ )

##### المبدأ :

جريمة النصب - حكم الادانة يجب ان يشتمل على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب الاعتبار .

##### المحكمة :

وحيث ان مما ينفع الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة النصب قد شابه البطلان والقصور فى التسبيب ذلك بان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الاسباب فلم يبين واقعة الدعوى والظروف التى وقعت فيها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان يبين من مطالعة الحكم الابتدائى - الذى احوال اليه الحكم المطعون فيه - ان اغلب اسبابه غير مرقى وان عبارات عديدة منها يكتنفها الابهام فى غير ما اتصل يودى الى معنى مفهوم كما انه محرز بخط استحيل قراءته ، فلما كان ذلك - وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب الاعتبار - تحرير الاسانيد والحجج



المبنى هو عليها والمنتجة هي له منسواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكن يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما تحرير مدونات الحكم بخط مقرر أو إفراغه في عبارات عامة معناه أو وصفه في صورة مجملة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استتباب تسبیب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم وإن تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه القضي . لما كان ذلك وكان التحكم المذكور قد خلا فعلا من اسبابه لاستحالة قرائتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل اسبابا . والا بطلت لفقدتها عنصريا من مقومات وجودها قانونا ، واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الاسباب التي اقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته واستحالة استناده الى اصل صحيح شامد بوجوده بكامل اجزائه فثبت لاسبابه ومنطوقه لما كان ما تقدم ، فانه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه . لما كان ذلك وكان وجه الطعن سالف الذكر وإن اتصل بالمحكوم عليها الأخرى إلا انه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بالنسبة لها قابلا للطعن فيه بالمعارضة فإن اثر الطعن فلا يمتد اليها .

( طعن رقم ١١٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٧٤٦ )

المبدأ :

جريمة النصب - حكم الادانة يجب ان يشمل على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا - المراد بالتسبیب المتغير .

الحكمة :

وحيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون انه فيه اذ ذاته بجريمة النصب قد شابه القصور في البيان ، ذلك بان خلا من بيان الواقعة المستوجبة للتصوير والظروف التي وقعت فيها .

وحيث أن يبين من مطالعة الحكم الابتدائي - الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - أن أعلنت أسبابه غير مقررؤه ، وإن عبارات عديدة منها يكتنفها الإبهام في غير اتصال يؤدي الى معنى مفهوم . لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث للقانون ، ولكي يحقق الغرض فيه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقرر أو افراغه في عبارات عامة معماة ، أو وصفه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام الصادر ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلتزامها بالحكم لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قد خلا من أسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ببطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده يكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، فإن الحكم الابتدائي يكون مشويا بالبطلان الذي يستطيل الى الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييده . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والأعادة بغير حاجة الى بحث مائر ما يثيره الطعن في طعنه . ولما كان الثابت من افادة النيابة العامة المرفق بالطعن ان الحكم المطعون فيه لم يصدر نهائيا بالنسبة للمحكوم عليها الاخرى فإن أثر الطعن لا يمتد اليها .

قاعدة رقم ( ٧٤٧ )

المبني على :

جريمة النصب - حكم الادانة يجب ان يشتمل على الاسباب التي  
بنى عليها والا كان باطلا - المراد بالتسبيب المعتبر .

الحكمة :

وحيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه  
بجريمة النصب قد شابه القصور في التسبيب ذلك فان الحكم الابتدائي  
المؤيد لاسبابه الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى والظروف التي  
وقعت فيها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم  
المطعون فيه ان اغلب اسبابه غير تقريريه وان عبارات عديدة منها  
يكتنفها الابهام في غير اتصال يؤدي الى معنى مفهوس كما انه محرز  
بخط استحيل قراءته - لما كان ذلك وكان الشارح يوجب في المادة ٣١٠  
من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى  
عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والصحيح  
المبنى عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون  
ولكى يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلي مفصل بحيث  
يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما تحرير مدونات الحكم  
بخط غير مقرأ او اقراعه في عبارات عامة معناه او وضعه في صورة  
مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحكام  
ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة  
كما صار اثباتها بالحكم وان تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه  
النقض - لما كان ذلك وكان الحكم المذكور قد خلا فعلا من اسبابه  
لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب  
ان تحمل اسبابا والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ،  
واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على

الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى تقيم عليها بطلانها تتبع  
حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناذه الى اصل صحيح شاهد بوجوده  
يكامل اجزائه بتثبيت لاسبابه ومنطوقه . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين  
نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث مائل ما يثيره  
الطاعن فى طعنه . ولما كان الثابت من افادة النيابة العامة لمرفقة  
بالطعن ان الحكم المطعون فيه لم يصبح حكما نهائيا بالنسبة للمحكوم  
عليها الاخرى فان اثر الطعن لايمتد اليها .

( طعن رقم ١١٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤٨ )

##### المبدأ :

جريمة النصب - حكم الادانة يجب ان يشتمل على الاسباب التى  
بنى عليها والا كان باطلا - المراد بالتسبيب المعتبر .

##### المسألة :

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه  
بجريمة النصب فقد شابه القصور فى التسبيب ذلك بان الحكم الابتدائى  
المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى  
والظروف التى وقعت فيها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى - الذى احوال اليه  
الحكم فيه - اورد اغلب اسبابه غير مرقو وان غبساترات تحديده منها  
يكتنفها الابهام فى غير اتصال يؤدي الى معنى مفهوم كما انه محرر بخط  
يستحيل قراءته . لما كان ذلك وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من  
قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى  
عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير لاسناد والحجج  
البنى عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع و من حيث القانون

ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقرر أو إفراغه في عبارات عامة معناه ، أو وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وان تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه النقض . لما كان ذلك وكان الحكم المذكور قد خلا فعلا من أسبابا لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب ان تحمل أسبابا والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يفيد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الاسباب التي اقيم عليها بطلانها يصبح حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه فيثبت لاسبابه ومنطوقه . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاعتادة ، بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في ظعنه ولما كان الثابت من افادة النيابة العامة المرفقة بالطعن ان الحكم المطعون فيه لم يصبح حكما نهائيا بالنسبة للمحكوم عليها الاخرى فان اثر الطعن لا يمتد اليها .

( طعن رقم ٥٥٠٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٦ )

## نظافة عامة

قاعدة رقم ( ٧٤٩ )

المبدأ :

ما يجب ان يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة - مخالفته -  
قصور .

المحكمة :

وحيث ان البين من مدونات الحكم الابتدائي الذي اخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه انه اكتفى بنقل وصف التهمة المستندة الى المطعون ضده ثم استطرد مباشرة الى القول « وحيث انه لم يدفع الاتهام بشمة دفاع مقبول فانه يتعين عقابه عملا بالمادة ١/٣٠٤ ج ١ » . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدالة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، ولما كان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وادلة الثبوت التي يقوم عليها تضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأثيره في واقعة الدعوى ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذي له وجه المصادرة على أوجه الطعن الاخرى المتعلقة بمخالفة القانون ، مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ، وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة في وجه الطعن بما يستوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٥٥٧٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ )

## قاعدة رقم ( ٧٥٠ )

### المبدأ :

صدور قانون اصلح للمتهم - أثره - وجوب تطبيقه .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قد صدر قبل صدور الحكم المطعون فيه القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٨٢ ناصا في مادته الثالثة على أن يستبدل بنص المادة الرابعة من القرار بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة ، النص الآتي : « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانونا آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ... » وكان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ قد صدر قبل صدور الحكم المطعون فيه ، وقصر عقوبة الجريمة على الغرامة التي لا تزيد على مائة جنيه ، فإنه يكون اصلح للمتهم من القانون القديم الذي كان يوجب عند القضاء بالادانة الحكم بعقوبتي الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تقل عن ثلاثين جنيتها معا ، ويكون لقانون سالف الذكر هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، اعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر واخذ المتهم بعقوبتي الحبس والغرامة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يتعين معه تصحيحه عملا بالمادة ٢/٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( ضمن رقم ٦٠٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٨ )

## قاعدة رقم ( ٧٥١ )

### المبدأ :

صدور قانون اصلح للمتهم - أثره -

### المحكمة :

لما كان ذلك وكان قد صدر قبل صدور الحكم المطعون فيه القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٢٦ من يوليو لسنة ١٩٨٢ ناصا في مادته الثالثة على أن يستبدل بنص المادة الرابعة من القرار بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة بتعديل المادة التاسعة من القانون ٣٨٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة للنص ..... فإنه يكون أصلح للمتهم من القانون القديم

( طعن رقم ٥٥٤٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥ )

### قاعدة رقم ( ٧٥٢ )

#### المبدأ :

يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بشئ عليها والاكتفاء باطلا - المراد بالتهيب المعتبر

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بشئ عليها - والاكتفاء باطلا ، والمراد بالتهيب المعتبر تحزير الامانة والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكي يحقق الغرض فيه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما افرار الحكم في عبارات عامة معممة أو وصفه في صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استتجاب تهيب الاحكام ولا يمكن لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

( طعن رقم ٥١٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٧٥٣ )

#### المبدأ :

يجب على كل حكم صادر بالادلة ان يبين الادلة التي استخلصت



منها نحكمه نبوت وضوح الجريمة من المتهم وان يذكر مؤداها حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان باطلا .

#### المحكمة :

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن كل حكم بالادانة يجب أن يبين الأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوع الجريمة من المتهم ، وان يذكر مؤداها حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان باطلا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بانحكم المطعون فيه قد اقتصر بيانه لأدلة الثبوت على قوله « وحيث أن الاتهام المسند الى المتهم ثابت قبلها وليس فى الأوراق ما ينافى ذلك الامر الذى يتعين معه القضاء بمعاقبتها طبقا لمواد الاتهام » ومن ثم فان الحكم يكون قد خلا من بيان الأدلة التى اقام عليها قضاءه بأدلة الطعنة مما يعيبه بالقصور فى التيسيب ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٧٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٧٥٤ )

#### المبدأ :

حكم الادانة - ما يجب اشتياله عليه .

#### المحكمة :

ومن حيث انه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها

وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها والا كان قاصرا ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بادانة الطباعن على قوله « وحيث ان التهمة ثابتة فى حق المتهم مما ورد بعحض الضبط واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ، كافة الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم - فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن » .

( طعن رقم ٣١٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٧٥٥ )

المبدأ :

يجب ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والادلة التى استخلصت منها المحكمة وقوعها من المتهم ، ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها - تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، والا كان الحكم قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتحليل عنونها ، بالاحالة الى محضر الضبط ، دون ان

يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة ، فانه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن .  
( طعن رقم ٢٤٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٧٥٦ )

##### المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصراً .

##### المحكمة :

لما كان ذلك وكان القانون قد اوجب في حكم الادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ ، وذلك في بيان مفصل للوقوف على ما يمكن ان يستفاد منها في مقام الرد على الدفوع الجوهرية والا كان قاصراً .  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة . لما كان ما تقدم فان الحكم يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن لآخرى .

طعن رقم ٣٠٩٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١

#### قاعدة رقم ( ٧٥٧ )

##### المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة

بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المآخذ والا كان قاصرا .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المآخذ والا كان الحكم قاصرا . وكان ما أجمله الحكم من مؤدى ما ورد فى تقرير مأمورية ضرائب الاستهلاك ومحضر الضبط لا يكفى بيانا لواقعة الدعوى على النحو الذى تطلبه القانون ، اذ انه لا يفصح عن الظروف التى أحاطت بضبط تلك الشرائط الكاسيت وعددها وأساس احتساب الرسم المقضى به ، فضلا عن عدم استظهاره دور الطاعن مع المتهمين الثانى والثالث والذين اقتضى الزامه معهما بالتضامن بالرسم والتعويض ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . لما كان ما تقدم وكان وجه الطعن وإن اتصل بالمتهمين الآخرين فى الدعوى الا انهما لا يفيدان من نقض الحكم المطعون فيه لانهما لم يكونا طرفا فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لهما أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليهما اثره .

( طعن رقم ٩٩٣ لسنة ٥٨ ق - جملة ١١/٨ ١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٧٥٨ )

#### المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بهذه تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى

استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتسح وجه استدلاله بها وسلامة  
ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة للتطبيق القانونى على  
الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب فى  
المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة  
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة  
التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها  
وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى  
على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائى لاسبابه رغم انه خلا من بيان وصف  
المحجوزات وتواريخ الحجز والبيع واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى  
مضمر الحجز ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت  
التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بما يبطله ويوجب  
نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣١٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٣ )

#### قاعدة رقم ( ٧٥٩ )

#### المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة  
بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى  
استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة  
ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة  
كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

#### المحكمة :

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد  
اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة

بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادانة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها. تمكيننا لمحنة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا واذا كان للحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الوقائع والتدليل عليها بالاحالة الى الثابت بمحضر ضبط الواقعة وعدم دفع الاتهام بدفاع مقبول دون ان يورد شيء مما تقدم ويبين وجه استدلاله به على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله مما يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ١٦١٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٥ )

قاعدة رقم ( ٧٦٠ )

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشتمل على نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، لما كان ذلك وكان كلا الحكمين الابتدائي والمطعون فيه الذي ايده قد خلا من ذكر نص القانون الذي انزل بموجبه العقاب على الطاعنين فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا ولا يعصمه من ذلك اشارته الى مسواد الاتهام مادام لم يفصح عن اخذه بها ولا يصح البطالان قول الحكم انه يتعين معاقبة المتهم بالقانون مادام لم يفصح عن نص القانون الذي حكم بموجبه ومن ثم يتعين نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٨١٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥ )

قاعدة رقم ( ٧٦١ )

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية هو من النفع الجوهري التي يجب على محكمة الموضوع ان تعرض له والا كان حكمها قاصرا .

### المحكمة :

ومن حيث ان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية في ٩ من ابريل سنة ١٩٨٥ ان محامى الطاعنين دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لوجود صلح فى الاوراق يثبت التنازل عن هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع ان تعرض له وتقسطه حقه ايرادا له وردا عليه مادام الدفاع قد تمسك به ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع ولم يقل كلمته فيه رغم اثارته امام المحكمة الاستئنافية ، فانه يكون معنيا بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن ، متعينا نقضه والاعادة فيما قضى به فى الدعوى المدنية ، ومتى تقرر ذلك فان حسن سير العدالة يقضى نقضه ايضا فيما قضى به فى شقه الجنائى حتى تعيد محكمة الموضوع نظار الدعوى برمتها ، مع الزام المطعون ضده ( المدعى بالحقوق المدنية ) المصاريف المدنية ، وذلك دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٧٦٢ )

### المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظار الدعوى لسبق الفصل فيها هو من اوجه الدفاع الجوهرية فيجب على محكمة الموضوع ان تحققه وتفصل فيه والا كان حكمها قاصرا .

### المحكمة :

ومن حيث انه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٥ ان الطاعن دفع بعدم جواز نظار الدعوى لسبق الفصل فيها فى الجنحتين رقمى ١٩٨٤/٤٠٦٦ ، ١٩٨٤/٣٥٧٣ جرح الشراعية ، ويبد أن المحكمة أصدرت حكما المطعون فيه دون أن تعرض

لهذا الدفعا ، لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى  
لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه وان صح أن يمنع من نظر  
الدعوى من جديد والحكم فيها بالادانة ، فقد كان واجبا على المحكمة  
أن تحققه وتفصل فيه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا  
بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث  
ببقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٦ )

### قاعدة رقم ( ٧٦٣ )

#### المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من أوجه الدفاع  
الجوهرية التى يجب على المحكمة الرد عليه والا كان حكمها قاسرا .

#### المحكمة :

ومن حيث أن البين من محاضر جلسات المعارضة لاستئنافية ان  
الحاضر مع الطاعنة دفع بجلسة ٢٩٨٥/٦/٢٦ بعدم جواز نظر الدعوى  
لسبق الفصل فيها فى اللجنة رقم ٣٠٢١ لسنة ١٩٨٣ بولاق ، بيد أن  
المحكمة فصلت فى الدعوى دون أن تعرض لهذا الدفع ، أو ترد عليه  
بما يقننه - لما كان ذلك - ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة  
الفصل فيها هو دفع جوهرى من شأنه اذا صح ان يهتكم التهمة فقد كان واجبا على  
المحكمة أن تحققه وتفصل فيه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون  
معيبا بالقصور ، لما يقتضى نقضه والاعادة مع الزام المطعون ضدها -  
بالحقوق المدنية والمصاريف المدنية - بغير حاجة الى بحث ببقى أوجه  
الطعن .

( طعن رقم ٨٩١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٦ )



قاعدة رقم ١ ٧٦٤

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من أوجه الدفاع  
الجوهرية التي يجب على المحكمة الرد عليه والا كان حكمها قاصرا .

المحكمة :

ومن حيث ن البين من محضر جلسة المحاكمة الابتدائية بتاريخ  
١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ . المدافع عن الطاعن دفع بعدم جواز نظر  
الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجلسة رقم ١٣١٧ لسنة ١٩٨٤ تلا التي  
حكم فيها بالبراءة في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ ولكن محكمة أول درجة  
قضت بادتاة الطاعن دون أن تعرض البتة بهذا الدفاع كما خلت مدونات  
الحكم المطعون فيه من الإشارة اليه على لرغم من أنه قد أصبح وقع  
مسطورا قائما مطروحا على محكمة ثانية درجة عند نظر الاستئناف .  
لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيه  
هو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنيائه على  
سبق الفصل فيها فقد كان واجبا على محكمة ان تحققه وتفصل فيه .  
اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيب بالقصور بما يقتضى نقضه  
والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث على وجه الطعن .  
( طعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٥٨ و - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧ )

قاعدة رقم ١ ٧٦٥

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من أوجه الدفاع  
الجوهرية التي يجب على المحكمة الرد عليه والا كان حكمها قاصرا .

المحكمة :

ومن حيث ن البين من حكمه . المدعي فيه أنه قضى في منظومه  
عص الدفع بعدم جواز نظر الدعوى - ع : فصل فيها ويجوز نظرها

دون أن يعرض في مدوناته لهذا الدفع أو يرد عليه بما ينفيه . لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام وتجوز اثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وكان البين مما جرى به منطوق الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أقام دفاعه على هذا الدفع ، مما كان لازمه أن تعرض له المحكمة في مدونات حكمها فنقضته حقه ايرادا له وردا عليه - أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر للطعن .

( طعن رقم ٩٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٤ )

## نقض

اولا - الخصوم فى الطعن

ثانيا - اجراءات الطعن بالنقض

١ - ميعاد الطعن بالنقض

٢ - التقرير بالطعن بالنقض

٣ - اسباب الطعن بالنقض

٤ - الكفالة

ثالثا - المصلحة فى الطعن بالنقض

رابعا - اسباب الطعن بالنقض

خامسا - ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام

سادسا - نظر الطعن بالنقض

سابعا - سلطة محكمة النقض

ثامنا - اثر الحكم فى الطعن بالنقض

تاسعا - سقوط الطعن بالنقض

أولا

الخصوم في الطعن بالنقض

قاعدة رقم ( ٧٦٦ )

المبدأ :

سكت التوكيل عن حق الوكيل في الطعن بطريق النقض بالنيابة  
عن الموكل - إثـره .

المحكمة :

حيث ان الاستاذ ..... المحامي قرر بصفته نائبا عن الاستاذ  
..... المحامي الموكل عن المحكوم عليه بالطعن بالنقض في الحكم  
الصادر ضد هذا الاخير ، ولما كان التوكيل المرفق بتقرير الطعن سابق  
في التاريخ على الحكم المطعون فيه وبعد ان ورد بصيغة التعميم في  
التقاضى ، عاد فخصص بنص صريح أمورا معينة أجاز للوكيل القيام  
بها بالنيابة عن الموكل ولم يذكر بين هذه الامور الطعن بطريق النقض  
فان مفهوم هذا ان ما سكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص  
يكون خارجا عن حدود الوكالة . ويكون من المتعين عدم قبول هذا  
الطعن شكلا ومصادرة الكفالة .

( طعن رقم ٣٤٢ لسنة ٥٤ ق - جملة ١٣/١١/١٩٨٤ )

قاعدة رقم ( ٧٦٧ )

المبدأ :

طعن بالنقض - توقيعه من الطاعن وهو ليس من المحامين المقبولين  
امام محكمة النقض - اثـره .

المحكمة :

لما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة  
النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد ان نصت على وجوب  
التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه في اجل غايته اربعون يوما من  
تاريخ الحكم الحضورى ، اوجب في فقرتها الاخيرة بالنسبة الى

الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة ' أن يوقع اسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وكان البين مما تقدم أنه فضلا عن أن مذكرة أسباب الطعن قد خلت مما يفيد ايداعها في الميعاد القانوني ، فإنها وقعت من الطاعن وهو ليس من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ، ومن ثم تكون باطلة وغير ذات اثر في الخصومة ويتعين لذلك التقرير بعدم قبول الطعن .

( طعن رقم ٧٨٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٧٦٨ )

المبدأ :

من المقرر أنه لا يجوز الطعن في الحكم الا من المحكوم عليه .

المحكمة :

من حيث أنه لما كان من المقرر أنه لا يجوز الطعن في الحكم الا من المحكوم عليه ، وكان هذا الطعن قد قرر به من محام بإدارة قضايا الحكومة لم يفصح - في التقرير - عن صفته في الطعن في الحكم ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ، ولا يغير من ذلك أن تكون أسباب الطعن قد تضمنت ما يفيد أنها مقدمة من وزير المالية بصفته الرئيس الاعلى لمصلحة الجمارك كمدعى مدعى مادام أنه لم يثبت صراحة في تقرير الطعن أن من قرر به كان نائبا عنه ، وذلك لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ، وأنه لا يجوز تكملة أي بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه . ومن ثم يكون الطعن حريا بعدم القبول .

( طعن رقم ٥٠٧٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٧٦٩ )

المبدأ :

لا يجوز الطعن في الحكم الا من المحكوم عليه .

### المحكمة :

من حيث انه لما كان من المقرر انه لا يجوز الطعن فى الحكم الا من المحكوم عليه ، وكان هذا الطعن قد قرر به من الاستاذ ..... المحامى دون ان يفصح فى التقرير عن صفته فى الطعن فى الحكم ، فان الطعن يكون قد قرر به من غير ذى صفة ، لا يغير من ذلك ان تكون اسباب الطعن قد تضمنت ما يقيد انها مقدمة من وزير المالية بصفته الرئيس الاعلى لمصلحة الجمارك كمدعى مدنى مادام انه لم يثبت صراحة فى تقرير الطعن ان من قرر به كان نائباً عنه ، وذلك لما هو مقرر من ان تقرير الطعن هو ورقة شكلية من اوراق الاجراءات التى يجب ان تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدر العمل الاجرائى عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانوناً ، وأنه لا تجوز تكملة اى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ، ومن ثم يكون الطعن حرياً بعدم القبول .

( طعن رقم ٥٠٨٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٧٧٠ )

### المبدأ :

من المقرر انه لا يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن فى دفعه ومناط توافر هذه الصفة ان يكون طرفاً فى الحكم المطعون فيه وان يكون هذا الحكم قد اضر به .

### المحكمة :

حيث انه عن الطعن المقدم من الطاعن الاول - ..... - فانه من المقرر انه يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن فى رفعه ومناط توافر هذه الصفة ان يكون طرفاً فى الحكم المطعون فيه وان يكون هذا الحكم قد اضر به . ولما كان البين من الاوراق ان الطاعن الاول لم يختصم فى الدعوى المدنية أمام محكمة اول درجة بسبب قصره ولم يقضى عليه بشئ فى هذه الدعوى وانما اختصم فيها المسئولان عن الحقوق المدنية ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى - بعد نقض الحكم الاول فى خصوص الدعوى المدنية فى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى المدنية المقامة على الطاعن الثالث المسئول عن الحقوق المدنية الذى استأنف الحكم الابتدائى وليس الطاعن الاول طرفاً فيه ولا يغير من ذلك ان تكون المحكمة الاستئنافية قد قبلت استئناف الطاعن

الاول للحكم الصادر فى الدعوى المدنية ذلك أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للطعن حقا فى الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى انتفت صفته فى الطعن عليه ابتداء بطريق الاستئناف مادام أنه فى واقع الامر ليس خصما فى الدعوى المدنية ولم يلزمه الحكم بشئ ومن ثم فإن الطعن المقدم من الطاعن الاول يكون قد أفصح عن عدم قبوله شكلا للتقريريه من غير ذى صفة .

وحيث أنه عن الطعن المقدم من الطاعن الثانى - ..... - المسئول عن الحقوق المدنية - فإن الثابت من الاوراق والمفردات المضمومة أنه لم يمتانف الحكم الابتدائى الذى ألزمه بالتعويض ومتى كان هذا الحكم قد صار انتهائيا بقبوله ممن صدر عليه أو بتقويضه على نفسه استئنافه فى ميعاده فقد حاز قوة الامر المقضى ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض والعلة فى ذلك أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن على الاحكام وانما هو طريق استثنائى لم يجزه الشارع الا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الاحكام النهائية فى القانون فاذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف - وهو طريق عادى - حيث كان يسعه استدراك ما شاب الحكم من خطأ فى الواقع أو فى القانون لم يجوز له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض ومن ثم فإن الطعن المقدم من الطاعن الثانى يكون غير جائز مع مصادرة الكفالة الواحدة المودعة منه ومن الطاعن الاول .

وحيث أنه عن الطعن المقدم من الطاعن الثالث - فإن الثابت بالاوراق أن محامى هيئة قضايا الدولة بدمياط قرر بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه غير أنه لم يفصح - فى تقرير الطعن - عن صفته فى الطعن فى الحكم ولا يغنى فى هذا الصدد أن تكون اسباب الطعن قد تضمنت ما يفيد أنها مقدمة من الطاعن الثالث محافظ دمياط بصفته كمستول عن الحقوق المدنية - مادام أنه لم يثبت صراحة فى تقرير الطعن أن من قرر به كان نائبا عنه لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من اوراق الاجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الاجرائى ممن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا فلا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بتحليل خارج عنه غير مستمد منه ومن ثم يكون الطعن المقدم من الطاعن الثالث قد أفصح عن عدم قبوله شكلا مع الزام الطاعن الاخير والطاعنين الاول والثانى المصاريف المدنية .

( طعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢ )

قاعدة رقم ( ٧٧١ )

المبدأ :

لا يجوز الطعن بطريق النقض الا من المحكوم عليه - مفاد ذلك .

الحكمة :

حيث انه يبين من مطالعة التقرير بالطعن أن محامي الحكومة الذي قرر بالطعن لم يفصح في التقرير عن صفته في الطعن في الحكم وكان من المقرر أنه لا يجوز الطعن في الحكم الا من المحكوم عليه - فان الطعن قد قرر به من غير ذي صفة ، ولا يغير من ذلك أن تكون اسباب الطعن قد تضمنت أنها مقدمة من وزير المالية بصفته الرئيس الاعلى لمصلحة الجمارك كمدعى مدنى - ما دام انه لم يثبت صراحة في تقرير الطعن أن من قرر به كان نائبا عنه ، وذلك لما هو مقرر أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية باعتبارها السند التوحيد الذي يشهد بصور العمل الاجرائى عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا وأنه لا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بخليل خارج منه غير مستمد منه ومن ثم يكون الطعن قد أقصح عن عدم قبوله شكلا .

( طعن رقم ٦٦٧٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٧٧٢ )

المبدأ :

عدم تقديم التوكيل الرسمى يحول الطعن بطريق النقض نيابة عن المحكوم عليه يجعل الطعن غير مقبولا شكلا .

الحكمة :

من حيث ان المحامي الذي قرر بالطعن بطريق النقض لم يقدم التوكيل الذي يخوله الطعن نيابة عن المحكوم عليه وهو ما لا يغنى عنه تقديم صورة ضوئية من التوكيل ذلك أنه لا حجية لها في الاثبات ومن ثم فان الطعن يكون مفصما عن عدم قبوله شكلا .

( طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٦ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٦ )

( طعن رقم ٣٧٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٩٨٠ : ٢٤ )



- ( طعن رقم ٦٢٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢ )  
( طعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ )  
( طعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧ )  
( طعن رقم ٣٧٢٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧ )  
( طعن رقم ٤٥٤٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٥ )  
( طعن رقم ٧١٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٥ )  
( طعن رقم ٥١٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤ )  
( طعن رقم ٥٨٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ )  
( طعن رقم ٥٩٣٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ٧٧٣ )

المبدأ :

عدم تقديم نص التوكيل الاساسي يخول حق الطعن بالنقض نيابة عن  
المحكوم عليه - اثره .

- التقرير بالطعن بطريق النقض وينداع الاسباب بعد الميعاد المحدد  
لقانونا - اثره .

الحكمة :

لما كان من قرر بالطعن بصفته وحيد عن المحكوم عليه لم يقدم اصل  
التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه للتبين من صفته ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧ غير ان المحكوم عليه لم  
يقرر فيه بالطعن بطريق النقض ويقدم اسبابه الا بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٠  
بعد فوات الميعاد القانوني - متعللا بعذر المرض الذي حال بينه وبين  
شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومستندا في ذلك الى  
شهادة طبية لا تطعن اليها المحكمة ومن ثم فان التحكم المطعون فيه  
يكون قد صدر صحيحا يحسب ميعاد الطعن فيه ويقذف به الاسباب من تاريخ  
صدوره ، ولما كانت المحكمة لا تطعن كذلك للشهادة الطبية التي  
استند اليها الطاعن تبريرا لتراخيه في التقرير بالطعن وتقديم الاسباب  
فان الطاعن يكون قد فوت الميعاد المقرر للطعن وتقديم الاسباب بغير  
عذر مقبول ويكون الطعن فضلا عن التقرير به من غير ذي صفة قد قرر  
به واودعت اسبابه بعد الميعاد المحدد في القانون متما يفصح عن عدم  
قبوله شكلا .

( طعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٤ )

قاعدة رقم ( ٧٧٤ )

المبدأ :

الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى مصلحته وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا توكله يخوله هذا الحق .

المحكمة :

من حيث أن الاستاذ / ..... المحامي قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته نائبا عن المدعى بالحقوق المدنية ، بيد أنه لم يقدم التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه للتثبيت من صفته وإنما قدم صورته الضوئية وهي غير معتمدة رسميا . ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا منه توكله يخوله ذلك الحق ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ، ويتعين القضاء بعدم قبوله شكلا مع مصادرة الكفالة طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وإلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

( طعن رقم ٣٩٩٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٧ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥ )

( طعن رقم ٢٩٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨ )

( طعن رقم ٥٥١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٦ )

( طعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣ )

( طعن رقم ١١٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥ )

( طعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ )

( طعن رقم ٥٩٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

( طعن رقم ٧٥٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣ )

( طعن رقم ٣٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٦ )

( طعن رقم ٤٣٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣ )

( طعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

( طعن رقم ٤٢٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٥ )

- ( طعن رقم ۸۲۵۷ لسنة ۵۴ ق - جلسة ۱۹۸۵/۲/۵ )  
( طعن رقم ۴۴۸ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۵/۲/۲۰ )  
( طعن رقم ۶۰۱ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۵/۴/۲ )  
( طعن رقم ۲۳۲۵ لسنة ۵۴ ق - جلسة ۱۹۸۵/۴/۴ )  
( طعن رقم ۸۹۲ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۵/۵/۱۶ )  
( طعن رقم ۲۴۱۳ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۶/۱۰/۷ )  
( طعن رقم ۳۹۴۹ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۶/۱۱/۲۴ )  
( طعن رقم ۳۵۳۴ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۶/۱۱/۲۴ )  
( طعن رقم ۴۴۲۸ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۶/۱۱/۲۴ )  
( طعن رقم ۱۶۴۴ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۶/۱۱/۲۴ )  
( طعن رقم ۳۵۸۶ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۶/۱۱/۲۴ )  
( طعن ۴۶۳۸ لسنة ۵۴ ق - جلسة ۱۹۸۶/۱۲/۲۹ )  
( طعن رقم ۳۷۴۱ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۶/۱۲/۳۰ )  
( طعن رقم ۵۶۷۴ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۱۲ )  
( طعن رقم ۴۷۶۹ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۶ )  
( طعن رقم ۴۶۰۵ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱/۲۶ )  
( طعن رقم ۶۲۶۸ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۲ )  
( طعن رقم ۵۸۴۵ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۵ )  
( طعن رقم ۴۵۳۹ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۳۰ )  
( طعن رقم ۴۳۹۰ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۷/۳/۳۰ )  
( طعن رقم ۲۱۰۲ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۷/۴/۲۷ )  
( طعن رقم ۲۱۰۶ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۷/۴/۲۷ )  
( طعن رقم ۲۱۹۴ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۷/۴/۲۷ )  
( طعن رقم ۲۸۶۸ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۷/۴/۲۷ )  
( طعن رقم ۳۷۲۴ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۷/۴/۲۷ )  
( طعن رقم ۶۹۶۶ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۷/۵/۱۸ )  
( طعن رقم ۴۸۲۸ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۷/۵/۲۵ )  
( طعن رقم ۳۰۷۰ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۷/۶/۱۵ )  
( طعن رقم ۴۵۵۸ لسنة ۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۷/۶/۱۵ )  
( طعن رقم ۳۸۱۶ لسنة ۵۷ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۱۴ )  
( طعن رقم ۷۵۲۸ لسنة ۵۶ ق - جلسة ۱۹۸۷/۱۲/۱۴ )  
( طعن رقم ۵۸۷ لسنة ۵۷ ق - جلسة ۱۹۸۸/۱/۴ )  
( طعن رقم ۴۳۶۷ لسنة ۵۷ ق - جلسة ۱۹۸۸/۲/۱۴ )  
( طعن رقم ۱۵۴۵ لسنة ۵۷ ق - جلسة ۱۹۸۸/۳/۲۱ )

- ( طعن رقم ١٦٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣١ )  
( طعن رقم ٥٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٠ )  
( طعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٣٠ )  
( طعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٣١ )  
( طعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٣١ )  
( طعن رقم ٥٤١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٣١ )  
( طعن رقم ٢٧٦٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٩ )  
( طعن رقم ٣٦٧٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٦ )  
( طعن رقم ٢٧٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٦ )  
( طعن رقم ٣٦٦٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٦ )  
( طعن رقم ٢٧٥٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢ )  
( طعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٩ )  
( طعن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٩ )  
( طعن رقم ٥٦٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٣٠ )  
( طعن رقم ٣٩٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠ )  
( طعن رقم ٣٥٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠ )  
( طعن رقم ٥٥٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ )  
( طعن رقم ٥٧٣٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ )  
( طعن رقم ٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ )  
( طعن رقم ٥٧٣٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ )  
( طعن رقم ٣٣١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٤ )  
( طعن رقم ٣٢٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٨ )  
( طعن رقم ٦٢٤٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٤ )  
( طعن رقم ٣٦٨٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١ )  
( طعن رقم ٧١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١ )

## ثانياً

### اجراءات الطعن بالنقض

#### ١ - ميعاد الطعن بالنقض

قاعدة رقم ( ٧٧٥ )

المبدأ :

الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة وأن لمحكمة النقض أن تقدر الدليل المثبت لعذر الطاعن فتأخذ به أو تطرحه حسبما تطمئن إليه .

المحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى أيضاً على أن الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، وأن لمحكمة النقض أن تقدر الدليل المثبت لعذر الطاعن ، فتأخذ به أو تطرحه حسبما تطمئن إليه ، وكانت هذه المحكمة بما لها من سلطة تقدير الدليل المقدم إليها من الطاعن لاجبات عذره لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة لأنها لم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في العلاج الفترة التي حدثت الشهادة مبدأها ونهايتها ، هذا فضلاً عن أن الثابت من الأوراق أن الطاعن تخلف عن شهود أية جلسة من جلسات المحاكمة التي نظرت فيها الدعوى ابتدائياً واستئنافياً مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم أسبابه بعد انقضاء الميعاد المحدد في القانون محسباً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - دون عذر مقبول - فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

( الطعن رقم ٢٧٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )

قاعدة رقم ( ٧٧٦ )

المبسدا :

ميعاد التقرير بالطعن بالنقض - شهادة مرضية - تقديرها -  
موضوعي .

الحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى أيضا على أن الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، وأن محكمة النقض أن تقدر الدليل المثبت لعذر الطاعن ، فتأخذ به أو تطرحه حسبما تظنن إليه ، وكانت هذه المحكمة بما لها من سلطة تقدير الدليل المقدم إليها من الطاعنين لاثبات عذرهما ، لا تظنن إلى صحة ما ذهب إليه ، وتطرح الشهادتين المقدمتين منهما إذ أنهما لم تشيرا إلى أن الطبيب الذي حررهما كان يقوم بعلاج الطاعنين منذ بدء مرضهما وأنه استمر في العلاج في الفترة المحددة بدايتها ونهايتها بكلتا الشهادتين ، هذا فضلا عن أن الثابت من الأوراق أن الطاعنين تخلقا عن شهود أية جلسة من جلسات المحاكمة التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستئنافيا مما ينم عن عدم جدية هاتين الشهادتين ، لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لا ينازعان في سيق علمهما بتاريخ الجلسة الصادر فيها الحكم المطعون فيه ولم يقررا بالطعن بالنقض إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - دون عذر مقبول - فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

( المطعون رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٧٧٧ )

المبسدا :

ميعاد التقرير بالطعن بالنقض - الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها

دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة وللمحكمة  
النقض أن تقدر الدليل المثبت لعذر الطاعن .

### المحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى أيضا على أن الشهادة المرضية  
لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع  
كسائر الأدلة ، وأن لمحكمة النقض أن تقدر الدليل المثبت لعذر الطاعن ،  
فتأخذ به أو تطرحه حسيما تطمئن اليه ، وكانت هذه المحكمة بما لها من  
سلطة تقدير الدليل المقدم اليها من الطاعن لاثبات عذره ، لا تطمئن الى  
صحة ما ذهب اليه ، وتطرح الشهادة المقدمة منه إذ أنها لم تشر الى أن  
الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر  
فى العلاج فى الفترة المحددة بدايتها ونهايتها بالشهادة ، هذا فضلا عن  
أن الثابت من الاوراق أن الطاعن تخلف عن شهود أية جلسة من جلسات  
المحاكمة التى نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستئنافيا مما ينم عن عدم  
جدية هذه الشهادة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع فى سبق علمه  
بتاريخ الجلسة الصادر فيها الحكم المطعون فيه ولم يقرر بالطعن الا بعد  
انتهاء الميعاد المحدد فى القانون محسوبا من تاريخ الحكم المطعون فيه ،  
دون عذر مقبول ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

( الطعن رقم ٢٤٥٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٧٧٨ )

#### المبدأ :

الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن ولبداء الاسباب لا تكون  
مجدية فى امتداد ميعاد الطعن .

#### المحكمة :

الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن ولبداء الاسباب  
لا تكون مجدية فى امتداد ميعاد الطعن - وإذا كانت الشهادة المقدمة من

الطاعة محررة بعد إنتضاء الميعاد المحدد. فى نفقرة الاولى من المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوما من تاريخ صدور الحكم الحضورى دنىاً لا تكسب الطاعة حقاً فى امتداد الميعاد - ولا يغير من ذلك ما هو مؤش به على هامش الحكم من وروده فى يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٩ لان الثابت على الحكم بما يقيد ايداعه ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصنورة لا يجرى بدوره على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أيضاً - فى نفى حصول هذا الايداع فى الميعاد القانونى .

( طعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٦/١١ )

### قاعدة رقم ( ٧٧٩ )

#### المبدأ :

صدور قرار المحكمة بحجز الدعوى للحكم فى مواجهة المتهم - اثره .

#### المحكمة :

لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية انه بجلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ حضر الطاعن وأبدى دفاعه ثم قررت المحكمة حجز الدعوى لاصدار حكمها فيها لجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ثم مد أجل الحكم لجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ثم لجلسة ٨ يناير سنة ١٩٨٠ حيث اصدرت حكمها حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس. لما كان ذلك ، وكان واجب الخصم يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة الى اخرى حتى يصدر الحكم فيها ، وكان الثابت ان الدعوى نظرت فى حضور الطاعن ثم صدر قرار بتأجيل للنطق بالحكم لاول مرة فى مواجهته فان الحكم الصادر فى الدعوى يكون حضوريا حتى ولو لم يحضر



الطاعن بجلسة النطق به ، ويسرى ميعاد الطعن فيه بطريق النقض وايداع الاسباب التى يبنى عليها من تاريخ صدوره عملا بنص المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( طعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلصة ١٩٨٢/٥/٤ )

### قاعدة رقم ( ٧٨٠ )

المبدأ :

عدم تقرير الطاعن بالطعن بالنقض الا بعد انتهاء الميعاد فى القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون عذر مقبول - اثره .

المحكمة :

قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى وأن لمحكمة النقض أن تقدر الدليل المثبت لعذر الطاعن فتأخذ به أو تطرحه حسبما تطمئن اليه وكانت هذه المحكمة بما لها من سلطة تقدير الحليل المقدم اليها من الطاعن لاثبات عذره لا تطمئن الى صحة ما ذهب اليه وتطرح الشهادة الطبية المرفقة بأسباب طعنه والتي تصاند اليها لتبرير تخلفه عن التقرير بالطعن فى الميعاد . ذلك أنها حررت عن أمر مستقيل غير مقضوع بحدوثه ولم يقب أن الطاعن قد لزم الفرائض خلال المدة المحددة فيها خاصة وأن تقريره بالطعن جاء خلال فترة المرض المزعوم بها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقرر بالطعن الا بعد انتهاء الميعاد المحدد فى القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون عذر مقبول . ومن ثم فإنه يتعين الحكم بعدم قبوله شكلا مع مصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٧٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلصة ١٩٨٢/٦/٨ )

قاعدة رقم ( ٧٨١ )

المبدأ :

مرض المحامي عن الطاعن • أثره •

المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٨١ فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٤ من أغسطس سنة ١٩٨١ - في الميعاد - بيد أن الأسباب التي بنى عليها طعنه لم تودع إلا بتاريخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٨١ ، بعد قوات الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى ، ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً ، إذ لا يشفع للطاعن في تجاوزه الأجل المعين قانوناً لتقديم أسباب طعنه ما تعلل به محاميه الموقع على الأسباب من أنه كان مريضاً - لمدة لم يتيسر له خلالها تحرير أسباب الطعن ، لأن ذلك - بفرض صحته - لا يوفر لدى الطاعن عذراً قهرياً يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد ، لما هو مقرر من أن مرض المحامي عن الطاعن لا تأثير له في الميعاد المحدد في القانون للطعن ، لأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا المحامي عنه ، فإذا لم يقدم الأسباب في الميعاد فلا يقبل منه الاعتذار عن التأخير بمرض محاميه ••

( طعن رقم ٧٢٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٧٨٢ )

المبدأ :

تجاوز ميعاد التقرير بالطعن وإيداع الأسباب - عذر - أثره •

### المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٣ من يونيو سنة ١٩٨٠ باعتبار المعارضة كان لم تكن ، بيد أن المحكوم عليه لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٣ . كما لم يقدم أسباب طعنه إلا في هذا التاريخ متجاوزاً بذلك في التقرير بالطعن - وتقديم الأسباب الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . واعتذر الطاعن بأن تخلفه عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية كان بسبب سفره إلى الاقطار العربية . ولما كان السفر برادة المعارض ولغير ضرورة ملحة اليه ودون عذر مانع من عودته لحضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لا يعتبر سبباً خارجاً عن إرادة المعارض يعذر معه في التخلف عن الحضور . لما كان ذلك وكان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة ييسداً كالحكم الحضورى من يوم صدوره طالما أن عدم حضور المعارض بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة لم يكن لسبب لا دخل لارادته فيه وكان الطعن بطريق النقض قد تم التقرير به بعد الميعاد فإن الطعن يفصح عن عدم قبوله شكلاً .

( طعن رقم ٧٢٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ )

قاعدة رقم ( ٧٨٣ )

### المبدأ :

جدية الشهادة المرضية - تفسيره .

### المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه صدر باعتبار معارضة الطاعن الاستثنائية كان لم تكن ، في السادس والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٧٨ بيد أنه لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض ولم يودع أسبابه إلا في الأول من يونيو سنة ١٩٨١ متجاوزاً بذلك في التقرير بالطعن وإيداع الأسباب الميعاد

القانونى المقرر فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ واعتصم بالمرض كعذر قهرى حالا دونته وشهود الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ودون التقرير بالطعن وايداع الاسباب فى الميعاد القانونى واستدل على ذلك بشهادة طبية مؤرخة اول يونيه سنة ١٩٨١ تشير الى انه « وجد عنده خشونة بالفقرات القطنية بالظهر مع التهاب بالعصب الوركى ... يعالج مع ملازمة للفرائض وتكرار العلاج من ٢٦/١٠/١٩٧٨ حتى ١/٦/٨١ لما كان ذلك وكانت هذه المحكمة منعقدة بهيئة غرفة مشورة لا تطمئن الى صحة ما ذهب اليه الطاعن وتطرح الشهادة الطبية المرفقة باسباب طعنه والتى يتسند اليها لتبرير عذره « لما هو ثابت من محضر التوثيق على التوكيل رقم ١٤٣٢ لسنة ١٩٨١ المرفق باوراق الطعن ان الطاعن انتقل الى مكتب التوثيق في ٣٠/٥/١٩٨١ وبصم امام الموثق مما عفاه انه لم يلزم الفرائض خلال الفترة المنصوص عليها فى الشهادة الطبية فضلا عن ان تخلف الطاعن حضور جميع جلسات المحاكمة امام الدرجتين - ينم عن عدم جدية تلك الشهادة ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم اسبابه بعد انقضاء الميعاد المحدد فى القانون مصصويا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وذلك دون عذر مقبول فان الطعن يفصح عن عدم قبوله شكلا .

( طعن رقم ٧٤٥٨ لسنة ٥٣ ق - جملة ١٢/٦/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٧٨٤ )

#### المبدأ :

عدم ايداع الحكم ولو كان صادرا بالبراءة فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره - اثره - عليه :

#### الحكمة :

من المقرر ان عدم ايداع الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة فى خلال

ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذرا ينشأ عنه امتداد الاجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الاسباب اذ كان يسعى التمسك بهذا السبب وحده وجها لابطال الحكم بشرط أن يتقدم به في الميعاد الذي حدده القانون وهو اربعسون يوما وليس كذلك حال النياية العامة فيما يتعلق بأحكام البراءة التي لا تبطل لهذه العلة بالنسبة الى الدعوى الجنائية ذلك بأن التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان المقرر في حالة عدم توقيع الاحكام الجنائية في خلال ثلاثين يوما من النطق بها لا ينصرف البتة الى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية اذ أن مؤدى علة التعديل - وهو ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون الا يضر المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل لارادته فيه - وهو أن مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النياية العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع اسبابه في الميعاد المحدد قانونا ، أما اطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للاصل للعام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فيبطل اذا مضت ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه . لما كان ما تقدم فانه كان من المتعين على الطاعن - وهو المدعى بالحقوق المدنية - أن يحصل على الشهادة المثبتة لعدم حصول ايداع الحكم في الميعاد المذكور وأن يبادر بالطعن وتقديم الاسباب تاسيسا على هذه الشهادة في الاجل المحدد . اما وهو قد تجاوزه في تقديم الاسباب ولم يقدّم به عذر يبرر هذا التجاوز فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

( طعن رقم ٨٢٦٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥ )

قاعدة رقم ( ٧٨٥ )

المبدأ :

امتداد ميعاد التقرير بالطعن بالنقض - في حالة طعن النياية في حكم البراءة - شرطه .

### المحكمة :

لا يجدى النيابة العامة الاستناد في تبرير تجاوز هذا الميعاد الى ما تاتر به على هامش ورقة الحكم من ورود في اليوم التاسع عشر من فبراير سنة ١٩٨٤ ، وكذلك الى ما أثبت بالشهادة الصادرة من قلم الكتاب بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٤ من ورود الحكم بذات التاريخ ، ذلك بأن امتداد ميعاد الطعن وتقييم الاسباب المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ٣٤ سالفة البيان مشروط - وعلى ما نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة - بأن تكون الطاعنة قد حصلت على شهادة بعدم ايداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، وعندئذ يقبل الطعن واسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان الطاعنة بايداع الحكم قلم الكتاب ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن للشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يودع في الميعاد ، ينبغي أن تكون على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه يوم صدورها ، فإن الشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة يوم ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٤ ، لا تفيد ، لان قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه لم يجعل لقلم الكتاب الاختصاص ببيان تاريخ ورود الحكم في مقام طلب ابطاله ، بل قصر ابطاله على مجرد اثبات وجود الحكم أو عدم وجوده في القلم المذكور محررة اسبابه وموقعا عليها ممن أصدره وقت تحرير الشهادة -

( طعن رقم ٢٣١٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢ )

### قاعدة رقم ( ٧٨٦ )

### المبدأ :

ابتداء ميعاد الطعن وتقديم الاسباب المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشروط على ما نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة بأن تكون النيابة العامة قد حصلت على شهادة بعدم ايداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما

من تاريخ صدورهِ وعندئذ يقبل الطعن واسبابه خلال عشرة ايام من تاريخ اعلان الطاعنة بايداع الحكم قلم الكتاب - مفاد ذلك .

### المحكمة :

من حيث ان الحكم المطعون فيه ، القاضى ببراءة المتهم ( المطعون ضده ) مما أسند اليه ومصادرة بذور النباتات المخدرة المضبوطة صدر بتاريخ ٧ من يناير سنة ١٩٨٤ فقررت النيابة العامة ( الطاعنة ) الطعن فيه بطريق النقض فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٤ وقدمت الاسباب فى ذات التاريخ متجاوزة فى التقرير بالطعن وتقديم الاسباب الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يجدى النيابة الطاعنة الاستناد فى تبرير تجاوزها هذا الميعاد الى الشهادة المقدمة الصادرة من قلم الكتاب بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٤ ، ذلك ان ابتداء ميعاد الطعن وتقديم الاسباب المنصوص عليه فى الفقرة الاولى من المادة ٣٤ سالفة البيان مشروط ، على ما نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة ، بأن نكون الطاعنة قد حصلت على شهادة بعدم ايداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، وعندئذ يقبل انطعن واسبابه خلال عشرة ايام من تاريخ اعلان الطاعنة بايداع الحكم قلم الكتاب ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان الشهادة التى يعدها فى هذا الشأن ينبغى ان تكون على السلب ، أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها ، واذن فالشهادة الثابت بها ان الحكم ورد للمحكمة يوم ٩ فبراير سنة ١٩٨٤ لا يفيد ، لان قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٣١٢ منه لم يجعل لقلم الكتاب للاختصاص ببيان تاريخ ورود الحكم بل قصر اختصاصه على مجرد اثبات وجود الحكم او عدم وجوده فى القلم المذكور محررة لاسبابه موقعا عليها عن اصدرة وقت تحرير الشهادة . لما كان ما تقدم وكانت النيابة الطاعنة لم تقيد بالطعن بالنقض وتقديم اسباب طعنها الا بعد انتهاء الميعاد المحدد فى القانون ، وان طعنها يكون غير مقبول شكلا .

( طعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٤ )

قاعدة رقم ( ٧٨٧ ) -

المبدأ :

ميعاد الطعن بالنقض - المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ -  
امتداده .

المحكمة :

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٠ وقرر الطاعن الاول بالطعن فيه بالنقض في ١٩٨٣/٢/٢٧ وقدم مذكرة بأسباب طعنه في ١٩٨٣/٣/١٣ - كما قرر الطاعن الثاني بالطعن بالنقض فيه في ١٩٨٣/٢/٢٨ وقدم مذكرة بأسباب طعنه في ١٩٨٣/٤/٢ - ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وايداع الاسباب التي بنى عليها في ظرف اربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه في ١٩٨٣/٤/١ بيد انه لما كان ذلك اليوم يوم جمعة وهو عطلة رسمية ، فان ميعاد الطعن يمتد إلى اليوم التالي وهو يوم ١٩٨٣/٤/٢ - لما كان ذلك ، فان الطعنين يكونا قد استوفيا الشكل المقرر في القانون .

( طعن رقم ٤٨٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٦ )

قاعدة رقم ( ٧٨٨ )

المبدأ :

عدم اطمئنان محكمة النقض إلى عذر المرض يجعل الطعن بطريق  
النقض غير مقبولا شكلا .

المحكمة :

من حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٦ من يونيو سنة ١٩٨٣ باعتبار المعارضة الاستثنائية كان لم تكن ، إلا أن الطاعن لم يقرر



بالطعن فيه الا بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٤ ولم يقدم اسباب طعنه الا فى ١٩٨٤/٢/٧ - بعد قوات الميعاد القانونى - وقد ادعى الطاعن فى اسباب طعنه انه كان مريضا وتعذر عليه حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وقدم شهادة طبية تثبت على مرضه فى تاريخ صدور الحكم بيد أن المحكمة لا تطمئن الى عذر الطاعن المستند بتلك الشهادة ، ومن ثم فان الطعن يفصح عن عدم قبوله شكلا .

( طعن رقم ٤٢٧٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٧٨٩ )

المبدأ :

من المقرر أنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف ينفلق من باب أولى باب الطعن بطريق النقض .

المحكمة :

من حيث أنه يبين من الحكم الابتدائى الصادر فى ١٩٨٣/١١/١٦ انه قد صدر من محكمة أمن الدولة ( طوارئ ) المشككة وفق أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، لما كان ذلك وكانت المادة الثانية عشرة من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشككة وفقا لاحكامه ، فانه ما كان يجوز للمحكوم عليه الطعن فى الحكم الابتدائى سالف الذكر بطريق الاستئناف ، ومن ثم يكون 'لطعن المائل غير جائز' ، وذلك لما هو مقرر من أنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف ينفلق من باب أولى باب الطعن بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجنج مستأنفة بناء على استئناف الطاعن ، ونظرت موضوع استئنافه ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية وما تردى فيه من خطأ ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقا من طرق الطعن حظره القانون .

( طعن رقم ٦٢٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣ )

### قاعدة رقم ( ٧٩٠ )

المبدأ :

من المقرر أن العبرة في قبول الطعن هي بوقت وقوع الجريمة كما رفعت بها الدعوى أصلا - مفاد ذلك .

المحكمة :

حيث أن النيابة قد استندت إلى الطاعن أنه في يوم ١٠/٦/١٩٨٠ بدائرة الزقازيق تعرض لانتش على وجه يخدش حياته وطلبت عقابه بالمادة ٣٠٦ مكرر عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٩ سنة ١٩٨١ وكانت العقوبة المنصوص عليها في تلك المادة وقت وقوع الجريمة هي عقوبة المخالفة. وقد قضت المحكمة على الطاعن بالسجن لمدة أسبوع أعمالا نهذه المادة - لما كان ذلك وكان من المقرر أن العبرة في قبول الطعن هي بوقت الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا - فإن الواقعة كما رفعت بها الدعوى كانت مخالفة ولا عبرة بما صارت إليه من بعد إذ أصبحت جنحة بالتعديل الذي طرأ على تلك المادة بالقانون رقم ١٦٩ سنة ١٩٨١ الذي جعل جريمة التعرض لانتش جنحة وهو لاحق على وقوع هذه الجريمة ولا يسرى هذا التعديل على وضع الطاعن إذ يشدد عليه العقوبة وليس له أثر رجعي - لما كان ذلك وكان المتهم لا يفيد إلا من قانون يكون أصلح له عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات إذا كان فيه إعفاء من الجريمة أو تخفيف لعقوبتها - ومن ثم فإن الواقعة على هذا النحو تكون مخالفة لا يجوز الطعن فيها بالنقض عملا بالمادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومن ثم يتعين التقرير بعدم قبول الطعن .

( طعن رقم ٨٣٢٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٧٩١ )

المبدأ :

تقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب - ميعاده - ورقة الأسباب ورقة

شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب ان تحمل بذاتها مقومات وجودها بان يكون موقعا عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض .

### المحكمة :

لما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه فى أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت فى فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع اسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الاسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها بان يكون موقعا عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض ، والا كانت باطلة وغير ذات اثر فى الخصومة ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بتحليل خارج عنها غير مستمد منها . لما كان البين من مطالعة الاوراق أن - الاسباب المقدمة من "طاعن وان حملت - فى صورة فوتوغرافية - ما يشير الى صدورها من مكتب الاستاذ عثمان هلال المحامى والى أنها موقعة منه الا أن التوقيع بالتصوير الضوئى أو الالة الكاتبة أو باية وسيلة فنية أخرى - لا يقوم مقام أصل التوقيع الذى هو السند الوحيد على أنه تم بخط صاحبه . لما كان ما تقدم ؛ وكان الثابت أن ورقة الاسباب قد بقيت بحالتها سالفة الذكر غفلا من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

( طعن رقم ٣٧٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٧٩٢ )

### المبدأ :

وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه فى أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم .

### المحكمة :

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٨/١/١٧ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٨٨/١/٩ ولم يقدم أسبابا لطعنه الا بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٧ متجاوزا في ايداع الاسباب الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٢ وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، دون قيام عذر يبرر تجاوزه هذا الميعاد ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا عملا بنص انقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون المشار اليه .

( طعن رقم ٥٧٨٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٧٩٣ )

#### المبدأ :

وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم .

... الطعن المرفوع من غير النيابة يجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض .

### المحكمة :

من حيث أن المحكوم عليهما قررا بالطعن في الحكم بطريق النقض واودعت أسباب الطعن مخيلة بتوقيع غير واضح بحيث يتعذر قراءته ومعرفة اسم صاحبه وخلا طلب الاسباب من الاشارة الى صاحب التوقيع الوارد على هذه المذكرة - ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به اوجب في فقرتها الاخيرة بالنسبة الى

الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبـسول أمام محكمة النقض وبهذا التـنـصـيـص على الوجوب يكون المـشـرع قد دل على أن تقرير الاسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات فى الخصومة والتي يجب أن تحمل مقومات وجودها بأن يكون موقعاً عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض والا كانت باطلة وغير ذات اثر فى الخصومة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الاسباب التي يبنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، وكان البين مما تقدم أنه ولئن كان التقرير بالطعن قد تم فى الميعاد القانونى الا أن مذكـرة الاسباب والتي لم يعرف موقعها تعتبر معدومة الاثر فى الخصومة ومن ثم يكون الطعن قد افتقد مقوماته شكلا . لما كان ذلك ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال المحكمة بالطعن فلا سبيل الى التصدي لقضاء الحكم فى موضوعه ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا مع مبادرة الكفالة طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٨٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٤ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٤٧٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣ )

( طعن رقم ٧٠٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠ )

( طعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣ )

( طعن رقم ٩٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ )

( طعن رقم ٣٣٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

( طعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

( طعن رقم ٣٦٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣ )

( طعن رقم ٥٢٦٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢ )

( طعن رقم ٤٢١٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨ )

- ( طعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٧ )  
( طعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٧ )  
( طعن رقم ٤٢٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٧ )  
( طعن رقم ٩٠١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٩ )  
( طعن رقم ٥٠٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٩ )  
( طعن رقم ٣٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣ )  
( طعن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/٣ )  
( طعن رقم ٢٦٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٤ )  
( طعن رقم ٥١١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٥ )  
( طعن رقم ٥٠٨٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٥ )  
( طعن رقم ٥١٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٥ )  
( طعن رقم ٤٨١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٥ )  
( طعن رقم ٣١١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٧ )  
( طعن رقم ٥٦٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢ )  
( طعن رقم ٤٩٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٧٩٤ )

#### المبدأ :

وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه في أجل غايته  
اربعمون يوما من تاريخ النطق بالحكم .

#### المحكمة .

من حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٢ من نوفمبر سنة  
١٩٨٠ يبيد أن المحكوم عليه لم يقرر بالطعن فيه بالنقض إلا بتاريخ ١٨ من  
مارس سنة ١٩٨٥ كما أودع الإيجاب التي أقام عليها طعنه بتاريخ ١٦ من  
يوليه سنة ١٩٨٥ - أي بعد قوات الميعاد المتصوص عليه في المادة ٣٤ من  
قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون

رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوما - واعتذر الطاعن بعدم علمه بالحكم المطعون فيه لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها وبمرضه وأرقف بأسباب طعنه شهادة طبية مؤرخة في السادس من نوفمبر سنة ١٩٨٠ تضمنت أنه مريض ويلزم الراحة والعلاج لمدة شهر - لما كان ذلك ، وكان يفرض صحة ما يثيره الطاعن من عدم علمه بالحكم المطعون فيه لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، فإن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ في حقه من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة تقرير الطعن بالنقض أن المحكوم عليه قرر بشخصه بالطعن بالنقض بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٨٥ وبذلك يكون قد علم رسميا بالحكم منذ ذلك التاريخ - وكان يتعين عليه أن يودع الأسباب التي بنى عليها طعنه في ظرف أربعين يوما منذ ذلك العلم الرسمي بالحكم الصادر في المعارضة ، وأما وانه لم يفعل وكان الثابت أن المحكوم عليه لم يقدّم بإيداع أسباب الطعن إلا في ١٦ من يولييه سنة ١٩٨٥ أي بعد فوات الميعاد المحدد قانونا للقيام بذلك الاجراء فإن الطعن يفصح عن عدم قبوله شكلا .

( طعن رقم ٣٢٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٧٩٥ )

#### المبدأ :

وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم .

#### المحكمة :

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر على المحكوم عليهما حضوريا بتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٨٣ فقرر المحكوم عليه الثاني ... بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٣ - في الميعاد - بيد أن

الاسباب التي بنى عليها طعنه لم تودع الا بتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٨٣ ، بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى - دون قيام عذر يبرر تجاوز هذا الميعاد ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون المشار اليه .

وحيث أن الطعن المقدم من المحكوم عليه الاول .... استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث أن الطاعن يتعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دافعه بجريمة ضرب بسيط قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن تملك فى مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية بقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال بيد أن الحكم لم يعرض لهذا الدفع ليرادى وردا بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أن البين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن دفع فى مذكرته المقدمة منه لمحكمة ثانية درجة انه كان فى حالة دفاع شرعى عن المال - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لو يرد عليه بما يفنده مع انه من الدفوع الجوهرية التي ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها لئلا يفتقر من شأن هذا الدفع - لو صح - أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ، وفى اغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشويا بما يعيبه ويستوجب نقضه وللإعادة بالنسبة الى الطاعن وكذلك بالنسبة الى المحكوم عليه الاخر الذى لم يقبل طعنه شكلا وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

( طعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١ )



قاعدة رقم ( ٧٩٦ )

المبدأ :

يجب التقرير بالظعن بالنقض وايداع الاسباب التى بنى عليها فى ظرف اربعين يوما من تاريخ صدور الحكم .

المحكمة :

من حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا من محكمة جنابات الجيزة بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ بمعاقبة كل من الطاعنين بالاشغال الشاقة المؤبدة وقدم الطاعن الثانى . . . . . طعنه بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٨ فى الميعاد - فى حين لم يقسّم الطاعن الاول . . . . . اسبابا لطقنه ، بيد أن الطاعنين لم يقررا بالطعن فيه بطريق النقض الا بتاريخ ٢ ، ٧ من فبراير سنة ١٩٨٨ ، ولما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على وجوب التقرير بالظعن وايداع الاسباب التى بنى عليها فى ظرف اربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان هذا الميعاد ينقض بالنسبة للحكم المطعون فيه فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٨ بعد أنه لما كان هذا اليوم قد صادف يوم جمعة وهو عطلة رسمية ، ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد الى اليوم التالى وهو يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٨ . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان قد قررا بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢ ، ٧ من فبراير سنة ١٩٨٨ بعد انتهاء الميعاد المحدد لذلك فى القانون وكانت الاوراق قد خلت من قيام عذر لدى الطاعنين بيدرر تجاوزهما هذا الميعاد فضلا عن أن الطاعن الاول لم يقدم أسبابا لطقنه فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن المقدم منهما شكلا عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون آنف الذكر .

( طعن رقم ٦٩٩٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٥ )

### قاعدة رقم ( ٧٩٧ )

#### المبدأ :

الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة يجب أن توقع من محام مقيد أمام محكمة النقض .

#### المحكمة :

من حيث أن المحامي . . . . . ، قرر بالطعن في الحكم نيابة عن المحكوم عليه ، وأودعت أسباب الطعن موقعة منه في حين أنه من غير المقبولين أمام محكمة النقض . ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات ولجرائات الطعن أمام محكمة النقض قد أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها - واذ كان البين من كتاب نقابة المحامين المرفق خطوه مما يفيد أن المحامي . . . . . موقع أسباب الطعن من المقبولين أمام محكمة النقض ، فإن الأسباب تكون موقعة من غير ذي صفة ، مما يتعين معه عدم قبول الطعن شكلا .

( طعن رقم ٣٩٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٩ )

### قاعدة رقم ( ٧٩٨ )

#### المبدأ :

وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته اربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم .

#### المحكمة :

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٨٥ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها ويتزايد الحكم المعارض فيه -

فقرر المحكوم عليه بالظعن فيه بطريق النقض في ١٥ من مايو سنة ١٩٨٥ في انيعاد - بيد أنه أودع الأسياج التي بنى عليها الظعن في ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٥ - بعد قوات الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - دون قيام عذر يبرر تجاوزه هذا الميعاد ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الظعن شكلا وبمصادرة الكفالة عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون المشار اليه -

( ظعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٨ )

## ٧ - التقرير بالطعن بالنقض

### قاعدة رقم ( ٧٩٩ )

المبدأ :

الاصل أنه لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض أن يكلف الخصوم بالحضور أمامها لأن هذه المحكمة ليست مرجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع وإنما هي درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون .

المحكمة :

الاصل أنه لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض أن يكلف الخصوم بالحضور أمامها لأن هذه المحكمة ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع وإنما هي درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، كما أن سماع الخصوم من الاجراءات المؤكولة لتقدير محكمة النقض متى اتصلت بالطعن بناء على التقرير به وبالتالي فلا يلزم دعوة الخصوم أيا كانت صفاتهم - طاعنين أو مطعون ضدهم - للحضور بالجلسة التي تحدد لنظر الطعن .

( طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٨١ )

### قاعدة رقم ( ٨٠٠ )

المبدأ :

يجب أن يكون التقرير بالطعن بالنقض موقعا عليه من محامى مقيد أمام محكمة النقض . ويجب أن تكون منكرة أسباب الطعن موقعا عليها كذلك من محامى مقيد لدى محكمة النقض .

### المحكمة :

حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩ من مارس سنة ١٩٧٩ فقرر محامي المحكوم عليه الأستاذ / . . . المحامي بالطعن فيه بالنقض ووقع على تقرير الطعن كما أودع سند الوكالة اثباتا لصفته ، ثم قدمت مذكرة بأسباب الطعن في ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٩ ، تحمل أسفل عبارة « وكيل الطاعن » توقيعا مغايرا لتوقيع محاميه الوارد على تقرير الطعن ، وهو في ذات الوقت غير واضح لا يمكن قراءته والتعرف على اسم صاحبه ، ولم يحضر الطاعن أو أحد عنه يبين ، إذا كان التوقيع لحام مقبول إمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص في فقرتها الأخيرة على وجوب توقيع أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة العامة من محام مقيد أمام محكمة النقض ، ولما كان يبين مما سبق أن أسباب الطعن لم يثبت توقيعها من محام مقيد أمام هذه المحكمة مما يفصح عن أن الطعن غير مقبول شكلا ويتمين التقرير بذلك .

( طعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٨١ )

### قاعدة رقم ( ٨٠١ )

### المبدأ :

التقرير بالطعن بالنقض - ورقة شكلية - وجوب حملها مقوماتها

الأساسية .

### المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ وقدمت أسباب الطعن في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ بيد أن التقرير بالطعن لم يحصل الا في ٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ بعد الإعياد المعدد بالمادة ٣٤ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولما كان التقرير بالطعن كما رسمه

القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على افصح ذى الشأن عن رغبته فيه فان عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم اسباب له ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .

( طعن رقم ٢٣٣٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٨٠٢ )

المبدأ :

الطعن بالنقض - ما يجب لقبوله .

المحكمة :

لما كان من المقرر انه يجب لقبول ونجى الطعن ان يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يبين ماهية التناقض بين الحليين القولى والفنى اللذين عول عليهما الحكم المطعون فيه فان ما يثيره فى هذا المصدد لا يكون مقبولا .

( طعن رقم ٦٥٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٠٣ )

المبدأ :

الاصل ان الطعن بطريق النقض هو عمل اجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى افصح للطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتأه القانون وهو التقرير وليداع اسبابه فى الميعاد الذى حدده القانون . مفاد ذلك .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الاصل ان الطعن بطريق النقض هو عمل اجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى افصح للطاعن عن رغبته فى

الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتأه القانون وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المراد الطعن عليه فى خلال الميعاد الذى حدده وتقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد وهما يكونان معا وحدة اجرائية لا يغنى فيها أحدهما عن الآخر . ولما كان الاصل أنه على من قرر بالطعن ( بالنقض ) أن يثبت ايداع اسباب طعنه قلم الكتاب فى خلال الميعاد الذى حدده القانون والا كان الطعن غير مقبول شكلا . ولما كانت اسباب الطعن لا تحمل تاريخ ايداعها قلم الكتاب ، ولم يقدم الطاعن الايصال الدال على حصول هذا الايداع فى الميعاد الذى حدده المشرع رغم مطالبته عدة مرات ، ومن ثم فان الطاعن اذ لم يقدم ما يدل على سبيل القطع بتقديم الاسباب سالفه البيان فى الميعاد القانونى فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

( طعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٨٠٤ )

##### المبدأ :

ميعاد التقرير بالطعن بالنقض - عدم تقديم الطاعن الدليل المثبت لعذر عدم حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه - اثره .

##### الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ بقبول المعارضة الاستثنائية شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه ، بيد أن المحكوم عليه لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض الا بتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٧٨ أى بعد قوات الميعاد القانونى المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وقد اعتذر الطاعن بمرض زعم بأنه حال دون حضوره الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبالتالي دون علمه بالحكم الصادر فيها والطعن فيه فى الميعاد ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم

لهذه المحكمة الدليل المثبت لعدوه والذي يتساند اليه لتبرير تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه والتي لا ينازع في سبق عنمه بها ومن ثم فان اجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن لم يقرر بالطعن الا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون عذر مقبول ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .

( طعن رقم ٣٣٦١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٠٥ )

المبدأ :

وجه النعي على الحكم المطعون فيه - شرط قبوله .

المحكمة :

لما كان ما استورد اليه الطاعن نعيًا على قضاء الحكم ببراءة المتهمين - المطعون ضدهما - رغم ثبوت التهمة من اوراق رسمية ومن اقراراتهما في محاضر التحقيق انما يعنى أن المحكمة في قضائهما بالبراءة لم تخصص أدلة الثبوت ولم توازن بينها وبين أدلة النفي التي اخذت بها وهو نعي مردودا بأنه لم يبين في أسباب طعنه ماهية هذه الاوراق وقوى كل منها ومضمون الاقرارات واسم المحاضر التي تضمنتها ومؤدى كل ذلك ومدى دلالته على قيام الجريمة بآركانها القانونية وثبوت اسنادها الى المطعون ضدهما بل جاء قوله مرسلا وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن شرط قبوله وجه النعي أن يكون واضحا محددا فان ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

( طعن رقم ٩١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٠٦ )

المبدأ :

التقرير بالطعن بطريق النقض من غير ذي صفة وتجاوز الميعاد المحدد قانونا لايداع الاسباب - أثره .



### المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى المعارضة الاستئنافية بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣ ، وكان المحامى . . . . قد قرر بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨ بناية عن زميله . . . . . بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه بيد انه لم يقدم ما يثبت هذه الصفة ، وادعت اسباب الطعن فى التاريخ ذاته ، فان الطعن فضلا عن التقرير به من غير دى صفة ، يكون قد قرر به وادعت اسبابه بعد الميعاد المحدد فى القانون دون ابداء عذر يبرر ذلك مما يقصح عن عدم قبوله شكلا .

( طعن رقم ٤٧٧٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٨٠٧ )

#### المبدأ :

عدم تقديم الدليل على قيام عذر المرض - لثمة .

### المحكمة :

لما كان الطعن لم يقدم لهذه المحكمة - محكمة النقض - الدليل على عذر المرض الذى يقرر بأسباب طعنه انه منعه من الحضور بطبيعة المعارضة التى صدر فيها للحكم المطعون فيه ، فان منعه فى هذا الشأن يكون على غير سند . ويكون للطعن على غير أسس مفصلا عن عدم قبوله موضوعا . .

( طعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٨٠٨ )

#### المبدأ :

من المقرر قانونا أن للتقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله - مفاد ذلك .

### المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ فى معارضة الطاعن الاستئنافية برفضها فقرر المحامى وكيل الطاعن بالطعن عليه بطريق النقض فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ إلا أن أسباب الطعن لم تودع إلا بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى جددته القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، وكان يجب ايداع التقرير بأسباب الطعن فى نفس الميعاد المقرر للطعن وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه الذى قضى برفض معارضة الطاعن عملا بالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ولما كان الثابت أن الطاعن وأن قرر بالنقض فى الميعاد القانونى إلا أن أسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد ، ومن ثم فإن الطعن يكون مفضحا عن عدم قبوله شكلا ولا يغير من ذلك تقديم شهادة بمرض المحامى الذى وكله الطاعن للطعن بالنقض نيابة عنه ، لما هو مقرر من أن مرض المحامى ليس من قبيل الظروف القاهرة التى من شأنها أن تحول دون تقديم الأسباب فى الميعاد . لما كان ما تقدم فإن الطعن يفصح عن عدم قبوله شكلا .

( طعن رقم ٣٨٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )

( طعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦ )

( طعن رقم ٦١٨٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٦ )

( طعن رقم ٣٣٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

( طعن رقم ٢٥١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٣/٢١ )

( طعن رقم ٦٢٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٥ )

( طعن رقم ٤٤٩٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١ )

( طعن رقم ٢٦٨٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٧/٢١ )

قاعدة رقم ( ٨٠٩ )

المبدأ :

تجاوز الميعاد المحدد قانونا في ايداع اسباب الطعن بطريق النقض  
اثره .

المحكمة :

من حيث أن المحكوم عليه . . . . . وان قسّر بالطعن  
بالنقض في الميعاد ألا انه لم يودع اسباب الطعن مما يتعين معه القضاء  
بعدم قبول طعنه شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات  
الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧- لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أن البين من اسباب الطعن المقدمة من المحكوم عليه  
السيد . . . . . أنها وان حملت ما يشير الى صدورها من  
مكتب المحامي . . . . . ، إلا أنها ذيلت بتوقيع يتعذر قراءته  
ومعرفة اسم صاحبه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات  
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة  
١٩٥٩ ، توجب في فقرتها الاخيرة بالنسبة الى الطعون التي يرفعها  
المحكوم عليهم ، أن يوقع اسبابها محام مقبول امام محكمة النقض ،  
وكان لم يثبت أن محاميا مقبولا أمام هذه المحكمة قد وقع اسباب  
الطعن فانه يكون غير مقبول شكلا .

( طعن رقم ١٥٥ لسنة ٨٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٦ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٢٤٦١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ )

( طعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ )

( طعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٤ )

( طعن رقم ٤١٧٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ )

( طعن رقم ٣٨٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١٧ )

( طعن رقم ٤٤٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ )

( طعن رقم ٤٧٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ )

( طعن رقم ٤٩٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ )

- ( طعن رقم ٦١١٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٨٨٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٩/٣/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٦٩١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١١/٥/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٣٥٤٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢/١١/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٢٩٠١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٥٤١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٥٨١٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٥١٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٥١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٥١٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٥١٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٥٨٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٣٢٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٤/١/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٤١٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٨٣٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١/٦/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٦/٩/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٢٧٧٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢/١٠/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٢٠٢٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٣٦٩٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٣٩١٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٦/١١/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٣٩١٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٦/١١/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٥٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٥٣٠١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ١٦١٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٤١٦١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٨٨ )  
( طعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٨ )

### ٣ - أسباب الطعن بالنقض

#### قاعدة رقم ( ٨١٠ )

المبدأ :

أسباب الطعن بالنقض غير الموقع عليها من صاحب الشأن - أثرها

المحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب تقديراً أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعاً عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة نه ، وكان قبول الطعن شكلاً هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل الى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ في القانون بفرض وقوعه .

( طعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ٨١١ )

المبدأ :

ما لا يعد عذراً مقبولاً لتجاوز ميعاد ايداع أسباب الطعن بالنقض .

المحكمة :

لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ توجب ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم الحضورى وكان الطاعن قد تجاوز هذا الميعاد وكان المرض الذي احتج به لتبرير ذلك كما يؤخذ من الشهادة المرضية المقدمة منه ليس من شأنه أن

يقعده عن تقديم أسباب الطعن أو الإختصام بمحاميه لهذا الغرض بالوسيلة التي يراها قبل انقضاء هذا الميعاد فإن هذا المرض لا يعتبر عذرا .

( طعن رقم ٤٩١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١ )

### قاعدة رقم ( ٨١٢ )

#### المبدأ :

التقرير بالطعن بالنقض الذي رسمه القانون هو الذي ترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذي الشأن عن رغبته فيه - ولا يغني ايداع أسباب الطعن بالنقض عن التقرير بالطعن .

#### المحكمة :

من حيث أن الطاعن الاول ..... وإن قدم الأسباب في الميعاد إلا أنه لم يقرر بالطعن في الحكم طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، ولما كان التقرير بالطعن الذي رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إعلان ذي الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغني عنه أي إجراء آخر ، ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن شكلا .

( طعن رقم ٤٦٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١ )

### قاعدة رقم ( ٨١٣ )

#### المبدأ :

ورقة أسباب الطعن بالنقض - ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة - مقوماتها - التوقيع عليها ممن صدرت عنه - اغفال التوقيع على الأسباب - أثره .

### المحكمة :

لما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه في أجل غايته أربعون يوماً من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت في فقرتها الأخيرة - بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير النياية العامة - أن يوقع اسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التنصيص على الوجوب فقد دل الشارع على أن تقرير الاسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعاً عليها ممن صدرت عنه لان التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها عن صدرت منه على الوجه المعتبر قانوناً ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بطيل خارج عنها غير مستمد منها ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الاتساب بتقدير أن ورقة الاسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعاً عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت ورقة عديمة الاثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . ولما كانت ورقة الاسباب وأن حملت ما يشير الى صدورها من مكتب الاستاذ . . . . . المحامي الا انها بقيت غفلا من التوقيع حتى فوات ميعاد الطعن ، فان الطعن يفصح عن أنه غير مقبول شكلاً .

( طعن رقم ٣٩٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٦ )

### قاعدة رقم ( ٨١٤ )

#### المبدأ :

ايداع اسباب الطعن بالنقض - تقديم شهادة طبية - تقديره -  
آثره .

#### المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٤/٤/١٩٨١ بيد أن المحكوم

عليه لم يقرر بالطعن فيه بالتقاضي إلا بتاريخ ١٩٨١/٦/١ ولم يودع أسباب طعنه إلا بتاريخ ١٩٨١/٦/١٠ بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ واعتذر بمرض زعم بأنه حال بينه وبين التقرير بالطعن وإيداع الأسباب في الميعاد وقدم شهادة طبية مؤرخة ١٩٨١/٦/١٠ ورد بها « أنه كان مريضا وتحت العلاج من الالتهاب - حادة بالظفر في المدة من ١٩٨١/٥/٢٠ إلى ١٩٨١/٦/١٠ » . ولما كانت هذه المحكمة لا تظعن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة لأنها على ما جاء بها لم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء المرض وأنه استمر في هذا العلاج منذ بداية الفترة التي حددتها الشهادة حتى نهايتها مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة . وإذا كان الطاعن لم يقرر بالطعن ويوضح أسبابه إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه بدون عذر مقبول . فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

( طعن رقم ٢٢١ - لسنة ٥٤ ق - - جلسة ١٩٨٤/٤/٨ )

### قاعدة رقم (٨٦٥)

#### المبدأ :

وجه الطعن - ما يشترط فيه .

#### المحكمة :

لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحددا ولما كان الطاعنون ولم يبينوا ماهية أوجه الدفاع التي أبدوها في مذكرتهم ولم يحددوها بل ارتحلوا القول أرسلوا ككتوبا بإيراد نص تلك المذكرة دون تحديد ما قصده من دفاع فيما أغفله الحكم ، وذلك لمراقبة ما إذا كان هذا الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الأصل



رأى بل يعتبر الرد عليه مستفادا من القضاء بالادانة للدلة التي اوردتها المحكمة في حكمها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

( طعن رقم ٦٩٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٧٢ )

### قاعدة رقم ( ٨١٦ )

المبدأ :

اسباب الطعن بالنقض - الممول عليه في اثبات حصول ايداعها .

المحكمة :

حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩ فقرر المحكوم عليه - بوكيل عنه - بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٨٣/١/٥ ، واشتملت الاوراق على مذكرة باسباب الطعن تحمل تاثيره غير موقعة ولا يعرف صاحبها تفيد تقديم هذه الاسباب بتاريخ ١٩٨٣/١/١١ ، كما تاجر على الملف الوارد من النيابة الكلية المختصة قوق توقيعى كاتب الجلسة ورئيس القلم الجنائى بما يفيد ان الاسباب قدمت فى التاريخ المشار اليه ولكنها لم تفيد بالدفتى المعد لهذا الغرض فى قلم الكتاب . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب ايداع الاسباب التى بنى عليها الطعن بالنقض فى ظرف اربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان من المقرر فى التقرير بالطعن بطرق النقض هو مناط اتصال المحكمة به ، وان تقديم الاسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيهما احدهما مقام الآخر ولا يضى عنه ، فان على من قرر بالطعن ان يثبت ايداع اسباب طعنه قلم الكتاب فى خلال الميعاد المحدد قانونا ، ولما كان المشرع لم يرسم طريقا معيننا لاثبات تقديم اسباب الطعن فى قلم الكتاب فى الميعاد القانونى الا انه اضطلنا لهذه

العمالة الاجرائية من أى عبث - وهو ما يساير مرامى الشارع - فقد جرى العمل على اعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بأحد موظفى هذا النظم ترصد فيه اسباب الطعون حال تقديمها بأرقام متتابعة مع اثبات تاريخ ورقم الایداع على ورقة الاسباب ذاتها وتسليم مقدمها ايصالا من واقع السجل مثبتا للايداع ، ومن ثم كان المعول عليه فى اثبات حصول الایداع هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من اقرار حصوله . ولما كان الطاعن وان قرر بالطعن فى الميعاد القانونى الا انه لم يراع فى تقديم اسباب طعنه الاصول المعتادة اثباتا لتاريخ ايداعها فى قلم الكتاب ، ولم يقدم ما يدل يقينا على حصول هذا الایداع فى الميعاد القانونى ، هذا الى انه يفرض صحة ما تاتى به على الملف من ايداع اسباب الطعن بتاريخ ١٩٨٣/١/١١ فانها تكون قد قدمت بعد الميعاد المحدد .

( طعن رقم ٥٢٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٨١٧ )

المبدأ :

ایداع اسباب الطعن بالنقض . شرط قبوله .

الحكمة :

حيث ان كلا من الطاعنين الاول والثانى وان قررا بالطعن بالنقض فى الميعاد الا انهما لم يودعا اسبابا لطعنهما مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنهما شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٨١٨ )

المبدأ :

عدم ائتمنان محكمة النقض الى عذر المرفع يجعل الطعن غير مقبولا شكلا للتقرير به وايداع اسبابه بعد الميعاد المحدد قانونا .

### المحكمة :

من حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسة ١٦/١١/١٩٨٢ بيد أن المحكوم عليه لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض ويودع أسبابه إلا بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٣ بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وقد اعتذر الطاعن بمرض زعم بأنه حال دون حضوره تلك الجلسة وبالتالي دون علمه بالحكم المطعون فيه الصادر فيها . وقدم شهادة مؤرخة ١٤/١١/١٩٨٢ تفيد النصيح له بالراحة لمدة تنتهي يوم ٢٩/١٢/١٩٨٢ بسبب آلام روماتيزمية بالمفاصل ، ولما كانت هذه المحكمة لا تطعن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة ، وإذا كان الطاعن لم يقرر بالطعن إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون عذر مقبول ، فإن الطعن يفصح عن عدم قبوله شكلا .

( طعن رقم ٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٩/٢/١٩٨٦ )

في نفس المعنى

( طعن رقم ٤٣٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٥ )

قاعدة رقم ( ٨١٩ )

### المبدأ :

أسباب الطعن بالنقض - عدم حملها ما يدل على إثبات تاريخ ايداعها في السجل المعد لهذا الغرض - اثره .

### المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٣١/٢/١٩٨٢ ، وكان المحكوم عليه وأن قرر بالطعن فيه بطريق النقض في الميعاد المحدد في القانون ، إلا أن أسباب الطعن - فضلا عن أنها لا تحيل ما يدل على إثبات تاريخ ايداعها في السجل المعد لهذا الغرض في قلم الكتاب ، وأن الطاعن

نم يقدم ما يثبت حصول هذا الابداع في الميعاد - فانها قد ظلت حتى فوات ميعاد الطعن غير موقعة سوى من الحكوم عليه ، وهو ليس من المعامين المقبولين امام محكمة النقض ، مما يجعلها عديمة الاثر في الخصومة ، ومن ثم فان الطعن يكون قد افسح عن عدم قبضه شكلا ...

( ظعن رقم ٦١٧٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٨٢٠ )

#### المبدأ :

تجاوز الميعاد المحدد قانونا في ابداع اسباب الطعن بطريق النقض -  
آثره .

#### الحكمة :

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر في ٢٣-٢٤ من يونيو سنة ١٩٨٢ بقرار وكيل الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض في ١٢-١٣ من يوليو سنة ١٩٨٢ في الميعاد بيد ان الاسباب التي بنى عليها الطعن لم تودع الا بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٨٢ بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وتعلل فيها بمرض زعم انه حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة الاستثنائية التي حضر بها الحكم المطعون فيه ، وقدم عند شهادة طبية مرفقة بملف الاشغال العموم وردها - انه كان يعسراني من شلل نصفي في الفترة من ٢١/٦/١٩٨٢ الى ١١/٨/١٩٨٢ ، وكان تغاش في هذه الفترة وغير قادر على الحركة - لما كان ذلك ، هذه المحكمة محكمة النقض - لا تظمن الى صحة عذر الطاعن الى هذه الشهادة لانها غير مؤرخة ولم تكن عن واقع وانما اخبار غير مقطوع به ، يدل على ذلك ويؤكد ان الثابت من محضر على التوكيل رقم ٢٨٦٠ لسنة ١٩٨٢ السيدة زينب المرفق باوراق

الطعن من الطاعن انتقل يوم ١٠/٧/١٩٨٧ - وهو يقع في فترة - عانة المرض - الى مكتب التوثيق ووقع امامه امضاءه أمام الموثق مما مفاده انه لم يلزم الفراش في الفترة التي حددت الشهادة مبداءها ونهايتها فضلا عن تخلف الطاعن عن حضور جميع جلسات المحاكمة بمرجعتها عما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة . لما كان ما تقدم وكان الطاعن وان قرر بالطعن بالنقض في الميعاد الا أنه لم يودع اسبابه الا بعد انتهاء الميعاد المحدد لذلك في القانون ، ومن ثم فان الطعن يكون مقصفا عن عدم قبوله شكلا .

( طعن رقم ٨٠٥٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٨٨ )

في نفس المعنى :

- ( طعن رقم ٢٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨١ )
- ( طعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣ )
- ( طعن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٤ )
- ( طعن رقم ٧٤٦٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٤ )
- ( طعن رقم ٣١٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٨٧ )
- ( طعن رقم ٥٨٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٨٧ )
- ( طعن رقم ٤٧٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٧ )
- ( طعن رقم ٥٤٠١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٨٧ )
- ( طعن رقم ٥٤٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٨٧ )
- ( طعن رقم ٣٦٦٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٧/١٢/١٩٨٧ )

قاعدة رقم ( ٨٢١ )

المبدأ :

يجب ان يوقع اسباب الطعن بطريق النقض المرفوع من المحكمة محام مقيد أمام محكمة النقض .

المحكمة :

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على مفكرة اسباب الطعن انها ومن كانت تحمل ما يشير الي صدورها من مكتب المحامي . . . . .

لا انها وقعت بامضاء غير واضحة بحيث يتعذر قراءتها ومعرفة اسم صاحبها وصفته ، ولم يحضر الطاعن أو آخر عنه لتوضيح من هو صاحب هذا التوقيع ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة الى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وكان البين مما سبق تعذر التثبت أن التوقيع على الأسباب محام مقبول أمام هذه المحكمة ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

( طعن رقم ٤٢٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٤٧٣٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣ )

( طعن رقم ٧٣٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥ )

( طعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢ )

( طعن رقم ٣٩٤٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦ )

( طعن رقم ١٩٨٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

( طعن رقم ٣٥٨٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ )

( طعن رقم ٤٢٣٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥ )

( طعن رقم ٥٨٧٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠ )

( طعن رقم ٧١٥٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٨ )

#### ٤ - الكفالة

قاعدة رقم ( ٨٢٢ )

المبدأ :

يجب لقبول طعن المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أن يودع الكفالة المبينة بها - مخالفة ذلك - أثراً .

المحكمة :

وحيث أنه بالنسبة للطعن المرفوع من الطاعن الثاني ... فإنه لما كانت المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت لقبول طعن المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أن يودع الكفالة المبينة بها ، وكان الطاعن وهو محكوم عليه بعقوبة الغرامة لم يودع خزانة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة في القانون حتى تاريخ نظر الطعن ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بأعفائه منها فإن طعنه يكون مفصحا عن عدم قبوله شكلاً .

( طعن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ )

( طعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥ )

( طعن رقم ٧٤٣٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٩ )

## المصلحة في الطعن بالنقض

### قاعدة رقم ( ٨٢٣ )

المبدأ :

انعدام مصلحة الطاعن متى كانت العقوبة المحكوم بها تمحل في حدود العقوبة المقررة قانونا .

الحكمة :

حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك وكان للطاعن لم ينسب في طعنه إلى حد الادعاء بأن المحكمة قد منعت محاميه من الاستمرار في دفاعه فلا محل للنسب عليها أن هو أمسك عن ذلك لما هو مقرر من أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصلح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه عن مباشرة حقه في الدفاع . لما كان ذلك وكان لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من قول بأن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات غير منطبقة في حقه ما دامت العقوبة المقررة بها - وهي الحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور - تدخل أيضا في الحيدود المقررة قانونا لعقوبة جريمة الضرب البسيط بدون استعمال آلة المنطبقة على الفقرة الأولى من المادة المذكورة - لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٦٣٤٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٨٢٤ )

المبدأ :

يتعين أن يعود على الطاعن مصلحة حقيقية من طعنه ولا يجوز للطاعن أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده .



### المحكمة :

لما كان الطاعن لا مصلحة له في نعيه على الحكم المطعون فيه في شأن مصادرته للسيارة التي كان بها المخدر إذ قرر أنها ملك لوالدة زوجته وأنه كان قائدا لها فقط فإن هذه الأخيرة وحدها هي صاحبة المصلحة في ذلك وعليها أن تتبع ما رسمه القانون في هذا الشأن لاستردادها إن كانت حسنة النية وكان لها حق في استلامها - لما هو مقرر من أنه يتعين أن يعود على الطاعن مصلحة حقيقية من طعنه ولا يجوز للطاعن أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده .

( طعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )

### قاعدة رقم ( ٨٢٥ )

#### المبدأ :

ما يقبل من أوجه الطعن على الحكم .

### المحكمة :

لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم - إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكانت له مصلحة فيه .

( طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٨٢٦ )

#### المبدأ :

تعدد الجرائم - الحكم على المتهم بالعقوبة الأشد - انعدام مصلحته في النسي على الحكم بقصوره في التلليل على بيان الجريمة المقرر لها عقوبة أخف .

### المحكمة :

لما كان ما يثيره الطاعن بالنسبة لجريمة التبييد وقصور الحكم المطعون فيه في التلليل عليها فإن هذا النسي لا يجتبه نفعا لانه بافتراض

قصور الحكم في التدليل عليها ، فإن ذلك لا يستوجب نقضه ما دام الحكم قد طبق عليه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة التزوير التي أثبتتها في حقه .

( طعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٨٢٧ )

#### المبدأ :

يقتصر حق الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها .

#### المحكمة :

من حيث المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أن المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها ، كما أن الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي - على ما نصت عليه المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية - تخضع للقواعد الواردة في هذا القانون فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها فيسرى عليها ما يسرى على الدعوى الجنائية سواء بسواء . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه قاذ سياره بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وهي مخالفة طبقاً للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ وقد صدر فيها الحكم على هذا الأساس ، فإن الطعن بالنقض فيه بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية يكون غير جائز . وهو ما يتعين التقرير به والزام الطاعن المصاريف المدنية ومصادرة الكفالة عملاً بنص المادة ٣٦ من

قانون حالات واجراءات نطق بمحكمة نفّض الصادر بالقانون  
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( طعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥٧ و - جلسة ١٩٨٨/٢/١٠ )  
فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٦٠١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٨٢٨ )

المبدأ :

من المقرر أن مناط الحق فى الطعن بالنقض هو أن يكون الطاعن  
طرفاً فى الحكم النهائى الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد  
أضر به .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط الحق فى الطعن بالنقض  
هو أن يكون الطاعن طرفاً فى الحكم النهائى الصادر من آخر درجة وأن  
يكون هذا الحكم قد أضر به ، فإذا تخلف هذا الشرط - كما هو الحال  
فى الدعوى بالنسبة للطاعن الاول . . . . . إذ قضى الحكم باتسبات  
ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المتنية قبله - وكانت الدعوى المدنية  
وحدها هى المطروحة على المحكمة - فإن طعنه يكون غير جائز .

ومن حيث أن طعن كل من . . . . . و . . . . . قد  
استوفى الشكل المقرر فى القانون .

( طعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢ )

## رابعاً

### اسباب الطعن بالنقض

قاعدة رقم ( ٨٢٩ )

المبدأ :

تقديم الدليل المستمد من الاعتراف هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع بغير معقب عليه في ذلك ولا يجوز اثارتها امام محكمة النقض .

المحكمة :

لما كان تقدير الدليل المستمد من الاعتراف هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع بغير معقب عليه في ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى متق اعتراف الطاعن ومطابقته للحقيقة والواقع فان ما يثيره الطاعن بشأن ضعف بنية وعدم مشاهدة أحد له أثناء ارتكاب الحادث لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٦٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩ )

قاعدة رقم ( ٨٣٠ )

المبدأ :

تعيب إجراءات التحقيق الذي جرى قبل المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .

المحكمة :

لما كان من المقرر أن تعيب إجراءات التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم فإن

ما يثيره الطاعن بشأن عدم اجراء للنيابة معانية مكان الحادث ضمن اجراءات تحقيقاتها يكون غير مقبول .

( طعن رقم ٥٦١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٣١ )

##### المبدأ :

ما هي الاحكام التي يوجه اليها الطعن بطريق النقض

##### المحكمة :

لما كان الطعن بطريق النقض - طبقا للمادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يصح ان يوجه الى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه لم يؤيد الحكم الابتدائي اذ ان الحكم القيايى الاستئنافى لم يفصل الا فى شكل الاستئناف ، بقضائه بعدم قبول الاستئناف للتقرير به بعد الميعاد فان باقى ما اثاره الطاعن لا يكون مقبولا لانه ليس موجها الا الى حكم اول درجة الذى انزل العقاب على الطاعن وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

( طعن رقم ٧٠٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٨٣٢ )

##### المبدأ :

الدفع الموضوعية - لا يجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض  
الدفع بعدم العلم بيوم البيع - اثره .

##### المحكمة :

لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها ان الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره فى طعنه من عدم علمه

بمحضر الحجز أو باليوم المحدد لبيع المحجوزات أو مكانه أو تعيينه  
حارساً ، وكانت هذه الأمور التي يثارع فيها لا تعدو أن تكون دفعوا  
موضوعية. كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب  
تحقيقاً ، ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض  
فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

( طعن رقم ٦٧٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

### قاعدة رقم ( ٨٣٣ )

#### المبدأ :

ميعاد الاستئناف - نظام عام لثارته لأول مرة أمام محكمة النقض  
مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقاً  
موضوعياً .

#### الحكمة :

من المقرر أن ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الاحكام -  
وإن كان يتعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها  
الدعوى إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط  
بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً .  
وإذا خلا الحكم ومحضر الجلسة من أى دفاع للطاعن يبرر به تخذه في  
التقرير بالاستئناف في الموعد المحدد قانوناً ، وكان هذا الدفاع يقتضى  
تحقيقاً موضوعياً بما تنص عنه وظيفة محكمة النقض فإن ما يثيره الطاعن  
بشأن عذر مرضه تبريراً لتجاوزه ميعاد الاستئناف يكون غير مقبول .  
ولا كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله  
موضوعياً .

( طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٨٣٤ )

المبدأ :

ما يشوب للحكم الابتدائي من عيوب - لا يجوز لثأرتة أمام محكمة النقض .

المحكمة :

لما كان باقى ما تثيره الطاعنة فى طعنها واردا على الحكم الابتدائي - الذى اقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى - دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه الذى يندمج مع الحكم الغيابي الاستثنائي الذى كان قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا ، وكان قضاؤه بذلك سليما فانه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لانه حاز قوة الامر المقضى ويات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز ، ومن ثم فان الطعن برمته يكون مقصحا عن عدم قبوله موضوعا .

( طعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦ )

قاعدة رقم ( ٨٣٥ )

المبدأ :

تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن بالنقض .

المحكمة :

النعى بان النيابة العامة احوالت الدعوى الى محكمة الجنائيات قبل ورود تقرير الطبيب الشرعى لا يعدو أن يكون تعيبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن بالنقض .

( طعن رقم ٢٥٠٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

## قاعدة رقم ( ٨٣٦ )

### المبدأ :

من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا وفي الميعاد المحدد لتعلمه فلا يجوز تكملة اى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه .

### المحكمة :

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨١ ، وقد حرر تقرير الطعن فيه بطريق النقض بدون تاريخ وأودعت الاسباب التي بنى عليها الطعن موقعة من رئيس نيابة الزقازيق الكلية يوم الاربعاء الموافق ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٢ ، ومن ثم فقد استحالت التثبت من أنه قد قرر بالطعن فى الميعاد . ولا يغنى فى هذا الصدد احتمال أن يكون الطعن قد قرر به فى تاريخ ايعاض الاجبات - ازاء ما ورد بالتقرير من أنه حرر فى يوم الاربعاء - ما دام لم يثبت فى اى موضع منه تاريخ ذلك اليوم ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تجعل بذاتها مقوماتها الاساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا وفي الميعاد المحدد لتعلمه فلا يجوز تكملة اى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه - لما كان ذلك . وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض - كما رسمه القانون - هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به بناء على اقتراح ذى الشأن عن رغبته فيه فى الميعاد المحدد قانونا ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قاتلة فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عن ذلك تقديم اسباب له . وإذا كان الثابت أن هذا الطعن - ولما أودعت اسبابه فى الميعاد



موقعة من رئيس نيابة - إلا أنه التقرير به قد جاء غفلا من التاريخ فهو والعدم سواء - لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلا .

( طعن رقم ٤٣١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٨٣٧ )

#### المبدأ :

من المقرر أن التقرير بالطعن في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله - وأن التقرير بالطعن بالنقض وايداع الأسباب يكونان وحدة إجرائية لا يقوم فيها اجدعها مقام الآخر ولا يقضى عنه - مفاد ذلك .

#### المحكمة :

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ ، وقدم محتسب المحكوم عليه أسباب الطعن في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ غير أن الطعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض الا في ١٨ من يناير سنة ١٩٨٤ الى بعد قوات الميعاد المنصوص عليه في المدة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات ولجراعات الطعن امام محكمة النقض حون قيلم عذر يبرز تجلوز هذا الميعاد ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للتقرير بالطعن في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان وحدة إجرائية لا يقوم فيها اجدعها مقام الآخر ولا يقضى عنه ، مما يفصح عن عدم قبول الطعن مع مصادرة الكفالة .

( طعن رقم ٧٢٥٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٣١ )

المادة رقم ( ٨٢٨ )

المبحث :

الأصل طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الإجراءات قد روعيت فلا يجوز للطاعن أن يحض ما ثبت بـ <sup>٥٧٨</sup>بديهة الحاجة للحكم إلا بالطعن بالتزوير .

المحكمة :

وحيث أن البين من الاطلاع على بديهة الحكم المطعون فيه أن المحكمة التي أصدرته مشكلة من السيادة ..... رفعا بموجب ..... و ..... القاضيين وبحضور السيد ممثل النيابة ..... - لما كان ذلك وكان الأصل طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الإجراءات قد روعيت فلا يجوز للطاعن أن يحض ما ثبت بـ <sup>٥٧٨</sup>بديهة الحاجة للحكم إلا بالطعن بالتزوير ، وهو ما لم يفعله فإنه لا يقبل منه ما يفهم ، هذا الخصوص والاستناد فيه إلى التحقيقات التي يقول أن التفتيش القضائي قد أجراها في شكواه التي تقدم بها في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أنشأ لنفسه أسبابا جديدة بين فيها واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دأب الطاعن بها وأورد عليها بطلانها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، كما أثبت بطلانها أن الحادث وقع خارج المدينة على الطريق السريع وسرد مضمون الأدلة بطريقة واقعية ، فإن النعنى عليه بالخطأ في الاستناد والقصور في التفتيش يكون غير صحيح ، لما كان ما تقدم فإن الطعن بزمه ويكون على غير أساس متعينا رفعه موضوعا .

( طعن رقم ٢٥٢١ لسنة ٩٥ قـ جـ ١٢/٦/١٩٨٥ )

قاعدة رقم ( ٨٣٩ )

المبدأ :

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل لا يجوز اثرته أمام محكمة  
النقض .

المحكمة :

من حيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول  
درجة أن المدافع عن الطاعن وإن كان قد طلب التصريح له بإعلان شهود  
نفى إلا أن البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنه لم يتمسك  
بهذا الطلب الأمر الذى يستفاد منه أنه تنازل عن سماعهم ، ومن ثم يكون  
النقض على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع غير صحيح . لما كان ذلك ،  
وكان باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه من اغفال الحكم الرد على دفاعه  
بعدم ارتكابه الجريمة لقيامه بتأجير المخبر الى آخر بموجب عقد ايجار  
ثابت التاريخ ولعدم وجوده بمكان الحادث وقت وقوعه مردوداً بأن نفى  
التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً طالما كان الرد  
عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، هذا الى أنه بحسب  
الحكم كيما يتم تحليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت  
لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة نسبة الى المتهم ولا عليه أن  
يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحتها ،  
ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جديلاً  
موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر  
الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثرته أمام محكمة النقض .  
لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفصلاً عن عدم  
قبوله موضوعاً ...

( طعن رقم ٢٨٦١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤ )

( طعن رقم ٣٩٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٨٤٠ )

المبدأ :

القول المرسل بادعاء المرض لا يكفي لتوافر اطمئنان المحكمة بقيامه

المحكمة :

لما كانت الطاعة تؤسس طعنها على أن مرضا ألم بها حال بينها وبين شهود جلسة ١٤/٦/١٩٨٣ التي صدر فيها الحكم باعتبار معارضتها الاستثنائية كان لم تكن ، مدللة على ذلك بشهادة طبية متضمنة مرضها بما يحتاج الى الرقعة لمدة شهرين عن تاريخ تحريرها في ١٠/٦/١٩٨٣ ، وكان الثابت من التوكيل المقدم من الطاعة لحاميتها للتقرير بالطعن بالنقض التمسوخ ٢٢/٦/١٩٨٣ ، أي في الفترة التي تضمنتها الشهادة الطبية المذكورة بما يفقد الثقة في أن مرض الطاعة كان مقعدا عن الحركة خلال هذه الفترة ، وتطرحها المحكمة كخلاف في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان القول المرسل بادعاء المرض لا يكفي لتوافر اطمئنان المحكمة بقيامه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد برا من قلة الاخلال بحق الدفاع بهذا الصدد يكون صحيحا يحسب ميعاد الطعن من تاريخ صدوره ، واذ قوتت الطاعة ميعاد الاربعين يوما المقرر للطعن محسوبا من تاريخ صدوره ، بغير عذر مقبول ، فإن الطعن يكون مفسحا عن عدم قبوله شكلا .

( طعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ٨٤١ )

المبدأ :

تتجسر وتطيق محكمة التلقين عن اجراء تحقيق موضوعي في الطعن المعروف عليها .

### للحكمة :

ومن حيث أنه لما كان البين من محاضر جلسات المحكمة أن النيابة العامة لم تتر شيئا مما أوردته بوجه الطعن بشأن قلة ان طريقة الصيد بعدة اللقطة هي طريقة الصيد بجر الشباك بواسطة المركب وهي سائرة بالتلقع ، فإنه لا يقبل منها اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من اجراء تحقيق موضوعي تنضصر عنه وظيفة هذه المحكمة ، ويقعين من ثم للتقرير بعدم قبول الطعن .

( طعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١ )

في نفس المعنى :

- ( طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ )
- ( طعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ )
- ( طعن رقم ٥٤٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠ )
- ( طعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥ )
- ( طعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ )
- ( طعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )
- ( طعن رقم ٨٥٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٧ )
- ( طعن رقم ٤٤٣٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٤ )
- ( طعن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٣ )

### قاعدة رقم ( ٨٤٢ )

### المبدأ :

اجازة المرافعة أمام محكمة النقض لجميع المحامين القبولين أمام المحكمة العليا الشرعية - شرط ذلك .

### الحكمة :

لما كان من المقرر أن اجازة المادتين العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والثالثة من القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ للمرافعة أمام محكمة النقض لجميع المحامين القبولين أمام المحكمة العليا للشرعية في الدعاوى

التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها لا تخلع بمنجرتها على هؤلاء المحامين صفة القبول للمرافعة أمام محكمة النقض في سائر الدعاوى ، بل يشترط لتمتعهم بهذه الصفة وتمكنهم من ممارسة كافة الحقوق التي يخولها القانون للمقيدين في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أن يتقدموا بطلب القيد في هذا الجدول الى اللجنة المختصة ويستصدروا منها قرارا بقبولهم وكان هذا الشرط متخلفا في حق المحامي الذي وقع اسباب الطعن المثل ، وانه وعملا بنص الفقرة الاخيرة من المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ يكون الطعن مفصحا عن عدم قبوله شكلا لعدم توقيع اسبابه من محام مقبول أمام هذه المحكمة .

( طعن رقم ٣٠٥٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٨٤٣ )

##### المبدأ :

المناعى الموضوعية تنحصر عنها وظيفة محكمة النقض - مفاد ذلك .

##### المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتى القتل والاصابة الخطا اللتين دان الطاعن بهما واقام على ثبوتهما في حقه أدلة سائفة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في طعنه انما هي مناعى موضوعية لم يثيرها أمام محكمة الموضوع ولا يسوغ الجدل في شأنها لاول مرة أمام محكمة النقض . ومن ثم فان الطعن يكون مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

( طعن رقم ٥٥٦٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١١ )

( طعن رقم ٦٩٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢١ )

قاعدة رقم ( ٨٤٢ )

المبدأ

وجوب توقيع أسباب الطعن بطريقه النقض المرفوع من غير التنبية  
المادة من محام مقيد أمام محكمة النقض .

المحكمة

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢ بقرار  
المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض في ١٩٨٧/١٢/١٢ وقدم مذكرة  
بأسباب الطعن في ١٩٨٧/١٢/٢١ موقع عليها بتوقيع غير واضح بحيث  
يتعذر قراءته ومعرفة اسم صاحبه وخلا صاحب الأسباب من الإشارة إلى  
المحسب صاحب التوقيع ولم يحضر الطاعن كما لم يحضر أحد عنه  
لتوضيح صاحب التوقيع الوارد على مذكرة الأسباب ولما كانت المادة ٣٤  
من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطاعن التي يرفعها  
المحكوم عليهم أن يوقع أسجلها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا  
التصميم على الوجوب يكون الشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة  
شكائية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تصحب  
مقومات وجودها بأن يكون موقعها عليها من محام مقبول أمام محكمة  
النقض والا كانت باطله وغير ذات أثر في الخصومة ، ولما كان يبين من  
سبق أن مذكرة أسباب الطعن لم يثبت توقيعها من محام مقيد أمام هذه  
المحكمة فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

( طعن رقم ٤٢٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٤٥٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٨٤٤ )

المبدأ :

انقضاء الدعوى الجنائية - الشهادة الدالة على ذلك - عدم تقديمها  
- أثره -

المحكمة :

وجيث ان قضاء محكمة النقض قد جرى على انه يجب على الطاعن لى يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه فى الميعاد القانونى المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ان يحصل على شهادة دالة على ان الحكم لم يكن الى وقت تحريرها قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد وانه لا يفتى عن هذه الشهادة السلبية فى دليل اخر سوى ان يبقى الحكم حتى نظرس الطعن فيه خاليا من التوقيع واذ كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة السلبية على ما عرفت- بها احكام هذه المحكمة كما لم يقدم ما يفيد لتسحيل بينه وبين الحصول على تلك الشهادة من الجهة التى نظم القانون تقدمه اليها لاعطائها اياه او الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة مما لم يمكنه من اعداد اسباب طعنه - فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٧٩٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٩ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٦٦٥٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٦/٦/١٩٨٥ )



## خامساً

ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

قاعدة رقم ( ٨٤٥ )

المبدأ :

قصر حق الطعن بطريق النقض على النيابة العامة والمحكوم عليه  
والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من  
آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح دون غيرها .

المحكمة :

لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات  
واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن بطريق  
النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية  
والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد  
الجنائيات والجنح دون غيرها ومعنى كون الحكم قد صدر انتهائيا أنه صدر  
غير مقبول للطعن فيه بطريق عادي من طرق الطعن . ومن ثم فمتى كان  
الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار انتهائيا بقبوله ممن صدر  
عليه أو بتفويته على نفسه استثناءه في ميعاده فقد حاز قوة الامر المقضى  
ولم يجز الطعن فيه بطريق النقض ، والعلة في ذلك أن النقض ليس  
طريقا عاديا للطعن على الأحكام وإنما هو طريق استثنائي لم يجزه الشارع  
إلا بشرط مخصوصة لتدراك خطأ الأحكام النهائية في القانون ، فإذا  
كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف - وهو طريق عادي -  
حيث كان يسعه استدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو في القانون  
لم يجز له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض . لما كان ما تقدم وكان  
الظاهر لم يستلزم الحكم الثابت من منكمه أول درجة بعدم قبول دعواه  
فانه لا يكون له أن يطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك أن تكون

محكمة ثانی درجة قد قضت برفض الدعوى المدنية لانها لم تتصل بهذه الدعوى ولم تكن مطروحة عليها كما لم يكن المدعى بالحقوق المدنية خصما امامها فليس من شأن قضائها بذلك أن يثبت له حقا في الطعن بطريق النقض بعد أن اوضحه على نفسه . بعدم سلوكه سبيل الطعن بالاستئناف . لما كان ذلك فانه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف المدنية .

( طعن رقم ٥٥٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٨٤٦ )

المبدأ :

القضاء الغير منه للخصومة - لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

المحكمة :

لما كان من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يفتح الا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الدعوى المباشرة المرفوعة من المدعين بالحقوق المدنية واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى المدنية على ما سلف ببيان وقضائه في ذلك سليم ، ولما كان هذا القضاء غير منه للخصومة في موضوع الدعوى المدنية ولا يبنى عليه منع السير فيها فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز وفقا لنص المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات ولجراعات الطعن أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٧٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٨٤٧ )

المبدأ :

عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة .

## المحكمة :

حيث انه يبين من الاطلاع علي الاوراق ان الدعوى اُحيلت من النيابة العامة - مباشرة - الى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » لمحكمة المتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاحالة وامامها لدعى المجنى عليه . . . . . مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ تعويضاً مؤقتاً ، وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٣ قضت تلك المحكمة بادانته وبالزامه بالتعويض المؤقت والمصروفات وعشرين جنيتها مقابل اتعاب المحاماة ، فطعن فيه المحكوم عليه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت حالة الطوارئ قد اعلنت في جميع أنحاء الجمهورية اعتباراً من ١٩٨١/١٠/٦ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ ، وكان الطعن قد أُحيل للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » المنشأة بالامر رقم ١ لسنة ١٩٨١ الصادر من رئيس الجمهورية والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٢ والمعمول به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وكانت الجريمتان الثانية والثالثة اللتان حوكم الطاعن من اجلهما هما من الجرائم التي تختص بنظرها محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » بنص المادة الاولى من هذا الامر كما يمتد اختصاصها بنظر الجريمة الاولى بموجب المادة الثانية من الامر المشار اليه لقيام الارتباط بينها وبين الجريمتين سلفتي الفكر . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ، وتصدق على الشق الجنائي من الحكم واعادة المحاكمة بالنسبة للشق المدني بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥ ، وكانت المادة ١٢ من القانون سالف الذكر تقضي بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة - المنشأة وفق احكامه - فان الطعن المقدم من المحكوم عليه سالف الفكر يكون غير جائز قانوناً ويتعين التمسك بعدم جوازها .

قاعدة رقم ( ٨٤٨ )

المبدأ :

الطعن بالنقض لا يصح أن يوجه إلى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض - طبقا للمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يصح أن يوجه إلى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يؤيد الحكم الابتدائي - خلافا لما يقول به الطاعن - إذ أن الحكم الغيبي الاستثنائي لم يفصل إلا في شكل الاستئناف ، بقضائه بعدم قبول الاستئناف للتقرير به بعد الميعاد ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون مقبولا لأنه ليس موجها إلى الحكم محكمة أول درجة - الذي أنزل العقاب على الطاعن - وهو مما يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما عساه قد شابه من عيوب لأنه صار باتا وأضحى للطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

( طعن رقم ٤١٧٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١ )

قاعدة رقم ( ٨٤٩ )

المبدأ :

لا يجوز لمن رفض طعنه بالنقض أن يرفع طعنا آخر عن الحكم ذاته

المحكمة :

من حيث أن المادة ٣٨ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز بأية حال لمن رفض طعنه موضوعا أن يرفع طعنا آخر عن الحكم ذاته لأي سبب ، وإذا

كان الطاعن قد سبق له ان قدم طعنا بالنقض عن الحكم المطعون فيه ذاته قيد برقم ٢٧٢٥ سنة ٥٣ ق وبتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٨٤ قررت محكمة النقض - معقودة في هيئة غرفة مشورة - عدم قبول الطعن موضوعا فيتعين التقرير بعدم جواز الطعن وللزام الطاعن المصاريف المدنية .

( طعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٨٥٠ )

#### المبدأ :

لا يجوز الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة قبل الفصل بالموضوع .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن بطريق النقض في الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ، الا اذا انبنى عليها منع السير في الدعوى وكان الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية - وهو في تكييفه الحق ووصفه الصحيح ، حكم بعدم اختصاص القضاء الجنائي والاحالة - لا يعد منها للخصومة في تلك الدعوى او مانعا من السير فيها ، اذا ما اتصلت بالمحكمة المدنية المختصة اتصالا صحيحا ، ذلك بانه لم يفصل في الدعوى المدنية ، بل قضى - عمالا لصحيح حكم القانون - بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فيها لان الفعل المسند الى الطاعنة لا تتوافر فيه اركان الجريمة المسندة اليها ، وتخلى بذلك عنها للمحكمة المدنية صاحبة الولاية العامة في المنازعات المدنية . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة ، مع الزام الطاعنة ( المدعى عليها بالمحقوق المدنية ) المصاريف المدنية .

( طعن رقم ٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٦ )

قاعدة رقم ( ٨٥١ ) -

المبدأ :

لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن بطريق المعارضة جائزاً .

الحكمة :

من حيث أن الحكم المطعون فيه وأن وصفته المحكمة التي أصدرته بأنه حضوري بالنسبة الى الطاعن الاول . . . . . الا أنه في حقيقة الامر صدر غيابياً بالنسبة له نظراً لتخلف هذا الطاعن عن الحضور بجلسات المحاكمة الاستئنافية . ولما كانت العبرة في وصف الحكم أنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في الخطاب ، وكان الحكم الغيابي هو حكم قابل للمعارضة ، وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن بطريق المعارضة جائزاً . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المسمردات المضمومة أن هذا الحكم لم يغلن بعد للطاعن الاول ، وكان الاعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون ، فإن باب المعارضة في هذا الحكم لم يزل مفتوحاً ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من الطاعن الاول .

( طعن رقم ٣٢٢٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٣ )

قاعدة رقم ( ٨٥٢ ) -

المبدأ :

لا يجوز الطعن بالنقض الا في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في موائد الجنايات والجنح .

### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح ، وكانت المادة ٣٢ من القانون ذاته تنص على عدم قبول الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، فإن طعن النيابة العامة في الحكم الغيابي سالف الذكر يكون غير مقبول .

( طعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١ )

### في نفس المعنى

( طعن رقم ٢٤١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٩ )

( طعن رقم ٦٣٦٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ )

( طعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢ )

( طعن رقم ٤١١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٠ )

( طعن رقم ٣٤٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥ )

( طعن رقم ٦٠١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦ )

( طعن رقم ٤٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٨٥٣ )

### المبدأ :

يجب لقبول وجه الطعن بالنقض أن يكون واضحا محسنا -  
مقاد ذلك .

### المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحسنا ، ولما كان الطاعن لم يبين ماهية أوجه الدفاع التي أبداهها بمحضر الجلسة ولم يحدد ما أرسل القول إرسالاً دون تحديد ما قصده من دفاع فيه اغفله الحكم وذلك لمراقبة ما إذا كان هذا الدفاع

جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل  
الحق الموضوعي الذي لا يستلزم في الاصل ردا بل يعتبر الرد عليه  
مستفادا من القضاء بالادانة للادلة التي اورقتها المحكمة في حكمها ، ومن  
ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

( طعن رقم ٥٦-أ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )

( طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١ )

( طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ )

( طعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ )



## سائلاً

نظر الطعن بالنقض

قاعدة رقم ( ٨٥٤ )

المبدأ :

تخلف المتهم عن ابداء دفاعه أمام درجتى التقاضى - اثره .

المحكمة :

من المقرر أنه وإن كان من المسلمات فى القانون أن مثول المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع بدرجتيها لابداء دفاعه الأمر فيه مرجعه اليه إلا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعى أمامها يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

( طعن رقم ٤٩٤٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٤ )

قاعدة رقم ( ٨٥٥ )

المبدأ :

لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب -  
- علة ذلك .

المحكمة :

لما كان باقى ما اثاره الطاعن فى طعنه وارداً على الحكم الابتدائى الذى اقتصر وحجبه على الفصل فى موضوع الدعوى - دون الحكم الاستنباطى للقباض الذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد وقضاؤه فى ذلك سليم - فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب سواء ما تعلق ببيانات الحكم أو لاية

أسباب أخرى لأنه حاز قوة الأمر المقضى ويات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

( طعن رقم ٤٩٤٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٤ )

### قاعدة رقم ( ٨٥٦ )

**المبدأ :**

الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة في الحكم الاستثنائي الغيابي - أثره .

**المحكمة :**

لما كان الحكم المطعون فيه صادرا في معارضة الطاعن في الحكم الاستثنائي الغيابي القاضي برفض استئنافه موضوعا - باعتبارها كان لم تكن ، إلا أن الطعن عليه بطريق النقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه لأن كلا الحكمين متداخلان ومتنمجان أحدهما في الآخر .

( طعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٨٥٧ )

**المبدأ :**

قاعدة لا يضر الطاعن بطلعه . تطبيقها .

**المحكمة :**

لما كان الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات إلا أنه قضى بعزله من وظيفته مدة مساوية لمدة السجن على خلاف ما تقضى به المادة ١١٨ من قانون العقوبات ذلك أن توقيت عقوبة العزل لا يكون إلا في حالة الحكم بعقوبة الحبس طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من ذات القانون ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون ،

الا انه لما كان الطاعن هو المحكوم عليه ، فان محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا للخطأ ، لما في ذلك من أضرار بالمحكوم عليه ، إذ من المقرر انه لا يصح ان يضار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه وحده .  
( طعن رقم ٣٠٦١ لسنة ٥٤ ق - بجملة ١٢/٤ ١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٨٥٨ )

#### المبدأ :

وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم من اية حالة من حالات الخطأ في القانون او البطلان

#### المحكمة :

وحيث ان المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض مالف للبيان تنص على انه « مع عدم الاخلال بالاحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا جضوريا يعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة ببرايتها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتمكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ » ومفاد ذلك ان وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم في اية حالة من حالات الخطأ في القانون او البطلان .

لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض مستقرا على ان الحكم بالإدانة يجب ان يبين ميعون كل دليل من ادة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكن يقتصرن لحكمة النقض مراقبة تطبيق

لما كان ما تقدم وكان البطالن الذي لحق بالحكم المطعون فيه يتدرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي -أباحت- فيها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها -بتقضى الحكم اذا وقع فيه بطالن من هذا القبيل فإنه يتعين قبول عرض النيابة ونقض الحكم المطعون فيه -

( طعن رقم ٣٩٨٥ لسنة ٥٦ ق - جملة ١٩٨٦/١٢/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٨٥٩ )

## المصادر:

يجب على النيابة العامة ان تعرف القضية على محكمة النقض طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ وللقانون الثانية والثالثة من

المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

### المحكمة :

وحيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون الا أن تجاوز ذلك الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستعين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بالرأى الذى صمته النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى المتأخر المحدد أو بعد فوائده فانه يتعين قبول عرض النيابة للقضية . وحيث أن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه « مع عدم الاخلال بالاحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشككية وتقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان . لما كان ذلك وكان يبين من محاضر جلسات المحكمة ومن المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن تقدم إلى المحكمة بجلسة ١٢ من ابريل سنة ١٩٨٦ بمذكرة ضمنها دفعا ببطلان الاعتراف المعزى اليه فى محاضر جمع الاستدلالات لصدوره تحت تأثير الاكراه . لما كان ذلك وكان البطلان الذى لحق بالحكم المطعون فيه يتدرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لتي أحالت

إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ وكانت المادة ٤٦ من هذا القانون قد أوجبت على هذه المحكمة - وفقا لما حلف ببيانهم من تقيص من تلقاء نفسها بنقض الحكم اذا ما دفع فيه بطلان من هذا القبيل فانه يتعين قبول الطعن المقدم من المحكوم عليه شكلا وقبول عرض النيابة ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٩٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٨٦٠٠ )

#### المبدأ :

نقض الحكم المطعون فيه من أحد المحكوم عليهم - أثره بالنسبة للمحكوم عليهم الآخرين .

#### المحكمة :

من حيث أن المحكمة سبق أن قضت بجلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨٩ بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن . . . . . لانه جاء مشوبا بالقصور ولما كان العيب الذي شاب الحكم يتصل بالمحكوم عليهم الآخرين الذين كانوا طرفا في الخصومة الاستئنافية وقضى برفض استئنافهم ولم يقرروا بالطعن بالنقض ، مما يقتضى نقضه بالنسبة لهم وهم . . . . . و . . . . . و . . . . . دون المحكوم عليهم . . . . . فهم لا يفتقدان من نقض الحكم المطعون فيه لانهما لم يكونا طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم لم يكن لهما أجلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليهما اثره .

( طعن رقم ٦٢٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٩ )

## سليما

### سلطة محكمة النقض

قاعدة رقم ( ٨٦١ )

#### المبدأ :

إذا كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للواقعة - يتعين مع نقض الحكم أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ .

#### المحكمة :

لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد جرى على أنه : « لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية » . مما مفاده أنه يشترط لتأثير الفعل طبقا لتلك المادة أن يقع في أحد 'المحال العامة' . ولما كان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية التزم جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما 'تحتمل ومع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأثيم' ، وكان لعب القمار في واقعة الدعوى قد وقع في طريق عام وليس في أحد 'المحال العامة' فانه كان يتعين على المحكمة أن تقض ببراءة المطعون ضده مما يكون معه حكما بادانته معيبا بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مع نقض الحكم أن تحكم المحكمة في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون . ولما كان وجه الطعن يتصل بالحكم عليهما

الآخرين اللذين لم يطعنا في الحكم ونظرنا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة فإنه يتعين أن يكون نقض الحكم وتصحيح الخطأ بالقضاء بالبراءة بالنسبة للمطعون ضده وكذلك بالنسبة للمحكوم عنيهما الآخرين .

( طعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦٢ )

##### المبدأ :

متى ينقض الحكم بالنسبة لطاعن لم يقبل طعنه شكلا ؟

##### المحكمة :

لما كان الوجه الذي بنى عليه نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الثلاثة الاول يتصل بالطاعن الرابع الذي لم يقبل طعنه شكلا ولحسن سير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة اليه أيضا عملا بحكم المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .  
( طعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦٣ )

##### المبدأ :

عدول محكمة النقض عن حكم أصدرته في خصوص شكل الطعن -  
شرطه . استثناء .

##### المحكمة :

الاضل في نظام التقاضي ، أنه متى صدر الحكم في الدعوى خرجت من حوزة المحكمة لاستنفادها ولايتها القضائية وأمننت العودة الى نظرها من جديد . أما ما استنتته محكمة النقض - خروجاً على هذا الاصل - من العدول عن بعض قضائها في خصوص شكل الطعن . استصحاباً لمقتضيات العدالة . وحتى لا يضار الطاعن بما لا دخل لارادته فيه ، فذاك استثناء



ينبغي قصره في نطاق ضيق بغير توسع ، لما كان ذلك ، وكان قضاؤه المحكمة قد جرى على أنه يشترط كيما تفصل عن حكم أصدرته ، أن يكون فيما قضى به قد أقيم على عدم استيفاء إجراءات الطعن المقررة قانونا ، ثم يتضح من بعد أن تلك الإجراءات كانت مستوفاة بيد أنها لم تعرض كاملة على المحكمة عند نظر الطعن - بما لا دخل لإرادة الطاعن فيه - وإذا كانت أوراق هذا الطعن تخلو من أي دليل على أن ثمة صورة رسمية من التوكيل المشار إليها بطلب العدول كانت مرفقة بها ومن ثم فإن ما يستند إليه الطلب من قالة فقده من ملف الطعن لا يظاھر الواقع ، ولما كان الطالب يسلم في طلبه بأن هذا التوكيل لم يكن مطروحا أمام المحكمة عند نظره الطعن بجلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٨٢ ، فإن طلبه العدول عن الحكم الصادر بتلك الجلسة بعدم قبول الطعن شكلا لا يكون له محل - ولا يغير من ذلك أن يكون الطالب قد أرفق بطلبه - بعد صدور الحكم - صورة رسمية للتوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه ما دام أنه لم يقدم مع أوراق هذا الطعن حتى تاريخ نظره والحكم فيه .

( طعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢/٢٠/١٩٨٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦٤ )

المبدأ :

مناط سلطة محكمة النقض .

المحكمة :

من المقرر أن لمحكمة النقض أن تفصل في الطعن على ما تراه متفقا وحقيقة العيب الذي شاب الحكم متى لتسع له وجه الطعن .

( طعن رقم ٢٨٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١/٣١/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦٥ )

المبدأ :

لا محل لنقض الحكم بالنسبة للجريمة التي صدر بشأنها القانون

الإصلاح ما دام أن الجريمة الأخرى المرتبطة بها والتي تتماهى معها  
فهي العقوبة ما زالت العقوبة المقررة لها باقية دون تعديل .

### المحكمة :

لما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت ضد الطاعن بوصف أنه : ١- باع  
شياً مخصصاً للإستهلاك العائلي بالبطاقات التموينية وهو غير مرخص له  
بذلك . ٢- باع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد لها ، والجـ  
الابتدائي المؤثر لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى بمخالفته بالحبس من  
انقضاء سنة واحدة وتفريره خمسمائة جنيه ، والمصادرة ، وغلق المحل  
لمدة أسبوع شهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة سنة عن التهمتين .  
لما كان ذلك وكانت أولى الجريمتين اللتين دين الطاعن بهما معاقبا عليها  
طبقاً لنص المادتين ٥٦- و ٥٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص  
بشؤون التموين والمعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ٤- و ٥-  
من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ - بالحبس  
التي لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات ، والغرامة التي  
لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه ، فضلاً عن المصادرة  
والإغلاق ، وشهر ملخص الحكم ، وهو ما يطابق ما كان مقرراً للجريمة  
موضوع التهمة الثانية المعاقب عليها بالمادتين ٩ و ١٦ من المرسوم بقانون  
رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبري وتحسين الأرباح ،  
قبل تعديله بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ ، وكان الحكم المطعون فيه  
بالنظر لما بين الجريمتين من ارتباط - قد أعمل حكم المادة ٧/٣٢ من  
قانون العقوبات في حق الطاعن فلم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة عنهما ،  
فانه وإن كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ - الصادر بعد الحكم المطعون  
فيه - قد عدل المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ بما  
يسمح للقاضي - في جريمة البيع بأزيد من السعر المحدد - بالاختيار بين  
توقيع عقوبتي الحبس والغرامة معاً ، وبين الاكتفاء بتوقيع أحدهما  
دون الأخرى ، مما يعد معه القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ قانوناً أصح  
الأنظمة من حيث الحكم الصادر عن قانون حلت وإجراءات الطعن

امام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تفوّل محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يبرى على واقعة الدعوى ، ذلك أنه لا جدوى من نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للجريمة التي صدر بشأنها القانون الاصلاح ما دام أن الجريمة الأخرى المرتبطة بها - والتي كانت تتبلىو معها فى العقوبة - ما زالت العقوبة المقررة لها باقية على حالها دون تعديل .

( طعن رقم ٦٦٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦٦ )

##### المبدأ :

إذا كان الطعن مبنيًا على الخطأ فى تطبيق القانون فإن محكمة النقض تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة لتحديد جلسة .  
• لنظر الموضوع •

##### المحكمة :

لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة - كما صار اثباتها بالحكم ، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

( طعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦٧ )

##### المبدأ :

الأصل هو التقيد باستتاب الطعن ولا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الاستباب إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم .

### المحكمة :

الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ولا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والتصديق لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون طبقا لفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم .  
( طعن رقم ٣٢٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٢٠/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٨٦٨ )

#### المبدأ :

تصحیح الخطأ الذي انبنى عليه الحكم لا يخضع لای تقدير موضوعی ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها في ثبوت التهمة .

### المحكمة :

تصحیح الخطأ الذي انبنى عليه الحكم لا يخضع لای تقدير موضوعی ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها في ثبوت التهمة ، فانه يتعين حسب القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحیح الخطأ ، والحكم بمقتضى القانون ، وهو ما يتحقق بتأييد الحكم المستأنف الذي انتزم في تقديره للعقوبة بالحد الأدنى المقرر لها قانونا .

( طعن رقم ٣٢٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٨٦٩ )

#### المبدأ :

لا يصح للنقض على الحكم مجرد مخالفته اتجاهها ورد في حكم لمحكمة النقض .

من المقرر انه لا يصح النعى على الحكم لمجرد مخالفته اتجاهها ورد فى حكم لمحكمة النقض الا اذا كان محل المخالفة صالحاً بذاته لان يكون وجهها للطعن على الحكم .

( طعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٨٧٠ )

المبدأ :

صدور قانون اصلح للمتهم - شرطه - ولجب محكمة النقض - علة ذلك

الحكمة :

لما كان الاصل المقرر فى القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها الا أن عجز تلك الفقرة ينص على انه « ومع هذا - اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانونا اصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » . واذا كانت المادة ٢/٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة ومحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى بحكم بات قانون اصلح للمتهم . وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ المار ذكره قد انشا للمتهم مركزا قانونيا اصلح . يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهمين ( الطاعنين ) فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات بما اشتملت عليه احكامه اجازة الحكم بعقوبتى الحبس والغرامة معا او باحداهما فحسب فانه يكون هو الواجب التطبيق الامر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تطبق العقوبة التخيرية فى حدود النص المنطبق هو من خصائص قاضى الموضوع

فانه يتعين أن يكون النقص مقرونا بالاحالة بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليه الثالث لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

( طعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٥ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٠ )

( طعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥ )

( طعن رقم ٥٥٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ )

( طعن رقم ٦٧٧٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٥ )

( طعن رقم ٧٥٧١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠ )

( طعن رقم ٩٨٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ )

( طعن رقم ٢٦٣٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ )

( طعن رقم ٦٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١١ )

( طعن رقم ٣٢٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٨٧١ ) .

المبدأ :

إذا كانت القضية منظورة أمام النقض وتعذر الحصول على صورة رسمية من الحكم - أثره .

الحكمة :

وحيث أن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القلاون . وحيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق والمفردات المضمومة وعلى مذكرة القلم الجنائي المختص أن الحكم الصادر من محكمة اول درجة في القضية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢ شذواحيث المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد وما كان لم يتميز الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر في الدعوى فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقض به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن

فيه لم تستنفذ ، ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن يقضى بإعادة المحاكمة . لما كن ما تقدم ، فإنه يتعين نقض تحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للطاعن الثانى وكذلك الطاعن الاول الذى لم يقبل طعنه .

( طعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢ )

### قاعدة رقم ( ٨٧٢ )

المبدأ :

إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا بإجماع آراء قضاة المحكمة .

المحكمة :

وحيث ان البين من الاوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى المعارض فيه من الطاعن والقاضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا بإجماع قضاة المحكمة . « ولما كان من شأن ذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابى الاستئنافى القاضى بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفى فى ذلك أن يكون الحكم الغيابى الاستئنافى القاضى بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لان المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بإلغاء حكم البراءة - فإنه يكون

من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، لأن الحكم على المعارضة ولئن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في مقبضته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويتعين نقض وإلغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

( طعن رقم ٥٥٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٨٧٣ )

#### المبدأ :

الحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله .

#### المحكمة :

حيث أنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتعديل الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة إلى حبس الطاعنة ستة أشهر مع الشغل ووضعها تحت المراقبة مدة مساوية لمدة الحبس دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تنص به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه « إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها وإلغاء الحكم الصادر بالبراءة » ولا كان من شأن ذلك كما جرى عليه قضيه محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور بطلا فيما قضى به من تعديل الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره



بإجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن يقيّد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة - أن تنقض في المعارضة بتأييد تحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه حق بإجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتعديل الحكم الغيابي الاستثنائي فإنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا بين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم لاستثنائي الغيابي المعارض فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعنة ، ذلك دون حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة منها .

( طعن رقم ٥٧٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٣٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٣ )

## ثامنا

### أثر للحكم فى الطعن بالنقض

قاعدة رقم ( ٨٧٤ )

المبدأ :

• متى يحكم بمصادرة الكفالة

المحكمة :

إذا قضى بعدم قبول الطعن شكلا فإنه من المتعين الحكم بمصادرة الكفالة. إعمالا للفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .  
( طعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨١ )

قاعدة رقم ( ٨٧٥ )

المبدأ :

• متى يعتبر الطعن فى الحكم الصادر فى الاشكال عديم الجدوى

المحكمة :

لما كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى الدعوى نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن فى الحكم ما زال مفتوحا ، وكان البين من مذكرة قلم الكتاب المرفقة بالاوراق ان الطعن بالنقض من المحكوم عليه فى الحكم المستشكل فى تنفيذه قد قضى بقبوله شكلا وينقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء ما قضى به من عقوبة مصادرة السيارة المضبوطة ، وانقض بذلك اثر وقف التنفيذ الذى قضى به الحكم الصادر فى الاشكال فان طعن النيابة العامة فى هذا الحكم يكون قد اصبح عديم الجدوى متعين الرفض .

( طعن رقم ١٨٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٨٢ )

قاعدة رقم ( ٨٧٦ )

المبدأ :

اتصال الاوجه التي بنى عليها الطاعن طعنه بغيره من المتهمين -  
نقض الحكم جزئيا بالنسبة للطاعن يستتبع نقضه بالنسبة اليهم ولو لم  
يقدموا طعنا .

الحكمة :

لما كان الوجه الذي بنى عليه التصحيح بالنسبة الى هذا الطاعن  
يتصل بالطاعنات الثانية والثالثة والرابعة الذي لم يقبل طعنهن شكلا ،  
فيتعين كذلك نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا بالنسبة اليهن عملا  
بحكم المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن لحكم محكمة النقض  
لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة واستبدال عقوبة الحبس مع الشغل لمدة  
ثلاث سنوات بعقوبة السجن المقضى بها عليهن .

( طعن رقم ٦٠٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤ )

قاعدة رقم ( ٨٧٧ )

المبدأ :

من المقرر أن الدعوى العمومية لا ترفع من المدعى المدني الا اذا  
كانت دعواه المدنية مقبولة .

الحكمة :

الدعوى العمومية لا ترفع من المدعى المدني الا اذا كانت دعواه  
المدنية مقبولة فان نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية لسبب  
يتعلق بقبولها يستلزم نقضه فيما قضى به في الدعوى الجنائية التي رفعت  
بطريق الدعوى المباشرة .

( طعن رقم ٦١٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣ )

قاعدة رقم ( ٨٧٨ )

المبدأ :

من لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض لا يمتد إليه أثره .

المحكمة :

لما كان وجه الطعن وإن اتصل بالحكم عليه الآخر في الدعوى إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستثنائية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض لا يمتد إليه أثره .

( طعن رقم ٣٨٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

قاعدة رقم ( ٨٧٩ )

المبدأ :

المسئول عن الحقوق المدنية لا يمتد أثر الطعن إليه طالما لم يستأنف قضاء أول درجة .

المحكمة :

المسئول عن الحقوق المدنية لا يمتد أثر الطعن إليه طالما لم يستأنف قضاء أول درجة .

( طعن رقم ٩٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢ )

## تاسعا

### سقوط الطعن بالنقض

#### قاعدة رقم ( ٨٨٠ )

المبدأ :

يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

المحكمة :

من حيث أنه لما كانت المادة ٤١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن بحبس ثلاثة اشهر مع الشغل هي من العقوبات المقيدة للحرية وكان الطاعن لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقا لما نصت عنه مذكرة ادارة نيابة 'لنقض الجنائي المرفقة فيتعين الحكم بسقوط الطعن .

( طعن رقم ٨٩٢٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٩ )

في نفس المعنى :

- ( طعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١ )
- ( طعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣ )
- ( طعن رقم ٦٥٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤ )
- ( طعن رقم ٧٢٧٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ )
- ( طعن رقم ٣٨٩٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢ )
- ( طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )
- ( طعن رقم ٣٥٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١١ )
- ( طعن رقم ٤٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ )
- ( طعن رقم ٣٩٠٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٠ )
- ( طعن رقم ٤٢٤٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٨ )

- ( طعن رقم ٥٦٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٥ )  
( طعن رقم ٢٨٦٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧ )  
( طعن رقم ٣٧٢٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧ )  
( طعن رقم ٤٩٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٥ )  
( طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٥ )  
( طعن رقم ٦١٠٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٦ )  
( طعن رقم ١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥ )  
( طعن رقم ٦٩٩٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٩ )  
( طعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١ )  
( طعن رقم ٢٧٧٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٩ )  
( طعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦ )  
( طعن رقم ٣٠٠٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٤ )  
( طعن رقم ٢٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ )  
( طعن رقم ٣٥٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٤ )  
( طعن رقم ٥٦٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٨ )  
( طعن رقم ٤١٧٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١ )  
( طعن رقم ٦٢٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٤ )  
( طعن رقم ٨٧٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٩ )  
( طعن رقم ٧١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١ )  
( طعن رقم ٣٧٢١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧ )  
( طعن رقم ٦٧٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/١٢ )  
( طعن رقم ٧٢٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/١٩ )  
( طعن رقم ٨٥٨٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٤ )

## نيابة عامة

قاعدة رقم ( ٨٨١ )

المبدأ :

يكفى فى امر النذب للتحقيق ان يثبت حصول هذا النذب من أوراق  
الدعوى .

الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت على النحو سالف البيان ان  
رئيس النيابة عندما أصدر الاذن قد وقعه باعتباره منتدبا من النائب العام  
« وهو ما لا يماري فيه الطاعن فان مفاد ذلك انه كان منتدبا ممن يملك  
نوبه قانونا » وكان يكفى فى امر النذب للتحقيق ان يثبت حصول هذا  
النذب من أوراق الدعوى ، فان ما اثبته الحكم يكفى لاعتبار الاذن صحيحا  
صادرا ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليما فيما انتهى اليه من رفض  
الدعوى بطلان اذن التفتيش .

( طعن - رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٨٨٢ )

المبدأ :

تقدير اجراءات تحريز المضبوطات - موضوعي - مخالفتها - اثره .

الحكمة :

قضاء محكمة النقض قد استقر على ان اجراءات تحريز المضبوطات  
وفقا لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية  
لا يترتب على مخالفتها اى بطلان وترك الامر فى ذلك الى اطمئنان  
الحكمة الى سلامة الدليل وان الاحراز المضبوطة لم يصيب اليه  
العيب .

( طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٨٨٣ )

المبدأ :

جواز نذب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق -  
فى حالة الضرورة - خلو محضر التحقيق من بيان تلك الضرورة لا ينفى  
قيامها .

الحكمة :

الاصل فى الاجراءات الصحة ويجوز فى حالة الضرورة نذب غير  
كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وخلو محضر التحقيق  
من بيان الظروف التى دعت النيابة الى نذب غير الكاتب المختص لا ينفى  
قيام الضرورة الى نذب غيره وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق  
تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد أقرت سلطة  
التحقيق على هذا الاجراء ، وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد فى محضر  
التحقيق يخالف الحقيقة ، وكان منعا به عدم تحرير محضر مستقل عن  
واقعة حلف أمين الشرطة المنتدب اليمين غير سائق ذلك أن تحرير هذا  
المحضر يقتضى وجود كاتب لتدوينه والفرض أن هذا الكاتب غير موجود  
للعذر الذى دعا الى نذب غيره وصلاحيه أمين الشرطة ككاتب لن تلحقه  
الا بعد حلف اليمين ، ومن ثم فإن الإشارة اللاحقة لواقعة الحلف فى محضر  
التحقيق - وهو ما يقر به الطاعن - هى السبيل لاثبات حصصول  
هذا الاجراء .

( طعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )

قاعدة رقم ( ٨٨٤ )

المبدأ :

عدم سؤال المتهم فى التحقيق - اثره .

الحكمة :

عدم سؤال المتهم فى التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجراءات اذ



مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب  
انهم بل يجوز رفعها في مواد الجنيح والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما .  
( طعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٢/٢٩/١٩٨١ )

### قاعدة رقم ( ٨٨٥ )

المبدأ :

اجراءات التحريز قصد بها المحافظة على الدليل ولا يترتبة على  
مخالفتها البطلان .

المحكمة :

من المقرر ان اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ،  
٥٧ من قانون الاجرامات الجنائية قصد بها المحافظة على الدليل ولا يترتب  
على مخالفتها اي بطلان فان النعى على الحكم بالقصور عن الرد على  
تلك الاوجه من دفاع الطاعن يكون غير قويم ، لما كان ذلك ، وكان البين  
من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن لم يطلب  
ضم دفتر الاحوال للاطلاع عليه فلا يكون له من بعد ان ينعى على المحكمة  
تعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه او الرد على دفاع لم يثره امامها .

( طعن رقم ٤٤٥٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢/٩/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٨٨٦ )

المبدأ :

مناطق تعرف الشهود على المتهم .

المحكمة :

تعرف الشهود على المتهم نيس من اجراءات التحقيق التي يوجب  
القانون لها شكلا خاصا .

( طعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٤/١٣/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٨٨٧ )

#### المبدأ :

من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة العامة في تهمة موجهة اليه إلا أن القانون قد أعطى للنَّيابة استثناء من هذه القاعدة حق إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا كان لذلك موجبا .

#### المحكمة :

لما كان ما يثيره الطاعن من أن تحقيقات النيابة العامة قد جرت في غيبته لا يعدو أن يكون تعيبيا لاجراءات الدعوى السابقة على المحاكمة - وكان الاصل أن من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة في تهمة موجهة اليه إلا أن القانون قد أعطى للنَّيابة استثناء من هذه القاعدة - حق إجراء التحقيق في غيبة المتهم اذ-رات لذلك موجبا فإذا أجرت النيابة تحقيقا ما في غيبة المتهم فيكون ذلك من حقا ولا بطلان فيه وكل ما للمتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيقات من نقص أو عيب حتى تقدرها وهي على بيته من أمرها ، ومن ثم كان هذا النعي دفاعا موضوعيا ظاهرا لبطلان لا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه .

( طعن رقم ٤٩٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٨٨٨ )

#### المبدأ :

إذا لم ينبئ المحقق المتهم عن شخصيته - أثره .

#### المحكمة :

لما كان القانون لم يرتب واجبا على المحقق أن ينبئ المتهم عن شخصيته ، كما لم يرتب بطلانا لاغفاله ذلك طالما أن الذي أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يمارى فيه الطاعن ، وكان الطاعن

لا يزعم انه عين محاميا عنه وقت استجوابه أو أن محاميه تقدم للمحقق  
مقررا الحضور معه وقت هذا الاستجواب ، فان استجواب الطاعن في  
تحقيق النيابة يكون قد تم صحيحا في القانون .  
( طعن رقم ٥٦٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٨٨٩ )

#### المبدأ :

ترفع الدعوى في مواد الجنايات بإحالتها من المحامي العام او من  
يقوم مقامه الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام  
المحكمة .

#### المحكمة :

لما كان الشارع اذ قضى في المادتين ٢١٤ ، ٢٧٤ من قانون الاجراءات  
الجنائية بان ترفع الدعوى في مواد الجنايات بإحالتها من المحامي العام  
او من يقوم مقامه الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور  
أمام المحكمة ، واذ جعل بمقتضى المادة ٦٤ ندب قاضي التحقيق رهنا بطلب  
النيابة العامة ، واذ حظر عليه بمقتضى المادة ٦٧ مباشرة التحقيق الا بناء  
على طلبها واذ اولاهها هي بمقتضى المادة ١٩٩ مباشرة التحقيق في مواد  
الجنح والجنايات فيما عدا ما يختص به قاضي التحقيق واذ قضى بالمادة  
٢١٤ مكررا بانه اذا صدر بعد صدور الامر بالاحالة ما يستوجب اجراء  
تحقيقات تكميلية فعلى النيابة العامة أن تقوم بإجرائها وتقديم المحضر  
الى المحكمة قد دل بهذا على أن النيابة العامة هي السلطة الأصلية  
صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائي وان من واجبها اجراء  
التحقيق التكميلي عند الاقتضاء حتى بعد صدور الامر بالاحالة الى المحكمة  
وتقديم المحضر اليها مباشرة ، ومن ثم فان ما ينهه الطاعن من بطلان  
تحقيق النيابة التكميلي الذي أجرى بعد إحالته الى محكمة الجنايات  
وبطلان أي دليل لاحق لا سيما تعرف الشاهد عليه لا يكون له سند .

( طعن رقم ٦٠٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٨٩٠ )

#### المبدأ :

مجاوزة النيابة العامة الميعاد القانوني للتقرير بالطعن وايداع أسبابه - أثره - عدم قبول طعنها شكلا .

#### المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه - القاضى ببراءة المتهم ( المطعون ضده ) مما أسند اليه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة ، صدر بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٢ .

فقررت النيابة العامة ( الطاعنة ) الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ وقدمت أسباب طعنها فى ذات اليوم متجاوزة فى التقرير بالطعن وتقديم الاسباب الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وحيث ان النيابة الطاعنة لم تقدم ما يبرر تجاوزها هذا الميعاد . فان طعنها يكون غير مقبول شكلا .

( طعن رقم ٦١٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٦ )

### قاعدة رقم ( ٨٩١ )

#### المبدأ :

الاستئناف المرفوع من النيابة العامة . لا يترتب عليه تشديد العقوبة لو الغاء حكم بالبراءة . الا بالجماع اراء القضاة .

#### المحكمة :

تنص المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من انه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة . فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا بالجماع اراء قضاة المحكمة » .

( طعن رقم ٧١٧٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤ )

قاعدة رقم ( ٨٩٢ )

المبدأ :

للنيابة العامة حق الطعن في الاحكام لمصلحة المحكوم عليه -  
علة ذلك .

المحكمة :

من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن  
هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمثابقتها تمثل المصالح العلم .  
وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية - فلها بهذه  
المثابة أن تطعن في الاحكام وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة  
في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه .

( طعن رقم ٤١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤ )

قاعدة رقم ( ٨٩٣ )

المبدأ :

الحكم في الاستئناف المرفوع من النيابة - شرط إلغاء الحكم  
الصادر بالبراءة - اجماع آراء قضاة المحكمة .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من الاوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد  
الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه من الطاعنين والقاضي بإلغاء الحكم  
الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر باجماع  
آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية  
من أنه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد  
العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة  
المحكمة » ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة  
النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما عصى به من تأييد الحكم  
الغيابي الاستئنافي القاضي بإلغاء البراءة . وذلك تخلف شرط صحة الحكم

بهذا الانقضاء وفقا للقانون ، ولا يكفى فى ذلك ان يكون الحكم الغيابى الاستثنائى القاضى بالغاء حكم البراءة قد نص على صدوره باجماع آراء القضاة ، لان المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها ان تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارضين بحيث اذا رأت المحكمة ان تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بالغاء حكم البراءة ، فانه يكون من المتعين عليها ان تذكر فى حكمها انه صدر باجماع آراء القضاة ، ولان الحكم فى المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى الا انه فى حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة . لما كان ذلك وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات ولجراعات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه انه مبنى على مخالفة للقانون او على خطأ فى تطبيقه او تاويله فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الاستثنائى الغيابى وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعنين ، وذلك دون حاجة للتعرض لوجه الطعن المقدم منهما .

( طعن رقم ٥٨٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٨٩٤ )

##### المبدأ :

طعن النيابة بالنقض على الحكم الاستثنائى - شرطه .

##### المحكمة :

من المقرر انه اذا قوتت النيابة العامة على نفسها - كسلطة اتهام - حق استئناف حكم محكمة اول درجة ، فان هذا الحكم يحوز قوة الامر المقضى وينتقل ايامها طريق النقض ، الا ان ذلك مشروط بان يكون الحكم الصادر - بناء على استئناف المتهم قد جاء مؤيدا لحكم محكمة اول درجة بحيث يمكن القول بان الحكمين الابتدائى والاستثنائى قد اندمجا وكونا قضاء واحدا ، اما اذا لغى الحكم الابتدائى فى الاستئناف او عدل ، فان

"الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديدا منفصلا تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالنقض من جانب النيابة العامة مع مراعاة ألا يترتب على طعنها - ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوية مركز المتهم .

( طعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٨٩٥ )

##### المبدأ :

الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه دون النيابة العامة - تأييد الحكم الابتدائي استئناف - حق النيابة العامة الطعن بالنقض .

##### المحكمة :

عدم طعن النيابة العامة للاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة يمنعها - كسلطة اتهام - من الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي ، إلا أنه إذا كان الحكم الاستئنافي قد ألغى الحكم الابتدائي أو عدله جاز للنياية العامة الطعن فيه بطريق النقض - لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه لم يقم بتوريد حصاة الارز المقررة عن عام ١٩٧٩ فقضت محكمة أول درجة بتغريمه خمسة وستين مليما عن كل كيلو جرام فاستأنف المحكوم عليه وحده وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ، هذا فإن الحكم الاستئنافي بما انطوى عليه من تعديل للحكم الابتدائي ، يكون قد غدا حكما قائما بذاته مستقلا عن ذلك الحكم الذي ارتضته النيابة ، وبالتالي يكون طعنها فيه بطريق النقض جائزا .

( طعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٨٩٦ )

##### المبدأ :

ما يجب أن يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة - مخالفته - أثره .

### المحكمة :

وحيث أن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة التوقف عن ممارسة النشاط التجارى على الوجه المعتاد بدون إذن، قد شابه القصور فى البيان ، ذلك أنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها .

وحيث أن القانون أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، لما كان ذلك ، وكان البين من محونات الحكم المطعون فيه أنه لم يأخذ بأسباب الحكم المستأنف وإقام قضاؤه على أسباب جديدة خلت من الواقعة المستوجبة للعقوبة ، كما لم يورد الأسباب التى اعتمد عليها فيما انتهى اليه من تأييد الحكم بادانة الطاعن ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٨٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٨٩٧ )

#### المبدأ :

حق النيابة فى الطعن على الحكم لمخالفة القانون .

### المحكمة :

جرمة ادارة محل تجارى بدون ترخيص معاقبا عليها بالمادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية ، المعدل بالقانون رقم ٩-٢ لسنة ١٩٨٠ والتى تنص على أن « كل مخالفة لاحكام هذا القانون -أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز خمسمائة جنيه . » فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتفريم الطعون ضده عشرة جنهيات يكون قد خالف القانون بنزوله بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانونا .

( طعن رقم ٣٢٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )



قاعدة رقم ( ١٩٨ )

المبدأ :

النيابة العامة خصم عادل - اثر ذلك .

الحكمة :

وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه لا جان المطعون ضدها بجريمة إدارة محل عام بدون ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بتغريمها عشرة جنيهاً في حين أن الحد الأقصى لعقوبة الغرامة هو خمسة جنيهاً طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

وحيث أنه من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل المصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الصومية - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم - وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد أخذ بأسباب الحكم المستأنف في إدانة المطعون ضدها بجريمة إدارة محل عام بدون ترخيص إلا أنه قضى بتعديل العقوبة إلى تغريم المطعون ضدها عشرة جنيهاً ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ التي تعاقب على الجريمة المسندة إلى المطعون ضدها قد قضت بأن تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً والغرامة التي لا تتجاوز خمسة جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين . وكان الحكم المطعون فيه قد اختار عقوبة الغرامة بيد أنه تجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً فإنه بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ الذي انبنى عليه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها في ثبوت التهمة فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون عملاً بحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر

بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بجعل الغرامة المقض بها خمسة  
جنيهاً .

( طعن رقم ٣٢٣٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٩٩ )

##### المبدأ :

نيابة عامة - حقها في الطعن على الأحكام لمصلحة المحكوم  
عليه .

##### الحكمة :

من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى  
تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - وهي خصم عادل  
تختص بمركز قانوني خاص يَجِيز لها أن تطعن في الحكم ، وإن لم يكن  
لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي  
للمحكوم عليه .

( طعن رقم ٧٧١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١ )

#### قاعدة رقم ( ٩٠٠ )

##### المبدأ :

ما يكفي لتحقيق موكد الشارع من استيجاب توقيع لعقاب الطعن  
المرفوع من النيابة من رئيس نيابة على الال .

##### الحكمة :

وحيث أن النيابة العامة طعنت بطريق النقض بتاريخ ١٢ من مايو  
سنة ١٩٨٣ في الحكم المطعون فيه وقدمت تقريراً بالأسباب في الحادي  
عشر من ذات الشهر موقعا عليه ، من وكيل أول نيابة الاسماعيلية الكلية ،  
كما وقع على مذكرة الأسباب - في ذات يوم تقديمها لقلم الكتاب - المحامي  
العام باعتمادها ، لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد اوجبت لقبول الطعن المرفوع من النيابة العامة ان تكون اسبابه موقعة من رئيس نيابة على الاقل فان مراد الشارع من استيجاب ضرورة هذا التوقيع يكون قد تحقق ، طالما ان محاميا عاما قد اعتمد التقرير المقدم لقلم الكتاب .

( طعن رقم ٧٧١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١ )

#### قاعدة رقم ( ٩٠١ )

##### المبدأ :

حق النيابة العامة في الطعن على الاحكام لمصلحة المحكوم عليه .

##### المحكمة :

النيابة العامة في مجال المصلحة او الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمثابته تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة ان تطعن في الاحكام وان لم يكن لها كلطية اتهام بمصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه .

( طعن رقم ٧٧١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١ )

#### قاعدة رقم ( ٩٠٢ )

##### المبدأ :

طعن النيابة العامة في الحكم لمصلحة القانون - ثمره .

##### المحكمة :

حيث ان النيابة العامة وان لم تطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة اول درجة والذي ايده الحكم المطعون فيه بناء على استئناف المتهم وجده ، الا انها في مجال المصلحة او الصفة في الطعن خصم عادل

تختص بمركز قانونى خاص لانها تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، ومن ثم فان لها بهذه المثابة أن تنهج سبيل الطعن بالنقض .

( طعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٥ ق - جملة ١٩٨٥/٤/٣ )

### قاعدة رقم ( ٩٠٣ )

#### المبدأ :

من المقرر أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة النيابة الكلية التى هم تابعون لها .

#### المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات والتقرير الطبى الشرعى وهى أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبها عليها - عرض للدفع ببطلان الإذن بالضبط والتفتيش ورد عليه فى قوله « الثابت من الأوراق أن إذن التفتيش صادر من أحد وكلاء النيابة الكلية بدائرة المحكمة الكلية وكان من المعتمد أن لو كبل النيابة الكلية أو أعضائها ما لرئيسها فى القيام بأعمال الاتهام أو التحقيق فى جميع الجرائم التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى تتبعها النيابة الكلية بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على نحو ما استقر عليه العمل فى حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنحو صريح فإن الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من عضو نيابة غير مختص يكون على غير أساس من صحيح القانون أو الواقع » - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة النيابة الكلية التى هم تابعون لها وأن الدفع باستصدار إذن التفتيش من

النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة رد خاص ،  
ما دام الآن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون - كما هو الحال في الدعوى  
الماثلة - فإن منعى الطعن على الحكم المطعون فيه يكون غير مسديد  
ويتعين رفض الطعن موضوعا .

( طعن رقم ٤٨٥٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٩٠٤ )

#### المبدأ :

من المقرر أن العبرة في تحديد طبيعة الامر الصادر من النيابة  
بحفظ الاوراق هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه او بالوصف  
الذي يوصف به - مفاد ذلك .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة في تحديد طبيعة  
الامر الصادر من النيابة بحفظ الاوراق هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره  
النيابة عنه او بالوصف الذي يوصف به فاذا صدر من النيابة امر بمجرد  
لاطلاع على محضر الاستدلالات الذي تلقته من مأمور الضبط القضائي  
دون أن يستدعي الحال اجراء اى تحقيق بمعرفتها فهو امر بحفظ  
الدعوى ، اما اذا قامت النيابة باى اجراء من اجراءات التحقيق كالامر  
بالقبض على المتهم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة فالامر الصادر  
يكون قرار بالا وجه لاقامة الدعوى ، اى بمجرد صدوره حجيبته الخاتمة  
ولو جاء في صيغة الامر بالحفظ ، لما كان ذلك وكان الشرع قد خول  
النائب العام وحده - وفقا للمادة ٢١١ من قانون الاجراءات الجنائية -  
الحق في الغاء الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر  
من اعضاء النيابة العامة في مدة الثلاثة اشهر التالية لصدوره ، مما  
يضى مع الغاء هذا الامر من رئيس النيابة في الدعوى الماثلة على  
غير سند من القانون ، ويكون الامر الصادر فيها بعدم وجود وجه لاقامة  
الدعوى الجنائية ما يزال قائما لم يُلغ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر

أن الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية له حججته التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يبلغ قانونا كالمثار في الدعوى الحالية - فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر الامر فيها لانه له في نطاق حججته المؤقتة ما للاحكام من قوة الامر المقضى . لما كان ذلك ، وكان على المحكمة اذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه وأن تقضى بقبوله أو تزد عليه ردا سائفا ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع لم يرق على ما يحصله ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتضحى الدعوى الجنائية غير مقبولة ، ولما كانت الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعه ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن والقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية .

( طعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )

قاعدة رقم ( ٩٠٥ )

#### المبدأ :

حق نذب عضو نيابة جزئية محل عضو آخر نيابة أخرى يقتصر على المحامي العام أو رئيس النيابة الذي يقوم مقامه بناء على النذب لذلك من النائب العام لعدد محددة .

#### المحكمة :

لما كان ذلك وكان الحاضر عن الطاعن قد دفع بمحاضر جلسات المحاكمة ببطلان النذب الصادر من رئيس النيابة بنيابة دمياط الكيسة لوكيل نيابة مركز دمياط لتحقيق دعوى تتبع نيابة كفر سعد وبطلان التحقيق الذي أجراه وكيل نيابة مركز دمياط لعدم اختصاصه بتحقيق الواقعة وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفع بقوله : « إن سلطة

رئيس نيابة دمياط الكلية تشمل جميع المراكز والأقسام التابعة لمحافظة دمياط وله الحق في أن يندب أي عضو يعمل بدائرة نيابة دمياط الكلية أو في إحدى نياباتها الجزئية للقيام بتحقيق جريمة وقعت في غير دائرة عمله الأصلية طالما أنها تدخل في النطاق الإقليمي لمحافظة دمياط .

لما كان ذلك وكانت المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد تعدل نصا بموجب القانون رقم ٣٥ سنة ١٩٨٤ الذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٣/٣١ وعمل بموجبه من اليوم التالي لتاريخ نشره في ١٩٨٤/٤/١ اذ أصبح نصها الاتي :

يكون تعيين محل إقامة أعضاء النيابة ونقلهم خارج النيابة الكلية التابعين لها بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح النائب العام وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى ، وللنائب العام حق نقل أعضاء النيابة بدائرة المحكمة المعينين بها وله حق نديهم خارج هذه الدائرة لمدة لا تزيد على ستة أشهر - وله عند الضرورة أن يندب أحد رؤساء النيابة للقيام بعمل محام عام النيابة الكلية لمدة لا تزيد على أربعة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة ، ويكون لرئيس النيابة المنتخب في هذه المهلة جميع اختصاصات المحولة قانونا للمحامي العام ، والمحامي العام حق ندي عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة » -

كما نصت المادة ١٢٥ من ذات القانون في فقرتها الثانية بعد تعديلها بالقانون سالف البيان على أن : « للمحامين العامين بالمحاكم حيق الرقابة والإشراف على أعضاء النيابة بالمحاكم » . لما كان ذلك ، قلناه طبقا للتعديل سالف الذكر - والذي يحكم واقعة الدعوى - فإن حق ندي عضو نيابة جزئية محل عضو آخر بنيابة أخرى يقتصر على المحامي العام أو رئيس النيابة الذي يقوم مقامه بناء على النجيب لذلك من النائب العام لمدة محددة ، ومن ثم يكون القرار الصادر من رئيس نيابة بنيابة دمياط الكلية بندي وكيل نيابة مركز دمياط لتحقيق واقعة بدائرة مركز كفر سعد صادرا ممن لا يملكه قانونا ، ويكون التحقيق الذي أجراه وكيل النيابة المذكور صادرا من غير مختص ، واذ لم يلتزم المحكم المطعون فيه

فى رفضه الدفع ببطلان التحقيق الابتدائى هذا النظر فانه يكون قد اخطأ صحيح القانون ويكون الدفع فى محله ، وتضمنى الدعوى مفتقرة الى تحقيق ابتدائى من وكيل النيابة المختص قانونا لا يغنى عنه ذلك التحقيق الباطل الذى اجراه وكيل النيابة سالف الذكر لما هو مقرر من أن القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر الى أن الشارع فى تقديره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة متعلقة بحسن سير العدالة ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى الفقرة الاولى من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن التحقيق الابتدائى شرط لقبول الدعوى الجنائية فى مواد التجانيات ، وهو ما تفتقده الدعوى الماثلة - على ما سلف البيان - بما يرتب عدم قبولها ويتعين معه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى .

( طعن رقم ٦٢١٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٩٠٦ )

المبدأ :

تقييد حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية هو أمر استثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره .

الحكمة :

... وحيث إنه لما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المظعون ضدها لمحكمتها عن تهمة تعييد طبقا للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت جريمة التعييد لا تدخل فى عداد الجرائم المشار اليها فى المادتين الثالثة والثابعة من قانون الاجراءات الجنائية التى لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها الا بناء على شكوى من المجنى عليه ولم يرد فى القانون نص يوجب فى شأنها ذلك وكان من المقرر أن تقييد حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية هو أمر استثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها او بالنسبة الى شخص المتهم ، وكان



الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم المستأنف الصادر بادانة المطعون ضدها وبالزامها بالتعويض المؤقت المطلوب للمدعى بالحقوق المدنية ، وقضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لتخلف المجنى عليه عن تقديم شكواه خلال ثلاثة أشهر من يوم علمه بالجريمة فانه يكون قد أوجب لرفع الدعوى الجنائية فى جريمة التبييد شرطا لم يتطلبه القانون بما يعيبه بالخطا فى تاويل القانون ويوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان لا يكفى سبق الطعن فى قضية أمام محكمة النقض لكى تصبح هذه المحكمة مخضعة بالفصل فى موضوعها اذا حصل الطعن امامها مرة ثانية فى القضية عينها وقبل هذا الطعن بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان . أولهما أن تكون محكمة النقض قد حكمت فى المرة الاولى بنقض الحكم المطعون فيه كما حكمت بذلك فى المرة الثانية ، وثانيهما أن يكون كلا الحكيمين اللذين نقضتهما المحكمة قد فصل فى موضوع الدعوى ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . وهو ليس حكما فاصلا فى موضوع الدعوى - فان نقضه لا يكفى لاجاب اختصاص محكمة النقض بالفصل فى موضوع الدعوى ، ومن ثم يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

( طعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٩٧ )

##### المبدأ :

لا يشترط فى امر النصب الصادر من المنسوب الاصل لغيره من مأمورى الضبط القضائى أن يكون ثابتا بالكتابة .

##### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة وانه أجاز لمأمور الضبط القضائى الذى نصب للتفتيش أن يندب غيره من مأمورى الضبط القضائى لاجرائه ، فانه لا يشترط فى امر النصب الصادر من المنسوب الاصل لغيره من مأمورى

الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة ، لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندينه وإنما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة ومن ثم فإن ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع ببطلان التفتيش يكون صحيحا في القانون ويكون النعى عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير معيد - ولا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقرير قانوني خاطيء إذا أجاز لمن قام بالتفتيش اجرائه بوصفه معاون لمن صدر له الأذن بينما تكشف وقائع الدعوى حسبما حصلها الحكم أن التفتيش لم يكن بحضور الأخير ولا تحت إشرافه ، ما دام أن النتيجة التي خلص إليها المصنف متفقة والتطبيق القانوني السليم ، ذلك أن تزيد الحكم فيما استظهره إليه لا يعينه ما دام أنه لا أثر له في النتيجة التي انتهت إليها فلا يمكن ما تقدم فإن الطعن يضمن على غير أساس متعينا - ونفصه موضوعا معه -

( طعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٩ )

قاعدة رقم ( ٩٠٨ )

## المبدأ :

النص في قانون السلطة القضائية على أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين فإن مقتضى ذلك أنه يملك في دائرة اختصاصه المحلي كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفة ويكون لرؤساء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامي الأول ما لهذا الأخير من القيام بأعمال النيابة العامة في الاتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الاستئناف - مفاد ذلك .

## الحكمة :

لما كان ذلك - وكانت المادة ١٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولئن نصت على أن يشتمل أمر الاحالة على اسم ولقب وسن المتهم ومحل

ميلاده وصناعته الا انها لم ترتب البطلان على خطأ امر الاحالة فى هذا البيان او حول نقص فيه كما انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان امر الاحالة نهائى بطبيعته ، فلا محل للقول بوجود ضرر يستوجب بطلانه والا ترتب على ذلك إعادة الدعوى الى جهة التحقيق بعد اتصالها بقضاء الحكم وهو غير جائز . واذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عرضت للدفع ببطلان قرار الاحالة واطرحته استنادا الى انه تضمن اسم المتهم والواقعة المنسوبة اليه وهو ما يكفى لصحته وعم التشكيك فى شخص المتهم واتصاله بالدعوى ، فان ما يثيره الطاعن عن خلو القرار من باقى البيانات يضى غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان النص فى قانون السلطة القضائية على ان يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين فان مقتضى ذلك انه يملك فى دائرة اختصاصه المحلى كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التى يباشرها بحكم وظيفته او بحكم صفته ويكون لرؤساء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامى الاول ما لهذا الاخير من القيام بأعمال النيابة العامة فى الاتهام والتحقيق فى جميع الجرائم التى تقع فى دائرة محكمة استئناف ، وهذا الاختصاص اسله تفويض من المحامى العام الاول او من يقوم مقامه تفويضا اصبح على النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المقرر ، بحيث لا يستطيع نفيه الا بنهى صريح ، ومن ثم يكون اذن التفتيش الصادر من رئيس نيابة استئناف المنصورة فى هذه الدعوى باعتباره عملا من أعمال التحقيق مع الطاعن المقيم فى دائرة محافظة دمياط التى تدخل فى اختصاص نيابة استئناف المنصورة صحيحا غير مخالف للقانون ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا محل لتعيبه . لما كان ذلك ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٨٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١ )

قاعدة رقم ( ٩٠٩ )

المبدأ :

متى صدر امر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان للمور الضبط

القضائي المندوب لأجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لأجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه وذلك أن اختصاص مأموري الضبطية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وإنما يعتبر فرداً عادياً وهي القاعدة العامة لاداء كل وظيفة رسمية ولا يعتبر من ذلك صدور انتداب من النيابة المختصة اليه في اجراء ذلك التفتيش اذ شرط صحة التفتيش الحصول بناء على هذا الاذن ان يكون من اجراء من مأموري الضبطية القضائية وهو لا يعتبر كذلك اذا ما خرج عن دائرة اختصاصه . الا انه متى استلجبت ظروف التفتيش ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة او كانت هناك ظروف اضطرارية مفاجئة او حالة ضرورة دعت مأمور الضبط القضائي الى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به فان هذا الاجراء منه او من يندبه لها تكون صحيحة . لما كان ذلك ، وكان امر التفتيش صادراً بنحب الرائد . . . . رئيس وحدة مخدرات المحلة الكبرى او من يندبه او يساعده من مأموري الضبط بتفتيش شخص وسكن المتهم بدائرة قسم اول المحلة الكبرى وقد نحب النقيب . . . . معاون مباحث مركز المحلة لتنفيذ الاذن فجاوز الاخير حدود اختصاصه المحلي وأجرى تفتيش مسكن المتهم بدائرة قسم اول المحلة وكان ما عرض الحكم المطعون فيه بالرد على ذلك الوضع لم يبين الظروف الاضطرارية المفاجئة او حالة الضرورة التي دعت الضابط الى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقي اوجه الطعن .

## قاعدة رقم ( ٩١٠ )

### المبدأ :

العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة وليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش ما دام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الاذن كان مختصا بإصداره .

### المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة معتمدة من أقوال ضابط المباحث وتقرير العامل الكيماوية من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، عرض للدفع ببطلان الاذن بالضبط والتفتيش ورد عليه بقوله : « أن الدفع ببطلان الاذن لعدم ذكر صفة مصدره فإن المحكمة تلتفت عنه لما ثبت لها من أن مصدر الاذن أثبت صفته كوكيل للنائب العام ، كما أثبت وكيل النائب العام المحقق في صدر تحقيقات النيابة أن مصدر الاذن وكيل نيابة المخدرات فضلا عن أن محضر التحريات عرض على نيابة المخدرات » . لما كان ذلك ، وكان رد الحكم على النحو المتقدم كف وسائل في اطراح دفع الطاعن إذ أن العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة وليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش ما دام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الاذن كان مختصا بإصداره . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد بين أن مصدر الاذن قد أقصح عن صفته كوكيل للنائب العام ، فضلا عن أن من المقرر أن صفة مصدر الاذن ليست من البيانات الجوهرية لصحة الاذن بالتفتيش ، فإن دعى الطاعن في هذا

الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول على واقعة ضبط المخدر وأقوال الضباط المعتمدين من إجراءات الضبط والتفتيش والتي انتهت بالحكم سديدا الى صحتها ، فإن نعى الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٧٧٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٢٣ / ١٩٨٨ )

## هتك عرض

### قاعدة رقم ( ١١١ )

#### المبدأ :

ركن القوة أو التهديد في جريمة هتك العرض - تحققه .

#### الحكمة :

من المقرر أن ركن القوة أو التهديد في جريمة هتك العرض يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات لارتكاب الجريمة وإن رضاه الصغير الذي لم يبلغ السابعة - كما في الدعوى المطروحة - غير معتبر قانونياً ، ويعد هتك عرضه جنائية هتك عرض بالقوة ولو لم تستعمل ضده أية وسيلة من وسائل الإكراه أو القسر ، فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا في قضائه بالإدانة استناداً إلى أقوال شاهدهى الإثبات بدعوى خلو جسم المجنى عليها من الإصابات ، ولا تعدو منازعة الطاعن في هذا العدد أن تكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة التي اطمانت إليها محكمة الموضوع مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١ )

### قاعدة رقم ( ١١٢ )

#### المبدأ :

خضوع المجنى عليه لتأثير الإكراه عن الأمور التي يسوغ لقاضي الموضوع استنباطها من صغر سن المجنى عليه .

#### الحكمة :

لما كان صغر سن المجنى عليه هو من الأمور التي يسوغ لقاضي الموضوع أن يستنبط منها خضوع المجنى عليه لتأثير الإكراه وكان الحكم

قد دلت على توافر ركن الاكراه في حق الطاعن بما قرره شهود الواقعة ولصغر سن المجنى عليها وهو ما لا يمارى الطاعن في ان له معينه من الاوراق فان متعاه في هذا الخصوص يكون في غير محله .

( طعن رقم ٥٦١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٩١٣ )

المبدأ :

ما يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هناك العرض .

المحكمة :

من المقرر انه يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هناك العرض ان يكون الفعل قد ارتكب رغم ارادة المجنى عليها وبغيز رضائها ولا يلزم ان يتحدث عنه الحكم متى كان فيما اوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

( طعن رقم ٥٦١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٩١٤ )

المبدأ :

القصد الجنائي في جريمة هناك العرض - تحققه .

المحكمة :

الاصل ان القصد الجنائي في جريمة هناك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجاني الى الفعل ولا عبرة بما يكون قد طغى الجاني الى فعله او بالفرض الذي توخاه منها ولا يلزم في القانون ان يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي ان يكون فيما اوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

( طعن رقم ٦٠٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢ )



قاعدة رقم ( ٩١٥ )

المبدأ :

جريمة هناك عرض - رضاء المجنى عليها أو عدم رضاءها - مسألة موضوعية - أثر ذلك .

الحكمة :

لما كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البصيرة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكانت مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضاءها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال المجنى عليها وشاهد الاثبات التي أطمأن إليها والتي لا ينازع الطاعن في سلامة ماخذها أن الطاعن لف ذراعاه حول كنفى المجنى عليها وعندما قاومته سقطت على ظهرها فجثم فوقها وقبلها مهددا إياها بمطواه ، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة هناك العرض بالقوة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جمل موضوعي فيما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٤٩٠٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٩١٦ )

المبدأ :

تقاعس المتهم عن طلب عرض المجنى عليها على الطب الشرعي - أثره .

### المحكمة :

لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن ايا من الطاعنين لم يطلب من المحكمة اتخاذ اجراء معين في خصوص عرض المجنى عليها على الطب الشرعى ومن ثم فإن النعى على التحقيقات الاولى بالقصور مردودا بأنه لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى فى الواقعة فى المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ومن ثم يكون منعى الطاعن الاول من أن رزاية المجنى عليها لم تتايد بأى دليل قننى ومتبقى الطاعن الثانى من أن الحكم لم يجبه الى طلب احالة المجنى عليها الى الطب الشرعى ولم يرد عليه غير ستيد .

( طعن رقم ٤٣٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٥ )

### قاعدة رقم ( ٩١٧ )

#### المبدأ :

جريمة منك العرض - توافرها - الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع - أثره .

### المحكمة :

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه الحكم الطعون فيه أنه تضمن قوله : « وحيث إبان التقرير الطبى الابتدائى الكشف ان المجنى عليها تبلغ من العمر خمسة عشر عاما وغشاء بكارتها مفقوض وغير موجود مما يدل على كثرة الاستعمال لمدة تزيد عن اسبوعين سابقين على ١٩٨٠/٢/٩ » . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا محل للقول بضرورة توقيع الكشف الطبى على المجنى عليها بمعرفة الطبيب الشرعى ذلك أن الطبيب الذى تولى هذا الاجراء يعتبر من اهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الراى فيما تصدى له وأثبتته لان القانون لا يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبى واثبات اصابات المختابين نتيجة لتقرير طبى شرعى دون تقرير من طبيب آخر مختص بذلك حيث يقتضى الأخير فى هذا المقام .

واذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن تقدير من المجنى عليها قد تم تجديده بمعرفة أحد الأطباء المختصين فإن النعنى على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع يكون لا محل له . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وانتهى فى ذلك الى قوله : « وحيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت قبل المتهمين الثلاثة أنهم اتصلوا جنسيا بالمجنى عليها والتدليل على ذلك قائم فيما جاء على لسان المجنى عليها بالتحقيقات ومحضر الضبط ولا يقال من روايتها التناقض فشهادتها فى مجموعها تدل على أن المتهمين اتصلوا جنسيا بها وهو مناط ادانة المتهمين الذين ادلوا بذلك صراحة بمحضر الضبط » . واذا كان ما حصله الحكم على هذا النحو اصله الثابت من الاوراق وتتوافر به اركان جريمة هناك العرض بغير قوة او تهديد حسبما هى معرفة قانونا فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم توافر اركان هذه الجريمة يكون من قبيل الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز اثرته امام محكمة النقض ويعنى هذا المنعنى على غير أساس خليقاً بالرفض . لما كان ما تقدم جميعه فان الطعن برميته يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٩١٨ )

#### المبدأ :

جريمة هناك عرض - وزن اقوال الشهود - من سلطة محكمة

#### الموضوع .

#### الحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى

حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رقبه الحكم عليها معتمدة من أقوال المجنى عليها وولدتها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد من إطلاقات محكمة الموضوع أو يقدح في سلامته ما دلم قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تنافض فيه ، وما دلم لم يوزد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة . فإن كل ما يثيره للطاعن في هذا التضدد لا يعمد أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استقطاب معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن هناك العرض هو كل فعل مثل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويُخشى عاطفة الحياء عنده من هذه الفاجية ، ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك الفعل أثرا بالمجنى عليه كإحداث احتكاك أو إيلاج يترك أثرا . كما أنه يكفي لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب فسد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه على المجنى عليها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أخذًا بأقوال المجنى عليها وولدتها التي أطمأن إليها أن الطاعن خلّع عن المجنى عليها لباسها عنوة وكشف عن موضع العفة فيها وكنم غاها ولا مس بقصبيه عورتها فاستفادت بولمتها ، فإن هذا الذي أورده لتوافر جريمة هتك العرض بالقوة التي دان للطاعن بها ، وإذا كان بحسب المحكمة أن أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاها وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدفاعه ، فإن منعى الطاعن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يتمسك بطلبين ندب الطبيب الشرعي وأجراء معاينة بل ترفع في الدعوى وانتهى إلى طلب البراءة . ومن ثم فليس للطاعن أن ينعى على المحكمة التفاتها عن طلب لم يبد أمامها ، لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

قاعدة رقم ( ٩١٩ )

المبدأ :

جريمة هتك العرض - اقترانها بالقتل - نية القتل - استخلاصها  
موكول لحكمة الموضوع .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن المتهم لم يدفع بأن المتهم به عاة عقلية لعدم مسؤوليته ولم يطلب من المحكمة اتخاذ إجراء في هذا الشأن فإن المحكمة لا تكون ملزمة باتخاذ إجراء لم يطلب منها ولم تر هي من جانبها أن المتهم يعاني من عاة عقلية تفقده المسؤولية عن الجرائم المسندة اليه بما يستلزم اتخاذ إجراء في هذا الشأن ، فإن النعى على الحكم بعدم تحقيق حالة المتهم العقلية يكون غير سديد . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد عرضت لتوافر نية القتل لدى المتهم في قولها : « لما كان المتهم قد اعترف تفصيلياً بتحقيق النيابة بأنه عندما أولج قضييه في فرج المجنى عليها أقافت من اغماثها وحاولت الاستغاثة فما كان منه إلا أن وضع يديه على فمها ثم أخرج قضييه وأولحه مرة أخرى واستمر واضعاً يديه على فمها فوجدها ما زالت تتحرك فقلع وجلس على بطنها ويديه ما زالت على فمها حتى شاهد وجهها أزرق وجسمها أزرق وأصبح بارداً ولا تتحرك فقام من فوقها والبسها بنظونها - وهذا يقطع بأنه انتوى إزهاق روحها حتى لا ينبضح أمره وإن تحفن المجنى عليها ومعها سرها ، إذ لو لم يكن يقصد إزهاق روحها لما استمر واضعاً يديه فوق فمها وأنفها جالسا فوق بطنها حتى تأكد من أنها لا تحرك لها وجسدها بارداً ووجهها أزرق كما جاء بوصفه للمجنى عليها وهنا فقط ارتاحت نفسه الى موتها وأطمأن قلبه الى وفاتها فقام من فوقها ورتع يديه من على فمها والبسها بنظونها ومن ثم فلم تتمكن المجنى عليها بعد ذلك من فصح أمره بأن تبوح بما فعله لعبته ، وذلك إذا تركها حية .  
لما كان ذلك وكان من المقرر أنه قصد القتل أمحقى لا يدرك بالحصن الظاهر

وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول الى قاضي محكمة الموضوع في حدود سلطته التقديرية - وكان ما اورده الحكم تبريرا لتوافر نية القتل في حق المتهم كالف وسائق فان ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون لا محل له - لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى ما دام استخلاصا سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق - لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المنظمة ان ما استندت اليه المحكمة الى الطاعن له صدها واصله الثابت بالاوراق ولم يخالف ما قرره الشهود واعترف به المتهم من وقائع فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد -

لما كان ما تقدم فان طعن المحكوم عليه برمته يكون على غير اساس  
متمينا رفضه موضوعا .

عن مذكرة عرض النيابة العامة للحكم الصادر بعقوبة الاعدام :

وحيث ان النيابة العامة ولئن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة براهيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض بعد ميعاد الاربعين يوما المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون - وطلبت اقرار الحكم الا ان تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك لان الشارع انما اراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا الى غير نهاية والتعجيل بعرض الاحكام الصادرة بالاعدام على محكمة النقض في كل الاحوال متى صدر الحكم حضوريا وعلى اى الاحوال فان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيب الحكم من ثناء نفسها

سواء قدمت النيابة مذكرة براءتها أو لم تقدم ، سواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده « لما كان ذلك وكان الحكم المعروض قد بين واقعة الدعوى والدلة التي أقام عليها قضاءه على النحو سالف البيان وحصل مؤداها تحصيلا سليماً له أعطه النائب في الأوراق وقد استظهر نية القتل بما يسوغ كما استظهر ارتكاب المتهم جناية هتك عرشى المجنى عليها . . . . . بالاكراه بأن خدعها وفض بكارتها ثم زين له شيطانه قتلها حتى لا ينفض أمره على ما جاء بأسياب الحكم ثم اتبع ذلك بسرقة ما استطاع سرقته من ممتلكات . . . . . وذلك بالاكراه الواقع عليها وعلى المجنى عليها الأخرى بتخديرهما وشل مقاومتهما حتى ينفذ جريمته ، وقد استمدت المحكمة يقينها من أدلة الثبوت في الدعوى وهي اعتراف المتهم التفصيلي بالتحقيقات وأقوال الشهود الذين وثقت في أقوالهم وخلصت من كل ذلك في يقين جازم إلى أن المتهم قد ارتكب حادث قتل المجنى عليها . . . . . عمداً وما اقتربت به هذه الجريمة بجناية هتك عرضها كما ارتكب جريمة سرقة المبلغ النقدي والمنقولات المملوكة لعتمه . . . . . بطريق الاكراه - وأعملت في حقه المواد ١/٢٢٤ ، ٢ ، ١/٢٦٥ ، ١/٣١٤ من قانون العقوبات - لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يشير من قريب أو بعيد إلى وقوع اكراه عليه أثناء اعترافه أمام النيابة العامة - كما لا يوجد ثمة تناقض أو تعارض بين تقارير الصفة التشريحية والمعامل وبين اعتراف المتهم الذي أخذت به المحكمة وطمأنت إليه ووثقت به وأن المحكمة لم تلاحظ أن بالمتهم أفة عقلية تعدمة المسؤولية عن أفعاله - لما كان ما تقدم وكان يبين أعمالاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين بها المحكوم عليه بالإعدام بها وساق عليها أدلة مردودة إلى أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها - وقد صدر فيها الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأي مفتي الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقاً للمادة ٢/٢٢٤

من قانون الإجراءات الجنائية - وجاء خلوا من قالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفعل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يمرى علي واقعة تدعوى بما يغير ما انتهى اليه هذا الحكم ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة اقرار الحكم باعدام المحكوم عليه .

( طعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٩٢٠ )

#### المبسدا :

جريمة هتك العرض تتوافر بكل فعل مغل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليها ويخشى عاطفة الحياء عندها من هذه الفاحية دون ان يشترط لتوافرها قانونا ان يترك الفعل اثرا بجسم المجنى عليها .

#### المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة - وكان الحكم المطعون فيه قد نقل من اقوال المجنى عليهم قيام الطاعن بهتك عرضهن بالقوة وقسرا عنهن وذلك بخلع سراويلهن عنوة ولمس مواضع العفة منهن وإيلاج قضيبه في فروجهن مرة وفى اذبارهن تارة أخرى ثم انتهى في استخلاص سائق الى قيام جرائم هتك العرض بالقوة قبله وتكامل أركانها القانونية في حقه وكان لا يبين مما سطره الحكم وجود تعارض في اقوال المجنى عليهم مخالفة الذكر أو فيما بينها ومن ثم تنحصر عنه قالة التناقض في التسيب - لما كان ذلك وكان من المقرر ان المحكمة غير ملزمة بمراد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتضت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، ولها في ذلك ان تلجأ باقواله في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة في ذلك ودون ان يلتزم بتحديد موضع



الدليل من أوراق الدعوى ما دام لها أصل فيها ، وكان التناقض فى أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائعا لا تناقض فيه - كما هو الشأن فى الدعوى الماثلة - ومن ثم يضحى معنى الطاعن فى هذا الصدد غير صحيح - لما كان ذلك وكان الأصل أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل للفنى تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم من أقوال الشهود وما نقله عن التقرير الطبى الشرعى له معينه الصحيح من الأوراق فإن ما أورده الحكم من دليل قولى لا يتناقض مع نقله من الدليل الفنى بل يتلائم معه ويكون ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما غير صحيح - لما كان ذلك وكان الأصل أن القاضى لا يلجأ فى تقدير السن الى أهل الخبرة الا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية - وكان الحكم قد استند فى تقدير سن المجنى عليها الى افادة المدرسة للمحققين بها والتي تضمنت تاريخ ميلاده من واقع شهادات ميلاده المودعة بملفاتهن الامر الذى يدل على أن هذه البيانات قد استوفيت من دليل رسمى - وكان الطاعن لا ينازع فى صحة تلك البيانات فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير محله -

لما كان ذلك ، وكانت أفعال هناك العرض التى اتاهها الطاعن بالنسبة للمجنى عليها . . . . اقتصر على كشف العورة والملامسة وكانت هذه الافعال فى ذاتها تكون جريمة هناك العرض التى تتوافر بكل فعل مضل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية دون أن يشترط لتوفرها قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليها ، فإن الحكم لذا استند الى ذلك فى عدم جدوى استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى امكان وقوع أفعال هناك العرض الأخرى منه لا يوجب خروج عن حدود الواقع فى الدعوى ويضحى النعى عليه فى هذا

المحدد غير محدد - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً وفقه موضوعاً -

( طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/ ١/١٧ )

( طعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/ ٣/٢٨ )

( طعن رقم ٢٧٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/ ٣/٢٣ )

( طعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/ ١١/ ٨ )

( طعن رقم ٢٨٩١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/ ١/٢٤ )

( طعن رقم ٤٣٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/ ٣/ ٥ )

( طعن رقم ٤٧٤١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/ ١/١٩ )

( طعن رقم ٥٨٥٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/ ١/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٩٢١ )

المبدأ :

الركن المادي في جريمة هناك العرض يتحقق بوقوع أى فعل مخل بالحياة العرض للغير ويستطيل الى جسمه ويخشى عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية -

الحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر أن الركن المادي في جريمة هناك العرض يتحقق بوقوع أى فعل مخل بالحياة العرض للغير ويستطيل الى جسمه ويخشى عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها عنوة واحتضنها وقبلها ، ولما قارنته ضربها على عيها واحنت أصابتها ، وكان هذا الفعل من جانب الطاعن فيه من القسح والخدش بالحياة العرض ما يكفى لتوافر الركن المادي للجريمة - فإن الحكم إذا دأبه بهذه الجريمة يكون قد أصاب صحيح القانون وإذا كان ما أوردته الحكم - فيما تقدم يستقيم به الرد على دفاع

الطاعن في هذا الخصوص فان النعى عليه بدعوى القصور في التمييز يكون غير سديد . هذا فضلا عن انه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أن الواقعة تعتبر جنحة فعل فاضح غير علني طالما أن العقوبة المقررة بها عليه - وهي الحبس لمدة ستة اشهر - تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة . لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذي تم بين المجنى عليها وبين الطاعن في معرض نفي التهمة عنه اذ لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليها يتضمن عدولها عن اتهامه وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ، ولا تثريب عليها ان هي اطرحته ما دام أن الحكم قد أبدى عدم اطمئنانه الى ما جاء به ولم يكن له تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت اليها . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٤٤٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٨٨ )

## هرب المقيوسين

### قاعدة رقم ( ٩٢٢ )

#### المبدأ :

الفرق بين جريمة تمكين مقبوض عليه من الهرب وجريمة اخفاء هارب - معنى المادتين ١٤٢ ، ١٤٤ من قانون العقوبات .

#### المحكمة :

لما كان المشرع قد فرق بين جريمة تمكين مقبوض عليه من الهرب المنصوص عليها في المادة ١٤٢ من قانون العقوبات ، وجريمة اخفاء الهارب المنصوص عليها في المادة ١٤٤ من هذا القانون فقرر للاولى عقوبات اشد من تلك التي قررها للثانية ، ونص في المادة ١٤٤ من قانون العقوبات على عدم مريان احكامها على زوج واصول وفروع من اخفى أو ساعد على الاختفاء ، وهو استثناء لم تنص عليه المادة ١٤٢ بالنسبة لجريمة تمكين المقبوض عليه من الهرب التي دين بها المحكوم عليهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر اذ انتهى الى رفض ما تمسكت به الطاعنة الثانية من أنها معفاة من العقاب لكونها زوجة أحد المقبوض عليهما اللذين مكنا من الهرب ، وكان من المقرر أن علاقة الزوجية في ذاتها لا تصلح للقول بقيام سبب للإباحة ولتبرير ارتكاب الجرائم وخرق محارم القانون .

( طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٩٢٣ )

#### المبدأ :

جريمة تمكين المقبوض عليه من الهرب - حكم الادانة .

#### المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت استنادا الى الادلة السائغة التي أوردها أن الطاعنة الثانية - وهي زوجة أحد المقبوض عليهم -

الهاربين - اتصلت ببعض ضباط الشرطة الذين سهلوا لها التردد على السجن لمقابلة زوجها سواء في مواعيد الزيارة الرسمية أو في غيرها من الاوقات ،  
وانه قد تم اثناء هذه الزيارات رسم خطة لتمكين المقيوض عليهما من الهرب  
عن طريق تزويهما بزي ضابط الشرطة والخروج من باب السجن بعد فتحه  
بمفتاح مصطنع ، وان هذه الخطة قد وضعت موضع التنفيذ ، وقام كل  
من المحكوم عليهما بدور فيها ، فقامت الطاعنة الثانية وابنتها المحكوم  
عليها السادسة اثناء تردهما على السجن بادخال اقمصة واصباغ وعلامات  
للرتب العسكرية وادوات اخرى تم بواسطتها صنع كسوتين على غرار  
ما يرتديه ضباط الشرطة ، كما اخجلتا الي المقيوض عليهما مبردا  
لاستعماله في اصطناع مفتاح لباب السجن ، وابلغتهما بتعليمات الطاعن  
الاول بشأن تنفيذ الخطة ، ويان باقى الجناة اعدوا لهما سيارة ستكون  
فى انتظارهما عند مغادرة باب السجن لنقلهما الى المكان الذى سيخفيا  
فيه ، واعطيتاهما اوصاف الشخص الذى سيقود هذه السيارة كما  
ابلغتهما بالاشارة المتفق عليها ليتمكن هذا السائق من التعرف عليهما ،  
وانه فى الموعد المتفق عليه ارتدى المقيوض عليهما الزى المماثل لزي ضباط  
الشرطة ، وفتحاً باب السجن بالمفتاح المصطنع - الذى استخدم فى صنعه  
المبرد الذى احضرته الطاعنة الثانية وابنتها المحكوم عليهما الخامسة -  
وخرجا دون ان يشتبه فيهما احد ، وتمكنا بذلك من الفرار ، فان جريمة  
تمكين المقيوض عليهما من الهرب التى دينت بها الطاعنة الثانية تكون قد  
تمت بالفعل ، ومن ثم فلا محل لما تثيره من أن ما وقع منها لا يعدو اعمالا  
تحضيرية للجريمة .

( طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

## وصف التهمة

قاعدة رقم ( ٩٢٤ )

المبدأ :

عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة  
أو طلب التكليف بالحضور .

الحكمة :

من المقرر طبقاً لنص المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير في الاتهام ، بل تسند الى المتهم اقعلا غير التي رفعت بها الدعوى عليه . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن واقعة الاصابة الخطأ لم ترفع بها الدعوى الجنائية على المطعون ضده أمام محكمة الجنائيات ، فإن الحكم المطعون فيه اذ دانه بها يكون قد خالف القانون وأخل بحق الطاعن في الدفاع بما يبطله - ولا يغير من ذلك أن يكون قد عمل نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على المطعون ضده عقوبة واحدة مما يدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة احرار السلاح ذات العقوبة الاشد ، ذلك أن الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، انما يكون في حالة اتصال المحكمة بكل الجرائم المرتبطة وأن تكون مطروحة أمامها في وقت واحد . وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى الراهنة .

( طعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٩٢٥ )

المبدأ :

حق المحكمة في تعديل التهمة - نطاقه .

### المحكمة :

ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ أغفل اعمال نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ - الواجبة التطبيق على الواقعة - ولم يفصل في الدعوى على هذا الاساس وينزل عليها حكم القانون - يكو قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه ، ولما كانت المحكمة لم توجه للمتهم الوصف القانونى الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه - فان محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ٩٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦ )

### قاعدة رقم ( ٩٣٦ )

### المبدأ :

وصف التهمة - محكمة الموضوع .

### المحكمة :

لما كان النقل في مجال تطبيق المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها هو ذلك العمل المأذى الذى يقوم به الناقل لحساب غيره، وكان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى أن النقل كان لحساب الغير وأن دور الطاعن قد اقتصر على مجرد الفعل المأذى المسند اليه مما كان لازمه أن يعدل وصف التهمة بحذف عبارة « قصد الاتجار » الذى أسندته النيابة العامة الى الطاعن ويعمل فى حقه نص المادة ٣٨ آتفة البيان اما وأنه لم يفعل فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( طعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠ )

قاعدة رقم ( ٩٢٧ )

المبدأ :

ادانة المتهم عن جريمة غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى - اثر ذلك .

المحكمة :

لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم للطعون فيه في بيانه للواقعة التي دان الطاعن بها انما ينصرف الى جريمة فتح محل وادارته بدون ترخيص ، وهي واقعة مختلفة عن جريمة فك الختم المرفوعة بها الدعوى فانه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٩٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣ )

قاعدة رقم ( ٩٢٨ )

المبدأ :

حق المحكمة في تعديل وصف التهمة دون تنبيه الدفاع الى ذلك - شرطه .

المحكمة :

الاصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني للمليح ، ولذا كلنت الواقعة الملاحية المبيته بملح الحادثة والتي كانت



مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة احراز الجواهر المخدر ، هى بذاتها التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة دون أن يتضمن اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى ، فان الوصف الصحيح الذى نزلت اليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت نقل المخدر الذى هو من قبيل الاحراز كما سلف البيان - مجردا من أى قصد لم يكن يستلزم تنبيه الدفاع ، ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله .

( طعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٩٢٩ )

##### المبدأ :

جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار - الاصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسميه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم .

##### المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال ضباط مكافحة المخدرات ومن تقرير التفتيش وهى أدلة سائقة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكانت مدونات الحكم قد أثبتت فى غير لیس أن جريمة احراز الطاعن للمواد المخدرة كانت قائمة بالفعل وتوافرت الدلائل على نسبتها اليه وقت أن أصدرت النيابة إذن الضبط والتفتيش - وكان ما ورد بأسفله

الطعن - في خصوص معنى الطاعن في هذا الشأن - من أن عبارة الاذن جرت بأن يتم ضبط وتفتيش الطاعن وأخر اينما يتواجدان بدائرة محافظة الاسماعيلية لا يؤدي بداهة الى المعنى الذى ذهب اليه الطاعن من أن الاذن صدر مطلقا على شرط عن جريمة احتمالية وكوسيلة للبحث والتنقيب اذ لم يقصد بهذه العبارة غير تحديد النطاق المكانى للاذن وبينان أنه يشمل دائرة المحافظة بأكملها بحكم صدوره من وكيل النيابة الكلية بها - على ما جاء بالحكم - ومن ثم فلا يعيب الحكم التفاته عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن في هذا الصدد طالما أنه يصبح بهذه المثابة دفعا ظاهرا - البطالان - لما كان ذلك ، وكان بحسب وكيل النيابة فيما يتخذه من اجراءات أن يذكر صفته هذه ملحقة باسمه ، فانه لا محل لما يثيره الطاعن بشأن اغفال كل من وكيل النيابة مصدر الاذن ووكيل النيابة المحقق ببيان اختصاصه المكانى أو الوظيفى ما دام أن الطاعن سلم في اسباب طعنه بأن اولهما أصدر اذن التفتيش باسمه مقرونا بصفته كوكيل للنيابة الكلية وأن ثانيهما ذكر اسمه مقرونا بصفته كوكيل نيابة في مستهل محضر التحقيق وطالما لم يدع الطاعن أن إيا منهما غير مختص بالعمل الذى أجراه . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع أمر اسهام ضابطين غير مختصين محليا في اجراء التفتيش ، ومن ثم فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من الرجوع الى مخضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن لم يدفع ببطلان اجراءات وزن المخدر على الاساس الذى يتحدث عنه بوجه طعنه أى لعدم حلف الصائغ الذى قام بالوزن اليمين القانونية واجراء الوزن فى غيبة الطاعن اذ اقتصر على النعى ببطلان اجراءات الوزن والتحريض لعدم حلف القائم بالتحريض لا الوزن اليمين القانونية ، ومن ثم فانه لا يقبل منه اثاره هذا النعى على الاساس الوارد بوجه طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومع ذلك فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يجدي - ذلك بان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تعمل فى ثبوت الواقعة على ثمة دليل مستمد من عملية الوزن مثار هذا النعى . لما كان ذلك ؟ وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل

فى ايراد اقوال الشهود الى ما اورده من اقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن اقوال الشاهد الاول التى أحال عليها الحكم متفقة مع اقوال الشاهدين الاخرين ولهما معنيته الصحيح فى الاوراق فان نعيه فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الاصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم ، ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة احراز الجواهر المخسدة هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية او اضافة عناصر جديدة تختلف عن العناصر الاولى ، فان الوصف الذى نزلت اليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجردا من أى قصد انما هو تطبيق سليم للقانون وليس فيه اخلال بحق الدفاع بحجة تغيير الوصف دون تنبيه . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس وينعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٩٣٠ )

المبسدا :

المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم .

## المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الاصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المندرج الى المتهمة لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم . واذ كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة حيازة الجوهر المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة ، دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى ، فإن الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت حيازة الطاعن للمخدر مجردة من أى من قصدى الاتجار أو التعاطى انما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذى يستلزم افعال المادة ٣٨ منه اذا ما ثبت لمحكمة الموضوع أن الحيازة مجردة من أى قصد من القاصدين الذين عليها أن تستظهر أيهما وتقيم على توافره الدليل ومن ثم فلا على المحكمة أن تنبه الدفاع الى ما سبغته من وصف قانونى صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٨٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/ ٤/٢٣ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/ ٦/ ٦ )

( طعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٩/ ٣/١٨ )

( طعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/ ٣/٢٢ )

( طعن رقم ٣٦٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/ ٥/١٧ )

( طعن رقم ٤٨٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/ ٣/ ٩ )

( طعن رقم ٢٢٨٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/ ٣/١٦ )

- ( طعن رقم ٢٠٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/٦/ ١٩٨٢ )  
( طعن رقم ٦٦٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٧/ ٤/ ١٩٨٣ )  
( طعن رقم ٦٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٧/ ٥/ ١٩٨٣ )  
( طعن رقم ٥٧٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٧/ ٢/ ١٩٨٤ )  
( طعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢/ ١/ ١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٩٣١ )

#### المبدأ :

• جريمة لحراز مخدر بقصد الاتجار - قصد الاتجار - استظهاره .

#### المحكمة :

وحيث أن المحكمة قد عاقبت الطاعن بمقتضى المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ولما كانت جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها فى هذه المادة تستلزم امتظهار توافق قصد الاتجار « الامر الذى فات الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون مشوبا بالتقصير . مما يتعين معه نقض الحكم والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

- ( طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٤/ ٤/ ١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٩٣٢ )

#### المبدأ :

يعاقب بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة الاف جنيه الى عشرة الاف جنيه كل من حاز أو احرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للمتاعى جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بنية صريحة وفلذلك فى غير الاحوال المصرح بها قانونا .

### الحكمة :

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى وأدلة الثبوت عليها انتهى الى معاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات وفقاً للمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ / ١ ، ٣٦ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ٩ ، ٥٧ من الجدول رقم ( ١ ) الملحق به والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات نظرا لظروف الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة الاف جنيه الى عشرة الاف جنيه ( ! ) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطي جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة وذلك فى غير الاحوال المصرح بها فى هذا القانون » وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة « فإن الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة احرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالاضافة الى عقوبتى الغرامة والمصادرة المقضى بهما .

( طعن رقم ٣٧٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣ )

قاعدة رقم ( ٩٣٣ )

### المستند :

يعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة الاف

جنيه الى عشرة الاف جنيه كل من حاز أو احرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جواهر مخدرة وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة وذلك فى غير الاحوال المصرح بها قانونا .

#### المحكمة :

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى وأدلة الثبوت عليها انتهى الى معاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات وفقا للمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ١/٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل والبند ١٥ من الجدول رقم ١ الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات نظرا لظروف الدعوى . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من القانون ١٨٢/٦٠ المعدل بالقانون ٦٦/٤٠ تنص على أن « يعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة الاف جنيه الى عشرة الاف جنيه ( ١ ) لكل من حاز أو احرز أو اشترى أو باع أو سلم أو قدم للتعاطى جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة وذلك فى غير الاحوال المصرح بها فى هذا القانون ٢٢ وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه « استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة ، فان الحكم المطعون فيه نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة احرار جواهر مخدر بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها الا الى العقوبة التالية بها مباشرة استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات تكون قد أخط فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة الى عقوبتى الغرامة والمصادرة المقض بهما .

(.. طعن رقم ٣٧٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٦ )





## مسابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

( حسن الفكاهي - محام )

خلال اربعون عاما مضت

( تأسست عام ١٩٤٩ )

---

### أولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
« الجزء الاول » .

٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
« الجزء الثانى » .

٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
« الجزء الثالث » .

٤ - المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

١٠ - المدونة العمالية الدورية .

### ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : ( ١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأمريكية والأوربية ) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ جزء - ٣ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين - ألفين صفحة ) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء - ألفين صفحة ) .

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٣١٠ جزء ) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيباً إيجدياً .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الاردني : ( ٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة ) .

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشرعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضاً إيجدياً لأحكام المصنكم الجزائية الاردنية مقروناً بأحكام محكمة النقض المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : ( سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالى وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء وتنظيم الإدارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ ممتدة ترتيباً موضوعياً وإيجدياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبذىء واجتهادات المجلس الأعلى المغربي وصحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : ( جزآن ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : ( ثلاثة أجزاء ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقرتها محكمة

النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا ( ٢٥ جزء مع الفهارس ) .

١٦ - الموسوعة الادارية الحديثة : مبادئ المحكمة الادارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ ( ٢٤ جزء + ٢ جزء فهارس موضوعية وتشريعية ) .





## الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص. ب. ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٨٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

